جاك دروز

التاريخ العام للاشتراكية

من ١٨٧٥ إلى ١٩١٨

الجزء الثاني - القسم الأول

ترجمة

الدكتور أنطون حمصي

جاك دروز

التاريخ العام للاشتراكية

من ١٨٧٥ إلى ١٩١٨

الجزء الثاني - القسم الأول

ترجمة
الدكتور أنطون حمصي

منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ٢٠٠١

العنوان الأصلي للكتاب:

Jacques Droz

Histoire

Générale du socialisme

2

DE 1875 A 1918

التاريخ العام للاشتراكية: من ١٨٧٥ إلى ١٩١٨ / جاك دروز ؛ ترجمة أنطون حمصي. - دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠١ . - ج٢ ؛ ٢٤ سم. (دراسات فكرية ؛ ٤٧).

الجزء الثاني ضمن قسمين.

١- ٣٣٥ درو ت ٢- ٥ر٣٢٠ درو ت ٣- العنوان
٤- دروز ٥- حمصي ٦- السلسلة مكتبة الأسد

الايداع القانوني: ع - ٢٠ / ١ / ٢٠٠١

دراسات فكرية
«٤٧»

شارك في تأليف هذا الجزء:

جاك دروز: أستاذ في جامعة باريس الأولى.

مادلين ريبيريو: المحاضرة في جامعة باريس الثامنة.

بول غيشونيه: أستاذ في جامعة جنيف.

بيير فيلار: أستاذ في جامعة باريس الأولى.

فرانسوا بيداريدا: مدير معهد تاريخ العصر الراهن.

روجيه بورتال: أستاذ في جامعة باريس الأولى.

ماريان ديروزي: محاضرة في جامعة باريس الثامنة.

جان شيسنو: أستاذ في جامعة باريس السابعة.

آني كريغل: أستاذة في جامعة نانتير.

مقدمـــة

هـذا الجـزء الـثاني مـن"الـتاريخ العـام للاشـتراكية" يغطي المرحلة التي تمـتد مـن زوال الأممـية الأولى، حوالـي1875، حـتى نهايـة الحـرب العالمـية الأولى. وهـذا يعـني أن الأحـداث الـتي يعـيد تصـويرها تتركـز حـول الأممية الثانـية، عـلى الـرغم مـن أن هـذه الأخـيرة لم تتشـكل، كاتحـاد للأحـزاب والجماعـات المستقلة، إلا عـام 1889. وفضلاً عن ذلك، فإن المشاركين في هذا الجزء واعون تماماً لكون تاريخ 1918 لا يمثل قطيعة عظمى في تاريخ الاشـتراكية. ولكـن، هـل كـان مـن الممكـن إيقـاف دراسـة الاشتراكية عند الـدول المحاربـة لـدى ثـورة أكتوبر 1917 الروسية؟ ألا نجازف بإدخال قصة ثـورات 1918–1919 في أوروبـا الوسطى، أن نقتحم شطيرة تاريخية تنتمي، فعلاً، إلى الأممية الثالثة؟

ويقـدم الجـزء الحـالي، بالمقارنـة مـع الجـزء الأول مـن هـذا الـتاريخ، عنصـراً جديـداً كـل الجـدة: فلـن تعود أوروبا مركز الاهتمام الوحيد، فقد أضحت الاشتراكية واقعة دولية. فإذا كان القسم الأول سيركز على تاريخ الأحـزاب الاشـتراكية الأوروبـية، فـإن القسـم الـثاني سـيكرس لانتشـار الاشتراكية في الولايـات المتحدة وممتلكات الإمبراطورية البريطانية واليابان وبلـدان الشـرق الأقصـى. وسـوف يخصـص القسـم الثالـث لـتاريخ الأممـية الثانية، وكذلك لتطور الاشتراكية بتأثير الحرب والثورة الروسية.

التيارات الاشتراكية الكبرى غداة زوال الأممية الأولى :

عندما انطفأت الأممية الأولى، كانت الوحدة المعنوية للعالمية الاشتراكية ما تزال بعيدة جداً عن الارتسام. من المؤكد أن الاشتراكية الدولية واحدة في أساسها الذي هو عمالي جوهرياً، وكذلك في غايتها التي هي قلب المجتمع الرأسمالي. ولكن، كم من تيارات متنوعة تعبرها: الماركسية، الفوضوية، الإصلاحية التي تعارض كل منها الأخرى معارضة أساسية متخذة، فضلاً عن ذلك، في كل بلد وجوهاً مختلفة. وهذا التنوع الأقصى الذي يجب أن لا يجعلنا، مع ذلك، نهمل قرابة الفكر والعمل ـ ما سمي "كاثوليكية"الاشتراكية. هو الذي يجب أن نتوقف عنده برهة لفهم مجمل المسائل التي تثيرها هذه الدراسة.

تبقى الفوضوية، داخل الحركة الثورية الأوروبية، قوة عظيمة أمكن التساؤل، حتى التسعينات من القرن التاسع عشر على الأقل، ما إذا كانت ستنتصر على الاتجاهات المتنوعة للاشتراكية.

وليس الأمر أنه قد أمكن المحافظة على الروح التي حركت، عام 1872، مؤتمر سانت إيميه: ففي عام 1877، اجتمع، في فيرفييه، لآخر مرة، أنصار الأممية المعادية للسلطوية. ومنذ ذلك الحين، انشق الاشتراكيون البلجيكيون ثم الاتحاد الجوراسي. وعقد، أيضاً عام 1881، في لندن، مؤتمر فوضوي هرع إليه خمسون مندوباً، وجرى فيه كلام كثير عن "دعاية بالعمل"، ولكنه لم يخرج منه أي شيء إيجابي، ومنذ ذلك الحين لم يعد يمكن التفكير في أي اجتماع. والأممية التي تشكلت من جديد هي التي

سيحاول الفوضويون، بعد عام 1889، أن يعملوا داخلها على تغليب وجهة نظرهم. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الفوضويين لم يتخلوا، في معظم البلدان الأوروبية، عن النضال من أجل التدمير الفوري والجذري للدولة. ولا يستطيع انقسام الجماعات وغياب التنسيق إخفاء المكانة العظيمة التي تمتع بها، في بلدانهم وفي الخارج، رجال مثل مالاستيتا ونيوونهوسي، والسيطرة المستمرة للفوضوية على الجماهير الإيطالية والأسبانية، والغنى الثقافي للصحافة الفوضوية الفرنسية. إلا أن فوضوية جماعية تلت الفوضوية الثورية التي كانت فوضوية باكونين. فالأمير كروبوتكين المنتمي، مثل باكونين، للأرستقراطية الروسية والمزود، مثله، بثقافة موسوعية، مضى إلى الشعب، بعد أن عرف في سويسرا أوساط الأممية الأولى، وتبكيت الضمير على الحياة المترفة التي أتاحتها له حرفة عسكرية لامعة، واعتقل، ونجح في الهرب عام 1876، وأقام في أوروبا، في سويسرا التي أطلق منها جريدة"الثائر" في فرنسا، حيث سجن في كليرفو، وأخيراً في بريطانيا حيث بقي حتى ثورة 1917 الروسية، وحيث نشر مؤلفاً كبيراً يتجلى فيه تأثير الصداقات البريطانية التي اكتسبها في عالم "العمل". ولما كان يفسر التاريخ بوصفه سلسلة محاولات في اتجاه الحرية يحطمها تدخل الدولة الخانق، وكان مقتنعاً بالحاجة إلى الاجتماع التي تسكن الإنسان والتي يعارض بها فلسفة الداروينية الاجتماعية الزائفة، فإنه ينادي بجماعية فوضوية تستند إلى التعاون الطوعي وتسمح بخفض محسوس لساعات العمل: وهي نتيجة لن يتم الوصول إليها إلا تدريجياً، برسملة تجارب المساعدة المتبادلة، وليس بالتدمير الفظ للمؤسسات الموجودة.

وبتأثير كروبوتكين، اتجه الفوضويون، في بعض البلدان، نحو النقابية وغزو العالم العمالي متخلين عن" الدعاية بالعمل".

وتتمتع الماركسية ، في العالم الاشتراكي، خاصة منذ حرب 1870، بأرجحية لم تكن، مع ذلك، في منأى عن المساءلة. وهي تدين بها، إلى حد بعيد، للمكانة الشخصية لماركس الذي لم يعد، بالتأكيد، منذ عام 1874، وقد حل به المرض، يستطيع أن يعمل كما في السابق، ولكن نشاطه النظري والنضالي لم يضعف أبداً: فقد تابع إنضاج الكتابين الثاني والثالث من"رأس المال" اللذين جمع من أجلهما وثائق واسعة حول الريع العقاري. ولكنه تابع عن كثب تطور الأحزاب الأوروبية الكبرى خاصة، متدخلاً، عام 1878، للحفاظ على خط ثوري داخل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، داعماً بأقصى ما يستطيع تشكيل الحزب الغيدي، مهتماً بشكل خاص بالحركة الثورية الروسية التي جاء قادتها ليستشيروه في لندن، متسائلاً، أخيراً، حول الطابع الفريد للحركة العمالية الأمريكية. وقد حصل، في هذا العمل الاستعلامي والقيادي الكبير، على مساعدة إنغلز الذي كلف في"أنتي ديورينغ" بمطاردة آخر آثار المثالية، وبتعريف ما كانت عليه المادية الديالكتيكية. وبعد وفاة ماركس(1883)، تابع إنغلز، منفذ وصيته، نشر " رأس المال" (1885 و1894)، وذلك مع نشره ملاحظاته حول "لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية في ألمانيا". ولما كان يستشار، باستمرار، حول مسائل التكتيك الثوري، فقد أجرى مراسلات واسعة

1–لم يظهر هذا المصطلح إلا حوالي 1895.

حول الشؤون الأمريكية مع فيدريك سورج، وحول الشؤون الفرنسية مع بول ولورا لافارغ، ومع بيبل وولهلم ليبكنشت في ألمانيا. وتابع عن كثب تطور السياسة الإنكليزية، بشيء من التحيز العدائي احتمالاً، بسبب صداقته مع إليونور افلنغ، وحيال هندمان، ولكن ذلك مع المدلول الواضح لضرورة تشكيل حزب مستقل للعمال. ومارس، أخيراً، سلطة كبيرة في أوساط الأممية الثانية التي لم يرغب، على ما يبدو، في خلقها، ولكن مؤتمر زوريخ، عام 1893، يبين أنه كان مصدر إلهامها.

هل فكر، في نهاية حياته، في تلطيف فكر ماركس؟ لاشك في أنه تبين أن انتصار الثورة لم يكن في القرب الذي كان يتصوره، وأنه كان ينبغي إنضاج استراتيجية جديدة، أشكالاً نضالية جديدة. ففي مقدمته لكتاب " صراع الطبقات في فرنسا"، قدر، دون أن يستبعد أن يصبح العنف ضرورياً لإبادة العالم الرأسمالي، أن الزيادة العددية للبروليتاريا يمكن، مع الزمن، أن يستخدم في محاصرة موقع الخصم والتحضير للمعركة النهائية التي قد تكون الأعداد الضخمة فيها أنجع مما كانت عليه، حتى ذلك الحين، الأقليات النشيطة. ولم توضع الأصولية الماركسية، حتى وفاته (1895) على الأقل، موضع المساءلة في الجماعات التي كانت تعلن انتماءها إليها. وكانت، فضلاً عن ذلك، تملك، في شخص كاوتسكي داخل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، منظراً ذي قيمة أسهم في تنقيتها من العقائد المنشقة. وأسهم هندمان في إنكلترا، وغيدو لافارغ في فرنسا، وإنغليزياس في أسبانيا، وبليخانوف في روسيا، في إدخال ملامح الاشتراكية العلمية دون أن يفهموا، مع ذلك، دائماً، دلالة الفكر

الماركسي ومداه. ومن بين المعلقين على ماركس، كان الإيطالي لابريولا أكثرهم حصافة، ولكنه ظل دون تأثير في زمنه.

إلا أنه من قبيل المغالطة أن يقال إن الماركسية كانت، آنذاك، الشكل الوحيد للاشتراكية. فمسألة الاستيلاء على السلطة والطرائق التي يمكن أن تؤدي إليه تفصل فصلاً كاملاً بين الماركسيين وأعضاء الجمعية الفابيانية التي تألفت في لندن لنشر فكرة" الاشتراكية الإدارية" أو بينهم وبين من كانوا، في فرنسا، يسمون أنفسهم، مع بوال بروس، "الإمكانيين" ويكتفون بتصور تأميم مختلف الخدمات العامة في إطار الكومونة. وبقيت التقاليد الاتحادية قوية جداً في الطبقة العاملة الإنكليزية، ولكنها موجودة أيضاً، في فرنسا، لدى ألمان القريب من "الإمكانيين" في بعض النقاط ولكنه يلح على العمل النقابي ويضع النضال الاقتصادي قبل النضال السياسي. أما بالنسبة للتقليد الثوري للعمل المباشر، فقد بقي في البلانكية التي حدثها إدوار فايان والتي ظلت أكثر ما يكره ماركس. كم من الاشتراكيين ظلوا، مع ذلك، متعلقين بنوع من "الاشتراكية الكاملة"، تركّب كل فعاليات الإنسانية التقدمية الذي يتوق إلى إنسانية أخلاقية واجتماعية؟ غالباً ما جرت الإشارة إلى الاتجاه الذي أراد بينوا مالون إعطاءه، ضمن هذا المعنى، لـ" المجلة الاشتراكية". إلا أنه يجب، كذلك، التذكير بأن الكانتية الجديدة النامية جداً في الأوساط الاشتراكية الألمانية سارت في الاتجاه نفسه، كما تبين مجلة " الزوكنوفت" لكارل هوشبرغ. ولا يمكن إهمال تعاليم لافروف الذي كان مرتبطاً بأوساط الهجرة والذي يرى في أوساط المثقفين الواعين لمهمتهم المحركات الحقيقية للتاريخ، فليس

المهم اعتناق الاشتراكية بموجب مجرد مذهب اقتصادي، بل لأن النظام الحالي لا يتفق مع مقتضيات العدالة.

الأممية الثانية:

كان يجب لتنوع الاتجاهات الأقصى أن يتجلى عندما تشكلت في باريس، عام 1889، الأممية الثانية. فقد انعقد فعلاً، آنذاك، مؤتمران الأول دعا إليه" الامكانيون" والاتحاديون الإنكليز، والثاني دعا إليه الغيديون والفوضويون الذين انضم إليهم الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان. وهذا المؤتمر الثاني هو الذي قام بعمل خلاّق بوضعه، فوراً، في مركز مناقشاته مسألة التشريع الاجتماعي والمسألة التي كان العمل السياسي يطرحها ومسألة الحصول على الاقتراع العام حيث كانت ما تزال هناك حاجة إلى ذلك. ومنذ ذلك الحين، كان يمكن توقع القطيعة بين الماركسيين والفوضويين الذين توصلوا إلى إسماع صوتهم في المؤتمرات الأولى ولم يطردوا من الأممية إلا عام 1896. ومنذ ذلك الحين، لم يعد الفوضويون يشكلون، باستثناء ما يتعلق بأسبانيا، سوى جماعات معزولة، جديرة بالاعتبار أحياناً، ولكنها دون تأثير سياسي.

وقد استطاعت الأممية الثانية التي دخلت، آنذاك، الطور الثاني من تاريخها– الموضوع تحت شارة الماركسية– أن تجمع بين الأحزاب الوطنية التي وجدت الفرصة في المؤتمرات كي تعبر عن نفسها في مناقشات حامية اشتركت فيها أكبر أسماء اشتراكية في تلك الحقبة. هل مارست الأممية تأثيراً عميقاً على الحركات الوطنية؟ ما هو الانعكاس العميق للمؤتمرات

الدولية؟ مازال يبدو من الصعب الإجابة عن هذين السؤالين. وفضلاً عن ذلك،فإن الأممية التي رفضت دائماً، على عكس الرابطة الدولية للعمال، التزود ببنية مركزية لم تتلق إلا مؤخراً، عام1900، تنظيماً إدارياً، بمكتب اشتراكي دولي ولجنة تنفيذية وأمانة عامة ترأسها البلجيكي كميل هويسمانز. وأمكن للمؤتمرات أن تكون منبراً لتسوية بعض النزاعات ومناقشة مسائل ذات أهمية عامة، كالتحريفية والوزارية، كالاستغلال الاستعماري، كمسألة القوميات، وأخيراً النضال ضد الحرب والاستعمال المحتمل للإضراب العام. ولكن هذه المناقشات لم تكن تفعل سوى عكسها الأزمات العميقة التي كان العالم الاشتراكي يجتازها آنذاك، ولم تمارس على هذه الأخيرة سوى علاج قليل النجع. فعلى النطاق الدولي، من الصعب التنسيق وضبط وحدة العمل ، ومن الصعب أيضاً التوفيق بين المقتضى الستراتيجي للأممية والتنوعات التكتيكية للأوضاع القومية (آ. كريغل). وإذا كنا لا نستطيع أن ننسى أن تدخل الأمة هو الذي مكّن من إعادة اللحمة إلى الاشتراكية الفرنسية، فإنها لن تكون، بالمقابل، قادرة على النجاح في إعادة توحيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي المنقسم بين بلاشفة ومنشفيك، ولا الحزب البلغاري المنقسم بين "الضيقين" و"الواسعين".

ففي إطار الأممية الثانية، وليس بقيادتها، إذن، سوف تتابع الأحزاب الاشتراكية، حتى عام 1914، مسيرتها الصاعدة التي جعلت من بعضها خطراً على النظام السياسي والاجتماعي القائم، وقادت الأخرى

حتى دروب الحكم وحملت على التفكير في أنه سوف يمكن لشكل جديد من الحضارة، في أجل على ما يكفي من القصر، أن يحل محل فوضى العلاقات البشرية، محل طرائق العنف وتفاقم الأهواء القومية التي كانت ثمرة قرن من السيطرة الإمبريالية.

ما هي إذن، عوامل التمايز والوحدة بين مختلف الاشتراكيات الأوروبية؟ هل يمكن إقامة عناصر تيبولوجيا بينها؟

عناصر التمايز:

لا تنقص عناصر التمايز بين الأحزاب الاشتراكية التي نمت في ظل الأممية. فهناك، أولاً، قدم النمو الصناعي ومستواه اللذان يشرطان، بدورهما، تجانس الطبقة العاملة وتركزها ومستوى حياتها دون أن يمكن، مع ذلك، إخضاع نمو الأحزاب وديناميكيتها للكثافة العمالية كما يتبين من حالة فنلندا التي لم تكد أن تصنّع والتي كان لها، منذ 1907، أقوى نسبة أوروبية من النواب الاشتراكيين. ثم هناك خصوصية النظام السياسي الذي يسهل، بقدر ما هو ليبرالي، نمو الجماعات العمالية وتكاملها في الأمة (كما في إنكلترا وفرنسا) وحيث يمكن لوجود يسار بورجوازي، أيضاً، أن يلوث الإرادة الثورية، في حين يمكن، على العكس من ذلك، لعنف القمع، كما كانت الحال في روسيا القيصرية، وبدرجة أدنى في الإمبراطورية المركزية، أن يصبح عامل تلاحم. وأخيراً، هناك قوة التقليد الثوري، وهو مصدر طاقة، ولكنه، أيضاً، مصدر تفتت أيديولوجي، والذي استطاع جوريس استعماله ضد الاشتراكية

الديمقراطية الألمانية في الخطاب الذي ألقاه عام 1904، في أمستردام، أمام الأممية. ألا ينبغي، من أجل تفسير هذا التمايز، إبراز طبيعة العقليات القومية والعادات الثقافية نفسها التي بيّن لوسيان هير، عام 1890، أهميتها بصدد فرنسا وألمانيا:"الحزب الاشتراكي الألماني هو، قبل كل شيء، تسلسل منضبط، حزبنا هو، أولاً، تجمع طوعي وحر لرجال تجمع بينهم الثقة وليس الطاعة... ... ما هو كلي القوة لدينا هو حرية التجمعات وعفويتها. الوحدة القوية هي التي تخيم عليها وليست تلك التي تسيطر عليها. الألمان جيش، وهذه هي قوتهم. وربما كان ذلك ضعفهم أيضاً. ذلك أن ثلاثة أخطار تهدد الجيش دائماً: التراخي الواثق، الانقسام بين القادة، وفقدان الروح المعنوية لدى هزيمة أولى".

المراحل الكبرى لتاريخ الاشتراكية بين 1875 و 1914

وعلى الرغم من كل شيء، فيمكن أن تقام، في تاريخ الاشتراكية في فترة الأممية الثانية، حقبة تنطبق على جملة الأحزاب التي تولت مهمة الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

فحتى حوالي 1895، بل وحتى منتصف القرن أحياناً، ساد لدى الاشتراكيين الإيمان الألفي بثورة محتومة ربما لن يروها هم بأنفسهم، ولكن أبناءهم سيرونها بالتأكيد. وكان يقود إلى هذه القناعة الإيمان المعمم جداً في الأوساط الاشتراكية بأن التاريخ يتحول بموجب "قوانين طبيعية" ويؤدي، مؤكداً، إلى انهيار العالم الرأسمالي. وسوف يقول كروبوتكين، عام 1882، لدى محاكمة ليون: "صدقوني أيها السادة، الثورة

الاجتماعية قريبة، سوف تندلع قبل عشر سنوات. أنا أعيش وسط العمال وأؤكد ذلك". وأمكن لإنغلز نفسه أن يكتب، عام 1884، إلى أحد أصدقائه إن الموقف كان يتطور بحيث "نستطيع وضع أيدينا في جيوبنا وترك أعدائنا يعملون من أجلنا".

إلا أنه عقبت مرحلة الركود الاقتصادي، اعتباراً من عام 1895، فترة ازدهار وارتفاع عام في الأسعار بددت مصداقية انهيار سريع للرأسمالية. وهذا الانقلاب في السياق أصل النقد التحريفي الذي انصب على أسس فكر ماركس نفسها. وعبرَت التحريفية عن نفسها، عام 1899، بصورتها النظرية، في "مقدمات الاشتراكية" التي يعهد، فيها، إدوار برنشتاين إلى الاشتراكيين بمهمة إصلاح النظام الرأسمالي وليس قلبه. وعلى الرغم من إدانتها في مختلف مؤتمرات الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ولدى مؤتمر الأممية في أمستردام، فإنها تزايدت بتأثيره عمقاً في جملة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية مركزة على الدفاع عن المصالح المادية للعمال وعلى مسائل التنظيم ومضعفة، تدريجياً، الإرادة الثورية، وحتى الوعي الطبقي. ونادت التحريفية، في صورتها العملية، بالتحالف مع أكثر فئات البورجوازية تقدمية، بل، وكما كانت الحال في فرنسا في نهاية القرن، الاشتراك في الحكم. وكان على "الألفية" أن تكون موضوع مناقشات دائمة داخل الأحزاب الاشتراكية.

وفي عام 1905، ودون أن ينقطع تطور استمر داخل الأحزاب، وقعت الثورة الروسية الأولى التي أيقظت الأمل في أعمال هدّامة على الرغم من القمع الذي كانت موضوعاً له. وفي بعض البلدان التي مستها،

مع ذلك، الأزمة التحريفية، كما في النمسا، كانت الثورة الروسية أصل الحصول على الاقتراع العام. وكان الأمر كذلك في فنلندا. وبصورة أعم، ولدت داخل الأحزاب الاشتراكية أقليات يسارية معارضة، حول روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنشت في ألمانيا، وبين "المنبريين"، أصدقاء غورتر وباليكوك في هولندا، وحول ترانمايل في النروج. وأخيرا، لم تعدم أحداث روسيا ارتكاسات على الأمل الذي أثاره في العالم العمالي، وخاصة بين الفوضويين- النقابيين الفرنسيين أو الإيطاليين، مدلول الإضراب العام. إلا أنه لم يكن لهذه القوى الثورية القماش الكافي لترجح خط سلوك مطابق لمبادئها ضد تهديد الحرب، ولا لإعطاء دفعة جديدة للأممية التي كانت أكثر انقساما من أن تنسق أعمال المقاومة بين مختلف الأحزاب الاشتراكية الأوروبية.

نماذج الاشتراكية الأوروبية:

من أجل أن يقتصر حديثنا على أوروبا التي استمرت في لعب دور أساسي كاشتراكية دولية والتي لم تكن تهتم، إلا بصورة عارضة، بالمسائل الاستعمارية ومسائل بلدان ما وراء البحار، يمكن أن نتعرف على أربعة نماذج رئيسية للاشتراكية تتمايز فيما بينها بتنوع استنادها إلى الماركسية التي أصبحت، بعد 1896، العقيدة الرسمية للأممية.

ويبقى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، خلال كل الفترة، الحزب "النموذجي"، والحزب الذي بقيت سلطته، عملياً، دون منازع. إن التناقض الذي تجلى، خاصة منذ الأزمة التحريفية، بين المظهر الثوري

والواقع الإصلاحي كان يطرح مسألة في الحزب وخارجه، ولكن ضروب التقدم الهائلة التي تحققت في الرأي العام والنجاحات الانتخابية الثابتة سمحت بتصور المحافظة على خط سلوك برهن كاوتسكي على كونه، وحده، الذي يمكن أن يقود إلى النصر. وعلى الرغم من تكون معارضة يسارية بعد 1905، فإن الانضباط الحزبي ظل سليماً حتى عام 1914. ولا يتميز سير أحزاب الملكية المزدوجة، أبداً، عن سير الحزب الألماني ما لم يكن ذلك في أنه يطرح لديها، بصورة حادة، قضية التعددية القومية المرتبطة بمسألة القوميات. ويلح الجهاز العقائدي، أكثر منه في ألمانيا أيضاً، على إمكانية التوفيق بين التعاليم الماركسية والتحديدات التي تفرضها سياسة إصلاحية خالصة. ونجد سمات مماثلة في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في هولندا، وفي البلدان السكندينافية وفنلندا، ما لم يكن أن معارضات اليسار الثوري نشيطة نشاطاً خاصاً في النروج.

وتقابل الاشتراكية الألمانية، قطبياً، الاشتراكية الفرنسية التي تدين بتنوعها العجيب لأصولها الثورية والطوباوية، والتي لم تكن الماركسية فيها عميقة قط، والتي خاضت اتجاهاتها المختلفة، ضد بعضها، حتى عام 1905 على الأقل، معارك شرسة. ولم تتخذ التحريفية هنا مظهراً عقائدياً، بل تنكرت في "استيزارية" مطابقة للأهداف السياسية التي سعى من أجلها اشتراكيون عديدون. وأخيراً، بقيت الفوضوية في فرنسا قوة، خاصة في العالم النقابي المعادي للعمل البرلماني، على صورة فوضوية - نقابية كانت تنادي بقلب المجتمع بالعنف. وقد انصهرت هذه الإلهامات المختلفة في شخصية جوريس الذي مارس منذ 1905، نفوذاً كبيراً في الدوائر

الاشتراكية، والذي تلتقي، عنده، الطموحات الرئيسية للاشتراكية المعاصرة. وهذا ما لا يعني أن تعددية الأسر الروحية الكبرى قد اختفت في الحزب. والتنوع هو، أيضاً، الواقعة في إيطاليا حيث كان لوجه باكونين، منذ الأصل، إشعاع أكبر من الذي كان لوجه ماركس، وحيث تتعايش الفوضوية والنقابية الثورية مع الاشتراكية الإصلاحية، كما في أسبانيا، البلد الأوروبي الوحيد الذي بقيت الفوضوية فيه ظاهرة جماهيرية. أما بالنسبة لبلجيكا وسويسرا، فإن المنظمات العمالية تدين لوضع البلدين وطبيعة سكانهما بكونها قد خضعت للتأثير المزدوج للتقاليد الثورية الاشتراكية الديمقراطية الألمانية.

وتكوِّن نموذجاً ثالثاً المملكة المتحدة التي ارتبط نمو الاشتراكية، فيها، بتقليد نضالي عمالي طويل. وليس معنى ذلك أن إنكلترا كانت تجهل النزاعات العقائدية، فقد استطاعت الماركسية أن تتخذ فيها موطئ قدم داخل الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي. وقاتلتها مجموعات أخرى، كالفابيانية، قتالاً عنيفاً. ولكن التطور انخفض هنا بتأثير نمو نقابية جديدة كانت تجمع العمال غير المؤهلين الذين استبعدوا، طويلاً، من النضالات العمالية. وسوف يخرج تشكل حزب "عمالي"، تدريجياً، من تبين العمال أن مطالبهم تقتضي تأليف حزب مستقل عن التشكيلات السياسية التقليدية الكبرى. ولكنه ليس من المؤكد، فضلاً عن ذلك، أن يطابق هذا الحزب الذي تسللت إليه اتجاهات إصلاحية وبرلمانية طموحات الجماهير القريبة من النقابية الثورية والتي يتخيل لها أنصار "الاشتراكية النقابية" وسائل عمل أخرى.

وأخيراً، فإن الاشتراكية لم تظهر، في روسيا، مرتبطة، في بدايتها، بوجود طبقة ثورية. ولم تتوفر لها، أيضاً، حتى عام 1905 على الأقل، قاعدة دستورية ونقابية تسمح لها بالتعبير عن نفسها. ونمو الاشتراكية يبدو، هنا، مرتبطاً بالشعبانية، أي بتبين مثقفين عديدين، آنذاك، أن لروسيا، بفعل ما فيها ومؤسساتها الفلاحية، قدراً ثورياً. ولذلك، سوف يقدر الحزب الاشتراكي الثوري، لفترة طويلة، أن روسيا ستستطيع أن توفر على نفسها المرور بالرأسمالية الصناعية. وسوف تصطدم هذه النظرية، اعتباراً من 1890، بالذين، مثل بليخانوف، أسسوا الأمل الثوري على الطبقة العاملة الوليدة، أو بالذين، مثل لينين، لفتوا الانتباه إلى ضرورة حزب ثوري متين البنية، قادر على قيادة الجماهير التي ما تزال ناقصة التعليم. ولكن، مهما يكن مستقبل هذه الاقتراحات والسيطرة المتزايدة للماركسية على الحركة الثورية الروسية، فإن الرأي أجمع ، في برهة اندلاع الحرب العالمية الأولى، على أن الطريق إلى الاشتراكية سيكون في روسيا، نتيجة لتخلفها السياسي والاقتصادي، مختلفاً عنه في البلدان الغربية الكبرى. ونجد المواقف الشعبية نفسها، وكذلك التناقضات التي تثيرها، في مختلف أحزاب الدول البلقانية، ولكن ذلك مع هذه اللوينة التي هي أن القضايا القومية تصعد، في هذا القسم من أوروبا، إلى المقام الأول مثيرة، بالنسبة للاشتراكيين، مسألة اتحاد الدول البلقانية.

دور الهجرة السياسية في نمو الأفكار الاشتراكية :

سهّل التداخلات بين هذه الأشكال المختلفة للعمل الاشتراكي وجود عدد من مواضع اللجوء التي كان يعيش فيها المهاجرون الذين لا يحصون، سواء أدار الأمر حول رجال كومونة باريس، بعد 1871، أم

حـول الألمـان أو النمسـاويين مـن ضـحايا قوانـين الثمانيـنات القمعـية، أم خاصة حـول الروس والبولونيين الهاربين من فظائع النظام القيصري. ومن بين مدن اللجوء هذه، يجب أن نضع في المقام الأول المدينتين السويسريتين الكـبيرتين: زوريـخ الـتي استقبلت، عـلى دفعتين، نخبة العالم السلافي، أولاً بين 1870 و1873 حين آوت جامعتها ومعاهدهـا التقنية مئات الطـلاب، بيـنهم لافـروف، الـذي أتى عـلى صنع شـهرته كـتابه "رسـائل تاريخية"، وكذلـك الصـربي سفيتوزار ماركوفتش الذي أسس فيها نواة حزب وطنه الاشـتراكي الديمقـراطي، ثم حوالي 1870 حين ناقشت روزا لوكسمبورغ رسـالة الدكـتوراه وشـاركت، إلى جانـب لـيو جوجـيش وجولـيان مارشليفسـكي، في تأسيس الحزب الاشـتراكي الديمقراطي لمملكة بولونيا. وكذلـك يجب ذكر جنيف التي آوت داخل جدرانها، مطاردي الكومونة، ثم بليخانوف ومجموعة تحرير العمل مع اكسلرود وفيرا زاسوليتش، أخيراً، لبضـعة أشهر عام 1908، لينين الذي صادف فيها منشفيك وبلاشفة. ونجد هجـرة قوية لمثقفين وطلاب روس وبولونيين في برلين، خلال الثمانينات، ومختلطين اخـتلاطاً وثـيقاً بالحـياة الجامعية والسياسية، ماضـين إلى درجـة الاحـتجاج عـلى الطـريقة التي يعالج بها البروفيسور تيودور شيمان المسائل السلافية. أما بالنسبة للعاصمة الأخرى للعالم الجرماني، فيينا، فسوف تقدم الضـيافة لاثـنين مـن قادة الحركة الثورية المقبلين: تروتسكي الذي أقام فيها عـام 1908 بوصـفه صـحفياً وسـعى إلى التحكـيم في الـنزاعات الداخلـية للاشـتراكية الديمقراطـية الروسية، وستالين الـذي جـاء ليدرس فـيها، بناء عـلى طلـب لينين، مسـألة القوميات وخـرج مـنها بكتاب سيكون رئيسياً بالنسبة للأيديولوجية السوفياتية عـلى الصـعيد القومـي. ولكـن مدن العالم

الغربي هي التي بقيت، بشكل بارز، مؤهلة للاشتراكيين الذين كانوا يأتون للجوء إليها أو لمجرد الدراسة. وقد لعبت لندن دورا رئيسيا في تطور إدوار برنشتاين الذي سيخضع لتأثير ماركس، ثم لتأثير الفابياني وليم موريس، والذي سيتجه، فيها، إلى التحريفية، أو، أيضا، الأمير كروبوتكين الذي سيخفف، بتأثير من أصدقائه الإنكليز، بعضا من أهوائه السابقة. وسوف تؤوي باريس، خلال سنوات طويلة، لافروف الذي نعلم أنه، بوصفه صديقا للوسيان هير، لن يقصر في التأثير على جوريس، وربما على ليون بلوم، وفيما بعد لينين الذي سيؤسس، في لونجيومو، المدرسة التي سيعرض فيها الأطروحات السياسية والفلسفية للبولشفية. والعاصمتان كانتا، أكثر من ذلك أيضا، المكانين المفضلين اللذين جاءت إليهما اكثر العناصر تقدمية من بلدان أقل تقدما، بلقانيون، مصريون، صينيون، إيرانيون، وهنود لتتأهل على ثقافة اشتراكية غالبا جدا ما تكون بلدانهم الأصلية مبادئها الأولية.

الاشتراكية خارج أوروبا :

ذلك أن من الوقائع الكبرى في تاريخ الاشتراكية في تلك الفترة أنها انتشرت خارج أوروبا، لا في دول أمريكا وآسيا الكبيرة التي مسها التصنيع فقط، بل أيضا في البلدان الخاضعة للاستغلال الإمبريالي، مثيرا بذلك مسألة "الاستعمار" داخل الأممية الثانية.

إن الاشتراكية في الولايات المتحدة التي اقتصرت طويلا على تجارب طوباوية (أوين، فورييه، فايتلنغ)، الضعيفة التمثيل داخل الأممية الأولى والمخدومة بالطرائق الفوضوية الرائجة في الثمانينات، هذه الاشتراكية لا

تدين باندفاعاتها لدانييل دو ليون الذي رفض كل تعاون مع الأحزاب التقدمية بقدر ما تدين بها لتأثير بيلامي الذي كان ينادي بإصلاحية دولة. ولا يمكن، إلا في بداية القرن العشرين، الحديث عن حزب اشتراكي لم يكن، فقط، من صنع مهاجرين حديثين وتجسد فيه جزء من الشعور الإنجيلي الأمريكي. وهذا الحزب لم يقاوم، أبدا، الانقسامات الداخلية التي حرمته من جناحه الثوري (دبيس)، ولم يعش بعد الحرب العالمية الأولى، إذ قاتل بقوة ضد دخول الولايات المتحدة الحرب. والنزعة اللاسياسية الأساسية لدى الجماهير العمالية و" التعبئة الاجتماعية" والهجرات الداخلية والنظام السياسي الذي يقنع الطابع الطبقي للدولة الاتحادية والتلاعب بالصحافة وقسوة القمع هي عوامل منعت النمو الواسع للاشتراكية في هذا البلد.

وتحمل الاشتراكية في ممتلكات إنكلترا الأنغلوسكسونية طابع الحركة العمالية الإنكليزية، طابع بعض التجارب الأمريكية والشروط المحلية. فهي لم تتطور، في الواقع، إلا في أوستراليا ونيوزيلندة مقدمة للملاحظ الأجنبي أمثلة "ديمقراطية اجتماعية" تعلن عن المثل الأعلى لدولة الرعاية.

ولم تستطع الحركة الاشتراكية، في اليابان، أن تنمو أبدا بين الجماهير العمالية الخاضعة لنظام إقطاعي والتي لم يكن لديها، بعد، أي وعي بتضامنها الجماعي، ونمت، بالمقابل، على صورة مجموعات صغيرة من مثقفين مدفوعين بنوع من "الروسوية" أو ببروتستانتية يسارية، منقسمين جدا فيما بينهم، بين "راديكاليين" و"معتدلين"، ولكنهم خاضعون، دائما،

لقمعٍ قاس. وقد استحقوا على صلابتهم الرائعة، خاصة في كاتاياما، مكانة كبيرة جداً في أوساط الأممية. وإذا كانت الاشتراكية اليابانية مطبوعة بقوة بالتأثير الغربي، فالأمر ليس كذلك، بالضبط، بالنسبة للاشتراكية التي ولدت، آنذاك، بصورة مبعثرة، في العالم الآسيوي، وحتى في العالم العربي حيث كان اللجوء إلى التقاليد السابقة التي تعود إلى عدة ألوف من السنين يذكر أحياناً.

وقد حملت الأممية، خاصة منذ عام 1914، على مواجهة المسائل الاستعمارية التي بينت لها حدّتها تدريجياً النزاعات الفرنسية- الألمانية في مراكش، ومقاومة الإمبريالية وظهور مذاهب اشتراكية لدى بعض الشعوب المتخلفة. ولم تتلق المسألة الاستعمارية، بالتأكيد، جواباً مطرداً من جانب الأحزاب الاشتراكية الأوروبية. والمناقشات التي أثارتها أمام مراجع الأممية، خاصة لدى مؤتمر شتوتغارت عام 1907، أظهرت شقاقات قوية: فيجب أن نميز بين اتجاه معاد بتصميم للاستعمار وتوق إلى توسع استعماري "إنساني" واشتراكية "إمبريالية" تفخم الواقعة الاستعمارية وترى في التوسع في العالم ضمانة تحسين للشرط العمالي في أوروبا. ولكن الذين قدّروا ، مثل بانيكوك ولينين، دوراً لـ"يقظة" آسيا ووعوا ما يمكن أن يكون دور الشعوب المستَغلة في الستراتيجية الثورية العالمي ما يزالون نادرين جداً.

تناقضات الاشتراكية عشية الحرب العالمية الأولى :

عند تحليل الاتجاهات المتنوعة التي تجلت في مختلف الأحزاب القومية والتي كانت لها ارتكاساتها في مؤتمرات الأممية، ينجم كوننا نستطيع أن نميز، حوالي 1914، داخل الحركة الاشتراكية، ثلاثة اتجاهات رئيسية:

فهناك اتجاه وسطي يمثله كاوتسكي و"النوي تزايت"، وكذلك الماركسيون النمساويون الفيينيون، يحافظ على المفردات والتقليدية الماركسية، ويضارب على الطابع الحتمي للتطور التاريخي للتنبؤ بالثورة، ولكنه يعتم ممارسة نزعة طمأنينة انتهازية.

وهناك اتجاه تحريفي نما نموا واسعا في الأحزاب الكبيرة، بصورته النظرية في ألمانيا، وعن طريق الاستيزارية في فرنسا وإيطاليا، وكذلك أيضا في روسيا على صورة الماركسية الشرعية والنزعة الاقتصادية البرلمانية لتحسين الوضع المادي ويوافق على تسويات مع الأيديولوجية القومية ومع الإمبريالية.

وهناك اتجاه يساري، متغاير ومشتت جدا يمكن أن يوضع ضمنه أنصار روزا لوكسمبورغ، في ألمانيا، و"المنبريون" الهولنديون والبلاشفة الروس و"الضيقون" في بلغاريا، وكذلك الفوضويون النقابيون، مع وضعهم أنفسهم خارج التقليد الماركسي، الذين يبرزون وفاءهم لإرادة الوصول إلى الثورة ويعتمدون على الإضراب العام لتحطيم العالم الرأسمالي.

إلا أنه إذا كان النضال ضد الممارسة الإصلاحية مشتركا بين هذه الاتجاهات المختلفة لليسار الثوري، فإن هذا الأخير كان موزعا بين موقفين عقائديين، موقف اللوكسمبورغية وموقف اللينينية اللذين يتباينان حول دور الحزب وطبيعته (هل يجب ترك العفوية الثورية للطبقة العاملة تنمو، أم يجب إخضاع عملها لقيادة ثوريين محترفين؟) وحول التحالف مع

الطبقة الفلاحية (هل الفلاح قوة معادية للثورة أم يجب أن يعد حليفاً محتملاً للبروليتاريا؟)، وحول النصيب الذي يجب إعطاؤه للحركات القومية (هل تعوق مطالب القوميات الخاصة الحفاظ على الاتحاد الأممي للبروليتاريا الثورية أم لا؟).

العالم الاشتراكي والحرب العالمية الأولى :

كانت الحرب ستحمل حلاً غير متوقع لهذه المتناقضات. ففي حين كانت الأحزاب الاشتراكية التي تتمتع منذ وقت طويل بوجود شرعي وتملك وراءها جماهير عديدة ومنظمة، غير قادرة على مقاومة تيار الشوفينية التي كانت تتدفق على أوروبا، في حين كانت هذه الأحزاب تخضع لسياسة الاتحاد المقدس وتبدي عجزها عن أن تفرض، في التالي، سلام تسوية، دون إلحاق ولا تعويض، فإن المعركة الحاسمة بالنسبة للطبقة العاملة اقتصرت على عمل أقليات صغيرة، سواء أكان الأمر يدور حول حركات سلمية خالصة كانت تسعى وراء وقف المذابح، أم حول ثوريين كانوا يريدون تحويل الحرب الأجنبية إلى حرب أهلية وإعادة بناء أممية جديدة. وهذه تعارضات ظهرت داخل حركة زيمرفالد وكينتال. والشروخ التي حدثت في الأحزاب الاشتراكية في ألمانيا حيث شوهد، عام 1917، تشكل حزب اشتراكي ديمقراطي مستقل وفي داخله مجموعة "سبارتاكية" كانت تدين المجهود الحربي، كما في النمسا ـ المجر وفرنسا وإنكلترة وإيطاليا حيث تشكلت فئات "أقلية" متفاوتة الأهمية، هذه الشروخ كانت الشاهد على العداء المتصاعد لسياسة كانت، كما يبدو، مقبولة بصورة عامة تقريباً في بداية المعارك. إلا أن الضربات الحاسمة

وقعت في روسيا، أضعف "حلقة" في "السلسلة" الرأسمالية، وذلك لأن رجلاً عبقرياً عرف كيف ينضج ستراتيجية متكيفة مع زمانه وبلاده ويضع في خدمة هذه الستراتيجية حزباً مخلصاً إخلاصاً كاملاً للقضية التي كان عليه أن يخدمها. فقد دعيت روسيا، إذن، لافتتاح طريق الاشتراكية. هل يعني ذلك أن البروليتاريا كانت قادرة على فهم دلالة هذا الحدث واستخلاص الفائدة التي كان يتوقعها لينين وصانعو الثورة الروسية؟ يبدو أن معناه انعكس تماماً على اعتبار أنه جرت، عموماً، مماهاة مدلول السوفيات بمدلول النقابة. و السبارتاكيون الذين كانوا قد حيوا الثورة الروسية أظهروا، هم أنفسهم، خيبة أملهم حيال نظام لن يعرف كيف يحترم قواعد الديمقراطية. وبصورة عامة، فسر توقيع صلح متفاوض عليه مع ألمانيا بوصفه "جبناً" أو "خيانة". ويبدو، حقاً، أن الشاغل الأساسي للأحزاب الاشتراكية القائمة هو تجنب الاقتداء بالنموذج الروسي باستثناء ما يتعلق بإيطاليا حيث أثارت البولشفية حركة "متطرفة".

فتاريخ الحرب العالمية الأولى ينتهي، إذن، بالنسبة للاشتراكية عند نقطة استفهام. هل ستكون الثورة البولشفية التي أحسن لينين إنجازها، ولكنها كانت محدودة قومياً وسابقة لأوانها اجتماعياً، قادرة على فرض نفسها على العالم وعلى أن تجتذب إليها الحركات العمالية التي أضعفها وأفقدها اتجاهها فشل الأممية الثانية؟ هل ستكون قادرة على مقاومة هجوم العالم الرأسمالي المتحد؟

القسم الأول

الأحزاب الاشتراكية الأوروبية

الفصل الأول

الاشتراكية الديمقراطية الألمانية (1875-1914)

عندما نتحدث عن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية في الفترة الإمبراطورية، فسوف تدهشنا، كما عبر عن ذلك جوريس بقوة بالغة أمام مؤتمر الأممية في أمستردام عام 1904، سعة الحركة ونوعية الجهاز السياسي وأهمية التضحيات التي قبلها المناضلون.. "أنتم حزب كبير، أنتم مستقبل ألمانيا، أحد أنبل أحزاب أوروبا المتمدنة وأمجدها"– وشبه انعدام دورها في الحياة السياسية الألمانية. وإذا كان بسمارك قد فشل بين 1878 و1890 في محاولته إبادة الحزب بتشريع استثنائي، فلا يقل عن ذلك صحة أن النظام السياسي كان يمنعه من أن يكون له تأثير في مصائر البلاد. فلم تكن الطبقة العاملة التي كان يمثلها قد قبلت في احتفال قاعة المرايا، ولن تستطيع، كذلك، في عهد غليوم الثاني، دخول مجالس الحكومة. فقد استندت هذه الأخيرة إلى سلسلة تسويات أفادت منها الملكية العقارية الكبرى، كما أفادت منها البورجوازية الصناعية والتجارية. وهي تسويات غير ثابتة كانت تقتضي مراجعات مستمرة، ولكنها كانت تجري على حساب الطبقة الكادحة المكرسة لتحمل وطأة الضرائب غير المباشرة والتعرفات الجمركية، وسياسة التسلح فيما بعد. وكان بسمارك مسؤولا

عن هذا الاستبعاد، ولكنه تفاقم خلال الفترة الغليومية من جراء التطور الإمبريالي للسياسة الخارجية. فلا يستطيع النظام أن يثبت إلا بإيهام الطبقات المالكة بواقع "الخطر الاشتراكي"، باعثاً شبح "العمال الذين لا وطن لهم"المهلوس، شبح "ماركسية" تحمل في ذاتها انحلال جميع القيم الأخلاقية والاجتماعية. وهو يستند دائماً، تقريباً، إلى "التجمع" (سوملونغ) الذي جرى عام 1879 بين القوى المحافظة الزراعية والصناعية الكبرى ضد قوى التحرير والتقدم.

لم يكن للطبقة العاملة الألمانية، في موقف "النبذ" هذا، من ملاذ سوى الإيمان بعالم أفضل يقدم لها على أنه نتيجة تطور محتوم. فقد وجدت في الحزب "بديلاً" للكيان الاجتماعي والسياسي الذي يقدمه لها الرايخ. ونقلت كل آمالها إليه: إنها "تعلم" أنه سيعرف كيف يخرجها من البؤرة التي علقت فيها. إلا أن هؤلاء العمال أنفسهم كانوا أكثر وعياً من أن لا يتبينوا أن الحلم الرسولي، حلم ثورة قريبة موصد في وجوههم وأن تطور النظام الرأسمالي الذي يصبح احتكارياً ولا شخصياً يحتويهم داخل حلقاته، وباختصار أن الثورة ليست في متناول أيديهم. وبالمقابل، فإن التركيز الصناعي سهّل تنظيم الجيش البروليتاري وتأطيره. فقد كانوا يستطيعون، إذن، أن يأملوا في أنه سوف يكون في إمكانهم، بالطريق النقابية والطريق البرلمانية، تحسين الشرط البروليتاري تحسيناً حساساً إن لم يمكنهم إنهاء هذا الشرط. ويمكن للوصول السلمي والتدريجي إلى وضع مساواة مع طبقات الأمة الأخرى أن يبدو، على المدى الطويل، طموحاً ليس فيه شيء من المبالغة تحققت بعض حدوده. وقد أجاب عمال

عديدون سئلوا عن رؤيتهم للمستقبل بأنهم كانوا واثقين من تحول للمجتمع "عن طريق التطور": وربما لن يروا الوضع الجديد للأشياء، ولكن أبناءهم سوف يرونه مؤكدا.

وهكذا تحولت الاشتراكية الديمقراطية، حزب الطبقة العاملة الثوري، إلى حزب إصلاحي ذي طموحات محدودة وأهداف يمكن بلوغها. والحقيقة هي أن قيادة الحزب لاذت، على الرغم من وعيها التام لوجوب إجرائها اختيارا بين هذين الاتجاهين، كما طلب إليها، عام 1906، التحريفي وليم كلوب، بموقف "وسطي" كان يسمح لها بأن تبقي على المفردات الثورية مع إرجائها الثورة إلى مستقبل بعيد وضبابي وإعطائها الأولوية للعمل السياسي المباشر. ولكن القيادة لم تستطع، من جراء هذا، منع تعارض أساسي من أن يخلق، داخل الحزب، بين يمين إصلاحي ويسار بقي متمسكا بفكرة الثورة. فتاريخ الاشتراكية الديمقراطية بين 1891 و1914 يبدو، إذن، سلسلة أزمات دارت حول النزاع بصدد الإضراب العام، وأخيرا بصدد النضال ضد الإمبريالية والحرب، وكانت مختلف التناقضات، فيه، صورا مسبقة لتلك التي تجلت بين 1914 و1918 وأدت، آنذاك، إلى تشظي الحزب.

إلا أن هذه الخلافات لم تمس، على ما يبدو، الكتلة العميقة للطبقة العاملة المتمسكة بالوحدة وغير الحساسة للمناقشات الأيديولوجية. وعلى كل حال، فهي لم تمنع النمو الخارق للحزب الذي لم يتوقف في أية برهة والذي كان الثمرة الطبيعية لعمل التربية والدعاية الذي جرى بصورة منهجية لدى الطبقة العاملة.

النضال ضد القانون حول الاشتراكيين

توطد النفوذ الماركسي في الاشتراكية الديمقراطية

إذا كان الحزب الاشتراكي- الديمقراطي قد شكل، غداة مؤتمر غوتا، قوة لا يستهان بها، فإن العقيدة كانت ما تزال ينقصها الثبات والوحدة. وسوف يقول برنشتاين، فيما بعد، لإنغلز معرفا السبعينات: "كنا كلنا، آنذاك، اصطفائيين فيما يتعلق بالاشتراكية". فلم يكن ليكنشت، قط، "منظرا" ولو كانت لديه واحدة من الصفات الثقافية المطلوبة ليقدم نفسه كوارث للفكر الماركسي. وكان مشهودا على الانحرافات الفكرية بخطوة شخص مثل كارل هوشبرغ كان بين صفوف جريدة "دي زوكونفت" التي أسسها في زوريخ عام 1877 أشهر المحررين. فهوشبرغ الذي كان ابنا لمصرفي غني من فرانكفورت كسبه للاشتراكية لانج وردها إلى رؤية أخلاقية للعالم، مستشهدا بكانت وداروين، هوشبرغ هذا انفتح على علماء الاقتصاد القريبين من اشتراكيي المنبر، على كاري أوغست شرام، المعجب برودبرتوس وتلميذه، وكذلك على ألبرت شيفله الذي كان كتابه "جوهر الاشتراكية" (1874) يشكل تقريظا لرأسمالية الدولة بوصفها طريقا مفتوحا نحو الاشتراكية. وكان مقال في مجلته "حوليات علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية" هاجم، فيه، عداء الاشتراكية الديمقراطية للطبقات المتوسطة قد أثار توضيحا حاسما من

جانب ماركس وإنغلز. إلا أن الرجل نفسه سوف يشارك في خلق الاشتراكية الديمقراطية.

وسوف تكون فرصة تقويم الأيديولوجية داخل الحزب هي المساجلة التي أثيرت حول كتاب كارل أوجين ديورينغ الذي كان يقلق منذ عدة سنوات، فعلاً، "معلمي" لندن. فديورينغ كان يشتهر بالنزق والادعاء، ولكن عماه كان قد خلق له ضروباً عديدة من التعاطف، كان قد اكتسب منذ فترة الكومونة التي كرَس لها بياناً ثأرياً سمعة مفكر حر وشجاع. ولكن مؤلفاته النظرية، وكان أشهرها "التاريخ النقدي للاقتصاد السياسي"، كان يمكن أن تعد بعيدة عن الخط المستقيم: فقد كان يرفض هيغل والديالكتيكية رفضاً كاملاً معتمداً على مادية فوغت وبوشنر التي كان قد جرى تجاوزها آنذاك، وإلى تصورات كاري الاقتصادية ناكراً التناقضات الداخلية للرأسمالية ومستنداً إلى نظام قيم أزلية. وكان ديورينغ، فوق ذلك، معادياً للسامية. وفي عام 1879، ألقى سلسلة محاضرات في برلين حول إحباط الصحافة اليهودية معنويات المثقفين وحول إحباط "الاشتراكية الديمقراطية المتهودة" معنويات العمال. وكما كانت بالنسبة لماركس الذي كان يتمتع، منذ انهيار البورصة عام 1873، بمصداقية واسعة بين الجماهير، كانت المسألة اليهودية، بالنسبة لديورينغ، مسألة عرق لا مسألة دين. وقد سعت المقالات التي كتبها إنغلز في "إلى الأمام" والتي جمعت، عام 1879، بعنوان "انتي ديورينغ" إلى استرجاع قيمة المادية الديالكتيكية في علوم الإنسان كما في علوم الطبيعة. واستنتج منها نسبية المعارف البشرية المتوقفة على شروط اقتصادية متغيرة دائماً. وقد عارض

إنغلز هذه الفلسفة البورجوازية التي هي المادية العلمية، الموروثة عن القرن الثامن عشر، والتي تبرر سياستها الطبقية، بالماركسية التي هي فلسفة البروليتاريا، أي فلسفة طبقة اجتماعية مهمتها التاريخية تحرير البشرية بكاملها لا الطبقة المضطهدة فقط. قليلة هي المؤلفات التي كانت لها مثل هذه الأهمية من حيث معرفة الماركسية في ألمانيا وعودة بعض الأذهان "المنحرفة"، آنذاك، مثل كاوتسكي وبرنشتاين، إلى"الخط القويم". وإذا لم يكن تقبّل الماركسية الممتزجة، فضلاً عن ذلك، باللاسالية إلا تقريبياً جداً في الاشتراكية الديمقراطية، وإذا كانت قد عرفت على صورة غالباً ما كانت مجتزأة وفقيرة– استخدمت الداروينية والمالتوسية، لزمن طويل، ذريعتين للماركسية العامية–، فيبقى، مع ذلك، أن توطد نفوذ ماركس من خلال أنتي– ديورينغ قد وفَر الأساس النظري الذي أمكن للاشتراكية الديمقراطية أن تستند إليه خلال محنة القوانين الاستثنائية الثقيلة.

القانون الاستثنائي والمقاومة الاشتراكية :

أبدى بسمارك منذ انتخابات 1877 إرادته تدمير الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. وليس ذلك، فقط، لأنه كان مدفوعاً إلى ذلك من جانب عدد من الصناعيين الذين أرادوا أن يكونوا "سادة في بيوتهم" وقلقوا، في فترة الأزمة، من كل عمل يمكن أن يعرقل خفض الأجور ويزيد من أعباء المشروع، ولكنه كان، أيضاً، مقتنعاً –وذلك منذ عهد الكومونة ومحاكمة لايبزغ– بأن الاشتراكية الديمقراطية تشكل تهديداً لأوروبا المحافظة التي كان يود بناءها. وكان يعيش، وهو الذي فاجأته، كعدد من معاصريه، هشاشة العصر، نوعاً من "كابوس ثورات". وكان

يمكنه، فضلاً عن ذلك، الاعتماد على أغلبية الرأي العام الذي لم يسامح الاشتراكيين الديمقراطيين على النقص في وطنيتهم واحتجاجاتهم ضد ضم الألزاس واللورين وإلحادهم الحاد والذي كان يحس بذعر حقيقي حيال نجاحاتهم الانتخابية. وبنية الإمبراطورية نفسها لم تكن تقبل سياسة أخرى خلاف سياسة قمع الطبقة العاملة (هـ . روزنبرغ).

وفي حين لم يكن يمكن لبسمارك، حتى ذلك الحين، الحصول من الرايخستاغ على قانون يسمح بمنع الدعاية الاشتراكية، فإن مؤامرتين ضد شخص الإمبراطور غليوم الأول جاءتا لتحقيق رغبته على الرغم من أنهما لم تكونا، كلتيهما، من صنع شخصيات تنتمي، من قريب أو بعيد، إلى الاشتراكية الديمقراطية. فبعد مؤامرة هودل، في أيار 1878، اصطدم مشروع القانون الذي قدمه إلى الرايخستاغ ويمنع التجمعات والمنشورات الاشتراكية بمعارضة الوسط الكاثوليكي والأحزاب الليبرالية التي قدرت أنه لا يمكن قبول تشريع موجه ضد فئة محددة من المواطنين، ولكنه استطاع، بعد اعتداء نوبيلنغ الذي ارتكب بعد حوالي خمسة عشر يوماً وجرح فيه الإمبراطور، أن يستخدم الغضب العام ليحمّل الرايخستاغ أملاً، فضلاً عن ذلك، بالحصول في انتخابات جديدة على أغلبية تكون مستعدة للتصويت على تشريع جمركي ذي طابع حماية. وبالفعل، أعطت الانتخابات التي جرت في تموز عام 1878، الأفضلية للمحافظين الموالين لسياسة بسمارك، في حين فقدت الأحزاب الليبرالية حوالي أربعين مقعداً وسجل الاشتراكيون الديمقراطيون تراجعاً خفيفاً ولم يرسلوا إلى الرايخستاغ سوى تسعة نواب. فأمكن، إذ ذاك، لبسمارك، بفضل دعم

أصوات القوميين- الليبراليين المقتنعين بـ"الدفاع عن المجتمع البورجوازي"، أن يحصل بأغلبية 221 صوتاً مقابل149 (اشتراكيين، وسط كاثوليكي، تقدميين) على إقرار القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين الديمقراطيين الذي أقر لسنتين، في 19 تشرين الأول 1878، ومدد حتى عام 1890. وكان ينص على حل المجموعات الاشتراكية أو الشيوعية التي تهدد الدولة والنظام الاجتماعي ومنع التجمعات والمظاهرات العامة، وكذلك الصحف عن الطريق الإداري والسماح للمقاطعات بإعلان "حالة طوارئ صغيرة" كانت تسمح بإبعاد الشخصيات المشبوهة والإقامة الجبرية لمناضلين يروجون لأفكار اشتراكية. إلا انه يجب أن نلاحظ أن هذا القانون لم يكن يمنع النواب الاشتراكيين من الاشتراك في جلسات الرايخستاغ. فبقي لهم، إذن، منبر، كما بقيت لهم إمكانية الدعاية في الفترة الانتخابية. وكذلك لم يسحب من العمال، مبدئياً، لا الحق في التكتل ولا الحق في الإضراب.

وبالفعل، أدى تطبيق القانون إلى اختلال سريع في تنظيم الحزب، كما في تنظيم النقابات التي كانت مشبوهة بأفكار اشتراكية. وزاد في سعة القمع أن رؤساء مشروعات عديدين انتهزوا فرصة القانون لتسريح العمال الاشتراكيين أو حملهم على التوقيع، تحت طائلة الطرد، على تصريحات تدين الاشتراكية. وفي الأشهر الستة الأولى من تطبيق القانون، صودرت 127 مطبوعة دورية و287 مطبوعة غير دورية. وفي السنوات العشر التي تلت، ارتفع هذان الرقمان إلى 150 و1200. وفي العامين الأولين، صدرت أحكام بستمائة سنة سجن، وبلغت، عام 1888، أكثر من ألف سنة، بحق 1500 شخص. وفي مدن كبرلين وهامبورغ ولايبزيغ

وفرانكفورت وستيتن التي مست بصورة خاصة، طرد ما يقرب من900 مناضل من بيوتهم، وهاجر كثير منهم إلى الولايات المتحدة التي كانوا يرسلون منها معونات لرفاقهم كي يواصلوا المعركة. إلا أن هذا القمع لم يستطع أن ينهي الحزب الذي شفي سريعاً من اختلال التنظيم الذي كان ضحية له. فمنذ شهر آي 1880، انعقد في ويدن، في سويسرا، مؤتمر أول للاشتراكيين الألمان في المنفى قام بإعادة بنية الحزب. إلا أن همه الأول كان الابتعاد عن الأوساط الفوضوية التي كان النائب يوهان موست الذي كان قد هاجر، عام 1878، إلى إنكلترا وأصدر، في لندن، جريدته "فرايهايت" يقوم على رأسها بنشاط دعائي كبير ويسعى إلى الحط من شأن العمل البرلماني. وقد طرد من الحزب موست وصديقه ولهم هاسلمان الذي امتدح المؤامرات الإرهابية في روسيا، وهو تدبير لم ينجح، من جهة أخرى، في خنق الدعاية الفوضوية التي غذاها دخول صحف متنوعة عن طريق التهريب ومحاكمة أوغست ريندورف الذي حكم بالموت بعد الاعتداء الفاشل على نصب نيدرفالد (1884)، وضعفت، على كل حال، من جراء الخصومات بين مختلف فئات الحركة. إلا أنه كان من السهل، بعد إدانة ممارسة العمل المباشر، على مؤتمري ويدن أن يحذفوا من برنامج غوتا تعبير " التحريض الشرعي" ويؤكدوا إرادتهم في أن يخوضوا، منذ ذلك الحين، النضال السري ضد القانون الاستثنائي. وكان امتيازهم هو إقامتهم تنظيماً غير شرعي مكرساً لتزويد المناضلين بأدب اشتراكي كان مستمراً في الصدور في الخارج. وهكذا، فإن "موقع الحملة الأهم" الذي كان يديره، بصورة رائعة، جوليوس موتيلر وجوزيف بيلي أدخل، من

سويسرا إلى ألمانيا، في طرود سلع أو في رزم لا تلفت النظر، عددا من الصحف والكتب كان يوزع، بعد ذلك، في كل مدينة، من جانب رجال موثوقين كانت إدارة أمن "القناع الحديدي" تحميهم ضد رجال البوليس الإمبراطوري وضد الصفر. وهكذا انتشرت، بفضل شجاعة وبراعة انتزعتا الإعجاب، في ألمانيا، جريدة "الاشتراكي الديمقراطي" التي كانت تطبع في زوريخ والتي أشرف عليها، بالتعاقب، جورغ فون فولمار ثم إدوارد برنشتاين الذي اهتدى مؤخرا إلى الخط القويم بتأثير من إنغلز. وبطرق مماثلة، عرف كتاب بيبل: المرأة والاشتراكية. واختص كارل فروم، في فرانكفورت، بإصدار الصحف نفسها بأسماء مختلفة والتلميح، لخداع الرقابة، في مقالاته، إلى أحداث تاريخية كان من السهل أن يكتشف، وراءها، العالم المعاصر. وشوهد تضاعف جمعيات الغناء أو الرياضة ونوادي لاعبي الورق والمدخنين وصناديق المعونة الطوعية، في حين أن أدبا ذا مظهر ترفيهي كان يحتفظ، في عقول الناس، بمفهوم الاشتراكية. وحسنت طرائق النضال السري، أيضا، خلال مؤتمري زوريخ (1882) وكوبنهاغن (1883). وإذا كانت انتخابات 1881 قد سجلت تراجعا قاسيا في الأصوات الاشتراكية (312000)، فإن انتخابات 1884 قد سجلت، بـ 550000 صوت و24 نائبا نجاحا فاقعا.

القوانين حول التأمينات الاجتماعية وانتصار الاشتراكية الديمقراطية:

في هذا التاريخ، كان يبدو، فعلا، بوضوح، أن الهدف الذي سعى إليه بسمارك لن يتم بلوغه. وظن بسمارك، وقد وعى الصعوبات المصادفة، أنه يستطيع تجريد المعارضة الاشتراكية من سلاحها بجعل

الرايخستاغ يقر سلسلة من قوانين "الحماية العمالية"، وهي أول ارتسام لتشريع حول التأمينات الاجتماعية. وقد دفع إلى هذه السياسة التي كانت تدخل في تقاليد بروسيا المتنورة من جانب "اشتراكيي المنبر" الذين كانوا يطلبون منذ عدة سنوات قوانين تحمي العامل من الاستغلال الرأسمالي وتسهل اندماجه الاجتماعي والسياسي، وكذلك من جانب "الجمعية المركزية للإصلاح الاجتماعي" التي خلقها مؤخرا القس رودولف تودت، بدعم من قسيس البلاط أدولف ستوكر ضمن روح أبوية مسيحية. إلا أنه اصطدم بمقاومة البورجوازية الليبرالية التي كانت ترى فيها مسا بمبدأ المشروع الحر ومقاومة صناعيين عديدين اعترضوا على تمويل صناديق التأمين من جانب الدولة وطالبوا باشتراكات عمالية تربط العامل بالمشروع. وكانت الفكرة العميقة لبسمارك، بصياغته لهذا التشريع، انتزاع الجماهير العمالية من سيطرة الاشتراكية ومصالحتهم مع الدولة. ولكنه إذا كان المستشار ميالا إلى أن يقوم بخطوة هامة لتحسين وضع العمال، فإنه لم يكن يوافق، على الرغم من رأي عدد من مستشاريه، كهيرمان فاغنر ورودولف مير، على أن يضمن للعمال حماية الدولة ضد تعسف أرباب العمل. وقد أدت سياسة بسمارك التي أعلنتها الرسالة الإمبراطورية في تشرين الثاني 1881 إلى تصويت الرايخستاغ على ثلاثة قوانين، أحدها عام 1883 حول التأمين ضد المرض في الحرفة والصناعة الذي تموله صناديق يغذي ثلثيها العمال وثلثها أرباب العمل، والثاني عام 1884 حول التأمين ضد الطوارئ الذي يقع على عاتق أرباب العمل وحدهم، والثالث عام 1889 حول التأمين ضد الشيخوخة الذي يحدد الستين عمرا للتقاعد والذي يشترك في تمويله العمال وأرباب العمل والدولة بنصيب متواضع.

وكان يجب على هذا التشريع الذي كان متقدماً جداً، آنذاك، على تشريع بلدان أوروبا الأخرى أن يتجلى، في المستقبل، بوصفه صحياً، وما من شك في أنه قد أدى، على المدى الطويل، إلى اندماج تدريجي للعمال في المجتمع والدولة، ولكن بما أنه لم يصاحب، آنذاك، بأي قانون ينظم شروط العمل -لم يكن بسمارك يريد الحد من الحقوق المطلقة لأرباب العمل في المشروع-، فقد أنتج انطباعاً سلبياً في العالم العمالي الذي كان ينفر من دفع اشتراكات مرتفعة ولا يفوته اكتشاف الطابع المغرض لسياسة المستشار: وهذا شعور عبّر عنه النائب غريلنبرجر على منبر الرايخستاغ عندما صرح بـ" أننا لا نريد أن نتلقى سعادتنا الاجتماعية من أيدٍ رجعية، بل من الدولة الشعبية والديمقراطية". وكتب برنشتاين في "الاشتراكي الديمقراطي": "توقع حل المسألة الاجتماعية من الدولة الطبقية الحالية هو الأمل في أن ينتج الفحم عنباً". ومع ذلك، فإن الإعلان عن التشريع الجديد قد أدى إلى اضطرابات خطيرة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي نفسه. فقد قدر تلاميذ عديدون للاسال أو معجبون برودبرتوس الذي كان يتمتع، آنذاك، بعودة لشهرته بين بعض المثقفين الاشتراكيين، مثل هيرمان بار وكارل أوغست شرام، أنه لم يكن يجب مواجهة السياسة البسماركية. وقد تشكل ضد "الراديكاليين" الذين كان يقودهم، آنذاك، جورغ فون فالمارو وفرانزر جوزيف إيرهارت حزب "معتدل" يضم نواباً اشتراكيين نافذين، مثل كارل فروم (مينغلو) وماركس كايزر (بريسلاو) وخاصة برونو غايزر، صهر ليبكنشت وصديق هوشبرغ، ربطوا تصورهم لاشتراكية ديمقراطية وأخلاقية بالاعتراف ببرنامج كان يحمل رخاء إلى

الطبقة العاملة وكان ينبغي تعديله فقط. وعادت إلى الظهور صحف كانت تدعم أطروحة اشتراكية الدولة، مثل "الحق في العمل" التي أصدرها لويس فيريك في ميونيخ و"الجريدة الشعبية" في برلين حيث كان ولهلم بلوس يسعى إلى المحافظة على الاتصال بالبورجوازية التقدمية. وافتتحت معركة نفوذ حول "الاشتراكي الديمقراطي" التي أدان بعضهم تمسكها العنيد بالأيديولوجية الماركسية. وتجسدت هذه الاتجاهات "الانتهازية" بعد انتخابات 1884 التي أعطت وزناً إضافياً للكتلة الاشتراكية الديمقراطية في الرايخستاغ: فقد أعلن عدة نواب استعدادهم ليدعموا بأصواتهم مساعدة من الدولة لخلق خطوط ملاحة بحارية مع بلدان ما وراء البحار، وهو ما كان يعني تأييدهم لسياسة التوسع الاستعماري الألماني بذريعة توفير عمل للعامل الألماني. وكان من شأن هذا التوجه السياسي الذي حورب بعنف في "الاشتراكي الديمقراطي" أن يثير أزمة في الحزب تصور معها إنغلز، من لندن، حلاً وسطاً كان من شأنه تعليق التصويت الإيجابي من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين على منح الدولة الألمانية قروضاً لخلق تعاونيات عمالية. ولكن بيبل كان ساهراً: فقد حمل إجماع النواب الاشتراكيين الديمقراطيين على الاعتراف بـ" الاشتراكي الديمقراطي" بوصفها "جريدة الحزب كاملاً" ورفض التصويت في الرايخستاغ على مساعدة شركات الملاحة البخارية (آذار 1885). وقد نال موقع بيبل السائد داخل الحزب الذي كان يدافع عنه ضد الفوضوية والانتهازية معاً تأكيداً من جانب مؤتمر سان غال (1887) اعتباراً من البرهة التي نجح فيها في ترجيح تصورات رفيق نضاله القديم، ولهلو ليبكنشت، حول معاداة البرلمانية.

وفي هذا التاريخ، كان بسمارك قد تبين فشل "سياسة قطعة السكر" وقرر العودة إلى سياسة "السوط". ففي نيسان 1886، أصدر، عن طريق وزير الداخلية فون بوتكامر، مرسوماً حول الإضراب الذي اعتبر الاشتراكيون الديمقراطيون، قبلياً، مسؤولين عنه. وفي تموز، أصدرت محكمة فرايبرغ (ساكس) أحكاماً بالسجن، بذريعة إعادة تشكيل روابط ممنوعة، سراً، على تسعة قادة اشتراكيين ديمقراطيين بينهم بيبل وفولمار. وبين آب 1886 وكانون الثاني 1889، قدم 237 شخصاً إلى المحاكمة. والحقيقة هي أن هذه التدابير كانت في مثل عدم نجاعة التدابير السابقة، وبعضها، كطرد القائد البرليني جول سنغر، في تموز 1886، أثار مظاهرات واسعة وارتد ضد السلطة. ولدى انتخابات 1887 التي جرت في جو هستيريا شوفينية نجح الاشتراكيون في المحافظة على نسبتهم المئوية الانتخابية، مع خسارة بعض المقاعد (11 نائباً بدلاً من 24)، ولكنهم حققوا، لدى انتخابات 1890، قفزة واسعة إلى الأمام، فحصلوا على 20 بالمائة من الأصوات، رافعين تمثيلهم في الرايخستاغ إلى 35 نائباً جعلوا من الاشتراكية الديمقراطية حزباً جماهيرياً.

وكان بسمارك قد ظن، على الرغم من آراء معاونيه المباشرين، أنه يستطيع دمج الطبقة العاملة في المجتمع القائم. ولم يشأ أن يستخلص من فشله النتائج المتوقعة. ففي عام 1889، كان قد فكَر في جعل التشريع ضد الاشتراكية دائماً، ولكنه اصطدم بمعارضة الرايخستاغ. وبعد انتخابات 1890 التي شكلت انتصاراً لأحزاب المعارضة، فكر في خوض اختبار قوة: اقتراح قانون جديد ضد الاشتراكيين، حل الرايخستاغ، وفي حالة أغلبية

معادية تعديل قانون الانتخابات، توسيع نظام الطبقات الثلاث في الدولة، خفض صلاحيات الرايخستاغ. ولكن الإمبراطور الجديد هو الذي اعترض، هذه المرة، مشاريعه. فلم يرد غليوم الثاني استهلال عهده بأزمة اجتماعية. فعلى أثر الإضراب الكبير الذي جمد، في صيف 1889، 12000 عامل منجم في الرور والتي جاء، خلاله، وفد إلى برلين يطلب التحكيم الإمبراطوري، أوصى بتنمية سياسة اجتماعية توطد وضع الأسرة المالكة وتكسب الجماهير. وما من شك في أن التعارض بين الإمبراطور الشاب ومستشاره الذي لم يرد الموافقة على تشريع جديد للعمل وعلى استدعاء مؤتمر دولي حول حماية العمال كان أحد أسباب سقوط بسمارك. وعلى كل حال، ألغي التشريع الاستثنائي منذ تشرين الأول 1890.

برنامج إيرفورت :

هكذا انتهى بانتصار الاشتراكية- الديمقراطية صراع طويل كان أثره السلبي هو تعميق الهوة التي كانت تعزل الطبقة العاملة عن باقي المجتمع وزيادة عدائها للدولة الملكية، ولكنها كانت قد سمحت لها بتعلم استراتيجيتها وتكوين جيل من المناضلين جاهزين لكل التضحيات. وكان الحزب قد عرف كيف يستعمل كل إمكانية نضال بصورة ناجحة، وتعلم كيف يقاوم كل إغراء باقتراف أعمال عنف غير عاقلة. وقد ثابر على استخدام منبر البرلمان كمكان مناقشات سياسية، والانتخابات كوسيلة دعاية. وقد برهن على أنه كان على درجة كافية من القوة ليجبر الحكومة على تنازلات في الموضوع الاجتماعي. وكان يستطيع أن يأمل في تحسين

شروط حياة الطبقة العاملة في فترات السياق الإيجابي وتعبئة هذه الأخيرة في فترات الأزمة. وعرف مع استخدامه العاقل للوسائل التي وفرها له القانون، كيف يحافظ، لدى الجماهير، على الإيمان بانتصار الثورة.

إلا أنه كان عليه، قبل تكييف برنامجه مع الأشكال الجديدة التي فرضها عليه اتجاه المعارك السياسية المقبلة، أن يتدبر أمره مع شكلي معارضة كان يمكن لهما أن يبدوا له مرهوبين.

كان الأول ناجماً عن مجموعة شباب كانوا يميلون إلى الاحتجاج على ما كانوا يسمونه "تبرجز" الحزب ويأخذون على جهاز أوليغارشي الغرق في البرلمانية. وهذه المجموعات النافذة في برلين وماغديبورغ ودريسدن كانت على علاقة بحركات طليعية أدبية، مثل دورتش، كانت تعرف بالأدب الطبيعي، بزولا وابسن. وكانت هجماتها المتزايدة عنفاً تضع موضع مساءلة الاتجاه الذي كان بيبل يطبع به الحزب. وكانت تعرض حالات "فساد" برلمانية. وكان بعضهم، مثل إرنست، يندد، بصورة أعمق، بـ"قدرية" ماركس كخطر فادح على الاشتراكي وخيانة للبروليتاريا. وبعد أن فحصت حالة الشباب في مؤتمر هال (1890)، فصلوا من الحزب في مؤتمر إيرفورت في السنة التالية. وعند ذلك، شكَلوا حزب الاشتراكيين المستقلين الذي ظل دون تأثير، وسوف يتطور معظمهم، كبول كمبفماير، في اتجاه التحريفية. وعلى كل حال، فقد بقيت نواة فوضوية في ألمانيا، حول جريدة "الاشتراكي"، طورت، حول بول بافلوفتش، فوضوية شيوعية وجمعت عمالاً مستقلين في الاتحاد الاشتراكي

المشكل من مثقفين من لون غوستاف لاندارو والمتجه نحو فوضوية من نموذج نقابي.

وكانت تظاهرة النائب في مجلس بافاريا الإقليمي جورغ فون فولمار أشد خطورة، وزاد في عدم توقعها منه كون هذا الشخص الذي لم يكن أحد يفكر في إنكار ثقافته ومواهبه كمنظم كان، حتى ذلك الحين، مصنفا في يسار الحزب. إلا أنه تحول، في الخطاب الذي ألقاه في حزيران 1891، في الدورادو ميونيخ، إلى سياسة إصلاحية:"للإرادة الحسنة اليد المفتوحة، وللسيئة القبضات الممدودة". وقال إنه لم يبق لسياسة الكل أو لا شيء مبرر وجود. وقال: "استخدام الأشكال الحالية لممارسة تأثير على أشكال الغد، تلك هي مهمتنا! " وأيد الاتفاق الثلاثي، "نتيجة التقارب بين فرنسا الجمهورية والاستبدادية الروسية"، ودعا الاشتراكيين الألمان، في حالة الحرب، بأن يؤدوا واجبهم العسكري. وكان الخطاب الذي ألقاه بعد شهر، أمام ناخبيه الميونيخيين، أشد حسما أيضا. فقد قال: "الرجال الرصينون يتصورون أنه لا يمكن لنظام للأشياء مرتبط بألف خيط في الماضي أن يدع مكانه، دفعة واحدة، لنظام جديد، بل إن كل تطور يتم تدريجيا... إذا كنا نريد أن نكون طائفة دينية أو مدرسة علمية لما كان علينا، بالتأكيد، أن نهتم بالواقع البغيض. كنا نستطيع أن نبني، باطمئنان، قصورا في أسبانيا". ولكن حزبا يعمل في الواقع لا يستطيع أن يفعل ذلك. وحصل بيبل، ضد فولمار، على إقرار المؤتمر بالإجماع لجدول أعمال كان يذكر بأن "الاستيلاء على السلطة السياسية كان الهدف الرئيسي الذي يجب أن تسعى وراءه حركة ثورية واعية للمنازعات الطبقية". ولم يمنع

ذلك كون بذور الانتهازية الإصلاحية قد زرعت، منذ ذلك الحين، في الوعي الاشتراكي وأنها كانت ستنمو بسرعة.

وبعد إزاحة هاتين العقبتين، استطاع المؤتمر أن ينجز تحرير البرنامج الذي كان يجب أن يحل محل برنامج غوتا والذي نشر إنغلز من أجله، أمام استياء أعضاء عديدين في الحزب، "شروح ماركس الهامشية" التي ظلت، لوقت طويل، مجهولة. والمؤلف الرئيسي للبرنامج كان كاوتسكي الذي كان يدير، في شتوتغارت، بعد أن ناضل طويلاً في النمسا، وطنه الأصلي، مجلة "نوي تزايت" التي شارك في تحريرها إنغلز وبيبل وليبكنشت والناشر يوهان ديتز، والتي أصبحت الناطق الرئيسي بلسان الاشتراكية العلنية في ألمانيا. وكان كاوتسكي الذي اعتاد على الانصراف إلى التناقضات الاقتصادية والأزمات التي كانت تحمل، حتى وسط التسعينات، على توقع الزوال السريع للرأسمالي، كان قد أصبح المرشد الروحي لجيل من الاشتراكيين كان يحتفظ به مقتنعاً بالكارثة الضرورية، المحتومة التي ستأتي في وقتها والتي كان من المناسب أن تتهيأ لها الاشتراكية الديمقراطية ومنظراً إياها. وهذه الروح التي كتب، ضمنها، القسم النظري من برنامج إيرفورت الذي قدم، وقد تخلص من كل صيغة لاسالية، بلغة ماركسية، مسائل احتكار وسائل الإنتاج، ومسائل دمار الطبقات الوسطى، وتضاعف الأزمات، ودور الطبقة العاملة المحرر، وأممية العمال. وقد أكد أن تحقيق دولة المستقبل الاشتراكية كان يقتضي استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية. وأخيراً، كان برنامج عملي، من وضع برنشتاين، يرافق تصريح إيرفورت الذي كان يتضمن قائمة بمطالب يمكن الوصول إليها

مباشرة ويجب أن توفر للبروليتاريا الأسلحة التي كانت تلزمها: التصويت العام المباشر والذي يشمل النساء، الفصل بين الكنيسة والدولة، علمانية المدرسة، الضريبة التصاعدية على الدخل، تشريع اجتماعي ينشئ قانون الثماني ساعات، منع عمل الأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة عشرة، التأمين العمالي على نفقة الدولة، احترام حق التكتل.

كان يمكن أن يبدو هناك تناقضاً بين قسمي البرنامج إذا وضعا جنباً إلى جنب. والمناقشات التي ولدت، في هذا الصدد، بين فولمار وبيبل، بين الذين كانوا يقدرون رجحان المقتضيات "السياسية" والذين كانوا يلحون على "الخط القويم"، كان يجب أن تبين أن الصعوبة لم تنقص منذ ذلك التاريخ. إلا أن الأزمة التحريفية هي التي كان يجب أن يتبين كم كان يصعب تفسير فكر ماركس وإنغلز في موضوع العلاقات التي يجب أن تقوم بين النظرية والممارسة. وبالفعل، لم يكن في البرنامج تناقض، بل وحدة ديالكتيكية (ابندروت). كان جلياً أنه لم يكن يمكن للإصلاحات المباشرة، في ألمانيا الإمبراطورية، أن تحقق إلا من جانب طبقة اجتماعية كانت تحركها روح نضالية وإرادة الاستيلاء على السلطة. وإن التصريح الثوري كان يتخذ، بالمقابل، طابعاً لا واقعياً ورسولياً لو لم يرافق بتعريف أفعال ذات طابع محدود. وإذا كان يستعيد بصورة فعّالة في إطلاقها أطروحة "تحول الطبقة العاملة إلى البروليتاريا"– وهي مصدر معارضات عديدة– فإنه كان سيقابل، خلال عدة عقود، طموحات الحزب.

وعلى أساس هذه المبادئ المنصوص عليها في إيرفورت، كان الحزب سيشهد صعوده المدهش.

صعود الاشتراكية الديمقراطية بين 1891و1914

القوة السياسية للاشتراكية الألمانية

كان يجب على الحزب أن ينتظر طويلا قبل أن يتلقى تنظيمه النقابي. وكان مازال ينبغي عليه، عام 1891، أن يتكيف مع التشريع الرجعي للإمبراطورية الألمانية الذي كان يمنع تكتلات الجمعيات السياسية. وكان على أعضاء الحزب في كل مدينة أن يعينوا، في اجتماع علني، "رجال ثقة" يمثلونهم أمام الجهاز المركزي. وكان هذا يتشكل، غداة رفع القانون الاستثنائي، من جانب مؤتمر سنوي لمندوبين منتخبين في الشروط نفسها التي ينتخب، ضمنها، رجال الثقة، ومن إدارة للحزب مؤلفة من حزبيين ينتخبهم المؤتمر، وجريدة. وبما أن التشريع أصبح، تدريجيا، أقل قمعا، لاسيما بتأثير قانون أيار 1908 حول الروابط، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي استطاع أن يتلقى تنظيما سويا قبلت، فيه، منذ ذلك الحين، النساء. وكان يوجد، في القاعدة، الانتماء الاشتراكي الديمقراطي لكل دائرة انتخابية المقسوم، احتمالا، إلى مجموعات محلية، وكانت توجد، فوقها، الاتحادات الوطنية أو اتحادات الولايات التي كان عددها 45 عام 1914، وكان لكل منها مؤتمره وسكرتاريته. وكان، في القمة، ثلاثة أجهزة رئيسية: المؤتمر الوطني الذي يجتمع كل سنة والذي

يضم مندوبي الحزب في كل دائرة بنسبة تغيرت حسب الفترات، والمجموعة الاشتراكية في الرايخستاغ وأعضاء اللجنة الإدارية التي ينتخب المؤتمر أعضاءها تتألف من رئيسين وأمين صندوق وثلاثة سكرتارين ومندوبة عن النساء وعضوين آخرين وتدير سياسة الحزب حسب التوجيهات التي يقدمها المؤتمر. وكانت لجنة المراقبة التي ينتخبها المؤتمر، بدورها، مؤلفة من تسعة أعضاء وتفحص حسابات الحزب، وكذلك حسابات الجريدة.

ويتضمن تنظيم الحزب مزايا لا تنكر جعلت منه نموذجاً لأمم عديدة. فهو يقدم، فعلاً، أكمل مثال للمناقشة الحرة والضبط والنقد، ولن يسمح بأية طاعة عمياء لشخصية ما، ويدع لكل عضو إمكانية إسماع صوته، مع إجباره الأقلية على احترام قرارات الأغلبية عندما تنتهي المناقشة خالقاً، بالتالي، بين الأعضاء، رباطاً معنوياً وانضباطاً مقبولاً تبين أنه لا يهدم. ولم تكن أدنى مزايا إدارة الحزب أنها صانت ممارسة المركزية الديمقراطية ضد الاتجاهات "الاتحادية" للتحريفيين الذين كانوا يسعون إلى إعطاء المزيد من حرية العمل للمنظمات الإقليمية التي كان لهم فيها أنصار، من جهة، وضد الراديكاليين اليساريين الذين كانوا يهاجمون بيروقراطية أصبحت معادية لهم من جهة أخرى. إلا أن انتقادات خطيرة وجهت إلى الحزب، منذ بداية القرن، في البرهة التي كان، خلالها، في حالة صعود تام، وخاصة من جانب عالم الاجتماع روبرتو ميشلز الذي كان قد درسه عن كثب: فقد بين كيف كان بعض القادة ينجحون في

البقاء طويلاً في قيادة الحركة، ثم في تشكيل بيروقراطية مسيطرة، قادرة على خنق المبادرات التي يمكن أن تنبثق من القاعدة ومنع كل إمكانية تجديد شباب إجمالي: وهي ظاهرة كان يجب أن يكون لها تأثير حاسم على أيديولوجية الحزب نفسها وعلى توجهه السياسي، مؤدية ببرجزته إلى فقدان جوهره الثوري.

ويبدو الحزب، في تركيبه، بروليتارياً خالصاً. وهذا التجانس الاجتماعي هو الذي يعطيه، على الصعيد الانتخابي، هذا التلاحم الذي لم تعرفه الأحزاب الأخرى، خاصة اليسارية منها، في تلك الفترة. ولم يكن لديه سوى القليل من المتسللين البورجوازيين الذين جاء معظمهم من مناطق كالساكس كانت الحركة الجمهورية، فيها، هامة منذ عام 1848. ولذلك، فإن المواقع النضالية كانت مشغولة من جانب عمال، وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بالنواب في الرايخستاغ: فمن بين 110 نواب في عام 1914، كان 83 من العمال السابقين، منهم 17 من عمال التعدين. ولم يكن بينهم سوى 5 معلمين و22 عضواً من المهن الليبرالية. ويصعب، بالمقابل، تحديد نصيب البورجوازية بين الناخبين الاشتراكيين الذي حدد بالربع أو بالخمس، وبأكثر من ذلك أحياناً. أما بالنسبة للمثقفين، ومعظمهم من اليهود، ولكنهم من اتجاهات أيديولوجية مختلفة، فقد كانوا عديدين في الحزب، ولكن دون أن يشغلوا، فيه، مواقع قيادية.

وكان يبرهن على قوة الحزب، في نظر المعاصرين، التزايد غير المنقطع في عدد الأصوات التي كان يحصل عليها في مختلف الانتخابات

التشريعية والتي جعلت منه، أولا، الحزب الذي يجمع المقدار الأكبر من الأصوات، ثم أهم كتلة برلمانية.

سنة الانتخابات	عدد الأصوات الاشتراكية	النسبة المئوية	عدد النواب الاشتراكيين
1890	1427000	19.7	35
1893	1786000	23.3	44
1898	2107000	27.2	56
1903	3010000	31.2	81
1907	3259000	28.9	43
1912	4250000	34.8	110

ومهما تكن ضروب التقدم هذه رائعة، إلا أن تجذر الاشتراكية الديمقراطية عرف بعض الحدود التي بينت له أن توسعه لن يكون، دون شك، غير محدود. كان قويا قوة خاصة في المدن الكبيرة ذات الأغلبية البروتستانتية حيث كان التخلي عن المسيحية متقدما تقدما خاصا: في الساكس حيث جمع الاشتراكيون، في انتخابات 1903، 59 ٪ من الأصوات و22 مقعدا من23، وفي برلين حيث حصلوا على 67 ٪ من الأصوات و5 مقاعد من 6، وأخيرا في المدن الهامشية، هامبورغ، بريم ولوبيك حيث حصلوا على 61، 56 و52 ٪ من الأصوات. وإنها لواقعة أن الكنيسة البروتستانتية لم تشكل عقبة جدية في نمو الاشتراكية الديمقراطية. فعلى عكس الكنيسة الكاثوليكية، لم تكن تستطيع الاستناد إلى أية عقيدة

مناسبة. وقد كانت محاولة الحزب المسيحي الاجتماعي الذي أسسه القس أدولف ستوكر لانتزاع العمال من الاشتراكية الديمقراطية إفلاساً كاملاً. ولذلك تحول، منذ 1881، إلى منظمة معادية للسامية مكرسة للبورجوازية الصغيرة وعملت في إطار الحزب المحافظ. وفي داخل هيئة القسس البروتستانتيين، أراد كريستوف بلومبارد التوسع بالتقى الذي تكوَّن ضمنه إلى دراسة المسائل الاجتماعية وحصل، بعد أن تحول إلى الاشتراكية، على انتخابه، عام 1900، في برلمان شتوتغارت. أما بالنسبة للاهوتي بول غور، فبعد أن ناضل في المؤتمر الإنجيلي الاجتماعي إلى جانب ناومان، دخل، مدفوعاً بتعاطف عميق مع الطبقة العاملة كان يمتزج بكراهيته للبورجوازية الغليومية، إلى الحزب الذي مثّله في الرايخستاغ مع احتفاظه، حياله، باستقلال فكري تام. ولكن كليهما واجها أكبر الصعوبات مع كنيستهما اللتين اتهمتهما بأنهما يلعبان لعبة الإلحاد إلى حد أرغم، معه، غور على الاستقالة من وظائفه الكنسية. وترأس المؤتمر الأول له، بين 1902 و1912، مؤرخ الكنيسة الشهير أدولف فون هارناك الذي عرف كيف يعطيه اتجاهاً اجتماعياً معادياً للرأسمالية، ماضياً إلى درجة تنظيم جمع تبرعات لصالح العمال المضربين، الذي جمع حوله نخبة الإنتليجنسيا البورجوازية الليبرالية. ولكن هذه المجموعة كانت موضع الريبة الدائمة من جانب السلطات الدينية. وقد عبأ عجز الكنيسة الإنجيلية عن التحرر من تحالفها مع الطبقات الحاكمة القديمة ضدها قسماً هاماً من الطبقة العاملة.

وبالمقابل، فإن الاشتراكية الديمقراطية التي كان بيبل قد عيّن لها، في مؤتمر هال، عام 1890، توسعاً محدداً، قد عرفت بعض نقاط نكسة ثابتة. وتسمح الجغرافية الانتخابية بتبين ما يلي:

إن الاشتراكيين الديمقراطيين لم يشكلوا، قط، قوة مسيطرة في المقاطعات الكاثوليكية، وعلى الأخص في رينانيا حيث كانوا، مع ذلك، يملكون جريدة ممتازة "الجريدة الرينانية". وهي لم تنجح في كسب مكان في الوسط. ويجب أن نتبين أن عدد الأصوات الاشتراكية كان يتناقص، حتى في مدن الرور الصناعية، في تناسب مع عدد السكّان الكاثوليكيين: فايسن، 60 ٪ من سكانها كاثوليكيون، لا تعطي سوى 28 ٪ من الأصوات للاشتراكية الديمقراطية، في حين أن دورتموند، 42 ٪ من سكانها كاثوليكيون، تعطيها 43 ٪ من الأصوات. والنسب أكثر حساسية، أيضاً، في الساكس ومنطقة إيكس لاشابيل. ففي المناطق الكاثوليكية، كان الاشتراكيون يجدون أمامهم، منذ 1890، منظمات قوية معادية لهم عداء عنيداً، مثل المنظمة الشعبية لكاثوليكيي ألمانيا التي كان مركزها في ميونيخ- غلادباخ وروابط العمل الكاثوليكية التي لا تحصى والتي يسيطر عليها الكهنة، وأخيراً النقابات المسيحية المنظمة في اتحاد عام لدى مؤتمرها، في عام 1899، والتي، وإن كانت تدين مذهب الصراع الطبقي وتسعى إلى الشراكة بين العمل ورأس المال على أساس مهني، تبنت، مع ذلك، على مرات عديدة، موقفاً قتالياً حيال أرباب العمل، وهو ما أتاح لها أن ترفع أعداد المنتسبين إليها إلى 350 ألفاً قبل الحرب.

إن الاشتراكية الديمقراطية فشلت، كلياً تقريباً، في كسب العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء. والحقيقة هي أن إنغلز وبعض أعضاء الحزب، كبول كامبيفيماير قد تبينوا أهمية المسألة منذ وقت مبكر. ولكن محاولات الاشتراكيين البافاريين، بوحي من فولمار، لتحديد برنامج زراعي لم تجد دعماً من أركان الحزب. وكذلك لم يتوج بالنجاح الأمل في كسب البروليتاريا الزراعية للمقاطعات الشرقية من بروسيا. وكسب الموقع الذي تم لدى انتخابات 1898 و1903 في مقاطعتي كونيسبرغ ومكلانبورغ اهتز بعد ذلك. وكان عمال المصانع الذين يعودون مساء ليناموا لدى أسرهم هم ناخبي الدوائر الريفية التي كانت تصوّت للاشتراكيين. ومن بين 110 مقاعد كانت للاشتراكية الديمقراطية عام 1912، كانت 107 قد اكتسبت في مقاطعات صناعية.

كان من الصعب على الاشتراكية الديمقراطية كسب أصوات بين الأقليات القومية في ألمانيا. وهذا صحيح صحة خاصة بالنسبة للعمال البولونيين (3 ملايين) تقريباً الكثيري العدد في مناجم الرور وسيليزيا العليا. وقد خلق الحزب الاشتراكي الديمقراطي، من أجلهم، مجلة خاصة هي "مجلة العمل". وتشكل، تحت سيطرة الحزب، عام 1893، حزب اشتراكي شعبي لبروسيا تلقى أجهزته وبناه الخاصة. ولكن العلاقات مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي لم تلبث أن ساءت، وقطعت العلاقات بين الحزبين عدة مرات، عام 1902 و1906. وفي عام 1912، رفضت المعونات نهائياً. وكان أسهل على الاشتراكيين الديمقراطيين أن يأخذوا مواقع في

الألزاس واللورين حيث سمحت لهم المطالبة بالاستقلال الذاتي وحرية تقرير المصير بكسب مقعد مولوز، منذ 1890، ومقعد ستراسبورغ عام 1893 وأن يحصلوا، في انتخابات 1912، بـ31 ٪ من الأصوات، على خمسة مقاعد في الرايخستاغ. إلا أنه إذا كانت الاشتراكية الديمقراطية قد اعترفت، منذ نهاية القرن، بواقعة الضم وصوتت، منذ عام 1911، على الدستور الذي منحه الإمبراطور للألزاس واللورين لأنه أقر التصويت العام في انتخابات اللاندتاغ، فإن النواب الاشتراكيين الديمقراطيين–ج.فيل، ج. بيروت وس.غرومباخ– تذكروا، بالأحرى، الماضي الديمقراطي والثوري لمنطقتهم.

حدود التقدم الاشتراكي :

سواء أكانت الأسباب من مستوى طائفي أم قومي أم اجتماعي، فمن المؤكد أن الاشتراكية الديمقراطية لم تنجح في الظهور بشكل عميق في طبقات اجتماعية خلاف طبقة عمال المصانع. ففي عام 1912، كان لها 49.3 ٪ من الأصوات في المدن الكبرى، و35.8 بالمائة في المدن الصغيرة، و 19 ٪ فقط في الأرياف. ولم تكن الرغبة في جعل الحزب حزباً ديمقراطياً كبيراً يفقد طابعه المطلبي الطبقي ليشمل جملة قوى البلد التقدمية، وليس فقط في التوسع بأنصار الحزب إلى طبقات اجتماعية جديدة، لم تكن هذه الرغبة أحد الأسباب الصغرى للحركة التحريفية. ولكن، هل هذا الطموح مشروع؟ يجب أن نأخذ في حسباننا أن الاشتراكية كانت تمضي ضد تيار

الاتجاهات السياسية والفلسفية والجامعية في ألمانيا الإمبراطورية. ففلسفة الحياة، بكل ما تتضمنه من لاعقلاني ودعوة إلى العنف، كانت، آنذاك، الأيديولوجية السائدة للرايخ تتوق إلى تنمية توسعه في العالم والاحتفال بإرادة القوة لديه. ألم يفسر نيتشه الذي "يبقى نفوذه عظيماً" بوصفه اتهاماً ضد الاشتراكية، وهي أخلاقية قطيعية، محصلة هذه الحركة نحو الاطراد التي لم تتوقف، منذ اليهود وسليليهم المسيحيين، عن الانتشار في التاريخ، مشكلة عقبة في طريق هذه التربية لنموذج عبيد يلبي الشروط التي تقتضيها حضارة من نموذج اشتراكي؟ أما بالنسبة لعلم الاجتماع الألماني، من توينز إلى فيبر، الذي يستند إلى التمييز بين الجماعة والمجتمع، فهو يقدم، كذلك، الاشتراكية بوصفها انتصار إرادة أتمتة وتسوية، ثمرة تطور يحل الروابط العضوية ويخلق بشرية خاضعة لنزوتها وحدها، دون هاجس من ضمير ودون إيمان، دون استقرار ولا دين (ر.آرون)، وبإيجاز أرهب شكل لحضارة معقلنة وبيروقراطية. وأخيراً، تنزع الداروينية الاجتماعية، كما يعبر عنها في مؤلفات غومبلوفيش وفولمار -وهذا الأخير اشتراكي ديمقراطي تحريفي -، إلى إعطاء النضال الطبقي معنى صراع بين عروق وتبرير مطامح الإمبريالية المهيمنة لدى ألمانيا ومعارضة محاولات التحويل الديمقراطي للبلاد. ولم يكن تدمير القيم العقلانية الذي كان يجري بإيقاع متسارع في الفترة الغليومية يدع سوى القليل من الفرص لأيديولوجية تنادي بالعدالة والعقل والسلام الدولي.

الأزمة التحريفية

الاشتراكية والحياة الثقافية لألمانيا في الفترة الإمبراطورية

افتتحت الأزمة التحريفية بنشر كتاب برنشتاين: مقدمات الاشتراكية ومهمات الاشتراكية الديمقراطية عام 1899. ويمكن بالتأكيد أن نجد مشاغل عديدة حركت برنشتاين في التجليات السابقة للحزب، في كتابات هوشبرغ وخطابات فولمار في الإلدورادو، خاصة في المناقشات التي ستدمغ، عام 1895، الجدل حول القضية الزراعية. إلا أنه ينبغي وضعها على حساب ممارسة إصلاحية، ولا نجد لديها مشاغل مساءلة التفسير الذي كان الحزب يعطيه للماركسية منذ مؤتمر إيرفورت. وقد أراد برنشتاين أن يمضي أبعد من ذلك بكثير على اعتبار أنه يتصدى للنظرية نفسها التي يجب، في رأيه، أن تتقولب الممارسة عليها. وكانت التحريفية، قبل 1914 على الأقل، هذا الاتجاه النظري الذي يهاجم التيمات الأساسية للماركسية بصورة واعية من أجل تحويل الحزب في اتجاه حركة إصلاح ديمقراطي واشتراكي.

الأسباب السياسية والاقتصادية للاتجاه التحريفي :

لا يدين التيار التحريفي بشيء للسياسة الاجتماعية للإمبراطور الجديد. ولاشك في أن غليوم الثاني قد أبدى، لدى وصوله إلى السلطة، شيئا من التعاطف مع العالم العمالي وجمع في برلين مؤتمرا دوليا لحماية

العمل. وقد عمل وزير التجارة، فون بيرلبش، مدشناً "التعاون الجديد"، على إقرار تشريع لعام مكرس ليؤمن للعمال وضعاً أكثر استقراراً ويوفق بينهم وبين الدولة: فقد منع عمل يوم الأحد وحددت مدة العمل تحديداً جدياً بالنسبة للنساء والأطفال، وخلقت "محاكم" من أجل العمل على احترام التشريع الاجتماعي. وقد حصلت هذه السياسة على دعم المستشار كابريفي الذي كان يأمل، بتوقيعه معاهدات تجارية، أن يشجع الصادرات الصناعية ويخفض تكاليف الحياة على العمال. ولكن الإمبراطور سرعان ما تحول عن هذه التذبذبات وتبنى، بتأثير من الصناعي فرايهرفون شتوم–هالبرغ، موقفاً عدائياً من النقابية العمالية. وفي عهد هوهنلوش الضعيف، تفوق الاتجاه المحافظ الذي جسده وزير داخلية بروسيا، فون كولر وفرايهرفون دير ريك، خاصة وزير مالية الرايخ، ميكيل. وفكر غليوم الثاني، عام 1894، بعد أن فكر في انقلاب دستوري كان من شأنه أن يؤدي إلى وضع قانون الطبقات الثلاث في الرايخ، في مراجعة التشريع القمعي ضد الصحافة، وفي عام 1897 بتطبيق "قانون صغير" ضد الاشتراكية في بروسيا، وفي عام 1899، في الحد من حق الإضراب بحماية "حرية العمل" المزعومة. ولم يمكن إقرار أي من هذه القوانين في البرلمانات المعنية. وبالمقابل، حصل ميكيل، عام 1896، على رحيل فون برلنش، وفي عام 1897 على إقرار قانون كان يلغي الحرية التجارية ويفتح أمام الحرفيين الدخول في النقابات الإجبارية. وكان هدفه هو "جمع" القوى البورجوازية والأرستقراطية ضد الاشتراكية الديمقراطية. وبصورة عامة، بقيت الطبقات الحاكمة معادية، بصورة أساسية، للاشتراكية، فلم يكن ينبغي

القيام بأي تنازل للعالم العمالي قبل أن يبرهن هذا الأخير عن تمسك صادق بالنظام. بل إن أكثر الفئات البورجوازية تقدمية لم تكن تتصور، إلا بصعوبة، أنه يمكن حل مسائل السياسة الداخلية الألمانية بمشاركة الاشتراكية الديمقراطية. وكانت الشخصيات المنتمية إلى الحياة السياسية التي تبنت، في التسعينات، موقفاً أكثر تلوناً استثنائية: تيودور بارت الذي يلح على ضرورة بناء جسر بين البورجوازية والبروليتاريا، وفرنز سومبارت الذي كان، هو نفسه، مهتماً، لزمن طويل، بالمناهج الماركسية في الاقتصاد السياسي والذي تدخل عدة مرات لدى السلطة من أجل أن تجري اتصالات مع ممثلي الطبقة العاملة.

فالتطور نحو الإصلاحية لم يكن، إذن، مرتبطاً بسياسة حكومة الرايخ الاجتماعية، بل بالإمكانيات الجديدة التي توفرت للنواب الاشتراكيين في برلمانات المقاطعات، وخاصة في ألمانيا الجنوبية، للتعاون مع قسم من البورجوازية والحصول على مزايا ثمينة للطبقة العاملة. فمنذ 1886، شوهد نواب اشتراكيون يصوتون في لاندتاغ الساكس على قانون يخلق مستعمرات عمال للمتشردين. وفي عام 1894، سوف يصوت الاشتراكيون الديمقراطيون في بافاريا، على الرغم من منع الحزب، على الموازنة البافارية، وبعد قليل، في هيس وباد. وفي عام 1899، عقدت الاشتراكية الديمقراطية البافارية تحالفاً انتخابياً مع الوسط. وكذلك، وجد الاشتراكيون الديمقراطيون مجالاً جديداً للعمل في البلديات حيث سيحملون على تشكيل تكتلات سياسية مع أحزاب البورجوازية الصغيرة، وسيكون عليهم تصور تعاون متزايد مع السلطات العامة.

إلا أن العوامل الاقتصادية هي التي تفسر، أكثر من السياق السياسي الجديد، نمو التحريفية: ففي حين كانت الفترة البسماركية مرتبطة بركود اقتصادي طويل تفاقمت به، أيضاً، عام 1892–1893، أزمة إدارية خطيرة، دخلت ألمانيا، عام 1895، طور ازدهار لا سابق له، ترجم بالنسبة للسنوات العشرين التي تلت بارتفاع في الأسعار بمعدل40 ٪، وفي الإنتاج الزراعي بمعدل70 ٪، وفي الإنتاج الصناعي بمعدل150 ٪. وكانت هذه فترة ازدهار قطعت، دون شك، بفترات ركود قصيرة عام 1900 و1907 و 1913، ولكنها حولت، مع ذلك، تحويلاً عميقاً شروط حياة البروليتاريا العمالية. ولا ريب في أن اليسر لم يتوقف عن التزايد إثر التشريع الاجتماعي الذي حصل بسمارك على إقراره، وفي السنوات التالية نتيجة لمعونات ناجحة عن التأمينات الاجتماعية وعن شروط السكن الأفضل بفضل عمل البلديات وبعض أرباب العمل المتنورين (خاصة في الرور) وكذلك نتيجة لتراجع البطالة وخاصة لارتفاع عام محسوس جداً، على الرغم من كونه متغيراً حسب المناطق، في الأجور منذ 1880. وقد ذكرت "النوي تزايت"، عام 1910، أن العمال حصلوا، فعلاً، على أكثر من تلبية الحاجات الأساسية للحياة. ومن المؤكد أن الطبقة العاملة لم تتبع، إلا من بعيد جداً، الإثراء العام، ولم تفد إلا بصورة غير كاملة من ازدهار الرايخ المتزايد: فقد زاد الدخل القومي بسرعة تفوق سرعة زيادة قدرة العمال الشرائية. ولكن هناك شهادات عديدة تتبين ضعفاً عاماً للمنازعات الاجتماعية داخل المقاطعات، مناخ انفراج يتباين مع احتداد القوميات في العلاقات الدولية (شتاينبرغ). والشيء الخاص هو أن قسماً متزايداً من

الطبقة العاملة وعى، اعتباراً من 1895، أن الرسولية الثورية القديمة لم تعد مناسبة وأن الستراتيجية القائمة على وشوك الكارثة لم تعد ملائمة وأن المعرفة الأفضل بتقنيات الإنتاج هي التي ينبغي البحث، ضمنها، عن دروب التقدم والتحرر الاجتماعي.

هجمة فولمار والمسألة الزراعية :

إن المسألة الزراعية هي التي ستوفر للتحريفية أول مناسبة لمساءلة الماركسية التقليدية. فقد كان اشتراكيو ألمانيا الجنوبية يتابعون، منذ زمن طويل، عن كثب، المسائل الفلاحية. ففي عام 1892، كان مؤتمر للحزب الاشتراكي البافاري، في رايتسبون، قد وضع مشروع إصلاح، في حين كان فولمار يهتم اهتماماً متزايداً، في حملاته الانتخابية، بانتزاع الناخبين الريفيين من نفوذ الوسط. وبصورة أعم، كان بعض الاشتراكيين مشغولين بمعاكسة تأثير جمعية أصحاب الأراضي المحافظة ومؤيدة سياسة الحماية التي كانت تقوم بنشاط مستمر بين الفلاحين. وكان فولمار قد بين في كراس نشره عام 1894 بعنوان "الفلاحون والاشتراكية الديمقراطية"، أن الأمر لم يكن يدور، فقط، حول الدفاع عن العمال الزراعيين، بل، أيضاً، عن الطبقة الفلاحية الصغيرة والمتوسطة التي كان ينبغي حمايتها ضد التحول إلى بروليتاريا. ومن هنا جاء عرض برنامج إصلاح كامل: تأميم الرهنيات، خفض سلطوي لمعدل فائدة الائتمان الزراعي، إمكانية استخدام الأملاك البلدية. وصرح فولمار، أمام مؤتمر الاشتراكية الديمقراطية في فرانكفورت، مدعوماً من إدوارد دافيد، نائب هيس، وبرونو شونلانك، محرر "جريدة الشعب اللايبزيغية"، بأن الحزب هو الذي يجب أن يستبق

مطالب الطبقة الفلاحية بدلاً من أن ينتظر أن تخطو هذه الأخيرة الخطوات الأولى نحو الاشتراكية. وحصل من المؤتمر على خلق لجنة زراعية من 15 عضواً دخل بيبل فيها. ولكن إنغلز نشر، في هذه الأثناء، في "النوي تزايت"، دراسة حول "مسألة الفلاحين في فرنسا وألمانيا" رفض فيها تصور امتلاك الفلاحين لأراضيهم. ورفضت مقترحات اللجنة من جانب الفروع التي استشيرت بأغلبية واسعة (13 لا مقابل 6 نعم) بحيث أن أفكار فولمار لاقت، في مؤتمر بريسلاو في السنة التالية (تشرين الأول 1895)، هزيمة كاملة. وانتصرت الدوغماتية النظرية على الممارسة الإصلاحية، وكان انتصارها من عمل كاوتسكي الذي كان قد بدأ خلال المناقشات مؤلفه الكبير، "المسألة الزراعية" (1899)، الذي عرض فيه سيرورة تحول صغار الفلاحين إلى بروليتاريا على أنه محتوم وسريع، ورفض كل برنامج زراعي يمكنه أن يساعدهم. وعلى الرغم من أن أطروحات كاوتسكي لم تمر دون رد، ومن أن دافيد، بنشره كتابه "الاشتراكية والزراعة"، شكك في استنتاجات كاوتسكي المتفائلة حول مردودية الملكية الكبيرة وتمنى تشكيل "حزب شعبي" يضم العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة ضد الطبقة الإقطاعية والرأسمالية، فإن محاولة فولمار ظلت دون غد. واستمرت المناقشات النظرية، بل كان هناك بعض المثقفين، كفرانز أوبنهايمر، سعوا إلى تطبيق نظريات عالم الاقتصاد الاشتراكي الأمريكي هنري جورج وجعل الطبقة الريفية تفلت من ضغط رأس المال. إلا أنه لم تعد هناك سياسة اشتراكية زراعية حتى عام 1904، ولا جهد جدي للوصول إلى الناخبين الريفيين.

ولم يكن يمكن لفشل فولمار أن يخفي في صفوف الاشتراكية الديمقراطية حركة أفكار عبّر عنها شونلانك في مؤتمر بريسلاو: "تجري في حزبنا مراجعة لطريقتنا في النظر. لقد توقفنا عن أن نكون حزب البروليتاريا الصناعية وحدها.... فمراجعة تصوراتنا تتقدم بصورة لا تقاوم، وبدأ التعصب المستميت للمذهبيين يتفتت". وتجمعت الاتجاهات الإصلاحية، منذ 1897، وراء "الأوراق الاشتراكية الشهرية"، وهي مجلة مستقلة للحزب كان يديرها جوزيف بلوش وكانت تظهر في الاشتراكية الألمانية، بين المثقفين على الأقل، اتجاهات جديدة، لدى بعضهم، مثل فولمار وصديقه غريلنبرجر، من نورمبرغ، سياسة تحالف برلماني لأحزاب البورجوازية التقدمية من أجل إصلاحات محددة ودقيقة يشبه، إلى درجة كافية، التحالف الذي كان يمارسه ميلران في فرنسا الذي هنأه فولمار، عام 1899، لدخوله في حكومة والدك-روسو، ولدى آخرين، مثل ماكس شيبل وولفغانغ هاينه وهنريش بوس، تأييد سياسة ألمانية لتوسع إمبريالي وغزو استعماري ضرورية، في رأيهم، لبقاء العامل الألماني على قيد الحياة، وقريبة، بالتالي، من تصورات طورها، آنذاك، فريدريك نومان، ولدى آخرين، كدافيد، أخيراً، أمنية أن يقولب الحزب موقفه على موقف النقابات ويقتصر على مطالب عملية. وكانت كل هذه الاتجاهات تحظى بدعم اينيار آرو، سكرتير الحزب، بين 1890 و1904، الذي كان يملك قوة كبيرة إلى حد كان بيبل نفسه ينحني معه، أمام قراراته؛ كان "ممارساً"، "إصلاحياً" للممارسة لا يفخر بمعرفة شيء عن العقائد، ولكنه قومي إلى درجة تمجيد ضم الألزاس واللورين أمام جماهير المستمعين الاشتراكيين

ومعارضة إعادة تكوين بولونياوأريب إلى درجة إنكار سلطة الأممية. وكان، في الواقع، يغطي اتجاه "الأوراق الشهرية الاشتراكية" ويشجع، بصورة فعالة، نمو الإصلاحية.

فلم يكن برنشتاين، أبداً، هو الذي وجه الحزب نحو الانتهازية التي كانت موجودة قبله بكثير. إلا أنه هو الذي أنجز العمل الأيديولوجي المكرس، في فكره، لإعادة الوحدة بين نظرية الاشتراكية الديمقراطية وممارستها أو، إذا فضلنا ذلك، إلى تكييف النظرية مع ممارسة الحزب اليومية.

برنشتاين: الرجل والنظرية

إدوارد برنشتاين الذي كان من أسرة يهود برلينيين متواضعة ومعلماً لذاته اجتذبته إلى الاشتراكية أسباب عاطفية وفظائع قمع الكومونة وعضو في الحزب الآيزناخي، كان، لبعض الوقت، في لوغانو، سكرتيراً لهوشبرغ وكتب في "حوليات علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية" التي كان الأخير مديرها. وكان كتاب "أنتي ديورينغ" هو الذي رده إلى "الخط القويم". وبما أنه أرغم، في فترة التشريع الاستثنائي، على أن يمضي إلى المنفى، فقد عاش في سويسرا حيث حرر مع بيبل وكاوتسكي "الاشتراكي الديمقراطي"، ثم، اعتباراً من 1888، في محيط إنغلز في لندن حيث انكب، خارج أعماله الصحفية، على أبحاث تاريخية هامة، خاصة حول ونستانلي والشيوعية الإنكليزية في القرن السابع عشر. إلا أن تأملاته الشخصية قادته، بسرعة كافية، إلى إعادة وضع المعطيات الأساسية للماركسية موضع مساءلة، وإذا كان قد انتظر وفاة إنغلز، عام 1896، كي يعبر عنها،

فـإن تطـوره نحـو التحريفيـة سـابق لذلـك. وقـد كتـب، عـام 1896، إلى كاوتسكي قائلا: "نحن لا نشكل، عمليا، سوى حزب راديكالي. فنحن لا نفعل سوى ما تفعله الأحزاب البورجوازية الراديكالية ما لم يكن ذلك أننـا نخفـي ذلـك وراء لغـة غـير متناسبة، كليـا، مـع أعمالنـا ووسـائلنا". وتفسـر عوامـل مختلفـة هـذا التطـور لـدى برنشـتاين: علاقاتـه مـع أوسـاط لنـدن الفابيانية التي أطلعته على فكرة الديمقراطية الصناعية، محادثاته مع اللاجئ البولونـي، ستانيسـلاوس مندلسـون، المعرفـة الـتي اسـتطاع اكتسـابها مـن مؤلفات اشتراكيي المنبر، ومن برنتـانو وشـولتز-غيفرنتز اللذين أفـهماه أن البورجوازية ليست معادية، بانتظام، للطبقة العاملة، وأنه يجب القيام بخطوة نحوها، أو، أيضـا، مع كتاب جوليان وولف الذي كـان، آنـذاك، يعلـم، في زوريخ، الاقتصاد السياسي للصبية روزا لوكسمبورغ: "الاشتراكية والنظام الاشـتراكي الرأسمـالي" الـذي يديـن النظريـة الماركسـية في الإمـلاق المـتزايد للجماهير. واعتبارا من عام 1895، أرغمه السياق الاقتصـادي الجديـد على إعـادة التفكـير في المسـائل الـتي يطرحـها التـأكيد الماركسـي حـول تحويـل الطبقـات الوسـطى إلى بروليتاريـا. وغـداة مـوت إنغلـز الـذي حـرره مـن ضروب الكف التي أمكن أن تكون لديه، بـدأ، في "النـوي تزايـت"، نشـر مقالات حول "وسائل الاشتراكية". وكـان عـام 1898 هـو الـذي قـدم فيـه، لدى مؤتمر شتوتغارت، علنا، للمـرة الأولى، اسـتنتاجاته الرئيسـية. والسـنة التالية هي التي أعطى، فيها، التحريفية، في "مقدمات الاشتراكية"، عرضـها النهائي.

لقد كان من شأن الاتجاه المعادي للمادية في فكر برنشتاين أن يكون غير قابل للفهم دون المعرفة التي اكتسبها من المدرسة الكانتية الجديدة من هذه العودة التي أرشدته إليها قراءة ف.ا.لانج، ثم الاتصالات التي كانت له مع مدرسة ماربورغ التي كان قائدها، هيرمان كوهين، يرى في كانت "الأب الحقيقي للاشتراكية الألمانية". وقد وجد نفسه على اتفاق مع مجموعة كاملة من محرري، "الأوراق الشهرية الاشتراكية" الذين كانوا يريدون، كلودفيغ فولمار، تجاوز المادية أو، ككونراد شميدت، استعمال رؤية حكيم كونيغسبرغ للتاريخ. وتعلم برنشتاين، التشكيك في الطابع الحاسم للعوامل الاقتصادية في تشكيل وعي الشعوب: "إذا كانت الضرورة تسود، فما جدوى العمل؟". فيجب على الاشتراكية، على العكس من ذلك، أن تغرس جذورها في حكم من مستوى أخلاقي. فمدلولا العدالة والمساواة الأخلاقيتين قوتان قادرتان على عمل خلاَق. ولما كان برنشتاين مقتنعاً بأن الاشتراكية تملك الحقيقة "بقدر ما تقوم على المثالية الأخلاقية"، فقد وضع موضع مساءلة كل بناء الفكر الماركسي الذي ليست العوامل الأيديولوجية، في نظره، إلا ترجمة للتعديلات التي تتجلى في نمط الإنتاج والتبادل. وجرى الهجوم ضد الأسس الاقتصادية للنظام، بصورة موازية، باسم الاقتصاد الهامشي الذي عرفه برنشتاين من خلال أعمال جيفونز وبوم- بافرك التي تقيم القيمة على المنفعة والحاجة والذوق، أي على وقائع من مستوى سيكولوجي: فيمكنه، منذ ذلك الحين، تهديم التصور الماركسي للقيمة- العمل، وكذلك تحليل فضل القيمة الذي ينجم عنه.

وإذا كانت قواعد النظام قد اهتزت على هذا النحو، فيمكن لبرنشتاين أن يستنتج من ذلك سلسلة من النتائج الاجتماعية والسياسية. وأول هذه النتائج أنه لا يمكن الموافقة على نظرية ماركس "الكارثية" التي تقول أن انهيار رأس المال يتم في خاتمة سيرورة تجري بصورة محتومة. فعدد المالكين لا يمضي متناقصاً، بل الأمر هو عكس ذلك تماماً. فالطبقات الوسطى تفيد من تزايد الثروة، والشركات المساهمة التي سعرت أسهمها في البورصة تتيح لعدد لا يحصى من المشروعات والتعاونيات العمالية أن تقرض الربح التجاري لصالح العمال، وبدلاً من أن يضوي رأس المال، فإنه، وهو أقوى مما توقعه ماركس بصورة لا متناهية، يتزايد حسن مقاومة للأزمات التي يجب البحث عن أسبابها في نقص الإعلام، ولكنها تخسر من حجمها تدريجياً، من حيث المدة والخطورة، ولم تعد تحمل سوى اضطرابات مخففة. والنتيجة الثانية هي أنه ليس صحيحاً أن نتحدث عن تفاقم الصراعات الطبقية: فالرأسمالية التي زاد التوسع في أرباحها استطاعت، على العكس من ذلك، أن تقدم للعمل تنازلات هامة، وليس الأمر، فقط، أن الأجور الحقيقية قد رفعت، ولكن سياسة إصلاحية خففت من البؤس المعنوي والمادي للعالم العمالي، في حين تراجعت البطالة مع انتظام النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للطبقات الاجتماعية الموجودة، فهي بعيدة عن أن يكون لها التجانس الذي ينسبه إليها ماركس: فمن جهة أولى، لا تمثل الاشتراكية الديمقراطية سوى جزء من الطبقة العاملة بعيد جداً عن أن يكون قد بلغ، بعد، المستوى الثقافي والأخلاقي اللازم لإقامة الاشتراكية. ومن جهة أخرى، ليست

البورجوازية هذه "الكتلة الرجعية" الصلفة والماكرة التي يتحدث عنها بعض الثوريين. وقد كتب برنشتاين يقول: "لا أتردد في التصريح بأني أقدر البورجوازية، بما فيها البورجوازية الألمانية التي مازالت، بصورة عامة، سليمة إلى درجة كافية على الصعيد الاقتصادي وحتى على الصعيد الأخلاقي". ومن المهم، على العكس من ذلك، تشجيع الفئات التقدمية من هذه البورجوازية لأن الاشتراكية، في نهاية المطاف، "ليست الوريثة الشرعية لليبرالية زمنياً فقط، بل، أيضاً، من حيث المضمون الروحي". والنتيجة الأخيرة هي أن من العبث أن نرى في الدولة أداة قهر في أيدي الطبقات الحاكمة، في حين يظهر أن ممارسة الديمقراطية يلغي، تدريجياً، التمييزات الناجمة عن الولادة والملكية والمعتقدات وأن الدولة تخضع، بصورة متزايدة، للمصلحة العامة، والحركة العمالية التي تستطيع، الآن، الدخول إلى مختلف نوابض المجتمع لا تحتاج، أبداً، إلى "غزو السلطة"، ولم يعد لمدلول ديكتاتورية البروليتاريا مبرر وجود.

واعتقد برنشتاين أنه يستطيع أن يستنتج من جملة هذه التحليلات أن على الاشتراكية الديمقراطية التحرر، من الآن، فصاعداً، من تشدق كلامي جرى تجاوزه وقبول صيرورتها "حزب إصلاحات اشتراكية وديمقراطية". ويجب أن تخرج من عزلتها والسعي وراء تحالفات مع الأحزاب اليسارية التي لن تسلم، دون أن تجهل أهمية المسألة الاجتماعية، بديكتاتورية البروليتاريا. وبكلمة موجزة، ستصبح الاشتراكية هدفاً سيتم بلوغه عن طريق إصلاحات متعاقبة وليس عن طريق العنف. فالعمل الصابر وحده يستطيع، من الداخل، تعديل المجتمع الرأسمالي. فالأساس لم

يكـن، إذن، يقـع في "هـدف" الاشـتراكية، أي الثورة، بل في "الحركة" التي كان الحزب يتقدم بها، خطوة خطوة، في طريق المنجزات الاجتماعية.

الارتكاسات على التحريفية :

أثـارت الأطـروحات التحريفـية، مـنذ أن عرفـت مـن قـراءة "الـنوي تزايـت"، أشـد الانفعـال مـن الحـزب، وهـو مـا تشـهد عليه كلمة إينياز آرو لبرنشـتاين الـتي غالـباً مـا جـرى الاستشـهاد بها: "إدوارد، أنت حمار، هذه الأشـياء لا تكتـب، بـل تمـارس". وبعـد أن هوجمـت في "جـريدة العمـل الساكسـية" من جانب مهاجر روسي شاب، ألكسندر هلفاند، كان يعيش في ألمانيا مـنذ 1892 وكـان يوقـع باسـم بـارفوس، والـذي اهـتم، خاصـة، بطابعهـا المثبط لـلهمة، كانـت موضـوع دراسة معمقة لروزا لوكسمبورغ الشـابة الـتي كانـت نضاليتها داخل الحزب الاشتراكي لبولونيا التي جاءت منها ودراساتها السياسية في جامعة زوريخ قد هيأتها للعب دور رئيسي في الاشـتراكية الديمقراطية الألمانية الـتي كانـت تنتمي إليها منذ 1889. وقد هاجمـت، في كراسـها "إصـلاح اجتماعي أم ثـورة"، الـذي استعادت، فيه، مقالاتهـا في "جـريدة الشـعب اللايبزيغية"، صـميم العقيدة البرنشتانية مبينة الصـلات الحـية والديالكتـية الـتي تـربط بين الممارسة والنظرية. ولم تكتف بدحـض التحلـيلات الاقتصـادية لبرنشـتاين حـول طبيعة الأزمـات ومـرونة تكـيف الرأسمالـية. فلم تأخذ عليه خطأ تكتيكه بقدر ما أخذت عليه إرادة إدخـال "الفـيروس الـبورجوازي" في الاشـتراكية الديمقراطية وإحلال رؤية العـالم الـبورجوازية محـل رؤية العالم البروليتاريا. فمبادئ الماركسية لم تكن،

قط، في نظر روزا لوكسمبورغ جامدة. وحتى إذا كان ماركس قد أخطأ في بعض النقاط التفصيلية، خاصة حول تاريخ انهيار الرأسمالية أو دورية الأزمات، فإن هذه المبادئ تشكل سلاحاً مازال حالياً يحمل حلولاً عملية في كل الميادين. والتخلي عن هدف الاشتراكية، كما حدده ماركس، هو، أيضاً، التخلي عن وسائل النضال لأن هذه الأخيرة تفقد، إذا حرفت عن غايتها، كل طابع ثوري (أ.بوتي). ومن هنا اهتمام روزا لوكسمبورغ بأن تنتزع من قرائها كل وهم حول نجاعة طرائق النضال البرلمانية والنقابية، وبأن تعيد، دون أن تنكر قيمها النسبية، وضع الأهداف الفورية والهدف النهائي ضمن علاقتها الحقيقية، فليس للأعمال الشرعية للاشتراكية الديمقراطية وعمل الدعاية الذي تهدف منه إلى إيقاظ وعي طبقة البروليتاريا من معنى إلا بقدر ما تحضر للبرهة التي "تنزل، فيها، الثورة إلى الرؤوس والقبضات". ويبقى العنف القانون الأعلى للصراع الطبقي. وإذا تخلى العالم العمالي، كما يريد برنشتاين عن ميدان نضال الطبقات، فإنه سيصبح ضحية "عنف البورجوازية الذي لا حدود له". أما بالنسبة لروزا لوكسمبورغ، فقد رفضت الفكرة البلانكية عن الأقلية الفعالة، ولكنها رأت أن حلول الاشتراكية يفترض نضالاً طويلاً وشرساً ستصد، خلاله، البروليتاريا، حسب كل الاحتمالات، أكثر من مرة، ولكنها ستنتصر أخيراً.

وتصرف كاوتسكي الذي كان صديق برنشتاين، عندما دعي إلى التدخل في الجدال، في إدانته للتحريفية بمزيد من الحذر واللوينات. ويبدو أن كاوتسكي كان متفقاً، في كثير من النقاط، مع تحليلات التحريفية. إلا

أنه بدا، في كراسه "برنشتاين والبرنامج الاشتراكي الديمقراطي" (1899)، مهتما بأن لا يتنازل عن شيء بصدد مبادئ الماركسية، لاسيما حول المادية التاريخية وحول دور البروليتاريا المحرك في السيرورة الثورية. كان من المهم، في نظره، أن يحافظ، بأي ثمن، على المثل الأعلى والأسطورة الثورية، حتى لو كانت ممارسات الحزب تميل إلى شيء من الانتهازية. ولم يكن يرى، هو الآخر، أن الاشتراكية الديمقراطية التي يمكن أن تبرر في فرنسا أو في إنكلترا لا يمكن أن يكون لها مكان في ألمانيا حيث كانت السلطة في يدي إمبراطور كان يستند إلى تكتل الإقطاعية العقارية وملوك الصناعة وحيث تبدو الأغلبية الكبيرة للبورجوازية راضية عن ملكية مستبدة. إلا أن كاوتسكي المتهم بالحفاظ على "الوفاء للمبادئ" بقي في ميدان برنامج 1891 الذي كان يفصل بين النظرية والممارسة. ولم يكن يسعى، كروزا لوكسمبورغ، إلى إخضاع التدابير العملية لمخطط مبني للثورة مطروحة كهدف نهائي.

وقد حصل الهجوم الذي شنه بارفوس وروزا لوكسمبورغ وكاوتسكي على التحريفية، من مؤتمر هانوفر، عام 1899، على إدانة قاطعة لمن سيسمى، منذ ذلك الحين، "الهرطقي" أو "المرتد". وقد تجددت هذه الإدانة في مؤتمري لوبيك، عام 1901، ودرسدن، عام 1903، حيث كان برنشتاين قد سأل الحزب، إثر انتصار الاشتراكية الديمقراطية الفاقع في الانتخابات، أن يطلب له منصب نائب رئيس في الرايخستاغ، وهو ما كان يعني، من جانبه، التخلي عن سياسة معارضة منهجية للنظام: وكان هذا طلبا حاربه بصورة قاطعة بيبل وأدى بالمؤتمر إلى التعبير، بأغلبية 288

صوتاً ضد 11، عن معارضته القاطعة لتكتيك "ينزع إلى تغيير خط عملنا المجرب والمجيد القائم على النضال الطبقي وإحلال سياسة تنازلات للنظام القائم محل الاستيلاء على السلطة السياسية بالنضال ضد المبورجوازية. إلا أن برنشتاين وأصدقاءه لم يفصلوا من الحزب كما تمنت، على ما يبدو، روزا لوكسمبورغ.

والحقيقة هي أن الاتجاهات التحريفية التي كانت، في البدء، مقتصرة على عدد صغير من محرري "الأوراق الشهرية للاشتراكية" نزعت، على الرغم من الإدانات التي كانت موضوعاً لها، إلى اكتساح جهاز الحزب بكامله بقدر ما نمت منظماته.فـ"خيط الماء" أصبح، كما تبين لروزا لوكسمبورغ، "فيضاناً". وانتقلت مختلف الأجهزة، فعلاً، إلى ما بين أيدي "مداومين"، وهم موظفون يختارون من بين الحزبيين الذين يملكون بعض الوقت الحر وبعض التجربة الإدارية ويصبحون موظفين تدفع لهم رواتب خارجين، شيئاً فشيئاً، من وضع البروليتاريا ليرتفعوا إلى وضع بورجوازيين صغار ويفيدوا من رواتب مهما كانت متواضعة بالنسبة لتلك التي يقدمها العالم الرأسمالي، فإنها تبقى أعلى من تلك التي يتقاضاها العمال: وهو تطور لخصه ولهلو ليبكنشت بالتعنيف المعروف جداً: "ما تكسبونه يمثل مداخيل كريزوس بالنسبة لشعب إيرزغيبرغ أو حائكي سيليزيا". إلا أن هؤلاء العمال الذين أصبحوا يحتلون، منذ ذلك الحين، مستوى اجتماعياً أرفع لن تكون لديهم القوة لمقاومة إغراءات الوسط الجديد الذي زرعوا فيه. وأصبح عدد المتعلمين الذاتيين الذي كان ما يزال

كبيرا جدا في السبعينات نـادرا، في حين تزايد لجوء ملاكـات الحـزب إلى تقنيين تركوا أنفسهم يستغرقون، كليـا، في مسـائل التنظيـم وأبـدوا، وهـم منشـغلون، حصـرا، بـ"الواقعيـة"، أعمـق الازدراء للغة الثورية. وقد قـال عنهم اشتراكي يساري: "إنهم روتينيون بارعون أحيانـا، ولكنـهم كائنـات مجـردة مـن كـل اندفاعيـة، غـير صـالحين، إطلاقـا، لتوفـير قـادة في فـترات اضطراب وبلبلة". وهؤلاء الإداريون، سواء أعملوا في سكرتاريات الحزب أم في تحرير الصحف أم في البرلمان، لا يعيشون في العالم العمالي، بـل منه: فهم، الفخورون بضروب النجاح التي تحققت عن طريق روتيـني مجـرب، ينظـرون إلى تنظيـم الحركـة كغايـة في ذاتــها، وليـس كوسـيلة للعمـل (ابندروت). وكان جليا أن هذه الفئات من الأفراد لم تكن تسـتطيع إلا أن تقلـق مـن كـل عمـل يتجاوز الإطـار الشـرعي ويـهدد النتـائج المادية الـتي حصلـوا عليـها. وهـذا التطـور الـذي كـان حساسـا، فعـلا، محسوسـا عنـد منعطـف القـرن سيكون أكثر مـن ذلـك بكثير عندمـا سيكلف فريدريـش أيبرت، عام 1905، بسكرتارية الحزب: فقـد بـدا، وهـو الواقعي والمفـاوض والوطـني، وجـها مقـابلا، كليـا، لوجـوه الثوريـين "الرومنطقيـين" للجيـل السابق.

ويجب أن نحسب، فضلا عن ذلك، حسـابا لوجـود عـدد كبـير جـدا من الاشتراكيين في المجالس البلدية للمـدن الكبـيرة حـث حملوا على ألفـة المسـائل المدرسـية وقضايـا السـكن والتأمينـات أو الصحـة وعلـى التعـاون، فعليـا، مـع الأحـزاب البورجوازيـة. ونـرى بينـهم اختصــاصيين في المسـائل

البلدية، مثل هوغو لندلمان الذي نشر، عام 1897، كتاباً مكرساً للإداريين البلديين، "إدارة المدن الألمانية"، ولويس كون الذي كان يهتم، في ميونيخ، بمسائل السكن. وفي عام 1898، وضع مؤتمر للإداريين البلديين لمقاطعة براندبورغ برنامجاً نموذجياً. وقد حدد الدكتور ألبرت سودكوم، في مؤتمر لوبيك، سلسلة من المطالب المتصلة بمسائل السكن في المقاطعات والبلديات.

وتجلى هذا الاتجاه داخل المنظمات المستقلة التي تزودت بها مقاطعات ألمانيا، وذلك غالباً جداً في تعارض مع الاتجاهات المركزية للحزب وحيث كان النظام السياسي أكثر ليبرالية يسمح بإشراك النواب الاشتراكيين، بصورة أوثق، في العمل التشريعي، وأحياناً في العمل الحكومي نفسه. ووجد عند منعطف القرن فرق عميق في العقلية داخل الاشتراكيين الديمقراطيين البروسيين الذين كانت المحافظة على قانون الطبقات الثلاثة وكذلك قوة البيروقراطية والبوليس، لديهم، يسهم في تقوية الشعور الثوري، ولدى الاشتراكيين الديمقراطيين في ألمانيا الجنوبية، وخاصة في ميونيخ، الذين كانوا على استعداد لإجراء تحالف تكتيكي مع الأحزاب البورجوازية وقابلين لاستخدام الروح الديمقراطية التي دخلت المؤسسات من قبل.

وكانت الأمور أكثر تقدماً بكثير في الأوساط النقابية التي كانت تقابل "رومنطيقية" الحزب الثورية بـ"واقعيتها". وقد استؤنف نموها الذي أعاقه القانون الاستثنائي طويلاً عام 1890 إثر الإضراب العام الذي مس،

عام 1890، في هامبورغ، مختلف المجموعات الصناعية. وهذا التاريخ نفسه هو الذي تشكلت، فيه، بناء على دعوة من عمال التعدين، لجنة عامة تضم جملة "النقابات الحرة" أي ذات التوجيه الاشتراكي. ولكن مسألة سرعان ما سوف تطرح عليها هي: هل ستتجمع في روابط واسعة مركزية، كما كان يريد المركزيون، ويتخلون عن كل عمل سياسي يمنعه القانون في هذه الحالة ؟ أم هل ستبقى معزولة، مترابطة في أحسن الأحوال بصلة اتحادية على ما يكفي من الضعف كما كان يريد المحليون الذين غالباً ما كانوا يشملون، في الأصل، أكثر المناضلين حماسة والذين كان قادتهم، مثل الدكتور فريدبرغ، يؤيدون الأيديولوجية الفوضوية– النقابية؟ ووجهة النظر الأولى هي التي انتصرت عام 1892، في مؤتمر هالبرشتادت النقابي، بتأثير كارل ليجيان، وهو مناضل من هامبورغ اطلع، من خلال يورك، على فكر لاسال وكان يرى أن النضال النقابي لا صلة له بالصراع الطبقي، بل ينتهي، بالنسبة للعمال، إلى"المساواة في الحقوق". إلا أن الحركة النقابية عرفت، مع عودة الازدهار في منتصف التسعينات، نهوضاً مشرقاً جداً حمل عدد الأعضاء المكتتبين من حوالي 300000، عام 1890، إلى680000، في نهاية القرن، وإلى حوالي 2500000 عام 1913، متجاوزاً، إذن، بكثير، عدد المسجلين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي ومؤدياً إلى تكوين بيروقراطية نقابية تتقاضى مكافآت مجزية. ومنذ مؤتمر الحزب في كولن، عام 1893، خيّل إلى ليجيان، رئيس اللجنة النقابية أن عليه طمأنة أصدقائه بتقديمه النقابات على أنها "مدرسة تجنيد" ولكنه ألح على حياد النقابيين الضروري. وبالفعل، فإن المنظمات النقابية أبدت أشد

الريبة حيال الحزب الذي كانت تتهمه بمتابعة سياسة ثورية من شأنها إعاقة اكتساب الطبقة العاملة منجزات إيجابية أو المحافظة عليها. وتلت العداء الأولي ضد رب العمل أو الدولة، لدى من كان عليهم رعاية مصالح العمال، روح التسوية، بل حتى الرغبة في التعاون بين رأس المال والعمل. وكانت النقابات، دون أن تتحيز في الجدل بصدد التحريفية، أفضل حلفائها في المعركة ضد التقليدية. وكانت تعابير مثل "معركة تحرير الطبقة العاملة" أو "الاستيلاء الثوري على السلطة" تثير سخرية الأوساط النقابية. وسوف يقول أحد قادتها، لدى مؤتمر يينا عام 1905: "إذا كانت نقاباتنا تتطور، بصورة متزايدة، في درب الاتحادية النقابية، فليس سبب ذلك "الغدر" المزعوم لبعض قادتها، بل طبيعة الأشياء: فهي تأخذ موقعها على صعيد النظام القائم". وباختصار، فليس مذهبيو التحريفية، بل السكرتاريون العماليون أو المناضلون النقابيون، هم الذين حددوا سياسة حزب الاشتراكية الديمقراطية التي أصبحت "حزب ممارسين يتجولون ببضع صيغ ثورية لا تؤخذ مأخذ الجد".

أما بالنسبة للمصداقية التي تمتعت بها التحريفية فهي تفسر بالعقلية الجديدة داخل الحزب. فمن جهة أولى، كان هناك مثقفون عديدون جاؤوا إلى الحزب مدفوعين بالمثالية، وخاصة يهود كانوا عرضة لهجمات معادية للسامية، كان الاستغلال والصراع الطبقي يبدوان لهم صيغتين فارغتين من المعنى، أو غير مقنعتين على الأقل (أنجيل)، وكانوا يفضلون أن يروا، كما في فرنسا، بعث نوع من "الراديكالية" المستندة إلى الجماهير

الشعبية. وسوف يكون لكثير من هؤلاء المثقفين الاشتراكيين الديمقراطيين، فضلاً عن ذلك، علاقات مع الأوساط البورجوازية النافذة والتي كانت، مع ذلك، منفتحة على المناقشة الاجتماعية: مع فريدريش نومان الذي دعا، عام 1903، صديقه ماوربريشر إلى دخول الاشتراكية الديمقراطية ليعمل فيها "ضمن روح الاشتراكية القومية" أو مع مكسيميليان هاردن الذي فتح جريدته أمام مجموعة النقابي التحريفي جورغ برنار. ومن جهة أخرى، فإن عدداً من العمال، ومن بينهم خاصة من كانوا قد جاؤوا من مهن حرفية قديمة، المتعودين على الانصياع بفعل قرون من الترويض العسكري أو الأبوية الاستبدادية، كانوا يفزعون من المنظورات الثورية ويفضلون التسويات التي يعرضها عليهم التحريفيون ضمن النظام والسلام. وهذه الفئة من الطبقة العاملة تفضل التفاهم مع الدولة أكثر مما تفضل قلبها، وهي أكثر انشغالاً برفع الأجور منها بإلغاء العمل المأجور. وأفادت التحريفية من التحالف الذي كان يجري داخل الحزب بين الحركة العمالية وشيء من الليبرالية البورجوازية– وهو تحالف لم يمكن أن يعقد داخل الحياة السياسية الألمانية (ليشتايم).

ما الموقف الذي تبنته قيادة الحزب أمام هذه المناقشات ؟ لقد لاذت بنوع من القدرية الثورية بين "يمين" يدعوها إلى الإلقاء بالماركسية في البحر و"يسار" يلح عليها بالتصرف. فبيبل وصديقاه من "فورستاند"، سنغر وبفانكوخ استندوا إلى "البيان الشيوعي"، وكذلك إلى نبوءة إنغلز التي تقول أن الموقف كان يسمح للاشتراكيين "بوضع أيديهم على

أحضانهم" وترك أعدائهم يعملون من أجلهم، فألحوا، بسرور، على الطابع "الحتمي" لثورة تقع في نهاية سيرورة "طبيعية". وقد مضوا، أحيانا، إلى درجة حساب الفترة التي سيقع، فيها، النصر النهائي ذو الصلة بنجاحات انتخابية يحرزها الحزب: وهو موقف يبرر وضعية انتظار مطمئن ويسمح، في وقتها، باستبعاد كل موقف عنف وتأجيل المبادرات الضرورية إلى وقت آخر. وكان موقف الانتظار هذا مصحوبا براديكالية لفظية تعبر عن نفسها في رفض التصويت على الموازنة ومواجهة تحالفات انتخابية مع الأحزاب البورجوازية، ولكنها لا تؤدي إلى أي تدبير ضد السلطة التي كان من شأن تدخلها أن يهدد النتائج المكتسبة والإساءة إلى نجاح الاستيلاء السلمي على الدولة. وكرر بيبل قائلا:"إني، وسوف أبقى، عدو هذا المجتمع البورجوازي ونظام الحكم هذا حتى الموت" أو، أيضا: "لا رجل، ولا فلس لهذا النظام"، وهما عبارتان تجعلان منه حارس الوعي الثوري للحزب، ولكنهما تتحملان، على الرغم من كل شيء، تسويات هامة في الواقع اليومي. وكان، بمزجه بين لغة رأس المال العلمية ونبوءات جريئة، يبقي حزبه ضمن الرؤية المطمئنة للزوال الآلي للعالم الرأسمالي. وحمل كاوتسكي إلى هذا الاتجاه وزن ثقافته وبراعته الديالكتيكية اللتين كانتا تسمحان له بأن "يدمج" في الحزب أشد الاتجاهات تعارضا. وليس من المؤكد أنه كان، آنذاك، يشارك بيبل في كل أوهامه المذهبية. فلم يكن، على ما يبدو، يؤمن بالطريق البرلمانية الخالصة للاستيلاء على السلطة، ولا ينكر أنه سوف تلزم حركات جماهيرية قوية لفرض الديمقراطية. إلا أن كاوتسكي قد أسهم، على الرغم من هذه اللمحات الواقعية، أكثر من أي شخص آخر في تعريف ماركسية شكلية وعامية تنتزع من تعاليم المعلم

سنانها الثوري وتعتمد على آلية قوى التاريخ، فإذا كانت الرأسمالية تتجه، حتماً، نحو سقوطها، فلماذا لا تكتفي البروليتاريا بأن تنتظر، بثقة، البرهة التي لن يكون عليها سوى تلقي "ميراث" البورجوازية؟ وكل ما ينبغي هو أن تكون قد بلغت، إذ ذاك، "النضج" اللازم لتحل، في ذلك اليوم، محل الطبقة الحاكمة. وكانت الاشتراكية الديمقراطية، بالنسبة لكاوتسكي، حزباً "ثورياً"، ولكنها كانت، أيضاً، "حزباً لا يقوم بثورة". وكان يقدم نفسه على أنه "منظّر الثورة المقبلة، وكذلك منظّر الانتظار في الوقت الحاضر". وكان قد كتب، فعلاً، عام 1893: "نعلم أن أهدافنا لا يمكن أن تبلغ إلا بثورة، ولكننا نعلم، أيضاً، أنه ليس في مقدورنا صنع هذه الثورة، كما أنه ليس في مقدور خصومنا منعها. ولذلك ليس علينا التحضير لها أو وضعها على الدرب. وبما أن الثورة لا يمكن أن تتم إلا بطرق عنيفة، فمن المستحيل علينا أن نقول متى، وبأية صورة، وفي أية ظروف ستظهر". وقد عدل كاوتسكي عن أن يدس في تحليلاته مسألة الاستيلاء على السلطة، وأصبح التنظيم، فعلاً، بالنسبة إليه، بديلاً للعمل. وبدا أن الاشتراكية الديمقراطية رضيت، لدى منعطف القرن، بانطوائها على مسائلها التنظيمية، بهذا الجمود وهذه "العزلة" اللذين جعلا منها "دولة داخل الدولة" دون انفتاح حقيقي على المجتمع (نيتل).

إلا أنه كان من بين تصورات اليسار اللوكسمبورغي وتصورات قيادة الحزب، غداة مؤتمر دريسدن، جهة مشتركة ضد التحريفية. وكان على كاوتسكي أن يحس بتأثير فكر روزا لوكسمبورغ، خلال عدة سنوات، ويحتفظ لها بصداقة عظيمة. ولكن مسألة الإضراب العام لن تتأخر عن إبراز سعة التباينات.

مسألة الإضراب العام

الإضراب العام وثورة 1905 الروسية ومؤتمر يينا

إذا كانت هناك نقطة كان يبدو على القادة النقابيين أنهم لا يتنازلون بصددها، فهذه النقطة كانت الإضراب العام الذي كان مبدؤه، آنذاك، يناقش كثيراً في الأوساط العمالية، ولكنه كان يبدو، بصورة إجمالية، للمناضلين الألمان لا واقعياً وخطراً. والأسباب نفسها التي كانت قد جعلتهم يرفضون العطلة في أول أيار هي التي حملتهم، الآن، على رفض كل مغامرة كانت تهدد بوضع عمل أنجز بمشقة ومهدد باستمرار من جانب السلطة موضع مساءلة وبتعريضه للخطر. وفي مؤتمر الأممية في باريس، عام 1900، كان ليجيان قد رد على أريستيد بريان فبين أن تنظيم الجماهير كان ما يزال غير كاف لخوض هذا الاختبار. وفي مؤتمر الأممية في أمستردام، عام 1904، لم يؤيد الوفد الألماني، إلا بتحفظ، جدول الأعمال الذي قدمته الهولندية هنرييت رولان-هولست كحل وسط والذي كان ينص على الاستخدام الدفاعي لـ"إضراب الجماهير" لضمان الدفاع عن مصالح العمال كتدبير أخير.

إلا أن عناصر جديدة على الصعيد الدولي كانت قد أعادت طرح مسألة الإضراب العام بتعابير جديدة. فالإضرابات السياسية التي كانت قد جرت في بلجيكا وهولندا والسويد قد أثارت اهتماماً كبيراً جداً حتى لو

لم تكن لها النتيجة المرجوة. وكان نمساوي شاب، رودولف هلفردنغ، يسعى لإعادة فتح أعمدة "النوي تزايت" لمناقشة كان تهديد الحكومة للاقتراع العام، بعد انتصار الاشتراكيين الانتخابي عام 1903 يجعلها ضرورية. وكان هناك، فضلاً عن ذلك، في ألمانيا، تيار من منشأ "محلي" قريب من الفوضوية- النقابية يمثله الدكتور رافاييل فريدبرغ الذي حمل المسألة إلى مؤتمر الحزب عام 1903. ويجب أن نحسب، من جهة أخرى، حساباً للقتالية العمالية الخارقة، خاصة منذ 1885: فقد أنشأت النقابات ممارسة "إضراب المشروع الواحد" الذي حملها على صب جهد الإضراب على مشروع واحد كل مرة، في حين يستمر عمال المشروعات المجاورة في العمل ويجمعون مالاً للدعم. وقد واجه أرباب العمل الألمان الذين كان تنظيمهم يتزايد تحسناً الأمر بالإغلاق. وبمناسبة إضراب النسيج الطويل في كريميتشاو، في سيليزيا (1904)، أنشؤوا، بموافقة الهيئة المركزية الصناعية الألمانية، مساعدة قوية للصناعات التي يمسها الإضراب. إلا أن عدد المضربين زاد ليبلغ، عام 1905، أكثر من نصف مليون. وبدأ إضراب ذو سعة استثنائية في كانون الثاني من تلك السنة، بصورة غير منظمة، وعلى الرغم من رأي المناضلين، في مناجم الرور، متخذاً، بسرعة، طابعاً سياسياً بسبب رفض اللاندتاغ البروسي إقرار تدابير أمن العمل التي تصورتها الحكومة. وفي هذه المناسبة، وسعت روزا لوكسمبورغ وكاوتسكي، في "النوي تزايت"، تلك الأطروحة التي تقول بالوسائل النقابية التقليدية. ففي جو ساخن إلى ما فوق الحد، إذن، عرف، في ألمانيا، خبر يوم أحد سان

بطرسبورغ الأحمر (22 شباط 1905) والحركات الزراعية والإضرابات التي عقبته حتى إعلان نظام دستوري في روسيا في تشرين الأول.

إلا أن القادة النقابيين لم يدعوا أنفسهم يهتزون بهذه الأحداث. ففي المؤتمر الذي عقدوه في كولن، في أيار 1905، بين أحد أعضاء اللجنة العامة، تيودور بوملبورغ أنه لم يكن لدى المنظمات الوسائل المالية للقيام بإضراب عام وأنها كانت، فضلا عن ذلك، في حاجة إلى السلام الاجتماعي لتتابع تقدمها العددي. وعلى الرغم من أن ممثلي عمال المناجم والتعدين قد قاتلوا هذا الرأي، فإنه انتصر في مؤتمر كان يسوده العداء حيال "مثقفي" الحزب. بل إن هجمات ذات طابع عرقي شنت ضد روزا لوكسمبورغ من جانب النقابي التحريفي أوتو هويه، ناشر "جريدة العامل الجبلي"، الذي دعاها إلى العودة إلى روسيا لتمارس فيها حماستها الثورية. وبالمقابل، جرت الأمور على العكس من ذلك تماما، بعد بضعة أشهر، في مؤتمر يينا حيث أبدى بيبل الذي استعاد جدول أعمال مؤتمر أمستردام أمام الحزب، فأظهر، مرة أخرى، عداءه للتحريفية التي لم يكن يعرف ما إذا كانت ليبرالية أم اشتراكية فقال: "يجب أن نحسب حسابا لعدوانية البورجوازية، ويجب أن يعتبر الإضراب العام تدبيرا دفاعيا ضروريا للحفاظ على الحقوق اللازمة لحياة الطبقة الكادحة وازدهارها". وكان بيبل يلمح، هنا، خاصة إلى التهديد الذي كان يتعرض له الاقتراع العام: وهو تهديد لم يكن مجرد صيغة أسلوبية، على اعتبار أن نظام الطبقات الثلاث البروسي قد أدخل، منذ عام 1896، في الساكس حيث كانت

ضروب تقدم الاشتراكية الديمقراطية سريعة سرعة خاصة وأن قوانين تضييقية قد نشرت، في تاريخ أحدث في لوبيك وبريم وهامبورغ. وأثيرت المسألة، كذلك، في الألزاس وهيس. إلا أن روزا لوكسمبورغ عارضت، متجاوزة بيبل، المخاوف النقابية بالأيديولوجية الثورية، فصّرحت بان "أهم شيء هو تثقيف الجماهير ولا ينبغي أن نكون، هنا، في مثل حذر نقابيي كولن. فلا ينبغي أن تصبح النقابات غرض ذاتها النهائي وأن تكون عقبة في وجه حرية مناورة العمال. متى ستستخلصون، أخيراً، دروس الثورة الروسية؟ هناك ألقي بالجماهير في الثورة: لا أثر لنقابات، وشيئاً فشيئاً بنت وقوت منظماتها في مجرى النضال. إنه تصور ميكانيكي، وليس بديالكتيكي، ذاك الذي يقول أن المنظمات القوية يجب أن تسبق، دائماً، النضال. إن التنظيم يولد، على العكس من ذلك، أثناء النضال، أثناء سيرورة توضيح النضال الطبقي نفسه. ويجب علينا أن نتذكر، على عكس كل هذه الصغائر، أن الكلمات الأخيرة في "البيان الشيوعي" ليست سلسلة من العبارات الجميلة التي تستخدم في الاجتماعات العامة، بل إننا جديون جداً عندما نقول للجماهير: "ليس للعمال ما يخسرونه سوى قيودهم ولكن أمامهم العالم بكامله يكسبونه". وقد أمكن لروزا لوكسمبورغ أن تكتب إلى صديقها جوجيشه إن " يينا كانت نصراً لنا على طول الخط".

وليس عجيباً أن يكون عام 1905، بالنسبة لألمانيا، فترة وعي ثوري وهياج مستمر. وقد كانت قمة الحزب تبدو أكثر تقبلاً لمشاريع أكثر

جذرية، وهو ما يشهد عليه إدخال روزا لوكسمبورغ في إدارة "إلى الأمام". وكانت القاعدة تمس بروح نضالية جديدة، كانت تحرك المواجهة اليومية، على المستوى السياسي والاقتصادي، بين الاشتراكية والمجتمع. ونما الهياج بصدد الاقتراع العام نمواً عظيماً، خاصة في الساكس حيث كانت الحكومة تفكر في اعتماد قانون انتخابي جديد ذي طابع نقابي، وبلغ ذروته لدى الذكرى الثانوية للأحد الأحمر (كانون الثاني 1906).

مؤتمر مانهايم وتواليه :

إن قوة الاحتجاج العمالي هي، على وجه الدقة، التي حملت قيادة الحزب على التفكير وقادتها إلى التراجع مقتربة من وجهة نظر النقابات. وقد نشر برنشتاين، في بريسلاو، محاضرة حول "إضراب الجماهير السياسي" تباعد، فيها، عن الثوريين وأكد أنه لا يمكن للاشتراكية أن تبنى في الفوضى، فالإضراب العام "يدمر كل شيء دون أن يبني أي شيء كان". وأضاف إنه "ليس لدى الطبقة العاملة أي سبب من أجل أن تراهن، في مصالحها الحيوية، على كل شيء بكل شيء، وبالمقابل، فإن من واجبها أن تتابع ما بدا، في الممارسة، مناسباً". وليس ذلك أنه ينكر الخطر الذي تتعرض له الطبقة العاملة، ولا سعة الرجعية. وهو يرفض فك تعبئة العمال ويعترف بأن "الاحتجاجات الشفهية والمكتوبة لا تجدي عندما تكون الإرادة والقوة خصمين". ولكن المقاومة لا تبرر إلا للدفاع عن الحريات، وليس لغاية ثورية. وجاءت "سلميته الاجتماعية" لتحمل حججاً

للذين يفكرون، كإدوارد دافيد، أن "الاندفاعية الربيعية القصيرة لهذا الهياج الثوري قد انقضت لحسن الحظ" وأن الحزب سيستطيع أن يكرس نفسه كليا " للاستغلال الإيجابي لقوته البرلمانية وتوسيعها". ومنذ شباط 1906، جرت اتصالات دفعت خطوة أولى في طريق تسليم الحزب أمام النقابات. ولدى مؤتمر مانهايم، في أيلول 1906، سوف يتم اجتياز الخطوة الحاسمة. فعلى كاوتسكي الذي كان يسعى إلى أن يحتفظ للحزب بالدور القائد ولقراراته بطابع إلزامي للمناضلين النقابيين، رد ليجيان مبينا أنه إذا تبنى فكرة الإضراب العام، فإن الحزب سينزلق إلى الفوضوية– النقابية. وقال: "بينت كم نحن ضعفاء في الحقيقة، إلى أي حد ما يزال تنظيمنا واهنا، إلى أي حد نحن، في الوقت الحالي، بعيدون عن القدرة على استخدام هذه الوسيلة النضالية. وخصومنا يعرفون، فضلا عن ذلك، بصورة مضبوطة جدا، كيف يقدرون ضعفنا وأنه ليس عليهم، في الوضع الحالي، أن يخافوا منا". وعمل بيبل الذي تدخل، هذه المرة، إلى جانب ليجيان، على رفض تعديل لكاوتسكي كان يطالب بنشر الأيديولوجية الاشتراكية في المنظمات النقابية. وقد سوى مؤتمر مانهايم بين الحزب والمنظمات النقابية وأجبر الطرفين على الاشتراك في القرارات الأساسية. وكان، بمعادلته بين المؤسستين، يضع، بالفعل، المصالح المادية للطبقة العاملة فوق مهمته الثورية. وكان، في الممارسة، يجعل مشروع الإضراب العام الثوري وهميا مطلقا.

وسوف يكون لمؤتمر مانهايم، كنتيجة، تشكل يسار يرفض الاعتراف بالقرارات المتخذة ويتبنى، في مواجهة يمين ووسط تقاربا، موقفاً ثورياً. ومنذ ما قبل المؤتمر، كانت روزا لوكسمبورغ التي كانت قد أمضت نهاية عام 1905 وبداية عام 1906 في بولونيا الروسية حيث اعتقلت ثم أطلق سراحها بكفالة كمواطنة ألمانية، كانت قد كتبت، من أجل الاشتراكية الديمقراطية، كرّاسها، "الإضراب الجماهيري، الحزب والنقابة" الذي ركّبت، فيه، بين خبراتها الروسية والألمانية. وقد بينت، منطلقة من المثال الروسي، إمكانية إضراب دائم، مرتبط بمصير الثورة، ودون تمييز ممكن بين العوامل الاقتصادية والسياسية. وكانت تقدر، بعيدة عن رد الثورة إلى نوع من انقلاب ذي طابع بلانكي، أن السيرورة الثورية حركة متصلة مطبوعة بالنجاحات والانتكاسات يتحد، فيها، العمل المطلبي والعمل السياسي. وبينت، فضلاً عن ذلك، أن التنظيم قد خلق في روسيا، في العمل ومعارك الشوارع. ودون أن تنكر أن للحزب دوراً، بل ودوراً حاسماً يلعبه، هاجمت أطروحة النقابات التي تقول أنه يجب انتظار أن تنظم الطبقة العاملة تنظيماً كاملاً من أجل محاولة أي عمل هدام. وكانت ترى "أن سنة ثورة أعطت البروليتاريا الروسية التربية التي لم تستطع ثلاثون سنة من النضال البرلماني والنقابي إعطاؤها، صنعياً، للبروليتاريا الألمانية". وبينت، أخيراً، أنه لم يكن ينبغي إجراء تمييز جذري بين الطبقة العاملة الألمانية، والطبقة العاملة الروسية: فلعمال المدن الروسية، فعلاً، سمات البروليتاريا الغربية. أما بالنسبة للطبقة العاملة الألمانية، فهي ما زالت، جزئياً، تعيش في بؤس أسود. وبالتالي، يجب على العمال الألمان أن

يعدوا الثورة الروسية برهة من تاريخهم الخاص السياسي والاجتماعي. وكتبت تقول: "من المغلوط تماما تأمل الثورة الروسية من بعيد كمشهد عظيم، كشيء روسي نوعيا، مكتفين بالإعجاب ببطولة المقاتلين، وبعبارة أخرى كملحقات خارجية للمعركة. ومن المهم، على العكس من ذلك، أن يتعلم العمال الألمان النظر إلى الثورة الروسية بوصفها شأنهم الخاص". واستنتجت من هذه التحليلات أن الخطر الذي تشكله على الاشتراكية الديمقراطية سيطرة البيروقراطية النقابية التي فرضتها التحريفية. وصرحت بأن على النقابات أن تبقى خاضعة للحزب الذي هو الحكم النهائي على القوة الثورية للجماهير التي يحترم عفويتها بإعطائها مضمونا سياسيا وشعارات مناسبة. ذلك أن روزا لوكسمبورغ لم تكن، كما زعم غالبا، رسولا أعمى لـ"النزعة العفوية"، بل كانت تقصر دور الحزب على عمل تنوير، وكانت تتمنى أن يلغى، عندما يأتي يوم العمل، بين القادة والمقودين.

وقد سبب مؤلف روزا لوكسمبورغ ارتكاس فضيحة بين الاشتراكيين الألمان الذين لم يكونوا يستطيعون التسليم بأن تقدم لهم روسيا نموذجا لألمانيا، وذلك حتى في أعماق اليسار، كما يبين مثال لودوبور. ويبقى أنه قد ولدت، على يسار الحزب، معارضة معادية للبيروقراطية سيكون على قيادة الحزب أن تدافع عن نفسها ضدها. وفي بداية عام 1907، كانت العلاقات الشخصية والسياسية بين روزا لوكسمبورغ وبيبل قد فسدت بصورة لا علاج لها.

إلا أن مسألة الإضراب العام الذي عولج معالجة أكاديمية في مؤتمري يينا ومانهايم ستتخذ أهمية أخرى عندما دار الأمر حول تطبيق هذا الشكل النضالي ضد الإمبريالية والحرب: وهي مسالة كانت ستصبح أولية، بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية، بسبب التوتر الدبلوماسي المتصاعد منذ 1905 وسباق التسلح.

المسألة القومية الإمبريالية والسير نحو الحرب

المسألة القومية التي لم تكن قد لعبت سوى دور ثانوي في مداولات الاشتراكية الديمقراطية، طرحتها انتخابات 1907 للرايخستاغ التي جرت حول المسألة الاستعمارية (انتخابات "هوتنتوت") والتي واجهت الاشتراكية الديمقراطية، فيها، جبهة موحدة من المحافظين والقوميين الليبراليين والتقدميين. وقد شكّلت نجاحاً لحكومة المستشار بولو والتي أجرتها على اعتبار أن النواب الاشتراكيين هبطوا، دون فقدان أصوات، من 81 إلى 43. وقد حلل هذا الفشل تحليلاً متبايناً داخل صفوف الحزب إذ ادعى كاوتسكي أنه كان ينبغي خوض معركة أشد ضراوة ضد الإمبريالية والحرب، في حين بيّن التحريفيون، على العكس من ذلك، أن الإمبريالية كانت شعبية في البلاد، وأنه كان ينبغي تكييف تكتيك الحزب مع اتجاه الرأي العام.

وبالفعل، لم يكن هناك، عام 1907، مذهب حول السياسة الخارجية ولم تظهر الأعمال الكبرى حول الإمبريالية إلا فيما بعد. وقد احتفظت

سياسة الحزب الخارجية من تراث ماركس بالخوف من روسيا. ففي عام 1878، أصدر غيوم ليبكنشت كرّاساً بعنوان "هل يجب أن تصبح أوروبا قوزاقية؟" أدان فيه دعم أوروبا لسياسة استقلال الدول البلقانية التي ليست سوى ألعوبة الإمبريالية الروسية. وحكم الاشتراكيون الديمقراطيون حكماً سلبياً على الحلف الفرنسي– الروسي. إلا أن وجهات النظر حول الموقف الذي يجب تبنيه حول الحرب اختلفت اختلافاً عميقاً منذ عام 1907. ففي حين كان الدفاع عن وجهة النظر التقليدية يجري من جانب كاوتسكي الذي كان يذكر، في "النوي تزايت"، بأن المستبقات القومية تتماهى مع مصالح البورجوازية ويعارض الجيوش الدائمة بالميليشيات، كان التحريفيون يؤيدون "إمبريالية ديمقراطية ويعترفون بحق ألمانيا في الحصول على مكان تحت الشمس". وكان برنشتاين قد برر الغزو الاستعماري شريطة الحفاظ على حقوق السكان المحليين، وكان قد وافق على احتلال كيا ورتشيوو. ولكنه، بوصفه ذا نزعة سلمية عميقة وصديقاً كبيراً لإنكلترا التي عاش فيها حتى عام 1900، كان مشغولاً بأخطار الصراع التي تتضمنها السياسة البحرية لألمانيا. وكان الاتجاه المناهض للحرب أبرز، أيضاً، في حالة كورت أيسز، وهو صحفي تحريفي كان، آنذاك، يحظى بتقدير كبير وجعل من الأزمة المراكشية لعام 1905 مناسبة لمهاجمة الحكومة. ولكن هذه التحفظات كنست من جانب محرري "الأوراق الشهرية الاشتراكية" المؤيدين لـ"نظرية التعويض" التي سيقرون، بموجبها، النفقات العسكرية إذ أجرت، بالمقابل، تنازلات للمطالب المشروعة للطبقة العاملة: وهو تصور يقربهم من بعض فئات البورجوازية

التقدمية حول فريدريش نومان ويسمح لأحدهم، ريشار كالفر، بأن يقول، عام 1907، أنه "كاشتراكي، يستطيع أن يحيي توسع الإمبريالية الألمانية". وبالمقابل، تقدم الشاب كارل ليبكنشت، في أقصى يسار الحزب، صفوف المعارضة الراديكالية لكل أشكال العسكرتارية والإمبريالية. فقد ألح، في مؤتمري بريم (1904) وبينا (1905)، على ضرورة تنمية النضال المعادي للعسكرتارية في الشبيبة، ولاحظ، في مؤتمر مانهايم (1906)، تأخر ألمانيا في هذا المجال قياساً مع فرنسا وبلجيكا معرضاً نفسه لتنبيه قاسٍ من جانب بيبل. وسوف يكتب، عام 1907، "العسكرتارية ومناهضة العسكرتارية" حيث بيّن الاحتياطات التي يجب أن تتخذها الدعاية في هذا الاتجاه في صفوف الشعب الألماني المطبوع، بعمق، بالمثل الأعلى القومي: وهو كتاب جلب على صاحبه، على الرغم من اعتداله، عقوبة سجن لمدة ثمانية عشر شهراً، وكانت مرحلة أولى من حياة تضحية طويلة سوف يتوجها الاستشهاد النهائي.

ومؤتمر الأممية في شتوتغارت، في آب 1907، هو الذي ستتوطد، فيه، أطروحات اليمين. ولكن نائب شيمنتز، غوستاف نوسكه الذي بدأ حياته البرلمانية، كان قد صرح، قبل ذلك ببضعة أشهر، خلال مناقشة في الرايخستاغ، بأن الاشتراكيين الديمقراطيين سوف يؤدون، في حالة الحرب، واجبهم بتصميم طبقات الشعب الأخرى نفسه. وكان هذا تأكيداً أبرزه، بسخرية، وزير الحربية، فون أينيم وقارنه بتصريحات أخرى لا وطنية ومعادية للعسكرتارية صادرة عن أعضاء في الحزب. وفي مؤتمر شتوتغارت، وحيال المقترحات الفرنسية التي كانت تنص، في حالة

الحرب، على الإضراب العام وعصيان البروليتاريا، رفض مندوبان ألمانيان، فولمار وبيبل، تصور أي نوع من خطة عمل دقيقة وملزمة ضد الحرب. فكل عمل تكون غايته، في ألمانيا، الإضراب العام من شأنه أن يؤدي إلى تدمير منظمات الحزب وصرّح فولمار قائلاً: "إن فكرة إلغاء الحرب بالإضراب العسكري أو بعمل مشابه تبدو لي في جنون إلغاء الرأسمالية بالإضراب العام". ولدى المداولات الختامية، أيد القادة الألمان نص تسوية كتبته روزا لوكسمبورغ كان يلزم الأحزاب الاشتراكية باستخدام الحرب لإسقاط النظام القائم، ولكنه يخلو من أي تلميح إلى عمل مباشر وكان، بالتالي، مقبولاً من جانبهم. فقد أمكن، إذن، تفسير موقف المندوبين الألمان في مؤتمر شتوتغارت كاستسلام أمام السياسة الإمبريالية الألمانية. وتأكد هذا الانطباع لدى مؤتمر الحزب في أيسن، في أيلول، حيث مضى بيبل إلى درجة تغطية تصريحات نوسكه الوطنية في الرايخستاغ ورفض أي تمييز بين الحرب الدفاعية والحرب العدوانية. وأوضح بيبل، مستعيداً تصريحات متنوعة سابقة، فقال: "إذا كان علينا، حقاً، أن ندافع عن الوطن مرة، فإننا سندافع عنه، إذ ذاك، لأنه وطننا، لأنه الأرض التي نعيش عليها واللغة التي نتكلمها والتي نملك طباعها، لأننا نريد أن نجعل من وطننا بلداً لا يوجد، في أي مكان في العالم، ما يشبهه في الكمال والجمال".

توطد انتصار اليمين بين 1908 و1911 :

إذا كان الحزب قد بقي متمسكاً بـ"الخط القويم" التقليدي الذي يمنع الاعتراف بالتحريفية، فقد كان جلياً، حقاً، أنه كان يتزايد بعداً عن كل ما يمكن أن يذكر بالأيديولوجية الثورية. والسنوات التي تلت مؤتمر مانهايم هي تلك التي تزايدت، فيها، سيطرة النقابات على الحزب ثقلاً

وإلحاحاً. فتحت ضغط الأعضاء الذين يرون أن أول أيار يسبب ملاحقات من جانب البوليس وإغلاق مصانع من جانب أرباب العمل ويثقل على الطبقة العاملة بتهديد لا جدوى منه، حملت المؤتمرات، تدريجياً، على انتزاع كل دلالة ثورية من هذا الرمز. واتخذت تدابير لقمع الحماسات المعادية للعسكرتارية لدى بعض منظمات الشبيبة الاشتراكية، وخاصة في "رابطة العمال الشباب الألمان" التي خلقها في ألمانيا الجنوبية الدكتور لودفيغ فراناك الذي كان، على الرغم من تحريفيته، على صلة بـ"الحرس الفتي" البلجيكي الذي كان يشك بتأييده لأطروحات ليبكنشت وكلارازتكين المعادية للعسكرتارية. وهكذا حمل مؤتمر نورمبرغ (1908) على صياغة تسوية تنقل قيادة حركات الشبيبة، فعلياً، إلى ما تحت سيطرة لجان نقابية. وفضلاً عن ذلك، أبدى الحزب مقاومة متناقصة للإصلاحية. ووحدت البيروقراطية الجديدة التي أنشأها إيبرت ونظمت تسلسلياً. وحيث ظلت مقاتلة، تمحورت حول "رهبان"، كما يمكن أن نرى في حالة كونراد هاينيش، محرر "جريدة العامل" في دورتموند. وكانت قيادة الحزب تعتمد على مندوبي المدن الصغيرة التي غالباً ما كان تركيبها بورجوازياً صغيراً وليس له الحيوية الثورية التي كانت لعمال التجمعات الكبيرة: ففي فورتمبرغ، مثلاً، حيث قامت معركة نفوذ بصدد إدارة الجريدة المحلية بين راديكاليي شتوتغارت وكانستات، من جهة، وانتهازيي المقاطعة من جهة أخرى. وفي داخل المؤتمرات التي بقيت، طويلاً، عصية على دخول الإصلاحية نفسها، كان النظام التمثيلي يرجح كفة الفروع الصغيرة. ففي فورتمبرغ، لم ترسل التجمعات الكبرى التي تضم 52 ٪ من الأعضاء سوى 27 ٪ من المندوبين عام 1911.

إلا أن حل الكتلة، بعد ثلاث سنوات من التأول، كان يجب أن يفتح أمام الفئة التحريفية منظورات عمل سياسي جديدة. فمشروع الإصلاح الضريبي الذي كان ينص على خلق ضرائب مباشرة، خاصة على التركات، لسد العجز الناشئ عن بناء الأسطول سبب، فعلا، رحيل المستشار بولوو الذي ساء موقفه لدى الإمبراطور بسبب قضية الدايلي تلغراف. ولكنه خلق، في الوقت نفسه، للاشتراكية الديمقراطية جملة مسائل جديدة. هل كان يجب دعم إصلاح يشكل تحسينا لاشك فيه لنظام الضرائب أم الاستمرار في الرفض المبدئي لكل تدبير تقترحه الحكومة الإمبراطورية؟ هل كان يجب محاولة تحالف انتخابي مع شركاء بورجوازيين محتملين ؟ وكان يزيد في إغراء هذه الفرضية كون عدد من الليبراليين المؤيدين لسياسة بولوو كانوا قد شكلوا، باسم الاتحاد الهانسياتي، مجموعة مكرسة للدفاع عن مصالح الصناعة والتجارة ضد كبار الملاكين واتحاد الصناعيين. وادعى التحريفي كالفر، في هذه المناسبة، أن الخط الفاصل لم يكن يقع بين الطبقات المالكة والبروليتاريين، بل بين الملكية العقارية والملكية المنقولة، وادعى أن على الطبقة العاملة الإفادة من الفرصة للخروج من عزلتها. واهتز الراديكاليون أنفسهم: فإذا كانت أغلبيتهم بقيت أمينة لشعار اليسار: "لا ضرائب جديدة، بل خفض للتسلح"، فإن آخرين، كفرانز ميرنغ، تساءلوا في "النوي تزايت" عما إذا لم يكن ينبغي انتهاز فرصة تحول النظام السياسي الألماني إلى الديمقراطية. وأمام هذه الانقسامات، اكتفى مؤتمر الحزب في لايبزيغ، في أيلول 1909، بالتصريح، دون أن يعطي الحق للتحريفيين، بأن مسألة التحالف مع

الأحزاب البورجوازية الليبرالية يجب أن تدرس من وجهة نظر النجع لا من وجهة نظر العقيدة.

وسوف يستجر سقوط المستشار بولوو، في السنة التالية، على الاشتراكية الديمقراطية، أزمة أوسع. فقد تبين، في نهاية عام 1909، أنه لم يكن يمكن للحكومة أن تؤجل، لزمن أطول، مسألة الاقتراع العام في بروسيا. وكان المستشار الجديد، بيتمان–هولفنغ، المؤيد لتحويل للقانون الانتخابي، في شباط 1910، أن يعدل نصها وإدخال الشهادات الجامعية والوظائف الإدارية في حساب الطبقات، وهو ما كان يعني توسعا بسيطا لأولى الطبقتين. ومهما كان هذا المشروع متواضعا، فقد اصطدم بمعارضة المجلس الأعلى. واتخذ الهياج الانتخابي الذي كان قد بدأ في السنة السابقة طابعا متزايد الإقلاق، في بروسيا، مطبوعا بمظاهرات شعبية واسعة جرت أكبرها في 16 آذار، في حديقة تريبلوفيف برلين وجمعت، خفية عن البوليس 150ألف متظاهر. واتصف عام 1910، كذلك، بإضرابات كبيرة ترك، خلالها، 370 ألف عامل عملهم لسبب أو لآخر. ونادت روزا لوكسمبورغ، في جرائد الحزب، بتعميق للحركة. ولكن قيادة الحزب التي كانت تتذكر أحداث 1905 رفضت السير في هذا الدرب، وكان كاوتسكي هو الذي تولى، بنفسه، قيادة المعارضة اليمينية. وكان قد طور، عام 1909، في "دروب السلطة"، بعد أن بين التفسخ الأخلاقي للطبقات الحاكمة، "ستراتيجية الاستنزاف" هذه التي تقول أن جيش الاشتراكية الديمقراطية المتزايد القوة دائما سينتهي إلى سحق قوى المجتمع الحالي

المتضائلة سلمياً. وفي السنة التالية، استنتج من هذه الصيغ أن نشاط الحزب الذي يجري بصورة خطرة يجب أن يمتد إلى الصعيد الانتخابي مستهدفاً انتخابات الرايخستاغ القادمة. فكاوتسكي كان ينضم، إذن، بدوره، بعد خمس سنوات من بيبل، إلى معسكر أنصار العمل البرلماني وحده ويسهم في ضمان انتصار الإصلاحيين النهائي داخل الأغلبية الميالة للوسط. وفضلاً عن ذلك، فقد توطد موقع التحريفيين بأعضاء الحزب في بادن الذين كانوا، بقيادة ولهلو كولب، قد عقدوا تحالفاً انتخابياً مع الليبراليين وأقروا عام 1910، على الرغم من تعليمات الحزب، موازنة هذه الدولة. وترك مؤتمر ماغدبورغ، في أيلول 1910، بتأثير النقابات، الحركة الثورية تتفتت لمصلحة الاقتراع العام، وانحسرت هذه الحركة دون أن تكون قد حملت ثمارها. وحيال اليمين التحريفي الفارغ الصبر إلى الإسهام في السلطة وقيادة كانت تتزايد ميلاً إليها دون أن تتجلى، بعد، عن تصريحات شفهية أصولية، كان هناك يسار متحمس، ولكنه مكون من شخصيات معزولة إلى درجة كافية ولم تكن تملك أية وسيلة ناجعة للتأثير في الحزب وإن كانت تستطيع التعبير عن نفسها بحرية داخله.

وكان على مؤتمر يينا أن يبين، في السنة التالية، أرجحية قوى الرجعية في الحزب. فسكرتير الأممية، هويسمانز، الذي أرسل، خلال أزمة أغادير، رسالة إلى مختلف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ليسألها رأيها حول عقد اجتماع دولي، تلقى إجابة من أحد سكرتاريي الحزب الاشتراكي الديمقراطي، هيرمان مولكنيور، تقول أن مثل هذا الاجتماع

لم يكن ضرورياً، فخصومة المصالح الرأسمالية كانت، في رأيه، تعترض حرباً أوروبية. وفضلاً عن ذلك، فإن الحزب كان في فترة سابقة للانتخابات ولم يكن لديه، في تلك البرهة، أي شيء يكسبه من صب اهتمامه على الشؤون الخارجية. ولكن روزا لوكسمبورغ التي عرفت، بوصفها سكرتيرة للحزب البولوني، بهذه المراسلة، جعلت جريدة لايبزيغ الشعبية تنشرها مع أحد أعنف التعليقات. وكان يجب أن يطرح الأمر أمام الحزب في يينا، في أيلول 1911، وعمل بيبل، في الوقت نفسه، لإدانة روزا لوكسمبورغ بإفشاء الأسرار وليبرر الحزب ضد كل اتهام بالنزعة الحربية: إذا كانت هناك أمة– وأقول هذا دون أن أريد إهانة أية أمة أخرى– قامت، دائماً، بواجبها حيال الأممية، مقدمة الواجب على كل ما بقي، فإنها، فعلاً، الحزب الألماني". وأظهر روزا لوكسمبورغ خصومها على أنها "خصم هستيري وحقود". وفي النهاية، رفض المؤتمر، بأغلبية قوية، شكواها ضد جهاز الحزب. وأسهم مؤتمر يينا، بخلقه وظيفتي سكرتير داخل جهاز الحزب التنفيذي لمصلحة أتوبراون وفيليب شريدمان الذي لم يكن يمكن لتسمية هوغوهاز نائباً للرئيس أن يوازنه، أسهم في تقوية نفوذ أيبرت الذي وضع، في برهة كان بيبل ينسحب فيها من الحياة الفعّالة، في المقام الأول من حياة الحزب الاشتراكي الألماني المشاغل الانتخابية والبيروقراطية.

هجوم اليسار المعاكس والجدل الإمبريالي :

كانت سياسة التحريفيين البرلمانية، عام 1912، فشلاً خطيراً أفاد منه الليبراليون. فانتخابات كانون الثاني عام 1912 التي كانت انتصاراً

للاشتراكية الديمقراطية، على اعتبار أنها غدت، بمائة وعشر مقاعد، الحزب الألماني الأول، سبقت بمساومات مع الأحزاب الليبرالية، وخاصة مع التقدميين، من أجل دورة ثانية: ففي 31 دائرة انتخابية، كان التقدميون قد جعلوا الناخبين يصوتون للاشتراكية الديمقراطية. وبالمقابل، كان التقدميون يدينون بـ35 مقعداً من 44 حصلوا عليها للدعم الاشتراكي الديمقراطي. واستنتج كاوتسكي من ذلك أن طريق التعاون مع "الطبقة الوسطى الجديدة" أصبحت، منذ ذلك الحين، مفتوحة. إلا أن هذا التحالف الانتخابي لم يستطع أن يستمر بعد افتتاح دورة الرايخستاغ: فقد كان الاشتراكيون الديمقراطيون يتوقعون من الأغلبية الجديدة برلمنة للحياة السياسية الألمانية. ولكن الأحزاب البورجوازية صوتت، كلها دون استثناء، على المشروع العسكري تاركة الاشتراكيين الديمقراطيين معزولين في المعارضة.

وقد جرى التنديد بمناورات البرلمانيين التحريفيين بقوة في صحف يسار الحزب، وخاصة من جانب كلارازتكن وروزا لوكسمبورغ. فقد كان جلياً أنه كلما زادت القوة العددية للاشتراكيين الديمقراطيين قل استعداد الحكومة لترك نفوذ ما للرايخستاغ عليها. ولكن روزا لوكسمبورغ وأصدقاءها كانوا مصممين، خاصة، على فضح خطر الإمبريالية التي غدت "المحور المركزي للحياة السياسية" الألمانية. وكانت تعتقد أنها بتركيزها على الصراع بين الإمبريالية والاشتراكية تخرج الجماهير من سباتها وترغم قيادة الحزب على مراجعة موقفها. وكون حسابهم لا تنقصه الصحة، وكون الإمبريالية، على وجه الدقة، هي التي كانت تعمق الهوة بين الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الأخرى، هو ما

اعترف به برنشتاين نفسه، عام 1912، في مؤتمر شمنتز: "نعم، نحن متفقون جميعا حول هذه النقطة، فمسألة الإمبريالية هي التي تشكل، في زماننا، النقطة المحرقة للمعارك السياسية والتي يجري حولها، في حزبنا، انقسام الأذهان".

ولم تواجه الاشتراكية الديمقراطية الألمانية مسألة الإمبريالية إلا متأخرة، على الرغم من أن كتابا للإنكليزي هوبسون كان قد لفت الانتباه إليها منذ عام 1902. وفي عام 1910، نشر اشتراكي نمساوي، رودولف هلفردنج، كان ينتمي إلى المجموعة النمساوية–الماركسية، ولكنه كان يكتب، منذ وقت طويل، في الصحافة الاشتراكية الألمانية، نشر كتابه، "رأس المال المالي"، الذي كان، بتحليله تطور الرأسمالية منذ الفترة التي كان ماركس قد حاول تعريفها فيه، يركز على الرجحان الحالي لرأس المال المالي أو المصرفي، وبمتابعة تحليلات بعض المصرفيين أو علماء الاقتصاد –رايسر وشولتز– غيفرنتز–، على جهود رأس المال هذا للتوظف في بلدان ضعيفة النمو صناعيا وللحصول، على هذا النحو، بمساعدة الدولة وإسهام يد عاملة مستغلة بصورة وحشية، على ما كان يسميه "ربحا زائدا". وقد ظهرت الإمبريالية في هذا السياق بوصفها المرحلة النهائية لرأسمالية أصبحت احتكارية ولم تكتف بحماية نفسها بتشريع حماية، فكانت ترمي إلى غزو الأسواق الخارجية. وفضلا عن ذلك، كان هلفردنغ يرى أن هذا التطور للرأسمالية سوف يسهل الانتقال إلى الاشتراكية التي لن يبقى عليها سوى تأميم بعض المصارف الكبرى لتضع يدها على

الاقتصاد. ولكن هلفردنغ لم يكن يستنتج من هذا التطور، مع ذكره الأخطار التي كانت تتضمنها على السلام، أنها تنتهي، حتماً، إلى الحرب، لأنه كان يتشكل، بفضل تعاون رؤوس الأموال الدولية، كما في حالة خط حديد بغداد، نوع من "احتكار أعلى" تستبعد منه المنافسة الدولية.
وقد استخدم تحليل هلفردنغ كنقطة انطلاق لكاوتسكي الذي كان يرى الآن، في مقالاته في "النوي تزايت"، وفي تعارض مع كرّاسه المنشور عام 1907، "الاشتراكية والسياسة الاستعمارية"، أن الإمبريالية لم تكن تشكل سوى طريقة خاصة للتوسع الرأسمالي، وهي طريقة عنيفة تعارض، في رأيه، المصالح الحقيقية للبورجوازية، بحيث أن دور الاشتراكية الديمقراطية يجب أن ينزع إلى فصل البورجوازية عن "الزمرتين"– الصناعة الثقيلة والكتلة الزراعية– المسؤولتين عن الإمبريالية ونتائجها. فكاوتسكي كان يعبر، إذن، عن إيمانه بـ"إمبريالية سلمية" ويضع آماله في تنظيم اتحاد أوروبي للدول الديمقراطية قادر على حل النزاعات القومية بالتحكيم وتؤمن، فيه، الأحزاب الاشتراكية، بشكل طبيعي، عمل الديمقراطية (أ.بيتي). وتدمير المضامين الترقبية لكاوتسكي وهو الذي كتبت روزا لوكسمبورغ، من أجله، عام 1912، كتابها "تراكم رأس المال" الذي فعلت قيادة الحزب كل ما تستطيع لتأخير نشره. فقد استعادت بعض نقاط تحليل هلفردنغ ورأت، هي أيضاً، أن الرأسمالية في حاجة ملحة إلى أسواق في البلدان المتخلفة تسمح لها بتحقيق فضل القيمة مالاً وبتوفير المواد الأولية الضرورية لتوسعها. ولكن الرأسمالية، كما أضافت، كانت

غير قادرة على الوجود بشكل سكوني. وسوف تجرها طبيعتها على النمو. إلا أن هذا النمو لم يكن ممكنا إلا بقدر ما توجد بلدان ما قبل رأسمالية يمكن إدخالها في دائرة النفوذ الاقتصادي للدول الاستعمارية الرأسمالية. وعندما تخضع الأرض، بكاملها، لسيرورة التراكم الرأسمالي، سوف تنهار الرأسمالية حتما، لأنها لن تعود قادرة على النمو. وهي ترى أن الإمبريالية كانت حالة نوعية للمجتمع، حالة تفاقم ضروري، وليست تدهورا عابرا يمكن أن يعالج للرأسمالية الطبيعية ذات الوجه الإنساني (نيتل). فقد كان من العبث، إذن، الحديث عن "عقل" البورجوازية. وعلى العكس من ذلك، يجب على الاشتراكية الديمقراطية أن تعارض سياسة التسلح على اعتبار أن تضاعف الأسلحة سوف يعجل بالكارثة النهائية.

وقد أعطى تطور النزاع البلقاني، لدى مؤتمر سمنتز، في أيلول 1912، مكانة عظيمة لمسائل السياسة الخارجية. ففي أقصى يمين الحزب، شن الاشتراكيون الإمبرياليون هجمات عنيفة ضد إنكلترا المتهمة بأنها تريد، بأي ثمن، الاحتفاظ بسيطرتها على العالم، ولكنهم لم يتلقوا، هذه المرة، دعم برنشتاين الذي ذكر بأن فكرة السلام تدين لرجال مثل برايت وغوبدن، والذي رافع من أجل خلق محكمة عدل دولية. وكان يقع، إلى اليسار قليلا، الذين كانوا، على غرار هانس ولودوبور يعتقدون، مستلهمين كاوتسكي، أنه كانت توجد، في البورجوازية، قوى تعمل من أجل السلام ينبغي دعمها وأنه يمكن، في نهاية المطاف، أن يستطيعوا أن

يـأملوا في أن تـلجأ الرأسمالـية الدولـية إلى حلـول سـلمية. وصـرح هـاس، مـلمحاً إلى شـنيدر وكـروب، "بـأن الجماعـات السياسية في مختلف البلدان مترابطـة ومتشـابكة دولـياً. وهـي تـرى أن اقتسـام الأسواق أربح لها من أن تـنهك نفسها في معارك غير مضمونة النتيجة ومهددة للأرباح". أما أقصى اليسـار، فقـد كـان يرى أن أي نوع من التسوية مع البورجوازية الرأسمالية موهـوم ويـنادي بوقـوف الجمـاهير الثوري ضد الحرب، مقدرين أن العمل هـو الـذي ستجد ضـمنه نموذجهـا التنظيمي. وقـد أوجـب جدول أعمال المؤتمـر الـذي أقـر بأغلبـية كـبيرة على الاشتراكية الديمقراطية الوقوف ضد الإمـبريالية والشـوفينية ودعـم تدابـير نـزع السـلاح، وهـو نـص اعتبر نجاحاً لليسار توطد بطرد النائب جيرهارد هيدبراند الذي كان يثني على السياسة المراكشية للحكومة من الحزب بناء على طلب فرع سولنغن.

وسـوف يظهـر مؤتمـر يينا، في السـنة التالـية، انقـلاب الموقف. وفي هذه الأثناء، فسرت أحداث مثل تقهقر الوضع الاقتصادي والفشل المدوي لـبعض الإضـرابات، كإضـراب عمـال مـرفأ هامـبورغ، الـذي خلـق في الأوسـاط النقابـية جـواً مـن العجز والإحباط، وركود الانضمام إلى الحزب عـام 1913، وفشـل بعـض الحمـلات الانتخابـية، خاصة في بروسيا حيث لم يسـتطع الاشـتراكيون الديمقراطـيون، في انـتخابات أيـار 1913، الحصـول سـوى عـلى عشـرة مقـاعد، ولاسـيما في باديـه حيـث فقـدوا، في تشـرين الأول، مقعـد مانهـايم، وأخـيراً تـراجع مبـيعات جـرائد الحـزب اليومـية، فسرت هـذه الأحداث على أنها علامات "شيخوخة" وتشهد على الحدود المرسومة لتوسعه. وظهرت التجارب الخطرة في هذه الشروط خارجة عن

الصـدد. وكـان عـلى مؤتمـر يينـا الـذي انعقـد في أيلـول 1913 أن يسـوي قضيتين رئيسيتين. فقـد وجد نفسه من جديد، أولاً، أمام مسألة الضرائب الموجعة، على اعتبار أن النواب الاشتراكيين في الرايخستاغ قبلوا التصويت على خلق رسوم جديدة مكرسة لتغطية النفقات العسكرية بذريعة أن الأمر كـان يدور حول ترسيمات مباشرة تنصب على الدخل والملكية والإرث. وعلى الرغم من مرافعات لودوبور وفريتز جيير اللذين أبرزا التناقض بين قبول الموازنة العسكرية والحملة ضد العسكرتاريا، غطى المؤتمر، بأغلبية 336 صوتاً مقابل 140، تصويت النواب. وكانت أغلبية مماثلة جداً– 333 صوتاً مقابل 142– هي التي رفضت دعم مشروع الإضراب العام الذي كـان يجب، كما قال واضعوه، أن يعاد التفكير فيه ضمن إطار المؤسسات السياسية والاقتصادية لألمانيا المعاصرة وأن تعاد ثقة الحزب بنفسه: "من أجل الرد على تجاوزات الرجعية وخلق أول شروط لأعمال جماهيرية مظفرة، من الضروري أن يتبنى الحزب، في كل الميادين، تكتيكاً حازماً وكفياً. إن مثل هذا التكتيك هو، وحده، القادر على الاحتفاظ في صفوف الاشتراكيين بالطاقة القتالية والمثل الأعلى الضروري، كما هو قادر على اجتذاب غير المنظمين في البرهة المناسبة وإدخالهم، بصورة دائمة، في التنظيم النقابي والسياسي". وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يدعم من روزا لوكسمبورغ وأصدقائها الراديكاليين وحدهم، بل، أيضاً، منَ جانب عدد من التحريفيين المعتدلين، كلودفيغ فرانك، ومن أن مثال الإضرابات البلجيكية الكبيرة الحديث قد أيقظ حساسية الرأي العام العمالي، فإنه اصـطدم بمعارضـة الجهـاز التنفـيذي لـلحزب. فقـد بـين فيليـب

شيدمان –كان بيبل قد توفي حديثاً– أن عصياناً للعمال سيتعرض للخيانة من جانب تلك الفئة من البروليتاريا التي لم تكن، بعد، منظمة سياسياً ونقابياً. ومنعت روزا لوكسمبورغ، إذ ذاك، من استخدام "جريدة العمال اللايبزغية" التي كانت قد بقيت، في ظل إدارة جوليان مارشليفسكي واشتراك ميرنغ في الجريدة الرئيسية لليسار الثوري.

لقد برهن اقتراعا يينا اللذان هنأ إيبرت نفسه عليهما بحرارة على أن استسلام الاشتراكية الديمقراطية أمام السلطة كان متوقعاً فعلاً. وأمكن أن يقال أن "الحزب قد اجتاز خط الوصول"، وليس ذلك لدى جلسة 4 آب 1914، بل منذ شهر أيلول 1913 حيث قرر عدم فعل شيء للوقوف في وجه تهديد الحرب. ولكن معنى هذين الاقتراعين، أيضاً، أنه كانت توجد في الحزب معارضة قوية– حوالي ثلث المندوبين– جلس، فيها، جنباً إلى جنب، وسط اليسار واليسار المتطرف وسوف يلتقي تركيبها واتجاهاتها عام 1917 في الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل، بحيث يمكن أن يرى، مع بعض التحفظات، ارتسام الانقسام الثلاثي الذي سيعبر عن نفسه بعد الحرب. من المؤكد أن هذا اليسار لم يكن يستطيع أن يتكون كمعارضة منظمة: فمختلف المحاولات التي جرت عام 1912 لإنشاء "اجتماعات خاصة" ظلت دون غد، وإذا كان اليسار الراديكالي الذي انضمت إليه مجموعة ثوريي بريم حول الفريد هينك و"المنبري" الهولندي السابق أنطون بانيكوك أصبح يملك، منذ 1913، جريدة مستقلة هي "المراسلات الاشتراكية الديمقراطية"، فإنه كان ما يزال بعيداً عن تشكيل كتلة موحدة. ومع ذلك، كان يمكن لروزا لوكسمبورغ التي كانت سياسة

جهاز الحزب تثير اشمئزازها أن تشعر، في بداية عام 1914، بعد أن صرخت طويلاً في الصحراء، أن نداءها قد سمع على نطاق واسع. فقد كانت تتمتع بمصداقية لا تنكر لدى عمال الحرامات "الحمراء" للمدن الكبرى، وحتى بين بعض أعضاء الجهاز الذين مالوا إلى الراديكالية. وأمام تجدد المعارك السياسية والمطلبية، كانت فكرة الإضراب العام تستمر في النضج كشكل من أشكال المواجهة العامة مع الإمبريالية، وليس، فقط، مرتبطة بطلب الاقتراع العام الملح. ولدى اجتماع لشعب برلين الكبرى، في 14 حزيران 1914، أقرت دعوة إلى القيام في المصانع، بتحريض واسع النطاق. وكانت الهوة تتزايد عمقاً، بصدد الأيديولوجية كما بصدد التكتيك، بين قيادة الحزب البيروقراطية والمعارضة اليسارية خالقة توعكاً كان رجل مثل كاوتسكي يعيه تماماً.

هل يمكن المضي أبعد من ذلك والإدعاء بان الاتجاه "اليساري" في الاشتراكية الديمقراطية كان قادراً على تعديل الاتجاه الثقافي في ألمانيا الغليومية؟ ما من شك في أن الإنتلجنسيا لم تكن عديمة المبالاة بوضع الطبقة الكادحة وبمقتضيات النضال الطبقي. كما تبين رسوم تيودور هانيه في "السمبلينزيسموس"، وخاصة نقوش كيت كولفيتز حول ثورة الحائكين لعام 1844 والحرب الفلاحية في القرن السادس عشر. وكان ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ على صلة بمجلات طليعية مثل "العمل" التي كان يصدرها في برلين صديقهما فرانز بلمغرت والتي كانت تمس عن قرب الأوساط الفوضوية ويحرر فيها كتاب مثل بول زيك وجورج هايم وفرانز فيرفيل وولتر هازنكليفر، مشغولون جميعهم بالوضع

البروليتاري. وتجلت، منذ ذلك الحين، في هذه الأوساط، اتجاهات سلمية ومعادية للعسكرتارية. وكانت أولى الأعمال الانطباعية مع رسامي "الجسر"، كريشنر وكوكوشكا تعالج، قبل 1914، موضوعات معادية للبورجوازية بتعابير مبهمة وقيامية أحياناً. وإذا كان يمكن للانطباعية، في جملتها، أن تعرف بالعنف والتمرد، وإذا كانت تتضمن حدس كوارث وشيكة والتوق الرسولي إلى عالم أفضل، وإذا كانت ترفض الثقافة الغليومية، فإنها كانت تختلط أكثر مما ينبغي باتجاهات أخرى، قومية أو "شعبانية"، والمواقف المتبناة كانت أقل تماسكاً من أن يمكن، معها، الحديث عن سيطرة لليسار الاشتراكي الديمقراطي على الثقافة الألمانية عشية الحرب العالمية الأولى.

إلا أنه لم يكن يمكن للهجوم المعاكس الراديكالي الذي شن بما لا يخلو من نجاح، منذ 1912، أن يخفي التوجه العام للحزب الذي كان قد أصبح حزب إصلاحات اجتماعية ديمقراطياً. فقد انضوى تحت قيادة بيروقراطية لم تعد تؤمن بانهيار الرأسمالية وحذفت من منظوراتها الممارسة الثورية وتقتصر على تكتيكها اليومي، وتصون المنظمات التي تتولى أمرها والتي تفيد منها كذلك. وهذه الزاوية هي التي سوف ينبغي أن يفسر، ضمنها، قرار 4 آب 1914 بالتصويت على اعتمادات الحرب، وتلك نتيجة متوقعة، دون شك، لتطور طويل ولكنها بدت، على الرغم من كل شيء، فضيحة لا تفسير لها بالنسبة للذين كانوا قد قدروا القوى الأخلاقية التي كانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية مستودعاً لها.

الحزب والطبقة العاملة عشية الحرب :

لم تعكر الانقسامات العميقة التي تجلت في الحزب صورته في نظر الاشتراكية الأوروبية التي كانت ما تزال، عام 1914، تعده، "الحزب النموذجي" الذي تقسر قوته وتنظيمه الإعجاب والذي يمارس في مؤتمرات الأممية أرجحية لا تناقش. وكان عدد أعضائه قد تضاعف بين عامي 1905 و1911. وقد تجاوز، عام 1914، تجاوزا واسعا مليون عضو بينهم 175 ألف امرأة. وكانت يملك 89 جريدة يومية، وكذلك عدة مجلات نظرية وثقافية كان يعيش منها أحد عشر ألف أجير وكان لها، دون شك، مليون ونصف مليون مشترك: وكان لأهم الصحف، "إلى الأمام" التي كان يديرها رتشارد فيشر، نائب برلين، 165 ألف قارئ، وكان لـ"الغلايشهايت" التي كانت تحرر للجمهور النسائي 125 ألف قارئ، وكان لجريدة "فاريه جاكوب"، جريدة الكاريكاتور، 366 ألفا. وكان للحزب في الرايخستاغ، كما رأينا، 110 نواب منذ 1912 و220 ممثلا في مختلف المجالس الإقليمية، و12 ألف مستشار بلدي.

ولا يمكن قياس قوته بالتنازلات التي عرف كيف ينتزعها من السلطة لصالح عالم العمال في إطار النظام القائم والأعمال البرلمانية فقط. فقد كانت الاشتراكية الديمقراطية أكثر من آلة معركة، كانت "مجتمعا مضادا"، متكونا فعلا ومستعدا للحلول محل المجتمع القائم في اليوم الذي تترك الرأسمالية مكانها للاشتراكية. فقد تحول الحزب إلى "وسط حياة"، خصم للمجتمع الرسمي، يعمل حسب مبادئه النوعية، مقدما لأعضائه

منظوراته المهنية الخاصة. وهذا النوع من "الكنيسة الزمنية" كان يستند إلى جمهرة مدهشة من المجموعات والروابط التي تأخذ الفرد عند ولادته وتقوده حتى موته، مستجيبة لجملة همومه المادية والروحية، ويجب أن نلاحظ أن الأمر يدور حول عالم عمالي بصورة أساسية يلعب فيه غير العمال، على كل حال، دوراً ثانوياً، وكانت العناصر القيادية فيه، في الأصل، عمالاً يدويين كما يمكن أن نرى في حالة النواب الاشتراكيين في الرايخستاغ الذين كان 74٪ منهم عمالاً. وروح رفع الكرامة العمالية هذه هي التي أعطى الاشتراكيون الديمقراطيون، ضمنها، مثل هذه الأهمية للمؤلفات المكرسة لتربية المرأة والشبيبة اللتين ينتظر منهما، على وجه الدقة، بتحريرهما من الدعارة والكحولية، أن تصبحا العنصرين المحركين والملاط المعنوي للمجتمع الجديد. وكان اتحاد الرياضة العمالية، بأعضائه المائة وتسعين ألفاً، والمدعوم بروابط لا تحصى للدراجات، يشكل أكبر منظمة رياضية بروليتاريا في الأممية الثانية المتنازعة مع جمعيات الرياضة القومية القوية تنازعها مع بعث بيير دوكوبرتان "الأولمبياد" الذي كان انتصاراً للرياضة البورجوازية.

ومن المؤكد أن الحزب كان يشكل قوة ثقافية لا يمكن إهمال أهميتها، وكان قد ورثها في خط مباشر عن الجمعيات العمالية للقرن التاسع عشر. وكان يملك دار نشر كان ج.ديتز يواصل فيها نشر المكتبة الأممية. وكوّن نخبة مناضليه في مدرسة الحزب التي أسست عام 1906 وكان يدرس فيها بيبل وروزا لوكسمبورغ وهنريشكوناو وفرانز ميرنغ

وإيمانويل فورم والتي كان يرتادها حوالي 200 طالب سوف يهاجم تعليمهم الذي اعتبر تخريبياً إلى درجة كافية، عام 1908، في مؤتمر نورمبرغ، إلا أنه دافع عنه واحد من أبرز تلاميذ روزا لوكسمبورغ، ولهلم بيك. وقدم الحزب لأعضائه هذه الثقافة التي تشكلت سماتها الرئيسية في "النوي تزايت"، خاصة على يد ميرنغ، مؤرخ الاشتراكية الديمقراطية النافذ وناقد الأدب الألماني البارز الذي برهن، في كتابه "أسطورة ليسنغ" على تزوير العلم البورجوازي الألماني، وبيّن هوية العمل التحريري الذي قام به، سابقاً، مؤلف "ناتان الحكيم" والبروليتاريا الألمانية في الوقت الراهن. وكان أهم إبداع ثقافي هو "المسرح الشعبي الحر" لولهلو بولشه الذي كان هدفه تحرير المسرح من سيطرة الرأسمالية والذي كان يستند إلى حرية الفن التي يهددها التشريع القمعي، وهي مؤسسة عرفت تقلبات عديدة وانشقاقات متعددة (خلق المسرح الشعبي الحر عام 1892)، ولم تستطع إعطاء قواعد لدراما عمالية، ولكن مسرحيات عديدة عرضت فيها، كمسرحيات فريدريش بوس وإرنست بريزانك وإميل روزنو، عرّفت، بالأسلوب الطبيعي للعصر، بشروط حياة العمال ووقائع التمرد والإضراب، وبالوضع المأساوي للمرأة في عالم يسيطر عليه المال. وأثارت مجموعة "راديكاليي" بريم المتجمعة حول ألفريد هنكه مناقشات حول طبيعة المسرح البروليتاري. وقد انضم كتّاب طبيعيون، مثل آرون هولتز ويوهانس شلاف، مؤقتاً، إلى الاشتراكية الديمقراطية. وغالباً ما عرضت مسرحيات جيرهارت هاوبتمان على المسارح الشعبية مكونة موضوعاً

لمجادلات بين النقاد الذين كانوا، مثل بولشه وكورت ابسز، يقدرون الطابع الواقعي لأوصافه الاجتماعية والذين كانوا، كميرنغ، يخشون أن يؤدي تشاؤم مبالغ في قسوته إلى تحطم الروح القتالية للطبقة العاملة كما بدا أنه ما تريده مجلة "النوي فيلت"، كما يتبين من كتابات إدغار شتايغر. ومن الأصح أن يقال أن الطبقة العاملة ظلت مطبوعة إلى درجة عميقة بالثقافة البورجوازية لعصرها. وتبين القراءات التي كانت تتغذى بها، كما يمكن أن نستنتجها من قوائم الإعارة في المكتبات الشعبية، أنها كانت متزايدة الانجذاب إلى الروايات والقصص على حساب المؤلفات السياسية أو المنتمية إلى العلوم المضبوطة. وهي لم تكن تعرف من كلاسيكيات الاشتراكية سوى "المرأة والاشتراكية"، ولكن، نصوص إنغلز وماركس لم تكن مطلوبة كثيراً. وعلى الرغم من الجهد الثقافي المبذول من جانب الحزب الاشتراكي الديمقراطي والذي رفع، دون ريب، المستوى الثقافي للعالم، فمن الخطأ أن نظن أن هذا الأخير لا يغوص إلا في العالم الأخلاقي الذي هو عالم ألمانيا وأنه يبقى، بالتالي، غير حساس بأفكار النظام وإرادة القوة التي كانت تسعى إلى طبعه بها الصحافة ذات المبيعات الواسعة والأدب العامي. فرؤية عالم مقبل ستسوده العدالة كانت تتعايش مع الرغبة العميقة، على الرغم من عدم التعبير عنها إلا نادراً، في أن يكون المرء مقبولاً في إطار المجتمع القائم وأن يصبح فيه مواطناً كاملاً.

هل يمكن، في هذه الحالة، الحديث عن اندماج للبروليتاريا الاشتراكية الديمقراطية في الأمة الألمانية؟ إن السياسة الاجتماعية التي

كانت قد دشنت في بداية العهد ثم هجرت قد استعيدت، منذ 1899، من جانب سكرتير الدولة للداخلية، الكونت بوزاروفسكي، ثم من جانب خلفه بيتمان– هولفيغ حتى عام 1911. ولم يكن الأمر يدور، في ذهن بوزارفسكي، حول تنازلات اختبارية أو مفروضة من الأحزاب السياسية، بل كان الأمر يدور، بالنسبة إليه، حول إعطاء الطبقة العاملة وسيلة النضال بأسلحة متعادلة ضد أرباب العمل، أي حول التوفيق بينها وبين الدولة الملكية وانتزاعها من تأثيرات الأممية الاشتراكية المؤذية. وكان، وهو العميق في مسيحيته، يعتبر البورجوازية الليبرالية والمادية مسؤولة عن ضياعات العالم العمالي. وهكذا جرى، على الرغم من ترددات الإمبراطور ومعارضة المحافظين، إقرار تشريع اجتماعي هام: توسيع نظام التأمينات الاجتماعية، تنظيم محاكم تحكيم من أجل نزاعات العمل، تمويل الدولة، على نطاق واسع، لمساكن شعبية، خفض يوم العمل في المناجم، الاعتراف القانوني بالنقابات. إلا أنه لم يمكن، بالمقابل، لبيتمان–هولفيغ أن يفرض على الرايخستاغ خلق غرف عمل على أساس التساوي. وقد لعب هذا التشريع دوراً لا ينكر في العلاقات بين رأس المال والعمل وفي الطريقة التي سعى بها المناضلون النقابيون إلى حل النزاعات الاجتماعية. إلا أنه كانت تلزم لدمج الطبقة العاملة إصلاحات ذات سعة مختلفة وتصور إصلاح نظام الضرائب ومنح حق التكتل دون تضييقات وإلغاء قانون الطبقات الثلاث في بروسيا وإنهاء بعض امتيازات الملكية العقارية. وكانت تعترض ذلك طبيعة الملكية نفسها التي كانت تخضع ألمانيا لمصالح بروسيا والتي لم تكن تتصور، بطريقة من الطرق، قطع علاقاتها بالحزب المحافظ الذي كان

يدعمه العسكريون وكبار الموظفين. وقد بقي الاشتراكيون، في نظر الدولة، أعداء للرايخ. فلم يكن يمكن لأي اشتراكي ديمقراطي أن يصل إلى وظيفة إدارية عليا، ولا يستطيع أن يكون أستاذ جامعة أو ضابط احتياط.

وبالتالي، جرى الحديث عن "اندماج سلبي" للطبقة العاملة ترجم، بالنسبة إليها، إلى تحسين مادي لا ريب فيه وإلى التبرجز التدريجي لأعضائها، وأكثر من ذلك أيضاً لمناضليها دون أن تكون في مأمن من التدابير التمييزية والقمعية: وهو وضع لم يكن يسمح باختبار قوة بين الخصوم الطبقيين، ولكنه كان يبقي على درجة عالية من الريبة وعدم التفهم المتبادل.

وإذا أخذنا هذه المعطيات في حسباننا، فإن حرب 1914 ستبدو لاشتراكيين عديدين بوصفها البرهة التي حانت للحاق، أخيراً، بالجماعة القومية. هل كان التصويت، في 4 آب، على اعتمادات الحرب، فعلاً، هذه "الخيانة" الكبيرة التي ندد بها لينين، استسلام "الأرستقراطية العمالية" أمام قوة رأس المال؟ ألم تكن، بالأحرى، بعد سنوات طويلة من الازدراء والقمع، الفرصة التاريخية التي توفرت للبروليتاريا الألمانية من أجل الاندماج في مجتمع كان، حتى ذلك الحين، قد استبعدها من مصائره؟

الفصل الثاني

الاشتراكية الديمقراطية في النمسا- المجر (1867-1914)

الاشتراكية الديمقراطية في الملكية النمساوية- المجرية :

على الرغم من أن المسائل التي تشغل الاشتراكية الديمقراطية كانت هي نفسها في الجزئين من الملكية " الثنائية" -الحصول على الاقتراع العام، التناقضات بين مختلف القوميات- فقد بدا لنا من المناسب أن نعالج، في هذه الدراسة، السيسليتانيا والترنسليتانيا، كلاً منهما على حدة. فلا يمكن المقارنة بين الأسس المادية للنزاعات الاجتماعية بين الإقليمين على اعتبار أن الأمر يدور حول بلد مصنع تصنيعاً قوياً جداً، بالنسبة للأول، وحول منطقة زراعية بصورة شبه كاملة وخاضعة، مثل روسيا لاستثمار نصف إقطاعي بالنسبة للثاني، ولا بين بنية الطبقات الحاكمة المقتصرة، في المجر، على طبقة عقارية كلية القوة، ولا بين انتشار الحزب الممتد إلى جملة الإقليم، هنا، والمقتصر على العاصمة هناك، ولا، أخيراً، بين الإنتلجنسيا البورجوازية.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي في سيسليتانيا

بدايات الاشتراكية النمساوية حتى مؤتمر نويدورفل

لا تتميز الاشتراكية الديمقراطية النمساوية، على الرغم من أنها أكثر تأخراً ومن أنها لم تحصل، حتى عام 1874 في مؤتمر نويدورفل، على استقلال تام حيال الحركة الألمانية، تميزاً جوهرياً عن الحزب الكبير الذي كان نموذجاً لها. فقد أحست الاشتراكية الديمقراطية النمساوية، منذ نشأتها، بأن مصيرها مرتبط ارتباطاً حميماً بمصير الاشتراكية الديمقراطية

الألمانية. ونجد في داخل الروابط العمالية التي خرجت منها الصراعات نفسها التي قامت بين أنصار كل من شولتز- ديليتزش ولاسال، ثم بين اللاساليين والماركسيين، وأخيراً بين الفوضويين وأنصار الطرائق البرلمانية. وكما في ألمانيا، كان على الحزب أن يواجه عداء حكومة رجعية وبوليسية. ولم يستطع أن يعطي نفسه وحدة عقائدية وقيادة محترمة عموماً إلا في نهاية عام 1888، في مؤتمر هينفيلد. واعتباراً من هذا التاريخ، سيكون الشاغل الرئيسي للحزب هو الحصول على الاقتراع العام. وسوف يبدو، منذ ذلك الحين، مثل نظيره الألماني، متزايد التحفظ حيال كل عمل ثوري قابل لأن يهدد وجوده، أو حتى استقرار تنظيمه. وهذا يعني أنه، مع بقائه معادياً، من حيث المبدأ، للتحريفية، يفسح مجالاً متزايد السعة للإصلاحية السياسية.

إلا أن عقبة أخرى جاءت لتضاف إلى تلك التي كان عليه تجاوزها، وهي عقبة خاصة بالنمسا: العقبة التي تطرحها دولة متعددة القوميات. فقد كان عليه، فعلاً، أن يأخذ في حسابه أنه توجد في إقليم سيسليتانيا أقليات عرقية هامة لها تقاليدها السياسية والثقافية المختلفة جداً عن تقاليد السكان الألمان. ونحن نعرف، فعلاً، الصراع الذي قام بين 1867 و1914 بين الجماعات الألمانية والتشيكية والبولونية والسلوفينية والإيطالية حول المسألة اللغوية، والتنظيم الوحدوي أو الاتحادي، والإدارة. والطبقة العاملة لا تفلت، أبداً، من هذه التناقضات، وهي التي تعرف حدتها في حياتها اليومية، في المدرسة والسوق أو المصنع. ألم تكن مبادئ الاشتراكية- التي

تنظر إلى الصراعات القومية على أنها شأن البورجوازية وحدها- مهددة بأن تهتز بتدفق العواطف التي تقابل بين الأمم ؟ وفي نهاية المطاف، ما الذي سينتصر في وعي العمال: التضامن الأممي الناجم عن الوعي الطبقي أم الشعور بالانتماء إلى جماعة قومية محددة ؟

كانت حدة الصراعات القومية مرتبطة ارتباطاً واسعاً بالشروط الاقتصادية والاجتماعية كما لاحظ، من قبل، المجري أوسكار جاسنري في كتابه "انحلال ملكية الهابسبورغ" (1925). وكان الحقد على فيينا يتغذى، منذ وقت مبكر، بالشعور بأن البورجوازية الألمانية كانت تملك المواقع الأساسية في الصناعة والتجارة وتفيد، وحدها تقريباً، من النمو الاقتصادي، في حين كانت الأمم السلافية مقصورة، حيالها، على حالة تبعية. والنصيب المتزايد الذي كان للبورجوازية التشيكية، النشيطة والمبادرة، في الحياة الصناعية والمصرفية للأمة، اعتباراً من الثمانينات، لم يعدل هذا الوضع للأمور تعديلاً محسوساً. وبقيت الأجور، وكذلك مستوى الحياة، أدنى، حتى عام 1914، في البلدان السلافية منها في الألمانية، وجرى الشعور بوضوح، في براغ وكراكوفيا، إلى أي حد كانت سياسة استثمار الحكومة في البلدان السلافية المتخلفة غير كافية. وبالفعل، فإن سكان سيسليتانيا الألمان الذين كانوا يشكلون 36 ٪ من السكان الكليين يدفعون، عام 1914، 63 ٪ من الضرائب المباشرة. وزاد الاقتناع بالاستغلال من جانب فيينا الذي كان يعبر عن نفسه بالصيغة التبسيطية: "الذين من فيينا" من جانب العالم العمالي كون معظم رؤساء المشروعات كانوا من الألمان أو اليهود الألمان.

وأضيف إلى هذا السبب العام للصراع، في البلدان ذات السكان المختلطين، مثل محيط بوهيميا، الانطباع بانعدام الأمن الذي كانت تخلقه، للسكان الألمان، الهجرة التشيكية الريفية القوية والسلفنة التدريجية للمدن التي كان سكانها الجرمانيو اللغة يميلون إلى الذهاب للعمل في الساكس ويحل محلهم عمال تشيكيون أو بولونيون أو حتى إيطاليون. وسرعان ما غدا الوضع مقلقاً في حوض تريلتز حيث انتقل التشيكيون، بين 1880 و 1900، من 13 إلى 26 ٪ في مراكز رايخنبرغ وبيلسن أو برون. وبدا تمثل العناصر التشيكية مستحيلاً في هذه المناطق، في حين ترك قسم من السكان الألمان واليهود أنفسهم يسلفنون بسهولة كافية. فمدينة مثل براغ كانت الثقافة الألمانية، لزمن طويل، راجحة فيها كانت تنزع إلى أن تصبح مدينة تشيكية تماماً (لم يعد هناك تمثيل ألماني في المجلس البلدي منذ 1910). أما بالنسبة لفيينا، فإن ربع سكانها كانوا من أصل تشيكي أو سلوفاكي، وإذا كانت سيرورة التمثل أقوى، فيها، منها في بوهيميا الألمانية، فإن عمالاً عديدين بدوا عصيين عليه. وهذا التطور الذي كانت نتيجته المواجهة بين مختلف الجماعات في البلدان الحدودية وذات السكان المختلطين بلغ ذروته في الثمانينات. ومست القومية أكثر ما مست الذين كانوا يعرفون انضباطات حرفية قوية، ولكنها مست، أيضاً، عمال المناجم والخطوط الحديدية. ومنذ ذلك الحين، مضت سيرورة السلفنة آخذة في الضعف. ولكن المعارك المشتركة التي كان على العمال التشيكيين والألمان أن يخوضوها للحصول على حق الإضراب توقفت بقدر ما نمت الصناعة الكبرى، كما حدث في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، قي حين

كان يتمايز، في المصنع، العامل المؤهل ذو الأصل الألماني الذي له نصيب كبير في الحركة السياسية والنقابية والعامل العادي ذو الأصل السلافي الذي كان شعوره الطبقي يتزايد تلونا بقومية عنيفة. وحلت محل المشاغل المطلبية التي كانت تدعمها الاشتراكية الدولية العواطف القومية الأكثر بدائية وقوة. ولم يعد الأمر يدور حول صراعات أقليات محلية بقدر ما يدور، الآن، على نطاق واسع، حول صراع بين السلافية والجرمانية. ويبدو أن الصراعات القومية التي كانت، في السابق، قاصرة على جزء من البورجوازية أخذت، منذ ذلك الحين، تمتد إلى جملة الأصل.

وسوف يتوقف ترسخ الحركة العمالية النمساوية وديناميكيتها على الحل الذي سيقدمه الحزب الاشتراكي الديمقراطي لهذه الصراعات. إلا أنه سوف ينبغي، لإيجاد هذا الحل، تجاوز "الكوزموبوليتية الساذجة" التي تجعل بعض أعضائه يقولون أن المسألة القومية سوف تسوى، آليا، منذ أن تنتصر الاشتراكية. وسوف تكون مزية الاشتراكية الديمقراطية النمساوية هي سعيها، في إطار الملكية القائمة، عن حل سوف يمكنه أن يضمن لكل قومية المحافظة على التمتع بثقافتها. ولكن، هل كان الحزب، آنذاك، قادرا على فرض آرائه على أنصاره بالذات ؟ ألم يكن محمولا، هو نفسه، بالعواطف التي كانت تهز جملة البلاد وتقودها إلى الخراب ؟

وقد جرى تاريخ الاشتراكية الديمقراطية النمساوية على فترتين:

حتى مؤتمر هينفيلد عام 1889، سيطرت على "ما قبل تاريخ" الحزب المواجهات بين "الراديكاليين" و"المعتدلين"، وهما تعبيران يغطيان

أيديولوجيات متنوعة جداً– الإصلاحية، الماركسية، الفوضوية– ولا تكون المشاغل القومية غائبة عنهما، إن لم تكن حاسمة. وعندما أمكن، بفضل فيكتور أدلر، إعادة تكوين الوحدة، لم تكن الثقة بالطابع الأممي للنضال قد اهتزت بعد.

وإذا كان مؤتمر هينفيلد قد طرح حدود "تسوية" تسمح بتخفيف الضغوط، داخل الحزب، بيت أنصار التحريفية وخصومها وتفتح الطريق أمام الحصول على الاقتراع العام الذي تم الحصول عليه عام 1907، فإن العواطف القومية، خاصة منذ مراسيم باديني (1896)، تفاقمت تفاقماً خطيراً على الرغم من محاولات الحلول التي قدمتها قيادة الحزب وأدت إلى صراع صريح بين التشيكيين والألمان دارت أحداثه أمام الأممية. وعشية الحرب العالمية الأولى، بدت القوى الجابذة أقوى من شراكة المصير الاشتراكي.

ما قبل تاريخ الحركة العمالية النمساوية 1847-1889

إذا كنا نستطيع إرجاع أولى تجليات الاشتراكية في النمسا إلى عام 1848– جاء ماركس إلى فيينا في صيف 1848 ولكنه لم يجد جمهوراً كبيراً–، فإن صك ولادة الاشتراكية كان معاصراً لتشكل الدولة السيسليتانية: خلق رابطة التربية العمالية التي شارك، فيها، مناضلان لاساليان، هرمان هارتونغ وهنريش اوبرفندر والتي لم تلبث، على الرغم من نداءات شفايتزر، أن انضمت إلى اتجاه بيبل–ليبكنشت وأرسلت عام 1869، وفداً إلى مؤتمر ايزناخ. وأولى برنامج للرابطة صيغ عام 1868 وكان ينادي بعدد من الإصلاحات الدقيقة، كحق التكتل وحرية الصحافة والاقتراع العام

والمباشر. وكانت جريدة صغيرة، "صحيفة العامل" كان جوليوس بروشافر، أحد أعضاء الأممية النشيطين، يوجهها ضمن الاشتراكية الماركسية قد وضعت في المبيع، وسرعان ما استبدلت بها جريدة "صوت الشعب" التي كان تدعو الطبقة العاملة إلى تنظيم ذاتها. إلا أنه سرعان ما ظهرت الصعوبات التي كان على الحركة الفتية أن تواجهها في دولة رجعية وبوليسية؛ فعلى أثر مظاهرة أمام رايخسترات فيينا جمعت، في 13 كانون الأول 1869، 20 ألف عامل لمصلحة الاقتراع العام، اعتقل المناضلون الرئيسيون وأحيلوا إلى المحكمة بتهمة الخيانة العظمى وحكموا بعقوبات سجن ثقيلة. والقمع الذي شجعت اتساعه تصرفات الأممية الأولى– كان لودفيغ نوماري قد أسس مع فيزر نوشتدادت جريدة، "المساواة"، ضمن صلة وثيقة مع ج.ب.بيكرر والكومونة، فيما بعد، لم يكن قادراً على وقف تضاعف روابط التربية العمالية التي كانت– كما في ألمانيا– تنتزع نفسها من نفوذ السياسيين الليبراليين لتصبح التعبير عن المطالب السياسية للطبقة العاملة. وكان مندوبوها يجتمعون في "أيام عمل". وكان يبدو على بعض الأوساط الثقافية أنها مجذوبة إلى الاشتراكية، كالفيلسوف الحلولي هيبوليت تاوشنكي الأستاذ في أكاديمية فنون فيينا، الذي كان سيسعى إلى التوفيق بين كتابه "رسالة الحقيقة والحرية والحب" (1868) ومقتضيات ثورة بروليتاريا.

وسوف تأتي الصعوبات الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية النمساوية من انقساماتها الداخلية التي ستكون ثقيلة الوطأة على نموها اللاحق. وقد عانت الحركة، طويلاً،من نفوذ هنريش اوبرفندر الذي كان يحتفظ، على الرغم من صلاته مع حزب أيزناخ، بإعجاب عميق بلاسال مقدراً أن على

الرغم من صلاته مع حزب أيزناخ، بإعجاب عميق بلاسال مقدرا أن على الطبقة العاملة التي ما زالت ضعيفة في النمسا أن تسهل، في البرهة الراهنة، توسع الرأسمالية والبقاء على اتصال وثيق مع أكثر عناصر البورجوازية الألمانية تقدمية، مشاركا، فضلا عن ذلك، عناصر فيينا الليبرالية عداءها للسلافيين. فأرغم خصومه، إذن، على أن يأخذوا عليه أنه كان يريد وضع مجمل الحركة العمالية تحت سيطرة البورجوازية الليبرالية الفيينية. وبالفعل، فعلى أساس هذه الفكرة، تشكلت معارضة "انفصالية" قادها الأخوان هيرمان وولهلم فانك والطالب الشاب كالر-نتال، وكلهم من تلاميذ تاوشنسكي (1871). وإذا كان انفصال هذه المجموعة قد احتفظ، لبعض الوقت، بطابع شخصي، فإن الأمر لم يكن كذلك عندما وافق أوبرفندر، في جريدته "إرادة الشعب"، على مشروع الوزير اورسبرغ لإصلاح نظام الدوائر، وهو ما كان يعادل التخلي عن المطالبة بالاقتراع العام. ومنذ ذلك الحين واجه"المعتدلين" "راديكاليون" اقترح قائدهم، أندرياس شو الذي كونته التصورات الماركسية أن تشكل، للتحكيم في نزاعه مع أوبرفندر، محكمة شرف، وعندما رفض هذا الأخير ذلك، شن ضده حملة في الجريدة الألمانية "دولة الشعب". وكان شو يريد تشكيل حزب اشتراكي ديمقراطي، يستند إلى جملة البروليتاريين الذين يعيشون في ظل الملكية النمساوية- المجرية مهما تكن لغتهم وعرقهم. وقد شلت الحركة العمالية التي كانت، عام 1873، في أوج النهوض من جراء هذا الاختلاف.

ومع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تلت، منذ 1873، انهيار فيينا المالي والتي صوحبت بهبوط عام في الأجور وبطالة، وكذلك تطور القمع، قد أشعرت الروابط العمالية المهددة بالحل بضرورة وضع

حد للانقسامات الأيديولوجية. واتخذت المبادرة المجموعات الديناميكية جدا التي نمت في غراتز وستيريا، وليس من العبث أن نفكر في أن تاوشنسكي قد لعب دورا في التقريب بين وجهات النظر. وهكذا أمكن أن يعقد في أرض مجرية، في نودورفل، في نيسان 1874، مؤتمر نصف سري اشترك فيه 74 مندوبا يمثلون حوالي 25 ألف عامل من سيسليتانيا. وقد انتصر شو في الحصول على تبني برنامج أيزناخ في خطوطه الكبرى معلنا، فضلا عن ذلك، أنه سيغادر، هو نفسه، النمسا إلى إنكلترا كي لا يعيق المصالحة بين الاتجاهين. فقد طرح، إذن، زوال النظام الرأسمالي وحلول مشاعية الخيرات. وكوسيلة للعمل، حدد الحزب قيام الاقتراع العام وحرية الصحافة والتكتل الكاملة والفصل بين الكنيسة والدولة والتعليم الابتدائي الإلزامي وإنشاء جيش شعبي وتحديد مدة العمل عن طريق التشريع وإلغاء الضرائب غير المباشرة وخلق تعاونيات دولة. وأصبحت "المساواة"، جريدة حزب العمال في النمسا، في حين أن "إرادة الشعب" التي بقيت أمينة لأطروحات أبرفيندر سرعان ما أرغمت على التوقف وحلت محلها، في فيينا، جريدة "الوقت" التي لم يكن لها، وكانت مدعومة، بصورة مرئية، من جانب الصناعيين الليبراليين، سوى وجود عابر. فتصورات شو فرضت، إذن، نفسها نهائيا، وتأكيد مؤتمر نودورفل على حق الشعوب في التصرف بنفسها كان يحمل الأمل في أن ينضم الاشتراكيون غير الألمان إلى الحزب الجديد.

إلا أن هذا الأخير كان يبدو كنبتة مازالت رقيقة جدا. فقد جعلت التدابير البوليسية كل عمل مستحيلا على اللجنة المركزية التي كان مقرها في غراتز. ووقع مؤتمر مارسيشنغ (1875) في كمين نصب له

بصورة ماكرة. وفي السنة التالية، اقترف كالر- ونتال، عندما جمع مؤتمر فينر- نوشتادت، خطيئة عدم دعوته الوفود السلافية ليسمح بانضمام أواخر أنصار أوبرفيندر. وضمن هذه الشروط، سوف يرتد مركز ثقل الحركة الاشتراكية، لعدة سنوات، إلى بلاد شمال بوهيميا الألمانية.

نمو الاشتراكية في بوهيميا :

عرفت المناطق الصناعية في بوهيميا الألمانية حركة قديمة جداً كما يتبين من مثال التاجر فرانز ايغرت الذي كان، وقد اطلع على أفكار فايتلنيغ وكابيه وورونج، قد غادر غابات بوهيميا لينشر أفكاره في إيطاليا والتيرول. وآشن، في شمال البلاد، هي التي تشكلت، فيها، إحدى أوائل الجماعات اللاسالية. وسوف تصبح رايشنبرغ عاصمة حركة عمالية نشيطة نشاطاً خاصاً على اتصال وثيق جداً بالساكس وانضمت جماعاتها إلى حزب أيزناخ عام 1869. وكانت العلاقات قد نمت، فيها، متناغمة بين العمال الألمان والعمال التشيكيين الذين كان مستوى حياتهم أدنى بصورة محسوسة والذين كانت المعارك الاجتماعية، بالنسبة إليهم، معارك قومية أيضاً. وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان نتيجة تأثير جوزيف كروش الذي امتد بنفوذ جماعة رايشنبرغ إلى مجمل بوهيميا الشمالية والذي كان دفنه في براغ، عام 1871، مظاهرة إجماع جميلة. وقبل ذلك بقليل، كانت مظاهرة مشتركة، في الجكشنبرغ قريباً من رايشنبرغ، بمناسبة الحرب الفرنسية- البروسية قد أبرزت التضامن الأممي للعمال. إلا أنه إذا كانت الحركة العمالية، في مناطق بوهيميا الشمالية القوية التصنيع، ترتكس

لوقائع سنتي 1870 و1871 الكبرى مثل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية التي كانت مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، فإن الأمر لم يكن كذلك، تماماً، في براغ حيث مازالت الصناعة في المرحلة الحرفية وحيث كان العلم العمالي، القريب من البورجوازية الصغيرة، حساساً لموجات الهياج القومي التي كانت تثيرها، آنذاك، الحركة التشيكية الفتاة. وكانت الحركة العمالية البراغية، عام 1870، واقعة، جزئياً، تحت تأثير ف.ل.شليبوراد الذي أقام، على مبدأ الخدمة الذاتية، شبكة واسعة من التعاونيات ودافع بصورة رئيسية، في جريدته "ديلنيك" (العامل)، عن العامل التشيكي ضد أرباب العمل الألمان. ولم تتخلف الصحافة الاشتراكية الفيينية عن لوم مجلة "دلنيكه ليستي" (الصحافة العمالية)، الجريدة الرسمية للاشتراكية الديمقراطية التشيكية على تبنيها نظرية حق الدولة وبذل التضحيات لمطالب القومية السلافية. وبالمقابل، فإن عدة اشتراكيين تشيكيين، أوفياء للهوسيتية ولروح ثورة 1848، قد تمثلوا الفكر الأممي. وأسهم القائدان جوزيف بوليسلاف بيكا ولاديسلاس زابوتوكي في جعل "البودوكنسوت" (المستقبل) جريدة ذات اتجاه ماركسي، وقدرا دون أن يتنكرا للمطالب الخاصة بالتشيكيين على صعيد اللغة والثقافة، أن الاتفاق الأممي للعمال هو، وحده، الذي سيحسن وضعهم. وشاركا، مع مندوب ريشنبرغ، الشاعر العمالي جوزيف شيلر، في صياغة برنامج نودورفل عام 1874.

وتظهر أهمية ريشنبرغ في نمو الحركة العمالية في بوهيميا، بصورة ذات دلالة، بين عامي 1873 و1880، في عمل جريدة "صديق العامل" التي

خاضت النضال، باسم القوميتين، ضد الصناعيين الألمان، وفي المكانة التي اكتسبتها شخصيات مثل فرديناند شفارتز وأنطون بير وجوزيف شيلر، من الجانب الألماني، وفرانتيزيك نيشغيل من الجانب التشيكي. ولذلك، لم يكن عجيباً أن يقرر مؤتمر اتزغير سدروف (1877) نقل مركز اللجنة المركزية إلى ريشنبرغ، وهو ما كان يساوي تأكيد الاتجاه الماركسي للاشتراكية الديمقراطية النمساوية ضد الاتجاهات القومية والانتهازية. وخلق المؤتمر الذي انعقد، في السنة التالية، في براغ- برفينوف، داخل الحزب، إدارة مستقلة للجماعات التشيكية، وهو تدبير لم يكن مكرساً، أبداً، للتسبب في انفجار الحزب، بل لمنح الأعضاء التشيكيين مزيداً من السهولة لمقاومة سيطرة القومية ووسائل جديدة للدعاية في الأوساط غير الألمانية. وهكذا أمكن خلق مجلات جديدة، "السياسة الاجتماعية"، في ريشنبرغ و"المنظمة" في براغ وجريدة مركزية جديدة للحزب، "الاشتراكي" التي كانت تطبع في فيينا والتي شارك في تحريرها كارل كاوتسكي الذي اعتنق الاشتراكية أثناء دراسته الجامعية الفيينية. وهكذا أمكن إنشاء شبكة عرائض واسعة لصالح الاقتراع العام كانت 16 ألفاً من 35 ألف توقيع عليها قد جمعت من بوهيميا. وبقي دور اللجنة المركزية كبيراً حتى السبعينات في الحفاظ على الوحدة الأيديولوجية داخل التجمعات الألمانية والتشيكية، وهذه الأخيرة أبدت ديناميكية خاصة جداً. إلا أن الاضطهادات البوليسية أجبرت مؤتمر برون-جوليانفيلد، في كانون الأول 1880، بجعلها العلاقات بين ريشنبرغ والجزاء الأخرى، من النمسا، مستحيلة، على نقل مركز اللجنة المركزية إلى غراتز فاتحاً الطريق أمام الاتجاهات الجديدة التي ستمزق الاشتراكية الديمقراطية النمساوية.

أزمة الثمانينات ومؤتمر هيمفيلد :

تحددت أزمة الثمانينات بمواجهة جديدة بين "المعتدلين" و"الراديكاليين"، فاستلهم الأوائل الاتجاه الذي أعطاه كاوتسكي لمجلة "الاشتراكي الديمقراطي" التي كانت أوساط الهجرة الألمانية تنشرها في زوريخ، واستلهم الآخرون اتجاه "الحرية" الميالة للفوضوية والتي كان يصدرها، في لندن، يوهان موست الذي كان قد احتفظ من إقامته في النمسا، عام 1870، بصداقات عديدة. وأصبحت "المستقبل" جريدة الراديكاليين النمساويين في حين كان المعتدلون يعبرون عن ذواتهم في "الحقيقة" التي كان يديرها جوزيف باردورف بروح إصلاحية. وبما أن الراديكاليين قد رفضوا حضور مؤتمر برون، عام 1882، حيث كلف كاوتسكي بكتابة برنامج للحزب، يمكن أن نعد الانفصال بين هاتين الفئتين نهائياً منذ ذلك التاريخ. وقد مارس أبرز تأثير، خلال سنوات الانقسام هذه، الدهان جوزيف بوكرت الذي كان قد عانى، في لندن، تأثير موست والذي كان يعتنق اشتراكية معادية للسلطوية، "وقد اكتسب، وهو خصم النضال من أجل الاقتراع العام والمؤمن بـ"الدعاية بالعمل" وبنوع من الانقلابية الميالة للفوضوية، مكانة ما، لا في المناطق الألمانية، في فيينا وغراتز فقط، بل، أيضاً، في بوهيميا التي كانت، في البدء، معادية له. واعتباراً من 1882، اقترفت اعتداءات فوضوية بذريعة الثأر من بعض رجال الشرطة أو تحسين مالية الحزب دون أن يثبت أن الأمر كان يدور، كما قيل، حول مجرد استفزازات حكومية. ولكن أعمال العنف هذه سمحت،

في كانون الثاني 1884، للوزير تاف بإعلان حالة الطوارئ، التي دامت حتى 1891 وجعلت كل عمل شرعي مستحيلاً تقريباً. أما في البداية، فقد بدا أن القمع قد خدم الاتجاه الراديكالي على الرغم من أن هرب بوكرت المستعجل قد حط، بعض الشيء، من شأنه. ويبدو- وهذا هو الأخطر، أن الخلافات غير القابلة، بشكل ظاهر، للعلاج قد فتحت الاشتراكية على اتجاهات الراقية، قومية ومعادية للسامية حولتها عن طابعها الأصيل. وكانت نتائج هذا الوضع للأمور كارثية، على نحو خاص، في بوهيميا أو مورافيا حيث نال التشويه عمل عدة أجيال. ويبدو أن كاوتسكي الذي كان يتابع، في فيينا، توالي الأحداث قد يئس من مستقبل الاشتراكية الديمقراطية النمساوية إثر الحرمانات التي تبادلت الفئات إلقائها على بعضها وتضاعف الاعتقالات والممنوعات.

ومع ذلك، فمن تفاقم الشر سوف يأتي الدواء. فقد استعاد اجتماع نظمه، في سالزبورغ (حزيران 1884)، الاشتراكيون الألمان وشارك،فيه، ليبكنشت وبيبل وكاوتسكي زمام الأمور دون أن يجد، بسبب انسحاب كالر- رنتال، وسيطاً حقيقياً بين الاتجاهات المتعادية. وبالمقابل، قام اشتراكيو برون الديمقراطيون بعمل توضيح، فأصبحت "المساواة" جريدة المعتدلين والراديكاليين معاً، في حين أن جريدة غراتز الراديكالية، "العمل"، كانت تتباعد عن الفوضويين. وعلى كل حال، فإن العمل الأساسي في هذا الميدان كان عمل فيكتور أدلر الذي افتتح اعتناقه للاشتراكية عصراً جديداً في تاريخ الاشتراكية الديمقراطية النمساوية.

كان أدلر الذي ولد في براغ، عام 1832، لأسرة تجار يهود غنية قد أمضى دراسته الثانوية إلى جانب أنغلبرت برنر ستورفر وهنريش فريد يونغ، ثم دخل جامعة فيينا حيث أجرى، مع فرويد، دراسات طبية وبسيكياترية تحت إدارة تيودور ماينز. وقد كان، في فيينا، وهو ذو الثقافة الخارقة في كل الميادين، واحدا من أوائل المستمعين إلى الموسيقي غورتاف مالر. وفي عام 1871، دخل الحياة السياسية إلى جانب القوميين الألمان. وقد شارك في "الكلمة الألمانية" وأسهم، عام 1890، في تأسيس الجمعية القومية الألمانية مع برنر ستورفر وشونيرر، وكذلك في كتابة برنامج ليغز عام 1882. وفضلا عن ذلك، فقد كانت فئة هامة من أعضاء الجمعية القومية الألمانية كانت "المجلة الأسبوعية الألمانية" جريدتها تسعى إلى الاتصال بنخبة الحركة العمالية. أما بالنسبة لأدلر الذي كان زواجه من إيما براون، عام 1878، قد أدخله في أسرة كانت تحتفظ بتراث لاسال، فقد وجهته إلى المسائل الاجتماعية زياراته الطبية في فيينا البروليتاريا التي أثرت فيه تأثيرا عميقا إلى درجة كان يحب، معها، أن يقول، فيما بعد، أن الاشتراكية كانت بالنسبة إليه، أولا، "الحق في الصحة". وبما أنه قرر أن يصبح مفتشا لمصانع فيينا، فقد حمل على الاتصال بقادة الحركة العمالية ثم القيام برحلة دراسية إلى لندن التقى، خلالها، إنغلز (1883). وإلى هذه الفترة، أيضا، تعود علاقاته مع كاوتسكي. إلا أنه لم يدخل في الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلا عام 1866 دون أن يستطيع، فضلا عن ذلك، أن يهدم فورا، لدى رفاقه في النضال، انطباع القلق الذي كان يأتي من انتمائه الطويل إلى الأحزاب القومية. وفي السياسة حيال المجموعات التي كانت تتبادل

كانت تتبادل التمزيق فيما بينها، تبنى، فوراً، تكتيكاً جديداً لا يقوم على وضع برنامج مشترك، بل، بالأحرى، على القيام باتصالات شخصية وصياغة مواقف تسوية. وعلى الرغم من أنه كان، شخصياً، أقرب إلى المعتدلين وضد الطرائق المعادية للبرلمانية التي كان ينادي بها الراديكاليون، فإن باردورف هو الذي لقي لديه أعنف المقاومات. ولكن معرفته الممتازة للرجال ورفضه لكل دوغماتية وحس الاعتدال لديه سمحت له بتجاوز التناقضات. وأخيراً، وعلى الرغم من أنه كان مقتنعاً في قرارة نفسه بأنه يجب أن يحتفظ الألمان، بسبب عالمية لغتهم– كتب يقول: "لا يهمني، كألماني، أن يعرف العمال التشيكيون الألمانية، ولكنه يجب علي، كاشتراكي ديمقراطي، أن أتمنى ذلك"–، داخل الحركة، ببعض الأرجحية، فقد كانت له مزية مزدوجة، مزية إرادته انتزاع الاشتراكيين التشيكيين من تأثير القومية البورجوازية والبرهنة لمواطنيه الألمان على أن تأكيداً مجرداً للأممية لم يكن يستطيع أن يحل المنازعات القومية: فقد كان يمضي إلى أبعد حد ممكن في تلبية مطالب القوميات.

وقد ساعد أدلر في عمل التغيير المتبادل هذا الذي كان يقوم به في مجلة "المساواة" الأسبوعية التي أصدرها في فيينا، عام 1886، بمساعدة أوغست برتشنايدر، مساعدة عظيمة القائد المورافي جوزيف هيبز الذي كان قد جاء من الراديكالية، ولكنه نجح في أن يقنع بالآراء التوفيقية أحد قادة براغ، ولهلم كوبرتم، في مؤتمر برون (كانون الأول 1887)، وفي إعادة الوحدة إلى الاشتراكية الديمقراطية التشيكية. وكانت التسوية من ست نقاط قد جرت قبل بضعة أشهر، في فيينا، بين المعتدلين

والراديكاليين. وعلى الرغم من الاستفزازات البوليسية وعلى الرغم، أيضا، من الافتراءات التي أطلقتها جريدة بوكرت في لندن، "الاستقلال"، ضد أدلر وجهود تلميذه، يوهان ريسمان، ليبقي، في ستيريا، على النفوذ الفوضوي، أمكن السير نحو مؤتمر الانصهار الذي انعقد في هينفيلد، في الإقليم المجري، في الأيام الأخيرة من عام 1888 وجمع 110 مندوبين. وكان البرنامج الذي حدد فيه يستند إلى التأكيد الماركسي على ضرورة النضال الطبقي وعلى أطروحة الافتقار المستمر للطبقات الكادحة والانتقال الحتمي إلى الاقتصاد الجماعي. وكان البرنامج الذي يقف على مسافة متساوية من انتهازية المعتدلين والانقلابية الراديكالية يدع للحزب، مع تعرفه، في البرلمانية، على "شكل حديث للسيطرة الطبقية"، ودون أن يرفض مدلول العمل المباشر، الحرية في استخدام "كل الوسائل المناسبة والمطابقة للشعور الطبيعي للحق داخل الأمة". وكان البرنامج مصحوبا بتعداد لعدد من "المسكنات" الضرورية لتأمين تشريع يحمي العامل، أي منع عمل الليل وعمل الأطفال الذين لم يبلغوا الرابعة عشرة والنساء في بعض المهن، الراحة الأسبوعية، خلق هيئة مفتشين للعمل، النص على عقوبات لرؤساء المشروعات الذين ينتهكون القانون. وطلب مؤتمر هيمفيلد، على الصعيد السياسي، إلغاء التدابير الاستثنائية والحق المطلق في الصحافة والاجتماع واستقلال المحاكم وإقرار الاقتراع العام والمباشر. وبالمقابل، فعلى الصعيد القومي اكتفى التصريح النهائي، بناء على رغبة أدلر، خصم المناقشات النظرية والمهتم بعدم إثارة الصراعات مع التشيكيين، بأن أكد أن "الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي حزب أممي يدين امتيازات الأمة، كامتيازات الولادة والملكية والعرق ويصرح

بأن المعركة ضد الاستغلال يجب أن تكون أممية كالاستغلال نفسه". إلا أنه لم يجر تصور أي برنامج لحل مسألة القوميات. وكانت مزية أدلر الكبرى، في وضعه حدا للمواجهات الأيديولوجية، أنه شكل، انطلاقا من مجموعات منقسمة ومتنازعة، حزبا كان يعي وحدته وسوف يستطيع التدخل بكثافة في الحياة السياسية النمساوية. إلا أنه كان مهتما بأن يترك للجميع حرية عمل ورأي كبيرة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يبدو هيمفيلد إرثا من هذه الليبرالية التي تلقى، فيها، أدلر تربيته السياسية.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي في بداية التسعينات

انطلق الحزب الاشتراكي الديمقراطي، اعتبارا من 1889، انطلاقة عظيمة إلى حد استطاع أدلر، معه، أن يكتب، بعد سنتين، إلى صديقه إنغلز "إننا ارتفعنا من حالة الطائفة والحشد الصاخب إلى حالة حزب يعترف به قسرا وينبغي، الآن، أن يحسب له حساب". وفي عام 1890، صدرت "جريدة العامل" على صورة أسبوعية سوف تصبح يومية عام 1894 وجريدة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الرسمية في سيسليتانيا، بإدارة فريدريش أوسترليتز، التي تقابلها، في براغ، "برافوليدو". ووجدت، فعلا، في السنة التالية، سبع جرائد اشتراكية باللغة الألمانية وخمس بالتشيكية وجريدتان بالبولونية وواحدة بالسلوفينية وأخرى بالإيطالية، أي بـ127 ألف مشترك في المجموع. وكان الحزب يحس بنفسه ألمانيا بصورة عميقة، وكانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية هي نموذجه. إلا أن الملكية النمساوية– المجرية هي التي أصبح، الآن، يتصور، في إطارها، نمو الحركة

العمالية، وهو ما يعني تراجعاً للأيديولوجية الوحدوية الألمانية داخله والاعتراف بالدولة المتعددة القوميات التي يجب أن يتابع، فيها، عمله التحريري حيال البروليتاريا. ولذلك، فإن الصراعات الطبقية هي التي اتخذت في نظره، غداة هينفيلد، المكانة الأولى، والتأكيد على البروليتاريا وهو ما أخذ يعمل له. ومن هنا كانت أهمية الاحتفال بأول أيار، في يوم عطلة، في أيار 1891 الذي أمكنه أن يجري دون أن يسيل الدم على الرغم من التدابير الحكومية المتصورة والذعر الذي استولى على الطبقات المالكة والانتشار البوليسي الخارق. وعند ذلك نمت الحركة النقابية نمواً واسعاً كرّس، عام 1892، بخلق لجنة في فيينا كانت تشرف على 130 منظمةو35 ألف عضو. وجرت إضرابات ذات سعة غير متوقعة في فيينا قادها، في كانون الأول 1888، عمال الآجر، وفي نيسان 1889 سائقو الترامويات. وفيما بعد، اندلعت حركات بين عمال مناجم ستيريا وكارينتيا. وأمام النضج السياسي الذي برهنت عنه الطبقة العاملة، لم يجدد البرلمان، عام 1891، الحالة الاستثنائية، وهو ما لا يعني، أبداً، أن التدابير البوليسية لم تعد تعيق الحركة العمالية.

وقد مارست الاشتراكية النمساوية، في الوقت نفسه الذي توطدت فيه، فتنة متعاظمة في أوساط العاصمة الثقافية. وكان برفستروفر، النائب في الرايخسترات منذ 1885، دون أن ينضم، بعد، إلى الاشتراكية الديمقراطي، يتدخل، في البرلمان الذي لم يكن فيه، بعد، نائب اشتراكي، للدفاع عن مصالح الطبقة الكادحة. وقد طبع، من خلال جريدته "الكلمة الألمانية"بالأيديولوجية الاشتراكية جمعية فيينا الفابيانية التي تشكلت عام 1891، على نموذج المجموعة الإنكليزية، والتي كانت تناقش، فيها، مسائل

التشريع الاجتماعي وتتخذ موقفا من منح حق الاقتراع للعمال ومراقبة الكارتلات الصناعية. وكانت للبروفيسور مازاريك علاقات دولية ودية مع هذه المجموعة. وإلى هذه الأوساط "الإصلاحية" التي كانت تواجه الانتخابات تحت شعار حزب السياسة الاجتماعية كان ينتمي عالم الاقتصاد أوجين فيليبوفتش الذي أعطى واحدا من أوائل تحليلات الرأسمالية الاحتكارية، والإحصائي ميشيل هاينتش الذي كان كتابه حول "ألمان النمسا" (1892) دراسة ديموغرافية جديرة بالإعجاب، وكذلك نائب "ديمقراطيي فيينا" الشاب في البرلمان، فرديناند كرونافيتر الذي عرفت كلمته التي غالبا ما استشهد، بها بعد ذلك، "اللاسامية هي اشتراكية الأغبياء". وفي العالم الأدبي، برهن نجاح رواية تيودور هارتز المصطبغة بالصبغة الفوضوية، "أرض الحرية"، التي اهتمت بها الإمبراطورة اليزابيت على التأثير المتزايد للفكر الاشتراكي حتى داخل الطبقات الحاكمة.

الاشتراكية النمساوية بين 1889 و1914

فيكتور أدلر

لم يكن لفيكتور أدلر الذي قاد مصائر الاشتراكية الديمقراطية منذ مؤتمر إعادة التوحيد في هينفيلد عام 1888 وحتى موته عام 1918، بالتأكيد، صفات الخطيب أو القائد الشعبي الكبيرة التي كانت لشخص مثل لوغر أو شونيرر اللذين كان قد عاش بداياتهما السياسية. ولكن أحدا لم يعرف، مثله، كيف يقولب حزبا كبيرا على صورته ويحافظ داخله، على الرغم

من التعارضات القومية والتوترات السياسية، على إيمان حار وإجماعي إلى حد كان الاشتراكيون النمساويون يسمون، معه، أنفسهم بأنفسهم بوصفهم "حزب فيكتور أدلر". وبشهادة كل الذين قاربوه، سواء أكان ذلك في مؤتمرات الحزب أم في اجتماعات الأممية، فإن مزيته البارزة كانت التوفيق بين التأثير المغناطيسي الذي كان يمارسه على الجماهير و استخدام العقل البارد، بين مقتضيات المثل الأعلى والتفسير الواقعي لتعاليم الماضي، بين صفات الطبع وصفات الذكاء.

كان رجل ممارسة أكثر منه رجل نظريات. ولذلك سعى، دائماً، إلى حماية الاشتراكية الديمقراطية النمساوية من الشقاقات التي كانت تثيرها في ألمانيا، منذ 1890، مسألة "التحريفية" و"الأصولية". وكان، في كل الظروف، يفضل الطريق الوسط، ملقباً نفسه، في رسالة إلى إنغلز،عام 1892، بهوفرات الثورة ومتخذاً لحسابه حب التسوية التي كانت تتصف بها سياسة حكومة فيينا. وكان همه الدائم جعل النظريات الثورية متناغمة مع مقتضيات السياسة النمساوية. ولما كان مهتماً جداً بأن يحافظ على اللهيب الثوري في الجماهير ورافضاً للتسليم بنتائج برنشتاين الذي كان يدعو الطبقة العاملة إلى الاكتفاء بالإصلاحات ذات الطابع المحدود ونسيان "الهدف النهائي"، فقد كان يرى أن النظام الرأسمالي يسير، بصورة محتومة وآلية، نحو دماره، وهذا الزوال هو الذي يجب، في رأيه، تحضير البروليتاريا له بتربية سياسية وثقافية مناسبة. وقد صرّح، عام 1889، في مؤتمر الأممية في باريس، قائلاً: "ليس لنا سوى تأثير ضعيف جداً، أدنى بكثير مما ينسبه إلينا

خصومنا، على مجرى الأحداث. ولكن هناك شيئاً نقدر عليه: تحضير أنفسنا لهذه البرهة. كوننا مستعدين هو كل ما يهم". وقد كان هذا التأكد العميق-وقيل: هذه الطمأنينة- يسمح له برفض أي التزام سابق لأوانه، وهذه سياسة انتظار أمكن أن تؤخذ عليه بوصفها رفضاً للعمل الثوري، ولكنها كانت تقابل، لديه، هذا الشعور الحار جداً، بأنه ينبغي أن تكون للذكاء، أولاً، "قيمة لاجم" وبأنه لم يكن يمكن أن يدفع بعضوية في الهشاشة التي كانت عليها الاشتراكية الديمقراطية النمساوية، داخل دولة بوليسية ورجعية، إلى مغامرة غير واعية وتؤدي إلى تدمير عمل عدة أجيال.

على هذه القناعات توقفت كل سياسة الاشتراكية الديمقراطية النمساوية بين1899 و1914 وعلى الصعيد الداخلي، عبّرت هذه السياسة عن نفسها بالأهمية المولاة للحصول على الاقتراع العام الذي كان كل عمل الحزب، دونه، مردوداً إلى العجز، ثم، بعد أن تحقق هذا الأخير جزئياً، عام 1895، وكلياً عام 1907، الأهمية المولاة للعمل البرلماني الذي كان أدلر يتوقع منه أن يفتح أمام الاشتراكية الديمقراطية دروب السلطة، وكان هذا تفضيلاً للطرق المشروعة قاد أدلر إلى رفض الإضراب العام كوسيلة نضالية وتصور تعديل جزئي، في مؤتمر الحزب لعام 1901، لبرنامج هينفيلد، ألغى، باستبعاده مدلول "البؤس المتعاظم للجماهير الكادحة"، التحفظات التي وضعت منذ اثنتي عشرة سنة، لإرضاء الفوضويين، بصدد استخدام البرلمان. وعلى الصعيد القومي، سوف يتخذ عمل الاشتراكية الديمقراطية موقعه في الإطار المؤسسي والإقليمي للملكية النمساوية- المجرية التي لم

يكن أدلر وأصدقاؤه السياسيون يأملون منها شيئاً ولكنهم، على الرغم من كل شيء، يرفضون اليأس منها ويفكرون في إمكان تجديد حيويتها ببرنامج يرضي طموحات مختلف القوميات ويبتعد عن أممية مجردة بوصفها عواطف حادة للقومية. ومهما تكن قسوة أدلر على دولة الهابسبورغ التي لم يكن يعرف "ما إذا كان الأمر يدور فيها حول سجن أم حول بيت مجانين" يديره رجال "أكثر جبناً، أيضاً، مما هم محدودون" و"لا يحد من طرائقهم الأوتوقراطية إلا الروتين"، فإنه قد تبنى، حيالها، موقفاً محافظاً نهائياً، فالاشتراكية الديمقراطية النمساوية كانت الحزب الوحيد المتمسك بالدولة.

وكان على أدلر أن يمارس هذه السياسة التي كان يريدها مسؤولة، أولاً، وسط فيض من الكراهية كان يأتيه من الأوساط "المسيحية" واللاسامية التي كان نفوذها كبيراً في العاصمة النمساوية والتي كان لوغر، عمدة فيينا منذ 1897، ومحرك سياسة "الاشتراكية البلدية"، المعبر الرئيسي عنها. فكان من الطبيعي، إذن، أن تتبنى الاشتراكية الديمقراطية موقفاً عدائياً جداً حيال اللاسامية. إلا أن أدلر لم يرد أن يستطيع الرأي العام أن يعد الاشتراكية الديمقراطية حزباً ميالاً للسامية، وهو خوف زاد في تبريره كونه يضم عدداً كبيراً من الحزبيين اليهود، وكان من شأن دعم فائق الوضوح أن يفيد، في نهاية المطاف، الحزب الليبرالي الذي كان هدفاً للهجمات نفسها. وسوف يصرح في مؤتمر الحزب لعام 1897 بأن على الاشتراكيين أن يحرصوا على أن لا يستغلهم اليهود ولا اللاساميون "المستعدون ليسحبوا، بدلاً عنهم، الكستناء من

النار". وسوف يجر عليه هذا الموقف هجمات عنيفة من عدد من اليهود الذين يأخذون عليه أنه خجول من كونه يهوديا في حين استمرت لاسامية ما، سائرة على خطى برنر ستروفر، كانت تجعل بعضهم يتمنى رحيلا كثيفا لليهود إلى إسرائيل.

المعارك الأولى من أجل الاقتراع العام :

كانت المسألتان اللتان شغلتا أدلر خلال السنوات الخمس والعشرين التي قاد، خلالها، الاشتراكية الديمقراطية النمساوية، كسكرتير للحزب ومدير لـ"جريدة العامل"، هما الحصول على الاقتراع العام ثم استعماله، من جهة، والحفاظ على الوحدة المعنوية لحزبه في وجه قوى القومية الهدامة من الجهة الأخرى.

وبالفعل، فإن المسألة الأولى كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا، في ذهنه، بالثانية: فبما أن المواجهة بين القوميات مرتبطة بحالة للمجتمع مازالت إقطاعية تطعمت باقتصاد رأسمالي، فقد كان يكفي، دون شك، إفساح المجال للعبة الديمقراطية الحرة من أجل حلها. فأراد،إذن، منذ 1889، أن يجعل من الاقتراع العام منصة القفز الرئيسية لعمله السياسي. إلا أن هذا التحريض لقي تشجيعا كبيرا من جراء النجاحات التي تم الحصول عليها، في هذا الميدان، من جانب الحزب العمالي البلجيكي الذي كان قد حصل، بالتلويح بتهديد الإضراب العام، عام 1893، على تنازلات واسعة. وكان لهذا وقع شعبي كبير في فيينا وبراغ. واتخذت المظاهرات، خلال الصيف والخريف، طابعا جماهيريا، في بوهيميا وومورافيا، أولا، ثم في فيينا حيث هتف لفكرة الإضراب العام. وبدا النجاح، لبرهة، مضمونا عندما تقدم

الوزير تاف، في 10 تشرين الأول، بمشروع قانون يتوسع بحق الاقتراع إلى جملة المواطنين في دوائر المدن والأرياف، ولكن سرعان ما تبين أن المشروع كان يصطدم، في الرايخسترات، بمقاومة الأحزاب البورجوازية، وبالفعل، أرغم تاف، سريعاً، على الاستقالة من مناصبه. ورأى أدلر أن من الأفضل، في هذه الشروط، عدم السعي إلى قسر القرار بمظاهرات ثورية مقدراً أن دعم تاف الذي كان قد حافظ، خلال سبع سنوات، على حالة الطوارئ ضد الاشتراكية الديمقراطية يحط من قدر هذه الأخيرة. وأدان، أمام الغضب العام للحزبيين، وخاصة لحزبيي براغ، الإضراب العام. ولدى مؤتمر الحزب الذي انعقد في فيينا، في بداية عام 1894، لام أنطون هوبر، بعنف، أدلر لأنه ترك الاندفاعية الثورية تتحطم ومضى حتى الحديث عن "خيانة"، ولكن هذا الأخير نجح في الحصول على التسليم بأنه لم يكن ينبغي استخدام الإضراب العام إلا في أقصى الأحوال، وقال: "إن استخدامه في الشروط الحالية كان من شأنه أن يعادل انتحاراً".

وعادت المسالة إلى الظهور عندما قدمت وزارة باديني، عام 1896، مشروع قانون يخلق دائرة جديدة سيسجل، فيها، كل الناخبين الذين بلغوا الرابعة والعشرين من العمر، وسيكون لها 72 مقعداً من مقاعد الرايخسترات الأربعمائة والخمسة والعشرين، كانت تلك تسوية هجينة بين التمثيل الشخصي والتمثيل المهني تأتي ضد صالح الطبقات الفقيرة وبدا، لهذا السبب، غير مقبول من جانب أغلبية الاشتراكيين الديمقراطيين. ولذلك لم تنعدم،في مؤتمر براغ (1896)، أصوات تطالب بالرفض الخالص للمشروع وتلمح، من جديد، إلى الإضراب العام. ولكن أدلر قدر أن هذا القانون يمكن أن يستخدم، مهما كان ناقصاً، لصالح البروليتاريا وأنه كان يسمح

بخوض المعركة من أجل الاقتراع العام الحقيقي، في شروط أفضل. فركز المؤتمر، إذن، على تحضير انتخابات 1897، وقدم مرشحا في كل دائرة، وكي يبين، بصورة أفضل، الطابع الأممي للحركة، قدم التشيكي نيميك مرشحا في دائرة فيينا الثانية عشرة. وأعطت الانتخابات التي جرت في آذار 1897 نتائج مخيبة للآمال في فيينا والنمسا السفلى حيث كانت الأغلبية للمسيحيين الاجتماعيين البارعين في استعمال الشعارات المعادية للسامية، ولكنها سمحت بتسمية 14 نائبا اشتراكيين ديمقراطيين من نواب الدائرة الخامسة الاثني والسبعين في بوهيميا، في لامبرغ وكراكوفيا، وكذلك في غراتز. وكان دخول الاشتراكية الديمقراطية إلى جانب البرلمان يجب، في نظر أدلر، أن يسمح لها بتوسيع حدود نشاطها التي غدت أضيق مما ينبغي وإيجاد هذا المنبر الذي سيسمح لها، على المدى الطويل، بأن تحصله للطبقة العاملة على عناصر تحريرها.

أما بالنسبة لتلك البرهة، فقد وضع الإسهام في أعمال الرايخسترات الاشتراكية الديمقراطية أمام حل المسائل القومية التي كانت تتخذ، آنذاك، المكان الأول في الحياة السياسية النمساوية.

التوترات القومية والحل الاشتراكي الديمقراطي لمسألة القوميات

اتخذت الصراعات القومية داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بين 1889 و1907، حدة اقتضى، معها، وجوب الوصول إلى صيغة اتحادية على الأساس القومي لمختلف التجمعات المكونة. وقد تسبب في هذا التطور، المسجل من قبل في الفترة السابقة، الاشتراكيون التشيكيون الذين

كان أملهم قد خاب لأن مطالبهم القومية لم تلق الاهتمام في مؤتمر هينفيلد وكانت ضروب تقدمهم المدهشة، في بداية التسعينات، تحرضهم على رفض سيطرة الحزبيين الألمان الذين كانوا يرون فيهم الأدوات الواعية أو غير الواعية لجرمانية مكروهة. وإذا كان التعاون بين العمال الألمان والتشيكيين، في بوهيميا الشمالية، ظل في جو الثقة، فإن الأمر لم يكن كذلك في براغ حيث بقي عمال عديدون، تحت تأثير "التشيكيين الشباب"، يقرؤون "الناز أوبرانا" (دفاعنا)، في حين انتقلت مناصب المسؤولين إلى ما بين أيدي حزبيين، كفرانز مودراسيك وفرانز سوكوب، ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة ويبدون حساسين لحجج "الشوفينية". وجعلت الريبة المتصاعدة والاصطدامات المستمرة أكثر العناصر اعتدالاً تتمنى، هي نفسها، تشكيل حزب تشيكي مستقل. وسوف يتلفظ المندوب التشيكي فافرا، لدى مؤتمر الحزب في فيينا، بأقوال مهددة: "ليس للأممية من مبرر وجود إلا بالنسبة للمسائل الاقتصادية، وربما بالنسبة للمسائل السياسية والثقافية أحياناً. أما في المسائل القومية، فهي تبقى كلمة ميتة على اعتبار أن كل مواطن لا يعرف سوى قوميته الخاصة"، دون أن تحطم هذه التأكيدات، مع ذلك، وحدة الحزب الذي أعلن في البروتوكول الختامي أن لا المسألة القومية ولا المسألة العرقية كانتا محددتين بالنسبة إليه. إلا أنه بدا، في مؤتمر بودفيس، عام 1893، أن عدداً من اشتراكيي بوهيميا يقيمون علاقات مع حركة الطلاب "أوملادينا" الفوضوية والشوفينية. وفي مؤتمر براغ (1896)، طلب التشيكيون، فعلياً، خلق مجموعات قومية، وهو ما منح لهم في السنة التالية، في مؤتمر فيينا- فيمبرغ. فينبغي التحدث، منذ ذلك الحين، عن "اتحاد" ستة أحزاب مستقلة في سيسليتانيا: الألماني، التشيكي، البولوني، السلافي الجنوبي، الروتيني والإيطالي، بجهاز تنفيذي

ومؤتمر سنوي مشترك وإلزام النواب الاشتراكيين- كان 14 منهم قد أتوا على الدخول إلى الريخسترات- بأن يتصرفوا كحزب واحد. ومهما كانت هجمات المندوبين التشيكيين، مثل سوكوب على الإدارة الفيينية عنيفة، فإن هؤلاء الأخيرين رفضوا، مع ذلك، الاعتراف بنظرية حق الدولة التي كانوا قد تباعدوا، بصددها، عن الأحزاب القومية البورجوازية. وقد قالوا على منبر الرايخسترات: "نحتج على الامتيازات التاريخية والوثائق التي اصفرت بفعل الزمن. نحنُ رجال عصرنا، ونريد لجميع أمم النمسا مؤسسات حديثة".

وكانت صراعات مماثلة تواجه، في غاليسيا، بين الاشتراكيين البولونيين والروتينيين. وكانت الاشتراكية قد نمت في غاليسيا تحت تأثير مهاجرين روس أو بولونيين كانوا يريدون في هذه المقاطعة النمساوية قاعدة مناسبة للعمل والذين كانوا قد أعطوا الحركة الثورية، خلال سنوات السبعينات والثمانينات، طابعا مصطبغا بالفوضوية وشعبانيا، ولكن دون أي سند شعبي. وحوالي 1889، تشكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولوني ضمن اتحاد وثيق مع الاشتراكية الديمقراطية النمساوبة بقيادة اينياز دازينسكي الذي كان على علاقات ودية مع أدلر. ودون أن يكون دازينسكي معدوم الحساسية لنداءات الوطنية البولونية إلى حد الاعتراض على تصورات روزا لوكسمبورغ المعبر عنها في "النوي تزايت" حول الطابع الطوباوي لإعادة تكوين دولة بولونية، فإنه لم يكن محركا، كبعض القادة التشيكيين، بروح عدائية ضد القيادة الألمانية للحزب. واتخذت جريدة "روبوتنيك" موقف هينفيلد، وأمكن أن ينعقد،

عام 1891، في ليمبرغ، مؤتمر للحزب الغاليسي صفى في شخص جوزيف دانيلوك، الاتجاهات القومية البولونية. وظهر صعود الاشتراكية السريع في غاليسيا، عام 1897، لدى النجاح الانتخابي لدازينسكي في كراكوفيا حيث جمع 74 ٪ من الأصوات. وبالمقابل، كان على دازينسكي أن يحسب حسابا لمطالب الاشتراكيين الروتينيين. وبالفعل تشكل، في بداية التسعينات حزب "راديكالي" في روتينيا ضم تلاميذ لدروغوماروف، وهو اتحادي برودوني ذو اتجاهات شعبانية ويبدي، مع بافليك وفرنكو، ضروبا قوية من التعاطف الأوكراني. ولم يستطع هذا الحزب الذي كانت قواعده ريفية بصورة خاصة، أن يعيش بعد هذه الانقسامات، ولكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأوكراني الذي تشكل عام 1899، مع أقل عناصر الحزب "الراديكالي" الغاليسي قومية لم ينصهر على الرغم من عروض دازينسكي، مع الحزب الغاليسي ودخل كعنصر مستقل في اتحاد أحزاب سيسليتانيا الاشتراكية الديمقراطية. وإذا كان بعض الاشتراكيين الروتينيين يتمنون استقلال بلدهم في إطار الملكية، فقد كان آخرون يتصورون خلق دولة أوكرانية واسعة.

إن هذه الانقسامات هي التي أدت بالاشتراكية الديمقراطية إلى تصور برنامج كان يمكن أن يحل مسألة القوميات المقلقة في البرهة التي فرضت، فيه، سياسة حكومة باديني، بمراسيم نيسان 1897، على الموظفين والقضاة في بوهيميا معرفة اللغتين، ووصلت إلى الذروة بالمعارك القومية. فقد وعى الاشتراكيون الديمقراطيون، في هذه الظروف الصعبة، أنهم كانوا يشكلون القوة البناءة والمحافظة الفعلية الوحيدة. وأظهرت المظاهرات

التي جرت في براغ، في أيلول 1897، الإرادة المشتركة للاشتراكيين الألمان والتشيكيين لسد الطريق على فيض الكراهيات القومية. وقدمت اقتراحات متنوعة، اعتبارا من 1897، بمبادرة من كاوتسكي الذي وضع تحت تصرفه أصدقائه السيسليتانيين أعمدة مجلته "النوي تزايت" حيث أنضج اينياز دازنسكي ولودو هارتمان وفريدريش ستابمفر مشروعات. وكان ينبغي لكتابة برنامج يلزم الاشتراكية الديمقراطية النمساوية أن يكون عمل مؤتمر برون (1899) حيث عبر عن أشد الأطروحات تنوعا حول البروتوكول الأصلي ولكنه اتفق، أيضا، على ضرورة مواجهة القوى "الجابذة" والتمسك بصعيد الدولة القائمة المعترف بها كوحدة اقتصادية مقبولة. وعلى أثر المناقشات، صيغ برنامج كان يجب، بموجبه، أن تتحول النمسا إلى اتحاد قوميات متساوية فيما بينها. وسوف تحل محل دول التاج "كيانات مستقلة" قائمة على الطابع الإتني ويملك كل منها برلمانا منتخبا بالاقتراع العام. وسوف تشكل الكيانات المنتمية إلى أمة واحدة رابطة قومية تدير شؤونها بنفسها. وسوف تلغى الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض الأمم، كما سيلغى مدلول لغة الدولة نفسه، على اعتبار أن على برلمان الرايخ أن يقرر ما الذي سيكون، في المستقبل، اللغة الوسيطة. وسوف تحدد حقوق الأقليات، منذ ذلك الحين، بقانون إمبراطوري. وبموجب هذا البرنامج الذي كان يرتبط بالتقاليد الاتحادية التي كانت، عام 1848– 1849، تقاليد برلمان كريمسير، لم يكن حل المسألة القومية يتوقف، في المستقبل، على ثورة، بل على عمل إصلاحي داخل الدولة القائمة.

ومن نقد نص برون خرج كارل رينر الذي لم يشترك في صياغته بمذهب "الاستقلال الإقليمي والشخصي". والواقع أن كوسوت كان قد اقترح، في فترة نفيه، خلق "تجمعات قومية" شبيهة بالكنائس تجمع بين أعضاء أمة واحدة منتشرين في جملة الإقليم وتدير شؤونه. واستعيدت الفكرة لدى مؤتمر برون، دون أن يمكنها، آنذاك، أن تفرض نفسها، من جانب القائد السلوفيني ايتبان كريستان، الذي كان قد كتب: "لا تشمل الأمة كلية الأفراد الذين يعيشون في الإقليم نفسه، بل كلية الأفراد الذين يتكلمون اللغة الأم نفسها ويعترفون،طوعاً، بأنهم ينتمون إلى القومية نفسها". فلا ينبغي أن تفهم المسألة القومية بتعبير "القوة" بل بتعبير "الثقافة". وبفعل الأصول المورافية لرينر الواعي جداً للصراعات القومية والذي كان، آنذاك، أميناً لمكتبة برلمان فيينا والذي كان تأهيله حقوقياً في أساسه، زعم، بصورة مغفلة، في عدة مؤلفات نشرت في ذلك الحين منها: "معركة الأمم النمساوية والدولة" (1902)، أزمة الثنائية (1904)، أن القومية صفة للمواطن تماماً كالانتماء إلى طائفة دينية، فلم يعد يمكن ربط القومية بإقليم معين. فلكل مواطن الحق في أن يختار قوميته كما يختار دينه. ومهما يكن سكنه، فإنه يستطيع أن يسجل نفسه في هذا السجل القومي أو ذاك. وسوف تتمتع الرابطة القومية المكونة على هذا النحو بإدارتها الخاصة، وكذلك بموازنتها، وسوف تنتخب مجلساً قومياً سيدرس المسائل المتصلة بالتعليم والثقافة. وهكذا سوف يمكن لكل رابطة قومية، في دوائر مختلطة إتنياً، أن تدبر شؤونها دون أن تخشى أن تضطهد من جانب قومية أخرى. وكان النظام يستند، في نهاية المطاف، إلى التمييز القائم بين

الشؤون الثقافية التي تعود إلى الرابطة القومية والشؤون السياسية والاقتصادية التي تبقى من اختصاص الدولة والتي سوف تجتمع من أجلها، في البلدان المختلطة، مؤتمرات تمثل، فيها، مختلف القوميات نسبيا. وقد دافع، آنذاك، عن نظرية الاستقلال الشخصي هذه اشتراكي فييني آخر (على الرغم أنه ابتعد عنها فيما بعد)، هو أوتوباور الذي كتب، عام 1907، في كتابه، "مسألة القوميات والاشتراكية الديمقراطية"، ما يلي: " إن تنظيم البشرية في جماعات قومية مستقلة تتمتع بممتلكاتها الثقافية هو الهدف الرئيسي الذي يجب أن تسعى إليه اشتراكية ديمقراطية ذات اتجاه أممي". وكان رينر وباور مقتنعين بأن مستقبل الملكية المزدوجة لم يكن يتوقف على شخص الإمبراطور فقط، بل، أيضا، على المصالح العليا للأمم التي تشكلها. وكانا يعتقدان، أيضا، أن الدولة النمساوية- المجرية في شكلها الحالي كان يجب أن تزول لتفسح المجال لاتحاد تتلقى، فيه، الأمم التابعة استعمال حقوقها. وقد اكتسبت هذه الأفكار، بسرعة كافية، مصداقية في الأوساط التقدمية لجزئي الملكية دون أن تبلغ، على كل حال، الحكومة، وهو ما سيسمح لأدلر بأن يتبين أنه "إذا كان على النمسا أن تهلك، فسوف يكون ذلك خطأ الطبقات الحاكمة. والطبقة العاملة ليست شريكة في المسؤولية".

والواقع أن التصور الرينري للقومية لم يقبل، قط، رسميا من جانب الاشتراكية الديمقراطية النمساوية. وقد هاجمه بحرارة كاوتسكي الذي كان يرى أن حل الاستقلال الثقافي سوف ينحرف باتجاه عمل الثوريين، وكان في النمسا نفسها قادة عماليون عديدون، كجوزيف ستراسر في

ريشنبورغ، في كتابه "العامل والأمة" (1912)، يحملونها مسؤولية الانقسامات القومية الداخلية. وسوف تكون، أخيراً، موضع نقد قاس من جانب جوزيف ستالين الذي أرسله لينين إلى النمسا ليدرس مسألة القوميات في الملكية المزدوجة. وقد اعترف، في كتابه "الماركسية والمسألة القومية" الذي نشره، آنذاك، في مجلة "بروكيسفيسين" (1913)، بأن من المستحيل تعريف أمة خارج إقليم محدد بوصفها جماعة ثقافية بكل بساطة. فيجب على البروليتاريا، في رأيه، أن تتخلص من المعارك القومية التي هي، "في جوهرها"، من صنع البورجوازية وحدها وهو ما لم يكن يعني، في نظر ستالين، أن على الاشتراكيين أن لا يهتموا بالمعارك القومية. فعلى العكس من ذلك، يجب عليهم، في بعض الحالات، دعم حق الشعوب في التصرف بذاتها. ولكن هذا التدخل لا يجب أن يحدث إلا بقدر ما يرجع البروليتاريا المنخرطة في النضال الطبقي. وكان على هذه التأملات أن تسمح للينين بتحديد مذهبه الخاص بالقوميات.

كان يجب على برنامج برون، في أذهان من وضعوه، إظهار الإرادة الطيبة للاشتراكية الديمقراطية النمساوية للمساهمة في كل مشروع إصلاحي. والواقع هو أن لا الحكومة ولا أغلبية الأحزاب السياسية كانتا مستعدتين للانخراط في درب كان يبدو لهما أنه يعني نهاية سيادة الألمان في سيسليتانيا. وكانت السنوات التي تلت مطبوعة، على العكس من ذلك، بركود سياسي كلي كان يجب أن يعود فيقع على الطبقة العاملة ويدمر، لدى أحسن عناصرها، كل ثقة في الدولة النمساوية. فقد خلق نمو سياسة العرقلة في البرلمان التي استمرت في فترة حكومة كوربر، وكذلك النتائج

البائسة لانتخابات 1901 التي دارت في مناخ شاق من الشوفينية ولم تترك للاشتراكية الديمقراطية سوى عشرة مقاعد خلقت في العالم العمالي شعورا بالمرارة تجلى في تصريحات فيكتور أدلر في مؤتمري أوسيغ (1902) وسالزبورغ (1904) حيث دار البحث حول "الضعف الإجرامي لرئيس الوزراء". وقد لاحظ، عام1903، ما يلي: "علينا واجب حزين هو أن نتبين أن الطبقة العاملة هي، في هذه البلاد، أكثر تطورا بكثير مما تسمح له به مؤسساتها السياسية". وقد أتى تنازل الاقتراع العام متأخرا جدا، وفي ظروف أقل إيجابية من أن تسمح بدمج الطبقة العاملة في الدولة.

كسب الاقتراع العام واستخدامه :

طرحت مسألة الاقتراع العام من جديد اعتبارا من البرهة التي تصور الإمبراطور إدخاله في تراسليتازنيا من أجل تحطيم مقاومة النبالة المجرية وإضعاف حزب الاستقلال البورجوازي. وإذا كان الإمبراطور قد حمل على التخلي عن هذا المشروع، فقد كانت له نتائج هامة بالنسبة للنمسا حيث أثار آمالا. فمنذ شهر تموز 1905، اجتمع مندوبون اشتراكيون ديمقراطيون نمساويون وتشيكيون في براغ للبحث في الموقف الذي يجب تبنيه. وعندما عرف أن رئيس الحكومة، البارون غوتش، هو الذي نصح فرانسوار جوزيف بالتخلي عن كل إصلاح انتخابي في سيسليتانيا، سماه اجتماع لمسؤولي الحزب، انعقد في فيينا في 22 أيلول، "عدوا للشعب". وعلى الرغم من الضغوط التي كان أدلر موضوعا لها، خاصة من جانب الاشتراكيين التشيكيين، فقد كان يخشى إجراء إضراب

1905، أنه استطاع تجاوز هذه التناقضات. إلا أنه في البرهة نفسها التي كان ينعقد، فيها، هذا المؤتمر، أثار خبر خلق القيصر لدوما منتخب انطباع خلاص، ففي المساء نفسه، جرت، في فيينا، مظاهرة كبيرة أمام البرلمان. وخلال الأيام التالية، حدثت اصطدامات مع البوليس، خاصة في براغ، في 4 تشرين الثاني. وفي يوم افتتاح دورة الرايخسترات في فيينا، في 28 تشرين الثاني، جعل 250 ألف عامل، خلال مهرجان لم يجر مثيل له في تاريخ العالم العمالي تهديد إضراب ثوري يحوم في الجو. إلا أن مشروع القانون الذي قدمه البارون غوتش، في شباط 1906، استمر في إثارة معارضة الأحزاب الألمانية والبولونية، وكذلك أوساط الأرستقراطية والبورجوازية العليا التي كانت تخشى أن يضعف موقفها القومي والاجتماعي. ولم ينجح غوتش ولا خلفه هوهينلو في فرض نفسيهما. واقتضى الأمر أن تذكر "جريدة العامل" بأن العالم العمالي لن يسمح بأن تفرض "حفنة من الملاكين والمحامين والبروليتاريا الرثة" إرادتها. وعلى أثر مفاوضات شاقة، نجح البارون بيك، أخيراً، في الحصول على إقرار المجلسين، في نهاية 1906، للقانون الذي يخلق اقتراعاً عاماً ومباشراً لكل المواطنين الذكور الذين تجاوزوا الرابعة والعشرين من العمر، وذلك بموجب نظام انتخابي أسهم في تحديده إسهاماً واسعاً فيكتور أدلر (الذي كان قد أصبح نائباً، بموجب انتخاب فرعي،منذ 1905) الذي وضع تسوية مقبولة بين عدد الناخبين وإسهامهم في الضريبة. وصادق الإمبراطور على هذا القانون في 26 كانون الثاني 1907.

وأعطت الانتخابات التي جرت في أيار 1907 الاشتراكيين الديمقراطيين مليونا و40 ألف صوت و87 نائبا، منهم 58 منذ جولة الاقتراع الأولى، والآخرون بموجب ائتلاف قام في الجولة الثانية ضد المسيحيين الاجتماعيين. وحصل الألمان على 50 نائبا (منهم أدلر وبرنستورفر وإيلنبورغن وسايتز)، وحصل التشيكيون على 24 والبولونيون على ستة والإيطاليون على خمسة والروتينيون على اثنين. وتم الحصول على أعلى النتائج في السوديت بـ36،1 ٪ من الأصوات مقابل 27،4 ٪ في كل المملكة. وكان عدد كبير من الناخبين قد أعطوا، على ما يبدو، أصواتهم للاشتراكيين الديمقراطيين بوصفهم المدافعين عن الاقتراع العام. وسوف تتأكد هذه النتائج، جملة، في انتخابات 1911 التشريعية حيث عاد 82 نائبا منهم إلى الرايخسترات على الرغم من محاولة الوزير بيينرت تكتيل كل الأحزاب ضد الاشتراكيين الديمقراطيين: وإذا كانت قد سجلت خسائر في بوهيميا نتيجة لمعارضات قومية، فقد تم انتزاع مدينة فيينا من المسيحيين الاجتماعيين بالحصول على 19 نائبا اشتراكيا ديمقراطيا من 32. وكان تقدم الاشتراكيين أضعف بكثير في المجالس البلدية التي لم يطبق فيها الاقتراع العام، وهو ما لم يمنع الاشتراكي الديمقراطي جاكوب رايمان المنتخب في مجلس فيينا البلدي، عام 1905، من جعل حياة الأغلبية المسيحية- الاجتماعية صعبة.

وقد أمكن اعتبار الحصول على الاقتراع العام انتصارا شخصيا لفيكتور أدلر، ثمرة "علم الانتظار" هذا الذي صان الحزب من أفدح الأخطار.

جدول الانتخابات للرايخسترات لعامي 1907 و1911

النمسا السفلى	....	16	26
النمسا العليا	....	3	1
سالسبورغ	....		
ستيريا	....	6	4
كارينتيا	....	2	1
كارنيول	....		
تريستا	....	4	2
غوريزيا	....		
إيستريا	....		
التيرول	....	2	2
فورارلبرغ	....		
بوهيميا			
نواب ألمان	....	16	9
نواب تشيكيون	....	17	14
مورافيا			
نواب ألمان	....	3	
نواب تشيكيون	....	5	11
سيليزيا			
نواب ألمان	....	2	1
نواب تشيكيون	....	2	1

نواب بولونيون	....	**2**	**1**
غاليسيا			
نواب بولونيون	....	**4**	**7**
نواب روتينيون	....	**2**	**1**
بوكوفينا	....	**1**	**1**
المجموع		***87***	***82***

وقد ولد، لديه، أكبر الآمال. فقد كتب إلى كاوتسكي، في حزيران 1907: "أشعر أننا مدعوون في النمسا إلى تحقيق أشياء عظيمة" ملمحاً، مرة أخرى، إلى الأمل بالقدرة على إصلاح الملكية القديمة عبر الاشتراكية الديمقراطية. وقد صرح، في الفترة نفسها، بأن هذه الأخيرة "حزب دولة" وبأن قوته هي "إحدى الضمانات الرئيسية لمستقبل البرلمان ونمو الدولة" إلا أن انتظار أدلر بدا، في هذا الميدان، مخيباً للآمال وخداعاً، فقد كان الرايخسترات، على الرغم من انتخابه بالاقتراع العام، غير قادر على حل التعارضات القومية التي تزايدت حدة العارضات وجعلت من الحزب الاشتراكي الديمقراطي نفسه، بمهاجمتها إياه، شاهداً عاجزاً على تحلل الملكية.

الأزمة القومية داخل الاشتراكية الديمقراطية النمساوية

على أثر الهياج الذي خلقته مراسيم باديني، تفاقم التوتر بصورة جدية، داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بين الألمان والتشيكيين.فبرنامج برون المكرس لحل المسألة القومية في إطار الدولة البورجوازية من أجل تركيز انتباه الجماهير، بعد ذلك، على المسائل

الاجتماعية بدا، في نهاية المطاف، غير قادر على تهدئة حنق الاشتراكيين التشيكيين المتأهبين للتنديد بقومية مركز فيينا. فعلى تشكيل حزب قومي تشيكي في بوهيميا، بقيادة و. كلوفاك، عام 1898، رد، بعد خمس سنوات، حزب العمال الألمان الذي قدم له رودولف يونغ في اجتماعات تروتنو برنامج "دفاع حدودي" معاد للسامية والجرمانية وكان قابلا، بتوجهه إلى أنصار من الحرفيين وصغار البورجوازيين، بصورة خطيرة، لمزايدة قومية. وقد اتهم وولتر ريل الذي جاء من الاشتراكية، ولكنه انتقل إلى مجموعة "فولكليش"، اتهم، في "جريدة رايشنبرغ"، مخطط رينر بأنه لا يقدم أية مساعدة للألمان المهددين بمنافسة التشيكيين، "كما يهدد العمال الأمريكيون من قبل العمال الصينيين". وأمام فيض العواطف القومية تزايدت، بالنسبة للحزب، صعوبة تحكيمه، داخله، الصراعات سواء منها ما كان يتعلق بتنظيم مدارس الحضانة، خاصة في فيينا أو النمسا السفلى، أم بالترشيحات المشتركة للتشيكيين والألمان للانتخابات البلدية. وبدا أن الاشتراكيين خاضوا المعركة من أجل الاقتراع العام، في المناطق التشيكية، يدا في يد، مع التشيكيين الشباب والأحزاب البورجوازية القومية– في أيلول 1905، في مظاهرة في براغ، شوهد مازاريك إلى جانب نيميك وسوكوب– وإن المعركة السياسية بدت، بصورة متزايدة، مرتبطة بالمطلب القومي.

وكانت أخطر مسألة هي مسألة الانتماء النقابي. فلدى المؤتمر النقابي الذي انعقد في فيينا، في كانون الأول، عارض سكرتير النقابات، أنطون هوبر، الطلب الذي تقدمت به المنظمات التشيكية لتعيين سكرتير ثان إلى جانبه مبينا انه كان من المستحيل، في ميدان الحياة الاقتصادية

والمهنية، حسبان حساب للفروق بين القوميات. إلا أنه تشكلت، في براغ، عام 1897، لجنة نقابية "تشيكو-سلافية". وإذا كانت اصطدامات خطيرة لم تحدث في تلك الفترة، فيجب أن ينسب ذلك إلى التأثير المعتدل للقائد التشيكي جوزيف روزار. إلا أن الانقسامات اتخذت طابعاً مستعصياً على العلاج منذ اليوم الذي شهد فيه التشيكيون، في مؤتمر أمستردام النقابي الدولي، رفض الاعتراف بوفد مستقل لهم، وهو ما أثار، من جهتهم، حملة متطرفة الشدة ضد هوبر المتهم بأنه كان يريد "جرمنة" المنظمات المهنية غير الألمانية. وكذلك، وفي تناقض مع التقرير الذي قدمه المندوب التشيكي، نيميك، لم يشأ المؤتمر الثاني للأممية، في شتوتغارت، عام 1907، أن يعترف بوجود غير منظمة واحدة لكل بلد، رافضاً، إذن، قبول لجنة براغ. وقرر الحزب الاشتراكي التشيكي الذي لم يعد يشعر، منذ قيام الاقتراع العام في سيسليتانيا، بهذا القدر من التضامن حيال النمساويين، في مؤتمره لعام 1910، في برون، الدفاع عن الأطروحة النقابية التشيكية بحيث أنه تم الوصول إلى انشقاق، في داخله، بين "الانفصاليين" الذين كانوا يطلبون، مع فانيك وتوزار، تنظيماً اتحادياً للعالم النقابي و"المركزيين" الذين ظلوا أوفياء للتنظيم الفييني. وقد بينت، في براغ، جريدة "برافوليدو"، أن "الرفاق الألمان يريدون أن نخضع لحكمهم، وإذا كنا نقاوم، فإننا نعامل على غرار أسوأ أعدائهم". وسوف تقع ذروة الصراع لدى انعقاد مؤتمر الأممية في كوبنهاغن (1910). فقد بين تقرير وارد من أوساط "انفصالية" أن بين البروليتاريين التشيكيين والألمان فروقاً في النمو. فالحاجات تقتضي أن توضع تقنية وتكتيك متمايزان لكل طرف. وحاولت مرافعة نيميك، بالتأكيد، التقليل من مطالب مواطنيه مصرحة بأن الأمر كان يدور حول

"مسألة عملية خالصة ترمي إلى أفضل تنظيم ممكن". ولكن رأي المؤتمر كان قد تكون من جانب كاوتسكي الذي كان قد شن، في "النوي تزايت"، حملة ضد التشيكيين. وبأغلبية 222 صوتا مقابل 251 أعطى مؤتمر كوبنهاغن الحق للمركز الفييني. ولكن هذا لا يعني أن المسألة قد سويت، ولم تتوقف الصراعات عن التفاقم خلال السنوات التالية. وفي حين كانت "وثائق الانفصالية" التي نشرها الدكتور بولاشنيك، محرر "جريدة العامل"، توضح التقارب بين الاشتراكيين التشيكيين والأحزاب البورجوازية وتخليهم عن الأعمال المطلبية، كان إدوارد بينيس الذي كان اشتراكيا، آنذاك، يكتب في "مجلة باريس الاشتراكية"، خلال عام 1911: "إهانات شخصية وتشنيعات بنواب تشيكيين، تأسيس صحف تشن، فيها، هجمات شخصية عنيفة وتشنيعية وكاذبة على أشرف الرفاق في الحزب التشيكي: هذا ما قامت به مجموعة صغيرة من الرفاق التشيكيين من أنصار المركزية النقابية بدعم من لجنة فيينا النقابية". وكانت ثمرة هذه الانشقاقات هي أن المرشحين الألمان والانفصاليين التشيكيين تواجهوا، في انتخابات 1911، في دوائر متنوعة، وانهم شكلوا، في الرايخسترات، "أ...ة"، قومية. ولكن القادة النمساويين ترددوا أمام القطيعة، لاسيما وأن الانتخابات قد بينت أن الأغلبية الساحقة من العمال التشيكيين تبعوا "الانفصاليين": 357 ألف صوت مقابل 19 ألفا لـ"المركزيين"، 26مقعدا مقابل مقعد واحد. وطرح السؤال بصورة مقلقة في مؤتمر الحزب في اينسبورك، في خريف 1911: فعلى كارل لوتنر الذي بين أن العامل التشيكي يخضع، الآن، لكراهية الألمان، وعلى لودوهارتمان الذي كان يتمنى أن تتمثل الثقافة الألمانية القوميات الصغيرة، رد جوزيف سيليغر

الذي كان يبذل جهده، منذ عدة سنوات، في كانتون تيبلتز الثنائي اللغة، لمنع الاحتكاكات بين الألمان والتشيكيين، بهدوء، بأنه لا ينبغي المضي بالتعارض إلى حده الأقصى. وكان فيكتور أدلر، هو أيضاً، مناهضاً للحل الجذري، وكتب إلى كاوتسكي: "المعركة ضد الانفصالية تعادل، عملياً، تطوير دعاية كراهية ضد العامل التشيكي، معركة بالسكين بين العمال التشيكيين والألمان، وتلك وسيلة سيئة جداً لنشر الأممية!". ولذلك قرر المؤتمر، كتسوية، أن يدخل في الاشتراكية الديمقراطية المجموعة المركزية، ولكن دون أن يطرد منها "الانفصاليين" بطريقة سلطوية. وكان ذلك حلاً تجنب الأسوأ، ولكنه لم يخفف، في شيء، الاندفاعة القومية في العالم لعمالي التشيكي والعودة إلى أكثر الأشكال تعرضاً للإدانة من المطالب القومية، كحق الدولة الذي لمّح إليه الحزب التشيكي لدى مؤتمره في براغ، عام 1913. وتزايدت ندرة الأصوات، كصوت بوهوميل سميرال، الذي يذكر، بأن القومية ليست، في نهاية المطاف، سوى صورة كامنة من التحريفية البورجوازية الصغيرة والذي يسعى، وهو القريب من رينر وباور، إلى الحفاظ على الإطار الإقليمي الهابسبورغي المجدد بموجب مبدأ الاستقلال الشخصي. هل سيكون ممكناً، على المدى الطويل، إنقاذ "الأممية النمساوية الصغيرة" التي كان فيكتور أدلر قد كرّس لها حياته الكادحة ؟

كانت المسألة مطروحة في إطار القوميات الأخرى، ولو كان ذلك بمقدار أقل من العنف. وقد أدان دازنسكي "الانفصالية"، كما أدانها، في تريستا، القائد الإيطالي بيتوني الذي كان الخصم اللدود لكل نزعة إلى قيمة قومية. ولكن، هل كان ذلك يعني أنه يمكن الاعتماد على أممية الجماهير التي كانت تنضم إلى الحزب الاشتراكي الغاليسي ؟ لا يمكن أن

يكون موضع شك أن دازنسكي كان يعمل، منذ ثورة 1905، من أجل تشكيل حزب مشترك بولوني وأن المشاغل القومية تفوقت، لديه، على المسائل الاجتماعية. ولم يغفل خصومه اليساريون، أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولوني التابع للمؤتمر عن أن يقولوا له أنه يهمل مقتضيات الصراع الطبقي وأنه يستعيد لحسابه الأيديولوجية الوطنية للبورجوازية البولونية. وعلى الرغم من تصريحات دازنيسكي في اتجاه تعاون بين الاشتراكيين البولونيين والنمساويين، فإن أدلر كان يعرف أنه لا يستطيع أن يعتمد عليه ليقدم حلاً لمسألة القوميات في إطار الإمبراطورية النمساوية. وكانت الأمور أقل تقدماً لدى السلوفينيين. وفي مؤتمر لاياخ لعام 1909 الذي أعطى، فيه، قائدهم، كريستان، الاتجاه، جرى إقرار الاستقلال الشخصي في إطار النمسا- المجر المجددة، إلا أنه جرى التذكير فيه بأن السلوفينيين والكرواتيين والبلغاريين أعضاء أمة واحدة. ونمت لدى الشبيبة حركة قومية واشتراكية معاً تدين انتهازية الأحزاب وتتمنى خلق دولة يوغوسلافية على أساس اتحادي رسم الكاتب السلوفيني أ. كانكار، عام 1913، حدودها.

الاشتراكية الديمقراطية والحياة الثقافية النمساوية. بدايات الماركسية النمساوية :

استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي، على الرغم من المواجهات القومية التي كانت تلغمه والتي كانت انعكاساً للتحلل العام للملكية المزدوجة، في ممارسة الحياة الثقافية والاجتماعية للنمسا، ولفيينا خاصة.

لقد ظل العالم العمالي، بكامله تقريباً، مغلقاً على نداءات المسيحيين الاجتماعيين على الرغم من أن محيط كارل فون فوغسانغ قد

تصور، منذ 1883، تكتلاً محافظاً-عمالياً ضد الليبرالية، وأن الأسقف جوزيف شايشر قد نشر، عام 1884، مذكرة عن "الكهنوت والمسألة الاجتماعية"، وإن محاولات عديدة جرت في هذا الاتجاه، بتأثير ليوبولد كونشاك، عام 1892، وأنطون أوريل عام 1903، ضمن روح معادية للرأسمالية هذه المرة، ومعاداة العالم العمالي للكهنوت حمته من كل انجذاب إلى الديماغوجية اللاسامية لحزب كارل لوغر الذي مارس تأثيراً قوياً في البورجوازية المتوسطة والصغيرة. وبالفعل، فإن إحدى القناعات الكبرى للاشتراكيين الذين كانوا ينتمون إلى جيل فيكتور أدلر كانت أن الثقافة المنتشرة انتشاراً حراً والمتمثلة تمثلاً حراً هي شرط تحرر الطبقة العاملة. ولذلك، فإن أحد مشاغلهم الكبرى كان تزويدها بالوسائل التربوية التي كانت قد أحست، منذ السنوات الأولى لتنظيمها السياسي، بأشد الحاجة إليها: تربية ثقافية لا تنفصل، خاصة في ذهن أدلر، عن ممارسة أخلاقية اجتماعية، ولاسيما ممارسة أشد أنواع التقشف. وهذا ما يفسر النمو الخارق، في جملة البلد، روابط من كل نوع كانت مكرسة لتأخير العالم العمالي، سواء أدار الأمر حول "أصدقاء الطبيعة" الذين اهتم بهم آلوار وهراور، وكذلك كارل رينر الشاب، أم حول " أصدقاء الأطفال" الذين حنت عليهم الرأفة الحنون لأنطون الفريش، أم حول "الاتحاد المركزي للمعلمين" الذي كان يرأسه كارل سايتز، أم حول حركات شبيبة عديدة كان يحركها ليوبولد فينراسكي وروبرت دانبرغ، وكلاهما كانا من أقصى يسار الحزب، أم حول جماعات نسائية كانت تتوجه إليها أدلايد بوب وغابرييل بروفت وتيريز شلسنغر في "جريدة العمال"، وذلك دون أن نذكر جمعيات الغناء والرياضة (كان للدراجين دور كبير في تنظيم مظاهرات الحزب في الفترات الانتخابية). وكان رجال من قيمة أوتو باور

وماكس أدلر وأوتو براون يشاركون، في المدرسة العليا للحزب، في تأهيل حزبيين، مثل الشاب جوليوس براونتال، كانوا يبحثون عن عصر ذهبي ومازالوا ينظرون إلى الاشتراكية بعيني "مؤمن". وزاد في أهميتها كون الجامعة بقيت ممنوعة على الذين كان يحكم على محاكمتهم بأنها هدامة. لم يمكن لتلميذ مومسن والمختص بالعصور الإيطالية الوسطى، لودو هارتمان أن يعين، أبداً، أستاذاً في جامعة فيينا بسبب انتماءاته السياسية. وشوهد، بالمقابل، عدد كبير من العمال كانت بداياتهم في الحياة صعبة جداً يرتفعون إلى مستوى عال من الثقافة ويتحملون مسؤوليات سياسية أو نقابية واسعة، مثل عامل الطباعة الفييني كارل هوغنر الذي سوف يكتب، هو نفسه، تاريخ مهنته، والتيرولي جوزيف هولزهامر، عامل التعدين الذي سوف يخوض المعركة، في أينسبروك، ضد التصرفات الكهنوتية، أو فرديناند هانوش القادم من أسرة حائكين سيليزيين، مؤسس اتحاد عمال النسيج والذي سيصبح، بعد الحرب، واضع التشريع الاجتماعي في عهد الجمهورية النمساوية الأولى.

وتفسر العلاقات التي كان يعقدها أدلر في الأوساط الثقافية الفيينية المكانة التي كانت للاشتراكية الديمقراطية في كل الحركات السياسية والثقافية والدعم الذي قدمته لها في النضال ضد القوة القمعية لرأس المال أو البيروقراطية أو الكنيسة الكاثوليكية. وفضلاً عن ذلك، فربما كان موقف الاشتراكية الديمقراطية المعادي للكهنوت معاداة عميقة هو الذي سبب لها أقوى العداوات، خاصة في مناطق، كالتيرول، حيث كان تحالفها مع الليبراليين–نفكر بوقوفه، عام 1912، ضد الملاحقات التي تعرض لها الأستاذ في جامعة أينسبروك، لودفيغ فارمون، عدو الظلامية الدينية– أحد

الوجوه الرئيسية لنشاطه. وقد جعلت "جريدة العمال" التي كان يديرها فريدريك أوسترلتز من نفسها صدى كل حركات الأفكار الكبيرة التي كان لها امتداد اجتماعي: الهامشية التي كان يدرسها، في جامعة فيينا، كارل منغر وتلميذه بوم–بافرك وفون فيليبوفتش، سلمية بيرتافون سوتنر وألفريد هيرمان فريد الأخلاقية، واقعية جوزيف بوبر الخيالية التي أجبرت كثيرا من العقول على التفكير في البؤس، النقدية الاختبارية لأرنست ماخ الذي كان له، قبل أن يغزو جزءا من الإنتلجنسيا الروسية، في فيينا، حيث كان يعلم، تلاميذ عديدون، جهود مؤسسة فيينا الأخلاقي، مع ولهلم بورنر، لخلق مدرسة تقوم على الأخلاق العلمانية. ولاشك في أنه يجب، كذلك، التذكير باهتمام الأوساط الاشتراكية بمحاولة أنطون بيزولد لخلق شعر عمالي وبالتجارب التي كرسها النقابي فرديناند هانوش، في برهاته الضائعة، في عالم العمل، لأعمال فرويد وشتيكل وأدلر في التحليل النفسي، لمساجلات كارل كراوس ضد الصحافة الليبرالية التي لعبت دورا كبيرا جدا في الحياة الثقافية الفيينية في السنوات الأولى من القرن العشرين، لبدايات موسيقى أرنولد شونبرغ اللانغمية.

وإذا كانت فعالية الاشتراكية الديمقراطية النمساوية قد انكشفت في الممارسة، فلا يمكن أن نهمل أنه قد تكونت، في صلة وثيقة مع جريدة كاوتسكي "النوي تزايت" مدرسة كتاب موجهين نحو الحقوق والاقتصاد والفلسفة والسياسة أعطاها عالم اقتصاد أمريكي، ل.ب.بودان، منذ ما قبل الحرب، اسم مدرسة الماركسيين النمساويين. وكان هؤلاء القادمون من جماعة "المستقبل" التي ولدت مدرسة العمال العليا عام 1902 والمتجمعون

حول مجلة "دراسات ماركسية"، منذ 1904، وأسبوعية "الكفاح" عام 1907، كانوا مدفوعين بالشعور بأن الماركسية لم تكن مذهباً مغلقاً وأنه يجب أن تتكيف مع مقتضيات العالم المعاصر. ومن هنا اهتمامهم بمختلف فروع زمانهم العلمية، الاقتصاد السياسي، العلوم الطبيعية، الأنتولوجيا والطب كما تبين، خاصة، مراسلة أحدهم، غوستاف أكستين مع كاوتسكي. وقد كانوا كلهم، دون أن تكون لهم الاتجاهات نفسها ولا الهموم نفسها، أتباع إرادة تسوية. وكانوا، لخوفهم من المواقف المتطرفة، يفضلون موقفاً "وسطياً" كان يسمح لهم بتعيين موقعهم في منتصف الطريق بين التحريفية البرنشتاينية ومواقع الماركسية الأصولية. وكانوا، كلهم، يقبلون الاتجاه الكانتي الجديد الذي كان أحدهم، ماكس أدلر، قد أعطاه للفكر الاشتراكي. فقد كان، في كتابه "ماركس كمفكر" (1906)، يرتكس، فعلاً، ضد الخفض من قيمة العوامل المعنوية في السلوك البشري، ويدخل في تفسير السيرورة التاريخية طفرة كيفية مرتبطة بنشاط الإنسان الحر ومعيدة للضرورة القاطعة أهمية يزيد في حجمها أنه كان، هو نفسه، مشحوناً بأخلاقية اجتماعية. وكان ينتمي إلى المجموعة نفسها رودولف هلفردنغ الذي كان من فيينا حيث أنهى دراساته الطبية، ولكنه ناضل، منذ 1906، في الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، وكان مؤلف كتاب شهير حول "رأس المال المالي" (1910) حيث بين، أمام التطور الممكن للرأسمالية الدولية، أنه مؤيد لنزعة انتظار متنورة. وهناك، أخيراً، كارل رينر وأوتوباور، الاختصاصيان بمسألة القوميات والمهتمان، على الرغم من تباينات في التفسير، بتبني موقف متحفظ حيال الملكية النمساوية- المجرية ما لم تسمح الدولة الاشتراكية لكل أمة بتولي شؤون مصائرها الخاصة. وأسهم كارل غروينبرغ، الذي كان، آنذاك أستاذاً في جامعة فيينا، دون

أن ينتمي إلى هذه المجموعة، إسهاماً واسعاً بكتابة "أرشيف تاريخ الحركة الاشتراكية والعمالية"، في تسهيل المقاربات المنهجية المتعددة الفروع التي كان يتمناها الماركسيون النمساويون الذين كانوا يرتادون ندوته بانتظام.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي عشية حرب 1914 :

كان التفكير السياسي يدعو الاشتراكية النمساوية، عشية حرب 1914، إلى موقف حذر. ولم يكن فيكتور أدلر مستعداً للمجازفة بعمل جيد في مغامرة مشكوك فيها. وفي حين كانت الجماهير قد أبدت ديناميكية قوية، أيضاً، في أيلول 1912، لدى الفتن التي سببها غلاء المعيشة.واستمر القادة، على الرغم من الخيبات التي سببتها لهم ممارسة الحياة البرلمانية، في عهدي الوزارتين اللتين ترأسهما بينرت وستورخ، في الادعاء بأنه ما من درب آخر نحو السلطة سوى ذاك الذي شقه الحصول على الاقتراع العام. وكان يكتشف، لدى عدد منهم، الأمل ذو الأصل اللاسالي في أن تكون الاشتراكية الديمقراطية قادرة، ذات يوم، على تحويل الملكية العجوز وتعقيلها. ومن المؤكد أن هذا الموقف المضاد للثورة قد أثار بعض الانتقادات، خاصة لدى فرانز شوماير، مستشار فيينا البلدي ونائبها، مدير "منبر الشعب". ولكن هذا المناضل سوف يقتل، في شباط 1911، في محطة فيينا، لدى خروجه من اجتماع مناهض للعسكرتاريا، على يد شقيق نائب مسيحي اجتماعي– وهذا استباق لجريمة أخرى سوف تعني التخلي عن كل مقاومة. وفي الواقع، فإن شعوراً بالعجز هو، حقاً، الذي كان يهَصر قلوب قادة الاشتراكية الديمقراطية أمام تصاعد الأخطار الخارجية، في حين كانت وسائل العمل البرلماني ممنوعة عليهم تماماً. وقد كتب

أوتوباور إلى كاوتسكي، في أيلول 1913: "إن الانهيار الكلي لسياستنا الخارجية والداخلية تجبر رجالنا على الصمت. فالعمال يعتقدون أن لا شيء يمكن عمله في النمسا، وأن كل الجهود عقيمة. وهم يعودون إلى الوقوع في لامبالاة سياسية تشل، بدورها، حياة الحزب". وكان أدلر، كما كان قد قال في مؤتمر الأممية في بال، يرى أن الاشتراكية الديمقراطية ستكون عاجزة عن اعتراض سبيل الحرب، ودعا أصدقاءه الأجانب إلى أن لا يكون لديهم، حول هذه النقطة، أي أمل. إلا أنه كان يحتفظ بالأمل في أن لا تدع الطبقات الحاكمة، نفسها تنجر إلى عملية تهدد بأن تكون قاتلة لها.

حزب ترانسليتانيا الاشتراكي الديمقراطي

بدايات الحزب

على الرغم من أن تنظيماً أولاً ذا طابع اشتراكي، الرابطة العامة للعمال، وصل إلى أن تكون له جريدة، "جريدة العمال"، قد خرج إلى النور عام 1896، ولكن دون أن يستطيع مقاومة القمع العام الذي عقب الكومونة، فإن ليو فرانكل، العائد إلى بودابست بعد أن درس، في لندن، فكر ماركس، وناشر "الجريدة الأسبوعية للعمال" (1876– 1881) هو الذي كان صاحب الفضل في ولادة تجمع واسع للقوى الكادحة التي استطاعت الحصول على الاقتراع العام ،وكذلك على تحقيق برنامج اشتراكي، وخاصة تأميم وسائل الإنتاج، بما فيها الأرض. ولكن، بما أن فرانكل قد سجن في السنة التالية، فقد استؤنفت بصورة أقوى، الصراعات بين

الماركسيين والفوضويين والانتهازيين دون أن يمنع ذلك، من جهة أخرى، اتساع الحركة النقابية وإقرار البرلمان لجنين تشريع اجتماعي. ولم تستطع مختلف الفئات التوحد حول برنامج مشترك كان يستوحي مباشرة، البرنامج الذي أقره، في العام السابق، مؤتمر هينفيلد إلا عام 1890.

ولكن الانقسامات لم توفر الحزب المجري الفتي. فبول أنغلمان الذي كان يتمتع بثقة أدلر لم يستطع، إثر الخلافات بين الراديكاليين والانتهازيين، أن يبقي على رأسه. وفي عام 1896، تشكل حزب اشتراكي مستقل بتأثير إيستفان فاركوني الذي كان تاجر خيول في شيغليد يتمتع بشعبية واسعة في الأوساط الريفية، بين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين والذي ستلقى فوضويته الشعبانية والصوفية صدى واسعاً، خاصة في ترانسلفانيا.وكان أول من تحدث عن تقسيم الملكيات الكبيرة. وفي عام 1897، وقعت إضرابات ريفية ذات سعة غير متوقعة. ولكن الحكومة استعادت، منذ 1898، زمام الأمور ومنعت حزب فاركوني وفرضت قانوناً عرف باسم "تشريع العبودية" يمنع استخدام الإضراب. ولم يستطع حزب ريفي منشق آخر كان يحركه فيلموس ميزوفي باسم "الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعاد التنظيم" أن يثبت إلا في المناطق الرومانية والصربية بدوافع قومية. ويمكن التسليم بأن مختلف الاتجاهات توحدت من جديد عام 1899. وعلى هذا النحو، استطاع، مستفيداً من فترة ليبرالية قصيرة في السنوات الأولى من القرن، أن يحدد لنفسه، لدى مؤتمره في بودابست،عام 1903، الخطوط العامة لبرنامج عمل. وكان ما يميز الحزب المجري هو كونه

قد أقام علاقة وثيقة جداً مع النقابات التي كان عدد أعضائها يرتفع، آنذاك، إلى 41 ألف عضو. وكانت كل منظمة رسمية أنشئت بموجب قانون 1872 المعدل عام 1884 تزدوج بخلية "حرة" لا يصرح عنها، تدير صندوق الإضراب وينتمي أعضاؤها، في أغلب الأحوال، إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقد بقيت الاشتراكية الديمقراطية تحت تأثير القادة النقابيين حتى عام 1908 حين خلقت مجموعات مستقلة.

الخط العام للحزب :

بقي الحزب الاشتراكي المجري حزباً إصلاحياً وانتهازياً يجمع إلى تصريحاته الماركسية وتصوره العقائدي للنضال الطبقي أملاً شبه حصري في الإصلاحات الجارية بالطريقة التشريعية وفي الشرعية. وكانت فعاليته موجهة، بكاملها تقريباً، نحو الحصول على الاقتراع العام الذي كان يبدو له ضرورياً لتأمين مشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية التي كان النظام الانتخابي القائم يحرمه منها كلياً. وقد اهتم قائدا الحزب، أيرنو عارامي وجاكوب ولتنر، باستمرار، بتهدئة حماسات الجماهير وبعدم توريط تنظيم أنشئ بصعوبة ومهدد، دائماً، في وجوده نفسه بالقمع البوليسي من جراء أفعال غير واعية. فقد كان من السهل، فعلاً، على الحكومة أن تستند إلى الرأي العام بتنديدها بالطابع اللاقومي للاشتراكية الديمقراطية، فقد كان معظم القادة النقابيين من الألمان، ومعظم قادة الحزب من اليهود ! ويشهد مصطلح جاك (ابن يعقوب) الذي يستخدم لتمييز الاشتراكيين في بودابست على لاسامية أساسبة أعم في الأوساط الكاثوليكية منها في

الأوساط الكالفانية. فكان الاشتراكيون، بطبيعة الحال، محمولين، في عالم الكراهية الذي عليهم أن يعيشوا فيه، على توجيه نشاطهم نحو عمل صابر في التعبئة والتماسك والتضامن العمالي. وكانت لهم، في "النبسزافا" (الطبعة الألمانية: صوت الشعب)، جريدة يومية منذ 1905، والمجلة الأسبوعية "الاشتراكي"، وكذلك صحافة واسعة في المقاطعات ومطبوعات ذات قيمة أدبية عالية. وكانوا يفيدون من أجل دعايتهم، في المدن على الأقل، من الفترات الانتخابية التي يعترف، فيها، بحرية الاجتماع.

وبدا أن مسألة الاقتراع العام يجب أن تلقى حلاً إثر الأزمة الحكومية التي فتحتها انتخابات كانون الثاني 1905 التي جاءت لصالح أحزاب الاستقلال وسقوط حكومة كولومان تيزا. وكانت "أزمة الثنائية" قد حملت فرانسوا جوزيف على تشكيل حكومة من خارج البرلمان برئاسة فيجير فاري. وبدا أن التاج الذي جرحته معارضة أحزاب الاستقلال سيدخل الاقتراع العام مستنداً إلى القوى الديمقراطية وإلى غير المجريين. وكانت هذه التهديدات تدور في مناخ قبل ثوري كانت سببه أحداث روسيا: ففي بودابست، عقد اجتماع، في 5 شباط، على شرف ثورة بطرسبورغ. وفي الربيع تطورت إضرابات كبيرة لم تقتصر على عمال التعدين، بل شملت عمال ما وراء الدانوب الزراعيين الذين كانت تروج بينهم "الجرائد بفلس"، ومست، دون شك، ما يصل إلى 100 ألف عامل. إلا أن قيادة الحزب فضلت فك تعبئة الطاقة الثورية للعمال موجهة إياهم نحو الاقتراع العام. وفي تموز 1905، دخل إيرنو غارامي في مفاوضات مع وزير الداخلية كريستوفي. وبدعم من قادة الأممية، حمل الاشتراكيون

الديمقراطيون إلى تصور تحالف "لاسالي" مع السلطة. ولهذه الغاية، قررت مظاهرات جماهيرية: فبمناسبة إعادة افتتاح البرلمان، في 15 أيلول، أعلن حوالي مائة ألف عامل أنهم يريدون الحصول على الاقتراع العام. وفي كانون الثاني 1906، أمكن الاعتقاد، وقد حل البرلمان، بأن العاهل سيدخل، بمرسوم، الإصلاح الذي طال انتظاره. والواقع هو أن هذا الأخير سرعان ما حمل على التخلي عن هواجسه الإصلاحية، ففي نيسان 1906، عدلت المعارضة القلقة من تطور كان يهدد بأن يتخذ طابعاً ثورياً عن الأساسي من مطالبها وصالحت الحكومة وقبلت أن تدخل حكومة تجمع بين جملة القوى المحافظة. وأرادت أن تنفذ الحكومة الجديدة وعودها ففي تشرين الأول 1907، جرى الحديث عن تهديد إضراب عام استجاب له 200 ألف عامل. إلا أنه تبين أن التضامن بين الأسرة المالكة وطبقات الملاكين أقوى من كل التركيبات المنضجة حول التعاون بين قوى الديمقراطية والشعوب غير المجرية. فشوهد، إذن، اعتباراً من البرهة التي تعرقل، فيها، أمل الاقتراع العام، جزر للحركة الثورية. ولم يعد أمام الحزب الاشتراكي الديمقراطي سوى أن يندم على ذنبه: فلم يعرف الإفادة من الموقف المناسب في عامي 1905 و1906.

وجر فشل السياسة التي اتبعها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في مسألة الاقتراع العام شيئاً من التطرف ترجم إلى معارضة جديدة للثنائية ونقد متزايد الشدة، في فترة ضم البوسنة والهرسك، ضد السياسة الخارجية للملكية المزدوجة. وفي حين لم تكن الثنائية موضع اتهام في مؤتمر 1903، فإن "النبسزافا" كتبت في تشرين الثاني 1908: "في عام 1867، وقعت

الطبقات المالكة ميثاقاً مع الأسرة المالكة. وقد تركت لها، بموجبه، قيادة الجيش والسياسة الخارجية. ومقابل ذلك، التزمت الملكية بدعمها في المعركة التي تخوضها ضد الفلاحين والعمال الذين هم، مع ذلك، من دمها، وكذلك ضد القوميات". ولدى الاجتماع العام للاشتراكية الديمقراطية النمساوية- المجرية الذي انعقد في أيلول 1908، أيد المندوب المجري مانوبوشنغر، بالاتفاق مع أدلر، فكرة "مجر حرة ومستقلة". وتميزت المظاهرات التي جرت في شوارع بودابست، في 4و6 تشرين الأول 1908، ضد سياسة الحكومة القمعية والتهديد بالاقتراع التعددي، من جراء المواجهات مع البوليس، عن المسيرات السلمية للسنوات السابقة. إلا أن الابتعاد عن "القيصرية" الديمقراطية وفقدان الأوهام حيال الهابسبورغ لم يعنيا، بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي التخلي عن الخط البرلماني: فعندما زادت الرجعية قوة، عام1910، من جراء وصول الحزب الليبرالي القديم، الذي سمي، إذ ذاك، "حزب العمل القومي"، إلى الحكم، سعى الاشتراكيون الديمقراطيون وراء دعم لدى الجناح اليساري لحزب الاستقلال، وهو الجناح الذي كان يقوده غيولا جوست والكونت ميهالي كارولي، على أساس اكتساب الاقتراع العام واستقلال المجر. ودعموا تأسيس "ناد إصلاحي" هدفه أن يحصل للمجر على التدابير الليبرالية التي ستنتزعها من سيطرة الأرستقراطية.

الاشتراكية الديمقراطية أمام المسائل الزراعية والقومية :

أهمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان متمحوراً على كسب الاقتراع العام أن يقدم حلاً لمسألتين كانتا، مع ذلك، أساسيتين: مسألة وصول الفلاحين إلى الملكية الخاصة ومسألة دعم نضال القوميات.

وقد رفض، على صعيد المسألة الريفية، تصور طلب تقسيم الملكيات الكبيرة لصالح العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء. وقد تذرعت القيادة بالصعوبات الكبيرة التي أوقعت، فيها، الحركات الزراعية ذات الطابع الفوضوي الحزب خلال التسعينات والاستحالة المادية لتنظيم سكان الأرياف والقمع الذي لن تقصر عن استخدامه ضد المنظمات العمالية الاشتراكية الحكومة المهتمة جداً بتثبيت الفلاحين في حالة الطاعة. إلا أنه تبين، بعد حركات 1905 الفلاحية، أن من المستحيل استبعاد المسألة الزراعية التي كانت، في المجر كما في روسيا، عقدة الصيرورة. ويلح أرنولد دانييل، في مجلة "القرن العشرين" مستلهماً أفكار الاشتراكي الألماني دافيد، على أنه يجب على الاشتراكيين الديمقراطيين أن يضعوا كل شيء موضع العمل لدعم طموحات الطبقة الفلاحية إلى الملكية ويعارض في أطروحة كاوتسكي الذي يزعم المحافظة على الملكيات الكبيرة حتى يوم الثورة. ولكنه اصطدم بالمواقف المتينة الرسوخ لفارامي الذي كلف جوزيف دينر- دينس، في مجلة "الاشتراكي"، بالدفاع عن الأطروحة الكلاسيكية حول عدم مردودية الملكية المجزأة التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الاشتراكية. وأمام سعة الاحتجاجات، قرر الحزب أن يسجل في جدول أعمال مؤتمره لعام 1908 صياغة برنامج زراعي كلف بها رئيس روابط العمال الزراعيين، ساندرو سيزماديا وتضمنت أمنية هي أن يصبح الفلاحون، بعد إنجاز الجمعنة، بوصفهم أعضاء الجماعة، ملاكين لقسم من الأرض، ولكن المشروع لم يبحث خلال المؤتمر.

وكان الأخطر، أيضاً، هو تعنت الحزب في عدم السعي إلى دعم القوميات ملتزماً، حرفياً، برنامج 1903 الذي كان قد اكتفى بإعلان "المساواة الكلية في الحقوق بين الشعوب التي تسكن المجر"، وهو ما كان يعني، في نظره، منح الاستقلال الإداري، ولكنه يعني، أيضاً، التكامل الإقليمي للمجر. والأطروحة التي جرى الدفاع عنها، منذ ذلك الحين، هي أن القمع الذي كانت تعانيه القوميات الخاضعة هو نفسه الذي يعاني منه الشعب المجري، وبالتالي، فإن مسألة القوميات المزعومة ليست سوى وجه من وجوه الصراع الطبقي، وسوف تحل عندما يعمل النمو الاقتصادي والتحويل الديمقراطي للبلد عملهما. وادعت "النبسزازا" أنه لا يوجد، فعلاً، سوى قوميتين: قومية المستغلين وقومية ضحايا الاستغلال، وكان كل تحويل للحزب ينتظم على أساس قومي مداناً، بصورة قاسية، من جانبها. ولم ترد، كذلك، أن تحتفظ بمدلول اتحاد شعوب المملكة الذي دافع عنه، عام 1906، الروماني بوفيل بوبوفيسي. وعلى الرغم من بعض المحاولات لكسب أحزاب القوميات للاشتراكية، كتلك التي خطط لها، عام 1907، روز فاين، في "الاشتراكي"، فإن الحزب استمر في المعادلة بين سياسة مجْيرة حكومة بودابست وقومية الأقليات. وقد تصلب هذا الاتجاه، أيضاً، عام 1908، بتأثير سيغموند كونفي الذي بدا معادياً لكل اتخاذ موقف لصالح القوميات الخاضعة التي هي "جيش احتياطي اقتصادي تحطم، بمساعدته، مطالب الطبقة العاملة الأجرية"، ومضى إلى درجة الزعم بأن القمع الذي كان الفلاحون المجريون ضحايا له أسوأ من ذاك الذي تعانيه الأمم الأخرى حيث تتوفر للملاكين مساحات أراضٍ أكبر.

وكان الحفاظ على المجر التاريخية، بالنسبة لكونفي، عقيدة يواجه بها النمسا الكبرى الاتحادية التي ينادي بها الماركسيون النمساويون. فلا عجب في أن يكون قد بدا، خلال الحروب البلقانية، معادياً للنظريات اليوغسلافية والإلحاقية الصربية، لاسيما وأن هذه الأخيرة مرتبطة، جزئياً، بالإمبريالية الروسية.

ومن الطبيعي أن تتطلع المجموعات الاشتراكية المنتمية إلى القوميات التابعة نحو البلدان المجاورة التي كان يمكن لطموحاتها القومية أن تكتسب، لديها، قبولاً أكبر.

وكان ذلك صحيحاً صحة خاصة بالنسبة لروماني ترانسلفانيا الذين أدخل أفكار الأممية الأولى بينهم شارل فاركاس، وكان ميكانيكياً في ورشات الخطوط الحديدية لتيميزورا التي كان فرعها يناقش، عام 1870، أفكار لاسال وماركس. وكانت وفود رومانية عديدة قد اشتركت في مؤتمر بودابست السري، عام 1880، ثم، عام 1890، في تشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وكانت تدعم قوة الحركة الثورية الترانسلفانية التي ترجمت إلى إضرابات بلغت حدتها الذروة عام 1905 وثورات فلاحية عديدة دعمتها صحافة غزيرة باللغة الرومانية، وخاصة "الأديفارول".

إلا أنه تشكل، منذ 1894، في آراد، حزب صغير هو "حزب المجر العمالي الاشتراكي الديمقراطي" الذي كان يقع إلى يسار الحزب الرسمي والذي كان يعلن، مع إدانته لانتهازية قيادة بودابست، عن التضامن مع حركة رومانيا العمالية. وأدى نقص اهتمام "الاشتراكية المجرية"

بالمنشورات والمطالب ذات الطابع القومي إلى تزايد تطلع الاشتراكيين المنتمين إلى القومية الرومانية نحو الجانب الآخر من جبال الكاربات. وفي مؤتمرات الفروع الرومانية للحزب التي انعقدت، بانتظام، منذ 1905، تزايدت حدة الشكاوى، لا ضد إصلاحية الحزب التي تكتفي بالحصول على الاقتراع العام فقط، بل، أيضاً، ضد ازدراء الوضع الفلاحي والمطالب القومية. وكان جلياً، حقاً، أن العمال الرومانيين الذين كانوا يخضعون لاستغلال مزدوج، اجتماعي وقومي، كانوا يرون في الاشتراكية الديمقراطية إمكانية تحرر مزدوج وانهم كانوا أكثر انتباهاً للتوجيهات التي كانت تأتيهم من بوخارست أو جاسي منهم لتلك التي كانت تأتيهم من بودابست. إلا أنه لا ينبغي إهمال كون الأفعال الثورية للنضال الطبقي التي جمعت عمالاً مجريين ورومانيين وألماناً من ترانسلفانيا أسهمت في تربية هؤلاء ضمن الأممية البروليتاريا.

وكانت الأنظار، بين الشعوب السلافية الخاضعة للمجر، تتطلع، أيضاً، إلى ما وراء الحدود. ففي سلوفاكيا، تشكل، عام 1905، حزب اشتراكي سلوفاكي مؤقت بتأثير مجموعة هلاس التي كانت قريبة من مازاريك. ولكن العلاقات بين براتيسلافا وبودابست ظلت متوترة. وتشكلت لدى سلافيي الجنوب، بدرجة كافية من التأخر، جماعات اشتراكية: في كرواتيا عام 1894، بين صربيي فويفودينا عام 1905، وفي البوسنة والهرسك عام 1909. وفي هذه المقاطعات الأخيرة التي احتلت منذ 1878 وضمتها، عام 1908، النمسا– المجر، تطورت الحركات العمالية منذ وقت مبكر على أيدي عمال مهاجرين وأدت إلى إضرابات كثيفة،

كإضراب عمال التبغ في ساراييفو عام 1906، وسمح النضال الاجتماعي بالانتقال من وعي مبهم، داخل سكان من أصل ريفي، للانتماء لقومية معينة إلى فكرة نضال طبقي معروضة، دون أن يخلو ذلك، من موهبة، منذ 1908، في "صوت الحرية". إلا أنه كانت هناك، لدى سلافيي الجنوب هؤلاء، تباينات بين الاشتراكيين الديمقراطيين ذوي الاتجاه النمساوي- الماركسي الذين كانوا يؤيدون جعل الملكية العجوز اتحادية والذين كانوا يتوقون إلى تأسيس دولة يوغسلافية كبيرة ويتلقون التأثير الصربي. وهذه المجموعة الثانية هي التي انتصرت لدى أول اجتماع بلقاني اشتراكي ديمقراطي انعقد في بلغراد في كانون الثاني 1910 تحت تأثير توكوفيس. ولكن، بقدر ما نمت الحروب البلقانية، انتقلت الأرجحية، خاصة في البوسنة، إلى أيدي ثوريين شباب ما كادوا أن يتخرجوا من الثانوية وتجلى عملهم على صورة سرية، وكانوا يجتذبون انتباه السكان إلى المساواة في الحقوق القومية والعدالة الاجتماعية وحرية الضمير. وهؤلاء اليوغسلافيون الشباب المطبوعون بقراءة الثوريين الشعبانيين الروس ورسل البعث الإيطالي، في صلة شخصية مع شخصيات ثورية، كغاسينوفييه مع تروتسكي، والذين أحبطتهم ترددات القادة السياسيين القدامى انخرطوا في درب المؤتمرات الفردية. ولدى مؤتمر ساراييفو الاشتراكي (1913)، انفصلت مجموعة "زفونو" (الجرس) عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي لتقترب، تحت علامة بيلاجييه، من عدمية مصطبغة بالفوضوية. وكان قتال الطغاة، لدى هؤلاء الثوار "البدائيين الذين خرج منهم الفريق الذي سوف ينهي حياة الأرشيدوق فرانسوا جوزيف"، مبنياً على قانون طبيعي

يحق للبشر، بموجبه، استعمال الإرهاب ضد نظام الإرهاب الذي كان مفروضاً عليهم.

الاشتراكية الديمقراطية والمثقفون المجريون :

لم يمر تشكيل حزب اشتراكي قوي، في بداية القرن، غير ملحوظ من جانب فئة من الإنتلجنسيا المجرية التي تبين لها حوالي 1910، وقد اجتذبتها طويلاً ليبرالية "النبالة" الزائفة، أن البنية "نصف الإقطاعية" للمجر لا يمكن أن تقلب إلا بمساندة جزء كبير من الطبقات الشعبية. فظهر، إذن، لدى منعطف القرن، جيل "ثان" إصلاحي- على اعتبار أن الأول كان جيل معاصري كوسوت- يسعى إلى إقامة صلات مع الأوساط الاشتراكية وإلى الميل بها نحو بعض خياراته السياسية. إلا أن الاتجاه الدوغماتي جداً الذي أعطاه الحزب الاشتراكي الديمقراطي للنضال السياسيّ المتمحور على مسألة الاقتراع العام لم يسمح، على المدى الطويل، بتعاون مثمر مع "رفاق الطريق" الذين سرعان ما وصفوا بأنهم "هراطقة". ويمكن أن نميز بينهم اتجاهين: الأول متجه، مع إيرفن زابو، نحو الفوضوية النقابية، والآخرمتجه، مع أوسكار جازي، نحو الراديكالية البورجوازية.

في بداية القرن، اجتمعت نخبة من الطلاب الثوريين في جامعة بودابست شكلت، فيما بينها، "لجنة ثورية" كان أهم محركيها إيرفن زابو، مدير مكّتبة غرفة تجارة بودابست الذي كان مشغولاً، خاصة، آنذاك، بالتعريف، حوله، بفكر الثوريين الروس الذين كان على صلة بهم خلال سنوات دراسته في فيينا والذين كان معجباً، على غرار لافروف،

بإخلاصهم الحار لقضية الشعب. واستفاد من ذلك ليعارض "فساد" الأوساط الثقافية في بودابست بالتعطش إلى الشهادة الذي يحرك الجيل الجديد. واعتباراً من عام 1902، نشر زابو "مكتبة الطلاب الثوريين" التي كان يطبق فيها عقيدة المادية التاريخية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجر. وكان همه ينصب على الطرائق المكرسة لتحريك النضال الطبقي الذي بدا له أن إضرابات 1903 الكبرى، في بلجيكا وأسبانيا، فتحت أمامه آفاقاً جديدة. وكما كان متزايد التحفظ حيال العمل البرلماني الخالص، فقد اتجه نحو نتائج نقابية وسعى وراء مكاسب اقتصادية للبروليتاريا. وفي عام 1904، استخدم مجلة "الوضوح" التي كان اتجاهها ماسونياً ومعادياً للكهنوت ليندد بالانضباط الشديد واللاإنساني الموجود لدى الأحزاب الاشتراكية ذات التبعية الألمانية والخاضعة لتنظيم وظيفي. فقد كان يريد أن يصلح الحزب الاشتراكي الديمقراطي من الداخل بتحريره إياه من التأثير المزدوج للتحريفية والأصولية. ولكن مؤتمر الحزب الذي انعقد في بودابست، عام 1905، بين نفوره من أن يتخلى لـ"المثقفين" عن توجيه الخط السياسي. وانسحب زابو الذي كانت صحته مترنحة، لبعض الوقت، من الحياة الحزبية.

وقد تابع عمله الكونت إيرفن باتياني الذي أفاد من تيار المعارضة الذي سببه فشل سياسة الحزب في قضية الاقتراع العام إلى حد بعيد. وكان هذا الرجل الذي كان سليل أسرة مجرية غنية ولكن مبادئه في الحياة كانت تولستووية قد أسس، في مدينة من المجر الغربية، زومباتيلي، مجلة صغيرة، "الأخوة"، عرف، فيها، بالشيوعية المصطبغة بالفوضوية لدى

كروبوتكين وحيث استخدم أحد تلاميذ زابو، غيولاميرو، نصوص لاغارديل وجورج موريل وأرتورو لبريولا ليطور نوعاً من النقابية الفوضوية كانت تؤدي إلى رفع الإرادة الثورية لدى الجماهير. وحملت الهجمات التي كانت تشن على البرلمانية الرسمية للحزب هذا الأخير على أن يقسو في معاملة المجلة، ولكن باتياني استبدل بها، حالاً، مجلة "الثورة الاجتماعية". وكان باتياني يسعى، من ملكيته في بوغوت حيث كان زابو يذهب، بصورة متكررة، ليستريح وحيث أسس بمساعدة أحد تلاميذه، لاجوس تارزي، "مدرسة إصلاحية" للفلاحين الشباب، إلى ممارسة نفوذه، من خلال حزب فاركوني الفلاحي، على الجماهير الريفية التي كان يريد إدخالها في النضال السياسي.

وقد أيد زابو الذي استعاد، منذ نهاية عام 1906، نشاطه النضالي تأييداً كلياً الأطروحة التي تقول أن النقابة، وليس الحزب، هي حاملة التطور التاريخي. وكان يبدي، بقوة، في كتاباته لتلك الفترة، قلقه من رؤية الطبقة العاملة تنطبع بالطرائق البرلمانية التي كانت غريبة عنها. وكان يحلل، في مجلة "الحركة الاشتراكية" الفرنسية التي كان يشارك في تحريرها منذ سفرته إلى باريس عام 1904، نضال الطبقات بوصفه مجموع المعارك اليومية التي كانت البروليتاريا تخوضها والتي ستنتهي بإنهاك الرأسماليين والتي سيكون الإضراب العام تتويجاً لها. إلا أنه كان يتجنب إعطاء تصوراته الشكل الصوفي الذي كان يحبه سوريل ويحب أن يقول أن الممارسة، وليس النظرية، هي الحاسمة. ومن أجل فصل النقابيين المجريين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، كتب مقدمة لـ"نقد برنامج غوتا"

(1907) في الجزء الحادي عشر من مؤلفات ماركس وإنغلز الذي أمن نشره ولكن نجاحه داخل الحركة العمالية المجرية ظل محدوداً جداً: فسكرتير نقابة عمال التعدين، فالموس بوم، نفسه، رد عليه، في جريدته النقابية بأن المعركة الاقتصادية للطبقة العاملة لم تكن سوى وجه من المعركة السياسية. وكان على زابو، وقد شعر بالإحباط، أن يدع، لعدة سنوات، لمصيره بلداً لم يكن يبدو ناضجاً لتعبئة الجماهير.

وفي حين كان فكر زابو يقدم تفسيراً جديداً للماركسية، كان تفسير أوسكار جازي يسعى، على العكس من ذلك، إلى أن يفصل التأمل الاجتماعي منها. وفي عام 1901، تأسست في بودابست، بتأثير من التعليم الجامعي لغيولا بيكلر الذي أدخل، إلى المجر، الكونتية والسبنسرية، جمعية للسوسيولوجيا خلق بعض أكثر أعضائها تقدمية وممن لم يكونوا يستطيعون الاكتفاء بالمذهب التقليدي لليبرالية الاقتصادية، مثل أوسكار جازي وبودوغ سوملو، مجلة جديدة، "القرن العشرون"، انفتحت بصورة واسعة على كل التيارات الاشتراكية. إلا أن جازي كان يبدو، شخصياً، مؤيداً لاشتراكية ديمقراطية تترك مكاناً متزايد السعة للنقد التحريفي وتسعى إلى تحرير الماركسية من الدوغماتية. وخلال رحلة إلى فرنسا (1905)، اعترف جازي بأنه ما يزال هنالك الكثير الذي ينبغي تعلمه من الديمقراطية البورجوازية قبل الانطلاق في طريق الاشتراكية: فمن الضروري، أولاً، إنشاء حزب يجمع، كالحزب الراديكالي في فرنسا، مجموع القوى التقدمية البورجوازية التقدمية الصغيرة الفلاحية والعمالية حول برنامج تحرير عقلي واجتماعي. وكان يبدو له أنه لا بد من تحضير طويل في المجر. ولذلك

عمل، لدى عودته إلى بودابست، على خلق عناصر هذا التشكيل السياسي، متصلاً بالأوساط الماسونية، فارضاً تأثيره على محفل مارتينوفيتش، مؤسساً، عام 1905، "رابطة المفكرين الأحرار البورجوازيين" التي أصبحت جريدتها ملحقاً لجريدة "بودابستي نابلو"، خالقاً "جامعة شعبية" واسعة مكرسة للارتقاء بمعرفة العلوم الاجتماعية وتمتد امتداداً واسعاً إلى العمال، مسهماً، عام 1908، بخلق "نادي الغاليليين" ذي الإتجاه المعادي للكهنوت والكوزموبوليتي، مؤسساً، أخيراً، عام 1910، جريدة "العالم"، جريدة هذه "الراديكالية البورجوازية" التي نجح، أخيراً، عام 1914، قبل الحرب ببضعة أشهر، في صنعها حزباً. وقد ساعدته في ذلك المشروع الواسع، فرقة هامة كان أبرز عناصرها المؤرخ بول زيند الذي كان، في تحليلاته للعلاقات بين الإقطاعية والدوائر المالية العليا، يلح على ضرورة تصنيع سريع للبلد يسمح، وحده، بكسر الجبهة الموحدة بين الأرستقراطية والبورجوازية. وخلص جازي من ذلك، دون أن يرفض الاشتراكية كحل مستقبلي، إلى أنه كان ينبغي، أولاً، العمل على تشكيل دولة بورجوازية وصناعية تحل محل الطبقة الإقطاعية.

وكانت إحدى مزايا مدرسة العلوم السياسية هي عدم إهمالها للمسألة الفلاحية– دعم جازي جهود أندراس آشيم لتشكيل "حزب اشتراكي مستقل للعمال"، عام 1908، انطلاقاً من ملكيته في بيكسكابا– ولا، خاصة، المسألة القومية التي كانت الاشتراكية الديمقراطية تبدو متعنتة في الانغلاق عليها. وكانت أكثر شخصية تقدمية، في الأوساط الثقافية، التزاماً في هذا الميدان، الشاعر أندريه آدي الذي كان عمله مستلهماً من

قلقه أمام انحطاط بلده الذي لم يعرف كيف يحقق حلم بيتوفي. ولم يصف أحد أفضل منه هذه "القومية الغاضبة" التي نسقتها الدعاية الكاذبة للطبقات الحاكمة التي سعت عن هذا الطريق، إلى تحويل انتباه بروليتاريا مستغلة استغلالاً بشعاً. ولم يشرح أحد بمزيد من القوة "مجر السادة" هذه، "القطيع الوحشي" الذي حول البلد إلى "بحيرة موت" والذي كان أكثر ممثليه رمزية هو الكونت استيفان تيزا. وكان آدي قد فهم، من جهة أخرى، بصورة حرية بالإعجاب، القوة التعبوية لثورة 1905 الروسية. ولذلك، فهو يلح، في إشارته إلى ضرورة ثورة الجماهير الكادحة، على الاتفاق الضروري لكل القوميات الذي يشيد به في النشيد اليعقوبي المجري:

متى ننتهي إلى الاتحاد؟

متى سنقول شيئاً كبيراً،

نحن الآخرين المقموعين المحطمين،

مجريين كنا أم غير مجريين؟

وحوله تشكلت الجماعة التي كانت تحرك مجلة "الغرب" التي كانت تستجر التيارات الغربية الحديثة نحو المجر، وحيث كان يصادف بيلا بارتوك وزولتان كودالي المهتمان بالتعبير باللغة الموسيقية المعاصرة عن بقايا الفولكلور المجري، ونادي الانطباعيين الطبيعيين المجريين وفرقة "تاليا" المسرحية الطليعية.

وتجلت الاتجاهات نفسها في نادي الغاليليين الذي كان آدي يراسله والذي نظم، اعتباراً من 1908، بواسطة مجلة "زابادغوندولات" الماسونية، حلقات بحث ومحاضرات دعي إليها أبرز ممثلي القوميات الخاضعة. وكان طلاب يذهبون، كذلك، إلى البلدان المجاورة لينوروا الفلاحين حول شروط نضال مشترك. ويربط جازي الذي قدم، في هذا الميدان، برنامجاً للراديكاليين، في كتابه "تشكل الدول القومية ومسألة القوميات" (1912)، ربطاً وثيقاً بين المسألة الاجتماعية والمسألة القومية: فسياسة قمع القوميات ولدت من المصالح الإقطاعية على اعتبار أن الطبقات المالكة تستطيع، بهذا القمع وبالشعارات القومية، تحويل البروليتاريين عن همومهم الاجتماعية الخاصة. وفوق ذلك، ففي داخل القوميات نفسها، يخفي القمع التنضيد الاجتماعي، والبروليتاريا القومية تناضل، لاشعورياً، من أجل مصالح بورجوازيتها الخاصة. ويعترف جازي، أيضاً، بأن القوميات تعاني، بالنسبة للمجريين، مزيداً من القمع، من مستوى ثقافي ولغوي، يخفي، في غالب الأحيان، القمع الاجتماعي، وإنه من أجل ذلك نادراً جداً ما نجد مطالب اجتماعية لدى القوميات. وأخيراً، يقدر جازي، محتجاً على سياسة المجيرة التي كانت تمارس آنذاك، أنه يمكن حل المسألة بإعطاء القوميات مدرسة جيدة وإدارة جيدة وتشريع جيد بلغة البلد، أي منحها، جملة، "إمكان استعمال كل قومية لغتها وثقافتها استعمالاً حراً". ولكن هذا التحليل لا يقوده، أبداً، إلى اتهام الإبقاء على اللغة الرسمية ولا إلى ضرورة مجيرة للقوميات كان يرغب، فيها، متدرجة ومتقدمة فقط، ولكنه يدافع عنها متذرعاً بـ"التفوق الثقافي والاقتصادي" للأمة المجرية. ويمكن تلخيص

برنامجه بالصيغة التالية: "ديمقراطية وحرية ثقافية في مجر متكاملة". وخلص إلى ما يلي: "يمكن للديمقراطية المجرية المقبلة أن تصبح، بدعم من القوميات، طليعة الثقافة الغربية في الشرق، بين إخواننا من عرق البلقانيين".

ولم يستطع تحليل جازي الإصلاحي، أكثر مما استطاعت نقابية زابو، دخول الدوائر القيادية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، وذلك على الرغم من الصلات الوثيقة جداً التي كان يمكن، كما في حالة سيغموند كونفي، أن توجد بين مختلف الأوساط. والجهد المبذول لثني توجهات الحزب، لتوسيع دائرة نفوذه ولإيجاد حلفاء جدد له اصطدم، في نهاية المطاف، بمواقف مذهبية راسخة. وبقيت قيادة الحزب "معادية للمثقفين". وكان ينبغي أن يجرب ذلك، للمرة الأخيرة، لدى قضية ألباري.

فغداة المظاهرة الكبيرة التي خرجت في بودابست ضد مشروع الاقتراع التعددي الحكومي، ظهر، في 13 تشرين الأول 1908، مقال في "البريمر تسايتونغ" يتهم قيادة الحزب وجهوده لتحطيم الاندفاعة الثورية للجماهير. واستعيدت هذه الاتهامات في جريدة بودابست الألمانية "الجريدة السياسية الشعبية الجديدة". وكان صاحب هذه الحملة غيولا ألباري، وهو شاب ذاتي التعلم ينتمي إلى أسرة من البورجوازية الصغيرة في المجر الغربية وكان محرر جريدة "النبزافا" ويناضل في منظمات شبيبة الحزب حيث كان يتابع نشاطاً كبيراً ضد العسكريتاريا وارتبط،خلال سفرة له، إلى ألمانيا، بعنصري يسار الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، كارل

ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ. وقد انعكست هجماته ضد قيادة الحزب وانتهازية سياسته، فعلاً، في "جريدة لايبزيغ الشعبية" عن طريق الاشتراكي النمساوي جوزف ستراسر. وكان لمعارضة ألباري "الأصولية- الراديكالية" صدى واسع في "المجموعات السياسية المستقلة" التي تشكلت داخل الاشتراكية الديمقراطية، منذ 1908، خاصة في بعض مشروعات بودابست التي لم تكن على وفاق مع نقاباتها. ولكن ألباري سيفصل من الحزب عام1910، وسوف يثبت القرار مؤتمر الأممية في كوبنهاغن. وفي عام 1911، أسس جريدة "الاشتراكي الديمقراطي"، وهي جريدة اشتراكية منشقة ومتوجهة نحو النضال الطبقي. ولكن محاولة ألباري باءت بفشل كامل لعدم تمكنه من إقامة صلات مع أشكال المعارضة الأخرى.

الاشتراكية المجرية عشية حرب 1914 :

عشية الحرب، كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يشكل، في الظاهر، قوة يجب أن يحسب حسابها. فقد ارتفع عدد أعضاء الحزب إلى 130 ألف عضو، عام 1907، وانخفض عددهم، بعد ذلك، بسبب الإحباط الناجم عن الهزائم المعاناة والصعوبات البوليسية، ثم ارتفع بسرعة، عشية الحرب، (107 آلاف عضو عام 1913). وكان الحزب في وضع يستطيع، معه، تعبئة الجماهير عندما كان يرى ذلك ضرورياً: في 4 آذار 1912 للحصول على الاقتراع العام، في 23 أيار ضد ترشيح تيزا لرئاسة البرلمان، في 4 تشرين الثاني- بعد اجتماع الأممية غير العادي في بال بقليل- ضد خطر الحرب، وهو يوم هتف، فيه، في الشوارع، بمناسبة مجيء فرانسوا

جوزف إلى بودابست: "عاشت الجمهورية". وقد اتخذت "النبزافا" في تلك الفترة موقفاً متزايد العداء للأسرة المالكة وأيدت مجراً مستقلة وجمهورية. وانتقدت، بشدة متزايدة، السياسة الخارجية للنمسا- المجر في الشؤون البلقانية دون أن تضع موضع المساءلة المبدأ الأساسي لهذه السياسة، أي الحلف الألماني. ولم يكن الحزب يرى، على الرغم من حيويته، أنه يستطيع تعريض مناضليه في عمل ثوري: فعندما تقرر، في آذار 1913، إضراب عام للضغط على حكومة تيزا للحصول على قانون انتخابي، ألغاه في اللحظة الأخيرة بذريعة ترك المعارضة البرلمانية تنمو. ومهما كانت المرارة التي نجمت عن هذه البادرة، فقد كانت في خط الحزب الذي تنظم على قاعدة سياسية وإصلاحية خالصة والذي لم يكن، لا على صعيد الأيديولوجيا ولا على صعيد التنظيم، مهيأ للثورة على الرغم من نموه السريع.

الفصل الثالث

الأحزاب الاشتراكية ذات النموذج الألماني

قبل الحرب العالمية الأولى

الاشتراكية الاسكندنافية

الراديكالية الاسكندنافية :

سهل نمو الاشتراكية في البلدان الاسكندنافية تسهيلاً كبيراً الدور الذي لعبه قسم كبير من الإنتلجنسيا، هيأ بنقده للمجتمع القائم، ولاسيما للبيروقراطية في خدمة الطبقات الحاكمة، الرأي العام لإصلاحات تشمل كل المضطهدين. ومن هذه الناحية، من المهم أن يحسب حساب للتأثير الذي أمكن أن يكون، على الصعيد الأدبي، لعمل جورج براند، خصم الرومنطيقية المحافظة، الذي أدخل في النقد نتائج سوسيولوجيا زمنه وفتح الأدب بصورة واسعة على تيارات الفكر الحر. وفي السبعينات، اتهم إبسن، دون أن يشير إلى الاشتراكية، بنية الأسرة في عصره، وبين أن الزواج كان، في شكله القائم، هداماً لكل إمكانية سعادة وأيقظ في الأذهان لفكرة المساواة بين الجنسين، في حين أن بيورنسون كان يجعل من جريدته، "نورسك فولكسبلاد"، الناطقة الكبيرة بلسان الراديكالية الاسكندنافية، في صلة برجل الدولة سفردروب ويتهم في عمله الأدبي– إفلاس، الناشر– سيطرة مستبقات الولادة والثروة في مجتمع جامد تماماً. وقد انطبع الأدب الاسكندنافي، لمدة عقدين، بهذا النقد الاجتماعي الذي نجد أثره في روايات الدانمركيين ج.ب.جورجنسون وهولغر دراشمان

والنروجيين جوناس لي وألكسندر كيلاند. وفي السويد، جرى دخول هذه الأفكار عن طريق مجموعة "السويد الفتاة" التي كانت تجتمع في صالون شارلوت لوفلر حول غوستاف أوف جيجسترام وحيث كانت مسألة المرأة تأخذ المكان الأول. وقدم ستريندبرغ نفسه، في "الغرفة الحمراء" المستوحاة من حياة ستوكهولم في السبعينات، إدانة للامسؤولية البيرقراطيين ورياء الكنيسة واستغلال الجماهير. ولم يظهر في أي أدب، ما لم يكن في الأدب الروسي احتمالاً، إلى أي حد كانت قوة "دعامات المجتمع" الكلية تستند إلى أكذوبة خالصة.

الاشتراكية السويدية :

كان للفكر الاشتراكي، في شكله الطوباوي، ظهور مبكر في السويد. فبين 1792 و1794، نشر أدميراك ليوناناكر جريدة "باتريوتن"، يصف، فيها، مجتمعاً شيوعياً. وكان للسان سيمونيين جريدة دعايتهم، "ميدبورغينن" (المواطن)، شارك فيها القس أدبيرغ الذي يعرِّف، غداة ثورة 1830، نوعاً من مجتمع دون طبقات، مستوحى من مسيحية القرون الأولى. وبالسان سيمونية، كذلك، يجب أن نربط المكتبي بير غوريك، عضو رابطة الشيوعيين، ومؤلف كراس "حول البروليتاريا"، يعلن عن أفكار ماركسية والذي سيكون، منذ 1849، أول مترجم لـ"البيان الشيوعي". ولكن تلك كانت ظهورات عابرة ومعزولة كظهور نيلز هيرمان كيدنغ الذي يعلن، في بداية السبعينات، عن عمل أنطون منغر، منظر التضامنية الحقوقية.

والواقع هو أن السويد التي هي اليوم موضع إعجاب العالم العمالي، قد عرفت، متأخرة، دخول الاشتراكية العلمية. والخياط أوغست بالم هو الذي أدخل الأفكار الجديدة بعد أن عمل في الدانمرك وألمانيا وعرف، في مدينة هادريسليف الشليسفيغية، عمل لاسال، إلى مالمو ثم إلى ستوكهولم بصعوبة زاد، فيها، أن الروابط المهنية التي كانت قد تكونت في الستينات كانت تحت قيادة الدكتور أنطون نيستروم، الوضعي ذي الاتجاه الليبرالي، وأنه كان ينبغي التغلب على عداء جمعيات معتدلة قوية كانت تعد الاشتراكية خصماً قوياً. وأول اجتماع "عمالي" انعقد عام 1879 أصدر ضد الاشتراكية، من وجهة نظر أخلاقية، إدانة لا رجوع عنها. إلا أن بالم الذي كان قد خلق، عام 1882، جريدة خاصة به، "إرادة الشعب" نجح في أن يحصل، في ستوكهولم، على دعم ناد اشتراكي ديمقراطي وحصل على تعاون شخصيات مختلفة تولت تحرير "الاشتراكي الديمقراطي": أكسيل دانيلسون الذي زرع الحزب في سكانيا، فريدريك ستيركي النشيط في غوتبرغ، وخاصة هيالمار برانتنغ الحائز على جائزة جامعة أوبسال حيث كان قد درس الرياضيات والفلك والمشارك، لفترة طويلة، في تحرير الجريدة الليبرالية "تيدن" والذي كان دوره سائداً لدى خلق الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي قام على اتفاق 69 رابطة عمالية، في ستوكهولم في نيسان 1889. ولم تكن عقيدة الحزب المستوحاة من تلك التي أنضجها مؤتمر أغوتا وهينفيلد تتصور، أبداً، التدمير العنيف للنظام القائم، فقد كانت تركز على القيمة التربوية للاقتراع العام وأبدت، أخيراً، تعاطفها مع ممارسة تقشف صارم فيما يتعلق بالكحول.

ولم يتشكل، إلا عـام 1898، الاتحـاد العـام للعمـل الـذي سـيجمع، آنذاك، 60 ألف عامل ووضع تحت سلطة ستيركي. ولم يكن اتحاد الحزب والنقابات، في أي بلد أوروبي، بـالقوة التي كـان عليـها في السويد حيث أعلن انضمام الروابط العمالية إلى الحزب، في البدء ، إجبارياً. ولا شك في أن المشاركة الوثيقة جداً للنقابات في أجهزة الحزب قد مارست على هـذا الأخير تأثيراً معدلاً ووجهته، منذ البدايات، نحو حل المسـائل العمليـة. وبـدت الاشـتراكية الديمقراطيـة السـويدية، وكـانت حزبـاً مـن أصـل ماركسي، علـى الفـور، حزبـاً إصلاحيـاً معادياً للعمـل المتسـرع. ولم يضـع برنامجه إلا في عام 1897، بناء على اقتراحـات قدمـها دانيلسـون، واستلهم، مباشرة، توجهات إيرفورت. وسـوف يعـدل فيمـا بعـد بتأثير مَن عمـدة ستوكهولم كارل لندهاغن الذي كان يسعى، على الرغم من آراء واضحة جمهوريـة ومعادية للعسكريتاريا، إلى إعطاء الاشتراكية تعريفـاً أقــرب إلى الأخـلاق الإنسـانية ويتصـور الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي كحـزب للمستغلين مـن جميع الطبقـات الاجتماعيـة ويقـدم نفسـه كمحـام للملكيـة الفلاحيـة الصغيرة. وكـانت الاشـتراكية السـويدية، كمـا عرفـها، عشـية الحـرب العالميـة الأولى، غوسـتاف ستيفن، الأسـتاذ في جامعـة غوتنبـورغ، تقدم، فعلاً، بعض سمات ستجعل منها دعامة دولة الرعاية.

ومنذ المؤتمرات الأولى، جرى الإلحاح في الحزب على أولوية العمل البرلماني والحصول على الاقتراع العام الذي لم يكن يمكـن الحصـول عليـه دون تحـالف مـع الأحـزاب البورجوازيـة اليسـارية، خاصـة مـع الحـزب الليبرالي. وضمن هذه الروح تصور مؤتمر نوركوبنغ، باقتراح من برانتنـغ،

انتخاب مجلس غير برلماني يسعى، مستلهماً المثال البلجيكي، وباتفاق مع الليبراليين، إلى الضغط على البرلمان. وبالفعل، جرى، في عامي 1893 و 1896، انتخاب "برلمانين شعبيين" مثل، فيهما، الاشتراكيون الديمقراطيون بحوالي 20 نائباً دون التمكن، على كل حال، من فرْض الذات لا على السلطة التشريعية ولا على السلطة التنفيذية. ومع ذلك، فإن انتخاب برانتنغ في ستوكهولم، عام 1896، ثبت الحزب في الاتجاه البرلماني. وانتهت محاولة الضغط على البرلمان من أجل قانون انتخابي جديد، بمظاهرات جماهيرية أو بالإضراب العام (أيار 1902) إلى فشل ذريع. وبالمقابل، خاضت الاشتراكية الديمقراطية، عام 1905، نضالاً مثمراً لمنع الحكومة السويدية من القيام بعمل عسكري ضد النروج التي كانت ترغب في استقلالها. وطرحت الأزمة الجديدة التي تلت انفصال النروج، بتعابير جديدة، مسألة الحق في الاقتراع. وإذا كان اقتراح حكومة ستاف الليبرالية إقامة الاقتراع العام، فإن حكومة لندمان المحافظة حصلت على إقرار قانون كان ينص على خفض ملحوظ للنصاب الانتخابي وأدى تطبيقه، عام 1909، إلى تقدم سريع في عدد الناخبين الاشتراكيين: فعدد مقاعد الاشتراكيين الديمقراطيين الذي كان 17، عام 1905، ارتفع إلى 35، عام 1908، وإلى 64، عام 1911، و73 عام 1914. وحصل الاشتراكيون الديمقراطيون، أيضاً، عام 1910، على ممثلين في المجلس الأعلى.

وكانت أخطر محنة عانتها الاشتراكية الديمقراطية السويدية هي الإضراب العام في صيف 1909. فأمام النقابات العمالية، تنظّم أرباب عمل مقاتلون داخل "رابطة أرباب العمل السويديين" التي كان يرأسها مدير شرطة ستوكهولم السابق هيالمار فون سيداو. فهذا الإضراب الذي سببه

إغلاق للمصانع معمم ومبرر بطلبات زيادة أجور في فترة أزمة اقتصادية والذي بدا الصراع الاجتماعي الرئيسي في الأزمنة الحديثة والذي مس 300 ألف عامل، نظم تنظيما ممتازا من جانب قائد اتحاد العمل، هيرمان لندكفيست، وعبأ 549 لجنة إضراب متصلة ببعضها عن طريق جريدة "الجواب"، واستطاع الإفادة من تأثير تضامن دولي هائل، خاصة من جانب الطبقة العاملة الألمانية. إلا أن الإضراب صدم، على الرغم من غياب كل عنف، الرأي العام الذي كان يرى في الاشتراكيين الديمقراطيين خصوما أزليين للكنيسة المسيحية وللمجتمع القائم، وذلك ليس داخل الطبقات الحاكمة فقط، بل داخل الطبقة الوسطى وبين البروليتاريا ذات الياقة البيضاء. ورفضت الدولة التي قررت تحطيم الإضراب التحكيم الذي طلب منها. وبعد شهر من المقاومة، أرغم العمال، تدريجيا، على استئناف العمل. وترجم فشل الإضراب في تراجع ملحوظ في عدد أعضاء الحزب من 112 ألفا إلى 60 ألف عضو، كما هبط عدد النقابيين من 162 ألفا إلى 85 ألفا. ولكن النتائج البائسة للإضراب لم توقف الحركة التصاعدية للاشتراكية الديمقراطية لدى الجماهير الانتخابية وأقنعتهم بسلامة تكتيكها البرلماني. وفي عام 1911، عرضت عليها وزارة ستاف الليبرالية التي كانت قد عادت إلى الحكم حقائب داخل حكومتها. ورفض برانتنغ، ولكن البرلمان أقر سلسلة قوانين كانت مكرسة لتؤمن للطبقة العاملة ضمانة ضد الشيخوخة والمرض والبطالة. وبموجب ديالكتيكية مماثلة لديالكتيكية بريطانيا، كان الحزب الاشتراكي الذي أصبح، عام 1914، أهم الأحزاب السويدية ينزع إلى أن يحل محل الحزب الليبرالي. ولم تعدم أحداث 1909

تأثيراً في الرأي العام السويدي، فشوهد ظهور أدب "بروليتاري" يطرح مسألة اندماج الطبقة العاملة، وأعمال مارتن كوخ الروائية: العامل، قصة حول الكراهية، وإدي تمبر، قصص غوستاف هيدنفندر، وكذلك أشعار دان أندرسون تشهد، في الشعور السكنديناڤي، على اضطراب مماثل لذلك الذي أثاره، قبل خمسين سنة، وضع المرأة. وبعد صمت طويل استعاد سترينبرغ القلم ليندد بالمحافظة السياسية والاجتماعية. إلا أن هذه الطليعة الأدبية لم تحصل، إلا بعد الحرب، على النضج الكامل.

ومع ذلك، فقد كان الاتجاه البرلماني الذي أعطاه برانتنغ للاشتراكية الديمقراطية السويدية يثير احتجاجات واسعة. ففي الفترة التي كانت تتجلى، فيها، في ألمانيا، معارضة "الشباب"، كان هينك بيرغرغرن قد ندد، في جريدته، "تحت العلم الأحمر"، بانتهازية قيادة الحزب. ودون أن يؤيد، صراحة، الأطروحات الفوضوية، فإنه لم ينقطع عن القيام، لدى الشبيبة، بدعاية جنسية وثورية، وخاصة في جامعة أوبسال، وهو ما أدى إلى فصله من الحزب عام 1906، وكان ذلك قراراً أبرمه مؤتمر 1908. وخلال السنوات التي سبقت الحرب، حورب من جانب اتحاد الشبيبة الاشتراكية الديمقراطية، ومن جانب زيلا هوغلوند، في جريدته "ستورمكلوكان"، إلى درجة أن الحزب قبل، لدى مؤتمره لعام 1912، نوعاً من تنظيم خاص لليسار. أما بالنسبة لحزب اشتراكيي السويد الفتي الذي كان يقع خارج الاشتراكية الديمقراطية، فقد كان يشكل سلسلة "أندية" وينشر تحت تأثير بيرغرغرن، صحيفتي "براند"، في ستوكهولم، و"إرادة

الشعب الجديدة"، في مالمو التي كان محررها الرئيسي كورت فيكسيل. وبدت هذه الأوساط معادية عداء خاصاً لتأثير الجيش والكنيسة ولا تتردد في اللجوء إلى "الدعاية بالعمل"، كالاعتداء الذي ارتكب، عام 1908، في مالمو على سفينة إنكليزية أتت لتفرغ "صفراً". وكان يدافع عن الاتجاه الفوضوي النقابي، داخل المنظمات النقابية، ألبير جنسن وغوتفريد ليوندال. وكانت تتركز في المنظمة المركزية للعمال، مع جريدة "سنديكاليستن" التي كانت تتمتع بنفوذ أكبر مما يوحي به تيراجها الضعيف. ولم تكن هذه الأشكال المتنوعة للمعارضة داخل الحركة العمالية تضع موضع المساءلة الاتجاه العام للحزب القريب جداً من الاشتراكية الديمقراطية الألمانية التي تملك منظمات موازية قوية تؤطر النساء والشبيبة وتستطيع أن تدعي دعم العالم النقابي، وشبكة واسعة من التعاونيات، والتي كانت مشاغل التنظيم، لديها، تنزع إلى التفوق على الديناميكية الثورية.

الاشتراكية الدانمركية :

لم يكن شيء يهيئ الدانمرك لتلقي الرسالة الاشتراكية: فقد كان البلد، أولاً، ريفياً، وكوبنهاغن، المدينة الكبيرة الوحيدة، كانت غريبة. وبسبب المرارات التي أثارها فقدان شليسفيغ- هولشتاين، كانت المسألة القومية راجحة. وفي الأوساط الأكثر ثقافة، كان تأثير المدارس الشعبية العليا التي أسسها القس غرونتفيغ، يصنع تعليماً مصطبغاً بالتاريخية والرومنطيقية والروح الدينية المسيحية، ولكنها ليست اشتراكية أبداً، على

الرغم من وجود اتجاه يساري بين الفلاحين المعادين لبورجوازية كوبنهاغن. إلا أن لويس بيو، ابن مهاجر فرنسي وموظف في البريد، والمتأثر تأثراً قوياً بالكومونة، كان قد أسس، خلال السبعينات، في كوبنهاغن، حزباً اشتراكياً دانمركياً، فرعاً من الأممية، وكذلك جريدة "سوسياليستن". وفي عام 1872، كان قد نظم مظاهرة جماهيرية للدفاع عن إضراب عمال معماريين، وهو ما سبب سجنه. واستطاع، أيضاً، عام 1876، عقد مؤتمر سياسي ونقابي تبنى نتائج غوتا. ولكنه ترك البوليس يقنعه بالهجرة إلى الولايات المتحدة، فغرق عمله في السبات. إلا أن التجمع الصغير المعروف باسم الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي والذي تشكل عام 1878 قد عرف دفعاً قوياً بفعل انعقاد مؤتمر للاشتراكيين الديمقراطيين الألمان في المنفى، في كوبنهاغن عام 1883، واستطاع في العام التالي، إرسال نائبين إلى الفولكيتنغ. وكان ينبغي، خلال السنوات التالية، أن يتلقى دعم المنظمات النقابية المشكلة، على المستوى القومي، عام 1898 والتي كانت مع احتفاظها باستقلالها، تعمل ضمن صلة وثيقة معه، هي وتعاونيات استهلاكية عديدة. وعلى الرغم من أن حركة التعاونيات الإنتاجية الزراعية القوية أفلتت منه، وأن الأغلبية الساحقة للمزارعين تصوت للأحزاب البورجوازية، فإنه وسع نفوذه لدى صغار المزارعين والمياومين. وكان للحزب مدرسة للأطر نظمت، عام 1910، في إيسباجيرغ وصحافة جيدة كانت العنصر الأساسي فيها جريدة "الاشتراكي الديمقراطي" التي كان يكتب فيها المنظر كاوتسكيست غوستاف بانغ،

وهو ما لا يمنع اشتراكيين عديدين من الكتابة في جريدة "بوليتيكن" الليبرالية التي فتحها، منذ زمن مبكر، الصحفي ف. هورب للمسائل الاجتماعية.

إلا أن نفوذ الاشتراكية الديمقراطية في الحياة السياسية الدانمركية كان متأخراً. فالنظام الدستوري الذي كان يسمح للتاج بالاستناد إلى المجلس الأعلى– اللاندستنغ– لموازنة الأغلبيات في الفولكيتنغ لم يكن مناسباً لنمو ديمقراطية برلمانية. وعلى الرغم من أن الليبراليين كانوا في الحكم اعتباراً من 1901 وتوجهوا نحو التصويت على تشريع اجتماعي هام، فلم يتكون لدى الاشتراكيين الأمل في ترجيح بعض تصوراتهم إلا بعد انشقاق المجموعة الراديكالية التي كانت قد صاغت برنامجها في مؤتمر أودنس عام 1905. وفي عام 1909، خرجوا، فعلاً، من المعارضة ودعموا حكومتين شكلهما تيودور زال عام 1909، ثم عام 1913. وهي سياسة اتفاق مع حزب بورجوازي ألقى عليها الموحي بها، تورفالد ستوننغ، لوماً شديداً، ولكنها كانت تقابل غياب كل مطلبية ثورية في المجتمع الدانمركي وسمحت، لبرهة، بالتصويت على دستور جديد عام 1915 خلق الاقتراع العام للرجال والنساء الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين من العمر وليّن الترتيبات للانتخابات في اللاندستينغ. وعلى الرغم من موقف حازم جداً حول قضية التسلح ومعاداة واضحة جداً للعسكريتاريا، فإن الاشتراكية الديمقراطية الدانمركية كانت، فعلاً، حزباً إصلاحياً. إلا أن هذا الاتجاه للحزب نوقش في مجموعات ضيقة جداً، مماثلة لتلك التي كانت تحركها،

في السويد، "الاشتراكي الفتي"، خاصة حول الروائي النروجي الواقعي هانز جاغر الذي كان قد نشر، عام 1906، "إنجيل الفوضوية" وقدم نظامه في مختلف الصحف الفوضوية. وهذه الأوساط هي التي خرجت منها العقيدة حول "الحد الأدنى من الدولة والحد الأعلى من الاستقلال" التي كان لها بعض المصداقية في البلدان السكندينافية.

الاشتراكية النروجية :

سيطرت على ما قبل تاريخ الاشتراكية النروجية شخصية ماركوس تران الذي كان، وهو رجل من أحداث 1848، قد عرف، خلال سفراته في القارة الأوروبية، الأدب الطوباوي والذي أسس، لدى إقامته في درامن، روابط عمالية مكرسة لإيقاظ الرأي العام على مسألة الاقتراع العام. وتران الذي كان عميق التدين ومعادياً للعنف، في جريدته، "جريدة الروابط العمالية"، كتب ما يلي: "سوف تقلب الاشتراكية القاعدة القديمة التي تريد أن يكون العمل لواحد والمكافأة لآخر، وسوف تعمل على أن يتلقى العامل قيمة عمله، لأن المجتمع الذي يطبق هذه القاعدة هو، وحده، الذي يقوم على العدالة والحقيقة. في هذا المجتمع ، فقط، يمكن أن تكون هناك الحرية والمساواة والأخوة المسيحية بين البشر".وتوجه، بصورة أساسية، إلى أفقر الفلاحين والعمال الزراعيين وصغار المزارعين (الهوسمن)، وكذلك إلى الصناع وعمال المناجم– وهي طبقات كان الضغط السكاني للنصف الأول من القرن التاسع عشر قد ردها إلى البؤس–، فنجح في هز قسم هام من الرأي العام على اعتبار أنه كان قد جمع، عام 1850، 273

رابطة و21 ألف عضو وأنه كان يستطيع أن يحدث إثارة مماثلة إلى حد كاف لإثارة الميثاقية دون أن تكون هناك، من جانبه، أية محاولة لبنينة أتباعه على أساس مهني ولا لتوجيههم نحو مطالب ذات طابع نقابي. وقد استدعى في تموز اجتماعاً "ترانياً" صرح بأن الحق في الملكية " يجب أن يضيق بقدر ما تقتضيه ضرورات الزمان وطبقاً للدين". وفي حزيران 1851 ، اجتمع، في الوقت نفسه الذي اجتمع، فيه، الستورتنغ، "برلمان" صغير (ليتتنغ)، كان يجب أن يشكل نوعاً من مجموعة ضغط. وعلى الرغم من أن "الترانيين" لم يكونوا يملكون وسيلة عمل أخرى خلاف العريضة، فقد أقلقوا الطبقات الحاكمة، وعمدت الحكومة إلى اعتقال تران، وكذلك نائبيه أبلدغارد وبرنار هانسن. ولم يعد تران الذي أجبر على الهجرة إلى الولايات المتحدة إلى النروج إلا في فترة الأممية الأولى. ولم ينقذ هذا العصيان الأول في الفترة قبل الصناعية من النسيان سوى الشهادة التي صنعت منها الأسطورة هالة لتران ورفاقه.

وفي الفترة التي تأسست، فيها، في أوروبا، أولى التجمعات الاشتراكية، كانت الحركة العمالية النروجية تحت تأثير الإحسانية البورجوازية التي كان أبرز ممثليها، دون شك، إيليه سوزرت، وهو تراني سابق ترك تحقيقات هامة حول المجتمع النروجي في زمانه. وكانت هذه هي الحال، خاصة، مع رابطة كريستيانا العمالية التي تأسست عام 1864 حيث كانت نخبة تناقش المسائل الكبرى التي كانت تمس تحرير العمال. وضمن هذه الشروط، تولى المطالب العمالية الحزب الليبرالي الذي كان

كان يمثل، في الستورتنغ، البورجوازية المدينية الراديكالية وهذا الجزء الذي كان تقدميا من العالم الفلاحي الذي نظمه سورين جاباك بالتعارض مع الحزب المحافظ الذي كان يستند إلى البيروقراطية العليا والنبلاء الصناعيين والزراعيين. وسوف تفتح تسمية الليبرالي يوهان سفردروب رئيسا للوزراء الطريق أمام سياسة ديمقراطية ولكنها لن تستطيع، وهي المرتبطة بالليبرالية الاقتصادية، أن تلبي تلبية كاملة طموحات العمال. ومن هنا كان التشكل التدريجي لحزب عمالي مستقل. فمنذ فترة الأممية الأولى، ذكر الحرفي الدانمركي ماريوس يابيزن والمثقف النروجي الشاب أولاوس فيورتوف، في كريستيانا، بين 1871 و1875، ضرورة تنظيم مهني للطبقة العاملة، كمقدمة لتنظيمها السياسي، وسعيا إلى إيقاظ وعي طبقي وحددا تكتيكا للإضراب. ولكن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في منتصف السبعينات أنهت عملهما. فلم يحدث، إذن، إلا في عام 1884 أن أسس هولترمان كنودسن الذي كان قد عرف، في الدانمرك، الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان ودرس برنامج غوتا جريدة "الحرية". وقد كتب كنودسن يقول: "الاشتراكية هي الطريق الوحيدة إلى تحرير الطبقة العاملة كلها. ولا يمكن بلوغ هذه النتيجة عن طريق أي حزب سياسي آخر خلاف حزب عمالي مستقل". وأسس بدعم من المهاجر الدانمركي كارل يابيزن، في كريستيانا، الرابطة الديمقراطية الاشتراكية التي أسس فرعا آخر لها، في برغن، سوفوس فيل. ويجب أن نلاحظ أن من أرسوا قواعد الاشتراكية الديمقراطية النروجية كانوا، دائما، حرفيين– كنودسن كان عامل طباعة ويابيزن عامل سيغار. ولكن تأثيرها في الرأي العام لا يمكن أن يفسر إلا

بالاهتمام المتصاعد، لدى الأوساط الثقافية، بالمسائل الاجتماعية وبالترابط الذي أوجدوه بين تحرير المرأة وتحرير الطبقة العاملة كما تبين، في فترة المعارضة العمالية النشيطة هذه، أعمال كريستيان كروغ التصويرية وقصص هانس جاجر الشعبية. وعلى أثر انهيار مصرف أرندال الشعبي ومحاولات الجمعية العمالية "سامهولد" للنضال ضد نتائج الأزمة ولتحديد شروط النضال العمالي بمزيد من الدقة، تأسس، في آب 1887، حزب العمال النروجي. والحزب الذي وضع في برنامجه الاقتراع العام وتشريع للعمل وإلغاء الرسوم غير المباشرة والاعتراف بحق الإضراب لم يطرح نفسه بوصفه "اشتراكيا" من أجل أن لا يخيف البورجوازية الراديكالية. ولم يكن يرمي إلا إلى تحويل لشروط العمل.

وكان على الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يعمل كمجموعة ضغط على الليبراليين الذين كانوا قد وصلوا إلى الحكم بدعم من الطبقة الفلاحية، أن يكتفي، لسنوات عديدة، بالحصول من الأحزاب البورجوازية على إقرار لقوانين لصالح العمال وكذلك، عام 1898، الاقتراع العام المذكر الذي شمل النساء عام 1907. وفي عام 1903، دخل أول أربعة نواب اشتراكيين إلى الستورتنغ، وكان بينهم ألفرد إريكسن الذي كان له الفضل في تنظيم صيادي الشمال ولكنه أعطى نشاطه السياسي في البرلمان طابعا قوميا عنيفا جدا، خاصة لدى النزاع مع السويد. واعتبارا من عام 1905 أعطت ضروب التقدم السريعة في الصناعات الكهربائية أساسا أكبر للتمثيل العمالي. ولدى انتخابات 1906، تشكل تجمع سياسي جديد جمع

بين الليبراليين اليساريين و"العمال الديمقراطيين" ومن 1908 إلى 1909، ثم من 1913 إلى 1919، كان ليبرالي، هو غونار كنودسن، الذي قاد "اليسار المدعم" وجعل الستورتنغ يقر تشريعاً اقتصادياً واجتماعياً متقدماً. وعشية الحرب، كان للحزب الاشتراكي الديمقراطي 23 نائباً و126 ألف ناخب. وبدأ في التجذر بقوة في المجالس البلدية. وعلق قائده، كريستيان هورنسرود، مدير "الاشتراكي الديمقراطي"، متجنباً إعطاء حزبه مؤيدين مدينيين حصراً، كما كانت الحال مع ألمانيا والنمسا– المجر، أهمية خاصة على البرنامج الزراعي. ولم يكن العدو، في نظره، الرأسمالية بقدر ما كان المصرف الذي يستغل الفلاح. وتجنب الحديث عن التأميمات ليسمح للمزارعين بالانضمام إلى برنامج الاشتراكية الديمقراطية. وكما في البلدان السكندينافية الأخرى، اتجه حزب العمال نحو الإصلاحية.

إلا أنه تشكل، داخل الحركة العمالية، يسار بعيد عن قبول نتائج مثل هذا التطور. وهذه المعارضة ارتسمت في إطار الاتحاد العام للعمال الذي تأسس عام 1899. وكان مارتن أولسيل ترانميل القادم من أسرة فلاحية من تروندلاغ قد وعى، وهو فتي جداً، ولو لم يكن ذلك إلا عن طريق القضية اللغوية– اللغة النروجية مقابل لغة الدولة– الضيعة الثقافية التي كانت تعاني منها طبقات المجتمع الدنيا. وبعد أن عاش في الولايات المتحدة، عاد إلى النرويج غنيا بالأيديولوجيا وطرائق النضال. ودون أن يسعى إلى تزويد نفسه بثقافة نظرية قوية– لا شك في أنه لم يقرأ ماركس أو سوريل قط– تأثر بمناضلين سكنديناڤيين احتكوا بالنقابية الثورية:

السويديان هينك برغغرن، محرر "البراند" وألبير جنسن الشهير بالدور الذي كان قد لعبه عام 1905 خلال النزاع بين دولتي الشمال. وسوف يحمل النقابات، تحت سيطرته، على التصويت على قرار تروندهايم(1911) الذي عارض فيه الاتفاقات الجماعية والتصويت على نظام تأمينات اجتماعية، وطرائق النضال التخريبية، كالإضراب والمقاطعة والسد والتخريب مع إبدائه تفضيله لخلق تعاونيات عمالية. وارتبط بهذا الاتجاه الثوري عداء عميق للعسكريتاريا أبعده عن نظرية الميليشيات الشعبية وعداء للكحولية جعله يتمنى على أعضاء الحزب تقشفاً كلياً. وبالمقابل، لم يقده الطابع الميال إلى الفوضوية لبعض من اقتراحاته إلى رفض العمل السياسي رفضاً كاملاً. وبالطبع، اصطدمت راديكاليته، داخل العالم النقابي، بمعارضة حازمة، خاصة لدى المؤتمر العمالي السكندينافي عام 1912 الذي صرح، خلاله، بأنه لا ينبغي على النقابية السعي لتحسين أوضاع العمال في إطار الدولة الرأسمالية فقط، بل أن تقود النضال لتفجير هذه الأخيرة. وقد عاكسه، دائماً، داخل الحركة العمالية النروجية، الإصلاحي أول ليان. ولكن "المعارضة النقابية" التي دعمها إغلاق 1911 ستمارس تأثيراً عميقاً في بعض القطاعات الجغرافية في التروندلاغ وأقصى الشمال، كما بين عمال شق الطرق وتمديد الخطوط الحديدية. وسوف تندس، كذلك، في الأوساط الثقافية، حول كيري غريب ورابطة الاشتراكيين الشباب الذين كانوا يشكلون الجناح اليساري من حزب العمال النروجي والذين يشاركون في جريدة "الزمن الجديد". وكانت المعارضة اليسارية على درجة من القوة كافية لطرد ألفرد إريكسن بذريعة

دافع عن لغة الدولة (ريكسمال)، في حين أن أغلبية الممثلين العماليين كانت تتحدث النروجية الجديدة (لاندسمال). وفي الجامعة، حملت مجموعة "النضال الطبقي" التي يقودها أوجين أولسن إلى اليسار أساسه العقائدي. وعلى هذا النحو انتظمت القوى التي يجب أن تميل، بعد الحرب، بالاشتراكية النروجية إلى معسكر الأممية الثالثة.

الاشتراكية الفنلندية :

على الرغم من كون الحزب الاشتراكي الفنلندي قريباً، في مزاج أعضائه وأشكال تنظيمه، من الأحزاب السكندينافية، فإنه يتميز عنها بالمكانة التي تشغلها، في همومه، القضية القومية بسبب المقاومة التي يجب أن تعارض بها فنلندا الصغيرة، منذ نهاية القرن التاسع عشر، القمع القيصري.

وكانت الصراعات السياسية قد جرت، خلال عدة سنوات، بين أنصار اللغة والحضارة الفنلنديتين الذين كانوا من بين الأرستقراطية والبورجوازية العليا والمدافعين عن اللغة الشعبية الفينية الذين كانوا ينقسمون، هم أنفسهم، إلى "الفينيين القدامى" الأكثر محافظة، و"الفينيين الشباب" الذين كانوا، فضلا عن كونهم يطلبون للغتهم المساواة، بل والوحدانية، يريدون أن يدخلوا في المؤسسات الاجتماعية المزيد من العدالة الاجتماعية. وتحت تأثير فيني– شاب يساري، لوري كيكيفاس، صدرت جريدة "الجريدة" ومجلة "الحارس" اللتان أخذتا، حوالي 1880، بالتبشير بالتحرر الأخلاقي والاجتماعي.

وكان نمو الصناعة وتنظيم إضرابات منفردة، في بداية الثمانينات، قد أديا، في الجانب السويدي كما في الجانب الفنلندي، إلى تشكيل جمعيات لـ"أصدقاء العمل"، ولكنها كانت جمعيات أعضاؤها من صفوف البورجوازية المتنورة أكثر منهم من صفوف العمال أنفسهم. ففي عام 1895، كان هناك 34 رابطة من هذا النوع تضم خمسة آلاف عضو. وكان صناعي محب للإحسان، ف.ج.فون رايت، قد حاول، عام 1893، أن يوحدها وأصدر بهذه المناسبة، جريدة "العامل" التي كانت في البدء تحت نفوذ المحافظين ثم انفصلت عنهم بسرعة لتصبح لسان حال الطبقة العاملة. وقد أعطى ماتي كوريكا، ثم إدوار فالباس، نبرة عنيفة جداً لهذه الصحافة مبرهنين على أن للطبقة العاملة ما تفعله غير الدفاع عن مصالح الطبقات المتملكة ومبرزين ريبة شديدة حيال الزعماء الشعبيين الذين لا يخرجون من صفوف العمال. وأمام هذا التطور، فضل فون رايت أن ينسحب. إلا أنه عندما اجتمع بعض القادة العماليين، عام 1899، في آلبو، لتكوين حزب عمالي لفنلندا فإن هيالمار برانتنغهو من لجؤوا إليه. وكان برنامج إيرفورت الذي استخدم نموذجاً. وفي عام 1903، انضم الحزب الجديد إلى الأممية تحت اسم حزب فنلندا الاشتراكي الديمقراطي. وكان لديه، آنذاك، 13 ألف عضو.

وفي هذا التاريخ، كان النضال القومي ضد روسيا في ذروته. ففنلندا التي كانت دولة دستورية منذ أن ضمت إلى روسيا (1809)، تتمتع بالاستقلال السياسي والقضائي والإداري كانت تعرف، منذ وصول

نيقولا الثاني إلى العرش، سياسة روسنة كثيفة معرفة في بيان شباط 1899 كانت أبرز أحداثها مقتل الحاكم العام بوبريكوف (حزيران 1904) على يد "مناضل" فنلندي. وأفاد الفنلنديون من الاضطرابات التي سببتها الحرب ضد اليابان وأحداث 1905 الثورية في روسيا كي ينقلوا التركيز في دعايتهم إلى تحويل النظام الانتخابي للدييت الفنلندي الذي كان، آنذاك، مقسوماً إلى أربع طبقات: الفروسية، الكهنوت، الملاكون العقاريون والبورجوازيون– والذي بقي مغلقاً تماماً في وجه الطبقات الفقيرة. وعلى اثر إضراب عام تقرر في نهاية تشرين الأول 1905 ونظمه كوريكا الذي عاد، لهذه الغاية، من الولايات المتحدة والذي أمكن تجنب المبالغات فيه بفضل قائد "الحرس الوطني" جون كوك، أذعنت الحكومة الروسية وتركت للفنلنديين أن يتولوا زمام أمورهم. فأقر الدييت، في أيار 1908، دستوراً جديداً ينشئ مجلساً وحيداً ينتخب بالاقتراع العام الذي يشمل الجنسين ويعمل حسب النظام النسبي. وقد نجمت هذه المكاسب عن العمل المشترك للبورجوازية والطبقة الكادحة اللتين أجمعتا على الوقوف في وجه القمع الروسي. ولكن المنازعات الاجتماعية عادت إلى الظهور عندما اجتمع الدييت، فادعى "الحرس الأبيض" الدفاع عن حرية العمل ضد تهديدات جديدة بإضرابات، وأجرى "الحرس الأحمر" اتصالات مع العناصر الثورية في الأسطول الراسي في هلسنغفورس. إلا أن هذه الأحداث كانت تعني، بالنسبة للاشتراكيين، صعوداً سهمياً. فقد ارتفع عددهم، في نهاية 1905، إلى 145 ألف عضو كانوا يستطيعون، منذ ذلك الحين، الاعتماد على تنظيم نقابي منتشر في كل البلد. ولدى انتخابات

الدييت الجديد، في آذار 1907، نجح الاشتراكيون، بعد حملة انتخابية ذات عنف استثنائي، في جمع 329 ألف صوت واستولوا على 80 مقعدا من مقاعد الدييت المائتين.

إلا أن الرجعية كانت، آنذاك، قد انتصرت في روسيا. وفضلا عن ذلك، فإن مجالس الدوما كانت تبدو معادية للقومية الفنلندية معاداة القيصرية لها. وقد حل الدييت الفنلندي ثلاث مرات دون أن تحطم، مع ذلك، السيطرة التي اكتسبتها الاشتراكية الديمقراطية على الجماهير: فقد ارتفع عدد نوابهم إلى 83 في انتخابات 1908، وإلى 84، في انتخابات 1909، وإلى 86، في انتخابات 1910، وإلى 87، في انتخابات 1911، وإلى 90، في انتخابات 1913، وهو ما كان يشكل أكبر نسبة للأصوات الاشتراكية في أوروبا آنذاك. وحافظ الحزب الفنلندي على موقف طبقي أشد تركيزا من مواقف الأحزاب السكندينافية، رافضا أي تعاون مع البورجوازية، حتى البورجوازية المعادية للروس نفسها.

وقد يزيد في غرابة قوة الحزب الاشتراكي كون البلد ما يزال قليل التصنيع، وهو ما يشهد عليه ضعف الحركة النقابية التي لم تجمع قبل الحرب سوى 26 ألف عضو، في حين بلغ عدد أعضاء الحزب 70 ألفا. ولكن الحزب كان يمارس نفوذا كبيرا لدى صغار المزارعين– التورباري– الذين كان يطلب لهم تحديد مدة الإيجار وإلغاء الأكارات على صورة أعمال سخرة. وكان الحزب قد اكتسب، أيضا، تعاطف الرأي العام بنشاطه المضاد للكحولية، وكذلك بمنجزاته على الصعيد البلدي حيث

كان يتمتع، على الرغم من نظام النصاب الانتخابي الذي كان يهيمن على الانتخابات في المدن، بنفوذ لا ينكر (396 مستشار بلدي). وكان دوره في الميدان الثقافي عظيماً، خاصة بفضل "المسرح العمالي" في هلسنغفورس وجمعيات الثقافة والرياضة التي لا تحصى التي خلقها والمنظمات النسائية التي كان لها، في ميدان التربية، دور رئيسي ومنشوراته الشعبية وبيوت الشعب التي أنشأها.

الاشتراكية في هولندا

أصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي: نيفنهويس وترولسترا

كان مكان هولندا في حركة الأممية الأولى متواضعاً نسبياً: فالمندوبون الأربعة في مؤتمر لاهاي (1872) كانوا في فلك البلجيكيين الذين كانوا يشاركونهم مواقفهم الاتحادية دون أن ينجروا إلى الفوضوية، فلم يكن لهم أي ظهور في مؤتمرات الأممية المعادية للسلطة. وحاول الخياط هـ. جرهارد، حقاً، إرساء أسس تنظيم نقابي، ولكنه لم يستطع التغلب على الرجعية التي عاثت فساداً بعد فشل الكومونة. وتدين الحركة الاشتراكية بدفعها إلى الشخصية القوية لدوميلا نيفنهويس الذي كان، وهو قس لوثري شاب في لاهاي، متحمساً وصوفياً كانت ثروته الشخصية تجعله مستقلاً، قد أسس في أمستردام، عام 1879، جريدة "ريخت فور ألن"، وبدأ حركته من أجل اشتراكية إنسانية، سلمية ومعادية للاستعمار، وترك الكنيسة حيث كان يستطيع أن يحصل على مكانة بارزة للتبشير بين الطبقات الفقيرة. وفي عام 1881، شكلت مجموعات لاهاي،

روتردام، أمستردام وهارلم الأربع الرابطة الاشتراكية التي لم تلبث أن أصبحت موضع قمع قاس: فقد سجن نيفنهويس الذي اصطدم بافتراءات الصحافة الأورانجية وضروب عنف سكان حرضهم البوليس ضده عدة مرات. إلا أنه استطاع، عندما خفض قانون انتخابي، عام 1887، النصاب الانتخابي رافعاً عدد هيئة الناخبين من 130 إلى 300 ألف مواطن، أن يفوز بانتخابه في دائرة نائية. ولكن سنواته البرلمانية شكلت، بالنسبة إليه، خيبة أمل كلية واستنتج منها أن البروليتاريا يجب أن لا تعتمد إلا على نفسها في عالم سياسي أفسدته مسائل المال كلياً. وأدى عداؤه للبرلمانية ونفوره من البنى الكلياتية إلى مواقف نقابية، بل إلى شيء من الفوضوية جعلته يتنازع، منذ المؤتمرات الأولى للأممية الثانية، مع المندوبين الاشتراكيين. ولم يقصر عن أن يهاجم، في "الريخت فور ألن"، الحزبين الألماني والبلجيكي العالقين في "مستنقعات البرلمانية". إلا أن مصداقيته زادت، لا بين البروليتاريا المدينية فقط، بل، أيضاً، بين عمال ولايتي غرونينغ ولوفاردن الزراعيين الذين كانوا، لأنهم لم يستطيعوا الحصول على رفع للأجور، مقتنعين بأن العنف، وحده، سيسمح بتحسين وضعهم. وفي عام 1893، ولدى مؤتمر الرابطة في غرونينغ، حصل على قرار يصرح بأن الرابطة لن تعود تشترك في الانتخابات "ولا حتى كوسيلة دعاية". وكان على هذا القرار أن يسبب، عن طريق الماركسي فرانك فاندرغوز، انفصالاً أولاً بين الاشتراكيين. ففي حين كانت الرابطة، مدعومة من جانب النقابات المتجمعة في السكرتاريا الدولية للعمل، تتطور نحو الفوضوية النقابية، كانت العناصر المعتدلة تشكل حزباً عالمياً اشتراكياً ديمقراطياً نظم على

النموذج الألماني وتبنى برنامجا قريبا من برنامج إيرفورت. ولم يتكون، لفترة طويلة، إلا من حفنة من المناضلين المتجمعين حول بيتر جيل ترولسترا الذي كان يؤمن باشتراكية متدرجة وأخلاقية، وحول هنريش فان كول، وهو مهندس كان قد عاد، مؤخرا، من جزر الهند الهولندية وكان يعد اختصاصيا في المسائل الاستعمارية، وهوبر فليبجن الذي مثل المجموعة في المؤتمرات الأممية. وكان التنظيم من عمل عامل الماس هنري بولاك الذي كان مترجم بياتريس وسيدني ويب والذي أدخلهما إلى هولندا.

الاشتراكية الديمقراطية والمعارضة المنبرية :

لم يتأخر الوضع عن التطور لصالح العناصر المعتدلة: ففي عام 1896، تبنت حكومة فان هوتن الليبرالية مشروع إصلاح انتخابي سمح للاشتراكيين، على الرغم من أنه لم يمنح حق الانتخاب إلا للذين كان لديهم "ما يخسرونه"، بالحصول على ثلاثة مقاعد عام 1897، و7 عام 1901 (من أصل مائة نائب تقريبا). وقد عانت المنظمات النقابية التي ظلت تحت تأثير الفوضوية والتي لم تعد لجريدة "فريج سوسياليست" التي كان يصدرها نيفنهويس نفوذها السابق، فشلا خطيرا خلال إضراب 1903 الذي أطلقه عمال الخطوط الحديدية، ولكنه لم يستطع الحصول على دعم المهن الأخرى، وترجم إلى خسارة عمودية في الأعداد. وكان على القائد النقابي الفوضوي هانك سنيفليت أن يتخلى عن منصبه ويهاجر إلى جاوا حيث أصبح أحد رؤساء حركة الاستقلال الاشتراكية. وتشكل، بالمقابل، اتحاد نقابي هولندي إصلاحي ارتفع عدد أعضائه، عام 1912،إلى 52 ألفا

وتولى قيادته يان أودغست. إلا أن الفوضوية النقابية ظلت قوة في هولندا بفضل شخصية كريستيان كورنيلسن الذي كانت له علاقات وثيقة، في فرنسا، مع بوجيه وإيفيتو وشارك في "الحركة الاشتراكية" لهوبير لاغارديل وأصدر، منذ 1907، "النشرة الدولية للحركة النقابية" المعارضة لأممية أمستردام النقابية. وقد أيقظت الحركة الفوضوية التي كانت ممثلة بمناضلين ومنظرين بارزين في الغالب صدى كبيراً في هولندا، وخاصة في بروليتاريا أمستردام القتالية على الرغم من أن محاولات التنظيم كانت، دائماً، عابرة. وقد أبقت في البلاد على تقليد عداء للعسكريتاريا وتفكير حر ومعارضة اجتماعية لم تكن كماً مهملاً. إلا أنه لم يقم، قط، وفاق بين كورنيليسن الذي كان يدعي تنظيم النقابات ونيفنهويس المشغول، حصراً، بالتحرير الثقافي والأخلاقي لمواطنيه. وكان نيفنهويس معتاداً على أن يقول: "إن ديانة النقابات ضارة بقدر ديانة الدولة. فيبدو، حقاً، أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش دون ألوهية. فما أن يسقط واحدة حتى تنبثق أخرى. فإذا كانت ألوهية الاشتراكيين الديمقراطيين هي الدولة، فإن ألوهية الاشتراكيين الفوضويين هي، على ما يبدو، النقابة".

ولم يلبث الاتجاه البرلماني الذي أعطاه ترولسترا للحزب والذي أدى به إلى مساندة قضية صغار الملاكين والمساعدات الحكومية للكنائس الطائفية أن سبب احتجاجات في أوساط الجيل الشاب الذي أخذ عليه تواطؤه مع الأحزاب البورجوازية التقدمية التي دعمها في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية. واصطدمت محاكمة ترولسترا في جريدته "هيت فولك" التي تقول أنه من المستحيل متابعة سياسة نضال طبقي في بلد

تمارس، فيه، الكنائس مثل هذا التأثير العميق على قطاعات واسعة من السكان بمجموعة من الاشتراكيين الذين كانوا يكتبون في جريدة "دير نيوفيه تجيد" ثم، اعتبارا من 1907، في "المنبر" والذين كانت بينهم شخصيات قوية جدا: هنرييت رولان– هولست، مترجمة "قصص اللامكان" لموريس والتي كانت تدين لنيفنهويس بكثير من سمات نزعتها السلمية، وكذلك بتصورها للإضراب العام القائم على إرادة صافية للطبقة العاملة، ودافيد ويجنكوب الذي سينتقل، فيما بعد، إلى الشيوعية، وهيرمان غورتر الذي كانت قصائده تشيد بالاتحاد الاشتراكي بوصفه الغاية النهائية والمشرقة للجنس البشري، وبيتر فيدجيك، محرك اللجنة الاستعمارية الماركسية وخصم فان كول الذي كان يأخذ عليه تواطؤه مع الفكرة الاستعمارية، وأخيرا أنطون بانيوك الذي كان، آنذاك، فلكيا في مرصد ليد والمعروف، من قبل، بأعماله في تاريخ الفلسفة والعلوم.وتجلى التناقض بين الفئتين لدى إضرابات عام 1903 التي أخذ غورتر، بصددها، على الجهاز كونه قد أهمل "الغريزة البروليتاريا" و"الطاقة الثورية" للجماهير. وتحددت التباينات، عام 1905، بمناسبة الانتخابات للبرلمان، إذ قدر ترولسترا وأصدقاؤه أنه من الممكن المضاربة على التناقضات داخل البورجوازية. وفي عام 1908، ولدى مؤتمر ديفنتر، حصل الانفصال الذي أدى إلى تشكيل حزب اشتراكي ديمقراطي مستقل، وهو حزب ملاكات لم يتجاوز 500 عضو ولم يشكل، قط، قوة انتخابية يحسب لها حساب. فحزب الأغلبية استمر، إذن، في طرحه على نفسه مسألة التعاون مع الأحزاب البورجوازية، وخاصة بعد انتخابات 1913 التي رفعت عدد نوابه

من 7 إلى 19 والتي سمحت له بأن يتحدث عاليا مع الليبراليين. إلا أن مؤتمر زفول الذي انعقد في السنة نفسها، لم يجرؤ، على الرغم من مرافعة لترولسترا، على اجتياز خطوة التحالف. واكتفى بالتصويت على التشريع الاجتماعي الهام الذي وضع آنذاك. وبقي شاغل الحزب الكبير، عشية الحرب، الحصول على الاقتراع العام.

إلا أن بانيوك كان قد حكم، منذ 1906، بأن هولندا كانت تشكل مسرحا ضيقا للنشاط السياسي وذهب إلى برلين، قاطعا حياته الجامعية، ليعمل أستاذا في مدرسة الحزب. ولكنه لم يستطع الحصول على موافقة البوليس البروسي، فأقام في بريم حيث كانت المعركة الفئوية في أوجها وحيث كان موظفون شباب في الحزب، مثل ألفرد هينك وولهلم بيك ويوهان كنيف، يناضلون ضد الجهاز الذي أقامه إيبرت. وساهم، فيها، في جريدة "بريمر بورغر تزايتونغ" وخاض مساجلات قاسية ضد كاوتسكي في "النوي تزايت". وقد نشر، عام 1909، في هامبورغ، بحثا بعنوان "التباينات التكتيكية داخل العالم العمالي" حيث طرح أفكارا قريبة جدا من أفكار لينين حول أصول "الأرستقراطية العمالية". وبرفضه قصر نشاط الحزب على تحقيق الأهداف المباشرة للطبقة العاملة، اقترب من اليسار الثوري الألماني، وخاصة من روزا لكسمبورغ، مدعيا أن النضال الطبقي نفسه هو الذي يحدد، في نهاية المطاف، أشكال التنظيم وأن الوضوح كان ينمو في فترة الأزمة بشكل أسرع بصورة لا متناهية منها بفضل العمل السياسي أو النقابي. ومعارضة منه لتميمية التنظيم استطاع أن يكتب في "النوي تزايت": "يمكن للطبقة المسيطرة، بتحايلها على القانون واستعانتها

بالقوة البوليسية، أن تصل إلى تدمير المنظمات. ولكن العمال يكونون قد عروا الرجل المسن الفردي الذي تحركه الأنانية والمصلحة الشخصية. والروح نفسها– الانضباط، التعاون، التضامن، عادة العمل المنظم– سوف تسكنهم بصورة أكثر حياة من السابق، وهذه الروح ستخلق أشكال تدخل جديدة من الآن فصاعداً". وقد أظهرت كتاباته، أخيراً، نظرات جديدة جداً حول دور المعارك القومية داخل الدول المتعددة القوميات، وحول التضامن بين ثورات آسيا والمعارك الطبقية في أوروبا، وحول مقاومة الاستعمار. فالحركات خارج أوروبا سوف تتفاقم، في رأيه، تفاقماً جدياً بالمنازعات الاجتماعية بحيث أن الحروب الأوروبية والثورات العمالية والانتفاضات الاستعمارية ستستطيع، في مستقبل قريب، أن تتكامل في ديناميكية عالمية للثورة. وهكذا، فإن "المنبريين" الهولنديين سوف يحددون موقعهم، عشية الحرب العالمية الأولى، في أقصى طرف للاشتراكية الثورية في النضال ضد الإمبريالية والحرب.

الفصل الرابع

الاشتراكية الفرنسية من 1871 إلى 1914

بعض المعطيات الاجتماعية والسياسية :

تحت طائلة الاقتصار على عرض أيديولوجي أو دراسة نمو انتخابي، يجب ربط معرفة الاشتراكية الفرنسية من غداة الكومونة إلى الحرب الكبرى، في سماء صافية نسبيا بالمقارنة مع عواصف السنوات الخمس والعشرين السابقة، ببعض المعطيات الاجتماعية والسياسية. فإذا سلمنا، فعلا، بأن ضروب تقدم الاشتراكية ليست مرتبطة حصرا، بل بصورة أساسية، خلال هذه الفترة، بالحركة العمالية، بالأيديولوجيات التي تنبثق من الطبقة العاملة أو التي تدخلها، بنماذج التنظيم التي تعطيها لنفسها، وفي الجملة بالصور التي يتخذها الوعي الطبقي، فإن هذا الاتجاه هو الذي يجب البحث فيه، أولا، عن نقاط الاستناد.

إن ما نعرفه عن عدد العمال وبنى الطبقة العاملة الفرنسية وعن تطورها بين 1871 و1914 يبقى ناقصا جدا للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها مؤرخ الاشتراكية على نفسه. فالوزن العددي للبروليتاريا (وللسكان الصناعيين، وهم فئة أوسع بكثير لأنها تشمل موظفي المصانع) الراكد نسبيا حتى حوالي 1890، تزايد، بعد ذلك، تزايدا قويا: ثلاثة ملايين عامل صناعة حوالي 1870، وربما أربعة ملايين ونصف المليون حوالي 1914 (ب.سورلان). وربما كان يعيش من الصناعة، عشية الحرب، ما يقرب من 35% من الفرنسيين، أي بقدر من كانوا يعيشون من الزراعة تقريبا. وهذه الظاهرة، وهي أقل بكثير مما كانت عليه في إنكلترا، ولكنها هامة، زادت، بداهة، من فرص نمو الاشتراكية. ولكن كيف؟ وأية اشتراكية؟

الطبقة العاملة لم تتغير عدداً فقط. فهناك، إلى جانب أشكال الوعي الطبقي التي تميز المهن التقليدية، أخرى قابلة لتنضم إليها بفعل ثلاثة عوامل متفاوتة جداً في وزنها. فهناك، أولاً، التركز، وكان كبيراً خاصة في التعدين والمناجم والصناعات الجديدة. وهو تركز مالي لا ينعكس، مباشرة، على الوعي العمالي، ومادي يعمل على تلاشي الآمال بصعود فردي التي كانت تعطي المذاق لوضعية شخص مثل إيزيدور فينانس أو بالتحرر الجماعي التي كانت قد ألهمت شخصاً مثل تولان. وهو يسهل وعي المجموعة الأجيرة تجاه أرباب العمل، ولكن شيئاً لا يضمن، كما تبين حالة عمال المناجم، أن يكون ذلك لمصلحة الأيديولوجيات الثورية. والعنصر الثاني هو نمو بروليتاريا غير مؤهلة، خاضعة لأدنى الأجور، ضمن صلة بضروب تقدم الإنتاج الغزير والتعقيل. وبدت الظاهرة، في فرنسا، باستثناء ما يتعلق بـ"سجون" النسيج– وهي صناعة انتهى صعودها في نهاية السبعينات–، محدودة ومتأخرة، ففي كارمو لم تكن الشركة المهتمة برفع أرباحها، ترمي إلى تحديث العتاد ولا إلى ممارسة تقسيم العمل، بل على العكس من ذلك، إلى أن تجعل من النداف عاملاً مؤهلاً حقيقياً. ولم تكن رينو، عام 1906، تستخدم، بعد، سوى 85 عاملاً غير ماهر من بين 1660 عامل. فالبروليتاريا الفرنسية هي، في نصيب كبير منها، بروليتاريا مؤهلة وانضمامها إلى الاشتراكية مطبوع بالفكرة التي كانت لديها عن الشرف العمالي. تبقى المسألة غير المحلولة مسألة أصل الأجراء الجدد في الصناعة: فلاحون؟ حرفيون مدينيون أو ريفيون؟ إن تكوُّن وعي طبقي اشتراكي، أي التأكد من وجود تناقض أساسي بين الأجراء وأرباب

العمل لا يمكن تجاوزه إلا بزوال الرأسمالية، لا يمكن أن يصنع بالإيقاع نفسه حسب رجحان هذه الفرضية أو تلك.

وفضلاً عن ذلك، فإن البروليتاريا نفسها يمكن أن ترد رداً يختلف باختلاف السياق. ولكن أي سياق؟ إذا كان الأمر يدور حول الأسعار وحيوية الاقتصاد العامة، فالأمور واضحة تقريباً: ركود، بل وهمود منذ 1873، وخاصة منذ 1882، وحتى 1885، ثم هبة نحو سماوات الربح المرتفع المجيدة بين 1886 و1914، مع اندفاعة بارزة بروزاً خاصاً خلال السنوات الثلاث أو الأربع التي سبقت الحرب. وكانت الأجور الاسمية في حالة صعود خلال الفترة. و"العصر الجميل" الذي يكون الصناعي، فيه، مستعجلاً على البيع بربح ضخم مفيد، في الوقت نفسه، للمعارك لأن الإضراب، فيه، أسهل نجاحاً ومرهوب لأن ارتفاع الأسعار ينزع إلى أن يأخذ بيد ما يعطيه بالأخرى: وهو مولد، على كل حال، لأمل تعديل أكثر منه لاندفاعة ثورية. وينبغي، أيضاً، النظر من جانب الإنتاج، من جانب الفعالية الصناعية التي تبدو إيقاعاتها مختلفة اختلافاً خفيفاً، فكل تراجع، خاصة إذا كان واسعاً وطويلاً، مولد للبطالة، هذه المأساة بالنسبة للأجراء. وقد جرى الإلحاح على أصالة الحركة الفرنسية: فمنذ 1870–1872 وحتى 1883، لا وجود لأزمة صناعية، بل هناك ارتفاع بارز، فعالية كثيفة بين 1878 و1883، مع ارتفاع قوي في الأجر الحقيقي. واستطالت أزمة 1883–1885 العميقة والخطيرة إلى همود ثقيل حتى 1889. وعاد الازدهار، آنذاك، حتى 1898. وتراجعت الفعالية الصناعية، من جديد،

عام 1899–1900. وانطلقت انطلاقاً سهمياً قطعته أزمة جديدة عام 1907، حتى عشية الحرب. ونجم عن ذلك انعدام كامل في الأمن ومأساة عامة بالنسبة للثمانينات، خاصة في البناء حيث اتخذت الأزمة شكل انهيار حقيقي. وفي مثل هذه البرهات، يحمل العمال على التمرد، وتصبح الثورة الاجتماعية، بالنسبة للعاطلين عن العمل، "فاقدي الأمل"، أو الذين يخشون أن تنهار المصيبة عليهم، الأمل الأخير وتحمل اختلالات الرأسمالية على الإيمان بنهايتها الفورية.

إلا أنه يجب معرفة إلى أي حد وجد لديهم ما سمي "وعياً للسياق" (م.بيرو). فالبطالة تطبع بعمق الحساسية العمالية وذكرى الأيام الأقل بؤساً تمحي، في الأدب الاشتراكي، لصالح ألوان سوداء من القلق والبؤس. وبالمقابل، لم يدرك ارتفاع الأسعار قبل 1910–1911 حين سيجبر، بسبب سعته، الاشتراكيين على طرح مسائل جديدة على أنفسهم، ولكنه يغذي لا شعورياً، في بداية القرن، المطالب الأجرية، إذ يبدو ارتفاع الأجور الوسيلة الوحيدة للحفاظ على مستوى حياة مهدد. وأخيراً، فالفرق شاسع بين الغضب والتعبير عن الوعي الطبقي. فيجب، في كارنو، الانتظار حتى 1892– 1893 من أجل أن تنعكس انعكاساً تاماً لدى عمال المناجم، هؤلاء "الفلاحين المحولين إلى بروليتاريا"، ضروب الغضب المتراكمة ضد الشركة خلال السنوات السابقة.

وفضلاً عن ذلك، يبدو الوعي السياسي الطبقي في فرنسا معدلاً– أو مستوراً؟– بواقعة قومية أساسية: الوعي الجمهوري، التعلق بالتقاليد

الديمقراطية. فأن يكون المرء واعيا سياسيا هو، قبل كل شيء، الدفاع عن الجمهورية، "ابنة الطبقة العاملة" ضد خصومها أو أصدقائها الزائفين. الجمهورية الاجتماعية؟ بالتأكيد، ولكن الاسم يسبق النعت. ومن المؤكد أن ذكرى الكومونة كانت تتحدث، خلال السنوات الأولى، ضد هذا التصرف، خاصة عندما انتعشت ذكرى الأحداث بعودة المبعدين. وفيما بعد، سوف تصبح الكومونة المرجع المقدس- يقف الناس حيث يدخل فايان العجوز إلى اجتماع-، وموضوع عزيز ومحترم لاحتفالات لا يعرف المرء، فيها، أحيانا، ما يجب أن يقول لاختلاف الحدث عن الحياة اليومية. وسوف تكون الشريعة والأنبياء لدى الاشتراكية الفرنسية الانضباط الجمهوري الذي يريد أن يدعي الاشتراكيون العمال، في فترة توجس حول مصير النظام، بل وحتى في مجرد فترة انتخابية، أن يجتمعوا "تحت العلم" عندما لا يعود الأمر، في جولة ثانية من الانتخابات، يدور حول الاختيار، بل حول استبعاد الخصم. كم من الصعب، في هذه الشروط، أن يجري الانفصال عن الجمهوريين غير الاشتراكيين! لقد كان جوريس، عندما أكد، عام 1890، أنه لم يكن يوجد في فرنسا سوى حزب جمهوري كبير، يعبر عن هذه الفكرة التي كان يشاركه إياها كثير من الآخرين، وهي أن الحقيقة في فرنسا هي في الاستمرار وأن الاشتراكية ليست سوى الجمهورية مدفوعة إلى الحد الأقصى من طاقاتها الكامنة بالعمل القوي للطبقة العاملة. ومع ذلك... فإن الاحتفالات بالذكريات السنوية ليست سوى احتفالات سنوية. ولن يمكن، قط، لاشتراكي فرنسي أن يستبعد، كليا، الكومونة، الفرضية الثورية، من الأفق العمالي، وإذا كان صحيحا أن

أن قول المرء أنه اشتراكي، عند منعطف القرن، غالباً ما يكون صورة أخرى في الدلالة على نفسه كأكثر جمهورية من أكثر الجمهوريين، فإن الاشتراكية ستبقى، في فرنسا، من لون مختلف، من رسوخ مختلف، وقابلية لانبثاقات أخرى غير الفكر السياسي لـ"الجمهوريين الآخرين".

مراهقات الاشتراكية 1871-1895 :

ماذا كانت الاشتراكية، في فرنسا، في الثمانينات؟ محاولة لفهم معنى المجتمع بالدراسة؟ نمط بنينة وتنظيم عمالي جنيني؟ الانتظار المتحمس، الملتهب، للثورة التي تعطي، مصبوغة من جانب بعض الرسل ومغذاة ببضع معارك كبرى، التماسك لروح التمرد وتدفئ قلوب العمال؟ تحضير تربوي لانتصار البروليتاريا؟ كل هذا وأشياء كثيرة أخرى أيضاً. فقد كانت الاشتراكية، بتعريفها ذاتها ببطء، تنزع إلى استقطاب ضروب الإخلاص القليلة وضروب الكراهية العديدة. وكانت، في نظر الكثيرين، تفوح منها رائحة البارود اكثر منها العلم أو السياسة. وكانت تعني أقليات ضئيلة كانت تتبادل تمزيق بعضها. وإذا كان لتعبير "الاشتراكية الفتاة" الذي استعمله، فيما بعد، ببغي من معنى، فقد كان، حقاً، خلال هذه السنوات من العمل البطيء والتصريحات العنيفة والضعف والرسولية الثورية التي كانت الاشتراكية تطفو عليها، من خلال التبعثر والانقسامات، فهو الشعور بالشرف الطبقي، بالشرف العمالي.

وتنتظم هذه المراهقات في ثلاث برهات متميزة. فحتى عام 1878، استعادت الحيوية العمالية التي كانت سعتها مفاجئة بعد قمع 1871 أشكالاً وأيديولوجيات كانت تبدو، غداة الكومونة، متقادمة. وتوطدت

الجماعية، بين 1878 و1889، واستندت إلى تحليلات جديدة نسبياً وقد دخلت الماركسية السياسية إلى فرنسا. ولكن الأمل باشتراكية موحدة، على أساس عمالي بصورة أساسية، لم يدم سوى لحظة. فما كاد يعلن توجهها نحو "الحزب"– ولكن أي حزب؟– حتى تفتت الجماعية إلى طوائف أقدر على نشر أفكار أو مخططات منها على تعبئة الأعضاء أو على تنظيم معارك هي، فضلاً عن ذلك، تلقائية وحامية ولكنها مبعثرة ودون انعكاسات سياسية فورية. والمنعطف جاء عام 1889–1890 مع "اليقظة العمالية" ونهاية الأزمة الصناعية. فللمرة الأولى دخلت الاشتراكية بقوة، عام 1893، المجلس، واتسعت قواعده الجغرافية والاجتماعية وأشرق الأمل الثوري بقوة لم يبلغها قط. وانتهت فترة، وسوف تبدأ فترة أخرى سوف تتجدد، فيها، علامات متنوعة محسوسة منذ ما قبل 1895.

الحيوية العمالية1871-1878:

غداة الكومونة، بدأت الطبقة العاملة تعد الثورة الباريسية قوساً وترتد، بحرارة، إلى مبادرات يعود أصلها إلى الستينات. وتفسر سعة القمع، بداهة، صمت الكومونيين. وفي باريس، سهرت حالة الطوارئ التي بقيت طويلاً والرقابة على المسرح ومقاهي المنوعات على فرض احترام الصمت. وفي فرنسا، منع قانون 1872 ضد الأممية كل دعاية بهدف تغيير الدولة والمجتمع، أي كل دعاية اشتراكية. وامتد زمن المحاكمات حتى 1875. وحكم على كل إضراب بوصفه "محاولة إرباك اجتماعي يستحيل تحمله". وحكم تيير هذا يستهدف إضراب إنزان عام 1871. ومنذ ذلك الحين، إذا

تكلمت الكومونة فإن ذلك كان من المنفى. وكانت هذه هي الحال مع البيانات البلانكية التي كانت تعبر، فيها، عن نفسها، من لندن، العقيدة الثورية– "بيان إلى الكومونيين" لعام 1874، "النقابات ومؤتمرها" عام 1876– أو جرائد فوضوية كانت تدخل فرنسا سراً. ويبقى أن عدم الوثوق من السياق الاقتصادي لم يكن مشجعاً للمعارك. وربما كان ذلك أن كراهية الملوك والكهنة الذين غالباً ما ربطوا بالأغنياء وأرباب العمل والذين كان يخشى، في هذه الأوقات من النظام الأخلاقي، أن ينتصروا قد نقل المعارك الاجتماعية إلى خدمة الجمهورية، وزاد في كون النضالية العمالية أقرب إلى الانتخابية أن 16 أيار قد أرخى على كل الجمهوريين نوعاً من التوجس، ومن القلق تقريباً.

ومع ذلك، فإن الحركة العمالية لم تتوقف. فمنذ نهاية 1876، وجد، في العاصمة، حوالي مائة غرفة نقابية. وكان قادة هذه الجمعيات العمالية التي كانت عديدة، بشكل خاص، في المهن التقليدية– عمال الصياغة والبرونز والميكانيك والطباعة– غالباً ما يؤكدون كونهم اشتراكيين. وكانوا يريدون أن يعيدوا إلى العامل ملكية أدوات عمله وتحريره من نير أرباب العمل وطفيليتهم الشبيهين بنير الكاهن، العقيم هذا، وطفيليته. ومن أجل ذلك رفضوا الحواجز كما رفضوا الإضراب. واتجهت ثقتهم إلى التربية العقلانية، وخاصة إلى الرابطة. ولم تفصلهم هذه المنظورات المباشرة عن الجرائد "المتصلبة" التي لم تكن ثورية ولا اشتراكية ولا عمالية، بل تناضل من أجل القضيتين السياسيتين العزيزتين على العمال، الحريات وعلمانية المدرسة وتصدر نشرة عمل مفتوحة للروابط. وكان أهمها

وعلمانية المدرسة وتصدر نشرة عمل مفتوحة للروابط. وكان أهمها "التذكير" التي أسسها فيكتور هوغو و"منبر كريميو"، و"ثورة ناكيه"، و"حقوق الإنسان"، ثم "الراديكالي" التي اشتهر، فيها، سيجيسموند لاكروا وهنري ماريه. و"التذكير" هي التي كتب، فيها، جان جوزيف باربوريه، المولود عام 1837، وعامل الخبازة الذي أصبح صحفيا في باريس في نهاية الإمبراطورية. وكان يبشر بالنقابية والتعاونيات والتعاون الطبقي بين العمال الباريسيين: فيكفي العامل المثقف والمنظم أن يجعل نفسه محترما ويصوت للجمهوريين المتقدمين. وهذا هو ثمن سعادته.

ومع ذلك، فإن تأثير "الباربورية"، انحسر بسرعة كافية. فقد ركزت عدة حوادث، في عيون أوعى العمال، على نوايا السياسيين الراديكاليين المغرضة وعلى ضعف فرص تعاون ناجع مع أرباب العمل. وسوف تعبر إرادة العمال المنظمين "تولي شؤونهم بأنفسهم" عن نفسها بعد إلغاء حالة الطوارئ (4 نيسان 1876) بعقد أول مؤتمر عمالي ذي طابع قومي. ومع ذلك، فإن جريدة "المنبر" الراديكالية هي التي أطلقت فكرته ومولته جزئيا. وكان المندوبون العماليون الثلاثمائة والستون الذين اجتمعوا في باريس، بين 2 و10 تشرين الأول 1876، يمثلون ما يتراوح بين 15 و20 ألف عامل باريسي– 93 مجموعة– وعددا من المنظمات المعاد تكوينها في المراكز القديمة للرابطة الدولية للعمال في المقاطعات: في الوسط اللانغودوكي وبوردو وديجون وفيينا وسانت إتيين ومدن النورماندي النسيجية. وكان الشمال شبه غائب. وسلوكها يستحق بعض الانتباه.

الراديكاليون؟ لا بأس شريطة أن يصمت هؤلاء البورجوازيون، على غرار "صانعي الطوباوية"، في مؤتمر عمالي. وكانت دائرتان تتعايشان: دائرة "السياسة" التي يكتفي الجمهوريون بها وينقسمون، كذلك، من أجلها، ودائرة "الاجتماعي"، الجدي، الذي يخص الطبقة العاملة المنظمة. ألم يكن هناك أي منظور ثوري إذن؟ ولا أي منظور، لا كلمة عن الكومونة. وقد رد، بغيظ، على مندوب كان قد تمنى، في نوبة عداء للكهنوت، أن يختفي من ميدان سان ميشال تمثال القديس الذي يحمل هذا الاسم، بعبارة "العمال لا يريدون أن يقلبوا شيئاً". أكان ذلك بداعي الطمأنة؟ ربما، ولكن الأكثر احتمالاً أن تكون تلك إرادة عمال من بنى صناعية قديمة في أن يتوقفوا عند هذا المستوى من الوعي العمالي: دراسة الحلول الفورية للمسألة الاجتماعية. وهذا يفرض أن تكون هناك حلول فورية فعلاً. وقد انصب النقاش، بصورة أساسية، على إمكانية أن تحرر التعاونيات الإنتاجية العمال. والتعاونية التي حاربها الوضعيون، وخاصة قائدهم إيزيدور فينانس الذي لم يكن يؤمن إلا بالتربية المتكاملة، انتصرت. فهي "تحل في مبدئها مسألة تحرير العمال". وهي تحررهم من رب العمل ولا تجرهم -رداً على انتقاد غالباً ما ذكر- إلى طريق الأنانية لأنه لا ينبغي أن تعود إلى الظهور، فيها، أرباح بين الشركاء. ويجب أن تعمل الرابطة "لصالح الجميع". كيف؟ المؤتمر لا يقول ذلك، ولكنه يقدم الفكرة القائلة أن رابطة المستقبل يجب أن تقوم على المؤسسة النقابية والقائلة أيضاً، ولكن بخفر، أن "ترشيحات عمالية" قد تكون مفيدة لتسهيل نموها.

يقع مؤتمر باريس، إذن، في الخط المستقيم للممارسة والنظرية العماليتين للستينات اللتين اغتنتا بالحركة النقابية التي كانت قد طبعت نهاية هذا العقد. وقد أنجز تركيبا لها. ومن المؤكد أن الخطاب الذي تتردد فيه ارتد، صراحة، عن الثورة. ومن المؤكد انه مؤتمر الطبقة العاملة القديمة: مؤتمر أشخاص مثل شابير وشاستان وبروست. وقد ختم هذا المؤتمر الإمبراطورية الثانية. ولكنه بوعيه الطبقي القوي والأولي، بالأفكار الكامنة في مناقشاته لم يكن حاملا للماضي فقط، بل، أيضا، لإمكانيات متنوعة– تعاونيات على الطريقة الفلمنكية، عمالية على الطريقة الإنكليزية– سوف تجهض بسرعة كافية، ولكن ليس بالسرعة التي غالبا ما ذكرت.

الجماعية والتباساتها 1878-1889:

في عام 1879–1879، ابتعد كابوس النظام الأخلاقي. فقد انتقلت السلطات العامة، واحدة بعد الأخرى، إلى أيدي الجمهوريين. والجمهورية التي كانت ثمرة معركة طويلة وموضوع تعلق شبه صوفي ومفتاح السعادة أصبحت، أخيرا، واثقة من نفسها، وتحرر العمال والثوريون من قلق كل لحظة والتبعات التي كان يستجرها. والمعركة الاشتراكية، وليس، بعد، التنظيم العمالي فقط، المعركة من أجل الثورة الاجتماعية أصبحت ممكنة. وقد فتح انتصار الجمهورية الذي تطابق، أولا، مع مناخ سنوات 1878–1883 الاقتصادي الجميل الذي سهل عودة الانطلاقة الوطنية للمطالب والنضال ثم، سريعا جدا، مع أزمة حادة وطويلة أعطت بعض أفعال

التمرد الكبيرة أهمية مثالية، ولكنها تجعل توطدها صعباً، فتح هذا الانتصار فترة جديدة في تاريخ الاشتراكية الفرنسية. وكانت ثلاثة عناصر غير متساوية الأهمية في أصل عشر سنوات من توطد الجماعية والالتباسات التي تغطيها: الحضور الجديد للكومونة، بداية دخول الماركسية إلى فرنسا، الحركة الخاصة بالطبقة العاملة.

الكومونيون والكومونة :

كانت الكومونة، في مؤتمر باريس، موضع صمت مميت. وبعد سنتين، وفي ليون (من 28 كانون الثاني إلى 8 شباط 1878)، في المؤتمر العمالي التالي، رفض رفضاً قاطعاً اقتراح باستصدار عفو– "هذه الأمنية محبوسة في قلوب كل المندوبين"– ثم سحب. ومع ذلك، كانت الحملة قد بدأت، في البلاد، من أجل العفو منذ 1878. وقد تدخل كتاب كبار: كلاديل، ريشبان، هوغو. وكان مغنو الشوارع ينشدون في الأروقة المزدحمة الأغاني الحزينة التي تتحدث عن أوجاع المنفي وبؤس أسرته. وأعطت الجرائد المتقدمة الكلام إلى الصحفيين المنفيين بأسماء مستعارة، وأحياناً دونها. وكان أستاذ في الحقوق، إميل أكولا، المرشح للانتخابات التشريعية عن الدائرة الخامسة قد سجل، منذ 1876، العفو في برنامجه. وبعد انتصار الجمهوريين، كانت الغامبيتية تتلمس نفسها أكثر مما كانت تتعجل. ولم يصبح العفو الذي كان جزئياً، في آذار 1879، عامّاً إلا في 11 نيسان 1880. ووصل روشفو، في 12، ومالون وفاليه في 13، وفايان بعد بضعة أيام. وسوف يأتي المنفيون، مثل ألمان وبريساك ولويز ميشيل إلخ...،

فيما بعد. يا لها من برهات! ففي حين كانت الحملة من أجل العفو قد قدمت، في معظم الأحيان، الكومونيين كأبناء ضالين للجمهورية، كضحايا ضياع مؤقت، فإن عودة المنفيين عدلت الموقف تعديلاً عميقاً، ولكن بصورة معقدة.

فهذه، أولاً، جرائد باريسية جديدة منحها قانون الصحافة لعام 1881 تسهيلات جدية. فمنذ نهاية 1880، كانت جريدة روشفور "الصامد" تطبع ثلاثين ألف نسخة. وفي كانون الثاني، أصدر بلانكي، بدوره، جريدة يومية، "لا إله ولا سيد"، توقفت بعد سنة، وأصدر ليسارغي، وهو كاتب وصحفي كبير كان يريد نفسه اشتراكياً بعيداً عن الكنائس الاشتراكية، جريدة "المعركة" في أيار 1882. وسوف تصمد ما يقرب من أربع سنوات. وسوف تعجل في نهايتها المنافسة اللامعة التي تعرضت لها، منذ تشرين الأول 1883، جريدة كومونية واشتراكية أخرى، "صرخة الشعب" التي أصدرها "اشتراكي غير حزبي"، جول فاليه. وكانت الأفضل، دون شك، صحفياً، من كل الجرائد وأكثرها انفتاحاً على جملة المعارك العمالية والاشتراكية. وجدد الممنوعون، أيضاً، جرائد أخرى، أقدم، اشتراكية أو راديكالية. وكان الأمر كذلك بالنسبة لجريدة "البروليتاري" التي أصدرها، في تشرين الثاني 1878، بعد مؤتمر ليون، شابير والتي أصبحت، عام 1884، "البروليتاريا". وكان ألمان يكتب فيها قبل أن يتركها ليدير، عام 1888، جريدته الخاصة، "الحزب العمالي". وكان الأمر كذلك، أيضاً، بالنسبة لجريدة "المواطن" القريبة من الراديكالية، لدى صدورها في كانون الثاني

1880، والتي أصبحت اشتراكية خالصة، منذ نهاية السنة، بفضل مساهمة ممنوعين– بريساك وج.ب. كليمان– ثم غيد. وفي المقاطعات، أخيرا، شارك فايان، عام 1883– 1884، في جريدة "جمهوري شير الاشتراكي"، وأدار بينوا مالون، في ليون، من تشرين الأول حتى تشرين الثاني 1880، جريدة "التحرير" التي كان يكتب، فيها، اشتراكيون من مختلف الاتجاهات. وسوف يستعيد الاسم، عام 1888، في الأردين، ج.ب.كليمان، ولكن بقدر أدنى من الانفتاح الأيديولوجي. وكانت هذه مغامرة حدثت، أيضا، لـ"المجلة الاشتراكية" لمالون: فقد كانت منفتحة، في سلسلتها الأولى (كانون الثاني– أيلول 1880)، على كل الاشتراكيات، ثم غيرت اتجاهها دون أن تغير اسمها عندما سيعيد إصدارها مديرها في كانون الثاني 1885.

هذه الصحافة العمالية والاشتراكية التي لا يمكن أن نفصل عنها "المساواة" لغيد ولا "الثائر" الفوضوية التي كانت تفسح، كل عام، مجالا واسعا لحدث الكومونة ورموزها. وقد أصبحت أيام 1871 الاثنان والسبعون معالم على طريق الثورة الاجتماعية: فعلى الاشتراكيين أن يتابعوا العمل الذي توقف. وضمن هذا المعنى، كانت كل الصحافة الاشتراكية حتى 1889 ثورية، وكان معها في ذلك قراؤها الذين كانوا ينظمون في باريس، وكذلك في المقاطعات، مآدب وحفلات موسيقية وراقصة ويانصيب خيري ومهرجانات وأغان. وكان الناس يذهبون، في نهاية أيار، إلى "الجدار" حيث قام، منذ 1883، نصب الاتحاديين. وغالبا ما كان

الأمـر يـتجاوز الأشـهر المقدسـة. فقـد كـان مكسـيم ليسبون، الكولونـيل السـجين السـابق، يسـير مـرتدياً ثـياب سـجناء الأشـغال الشـاقة ومفـرقعاً، بقـيوده ويـنظم لـلجماهير العمالـية تمثيليات حقيقـية في مقـاهي العاصـمة. وظهـرت أعمـال ج.ب. كليمان (1885) وبوتييه (1887) في مجموعة. وقد اسـتعادتها الـتقاويم العمالـية ونشـرتها المجموعـات. وكانـت ثـورة 1871 حاضـرة بكثافة لن تستعاد بعد انقضاء هذا العقد حتى في القصص التي لم تكن الكومونة، فيها، في معظم الأحيان، سوى مجرد ديكور.

وهـذا التذكير بمـاض خبيء خـلال اثـنتي عشـرة سنة وعـاد، لعشر سـنوات، إلى السـطح، غذى، أيضاً، المناقشات حول حدث 1871. ما هي الـدروس التي يجـب استخلاصـها مـن أجل المستقبل الاشتراكي؟ "اختيار" البرهة بصـورة أفضـل (أي انتظار أن تكون الجماهير جاهزة): هكذا كان يقـول رجـال "البـروليتاري"، "الـتزود بقـيادة سياسـية حازمـة": وهـذا كلام فايان وغيد. المضي حتى أقصى الثورة، حتى أقصى طموحات القاعدة إلى حـرية كلية: وهـذا كان خطاب "الثائر". هل اندمج الكومونيون العائدون، إذن، في الـتيارات العديـدة الـتي سـهلت عودتهـم ظهورهـا في الاشـتراكية الفرنسـية؟ نعـم ولا. فقـد كـان الأمـر يدور، بالنسبة لكثيرين، حول فرنسا جديـدة يصـعب فهمهـا. فكـون الطـبقة العاملة تريد أن تطرح نفسها طبقة لذاتها هو لغز بالنسبة لسيلفان هومبر، وحتى لشارل لونغيه. وكون الروح الفئوية تـتفوق، بهـذه السرعة، على الطموحات المشتركة هو ما لم يستطع بعـض القدامـى التسـليم بـه. وعـندما أصـدر ليسـاغاري "المعـركة"، كـان

يريدها منفتحة على "كـل الذين يريـدون إلغـاء الطبقـات بحلول العمـال". وإذا كانت "صرخة الشعب" لم تستطع تجاهل المدارس والكنـائس، فإنـها توصلـت، مع ذلـك، إلى أن لا تسيطر عليـها أي منـها واحتفظـت، حتـى 1899، بتوجـه وحـدوي يلبي، إلى درجـة كافيـة، مقتضيـات المواجهــة بـين الطبقات في أوج الأزمة الاقتصاديـة: وبتـيراج يقـرب مـن 60 ألـف نسـخة، عام 1886، أوضحت جريدة فاليه ثم سيفيرين، الدور الذي يمكن أن يلعبه صحفيون ثوريون كبار ودور الجريدة الشعبية وغير الدوغماتية.

بدايات دخول الماركسية :

كلمتا "دوغماتية" و"مذهبية" هما من النعوت التي استعملها عـدد من اشـتراكيي الثمانينـات الفرنسيين لوصـف الماركسية. ومع ذلـك، فـإن استخدام هاتين الكلمتين المطبوعتين بشـحنة نقدية كبـيرة في بلـد "العقـل" والفكر الحر، يعني أن الماركسية لم تعد مجهولة في فرنسا. وعلى الرغم من أن دخولهـا الـذي لا يعـادل في إيقاعـه، بصـورة أساسـية، إيقـاع عــودة الكومونيين محدود ومعقـد وملتبس، فإنه يشـكل ظـاهرة جديـدة في بلـد كان، فيه، ماركس وعمله، حتى ذلك الحين، شبه مجهولين، ظـاهرة ذات أهمية عظيمة.

وعلى ذلك، بقيت الشروط غير مناسبة لانتشار الماركسية في فرنسا. ففـي بـاريس، بؤرة الحيـاة السياسـية والتجديـدات الأيديولوجيــة، لم يكــن العمال المتعلقون بتقاليدهم يتقبلون، بسهولة، ما لم يكـن، بنظرهـم، سـوى

اشتراكية أخرى. وكان فهم النصوص الماركسية، بالنسبة لكثير من المثقفين، صعباً. فقد كانوا يجهلون، في الغالب، الألمانية– غيد، لافارغ– ولا يبدون متعجلين إلى تعلمها. ولم يكن ضعف تأهيلهم الاقتصادي والعلمي وثقافتهم الفلسفية والمثالية والامتياز الذي يعطيه التعليم الفرنسي للإنسانيات الكلاسيكية يسهلان، أبداً، استيعاب فكر صعب. فقد كانت الأنتلجينسيا الفرنسية تعرف كانت بصورة أفضل مما تعرف هيغل، وروسو ورينان أكثر مما تعرف ريكاردو أو آدم سميث، وإذا كانت الطليعة الديمقراطية لجمهورية الآداب تفكر في إدخال فكر كلود برنار في التعليم العالي، فقد كانت تحلم بتاريخ القرون الوسطى والكيمياء أكثر منها بالرياضيات أو الاقتصاد أو العلوم الإنسانية. هل يجب أن نضيف أن ماركس ألماني؟ ففي طبقة عاملة لا تنقصها التقاليد اليعقوبية، وفي بلد مرضوض بالهزيمة الحديثة، لم يكن هذا حاجزاً قابلاً للإهمال. والدوغماتية التي ستؤخذ على ماركس منذ ظهور اسمه وبعض سمات من فكره تشكل، بالضبط، جزءاً من النماذج النمطية المرتبطة بجرمانيا، وببروسيا بصورة أخص. وربما يكون نشر كتاب "الحرب الأهلية في فرنسا" الذي يمجد، فيه، ماركس الكومونة كمبادرة اجتماعية للطبقة العاملة قد سهلت على الكومونيين الفرنسيين وأصدقائهم تمثل الماركسية. وإذا كانت الطبعة الفرنسية الأولى التي سحبت منها تسعة آلاف نسخة، في حزيران 1872، قد مارست تأثيراً قوياً على المنفيين، فيبدو أنها لم تدخل إلا قليلاً إلى فرنسا، و"تاريخ الأممية" لفيليتار الذي نسخها في السنة نفسها، مع التنديد بها بعنف، يمتنع حتى عن الإشارة إلى كون ماركس مؤلفها.

وهذا النص الذي سيشتهر فيما بعد والذي ستتبدى، داخله، بالذات، مسائل الاشتراكية الفرنسية سيبقى، حتى عام 1900، مجهولا، عمليا، في فرنسا.

ومع ذلك، فإن نوى نضالية مختلفة قد أسهمت بصورة على ما يكفي من النشاط في دخول أجزاء من الماركسية إلى الوسط البروليتاري وإلى الأنتلجينسيا. وقد تشكلت هذه المجموعات ببطء ولم تتجمع، كلها، في منظمة واحدة. والذين بدئ في تسميتهم الغيديين احتلوا مكانة هامة وراجحة، دون شك، ولكنها لم تكن حصرية، أبدا، في هذه العملية المتمايزة جدا. فقد كانت هناك، فعلا، صور عديدة في إدخال الماركسية إلى بلد كان يجهل، حتى ذلك الحين، اسم مؤلف "البيان" و"رأس المال". والخطاب الماركسي مر من عدة أبواب: التعريف بوجود ماركس بالاستشهاد به ووصف عمله بصورة تقريظية، تأمين التربية الماركسية لبضعة مناضلين بالمحادثة الخاصة أو المناقشة العامة، ترجمة النصوص الأساسية وتأمين انتشارها، محاولة الاستطالة بهذا العمل إلى أعمال أصيلة، تبسيط الأفكار الأساسية للماركسية المناضلة لدى الطبقة العاملة المقاتلة ودعوتها إلى تبنيها في سبيل انتصارها.

والرجال؟ كان هناك منهم بين كل الأجيال، وكانوا آتين من بلدان متنوعة وينتمون إلى كل المجموعات تقريبا، باستثناء الفوضويين. كان منهم بين كل الأجيال: فالناشر موريس لاشاتر الذي نشر الطبعة الأولى

من الجزء الأول من "رأس المال" مولود عام 1814. والأسباني خوسيه ميزا الذي كان، على حد قول غابرييل دوفيل، "أول ماركسي مطلع على النظرية"، ولد عام 1831، وولد الكوموني المتعدد الاختصاصات، أدريان رينيار عام 1836. ومع ذلك، كان الأمر يدور، في معظم الأحيان، حول مناضلين تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عاماً عام 1871: ألبير تيس وبول مينك (1839)، إدوار فايان (1840)، كارل هينش وبينوا مالون (1842)، بول لافارغ (1846)، جول بازيل المسمى جول غيد (1845)، لورا ماركس، زوجة بول لافارغ (1846)، بروردان– ديرفيلييه (1849). وكان أصغرهم غابرييل ديفيل المولود عام 1854. وكان بينهم عدة أجانب: ميزا وهيرش والزوجان لافارغ، بول الذي كانت أسرته من أصل كوبي ولورا التي كانت إنكليزية بصورة عميقة على الرغم من لغتها الفرنسية الجميلة. وكانت معرفتهم بماركس والماركسية مأخوذة عن طرق متنوعة. وغالباً ما كانت الصلة الشخصية بماركس محددة، فقد كان الرجل فاتناً، وكان عمل العالم يصبح أسهل فهماً على الذين سنحت لهم فرصة مناقشته معه: هيرش، ميزا، لافارغ والبلانكيين المنفيين إلى لندن، وخاصة فايان. وفي أغلب الأحيان، كانت الصلة غير المباشرة تنعقد أو تستطيل بالمراسلة: فقد كان إنغلز، حتى موته، يقود لافارغ خطوة خطوة، ولم يكن ذلك سهلاً دائماً. وقد شكل فرع تولوز من الأممية الذي انضم إليه الفتى ديفيل وفيكتور ماروك، دون شك، منذ آب 1872، أول مركز فرنسي للارتباط بالفكر السياسي لماركس. واعتباراً من 1873 وحتى موت كونسيديران

العجوز عام 1885، أصبح مقهى سوفليه، في قلب الحي اللاتيني، المكان المختار الذي تهب منه الروح. فقد كان جنوبيون جاؤوا إلى باريس وحقوقيون وأطباء وفنانون وحتى رجال أعمال يناقشون، فيه، بصوت منخفض أولاً، ثم بصورة أكثر حرية، "الاشتراكية العلمية". وهناك انضم غيد الذي عاد من المنفى عام 1876 إلى الماركسية. ويشير دور مقهى الأطباء هذا إلى مكانة الطلاب في هذا الجيل الماركسي الأول. ويبرز، بشكل خاص، الإسهام العظيم لأطباء، ممارسين أو غير ممارسين– فايان، لافارغ، رينيار، ديلون– وجهتهم دراستهم العلمية للواقع ومهنتهم نحو اكتشاف البؤس ووضع خطوات مشخصة موضع العمل.

وبهذه الصفة، فعلاً، غالباً ما استشهد بماركس ومدح. وكونه عالماً أمر لا يعارض، فيه، بول بروس نفسه– طبيب آخر– حتى في البرهة التي انفصل، فيها، علناً، عن الماركسيين الفرنسيين (1882). وقد كرر ديفيل، دائماً: إن الماركسية هي الاشتراكية الوحيدة التي تهم لأن أساسها هو "ملاحظة غير متحيزة للوقائع المدروسة في تطورها التاريخي". واستقطب "رأس المال"، خاصة، الإعجاب الذي يوحي به منهج ماركس لأصدقائه كما للذين لا يوافقون عليه إلا جزئياً: فلافارغ يدافع عن المؤلف، في تشرين الثاني عام 1884، في "جريدة علماء الاقتصاد" وأشاد البلانكي السابق رينيار بنظرية فضل القيمة في كتابه "تقويم العصر الثوري والاجتماعي"، وصرح روانيه الذي لم يكن اشتراكياً ثورياً، قط، بأنه "ينحني أمام هذا العمل العملاق".وكان المصراع الثاني للفكر الماركسي

غير القابل للانفصال عن الأول، في نظر ماركس، ولكنه غالباً ما كان متميزاً جداً في فرنسا، خلال هذه السنوات الأولى، هو التوق الثوري، الثقة بضرورة المعارك البروليتاريا وتنظيمها السياسي. وهذا الوجه من الماركسية هو ما عرف به تيس في القسم العمالي من "الصامد" وبرودان ديفيلييه في "البروليتاري". وكان، أيضاً، هو الذي نشره غيد، ملحاً على الوجوه الثورية للجماعية الماركسية، اعتباراً من 1878، فالبيان الذي كتبه في السجن، خلال شتاء 1878– 1879، كان بعنوان "برنامج وبيان الاشتراكيين الثوريين الفرنسيين". وهكذا استقطبت حول ماركس اهتمامات مختلفة.

حول ماركس أم حول الماركسية؟ الصحافة الغيدية نشرت، بين 1877 و1893، أربع ترجمات حياة وثلاث صور لمؤلف "رأس المال". هل كان هذا كافياً لتقويم العصا التي لواها المعادون للسلطوية وخاصة، في الوسط الجماعي، من جانب بروس الذي يأخذ عليه عدم معرفته للخضوع لا لحزبه ولا للتجربة؟ الرجل يبقى، نوعاً ما، مغلفاً بضبابات الشمال، ومصطلح "ماركسي" استعمل، منذ 1881، من جانب أصدقاء بروس للدلالة على الذين يقبلون أن يخضعوا لأوكازات مفكر كبير دون شك، ولكنه مترفع ومسيطر. كيف يمكن للمرء أن يكون ماركسياً؟ التحدي البروسي لم يواجه حقاً: فسوف يرفض فايان وأصدقاؤه، دائماً، هذا النعت الذي يضمر شيئاً من التبعية المبهمة، ولن يصف غيد وجماعته أنفسهم به. صحيح أن الرجل أقل أهمية من فكره، ولكن العمل المكتوب

لم يكن، خلال الثمانينات، معروفاً أكثر من الشخص أبداً. وأول نص هام ترجم إلى الفرنسية هو الكتاب الأول من "رأس المال"، فقد صدرت ترجمة روا التي راجعها ماركس نفسه في كراسات منذ 1872، ثم في مجلد عام 1875. ونشر كتاب "الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية" الذي استله لافارغ من كتاب إنغلز، "أنتي ديورينغ"، عام 1880، في "المجلة الاشتراكية" ثم نشر في كراسات. وسوف يكون لزمن طويل، في فرنسا، كتاب الصلوات الماركسي الرسمي. ولم تتجاوز ترجمة لورا لافارغ لـ"البيان" مرحلة المسلسل الذي نشرته الأسبوعيتان الغيديتان، "المساواة" (1882)، ثم "الاشتراكي" (1885). ولم ينشر، بين 1880 و1889، أي نص لماركس أو إنغلز في فرنسا، في حين تضاعفت المؤلفات أو الكراسات التي كتبها اشتراكيون فرنسيون من مدارس مختلفة. أليس الاهتمام بالفكر الكامل لماركس أكثر من ذلك، من صنع علماء اجتماع واشتراكيين لم يعتبروا أنفسهم، على الصعيد السياسي، تلامذة له؟

ذلك أن التلاميذ ينزعون، طواعية، إلى اعتبار أنفسهم زملاء للمعلم. وهذا هو، على الأقل، موقف غيد الذي كان يزعم، دون أن يخلو ذلك من مغالاة قوية، أنه توصل، من ذاته، إلى نتائج ماركس. أما فايان، فإن موقفه واضح: إنه يفهم الاشتراكية "مثل ماركس". ومنذ ذلك الحين، لماذا يترجم؟ بل لماذا يلخصه ويستند إليه؟ وموقف الغيديين نوعي، مع ذلك، هنا: فشواهد ماركس تعود تكراراً في كتابات غيد أو لافارغ، ولكنها هي نفسها: ثلاث أو أربع صيغ مفحمة. وكانت الخلاصات، وهي أكثر

تنوعاً، ترمي إلى نجع آخر. فبوابة "الاشتراكية الألمانية" لا تنفتح، بالنسبة لكثير من المثقفين، إلا بفضل ترجمة مالون، عام 1880، للعرض الذي قدمه، قبل ست سنوات، ألبير شافله، "جوهر الاشتراكية". ولكن ماليه– إيزاك الاشتراكية الجرمانية هذا يحبس نفسه في اقتصادية ضيقة ويقدم نظرية القيمة الماركسية كعنصر من طوباوية اجتماعية. وكان أفضل منه، بكثير، "مختصر رأس المال" الذي نشره، عام 1883، ج.ديفيل ومحاضراته حول "تطور رأس المال" المنشورة في خمس كراسات عام 1884، متناوبة مع ثلاثة أحاديث للافارغ مكرسة للمادية الاقتصادية.

وعلى كل حال، لم تمس هذه الأعمال الطبقة العاملة. فهناك بالنسبة إليها محور واحد: الصحافة التي كانت حيوية جداً في سنوات الحرية الفتية هذه والشديدة التنوع. وكانت استنتاجات ماركس السياسية وأكثر تحليلاته صراحة وجاذبية، حتى لو كانت مبسطة وسهلة، موضع عروض عديدة من الصحف التي كانت الملاحقات القضائية، في البداية، والصعوبات المالية بعد ذلك، تبقيها ضمن إيقاع ضعيف. وكانت الأولوية الزمنية للأسبوعية "المساواة" التي تتدرج سلاسلها الثلاث بين 1871 و1882 : فبعرضها المتقشف وقطعها المتواضع ومسلسلاتها التاريخية والنظرية والمكان المكرس، فيها، للعقيدة وللحركة العمالية الدولية، كانت الجريدة التي غالباً ما كتب غيد افتتاحياتها والتي سرعان ما اشترك فيها اشتراكاً وثيقاً ديفيل، وخاصة لافارغ، تشكل نموذجاً أولياً لما ستكون عليه الجرائد الماركسية ذات اللون الغيدي. وقال ماركس إنه أصبح، للمرة الأولى،

لفرنسا، "جريدة عمالية بالمعنى التام للكلمة". ولكن انتشارها بقي ضعيفاً، فلم تكن السلسلة الثانية، وهي الأهم، تطبع أكثر من خمسة آلاف نسخة. ولم يتوصل الغيديون، بعد توقفها، إلى أن يتزودوا بأسبوعية منتظمة: فـ"الاشتراكي" ذات الصدور المتقطع توقفت نهائياً عام 1888. ولم يكن نجاح البلانكيين أفضل. فأسبوعية "جمهورية الوسط الاشتراكية" التي تولى فايان إدارتها السياسية ماتت في أيار 1884 بعد أن عاشت أقل من سنة. وسيكون الأمر كذلك، بعد تاريخ أقصر أيضاً، مع "الإنسان الحر"، في آب 1890. وتحدثت الماركسية، في نهاية المطاف، بالمزيد إلى الجماهير انطلاقاً من يوميات أكثر اصطفائية بكثير. وبذل غيد ولافارغ كل جهدهما للاشتراك فيها، بل وللسيطرة عليها: "المواطن" (1881–1882)، "الدفاع عن العمال" (رامس، 1883– 1887)، "صرخة الشعب" لفاليه، خاصة، حيث كان ماركس يحيى، بصورة متكررة، بوصفه "مفكر البروليتاريا الكبير". وقد قال عنها إنغلز: "يوميات مريبة": نعم، بقدر ما تعبر رأس القارئ دون أن يكون، بالضرورة، قادراً على التفريق بينها، افتتاحية كارهة للغريب، مثلاً، وافتتاحية أممية. ولكنها يوميات واسعة الانتشار.

أية ماركسية في الجملة؟ قليلة التجديد بالتأكيد، ونادراً ما كانت تغذي أبحاثاً أصيلة. وكان لافارغ استثناء. فنقده الأدبي الجذري ودراساته الأنتروبولوجية القصيرة والكراسات المنوعة تشهد على جهد هام لإدخال التأمل الذي يريد نفسه ماركسياً في أقرب الأنواع إلى فهم القارئ الفرنسي. يبقى أنه كان من المفيد التمثل قبل التجديد. والشيء الأخطر

هو أن هذه المحاولات كانت متوجهة إلى المجتمعات البعيدة أكثر منها نحو فرنسا المعاصرة. والمجتمع الفرنسي يرى عبر "البيان" أكثر منه عبر "نضال الطبقات". فالطبقة العاملة تقف، فيه، كتلة في وجه البورجوازية وتحليل علاقات الإنتاج متأخر عن تحليل القوى الإنتاجية. ومنذ ولادة الماركسية في فرنسا، اقتصرت على تربية سياسية قائمة على علاقة اقتصادية ودروب مَلَكية بقدر نظرية التناقض أو نظرية الضيعة مسدودة بستار من الجهل. وهكذا كانت الماركسية المتصورة على هذا النحو تؤدي وظيفتين: توطيد البروليتاريين في تأكدهم من الثورة ووشوك حدوثها بتحليل ضرورتها الاقتصادية المطلقة، ترميم الثغرات التي أظهرتها الروح العلمية ومقتضياتها المتنامية في الاشتراكية الفرنسية التقليدية. ومع ذلك، فإن الماركسية، بتماسكها التبسيطي وصلابتها الرسولية، كما دخلت فرنسا في الثمانينات، سوف تسمح للاشتراكية الفرنسية بتحضير دخولها في الحركة الواسعة لتبلر أشكال التنظيم العمالي الذي ميز السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من القرن. وسوف تفتح دروباً جديدة، وسترد بطريقتها على الحركة الخاصة بالطبقة العاملة.

الحركة الخاصة بالطبقة العاملة :

عدلت هذه الحركة تعديلاً عميقاً اعتباراً من 1878. فالمعارك الاقتصادية انطلقت سهمياً بين 1878 و1882 وتناقصت، بضعف بين 1882 و1885، وعرفت، انطلاقاً من 1886، قفزة جديدة إلى الأمام، أي في المجموع، عشر سنوات من الهياج الاجتماعي. وقد حرر انتصار الجمهورية، بعد 16 أيار، الطاقات العمالية كما ستكون بعد انتخابات

حزيران 1936. فمن الجمهورية المنتصرة، كان العمال ينتظرون تحسيناً فورياً في وضعهم، ونهاية "العبودية" التي تحدد، في نظرهم، شرطهم، أو تراجعها على الأقل. ولم يبق هذا الانتظار سلبياً، فقد مضى النشاط العمالي إلى ما وراء ما كان يتخيل العمال أنه الإرادة الجمهورية الحسنة. وسرعان ما أظهرت ردود فعل البورجوازية في السلطة عقم هذا الأمل. فرب العمل عمدة غالباً، وأكبر نفوذاً من النائب والمحافظ في أغلب الأحوال أيضاً، ومن السهل عليه الحصول على فصيل من الدرك في جوار المصنع أو المنجم. وسوف تسهم هذه الخيبات في إبعاد العمال عن التضامنية وتوجيه الاشتراكية نحو الأيديولوجية الجماعية ونحو ضرورة تنظيم سياسي خاص قادر على الضغط على منظومة القرار الجمهورية لا سيما وأن السياق الاقتصادي الذي كان جيداً بصورة عابرة بين 1878 و 1880 يسهل دخول المهن الجديدة، كالمهن القديمة، في النضال. ففي سجون النسيج، في الشمال، لم يكن لمفهوم التحرر بالترابط معنى أبداً. فالإضرابات الهجومية ستصبح على مزيد من الصفة الدفاعية مع الأزمة البالغة الخطورة التي هبطت، في قاع الهمود الطويل، بين 1881 و1885، على الصناعة الفرنسية. وسوف تبقى هذه الإضرابات عديدة، في كل فرنسا، وفي فروع صناعية شديدة التنوع- المناجم، التعدين، البناء- إلا أنها ستكون أقل قابلية للوصول إلى تنظيم دائم. وسواء أكانت هذه المعارك هجومية أم دفاعية، فهي ستخلق، من جديد، في الطبقة العاملة، الألفة مع الإضراب الذي كان قد ميز نهاية الإمبراطورية الثانية. فقد كف عن أن

يظهر كوسيلة يائسة، خطرة بالنسبة للبروليتاريا، قابلة للاستعمال لكل الغايات من جانب أعداء الجمهورية. ومنذ 1878، حيث، فيه، "المساواة" "الحاجز الوحيد (..) في وجه الاستغلال الرأسمالي".

لم يكن الإضراب، شكل النشاط الجديد، أو الذي استقبل حديثاً، الحدث الذي غير حياة الذين شاركوا فيه وعدل تصرفات الاستسلام أو الحكمة. لم يكن الإضراب، فضلاً عن ذلك، التجلي الوحيد للاتجاهات الجديدة التي نمت في الطبقة العاملة. فيمكن، إلى حد بعيد، الحديث عن يقظة في الشعور الثوري. ومن المؤكد أن ميشيل بيرو بين أن العنف يبقى من معسكر الأقلية في هذه المعارك. فأنزان (1884) التي ستكون نموذجاً لجيرمينال•، وديكازفيل (1886)، إحدى أقسى وأطول المعارك الفرنسية استثناءان ولكن الإلقاء بالمهندس واتران من النافذة في ديكازفيل مثلاً، طرح أمام كل الطبقة العاملة، وأمام الأمة بكاملها عن طريق مناقشة برلمانية، مسألة أسباب العنف، مسألة علاقاته مع قمع أقصى وفقر ثابت أصبحا، فجأة، غير محمولين بسبب البطالة. وفوق ذلك، فإن العنف يخرج من الإضراب أكثر مما يدخل إليه. ومظاهرات العاطلين عن العمل في آذار 1883 و1884 في باريس والحواجز التي نبعت في آب 1888، لدى دفن جثمان البلانكي القديم أود، تؤكد وجود اتجاهات في العاصمة تتأكد بمزيد من القوة، أيضاً، في الشمال والشير أو الأفيرون. ووسط فترة مطبوعة بضجة

• رواية شهيرة لإميل زولا تدور أحداثها في مناجم شمال فرنسا وخاصة أثناء إضرابها (المعرب)

الذين لا عمل لهم وبؤسهم وغضبهم، تعطي هذه المعارك وزناً لتصور "صرخة الشعب" للإضراب: تحضير للثورة الاجتماعية.

هذه الحركة العفوية، المستقلة، قدمت نفسها، منذ ذلك الحين، كثمرة طيبة للاشتراكية. فالعمال حساسون لكلام من يدعمهم. وازدادت الصحف الاشتراكية فهماً لضرورة فتح أعمدتها لاكتتابات من أجل الإضراب وأن لا تترك احتكارها للراديكاليين الذين غالباً ما كانوا متضايقين وأحياناً عدائيين. وعملت بعضها على جعل الحركة شعبية وتأمين نقل أخبارها دائماً. فقد تضاعفت مبيعات "صرخة الشعب" عشر مرات، عام 1886، في الأفيرون (ديكازفيل) أو في الشمال، عام 1887، لدى نزاعات روبيه– توركوان الكبيرة. وهرع المناضلون. فقد ربط غيد وج.ب. كليمان وشوفيير الإضرابات المحلية بحركات أخرى في فرنسا والخارج وأعطوها، في مكانها، بعداً جديداً. وكان ترؤس الاجتماعات وكتابة النداءات من مواهب بول مينك ودوك– كيرسي. ولم يكن العمال يستقبلونهم، دائماً، بثقة، فيمكن للاشتراكي، خاصة إذا أتى من "الخارج"، أن يجري تبنيه كمستشار، ويمكن أن يثير، أيضاً، الريبة المرتبطة، لدى طبقة عاملة غالباً ما خدعت، بالسياسة. "لسنا هنا لنعمل في السياسة": هذه الصرخة التي غالباً ما ترددت لم تكن تستهدف العملية الانتخابية فقط، بل الخوف من الخدع أيضاً. فيجب على "الغريب"، خاصة إذا كان "صحفياً"، أن يقدم براهينه. فالثمرة العمالية لا تسقط من تلقاء ذاتها في يد الاشتراكيين الممدودة.

وبصورة عامة، كانت التحولات التي جرت في الطبقة العاملة، مع بقائها مجزأة وغير حاسمة حتى 1889، تقدم لاشتراكية جديدة الأسلوب إمكانيات تجذر كانت مجهولة في العقد السابق. يبقى أن نعرف، إذا استخدمنا اللغة الزراعية الخاصة بالتقليد الاشتراكي الفرنسي، كيف ستفلح هذه الأرض.

ظهور الجماعية :

إن عام 1878–1879 هو الذي تحقق، فيه، تطعيم الاشتراكية القديمة بالجماعية. وتم ذلك على مرحلتين مطبوعتين بالمؤتمرين العماليين اللذين انعقد أولهما في ليون، بين 28 كانون الثاني و8 شباط 1878، وثانيهما في مرسيليا، بين 20 و31 تشرين الأول 1879. وكانت علامات التجديد تتعايش، وهي ما تزال خفرة، في ليون، مع تراث مؤتمر باريس الذي انعقد قبل سنتين. وقد بقي كل منظور "سياسي"، وأكثر منه "الثوري" مكبوتا: فقد تم العدول عن صياغة أية أمنية لصالح العفو عن الكومونيين، ولم يقتصر الأمر على تأكيد كون "الحواجز والفتن لم تعد مناسبة للوقت" بل، أيضا، على كون الإضراب سلاحا غير مفيد وأن المؤتمر لا يحمل "الكراهية ضد كل ما هو موجود". وبقيت المفاهيم المستعملة ملتبسة جدا. وكانت كلمة "سياسي"، في الوعي المشترك للمؤتمر، تشير إلى الراديكالية البورجوازية كما كانت كلمة "ثوري" ترد إلى الحواجز. ولذلك، فإن المندوبين أنفسهم الذين كانوا يؤكدون أنهم لا يشكلون مؤتمرا سياسيا أعلنوا، بأغلبية كبيرة، أنهم يريدون تقديم مرشحين عماليين

لانتخابات 1878 وحدد القرار أنه يجب على المرشحين أن يقبلوا "البرنامج الاشتراكي الذي تفرضه لجانهم". ففكرة الترشيح الطبقي توطدت، إذن، دون أن تتوطد فكرة التنظيم الطبقي الوطني– لا هي ولا فكرة التنظيم "السياسي". أما بالنسبة لبرنامج اللجان الاشتراكي، فقد كان يستند، بصورة أوضح منه في عام 1876، إلى الغرف النقابية التي كانت تملك تفويضاً كي تراقب عن كثب "الجمعيات الاستهلاكية والائتمانية والإنتاجية العامة". وأخيراً، صيغت إمكانية تنظيم آخر للملكية لأول مرة: فقد وضع الخياط جوليان دوبير، من باريس، قارئ "المساواة" الأمين، وباليفيه، مندوب ميكانيكيي ليون وذو الاتجاه الفوضوي، معاً، أول نص جماعي قدم في مؤتمر عمالي فرنسي، وهو "يدعو كل الروابط العمالية، عامة، إلى دراسة الوسائل العملية لتطبيق مبدأ الملكية الجماعية للأرض ولأدوات العمل".

ومن بين الضحايا، كانت هناك، أولاً، أشكال الماضي التي تجسدت فيها، في برهة ما، الاشتراكية الفرنسية، برهة من تاريخ المنتجين التابعين والذين يحلمون بالحرية. فقد استبعدت التعاونيات كأداة لتحرر البروليتاريا. ولم تكن الضربات التي وجهت إلى اتجاهات السلام الاجتماعي أقل جدية. وهي لن تزول لا لدى الطبقة العاملة ولا لدى الحركة العمالية الفرنسية، فهي لا تتحدث، فعلاً، باسم برهة من التاريخ، بل باسم حلم تقترحه الطبقات الحاكمة، باستمرار، على الطبقة العاملة. وسوف تمحي، أخيراً، لسنوات طويلة، من المؤتمرات الاشتراكية، مسائل

عديدة تمس الحياة الاجتماعية اليومية وتتصل بالشرط العمالي أو، بصورة أوسع، بشرط المستغلين. تلك هي ضريبة انتصار صعب. كان ذلك بمثابة يقظة اجتماعية تتراجع أمام الظلال: مسائل التعليم، مسائل التعلم بالقدوة، وخاصة مصير "المرأة" الضحية الأولى للقمع، لا سيما حين تكون عاملة. فهوبرتين أوكلير ذات الأسلوب المثير وشبه الروبسبييري، أجبرت المستمعين إليها على التصفيق بتنديدها باللامبالين، بدعوتها البروليتاريين، إذا أرادوا "أن يكونوا أحراراً"، إلى التوقف عن أن "يكونوا ظالمين". ولن تتجدد هذه المناقشة بهذه السعة، أبداً، قبل الحرب، في الاشتراكية الفرنسية.

وبعد الذي مات، يوجد الذي ولد. فهناك، أولاً، الاعتراف بالبعد الدولي للـ"مسألة الاجتماعية". ويشهد على ذلك ذكر لومبار للثوريين الروس الذين شنقوا والاشتراكيين الألمان المسجونين والفوضويين الإيطاليين المطاردين ورسائل الرومانيين والإيطاليين والسويسريين والاشتراكيين الديمقراطيين الألمان. ثم هناك إعادة اكتشاف الحماسة الثورية التي أعلنها رجال لم يكن ذلك، أحياناً، سوى لحظة من حياتهم: فسوف يهجر لومبار، عام 1885، النضال الاجتماعي وينصرف إلى كتابة روايات تاريخية– رمزية. وضمن هذه الانطلاقة، ارتفعت قيمة الإضراب بوصفه أداة النضال الطبقي. ولكنه لم يظهر، مع ذلك، بوصفه السلاح الأعلى، فهو يستطيع، في أحسن الأحوال، أن يعوِّد على النضال ويسمح بنجاحات جزئية. أين يقع، إذن، حل المسألة الاجتماعية؟ المؤتمر يجيب: في تحويل

رؤوس الأموال الخاصة إلى رؤوس أموال "جماعية، لا شخصية وغير قابلة للضياع" بفضل تأميمها ثم وضعها بين أيدي العمال: هذا هو التأكيد الجماعي. ومن الذي سيعمل من أجل التعريف به؟ من الذي سيحمل، في الفواصل بين المؤتمرات، العبء القومي للمطالب العمالية؟ حزب طبقي، "اتحاد حزب عمال فرنسا الاشتراكيين". فقد ولد شكل تنظيم بروليتاري وطني جديد.

التباسات (المؤتمر الخالد): أزمة 1880- 1882

التشظي الذي سيكون نصيب الاشتراكية، في فترة 1880– 1882، ليس علامة بؤس فيزيولوجي، بل علامة حيوية: فخلال مناقشة سياسية كثيفة، تشكلت "الأحزاب"، المجموعات الصغيرة التي تجسدت، فيها، الحركة المنظمة واتجهت، خلال بعض الوقت، إلى الجمود. ولكن التباسات "المؤتمر الخالد" مسؤولة إلى حد واسع عن الطريقة التي اتخذت، بها، المناقشة السياسية، منذ صيف 1880، طابع الانشقاق.

كان كل شيء، أو كل شيء تقريباً، يجعل، فعلاً، من القرارات المتخذة في مرسيليا مسألة. فهناك، أولاً، كلمة "جماعية" نفسها. إنها تبدو، اليوم، كما لو أنها كانت علامة على دخول الماركسية في الحياة السياسية الفرنسية، ولكن أصولها ليست ماركسية نوعياً، وانتصارها، عام 1879، من صنع تكتل واسع انتصرت فيه، بالأحرى، اتجاهات فوضوية بصورة مبهمة. وقد استعمل التيار الباكونيني الكلمة، منذ 1868 على الأقل، لتمييز ذاته عن "الشيوعية السلطوية" التي كان ينسب صورتها الحديثة إلى

ماركس. إلا أن حلقة الدراسات الاجتماعية في مرسيليا (ج.لومبار)، ككثير من مجموعات الجنوب، كانت قريبة جداً من الفوضويين. والمصدر الثاني، وهو أكثر تنظيراً وأقل جمهوراً، كان "فلسفة المستقبل". فهذه المجلة نشرت في فرنسا، منذ 1875، تياراً فكرياً من أصل بلجيكي، "الاشتراكية الكولينزية" المؤيدة لجمعنة الأرض دون ثورة، ودخل العديد من محرريها- مالون، فورنيير- في "البروليتاري" حاملين إليها قناعاتهم. ومن المؤكد أن مصطلح الجماعية كان، منذ ليون، متبنى ومنشوراً من جانب غيد وأصدقائه. ولكن أصداءه الأخرى ومركبته الفوضوية، لم تكن قد زادت بعد: ففي تشرين الأول 1880، فقط، سيقرر "الاتحاد الجوراسي" عدم اعتبار الجماعية سوى مرحلة نحو الشيوعية الفوضوية حيث ستكون المنتجات، وليس وسائل الإنتاج، ملكاً للجميع. وباستخدام تعبير ينتمي إلى المفردات الفوضوية، مفردات الغيديين ومالون وأصدقائه، أكد المؤتمر القوة الكلية للغة على حساب شيء من الالتباس في المفاهيم. وأبرزت البنية التنظيمية التي كانت في طريقها إلى الولادة الالتباسات نفسها التي أبرزتها الأيديولوجية المعلنة. فما الذي يغطيه، فعلاً، مصطلح "الحزب"؟ إنه يدل، في الدرجة الأولى، كما في زمن الرابطة الدولية للعمال، على طائفة من الناس لهم المثل الأعلى نفسه، الاشتراكية، ويقبلون الهدف نفسه، الجماعية. إلا أنه لم توضع، في مرسيليا، أنظمة ولا برامج ولا خط سياسي. ومع ذلك، فقد كان، كمنظمة لا مركزية، مطابقة للاتحادية النشيطة لمقاطعات عديدة وللتقاليد الكومونية التي أثبتت الروابط الإقليمية حيويتها عام 1871، كان يستند إلى ست مناطق ركز على استقلالها الواسع إلزام المؤتمر بأن ينعقد في واحدة منها كل مرة والتركيب الإقليمي للجنة

المنتخبة آنذاك. وأخيرا، فإن البنية التحتية تكونت، في القاعدة، كما منذ 1876، من أغلبية قوية من الغرف النقابية: فمجموعات الدراسات الاجتماعية، وهي ذات تركيب أقل تجانسا، بقيت صغيرة العدد فيه.

ففي البحث المتلمس عن أشكال تنظيم جديدة الذي كانت تقوم به الاشتراكيات الأوروبية، اقترح الفرنسيون، إذن، حركة أصيلة ولكنها غنية بالتناقضات، بنيتها التحتية عمالية- وهو ما كان يجعل الانتصارات الانتخابية صعبة في بلد تبقى، فيه، الطبقة العاملة أقلية صغيرة جدا وضعيفة التركيز ما خلا بعض الاستثناءات- وتنظيمها اتحادي- في حين أن الجمهورية الفرنسية يعقوبية جدا- وذات أيديولوجية جماعية وثورية- في حين كانت تلاحق، قبل ثلاث سنوات، في الوسط العمالي، مجرد كلمة "ثورة" وحدها. هذه الحركة الواسعة جدا، بل الفضفاضة أيضا، لم تستبعد التضامنيين ولا الراديكاليين: فلم يطلب أحد فصلهم. وسميت هذه الحركة "حزبا"، ولكن هذا الحزب لا يشبه، أبدا، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ولا "الفرع الفرنسي من الأممية العمالية" المقبل. فلن تكفي حماسة مؤتمر لضمان وحدة هذا التنظيم ولا المحافظة على بنيته التحتية ولا مصير أيديولوجيته.

ومع ذلك، فإن هذا الالتباس الأصلي لم يسمح بإراحة كل الكومونيين الذين عادوا عام 1880 ولا الثوريين الذين أقلقتهم حصرية "أردية العمل" ولا مركزية الحزب. وقد انضم عدد لا بأس به من الممنوعين، ألمان، بريساك، كليمان، جوفران، مالون إلخ...، منذ عودتهم إلى الحزب. ولكن آخرين تقربوا من بعض البرلمانيين الراديكاليين لخلق

"الاتحـاد الاشـتراكي الجمهـوري". وانضـم شـارل لونغـيه– زوج جـيني ماركس– وتيز وهومبر إلى هذا التكتل الذي واجه سلوكه الانتخابي، عام 1881، المرشـحين الجماعـيين وبعـث الخطـر الـباربيري، خطـر حـزب دون درع طبقي. ومن جهة أخرى، تجمعت نواة تلاميذ بلانكي، في تشرين الثاني 1880، حول الجريدة التي أصدرها المحبوس المحرر أخيراً: "لا إله ولا سيد" الـتي لا تجد، فيها، الحـرس البلانكي القديـم فقط– "الجنرال" أود وإرنسـت غرانجيه– بـل، أيضـاً، إدوار فايـان الـذي كان قبوله من القدامى أقـل بكـثير بسـبب تحلـيلاته القريـبة، غالـباً، مـن تحلـيلات مـاركس. وفي حزيران 1881، شكلوا اللجنة الثورية المركزية التي عرفت نفسها، بشيء من الإيجـاز، عـلى أنهـا مـنظمة الـثوريين الذيـن يـريدون أن يحتفظوا، ضـد السلطة والتنظيم الرأسمالي، بـ"النضال العنيف، دون مهادنة ولا رحمة" وأن يجعلـوا "الأمة سيدة لثروتها وقوتها"، ولم تستخدم كلمة "جماعية". وسوف تكـون حـياة الاتحـاد الاشتراكي الجمهوري قصيرة: فترة انتخاب. وكانت حياة اللجنة المركزية الثورية أطول وترسخها أكثر جدية.

يـبقى الحـزب العمـالي، اتحـاد حـزب عمـال فرنسا الاشتراكيين. فقد تفسـخ سـريعاً، عـلى ثـلاث مـراحل. ففـي تشرين الثاني 1880، وفي مؤتمر الهافـر الوطـني، انفصـل عـنه التعاونـيون والوضـعيون والراديكاليون. وأعاد أنصـار الاتجـاه الجمـاعي تأكـيد موقفهـم، ولكن حضور تيار فوضوي على درجـة كافـية مـن القـوة عبر عـن نفسه بمزيد من الوضوح كما كان عليه في مرسـيليا. وفي أيـار 1881، وفي المؤتمـر الإقلـيمي لاتحـاد الوسـط (المنطقة

الباريسية)، رحل الفوضويون الذين كانوا أقلية على رؤوس أصابعهم. وسوف يضعف رحيلهم الذي سرعان ما تبعه رحيل مناضلين عديدين من الشرق والجنوب الحزب باستطالاته أكثر مما أضعفه مباشرة. وأخيراً، وبعد رحيل أول إقليمي، في مؤتمر رامس (30 تشرين الأول– 6 تشرين الثاني 1881)، انسحب، لدى المؤتمر الوطني الذي افتتح، بعد عام، في 25 أيلول 1882، في سانت إتيين، أصدقاء غيد الذين كانوا أقلية بشكل واضح، ومضوا ليجتمعوا في روان ليشكلوا، فيها، منظمة قومية ثالثة، الحزب العمالي الذي اتخذت الأغلبية، في مواجهته، اسم الحزب العمالي الاشتراكي الثوري مع الاسم الفرعي– الذي تحول إلى اسم رسمي عام 1883–، اسم اتحاد عمال فرنسا الاشتراكيين.

وتقع أهمية هذه الأحداث، أولاً، في المعركة السياسية الحادة التي هيمنت عليها. فمناورات القمة وحركات القاعدة العميقة والصدامات الأيديولوجية ذات المركبات المتعددة أدخلت الاشتراكية الفرنسية، في وقت واحد، منذ البداية، في أكثر أنشطة الكواليس تميزاً للبرلمانية وفي المناقشات حول البرنامج وأشكال التنظيم التي ستميز الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الأخرى. وكانت في الخلفية، الممارسة السياسية الماركسية التي جاءت، حديثاً، إلى الإشتراكية الفرنسية والتي كانت بداياتها صعبة. وتسمح بضعة أمثلة بتبيان ذلك.

كيف توضع القرارات الضبابية، بعض الشيء، التي اتخذت في مرسيليا، موضع العمل؟ كيف يؤمن نمو الحزب؟ كان غيد وأصدقاؤه

يعتقدون أنه يلزم برنامج يتبلور حوله مضمون الصحف والاجتماعات والحملة الانتخابية المقررة لعام 1881. فلا حزب دون برنامج، لا سيما وأن الأمر كان يدور حول ضرورة توطيد تنظيم سياسي طبقي في بلد يرجع الراديكاليون، دائماً، فيه، إلى برنامج بلفيل القديم (1869) ويحتفظون بجمهور عمالي واسع. وقد أنضج النص، في لندن، في أيار 1880، بين غيد وماركس وإنغلز ولافارغ: وما من شك في أن صداقات مقهى سوفليه، ميزا، هيرش، قد جعلت غيد يحسم أمره بشأن هذه الخطوة فيما وراء المانش، كما حسمه دعم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية المالي للسلسلة الثانية لجريدة "المساواة". و"البرنامج الانتخابي للعمال الاشتراكيين" الذي كان ثمرة عمل جماعي حقاً، كان مسبوقاً بـ"حيثيات" كتبها ماركس وقال عنها إنغلز، بحق، أنها تشكل "تحفة من المحاكمة المؤثرة قابلة أن تفسر للجماهير بكلمات قليلة": ثمان فقرات تقع كل واحدة منها في سطرين أو ثلاثة، ومترابطة ترابطاً صارماً فيما بينها ويظهر، فيها، عدد من الكلمات الأساسية– التحرر، المنتجون، وسائل الإنتاج، التملك الجماعي، نزع ملكية الطبقة الرأسمالية– وعدد من الأفكار القوية: العمل الثوري للبروليتاريا، الحزب السياسي المتميز، استعمال كل الوسائل بما فيها الاقتراع العام. والبرنامج نفسه، المقسم إلى برنامج سياسي وبرنامج اقتصادي، يستعيد المطالب المشخصة المباشرة التي ولدت من تجربة الكومونة، وقد أعطاها الفريق الغيدي، باستباقه إياها بالحيثيات، بعداً ثورياً جديداً، وأدخلها في منظور تغيير كلي لأسس المجتمع.

وكانت تلك خطوة جريئة ستنتقل من دورية إلى دورية– "المساواة"، "المجلة الاشتراكية"، "تحرير" ليون– ومن جماعة إلى أخرى، ولكنها خطوة اصطدمت، سريعا، بالعداء. ولم يقتصر الأمر على أن التعاونيين والراديكاليين تبينوا أن مرسيليا لم تكن مجرد حادث، بل إن الراديكاليين صدموا من المنظور الانتخابي الذي تنتهي إليه الحيثيات، وسرعان ما ندد بدور ماركس من سبق واصطدموا معه في الأممية القديمة. ولجأ النقد العمالي إلى الوطنية الشوفينية التي كان لها شواهد غنية جدا في التقليد الثوري الفرنسي. وقد اتهم بول بروس، عام 1882، الماركسيين بأنهم "متطرفو الاشتراكية". والكلمة مهذبة وتصيب الهدف، لا سيما وأن بروس، وهو فوضوي سابق من مرتبة عالية، بنى كراسا كاملا، "الماركسية في الأممية والأحزاب العمالية" (1882)، حول الموازاة بين أفعال تلاميذ ماركس عام 1870 وعام 1880: فلأن هؤلاء يتلقون تعليماتهم من الخارج، خارج الحزب، فإنهم يعانون من عدم انضباط وسلطوية عضويين، فليس لهم مكانهم في الحزب العمالي. وهذه الاتهامات صيغت بوضوح على الأقل. وعلى العكس من ذلك، غالبا ما دارت معركة البرنامج وسط مناورات لم تحتكرها أية مجموعة ولكنها كانت تبين قدرة أصدقاء بروس على استخدام كل إمكانيات مؤتمر ما وقلب أسلحة خصومهم لمصلحتهم.

ومع ذلك، لم تكن مناورات خصوم الماركسيين وزلاتهم الخاصة هي، وحدها، المسؤولة عن ضروب الفشل التي راكموها: فالتيارات

المدعومة بهذا القائد أو ذاك أو المعوقة لعدم وجود جريدة، هذه التيارات واقعية ولا يمكن أن تزول بسحر الكلمة الغيدية، وحدها، مهما كانت ملهمة. وهكذا، فإن الريبة إزاء الاقتراع العام الذي قامت عليه الإمبراطورية الثانية والذي بفضله انتخب مجلس 1871 الفيرسايي لم تزل من الطبقة العاملة. وهي تتطابق، دون صعوبة، مع نزعة جمهورية حارة، والنتائج الهزيلة لانتخابات 1881 قوتها. وفي الجنوب، كما في منطقة ليون، رفض برنامج الحد الأدنى بسبب صبغته الانتخابية. "إنه المربّى لابتلاع القرص الانتخابي" (جان غراف). وكذلك، فإن التيار البلدي قد أثر تأثيراً قوياً، لا سيما في الدوائر الباريسية القديمة، في العمال المهرة، ودفعهم إلى اقتراح إصلاحات قابلة للتحقيق في إطار السلطة البلدية، إصلاحات "ممكنة". أما بالنسبة لنسيج الشمال، فقد كانت اتجاهات الغرف النقابية، فيها، من الاعتدال بحيث أن مندوباً واحداً صوت في مرسيليا مع الأغلبية: وأول ترشيح عمالي في المحافظة، ترشيح جونكيه لعضوية المجلس العام، في الأول من آب 1880، قدم نفسه على أنه راديكالي. ويشرح بيان المرشح أن "النضال السلمي الكبير سوف يبدأ بين الانتهازيين، من جهة، والراديكاليين من الجهة الأخرى". وفي انتخابات 1881 البلدية، أيضاً، دعمت ترشيحات مدينة ليل من جانب اتحاد جمهوري مؤلف من غرف نقابية اشتراكية إلى حد ضئيل جداً ودوائر من المفكرين الأحرار بصورة أساسية. فالتقاليد الإقليمية بدت، إذن، حية. وأخيراً، فإن الرغبة في حزب "غير دوغماتي" وغير سلطوي لا تتنازل بسهولة أمام حزب قوى البراغماتية كان الغيديون يتطورون في اتجاهه.

وفي نهاية 1882، لم يكن الحزب العمالي والاشتراكي الكبير الذي كانت الآمال تتجه إليه، عام 1879، قد جاء، إذن، إلى العالم. ووجدت، بدلاً عنه، مجموعات يزيد في صعوبة تقويم وزنها الحقيقي كونها، جميعاً، تقول عن نفسها أنها جماعية وثورية وكون ترسخها الجنيني ضعيفاً دائماً وكون بنيتها الفضفاضة، وهي الناجمة، في أساسها، عن حركة واحدة، تبقى نقابية بصورة أساسية. إلا أنه إذا غاب الحزب، فإن المناقشة الاشتراكية، من جانبها، قد جرت. وسوف تستمر في سياق جديد.

ثوريون وإصلاحيون 1882- 1889 :

حتى عام 1889، بقي تقدم الإشتراكية متواضعاً، ولكنه معقد. وإذا كانت تقنيات الانتشار مشتركة بين كل "المدارس"، فإن عقليتين اشتراكيتين تحددتا شيئاً فشيئاً: عقلية الثوريين وعقلية الإصلاحيين. وكان الثوريون هم الفوضويون والبلانكيون والغيديون، وكان الإصلاحيون مناضلي اتحاد العمال الاشتراكي الفرنسي وأعضاء التحالف الاشتراكي والجمهوري ومحرري "المجلة الاشتراكية"– مالون، فورنيير، روانيه– التي عادت إلى الصدور منذ 1885. وهذا التمييز تقريبي: ففي الأردين، لم يكن ينظر إلى مناضلي اتحاد العمال الاشتراكي الفرنسي على أنهم إصلاحيون، ولكنه تمييز أساسي.

ولم يكن الأمر يدور، في الواقع، حول مذاهب وتنظيم بقدر ما كان يدور حول عقليات جماعية كانت البطالة والإضراب تشحذ تبايناتها. فقد كان الثوريون يبدون ثقة كلية في وشوك حدوث الثورة: "الثورة قريبة

(..) وسوف يكفي تصادم غيمتين لإحداث الانفجار الذي يوجد، في طرفه، الانفجار البشري"، كما كتب لافارغ في 9 تموز 1882. وبعد سنة، هو ذا كروبوتكين في محاكمة ليون يقول: "صدقوني أيها السادة، الثورة الاجتماعية قريبة. سوف تندلع قبل عشر سنوات. أنا أعيش وسط العمال وأؤكد ذلك". وتفتحت النزعة الألفية ذاتها في خطابات غيد ومقالات "الثائر" ونداءات البلانكيين. وكانت هذه الأحاديث تنفخ الآمال وتقتضي طاقة كثيفة فهي تدعو إلى التحضير الفوري للمعركة النهائية ضد جملة المجتمع البورجوازي وضد الدولة حيثما تجسدت، الدولة الحقيقية مجلس إدارة المصالح الرأسمالية، "أداة القمع والضغط على طبقة المنتجين". وغدت المفردات النضالية لدى الجميع، في ذلك التاريخ، عسكرية بسهولة. ومن المؤكد أن وسائل العمل تختلف: فالبلانكيون والفوضويون أكثر حساسية لعمل الشارع. والفوضويون يرفضون البطاقة الانتخابية والضغط في اتجاه السلطات العامة حيث كان الغيديون يجدون ملحقا لـ"البندقية". ولكن الواقع هو أن الانتخابات لا تؤدي إلى شيء أبدا وأن الدعوة إلى العمل لا يمكن أن تنغلق، طويلا، في التربية: فيرجع، إذن، إلى استعمال القوة، وهو مفهوم مبهم، ولكنه يفهم، دائما، بمعنى العنف الجسدي كما في هذه الأغنية التي نشرتها، في دينان، في آذار 1884، "عامل المنجم":

ارتعشوا أيها السادة كبار الرأسماليين

فهو ذا الشعب الإشتراكي الكبير

إنه يردكم إلى العدم، إلى الموت.

وكانت الحركات الرمزية تؤكد هذه العقلية. فشارل فيت، المناضل البلانكي، ابن الملاك الصغير الذي قاطع طبقته، قرر، خلال خدمته العسكرية، أن يصعد على فرس درجات كاتدرائية أوش. وأطلقت بول مينك على أول ابن لها لوسيفر-بلانكي فرسانجتيوريكوس•. وفي الشمال، كان الاشمئزاز نفسه من الرتبوية والكراهية نفسها للكهنة وروح التمرد نفسها تحرك عمال السجون النسيجية الذين كانوا يسمون أنفسهم فوضويين أو غيديين. وكان المناضلون يسمون أنفسهم، دون تمييز، "قطاع طرق" أو "سجناء". وحتى في باريس، أرض الرقة، بل الحذلقة السياسية، امتدح لافارغ، عام 1882، سلوك الفوضويين. فقد كتب إلى إنغلز، في 19 حزيران، يقول: "كثيرون يفكرون مثلنا. ولكن (الفوضوية) ريشة يحبون وضعها على قبعتهم".

وبالنسبة للثوريين، كان الإصلاحيون هم العدو، عدو له الأغلبية، دون شك، ويجند رفاق درب من نوعية عالية: ففورنيير وروانيه، مثلاً، تركا الحزب العمالي عام 1883. ومع ذلك، فإن العمال الفرنسيين الذين مستهم النزعة الإمكانية لم يكونوا، كلهم، من وجهاء الإشتراكية. فقد كانوا، وهم الجمهوريون المتحمسون وفي المقام الأول، يبدون مستعدين، خلال الفترة البولانجية، للتحالف، كلياً، مع الراديكاليين المعتدلين بل ومع الانتهازيين، مجازفين بأن يخسروا، من جراء ذلك، قسماً من جمهورهم. وكان يزيد من انشغالهم بالمنجزات الفورية كونهم لا يؤمنون بقيامة قريبة،

• لوسيفر هو اسم الشيطان وفرسانجتيوريكوس هو أول ملوك القبائل الفرنكية في فرنسا. (المعرب)

فعلقوا على البطاقة الانتخابية أهمية أولية، خاصة في الإطار البلدي حيث كان يمكن لأكثرية بروليتارية أن تتشكل بصورة أسهل منها في الدائرة. وبين هذه النقطة والتخطيط لنظرية "الإشتراكية البلدية" التي يمكن أن تدعي الانتماء إلى التقليد الكوموناني لا توجد سوى خطوة. وقد اجتازها بروس باقتراحه على الاشتراكيين تحويل احتكار الشركات الكبرى– الماء، الإنارة والنقل– إلى خدمات عامة وبتأكيده أن "المسألة البلدية" هي أكثر من نصف "المسألة الاجتماعية". وكانوا، وهم أنصار عمل جدي، في العمق، وإصلاحات تدريجية وقراء كبار وملاحظون صبورون للواقع الاجتماعي، ينعتون بالعلمية الدراسات الوضعية للوقائع الاجتماعية، ومفرداتهم التي ترفض البندقية تنطبع، طواعية، بالمصطلحات السوسيولوجية والتشريعية والإدارية. ولم يكونوا يجهلون شرف العمال ولا بؤسهم، ولكنهم كانوا يرون في روح التمرد أو الثورات بقايا صبيانية ومتقادمة، بل وخطرة، وليس الإعلان عن الأزمنة الجديدة.

فقد كان هناك، إذن، مزاجان اشتراكيان. وهذا ما لم يمنع كل مدرسة من محاولة فرض صورتها المميزة التي غالباً ما تختلط بصورة قادتها.

وقد ظهر، منذ 1882، في الحزب العمالي، ثلاثة مناضلين ذوي مدى قومي، ثلاثة مثقفين. وكان عالم الاقتصاد من هذا الثلاثي، ج. ديفيل، وحده، يملك ثروة تكفيه للاستغناء عن ممارسة مهنة أو للعيش، مثل لافارغ، على حساب إنغلز. وديفيل، رجل المكتب لا الاجتماعات، لم يكن خطيباً ولا صحفياً، وهما وظيفتان برع فيهما لافارغ وغيد. فقد

كـان صهر ماركس، وهو شخص حيوي وحاضر البديهة، مفارق طواعية وغـني بالـنزوات، يستطيع الوصـول إلى صـحف علمـية متنوعة، وكانـت سمعـته كفيلسـوف-"الحـق في الكسـل"_ أو كـأنتروبولوجي، بـل وكـناقد أدبي- "أسـطورة فكتور هوغو"- حقيقية. وكان في جعبة غيد مقدار أقل مـن السـهام الثقافية. ولكـن، يـا له مـن خطيـب! لقـد كـان شعره الطويل ونحولـه التقشـفي وصوته الأجش العنيف وحركته الحادة وكراهيته الشرسة للرأسمالية تمنحه شخصية مدع عام ورسول. لقد خطب في أكثر من 200 اجتماع في ثمانية أعوام، ولم يكن يمكن لمن يسمعه أن ينساه. ولم يكن بين الرجلين، أبداً، تقارب أو تشابه، بل الإخلاص نفسه للقضية ونشاط داعية لا يتعـب وتعـود متسـاو عـلى السـجن وحس متماثل بالشرف الثوري. إلا أنـه إذا كـان لـلحزب العمـالي قـادة مدهشـون، فإنـه لم تكـن لديـه إدارة سياسية: مؤتمـر واحـد في سـت سـنوات، مجلس وطـني شبحي، لا جريدة يومـية، أسبوعية كثيرة التقطع. وعلى وجـه الإجمـال، كـان يعيش بفضل الحس الثوري لدى مجموعات قاعدته ومساجلات قادته.

وخلافـاً لـلحزب العمـالي، قـيل إن اللجـنة الـثورية المركـزية لم تكـن حـزباً. والواقـع أن الفـرق كـان، في ذلـك العهـد، ضـعيفاً. فاللجنة الثورية المركـزية لم تعقـد، من جهتها، اجتماعاً واحداً وصحفها كانت أكثر وقتية مـن صـحف الغـيديين. فالأمر يدور، بالأحرى، حول ناد ثوري. ولم يكن القـادة البلانكـيون الـثلاثة، وهـم كومونـيون سـابقون وملحدون مناضلون ومثقفون شـجعان، متشـابهين أبداً. فـأود الـذي مـات عام 1886، في أوج إضـراب الحفـارين، مقـاتل ومـنظم، كغرانجيه الـذي تحـول إلى البولانجـية،

لعمليات السطو. وكان لدى فايان الذي جاء، فيما بعد، إلى الحركة، بالمقابل، معرفة متينة وشخصية بكاتب "رأس المال" وحس بالمعارك العمالية ونزعة وحدوية أنست قدراته الخطابية الهزيلة. وهذا الرجل المثقف والذكي لم يكن منظِّراً، هذا البلانكي لم يكن انقلابياً: فمن بين كل الاشتراكيين الثوريين الذين كانوا يعلنون انتماءهم إلى الماركسية، إن لم يكن إلى ماركس، كان رجل العمل الوحيد.

وماذا عن الفوضويين؟ في ذلك التاريخ، كانت الفروق التي تفصل بين "الطائفتين" السابقتين ضعيفة. وبكل بساطة، كانت الصلات الإقليمية التي كانت ترتسم، أحياناً، بين المجموعات قصيرة الأجل إلى حد بعيد، وفي القمة، لم تكن هناك أية قيادة رسمية. ولكن الفوضويين كانوا، بجريدة "الثائر" التي أقامت عام 1885، في باريس حيث أصبحت أسبوعية اعتباراً من أيار 1886، يملكون، دون أي تنظيم قومي، الجريدة المنتظمة التي لم يكن الحزب العمالي ولا اللجنة الثورية المركزية قادرين على امتلاكها. وكان لديهم، أيضاً، مناضلون أشداء لا يوفرون جهداً ولا يخيفهم شيء: لويز ميشيل، العذراء الحمراء، الشاهد الحي على أسطورة جان غراف، عامل الأحذية الكادح، والكاتب الصحفي المجتهد، سيباستيان فور، الخطيب المفوه والمنظم الرائع، وبصورة عامة، رجال ونساء مولودون من الشعب ويتبادلون تسمية بعضهم رفاقاً: "رفاق النضال والبؤس، والقيد أحياناً". وفي القاعدة، أخيراً، كانت الجماعات الفوضوية تنظِّر ما كان، غالباً، ممارسة الجماعات الغيدية: عدم الاستقرار. فلا مكتب، ولا صندوق، ولا قرارات جماعية. إلا أن هناك أصالة ولكنها أساسية: فقد

كان الفوضويون يؤمنون بإمكانية إنقاذ الإنسان "المتخبط في المستنقعات البورجوازية والظلمات الكهنوتية" وأن تأهيل الفرد يعبئ الطاقات الجماعية بقدر ما يعبئها التحضير للعمل وأكثر منه في معظم الأحوال.

ولم يكن هذا الميل المتحمس إلى التأهيل الذاتي نهائياً، دائماً، لدى الإصلاحيين، ولكنه كان مردوداً إلى الصف الثاني. ولم يكن هناك من هو أغرب من قادتهم. فشابير "عميد البروليتاريا (..)، وهو صاحب رأس ناسك تضيئه عينان لهما بريق مركز"، كان عامل حفر مؤهلاً جداً، شعبياً جداً في باريس كصديقه الميكانيكي جوفران. وكان بينوا ابن الشعب، هو أيضاً، معادياً جداً للحملة والحركة الثوريتين، ولم يكن، دون شك، الفيلسوف الكبير الذي كانت "المجلة الاشتراكية" تمجده، ولكنه كان، بالتأكيد، رجلاً شريفاً كبيراً قادراً على العدل الكلي مع خصومه، كما كان مع غيد عام 1889. ولم يكن لدى هؤلاء البروليتاريين الحقيقيين والبطيئين قليلاً سوى القليل من الأمور المشتركة مع الحرارة العاطفية لشخص مثل ألمان أو كليمان أو مع حذق مثقف غني كبروس. وخلافاً للاشتراكيين الثوريين المختلفين، كان من الصعب تعريف نموذج لقائد إصلاحي، وربما كان من الأسهل الإحاطة بالقاعدة السوسيولوجية لاتحاد العمال الاشتراكيين الفرنسيين: مهن عالية التأهيل في باريس وورشات الأردين القديمة فعلاً والمهددة تهديداً قوياً بالبطالة. وهذا هو، دون شك، السبب الذي كان، من أجله، لدى الإمكانيين، في الوقت نفسه، حاجة إلى نمط تنظيمي ونموذج فعالية ما ووسائل الحصول على ذلك. فقد كانت الجماعات، المستقلة إلى حد كبير، كما في كل تنظيم اشتراكي، تتأمل في

"المسألة الاجتماعية" وتحضر للانتخابات. وانتهى تنظيمهم الإقليمي- "الاتحادي"-، بصورة فيها مفارقة، بسبب رجحان المنطقة الباريسية، إلى تركيز القرارات بين أيدي المنتخبين الباريسيين، بين أيدي حفنة من المستشارين البلديين الذين كانوا يؤكدون، بصورة متزايدة البعد عن الأساس، ما كان ما يزال صحيحاً عام 1882: نزوعهم إلى أن يكونوا الحزب الاشتراكي الرئيسي في فرنسا، على الأقل، إن لم يكن الوحيد.

نهوض محدود :

حتى عام 1889، كانت ضروب التقدم الانتخابية المحققة ضعيفة: فأقل من 1 ٪ من الناخبين صوتوا للاشتراكيين عام 1881، و1.5 ٪ عام 1889. وتسمح الانتخابات البلدية، إذا جمعناها إلى ما نعرفه عن ترسخ الجماعات، بقراءة أمتن بقليل لمصدات الرفض المطلق للاشتراكية الوليدة- الغرب الريفي والكهنوتي، اللورين الصناعية والشوفينية- وللمناطق التي بدأ تقدمها: باريس، الإمكانية خاصة، والبلانكية والفوضوية أيضاً، الجنوب المتوسطي الميال إلى الفوضوية والمتقدم انتخابياً معاً، منطقة ليون، مجال نفوذ الفوضوية، وحيث تعمل الغيدية في الميدان نفسه، الشمال حيث كانت الغيدية تتقدم ببطء وحيث بقي الفوضويون نشيطين، الأردين الإمكانية، الشريط الشمالي الشرقي للكتلة المركزية- آلييه، شير، نييفر- حيث حصل الغيديون والبلانكيون على مواقع متينة منذ وقت مبكر. وبالمقابل، كانت حرارة فرنسا الاشتراكية تقرأ بصورة سيئة جداً في المجلس: نائب واحد عام 1881، المرسيلي كلوفيس هوغ. و"المجموعة العمالية" التي تشكلت عام 1886 والتي جمعت، منذ 1887، 18 عضواً،

كانت كل ما يراد إلا أن تكون اشتراكية. وفضلاً عن ذلك، فقد انحلت عام 1888– 1889، في ذروة الأزمة البولانجية، ولكن التجمع المهتز والأقل عدداً، الذي تشكل من جديد غداة الانتخابات لم يكن أفضل تحديداً على الرغم من أنه كان يضم في عداده بعض الاشتراكيين الحقيقيين: إمكانيان– دوماي وجوفران–، بلانكي– بودان–، وغيدي– تيفييه.

هل يمكن أن نمضي أبعد من ذلك ونذكر، خارج النتائج الانتخابية، ضروب تقدم للاشتراكية؟ ربما، ولكنها غير قابلة جيداً للقياس، ومبالغ فيها أحياناً، ويبقى أساسها، أحياناً، مشكوكاً فيه. فالجملة الاشتراكية التي نمت لدى بعض الراديكاليين– شخص مثل روشفور الذي كانت جريدته ذات نفوذ كبير في باريس، أو شخص مثل ليزان أو ناكيه– ينقصها الحزم. فنحن، هنا، عند مصادر البولانجية اليسارية المرتبطة ارتباطاً عميقاً بالأزمة الصناعية والزراعية، لفترة ما، بالغة الشعبية حتى لدى اشتراكيين عديدين.

الانفجار، 1889-1895

الشروط الجديدة :

خلال ست سنوات، 1889– 1895، سوف تظهر الاشتراكية الفرنسية على المسرح القومي، ولكن ثمن ذلك سيكون، جزئياً، تقربات ستبدو، فيما بعد، مفاجئة. فمن مجرد أيديولوجية، مجرد أمل رسولي، تحولت إلى قوة سياسية واجتماعية، وهذا التحول الكيفي لا يبدو نتيجة للجهود السابقة بقدر ما هو مرتبط بشروط جديدة.

كان مرتبطا، أولا، بالصعود الكثيف والسريع للحركة العمالية. فقد بدأت موجة حقيقية من الإضرابات، طويلة الأجل وواسعة غالبا، منذ 1888- 1889، مع نهاية الأزمة الصناعية الحادة، وامتدت حتى 1890- 1891 لتبلغ الذروة عام 1893. وكانت إضرابات جديدة تضاعفت هجوميتها مرتين عام 1893 عما كانت عليه عام 1890، مثلا، ومقودة وموجهة، بصورة متزايدة، من جانب النقابات التي كانت تتشكل بصخب. ومست جميع المهن تقريبا، بما فيها تلك التي بدت، حتى ذلك الحين، أكثر نزوعا إلى التمرد الخالص، إلى الهبة الدفاعية، بل إلى الجمود، وتضاعفت الإضرابات المهنية العامة. وباستثناء أبناء اللورين، كانت كل فرنسا العمالية معنية، من باريس إلى الأردين، من الشمال إلى مون لوسون وكارمو. وانبثقت، أيضا، من عالم العمل، أشكال نضال جديدة: فتعطيل الأول من أيار يتخذ قيمته الرمزية من طابعه الطوعي والدولي. والفكرة التي جاءت من الغيديين (ريمون لافيين) تجسدت عام 1888 في الاتحاد الوطني للنقابات، وهو عضوية هزيلة تولوا، فعلا، قيادتها منذ تأسيسها عام 1886. وكان الأمر يدور في البداية حول تظاهرة دولية من أجل يوم العمل بثمان ساعات. وأقر مؤتمر قاعة بتريل الدولي (الماركسي) المشروع في تموز 1889 وأعطته الحركة العمالية الفرنسية بريقا خاصا. وفي المدن العمالية الكبيرة أثار أول احتفال بالأول من أيار- عام 1890- والاحتفال الثاني- عام 1891-، مع الخروج العام للعلم الأحمر، هلعا في الأوساط البورجوازية ولدى مسؤولي حفظ النظام. ففي فورمي، قتل، في الأول من أيار 1891، تسعة فتيان لم تتجاوز أعمارهم الحادية والعشرين، وجرح أكثر من ثلاثين جروحا خطيرة.

لم يبق عدد من الكـاثوليكيين- والواقعـة جديـدة، جوهريـا، بعـد محاولات الأربعينات البعيـدة- غرباء عن يقظـة القضيـة العماليـة. ومـن المؤكد أن قسما ملحوظا من المؤسسات الكاثوليكية انضـم، بكـل بساطة، إلى الجمهوريـة الانتهازيـة الـتي بـدت لـه مصممـة علـى حفـظ النظـام الاجتماعي وقادرة على ذلك. ولكن مطلب ممارسة كاثوليكيـة اجتماعيـة جديدة كانت تتوطد في جهات متنوعة، مطلب حداثـة اجتماعيـة حقيقيـة تسعى وراء حل للمسـائل العماليـة. وقـد أعطـى الإرشـاد الرسـولي "ريـروم نوفاروم" (1891) بعدا رسميا، مـا يشبه مباركـة لاهوتيـة لتحركـات الـرأي العام التي بقيت، من جهة أخرى مبعثرة وأضعف في فرنسا منـها في بلـدان أخرى. وسـواء أدار الأمـر حـول حلقـات مسيحية للدراسـات الاجتماعيـة النشيطة خاصة، مع ليون هارميل، في شمبانيا والأردين والشـمال، وحيـث نضجـت فكـرة الاسـتقلال الضـروري للتنظيـم العمـالي، أم حـول آبـاء ديمقراطيين- غارينيه، غايرو، ليمير، نوديه- اتسع دورهـم بعد 1891، فـإن حركة صماء تشهد عليها المجلات والصحف والاجتماعات العامـة كـانت تتحقق. وبدا الخطيب "الاجتماعي" الكبير الذي كانه ألبير دومون منزويا، تقريبا، في سياق جديد. وكانت جريدة ألبي الأسبوعية، "المعركـة" تعـرف نفسها، مثلا، اعتبارا من تموز 1892، بوصفـها "كاثوليكيـة دون تعصـب، جمهورية دون التباس واشتراكية دون طوباوية". أهي الاشتراكية المسيحية؟ يجب أن لا نمضي بهذه السرعة. فلم يكن هذا المفهوم مقبولا، أيديولوجيا ولا في الوقـائع، في التسـعينات. وفضـلا عـن ذلـك، فـإن أكـثر المسـيحيين

التزاما كانوا يتحدثون، خاصة، عن ديمقراطية مسيحية وغالبا ما كانوا يقدمون أنفسهم بوصفهم مهتمين بالتكتل مع الاشتراكيين. والنغمة الإكليركية التي يعطيها للحركة إسهام كهنة عديدين كان الشاغل الرسولي سائدا لديهم، بل ودورهم القائد، تكفي، فضلا عن ذلك، للعودة بالإلقاء بالاشتراكيين، إن كان الأمر قد أغراهم بذلك، في عداء واضح؛ وهذا ما تشهد عليه مقالات جوريس، عام 1891، في يومية الجنوب الغربي الراديكالية الكبيرة "البرقية". يبقى أنه من خلال المناقشات التي قامت، خاصة، بين بعض القادة الغيديين والآباء الديمقراطيين أصبح نوع من الحوار على أساس مشترك من إدانة لليبرالية الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الحاكمة ممكنا مؤقتا، وفي إطار هذا الحوار، صنعت ضروب الوعي أو تحركت على الأقل.

إن هذا الرفض للانتهازية المنتصرة، لعاهاتها الفاقعة وجمودها كان، أيضا، في أصل حركة المعارضة المعقدة التي تجسدت، في قسم منها، في البولانجية ثم لدى الورثة "التحريفيين" للجنرال الطيب. فبين 1888 و1896، ارتسم تركيب سياسي ملتبس جدا استفادت منه الاشتراكية بصورة خطرة. ومفهوم الشعب وليس مفهوم الطبقة بعد، كان في قلب هذه اللوحة: هذا الشعب الوطني الذي خدعه السياسيون والفاسدون وتجعل حكومة المال حياته صعبة. ومارس جاذب هذا التيار تأثيرا قويا على قسم من البلانكيين الباريسيين– غرانجيه، روش– التحقوا صراحة، على الرغم من فايان، بالبولانجية. وأعلن نواب 1889 التحريفيون الذين جاء معظمهم

من اليسار الراديكالي المتطرف، من جهتهم، طواعية، أنهم اشتراكيون: "الاشتراكية! هذه هي الكلمة التي وضعت، فيها، فرنسا أملها (..) فلنكن، إذن، اشتراكيين". هذه العبارة لموريس باريس (24- 11- 1889) تبين، جيداً، المزيج من المكر وغياب الأيديولوجية الدقيقة والثقة بالمستقبل التي كانت تميز المعجبين بـ "الجنرال الأسود". وكانت قاعدتهم الانتخابية تعبأ من دهماء الضواحي الباريسية ومن هذه "البؤر البطريركية" التي كانتها مدن المقاطعات الصغيرة حيث يظهر الآن، جنباً إلى جنب، على الموقد نفسه، نوما جيلي وفايان (جوريس). والاشمئزاز الذي كانت توحي به الجمهورية البورجوازية والذي تزايد، أيضاً، بعد فضيحة بنما جعل العمال جاهزين لتقبل العداء المبشر للبرلمانية واللاسامية الطبقية والوطنية المتطرفة، وكذلك لضروب عار فورمي. وهكذا ارتسم، بين التحريفيين اليساريين وبعض الاشتراكيين، في المجلس وفي الاجتماعات والصحف أحياناً، اتفاق واقعي. ولم يكن لافارغ الوحيد الذي أبدى حيال أصدقاء باريس المجاملات التي لامه إنغلز عليها. وكان تعاون النواب في المجلس، خاصة بين 1889 و1893، وثيقاً. وعندما تسلم باريس، في أيلول 1894، إدارة "الكوكارد"، جمع، فيها، فريقاً من المحررين كان أوجين فورنيير وفرنان بيلوتييه وكلوفيس هوغ يجاورون، فيه، موراس ودوديه. وبقي الغيديون وجوريس بعيدين، ولكن جوريس هو الذي ذهب، في كانون الأول 1894، إلى بروكسل ليلتمس دعم روشفور الذي أرغمته بولانجيته المناضلة على المنفى لترشيح الاشتراكي جيرو- ريشار في الدائرة الثالثة عشرة. ونشأ بين نزعات غير محافظة متنوعة تقارب مبهم لبضع

سنوات. وكان تقاربا مخيفا بالنسبة للاشتراكية التي غالبا ما كان يجرها إلى درب الشوفينية واللاسامية، ولكنه كان مفيدا جدا لها أيضا: ففي الشمال، كان انحسار البولانجية هو الذي جعل، منذ ما بعد 1889، السكان العمال جاهزين للاشتراكية (ج. نيريه).

وكان ترسخ الاشتراكية الفرنسية في الوسط الدولي، في مثل هذا السياق، إحدى فرصها. وكانت فرصة فتية جدا على اعتبار أنها ظهرت، على وجه الدقة، في البرهة التي افتتحت، فيها، فترة باذخة وصعبة. فحتى عام 1889، وعلى الرغم من البعد العالمي الذي ادعاه، منذ الانطلاق، الماركسيون والفوضويون، لم تكن، هناك، فعلا، أية بنية كان يمكن، في إطارها، أن تنعقد وتدوم اتصالات وأن يجري تبادل الأفكار وتنضج قواعد ستراتيجية عامة بين الأجهزة الفرنسية والاشتراكيات الأخرى. وتبدلت الأمور منذ تأسيس الأممية الثانية (1889– 1891) على الرغم من ضعفها المؤسسي الكبير. ولعب فيها، الماركسيون والبلانكيون والغيديون، منذ البداية، دورا فعالا. وأسهمت، في المؤتمرات الأولى، في محاولتها الإجابة عن بضعة أسئلة أساسية– من هو الذي له الحق في أن يسمي نفسه اشتراكيا؟ ما هي المهمات المباشرة للحركة؟ إلخ...– في نظم مجرى الاشتراكية في فرنسا وفي تذكيرها بطبيعتها العمالية وأبعادها العالمية وتحويلها عن التسوية الرسمية مع التيارات المولودة من البولانجية. وفي غياب أي مؤتمر وطني مشترك، كانت المؤتمرات الأممية، اعتبارا من 1891، الإطار الوحيد الذي يستطيع أن يجتمع فيه مندوبو مختلف الحركات الفرنسية التي تنادي بالاشتراكية: المنظمات القديمة، النقابات، النواب،

مندوبو التعاونيات، المجلات، الدوريات. وكانت أولى المؤتمرات الدولية للطلاب فرصة للطلاب الاشتراكيين الفرنسيين من أجل أن ينظموا أنفسهم. وأخيراً، فإن لإعادة تشكيل الأممية، حتى في صورة خجولة واتحادية حصراً، سهلت في الصحافة الاشتراكية الفرنسية المنطوية على نفسها في بلدها- باستثناء الغيدية منها وإلى حد ما- ظهور طرائف جديدة ومعلومات حول البلدان الأخرى. واتخذت، أحياناً، صورة ترجمة نصوص، ومراسلات دولية أو تحليلات لمجلات أجنبية أحياناً. وهكذا تلقت المجلات بعض نفخات هواء العالم وأفلتت من ريفيتها الفرنسية.

مكاسب الاشتراكية: الطبقة العاملة

تحقق المكسب، أولاً، في الطبقة العاملة حيث تقدمت الاشتراكية منفصلة عن الجمهورية البورجوازية. وكان يمكن تبين ذلك حتى في سرية صناديق الاقتراع. وأعلنت إضرابات كبيرة. والواقعة الجديدة، هي التحاق بعض السكان بالاشتراكية، ومثال كارمو الشهير رمزي أيضاً. فعمال المناجم بنقابتهم القوية الذين كانوا جمهوريين عام 1880 واطلعوا على الاشتراكية منذ 1882 والذين وقفوا بحماس ضد السلطة الاجتماعية الثقيلة الدينية والسياسية للمنجم وأصيبوا بالخيبة من الانتهازية المنتصرة انتخبوا مع عمال الزجاج- ووحدة الكل تمت في الأول من أيار 1891-، في كارمو، قائمة عمالية واشتراكية كاملة أصبح قائدها، ج.ب. كالفينياك، عمدة المدينة. وقد أثار تسريحه، السياسي المنشأ بوضوح، من المنجم إضراباً دام ثلاثة أشهر انتهى بالانتصار وانضمت، بنتيجته، أيضاً، المراكز المنجمية المجاورة، وهو ما يثبته عدد الأصوات التي حصل عليها، في كانون الثاني

1893، جوريس في انتخابات تشريعية جزئية ضد صاحب المنجم، المركيز دوسولاج. وفي الشمال، كانت الظاهرة أشد ضخامة، أيضا، بسبب وزن بروليتاريا التعدين والنسيج في الحياة القومية. ففي روبيه، أدت إضرابات النسيج لعام 1891 إلى غزو الغيديين للبلدية، عام 1892، وإلى انتخاب غيد عام 1893. وفي منطقة ليل، كان إطلاق النار في فورمي هو الذي أدى إلى الانفجار الاشتراكي: ففي حين كان ديلوري قد حصل على أقل من 9% من الأصوات عام 1889، انتخب لافارغ نائبا في تشرين الثاني 1891، وانصب، منذ الجولة الأولى، 30% من الأصوات على اسمه. وسوف تكسب بلدية ليل عام 1896 (ديلوري). وتم دخول منطقة ليل إلى الاشتراكية، حصرا، عن طريق الحزب العمالي الذي ارتبط ارتباطا حميما بالطبقة العاملة: فتركيبه الاجتماعي – ما يقرب من 60%من العمال في فترة 1894– 1898– تعكس بأمانة، تقريبا، تركيب ناخبيه (ك. ويلار).

ولا يقاس دخول الاشتراكية، في الطبقة العاملة، بالمعيار الانتخابي وحده. فالمنظمات الاشتراكية غالبا ما ولدت في المستنبت النقابي، والاشتراكية كانت، أولا، خيارا عماليا في وسط منظم نقابيا. أين كان الأمر حوالي 1893؟ يجب أن نصنف على حدة حالة "النواب– عمال المناجم" الذين كان باسلي (المنتخب في شباط 1891) ولاماندان (1890) نموذجين عنهم في البادوكاليه. ففي دوائرهم، يجري تصور النقابة التي ينتمي إليها الجميع– عمال عاملون، متقاعدون، فخريون– كمجموعة ضغط، كلجنة انتخابية يقتصر عملها على تسهيل انتخاب النائب "الذي سيعرف كيف يطالب، من فوق المنبر القومي، بالتعديلات الضرورية

للقوانين المصوت عليها لصالح العمال ويطلب تطبيقها" (باسلي، 1891). فالأمر يدور حول عمالية حقيقية دون منظور ثوري، دون وعي سياسي إجمالي. وغالباً ما تنضم نقابات عديدة إلى المنظمات الإقليمية أو المحلية لمختلف الأحزاب. ففي الأردين، خلقت أكثر من عشر نقابات اشتراكية في أسبوع واحد خلال الإضرابات التي ألهبت منطقة سيدان في بداية 1891 . وفي محافظة الشمال، في الأوب، انضمت عدة نقابات، مباشرة، إلى الاتحاد الغيدي.

ومع ذلك، فقد كان التبلور المستقل للنقابية جارياً: الاتحاد الوطني للنقابات، اتحادات مهن بقيت مستقلة، بورصات عمل في اتحاد، عام 1892. أي دور لعبته فيها الاشتراكية؟ النقابية الضيقة تراجعت، بل وزالت رسمياً في الحركة النقابية المنظمة قومياً. فقد هزمت منذ تكون الاتحاد الوطني عام 1886، وأيديولوجية الإضراب العام التي كانت في أوج صعودها أدت إلى تراجع الشرعانية النقابية التي كانت، حتى ذلك الحين، سائدة في عدة أحواض منجمية. ولا يمكن أن يقال أن المعركة قد كسبت، إلا أنه حيث تم ذلك، طرحت مسألة ما سوف تفعله النقابات بنذرها الاشتراكي. ولم يكن الحزب العمالي الذي مارس، حتى 1892–1893، تأثيراً راجحاً على الاتحاد الوطني ينتظر منه أكثر بكثير من حزام نقل لأهدافه الأولية ويعطي الأولوية للانتخابات. وغادره في أيلول 1894 عندما أيد مؤتمر نانت "المختلط" الإضراب العام. ولكن الغيدية الرسمية عزلت في الوسط النقابي. ونشط البلانكيون والاشتراكيون المستقلون، الأليمانيون خاصة والفوضويون، بل وغيديو القاعدة في بورصات العمل

وقبلوا فرضية الإضراب العام أو طرحوها دون أن يجعلوا منه، بعد، الأسطورة التي سيكونها فيما بعد. وترك أشخاص مثل بريان وبيلوتييه، كانت مصائرهم متنوعة، الغيدية عام 1892. ولم يكن قصد الذين ناضلوا في النقابات محاربة الاشتراكية المؤسسية التي كان كثير منهم يعلنون انتماءهم إليها. وطوروا الفكرة القائلة أن العمل النقابي الذي داخلته اشتراكية ثورية يكمل عمل الأحزاب ويمكنها، بالإضراب العام، تتويجه بإعطاء فرصة انبثاق للمجتمع الجديد. وفضلا عن ذلك، فإن نوابا عديدين كانوا يعدون أنفسهم، في البرلمان، ممثلي المنظمات النقابية. ولن يدوم هذا التنافذ أبدا: ومع ذلك، فهو يشهد على تداخل خصب بين الاشتراكية والنقابية أكثر منه على غزو الاشتراكية للنقابية.

الطبقة الفلاحية :

كانت ضروب التقدم في الوسط الفلاحي أبطأ. فالأرض والغابة المتغايران جدا اجتماعيا، واللتان كان ما يزال يسيطر عليهما، غالبا، الخوف من الموزعين تحولا إلى الاشتراكية بسرعة أقل مما كان يأمل فيه الكثير من الاشتراكيين. وفضلا عن ذلك، فإن سيرورة تركز الأرض كانت شبه معدومة على عكس ما لم تكن الدعاية الغيدية تكف عن إعلانه بوصفه "حتمية" لمليونين ومائتي ألف من صغار الملاكين. ومع ذلك، فإن الشروط الموضوعية المناسبة لدخول الخطاب الاشتراكي لم تكن معدومة. ولم يقتصر الأمر على كون الذين كان لديهم، ملاكين كانوا أم غير ملاكين، شيء يبيعونه، قد مسهم الهبوط المستمر في الأسعار الزراعية، بل إنه كان هناك، أيضا، عام 1892، أكثر من 200 ألف مؤاكر وما يقرب

من 600 ألف مزارع غير ملاك، وخاصة أكثر من مليوني خادم وعامل زراعي ولدت بينهم بروليتاريا في الجنوب الكرمي اللانغدوكي ومع أشكال جديدة من استثمار الغابة. وعندما اندلعت، بين 1891 و1894، لدى حطابي الشير والنيفر والآلييه، أولى المعارك الطبقية الريفية في فرنسا الرأسمالية، لعب، فيها، صديقا فايان- بودان وروبلان- المتربصان، دائما، لمعارك حقيقية، دورا كبيرا، والنتائج الانتخابية شهدت على بعض الترسخ الذي كان، مع ذلك، متواضعا.

إلا أن الغيديين الذين ظلوا بعيدين عن هذه المعارك التي لم يكونوا يجدون، فيها، مخططهم التقليدي تماما استنتجوا من ذلك ضرورة تحليل الوضع الواقعي للأرياف. والاستخبار الذي نشروه، آنذاك، سمح لهم بأن ينضجوا، في مؤتمر مرسيليا (16 أيلول 1892)، برنامجا زراعيا سوف يضيفون إليه بعد سنتين، في نانت (أيلول 1894)، حيثيات كتبها جوريس. وهذه النصوص تستلهم إرادة توحيد "عمال المدينة والريف" إذ لا يشمل هؤلاء الأخيرون بروليتاريي الحقول فقط، بل صغار المستثمرين، ملاكين كانوا أم غير ملاكين. والأمر يدور، على صورة برنامج 1880 العمالي، حول جملة تدابير مشخصة ومتنوعة قابلة للتطبيق مباشرة. وأصالتها بالنسبة للحلول التي كان ينادي بها الراديكاليون، حقيقية: دعوة إلى التنظيم (نقابات عمالية تحدد، بالاتفاق مع المجالس البلدية، أجرا أدنى، مجالس تحكيم، روابط لصغار المستثمرين للشراء والبيع)، مطالب متجهة نحو الدولة الرأسمالية إلخ... ولكن الحيثيات أثارت، بإنكارها كون المياومين مستغلين، حقا، من جانب صغار الملاكين، انتقادات حامية من جانب

جانب إنغلز. وهي تشهد على الصعوبات التي كانت الاشتراكية تصطدم بها في بلد ما يزال ريفياً في أساسه منذ أن لم تتخذ الحركة لنفسها هدفاً هو، في جوهره، الترسخ بين البروليتاريين، بل اتخذت هدفاً هو كسب أصوات للتقدم في اتجاه السلطة السياسية. وعلى كل حال، تبين بعض النتائج الانتخابية، منذ 1893، أن الانضمام إلى برنامج تحالف واضح بين عمال المدن قد كف، عن طريق لغة مناسبة، عن أن يكون شعاراً نظرياً، فلدى انتخاب جوريس في كارمو، كانت الأصوات الفلاحية تؤلف، دون أن يكون قد أخفى خياراته، أكثر من نصف الأصوات التي حصل عليها.

المثقفون:

لم تكن بطاقات الاقتراع هي التي تعبر، في الأنتليجنسيا، عن دخول الاشتراكية: فحسابها أصعب بكثير. ومع ذلك، فإن عدداً من القرائن لا يخدع. ويأتي في المرتبة الأولى ظهور منظمات قاعدة من تشكيل ثقافي حصراً. ففي كانون الأول 1891، تشكلت، في باريس، مجموعة الطلاب الاشتراكيين الثوريين الأمميين التي ترأسها روماني، ج. ديامندي، والتي ضمت، بعد بضعة شهور، 66 عضواً. وكانت تلك حاضنة اشتراكية: ليون ريمي، جان لويس بروتون، ألفريد بونيه، الدكتور بييرو إلخ... وفي نيسان 1893، انفصل عنها الطلاب الغيديون، وعلى رأسهم زيفاييس وتييرسلان، وذلك، احتمالاً، للإسهام في الحملة الانتخابية. وقد انضموا إلى التجمع الباريسي للحزب العمالي وشكلوا مجموعة الطلاب الجماعيين، في حين كان اتحاد الطلاب الاشتراكيين الثوريين الأمميين ينشط على حدود الفوضوية. وفي دار المعلمين العليا، في زقاق أولم، ضمت "فرقة الطوباوية"،

عام 1894، وولرس وليفي، ماتييز وبيغي، وهم مؤرخون وفلاسفة كانوا يعدون أنفسهم اشتراكيين. ولم تتأخر المقاطعات أبداً: بوردو وتولوز مع هوبير لاغارديل. وقد استهدفت هذه المجموعات تربية مناضليها. وكانت اشتراكيتها تريد نفسها اشتراكية تربية، متحمسة وصلبة. ثم كانت تلتفت، من أجل أن "تنشط"، نحو الخارج وتنظم محاضرات عامة يأتي قادة الاشتراكية ليشرحوا فيها أفكارهم أمام جمهور عمالي.

ولعبت المجلات دوراً عظيماً. كمكان للنشر العقائدي والمجموعات الاشتراكية القاعدية، كنقابة أو حلقة دراسات اجتماعية معاً. وإلى جانب "المجلة الاشتراكية" المحترمة، من قبل، والتي اتخذت، بعد موت مالون عام 1893، بضعة اتجاهات أكثر أدبية بانتقالها إلى إدارة جورج رونار لمدة أربع سنوات، صدرت، بين تموز 1893 وآب 1894، "العهد الجديد" الممولة من ديامندي، ومجلة "الشبيبة الاشتراكية" المتقطعة الصدور، في تولوز، وخاصة "الصيرورة الاجتماعية" الباريسية المتينة. وكل هذه الاتجاهات تبين، بدرجات متنوعة، الاندماج العميق في علمية الاشتراكية الفرنسية. وفقرها الأدبي وإرادتها الإخبارية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي كانا يعطيانها أكثر من لحن مشترك: أغنية. وكون المرء اشتراكياً كان، بالنسبة للمثقفين الاشتراكيين، الاعتراف برجحان الجماعي على الفردي، وكونه علمياً يعني الاستناد إلى الإحصائيات. وكانت وجهات النظر هذه تتعايش بسهولة، كما يرى لدى أمين مكتبة دار المعلمين في زقاق أولم، لوسيان هير الذي طبع إشعاعه الاستثنائي أجيالاً من خريجي دار المعلمين العليا، مع العبادة الانتقائية للأبطال والنفوس الكبيرة. وكان للمجلات التي أرادت

لنفسها أن تكون ماركسية الاتجاه، مثل "الصيرورة الاجتماعية"، مع ذلك، أصالتها. فقد كانت أكثر أممية، أولاً، وأكثر انفتاحاً، أيضاً، مع لافارغ وغيريا ولوريل، على العلوم الإنسانية التي كان يبدو لهم أن إشكالية ماركسية كانت قادرة على تجديدها.

وانتقل رفض التطابق، أخيراً، خلال هذه السنوات، إلى الأوساط المرتبطة بالأدب، بل بالرسم الطليعي: رسامون انطباعيون مثل بيسارو وسينياك، وشعراء وروائيون رمزيون، خاصة مع لوران تيلهاد وفرنسيس فييليه- غريفان وستيوارت ميريل وبيير كيّار وأوكتاف ميربو وبول آدم، وعلى الحدود مالارميه. وفي المجلات التي كانوا يكتبون فيها، "القلم" منذ 1889، "الأحاديث السياسية والأدبية" منذ 1890، "المجلة البيضاء" منذ 1891، كان تمرد الكتابة يماهي بالتمرد السياسي، والشعر الحر بالدعاية بالعمل. أكانت فوضوية أدبية؟ بالتأكيد، وغالباً ذات أجل في قصر أجل دفقة مطر. إلا أنه يجب، من أجل أن نفهم مداها، ذكر الصحراء الأدبية التي كانت تستنقع، فيها، التيارات الاشتراكية الأخرى العاجزة عن تعريف ذاتها بالنسبة للتقليد الديمقراطي الغني للأدب الفرنسي. ويجب، كذلك، أن نتذكر أن الفوضويين كانوا مترددين بين "فن اجتماعي" في خدمة القضية و"فن اجتماعي" يسمح بتفتح الأفراد. ويجب، أخيراً، تقريب هذه اللقاءات، القليلة النضالية عامة، من مغامرة "الكوكارد"، ألم يكن الأمر يدور، على الصعيد الأدبي كما على الصعيد السياسي، حول تكتيل الذين لا يتحملون الانتهازية البورجوازية والسطحية والانفجارية؟

قائدان جديدان :

تقدم عمالي، إقلاع فلاحي، موجات ثقافية: كان فردان تناقض مصيرهما الاشتراكي في نهاية المطاف ولكن معاصريهما كانوا ينظرون إليهما بصورة مختلفة عنا اختلافاً كبيراً كانا تركيباً لكل ذلك. فجوريس وميليران، وكلاهما مولودان عام 1859، أكدا، عام 1893، انضمامهما إلى الاشتراكية المناضلة وحققا لعلمها النصر، أحدهما في كارمو، والآخر في الدائرة الثانية عشرة لمدينة باريس. كان ألكسندر ميليران قد جاء من الراديكالية. وقد انتقل، بعد أن انتخب لأول مرة عام 1885، إلى المجموعة العمالية خلال الدورة التشريعية 1889– 1893. وكان، وهو المحامي المنهجي، يدين بمصداقيته لدى النقابات لمداخلاته المتينة الحجة التي ضاعفها لمصلحتها خلال عدة إضرابات كبيرة. فقد أسبغ على المنظمات العمالية الاحترام وأعطاها الطمأنينة إلى كونه مدافعاً عنها بقدر المؤسسات البورجوازية. وفي عام 1893، تولى إدارة جريدة يومية، كانت، حتى ذلك الحين، انتهازية، "الجمهورية الصغيرة"، التي عمل على تحويلها إلى جريدة اشتراكية جماهيرية. وانتخب، في باريس، كاشتراكي مستقل، غريب كلياً عن كل روح ثورية وكل أممية، ناطق بلسان الاستمرار والتنظيم المنهجي، فبشر بالاثنتين البورجوازيين الصغار والعمال في دائرته، كما لدى نقابيي كارمو حيث كان شعبياً جداً.

ألم يكن جوريس، بعد، سوى نائبه؟ كان هذا محتملاً في نظر الرأي العام. لقد بدأ، كميليران، عام 1885، حياته السياسية خارج الاشتراكية، ولكنه، كجمهوري من وسط اليسار، لم يكن مرتبطاً، قط، بالراديكالية

وتشدقاتها. وهزم في انتخابات 1889، فكان لديه الوقت للتأمل. وقد مضى نحو الاشتراكية بخطى بطيئة ولكنها حاسمة، هو الذي كان طفلا مزودا بكل المواهب ومثقفا ذا تكوين كلاسيكي كانت الفلسفة تعني، بالنسبة إليه، الانفتاح على كل مسائل الإنسان والمجتمع، وخطيبا كان كلامه يرفعه إلى ما فوق ذاته. وأسهم في "تحوله" اكتشاف عيوب بورجوازية المال والتأمل في المفكرين الاشتراكيين، بمن فيهم ماركس الذي كان يعرفه، بالتأكيد، أكثر من غيد، وخاصة انكشاف النضال الطبقي في تولوز وفورمي وكارمو. ولم يكن يحب العنف أكثر مما كان يحبه ميليران، ولكنه كان قادرا على مواجهته، شخصيا، بشجاعة. وكان تصوره للبروليتاريا يعطي اشتراكيته طابعا نهائيا سوف يوسعه، دون جهد، إلى الصعيد الدولي منذ أن يلتحق بالنضال المنظم. وسرعان ما لم يعد للاشتراكية، في نظر المثقفين الباريسيين ولا في نظر الفلاحين، بشير أكثر إقناعا من خريج دار المعلمين العليا الجنوبي هذا، نائب كارمو، جان جوريس.

إعادة توزيع الأوراق الاشتراكية :

الظهور في مقدمة المسرح لشخص مثل ميليران أو آخر مثل جوريس لم ينضم أي منهما إلى منظمات الاشتراكية التاريخية يدفع إلى الرجوع إلى الصورة المعقدة التي أعيد، بها، توزع الأوراق في الحركة: فالماضي ينمو، يزول ويعود إلى الظهور على صورة أخرى، والاشتراكية الفرنسية تحتفظ بأصالتها وتفقد شيئا منها: من الذي يستطيع، في لحظة التوازن والتوسع هذه، أن يقول ما سوف يكون دوره.

لقد تبرعمت البنى التنظيمية للاشتراكية التي بدت ثابتة منذ 1882، من جديد، وليس بعد، بموجب سيرورة الانشقاقات التقليدية حصراً. ومع ذلك، فإن ظهور الأليمانية تحت اسم الحزب العمالي الاشتراكي الثوري الذي كان قد زال منذ 1883 كان، حقاً، نتيجة تفكك في اتحاد العمال الاشتراكيين الفرنسيين أصبح نهائياً منذ مؤتمر شاتيليرو (تشرين الأول 1890): وكانت الحركة الجديدة الفخورة بمجموعات قاعدتها المائة والتسع والثمانين تستند، بصورة أساسية، إلى الأحياء الثورية القديمة لوسط باريس التي يضاف إليها ضواح عمالية مختلفة وإلى مناطق الصناعة القديمة التي كانت تشع حول الأردين والجورا. وكان تطور "المستقلين" مختلفاً تماماً: فقد انضم إلى القدامى- مثل روانيه وبالي-، عام 1893، جيل حساس للقوة التي طرحت بها المسألة الاجتماعية وابتعد، في هذه النقطة، عن الراديكالية دون أن يقبل الانضمام إلى المنظمات القديمة اهتمام ضئيل بالأيديولوجية، رفض الخصومات التي يحكم عليها بأنها عقيمة، إرادة استثمار حس منتشر على صعيد انتخابي: كان هناك شيء من كل هذا في اتحاد الاشتراكيين المستقلين الفضفاض جداً، المشكل في باريس عشية الانتخابات التشريعية. وارتبط به ميليران وكاميلينا وجيرو- ريشار وفيبر وفيفياني. وادعى الانتماء إليه في المقاطعات: فيليسيير في مرسيليا، وفيريرو في طولون، وبريان في سانت إتيين. وبقي جوريس بعيداً. ونحن ما زلنا نجهل طبيعة توزع هذه الإشتراكية المستقلة: فغالباً ما كانت تستند، على الطريقة الراديكالية، إلى لجان انتخابية يدرس تركيبها اليوم. وكان

هناك إسهام أصيل، أخيرا، من جانب منظمة جديدة، "فروسية العمل الفرنسية" التي جاءت من الولايات المتحدة، عبر بلجيكا، وظهرت في فرنسا عام 1893 وبقيت في أوج صعودها حتى عام 1898. وكانت نوعا من ماسونية اشتراكية ذات عضوية سرية وطقوس مشحونة بالرموز والنظام، منظمة في "ورشات" ولم تضم، قط، أكثر من 1500 عضو (م. دوماجيه) تكشف عن الاستمرار النضالي للميل إلى السر الذي يجب، دون شك، ربطه بالقمع الذي كانت قوانين 1894 الغادرة تشكل درعه الرسمي. فعالية انتخابية، أغلبية عامة، تنظيم سري: فالأمور لم تكن قد حسمت بعد.

وهكذا، فإن الراجحة في هذه السنوات بدت روح الثورة أو، على الأقل، روح التمرد. وتفتت أوضح المنظمات القديمة إصلاحية، اتحاد العمال الاشتراكيين الفرنسيين، بعد موت أكثر نوابها شعبية، شابير وجوفران (1890)، وانضمامها غير المشروط إلى الراديكالية خلال الأزمة البولانجية. وأراد حزب العمال الاشتراكي الثوري الذي انفصل عنها، خاصة، أن يكون أداة الرجوع إلى أكثر الينابيع العمالية قتالية. وتجلت إرادته في تجديد حيويته في ريبته حيال المثقفين المشبوهين بترقب "الطبل الانتخابي"، وحيال البرلمان، مكان الفساد، والجيش، مكان التعذيب. أما الاتجاه الفابياني، فلم يعد عليه أن يعدل نفسه: فالصديق بودان كان في كل معارك الحطابين وعمال المناجم، والأب فايان كان يؤكد، باستمرار، ثقته بالعمل الثوري للنقابات والمنظمات السياسية الاشتراكية. وكان تأييد فكرة الإضراب العام حارا، على نحو خاص، لدى أصدقاء أليمان ولدى

أصدقاء فايان. وكان دور أوجين غيرار، الأمين العام لفروسية العمل في زمن رواجها، يشير إلى التنافذ بين الأليمانيين وهذه الفروسية. وكانت هذه الأخيرة، تؤكد، فضلا عن ذلك، تأييدها لوحدة كل الثوريين ما وراء كل مشادات المدارس. وبالفعل، فإن أعضاءها كانوا، ما عدا بعض الاستثناءات، مرتبطين، خاصة، بروح الثمانينات الثورية: فوضوي مثل أوغستان هامون، غيديون حساسون لروح التمرد لدى الفوضويين مثل لافارغ أو النانتي برونولبير، غيدي قديم انتقل إلى الفوضوية مثل بيلوتييه، بلانكي مثل شوفيير. وكان هناك بعض المستقلين الذين كانت قلوبهم التي تخفق بالتمرد تعطيهم، في الكلام على الأقل، قتالية حارة: مثل جيرو-ريشار. وجوريس الذي دافع عنه في الدعوى التي أقيمت على جريدته الملتهبة، "الصخب" لن يكتب، قط، بهذه اللهجة الحادة، الملحة، العدوانية أحيانا، لهجة جندي يشرع في الهجوم.

وفي الوقت نفسه، عادت الاشتراكية الفرنسية، على مهل، إلى الصف الأوروبي بشروعها في الاقتداء بالأنماط التنظيمية للقوى السياسية التي كانت تنضم إلى الأممية الثانية. وبالفعل، يدهش المرء، في نهاية القرن هذه، لتعمم مفهوم الحزب المأخوذ بمعنى قوة سياسية مركزية نسبيا. فانحسار البطالة والقمع الذي ضرب، خلال "عهد المؤامرات"، الفوضويين- رافاشول في آذار 1892، فايان في كانون الأول 1893، هنري في شباط 1894، كازيريو في حزيران 1894- أديا، فعلا، إلى زوال مجموعاتهم وصحافتهم تقريبا (ج. ميترون) ونهاية الفوضوية السياسية،

المتفرقة والمشتعلة. وقاد الانحسار السريع لاتحاد العمال الاشتراكيين الفرنسيين إلى امحاء الشعار الاتحادي المطبق على جهاز قومي. وعلى الرغم من طابع الحركة الأليمانية المعادي للسلطوية وثقتها باستقلال مجموعات القاعدة، فإنها سمت نفسها حزبا منذ حزيران 1891 وقررت أن تمارس على نوابها رقابة سياسية ومالية صارمة. وسوف تحدث اللجنة المركزية الثورية القديمة، بعد بضع سنوات، عام 1898، هي الأخرى، اسمها لتصبح الحزب الاشتراكي الثوري، وجسد الحزب العمالي الذي قوى، خفية تقريبا، بعده الوطني بتحوله إلى الحزب العمالي الفرنسي، والذي ارتفع عدد أعضائه من ألفين، عام 1889، إلى عشرة آلاف عام 1893، وجسد هذا الحزب، للمرة الأولى، تصوره لحياة مركزية، منتظمة ومنضبطة: فاعتبارا من 1890، أصبحت مؤتمراته متواترة، وكان مجلسه الوطني يجتمع كل أسبوع، ووجد، أخيرا، جريدته الأسبوعية المركزية، "الاشتراكي". والمستقلون، وحدهم، هم الذين أفلتوا من سيرورة التعريف والتنظيم التي كانت جارية.

النتائج الانتخابية :

بين عامي 1892 و1896، سمحت ثلاثة اقتراعات، نهائيا، بتقدير ضروب التقدم الكمية، بل والقفزة الكيفية، وانتقال جماعات متعددة العناصر ذات أفكار متقدمة إلى اسم الاشتراكية، وصعود الوعي السياسي، وليس المطلبي، فقط، بعد، في الطبقة العاملة. 1 أيار 1892: الانتخابات البلدية. حدث: فحسب الأصوات التي تم الحصول عليها، وخاصة حسب المدن التي تم غزوها، نجح الحزب العمالي الفرنسي في تحقيق اختراقه الكبير

الأول. فقد أضيفت إلى مناطق النفوذ القديمة– كومنتري، مونلوسون– مدن الخمر– ناربون وحتى مرسيليا حيث التفت الغيدية على نفسها دون أن يكون ذلك بمعزل عن تعريضها نفسها للشبهات في سرير الراديكالية المتقدمة. والشيء الخاص هو أن البيفريين، بورجوازيي الشمال، بدؤوا في التراجع. فقد تم الاستيلاء على روبيه. وبعد سنة، كانت الانتخابات التشريعية. وقد حصلت الاشتراكية على ما يقرب من 5 ٪ من الأصوات، وكان ذلك ثلاثة أضعاف ما حصلوا عليه عام 1889. فللمرة الأولى عدت أصواتها بمئات الألوف. ولكن الصحيح هو أن ذلك لم يحصل دون خلط كبير جداً: فلم تكن صفة "الاشتراكي" تغطي، فعلاً، نواب المنظمات القديمة والجديدة فقط– وإعلان الانتماء إليها لم يكن، بالضرورة، ضمانة اشتراكية– بل كانت تغطي، أيضاً، مستقلين، منظمين أو غير منظمين، وعدداً من الراديكاليين والتحريفيين. وقد ذكرت الإحصاءات الوزارية 48 نائباً اشتراكياً سرعان ما انضم إليهم ثلاثة نواب باريسيين. وهكذا ارتسمت، بصورة تقريبية، هذه المجموعة المؤلفة من حوالي خمسين نائباً والتي حققت، باسم الطبقة الرابعة، دخولاً ملحوظاً إلى المجلس.

وانقضت ثلاث سنوات، واتسع معها الغزو. ففي الانتخابات البلدية لعام 1896، استلم الاشتراكيون إدارة اثنتي عشرة مدينة كبيرة جديدة: ليل وكاليه، أيسودون وديجون، إيفري، سيت وروان إلخ... وكسبوا قرى صغيرة. ودخلت أقليات في مجالس عديدة، خاصة في ليون. وبقي الشمال الشرقي والشمال الغربي، وحدهما، منيعين. وبدا المستقبل الانتخابي مفتوحاً عن سعة أمام الاشتراكيين الذين بدأ نوابهم ينقلون، إلى

البرلمان، آمالهم الثورية. ونصح جوريس الذين اقترحوا عليه التفكير في مسائل المصير البشري بأن "يسيروا إلى الأمام لأن الأزمنة قريبة". وصرح غيد، غداة انتخابه في روبيه، بأن الأمر يدور حول "ثورة حقيقية، بداية ثورة ستجعل منكم رجالا أحرارا". وختم قائلا: "في اليوم الذي سيخرج، فيه، من صناديق الاقتراع، الحزب العمالي وبرنامجه منتصرين، سائرا على دربكم ومقتديا بكم، سينتهي البؤس والعبودية اللذان يثقلان على العمل ويجعلان منه جحيما. وسوف ينجز التحول بصورة شرعية وبإرادتكم التي تكون قد أصبحت قانونا". وغيد نفسه حدد، بعد أربع سنوات، في كانون الأول 1897، في توركوان، موعد الانتصار النهائي للاشتراكية: "بداية القرن القادم ستكون بداية العهد الجديد". وكانت تلك ثقة انتخابية طيبة. وعلى كل حال، كان عصر جديد ينفتح في تاريخ الاشتراكية.

الاشتراكية في الحياة الحقيقية 1896- 1914 :

دخلت الاشتراكية الفرنسية التي كان تطورها ما يزال يبدو، حوالي 1892، غنيا بالإمكانيات عهدا جديدا في نهاية القرن. ويمكن الاختلاف حول التاريخ، فمن المستحيل، بطبيعة الحال، التحديد على أساس سنة بعينها: انفجار تشريعي (1893)، الولادة الرسمية للاتحاد العام للعمال (1896) ونهاية محاولة الكوكارد (1895)، برنامج سان مانديه (1896)، قضية درايفوس وقضية ميليران (1898– 1899). لا يمكن مناقشةالواقعة.فالتغيرات التي ظهرت جرت في انقلاب السياق. لم تحتكر فرنسا ذلك، ولكن المستنبت يعطيها مذاقا أصيلا. فبعد عشرين سنة من المعارك الشاقة والآمال الثورية الوشيكة، عشرين سنة من المجموعات الغزيرة والدعاة المتحمسين المتحاربين فيما بينهم بقدر ما كانوا في حرب ضد المجتمع الرأسمالي، هاهو

واقع كانت علامات كثيرة تبشر به يتوطد في وضح النهار. وابتعدت أزمنة الرسولية والتمرد لمصلحة ظاهرة مزدوجة: فورقة الاقتراع حلت، بصورة متزايدة، محل بندقية مزّاجية مع ذلك، وسمحت الأخلاقية الإنسانية التي وجدت لدى قضية درايفوس فرصة انتشار قتالي، سمحت للاشتراكية بالدخول إلى اليسار الفرنسي وإلى الحياة القومية كما لم تدخل قبل ذلك قط. ولكن حول أي دخول يدور الأمر حوله؟ في نهاية المطاف، دفعت الرغبة التي كانت القاعدة تحسها بعمق في التأثير في المجتمع الكلي بصورة مباشرة وناجعة للمنظمات التي كانت تتحدث باسم الاشتراكية إلى أن تنصهر في حزب واحد، الفرع الفرنسي من الأممية العمالية **SFIO**(1905). إلا أن هذا الانتصار للمؤسسة بقي، لأسباب عديدة، جزئياً وخفيفاً. فقد كان الحزب بعيداً جداً عن أن يضم كل القوى، بل حتى عن أن يمثلها، وقبل كل شيء القوى العمالية التي كانت، في فرنسا، تعلن انتماءها إلى الاشتراكية، وكان يعرف ذلك. وكان بعيداً جداً، أيضاً، على الرغم من جهود كبيرة، عن التأثير، حقاً، في الحياة القومية العالقة في شباك العصر الجميل وفي أحابيل الإمبريالية.

وكانت عوامل متنوعة تعمل، حتى عام 1914، لمصلحة الاشتراكية المؤسسية في الحياة القومية.

التقليد الجمهوري :

سبق أن تعرضنا لعمق هذا السماد الجمهوري والديمقراطي المشترك بين البورجوازية الصغيرة والطبقة الفلاحية المتقدمة والعمال وحيث تغوص الشجرة الاشتراكية في فرنسا بجذورها. وقد تم ظهور الاشتراكية على المسرح القومي، بين 1892 و1898، في عدة مناطق دون أن تبدو أصالة

الاشتراكية محددة جيداً. ففي الجنوب المتوسطي وفي الجنوب الغربي، وهما منطقتان غالباً ما رفضت الطبقات القائدة فيهما، في القرن التاسع عشر، الصناعة الحديثة، لم تكوِّن هذه الصناعة سوى بعض النوى القليلة العدد والأهمية، ولكن أكثر العناصر تقدماً كانت تنتصر حيث كانت المدن الكبيرة المفتوحة لتداول السلع والأفكار تشكل، منذ وقت طويل، مناطق مرجحة للتجديدات بسهولة عندما تستولي الخيبة أو الاشمئزاز على الناخبين شريطة عدم تقديم الثورة الاجتماعية على أنها وشيكة الحدوث وعدم القيام بشيء يوحي بالإيمان بها وبالتحضير لها. كيف لا يمكن أن تنتهز هذه الإمكانيات؟ هكذا عمل الغيديون أنفسهم في ثلاث من مناطق نفوذهم القومية: اللانغدوك السفلية، مصبات الرون ومنطقة بوردو. وكان العمال، فيها، نادرين: ما بين 13 و15٪ من الأعضاء الذين جرى إحصاؤهم في الأود والهيرو والغار، أقل من 10 ٪ في بوردو. وكان معظم ملاكات الحزب، خاصة، ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة أوالمتوسطة، وكانت جماعيتهم هشة جداً: ففي انتخابات 1893، عرف ديلون، المرشح في الغار، الاشتراكية بوصفها: "احترام الحرية والضمير الإنساني" و"إجلال العمل". وفي بوردو، صرح جورد، لدى انتخابات 1898، بأنه ينتمي "قبل كل شيء إلى الأسرة الجمهورية الكبيرة". وفي مصبات الرون والجنوب المتوسطي كان من المستحيل، تقريباً، تمييز راديكالي واشتراكي. إن هناك الكثير من الانتهازية الانتخابية في هذه الأحاديث، ولكن الأساسي ليس هنا. إنه في الصلات الاجتماعية والسياسية المعقودة، في العادات المتخذة. ما هي السياسة المتوقعة، ومن هو الذي يتوقعها، من نائب منتخب في هذه الشروط؟

وكانت الحالة مختلفة اختلافا خفيفا في المناطق ذات النزعة الجمهورية والاشتراكية القوية هي أيضا، حيث يتولى الاشتراكيون دور راديكالية لم تتجذر. ففي الآلييه (منطقة مون لوسون) واللوار الأسفل (منطقة نانت)، مثلا، كان الانتقال يتم، غالبا، من جانب الوجهاء الماسونيين من أمثال ديسلينيير وكونستانس وشارل برونولبير. وفي باريس، أخيرا، كانت الطبقة العاملة، في دوائر الشمال والشرق، هي نفسها، جزئيا، مستودع هذا التراث الجمهوري: فقد بدت حرفية منتجات الترف والمهن العالية التأهيل، سواء أكانت قد قاومت الموجة البولانجية أم لم تقاومها، ديمقراطية ووطنية حتى عندما كان التنظيم السياسي الذي اتخذته لنفسها يريد لنفسه أن يكون اشتراكيا ومستقلا عن البورجوازية. وأخيرا، فإن الطبقات العمالية المنتمية إلى الصناعة الحديثة والمرتبطة، من قبل، بالاشتراكية لم تظهر، هي نفسها، سوى مقاومة على ما يكفي من الضعف للاندماج المتزايد للاشتراكية في الحياة القومية. ذلك أن عناصر جديدة قد ظهرت، وكان عددا منها مشتركا بين البلدان المتقدمة صناعيا.

انقلاب السياق :

من المؤكد أن عودة الطقس الاقتصادي الجميل كان أول هذه العناصر، وعلى كل حال أعمها. فبعد الثمانينات البالغة العمق في ركودها وأزمنة سنوات التسعينات الأكثر نشاطا والتي كانت ما تزال مع ذلك كئيبة وغير متعادلة، مست الانتعاشة كل القطاعات. وعادت الأسعار إلى الصعود في كل مكان. وأمن فرح الأعمال تراجع البطالة- ولكن ليس إلى

زوالها- وخفض تخفيضاً عظيماً مصداقية انهيار فوري، بل وقريب للرأسمالية. وانتقلت آمال الانتصار السريع لتنصب على الحياة الانتخابية حتى عام 1898. وعندما تحقق هذا الأمل، أيضاً، في نهاية القرن واستؤنفت الحركة المطلبية، بمساعدة ارتفاع الأسعار، بحيوية وفرص للانتصار، دفع السياق إلى السعي إلى حلول من داخل المجتمع البورجوازي وقاد الاشتراكيين إلى رفع قيمة الأطر القرارية الرسمية للحياة القومية. ومن جهة أخرى، فإن النتائج التي أدى إليها ازدهار الأعمال ثار، ببطء، لدى عدد من الاشتراكيين تحليلاً أكثر كلية، أكثر "وطنية" للأشكال الجديدة، جزئياً، التي اتخذها البؤس العمالي: ارتفاع الأسعار الذي يفرض ارتفاع الأجور، نقص التجهيز الاجتماعي لبعض المناطق التي كانت الزيادة السكانية، فيها، في أوجها- كالشمال-، سعر الغزوات الاستعمارية ووزن التحضير للحرب، وكلها مسائل لم تطرح على العمال وحدهم، بل على جملة المستغلين. وكانت صياغتها تعني مساءلة كل سياسة الحكومات الجمهورية البورجوازية، واتخاذ موقف، بالنسبة لها، يملك، عند منعطف القرن، من فرص تحولها إلى ممارسة مشاركة وتكامل ما يزيد على فرص نقل الصراع إلى مستوى سياسي أعلىوثوري.

النجاحات البرلمانية :

ذلك أن الحضور العديد، إن لم يكن الكثيف، للاشتراكيين في المجلس، منذ 1893، قوى الاتجاه إلى التدرجية التي ولدت من السياق. وكان ذلك، قبل كل شيء، بسبب المخالطات اليومية والوعود العذبة

للطموحات الفردية التي تؤدي إليها الحياة في المجلس: ولم يفلت منها الاشتراكيون، من ميليران إلى بريان، من أوغانيور إلى فيفياني، أفضل بكثير مما أفلت منها آخرون. وبصورة أعمق، أحس النواب الاشتراكيون بأنهم ملزمون بعدم الاقتصار على التنديد الغاضب بعيوب النظام ولا على الإعلان المتحمس عما سيكون عليه المستقبل. فقد كان يجب عليهم مساعدة ناخبيهم فردياً، وكان عليهم، خاصة، صياغة مشاريع إصلاحات مناسبة لمفوضيهم وللطبقة العاملة بكاملها، كما كانوا يرون، بل وللجملة المقهورين الذين كانوا يحسون بأنهم ممثلوهم ومتابعتها من لجنة إلى لجنة والقتال لتحقيقها. هل يمكن، عند معرفة ما يجري في أفريقيا الاستوائية أو في الطونكين، الاقتصار على تكرار: "لا فلس، ولا رجل"؟ ألا ينبغي عمل كل شيء لمحاولة تحسين وضع ضحايا الاستعمار؟ وأين يجب التوقف على هذا المنحدر؟

كان هذا الوضع مشتركاً بين كل الأحزاب الاشتراكية التي وصلت إلى الحياة البرلمانية خلال هذه السنوات. وفي فرنسا، كانت نتائج ذلك جدية على نحو خاص لسببين: الأهمية التي كانت لحياة البرلمان، محل المداولات والقرارات في كل الميادين، الأرض التي تصنع نفسها وتنحل، فيها، على نحو أخص، السلطة السياسية أولاً، والوصول إلى السلطة، اعتباراً من 1899، لأغلبيات متزايدة الميل إلى اليسار الرسمي بدت، بفضلها، إمكانية تحقيق عدد من الإصلاحات، وليس صياغتها فقط، من جهة أخرى. وبعد حكومة أكثر أنواع الانتهازية تقليدية المستندة إلى مؤيدين جدد- باستثناء الوزارة البورجوازية-، تطورت الحالة في ثلاث مراحل: وزارة والدك- روسو (حزيران 1899- حزيران 1802)، وزارة

كومب (حزيران 1902- كانون الثاني 1905)، وزارة كليمنصو (تشرين الأول 1906- تموز 1909). وبين 1899 و1905، خاصة، لم يكن اشتراكيون عديدون يدركون الدولة كأداة للطبقة السائدة بقدر ما كانوا يدركونها كمكان يمكن التصرف انطلاقا منه في اتجاه الديمقراطية مع تمهيد الدرب أمام الاشتراكية. وهذا التحليل الذي كان تحليل جوريس والذي استندت إليه الشرعية الاشتراكية لكتلة اليسار لم يكن، فضلا عن ذلك، خاصا بأنصار الكتلة الرسميين. فقد كان يصادف، أيضا، في صفوف "الاشتراكيين الثوريين" الذين لم يكن تصويتهم في البرلمان يتميز، دائما، بوضوح، عن تصويت الكتلويين.

اشتراكية أخرى: النقابية الثورية

وأخيرا، كان كثير من المناضلين العمال يحسون بالراحة في التنظيم النقابي أكثر منه في الحزب أو الأحزاب الاشتراكية. إلا أن ظهور النقابية الثورية وتطورها، في فرنسا، وموقف الاشتراكية المنظمة منها كانت تنزع، خلافا لألمانيا وإنكلترا أو بلجيكا، إلى أن تجعل من الاتحاد العام للعمل- الذي تشكل بين 1895 و1902- قطب اشتراكية أخرى، اشتراكية غير "اشتراكية"، "اشتراكية عمالية" إذا استعملنا تعبيرا لهوبير لاغارديل. وفي حين كانت نقابية بيلوتييه وبورصات العمل، في التسعينات، تريد لنفسها أن تكون "مكملا وختاما لمسيرة اشتراكية وليس طباق الاشتراكية" (ج. جوليار)، عرفت نقابية بداية القرن الثورية نفسها في ردة فعل ضد اشتراكية الأحزاب، الاشتراكية السياسية المرفوضة بسبب دخولها في

السياسة، داخل الآليات الديمقراطية للمجتمع البورجوازي. وكان دخول الفوضويين النضالي في النقابات منذ 1895، بالتأكيد، ذا تأثير كبير في ذلك. ولعبت الخصومات والتعارضات بين المدارس الاشتراكية، وكذلك شخصية ميليران ومواقف جوريس دورها أيضاً. إلا أنه يجب أن تولى أهمية خاصة لمناقشات مؤتمر الأممية الذي انعقد في لندن عام 1896 وقراراته.

ففي لندن، فعلاً، اتخذ قرار استبعاد "المنظمات النقابية الخالصة"، التي لا تصرح "بالاعتراف بضرورة العمل التشريعي والبرلماني" من الاشتراكية المؤسسية. وهذا القرار الموجه صراحة ضد الفوضويين والذي حاربته أغلبية الوفد الفرنسي حيث كانت النقابات، الممثلة أو غير الممثلة بفوضويين، عديدة ومدعومة من جانب الأليمانيين والبلانكيين، والذي صفق له، بحرارة، الغيديون والاشتراكيون المستقلون، بمن فيهم جوريس، سيلتقي خارج الاشتراكية المنظمة والمعترف بها من جانب المراجع الدولية بالنقابات والنقابيين الذين كانوا يضعون إرادتهم الاتحاد "من أجل زوال العمل المأجور وأرباب العمل" و"خارج كل مدرسة سياسية" فوق ما كان يعارضهم ببعضهم. وهذا الانفصال الجذري لم يمنع، بداهة، بعض الاشتراكيين من إشغال مواقع مسؤولة في نقاباتهم: كرونار، الغيدي، في النسيج، وغيرار، الأليماني، لدى عمال الخطوط الحديدية، أو غالفينياك لدى عمال المناجم. ولكنهم لم يحركوا أكثر الاتحادات ثورية. وبصورة خاصة، أسهم هذا القرار، بتوجيه عدد من أكثر المناضلين العماليين قتالية نحو نقابية ذات غاية اشتراكية وصيغة ثورية مستبعدة من الاشتراكية

المنظمة، وفي حرب صريحة معها أحياناً، أسهم في أن تجري إقامة الاشتراكية في الحياة القومية، جزئياً، عن طريق الانتخابية والإصلاحية.

مسائل نظرية ومنظورات ثورية :

ولكن ذلك كان جزئياً فقط، دون أن يمكن، في فرنسا، أن يستعمل كل من مفهومي الإصلاحية والتحريفية بدلاً من الآخر كما يجري، غالباً، في ألمانيا. ففي الموجة التحريفية الأوروبية التي كان برنشتاين أحد منظريها، كانت فرنسا تحتل موقعاً أصيلاً تماماً. وكان ذلك، أولاً، لأنه لم يكن لديها، على عكس ألمانيا، شيء كبير تحرفه: فالماركسية الثورية دخلت إليها، بصورة أساسية، على شكل تربية سياسية بسيطة وضئيلة القدرة على الإجابة عن الأسئلة الجديدة التي انبثقت في أوروبا وخارج القارة القديمة: مسائل زراعية، مسائل قومية، مقاومة الاستعمار، النضال ضد الحرب. والذين كانوا يهتمون بماركس لم يكونوا كثيرين. ومجلة مثل "الصيرورة الاجتماعية" (نيسان 1895– كانون الأول 1898) كانت استثناء. فهذه المجلة التي كانت "مجلة دولية للاقتصاد والتاريخ والفلسفة" كانت تحمل، على شكل حاشية، عبارة لماركس– "نمط إنتاج الحياة المادية يسيطر، عامة، على نمو الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية"– وتنشر دراسات متينة لاشتراكيين روس– لافروف– وإيطاليين– فيري والكاتبان لابريولا– وألمان– كاوتسكي– وإنكليز– إفلينغ–، ونصوصاً لسوريل ولافارغ، وخاصة نصوصاً غير منشورة بالفرنسية لماركس وإنغلز. وحملت المجلة إلى النقاش حول التحريفية الذي لم تتخذ موقفاً حياله ولم يكن

مفتوحاً، بعد، على المستوى الأوروبي قِطَعاً نظرية. ولكن نجاحها المحدود جداً كان قصير العمر. فقد ابتعد عنها سوريل منذ 1897 عندما كان يتأهب لإعلان قطيعته مع كل ماركسية، وانقطع لافارغ عن المشاركة فيها عام 1898. ولم تكن "الحركة الاشتراكية" التي أسسها، في كانون الثاني 1899، تلبي، في البداية، سوى شاغل إعلام ووحدة سياسية ولم تفسح، إلا فيما بعد، بين 1903 و1908، مجالاً لتأمل نظري. وعلى وجه الاحتمال، كان مضموناً لكل نظرية أن لا تصادف، في فرنسا، سوى صدى ضئيل.

ومن جهة أخرى، لم تحل الاشتراكية الفرنسية، قط، محل المنظور الثوري تماماً. فمن المؤكد أن المفردات، العسكرية غالباً، كانت خداعة. فاقتحام الباستيلات البورجوازية كان ينزع، بصورة متزايدة، إلى أن يرد إلى الانتخابات التشريعية وغدا الصعيد البلدي، بالنسبة للغيديين، ما كانه، منذ زمن طويل، بالنسبة لأنصار بروس: "ميدان مناورة وتدريب للجيش الاشتراكي". ولكن المفردات لم تكن، أبداً، بريئة: فهذا الاحترام للحرب الاجتماعية، الزهيد قليلاً، يقول، مع ذلك، على طريقته، أنه لا يمكن الحصول على شيء دون نضال، وأن النضال لا يمكن أن يمحى من الأفق الاشتراكي. وهذا خاصة لأن مقاومة الطبقات المالكة والمتوسطة لكل إصلاح ذي طابع اجتماعي، وحتى لكل إصلاح سياسي جذري كانت قوية وأن السياسة العامة للجهاز الحاكم بدت مترددة، بل وباعثة، مع السنين، على القلق إلى درجة لم يكن يمكن معها لسيرورة التكامل أن تمضي حتى النهاية: فقد كان التمرد الاجتماعي ضد الدولة ما يزال يزمجر ولو كان ذلك من بعيد. ومن جهة أخرى، فإن التقليد الإنساني الذي

كان قوياً، بالرغم من كونه فضفاضاً، في اليسار الفرنسي كان يشق الدرب أمام ردة فعل جماهيرية يمكن لقوتها أن تعطي نبرة ثورية لاتجاهات وتيارات اشتراكية متفرقة. وسوف نرى ذلك في قضية درايفوس ولدى حملات ضد السجون العسكرية وجرائم الاستعمار وفي برهة الثورة الروسية الأولى. وبعد مؤتمر لندن، وبينما كانت النقابية تنهي تبلورها خارج المنظمات السياسية، كان الذين تبين لهم الخطر الذي يمثله هذا البتر بالنسبة للحركة بكاملها عديدين إلى درجة كافية. ولم يكن ذلك لدى الأليمانيين والبلانكيين الذين كانوا قد عرضوا هذه الأطروحة في مؤتمر لندن، فقط، بل، أيضاً، لدى بعض النواب الذين يظن أنهم من الرأي المعاكس. وهكذا يبين جوريس، في عدد 21 شباط 1897 من جريدة "اللانتيرن" أن الوقت قد حان لدراسة "خلق الحزب الاشتراكي لجريدة تخص الحزب الاشتراكي بكامله، وتخصه وحده". وتعليقه يدل على أنه لا يعني بذلك المنظمات السياسية وحدها، بل كلية الحركة العمالية: "من هو النقابي أو التعاوني الذي لا يعلن ضرورة تحويل عام للنظام الاجتماعي، أي ضرورة العمل السياسي والاشتراكي؟". ولن يتخلى جوريس عن هذا الاتجاه حتى عندما سيعطيه تعبيرات تكتيكية مختلفة جداً. وسوف تظهر هذه الأخيرة، خاصة، مع توحيد المجموعات السياسية في الفرع الفرنسي للأممية العمالية **SFIO** وصياغة الاتحاد العام للعمل **CGT** ميثاق أميان (1906). وسوف يخلق هذان الحدثان شروطاً سياسية جديدة. فسوف يعطيان، من جهة أولى، شكلاً مؤسسياً للاشتراكيتين ويجعلان صلتهما العضوية مستحيلة، دون أن يكون تعاونهما كذلك. ومن جهة أخرى،

سوف يجبر وجود الفرع الفرنسي للأممية العمالية الفرنسيين المنتمين إلى الأممية على حد أدنى من التنظيم والتلاحم، وسوف يسهم في جعل الخلط البسيط والخالص بين الراديكاليين والاشتراكيين أكثر صعوبة، وسوف يسمح لكل الأصوات بأن تكون مسموعة من جانب البلد والمناضلين: لغيد كما لألبير توماس، لغوستاف هيرفيه كما لجوريس الذي اعتبر، لزمن طويل، داخل المنظمة، مشاغباً.

أزمنة الانتقال 1896— 1905:

تجلى ترسخ الاشتراكية في الحياة القومية، بين 1896 و1905، ومنذ 1893 في كثير من النواحي، عبر سلسلة من الحلقات التي يجب عرضها في ترتيبها الزمني. والبوتقة التي أنضجت فيها هذه الحلقات هي عنصر جديد في الحياة الاشتراكية الفرنسية: المجموعة البرلمانية.

المجموعة البرلمانية 1893– 1898:

إن دورها كمكثف للمناقشات، وإلى حد بعيد كمنظم للمنظورات السياسية، الراجح حتى قضية درايفوس، سيبقى بعد ذلك كبيراً. وبالإضافة إلى الأسباب العامة التي ذكرناها قبل قليل، يجب أن ننسب مسؤولية ذلك إلى تعددية المنظمات والضعف الوقتي للمعارك العمالية. وكل القرائن تتوافق هنا، في كل الصناعات. وإضراب كارمو الكبير، عام 1895، ليس سوى حدث عارض. ومنذ ذلك الحين، زاد في نزوع الحياة البرلمانية إلى استقطاب الانتباه كون حوالي خمسين نائباً يعلنون، للمرة الأولى، انتماءهم إلى الاشتراكية. والنواب الأليمانيون الخمسة هم،

وحدهـم، الذيـن رفضـوا تسـجيل أنفسـهم في الكـتلة. وأضـيفت إلى العـدد نوعـية نـواب عديدين وشعبيتهم: باسلي الذي بقي، كما قيل في الأغنية، "عـامل منجم لا يـروَّض"، فايـان، الخطيب المشوش، والمسموع مع ذلك مـن جانـب الطـبقة العاملـة، جوريـس الـذي لم يقتصـر أمـره عـلى الـتوطد كشـاعر كـبير عـلى المنبر، بـل، أيضـاً، كمجادل مرهوب الجانب، ميليران الجَيد المعرفة بخبايا المجلس، وأخيراً غيد الذي دخل إلى البرلمان وحمل إليه ممارسته في الاجـتماعات الشـعبية، نفحـة مـن عـالم آخـر. فقـد انـتهى عهـد "دمـى أقصـى اليسـار، حاضـنات كـواليس الأوبرا" (لوروا– بوليو). وكـان وجـود قـادة مـن مختلف المـدارس الاشـتراكية وأغلبـية مـن النواب الذين لم يكونـوا ينـتمون إلى أي تنظـيم تـاريخي يجعـل الآمال التي بناها شخص مثل جوريس أو مثل ميليران قابلة للتصور: فممثلو الاشتراكية في البرلمان يمكن أن يـأملوا، بـتعودهـم المناقشـة معـاً، بـتطوير "الحـزب" بمعنـى اتجـاه الـرابطة الدولية للعمال نحو "حزب اشتراكي" بالمعنى الحديث للمصطلح.

وللوصـول إلى ذلـك، كانـت الكـتلة تملـك، بصـورة غـير رسمـية، جـريدة "الجمهوريـة الصـغيرة"، الـتي تـولى مـيليران إدارتهـا من تموز 1893 حتى شباط 1897، ثم غيد بصورة متقطعة، وأخيراً، جيرو– ريشار اعتباراً من أيار 1897. وكانت جريدة "الجمهورية الصغيرة" التي فتحت، في زمن ميليران، أعمدتها الإخبارية ومقالها الافتتاحي لـ"كل المدارس" تحقق، للمرة الأولى منذ "صـرخة الشـعب"، إنمـا في فـترة المـد البرلماني، هـدف فاليس: جـريدة يمكـن أن يقـرأها كـل الاشـتراكيين، لا في بـاريس وحدهـا بـل في المقاطعات أيضاً. وجعلت منها مشاركة جوريس الذي أصبح المدير الثاني

لها بعد فشله في انتخابات 1898، أيضا، جريدة الدرايفوسيين الميالين للاشتراكية و"المثقفين اليساريين". ورددت الجريدة، إلى حد بعيد، صدى الحياة البرلمانية. وكان النواب الاشتراكيون يستنزفون، بحماسة، قوى الرجعية وحكومات دوبوي العديدة. وكان جوريس وغيد وفيفياني وفايان يقومون، دون انقطاع، بمداخلات. وندد حوالي عشرة نواب من الكتلة، عام 1894، بـ"القوانين الغادرة". وصوت المجلس على إعلان خطاب لفيفياني حول بنما رسخ شهرة نائب باريس الشاب كخطيب. ودافع ميليران عن حقوق عمال الخطوط الحديدية وجوريس عن عمال زجاج كارمو. وكانت خطابات الاشتراكيين الكبيرة في موضوع الأزمة الزراعية، عام 1897، تاريخا. وكذلك الأمر كان لصالح أرمينيا المسحوقة أو اليونان: فقد بدت الاشتراكية قادرة على تولي أمر مصالح الشعوب المقموعة، وليس مصالح العمال فقط.

ومع ذلك، فإن إجماع الكتلة تفكك في اقتراعات عديدة. وانبهرت أنفاس نضارتها العدوانية أمام موضوعات هامة. وهكذا، فإن الأليمانيين- رينو، فابيرو وديجانت- هم، وحدهم، لدى الاقتراع الذي أقر، عام 1897، النفقات اللازمة لسفر رئيس الجمهورية إلى روسيا، الذين حاولوا الاحتجاج على مبدأ التحالف الفرنسي- الروسي نفسه: أما القادة الاشتراكيون، فقد صمتوا. ذلك أن الكتلة كانت تعاني من غياب كامل للتفكير حول السيطرة المتزايدة للقومية، حول الدلالة الإجمالية للإمبريالية الوليدة. وليس الأمر، فقط، أنه لم يكن هناك، بين أعضائها، أي إعلان مبادئ مشترك، أي برنامج، بل إن أخطر أنواع العجز التي ظهرت كانت،

كما سيكون عليه الحال في فرنسا دائماً، بصدد خيارات في السياسة الدولية كانت البورجوازية تدعي وضعها فوق الطبقات. فلم يكن يمكن لراديكاليين وبولانجيين سابقين أن يفلتوا، على الرغم من كونهم أعضاء في الكتلة الاشتراكية، من رؤية ضيقة وتقليدية للمصالح الوطنية.

برنامج سان منديه:

لا يمكن أن نقول أن "برنامج سان منديه" (1896) قد سعى للسيطرة على هذا الضعف الأساسي الذي كان إدراكه ما يزال مبهماً جداً. فقد كان المستقلون الذين كانوا يملكون المبادرة في الكتلة يعتقدون، فعلاً، أنه من الممكن تسوية ترددات النواب على صعيد السياسة الداخلية. والمناسبة كانت: النجاحات الاشتراكية في الانتخابات البلدية لعام 1896 التي حيتها، في 30 أيار، مأدبة حضرها ألف شخص في حضور كل المنتخبين في فرنسا ونواب عديدين. وقد سجل خطاب ميليران في التاريخ. فمن أجل تبرير تصفية "مشادات المدارس"، لم يذكر مقتضيات البروليتاريا، بل ضرورات الانضباط الانتخابي الذي يستحيل احترامه إذا لم يعرف لصالح من هو، إذا لم يعرف من هو اشتراكي. وهكذا ينجم جوهر الاشتراكية عن بعدها الانتخابي، فحالة الفوضويين قد سويت حتى قبل مؤتمر لندن. ولكن أي جوهر؟ إن الفكرة الاشتراكية تتلخص "كاملة في الإرادة القوية، إرادة أن يؤمن لكل كائن، داخل المجتمع، النمو الكامل لشخصيته"، وهو ما يفترض الحرية وامتلاك كل ما هو ضروري للنمو الفردي. وهذه الملكية الفردية هي ما تكبته الرأسمالية باستمرار. فالأمر

يدور، بالنسبة للاشتراكيين، حول إحلال الملكية الاجتماعية محلها، تدريجياً، باستيلائهم على السلطات العامة عن طريق الانتخابات. وهذا، إجمالاً، برنامج متماسك، حتى ولو غمض تماسكه من جراء إشارة ختامية إلى "الوفاق الدولي بين العمال" لا شيء يربطها بقلب البرهان. وعلى وجه الإجمال، كانت تلك مفكرة اشتراكية مفرغة، بأصولها أكثر منها، أيضاً، بصياغتها، من كل بعد ثوري ومن كل علاقة بالعالم الواقعي. وكانت تحفظات غيد شكلية خالصة. ومن النادر أن نشهد بمثل هذه المشهدية المتواضعة ولادة نص تفسيري.

وكان برنامج سان مانديه، فعلاً، نصاً تفسيرياً. وسوف يستعمل ككتاب صلوات لا لانتخابات 1898فقط، بل، أيضاً، إلى حد بعيد، لتأسيس الفرع الفرنسي للأممية العمالية. ومع ذلك كان نفيراً متطرفاً للهجوم في نظر البولانجيين السابقين والراديكاليين الذين كانوا يسمون أنفسهم اشتراكيين. وهددوا بترك الكتلة البرلمانية ولم يبرم إلا بستة وعشرين توقيعاً جدول أعمال كان، "من أجل تبديد الالتباسات المؤسفة"، يستعيد– بصياغات أكثر حزماً أيضاً– إلغاء النظام الرأسمالي، وضع حد لاستغلال الإنسان للإنسان– الأساسي من استنتاجات ميليران. وقد عارض ذلك أربعة أعضاء من الكتلة وامتنع عشرة عن التوقيع، فالأغلبية كانت ضعيفة.

الاشتراكية وقضية درايفوس:

في الساعة التي كان القرن سينعطف فيها، كانت الدروب المفتوحة أمام الاشتراكية الفرنسية مبهمة. فقد زاد في اتجاه الرسولية السياسية إلى

التحول إلى أمل انتخابي كون اتحاد بورصات العمل قد أكد، عالياً جداً، عزمه على عمل مستقل تماماً. ولكن النواب الفخورين بعددهم وعوا، بصورة مبهمة، الطابع المبهم والغامض لمثل هذه القوة. وسوف توجه انتخابات 1898 ضربة للرسولية الانتخابية الجديدة، وسوف تؤمن قضية درايفوس، في فرنسا، إعادة التصنيف الدائمة وتفتح أمام الاشتراكية أبواب معركة سياسية قومية لم تنخرط، فيها، إلا جزئياً.

وعلى الرغم من أن انتخابات أيار 1898 جرت بعد محاكمة زولا، فإنها لم تجر، حقاً، في ظل القضية. فلم يهتم الحزب العمالي الفرنسي ولا أغلبية كبيرة جداً من المستقلين بالمطالبة التي كانت لا شعبية إلى حد قوي بمراجعة قضية درايفوس. والأليمانيون، وحدهم، اتخذوا موقفاً واضحاً. فإذا كان نمو الاشتراكية قد تلقى ضربة لجم، فذلك كان، إذن، لأسباب أخرى. فالأزمة السياسية والاجتماعية التي كانت قد عملت، عام 1893، لمصلحة الاشتراكيين كانت قد فقدت جزءاً من حدتها، وكانت ترجح، بالأحرى، أنصار القومية الجديدة. ولم يحصل، فضلاً عن ذلك، تراجع اشتراكي. فعدد الأصوات زاد زيادة محسوسة جداً، وكذلك عدد المقاعد نفسه: فمع استبعاد أشباه البولانجيين، أحصت "الجمهورية الصغيرة" ستة وأربعين مقعداً. ولكن واقعتين سلبيتين أدهشتا الرأي العام: الجزر الاشتراكي في باريس، وفي المقاطعات هزيمة جوريس، في كارمو، وغيد في روبيه، وقد هزم كلاهما من جانب اثنين من أرباب العمل المقاتلين، المركيز دوسولاج وصناعي النسيج أوجين موت. فقد كان يمكن، إذن،

للانتصارات التي أحرزت على الرأسمالية أن لا تكون سوى مؤقتة. وكان يمكن للحزب العمالي، إذن، أن يجد نفسه في الجانب السيئ. وسوف تقوي الانتخابات البلدية، لعام 1900، التي ستعيد إلى إدارة العاصمة أغلبية قومية هذا الضيق أيضاً. وبعبارة موجزة، لم يقتصر الأمر على كون الانتخابات لا تضمن النصر الفوري، بل إن الطريق أمام الاشتراكية لم تكن تفتح على خط مستقيم. فقد انتهى- لزمن- الوهم الانتخابي الشاعري- إن لم تكن النزعة الانتخابية هي التي انتهت- والثقة بالتقدم المتواصل للاشتراكية. وذلك، على الأقل، لدى أكثر الاشتراكيين وضوحاً في الذهن.

وكان النقاش السياسي الكثيف الذي افتتحته "القضية"، في البرهة نفسها، سيطرح على الاشتراكية مسائل لم يكن عليها، قط، أن تواجهها. فالخطأ القضائي الذي أصاب النقيب درايفوس والذي بدت إمكانيته، ثم احتماله، وأخيراً تأكده، شيئاً فشيئاً اعتباراً من نهاية 1897، تركت كثيراً من الاشتراكيين لا مبالين بسبب الانتماء الطائفي والطبقي لدرايفوس الذي زادت من قوته الأصول اليهودية التي تستدعي، لدى كثيرين، صورة قوة أسرة روتشيلد. بل إنه كان فضيحة، لدى بعضهم، أن يتخيلوا كون العدالة يمكن أن تضرب ضابطاً غنياً وأن لا يكون ذلك من نصيب الفقراء فقط. وكان الاعتراف بذلك والتسليم بأن على الاشتراكيين الانخراط في المعركة حتى النهاية لا يعني إهمال المصالح الانتخابية فقط، بل يعني، أيضاً، تأكيد الاتجاه الإنساني للاشتراكية- ضد اتجاهها

الطبقي؟-، كان يعني الإفلات من النزعة الاقتصادية والاعتراف بأهمية المراجع الأيديولوجية والسياسية في المجتمع البورجوازي. وكانت هذه طفرة حقيقية لا تجري إلا ببطء وتكون عناصرها المحركة قليلة العدد: الأليمانيون منذ الأيام الأولى بسبب طابعهم المعادي للعسكريتاريا، بعض الفوضويين اعتباراً من نهاية 1897- سيباستيان فور، برنار لازار- وخاصة جوريس. فقد أقنعه، في بداية 1898، ل. هير ومجموعة خريجي دار المعلمين العليا الاشتراكية الصغيرة، وعلى رأسها الفتى بيغي، ولكنه بقي زمناً طويلاً، معوقاً برغبته في الحفاظ على وحدة الكتلة البرلمانية وقبل، في 18 كانون الثاني، التوقيع على البيان الذي يدعو الاشتراكيين إلى عدم الانخراط "في أي معسكر في هذه الحرب الأهلية البورجوازية". وردت إليه هزيمته الانتخابية حريته. وفي حين صفق كل النواب الاشتراكيين، في 7 تموز، لخطاب وزير الحربية كافينياك، فضح جوريس ضروب الخلل فيه في "الجمهورية الصغيرة". فهو فكتور هوغو القضية، ولكنه كان، في الوقت نفسه المفوض ميغريه• فيها. فقد عرض براهينه. وكان هو وحده، أخيراً، من عرض المسائل السياسية الأساسية: إن كل مضطهد بروليتاري على اعتبار أن الطبقة العاملة هي الضحية الدائمة للقمع الاجتماعي. وأخيراً، فإن للحدث قيمة ثورية على اعتبار انه يزعزع، في عيون الجماهير، المجتمع البورجوازي، فهو يعري صواميلها غير المعروفة، المهملة من جانب الهجوم الجبهي للاشتراكية: الجيش، القضاء، الكنيسة وأبرشياتها الغنية، الصحافة

• المفوض ميغريه هو المحقق البطل في سلسلة بوليسية مشهورة. (المعرب)

المسماة صحافة الرأي. فهو يكشف أيديولوجيتها الحقيقية المصنوعة من احترام النظام القائم.

إلا أنه إذا كان كلامه قد غزا كثيراً من القلوب، وإذا كان الغيديون قد انقسموا انقساماً عميقاً منذ تموز 1898 ،فالطلاب الماسونيون من سكان ليل، حلقات نانت وليموج ولافارغ نفسه انتقدوا مواقف غيد المتعصبة، وإذا كان اعتراف الكولونيل هنري وانتحاره قد سمحا للحملة بالتوسع، فإن مناضلين عديدين ظلوا، حتى النهاية، بمنأى عن المعركة: أشخاص مثل غابرييل ديفيل وجان غراف، محرر "الأزمنة الجديدة". وكان صمت مؤتمر الاتحاد العام للعمل (تشرين الأول 1898) بليغاً إلى درجة كافية. إن هذا الغياب قد أضعف، على الرغم من كونه جزئياً، الاشتراكية الدرايفوسية. وبالمقابل، اتخذت الاشتراكية في بعض الأوساط الثقافية- العلوم المضبوطة، والتاريخية الفيلولوجية خاصة- صورة جوريس، صورة خريجي دار المعلمين العليا الشباب الذين كانوا يأتون لحماية دروس أولار وسينيوبوس، صورة الطلاب الجماعيين- هـ. لاغارديل، ج. لونغيه- الذين تركوا حزبهم في كانون الثاني 1899 ليؤسسوا مجلة جديدة، "الحركة الاشتراكية". وظهر "رفاق الدرب"، وأخذت الاشتراكية تجند في الجامعة: باش، هادامار، لابيك، ليفي- برول، موس إلخ... وضروب التضامن التي نشأت في هذه الظروف لن تنسى، أبداً، تماماً. وانزلقت نضالية اليسار الثقافية، بفضل "القضية"، من الأدب ذي اللون الفوضوي إلى العلوم ذات اللون الاشتراكي. وارتسم، بين الاشتراكية والأنتليجنسيا الملتزمة، حلف سيكون دائماً.

وأخيرا، انتهت الأمور، في بداية 1899، إلى التوضح عندما بدا التحالف بين "السيف والمبخرة" يهدد الجمهورية نفسها. وقد أدت مظاهرة لونشان المضادة، في 11 حزيران 1899، إلى تحالف كل الاشتراكيين مع المجموعة الجمهورية. فقد انتهت التحالفات والتقاربات التي عدت مشروعة في العقد الأخير. وكانت القطيعة تامة مع أصدقاء موريس باريس: فحتى الذين لم يكونوا يعترفون بأنفسهم درايفوسيين، من بين الاشتراكيين، لم يعودوا، هم أنفسهم، يؤمنون بإمكانية اتفاق، حتى ولو كان ظرفيا، مع أعداء المراجعة، مع القوميين. فقد اكتسب المصطلح قيمته "اليمينية"، في حين كان الاشتراكيون يصنفون أنفسهم، بوضوح، في اليسار. واللاسامية التي استقبلت، هي نفسها، كصورة من معاداة الكهنوت، من معاداة الرأسمالية، لم تعد تدرك في ألوانها الدينية ولا حسب هالة طبقية، بل في بعدها الحديث: القومية الشوفينية. وتشهد على ذلك "رسالة عمال باريس اليهود إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي" التي نشرت عام 1898 وكراس "اللاسامية والصهيونية" الذي نشرته مجموعة طلاب باريس الاشتراكيين الثوريين الأمميين عام 1900: فمن المستحيل على الاشتراكيين، حتى في العمل، أن يتحالفوا، دون أن يفقدوا روحهم، مع "أناس من أخلاقية اجتماعية متدنية"، مع لاساميين.

الاشتراكية الحكومية 1899- 1905 :

إذا كان دخول ميليران في حكومة والدك- روسو، في 22 حزيران 1899، كوزير للتجارة والصناعة قد أدهشت الرأي العام، فقد جرى عيشها، إلى حد بعيد، كاستطالة لحملة النواة الاشتراكية الدرايفوسية، في

اتفاق مع كل "الحزب" في الشهور الأخيرة، كاستطالة لإعادات التصنيف السياسية المرتبطة بالقضية. فلم يكن ممكنا للاشتراكية، المدافعة المتحمسة عن الجمهورية ضد ضروب العنف القومية أن تبقى غير مبالية بالأزمة التي افتتحها، في 12 حزيران، سقوط حكومة دوبوس، في حين كان الرأي العام يتوقع انقلابا قوميا. أليس الدخول في الوزارة يعني التزود بوسائل تغيير سياسة الدولة بردها إلى سياسة جمهورية؟ من المؤكد أن ممارسة أخرى كانت ممكنة نظريا: تدخل البروليتاريا المنظمة لإعطاء الأزمة بعدا ثوريا. وكان جوريس والأليمانيون قد فكروا في ذلك، في نهاية 1898، بموجب إعادة إطلاق المعارك العمالية ومنظور الإضراب العام الذي ناقشته النقابات. ولكن الحركة لم تتطور، وانتصرت الإرادة النقابية في البقاء بعيدة عن كل صلة بالمجموعات السياسية، ولم تكن الطبقة العاملة تطرح، تلقائيا، مسألة السلطة السياسية. وفضلا عن ذلك، فعلى الرغم من لجنة الوفاق الاشتراكي التي تشكلت في كانون الثاني 1899، بقيت الاشتراكية منقسمة على نفسها. فما العمل آنذاك؟ كان دعم الوزارة من الخارج كما فعل الاشتراكيون في زمن حكومة بورجوا يعني المجازفة بسقوطها السريع وهو ما كانت خطورة الأزمة، على ما كان يظن، تمنعه. وكون ميليران قد ناور بدرجة كافية من البراعة للحصول على منصب وزاري أمر لا يحتمل الشك أبدا، ولكنه لا يغير شيئا من صميم المسألة: فالقضية كانت، بحملها مسألة محركات الدولة إلى المستوى الأول، قد قوت لدى اشتراكيين عديدين الرغبة في الإسهام فيها، على كل المستويات، لتحويلها.

وهـذا مـا يشـير إلـيه الاسـتقبال الـذي لقـيه، في بـاريس كمـا في المقاطعـات، تعيين مـيليران: فقـد كـان حـاراً جـداً لـدى "المستقلين"، ولم يكـن، قط، أقل من ذلك في اتحادات عديدة للحزب العمالي الفرنسي، بما في ذلـك الشـمال والبادوكاليه، وخاصة بعد نشر الحزب العمالي الفرنسي والحـزب الاشـتراكي الـثوري ومجموعـة التحالـف الشـيوعي الصغيرة للبيان الـذي كـان يديـن "الفضيحة" التي كان يشكلها وجود ميليران في الوزارة وسياسة التواطؤ والانحراف التي جعلت جوريس مسؤولاً عنها. واستقبلت بلديـات جماعـية هامـة– لـيل، لـيموج–، رسمـياً، الوزيـر الجديـد. وهـنأته نقابات عديـدة ورجـته الـتدخل لغايـات مختلفة: في كـروزو وسانت إتيين ومونسو وكارمو، لدى الحوذية الباريسيين كما لدى عمال ميناء مرسيليا، طلـب إلـيه الضـغط عـلى أربـاب العمـل ليقـبلوا المناقشـة أثـناء الإضـراب ويصـادقوا عـلى المطالـب العمالـية. واسـتجابت الحكومـة لهـذه الـنداءات، وبصــورة ناجعــة غالــباً. وباختصــار، فــإن دخــول مــيليران الحكومـة كان، بالتأكـيد، شعبياً في قسـم واسع من الناخبين العماليين والاشتراكيين. وقـدم الـنواب المسـتقلون ومسـؤولو اتحـاد العمـال الاشـتراكيين الفرنسـيين، ألـيمان والحـزب العمـالي الاشـتراكي الـثوري وعـدة قـادة غـيديين مـنهم المخلـص ريمـون لافـيني صـعود مـيليران كانتصـار للاشـتراكية، ولـيس للجمهورية فقـط: دليل قوتهـا، الاعـتراف بـروح المسؤولية لديها، منظور إصلاحات واسعة.

ولكـن وجهـات الـنظر ظلـت متنوعة. ويسـتحق موقـف جوريـس، بسـبب شعبيته القصـوى، فحصـاً خاصـاً: ففي حزيران 1899، تردد برهة. فقـد حصـلت لـه، مـع مـيليران، خلافـات عميقة أثناء "القضـية". وكـان

يخشى، خاصة، أن تتطاير وعود الوحدة الضعيفة التي كانت لجنة الوفاق تحتوي عليها شظايا. وتجاوز ذلك وانخرط، "بصفة شخصية"، في ما كان يبدو له، خاتمة المطاف، فرصة فريدة لتؤثر الاشتراكية في الحياة الوطنية بممارستها سياسة دفاع جمهوري وإصلاحات اجتماعية. ولكنه لم يجعل، في أية لحظة، من المشاركة في الحكومة عنصراً استراتيجياً دائماً للاشتراكية. ولم يقبل، قط، أن يستبعد، لمصلحتها، فرضيات أخرى. كان كل شيء، في نظره، مسألة سياق، ولكن السياق كان يبدو له مناسباً لأنه كان يصعد بالاشتراكية صعوداً سهمياً في رَوْد الممكن. وكانت دوافع اليمان ورفاقه تعكس، دون شك، المزيد من التأييد الحار من جانب قسم واسع من الطبقة العاملة. وأخيراً، كان الأمر، لدى ميليران، يدور حول شيء مختلف تماماً: تنظير ما كان يدعوه "الاشتراكية الإصلاحية" وما كان يسميه صديقه ساروت "تضامن الطبقات". فمنذ أن تدخل الاشتراكية الحكومة، فإنها، كما كتب ساروت، "لا تدع نفسها تفتتن بما يفصل بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية. ويجب عليها، وهي تعمل وتحسب حساباً لكل العناصر، إلا لعنصر واحد فقط، أن توجه انتباهها، أيضاً، للصلات التي توحد كل الطبقات". وسوف يستنتج ميليران من ذلك، بعد قليل، ضرورة "الحفاظ على النظام"، احترام الشرعية وتثمير جيد لـ"مجالنا الاستعماري" (كانون الأول 1902).

في هذا التاريخ، كانت مسألة إسهام الاشتراكيين في الحكومة قد كفت عن أن تكون في المستوى الأول من السيرورة التي نصفها. فمنذ عام 1900، أثارت عدة أعمال وزارية استياء شديداً، ضد ميليران، في

الطبقة العاملة: إطلاق النار في المارتينيك (10 شباط)، وفي شالون سور سون (2 حزيران). ورفض مؤتمر ليون الاتحادي (أيلول 1901) بما يشبه الإجماع مشروع قانون حول التحكيم الإجباري في حالة الإضراب، وهو التحفة الأساسية لفكر ميليران الاجتماعي وأكثر نواياه دلالة: دفع العمال إلى التنظيم النقابي وتجنب حركات التمرد الطائشة وتسهيل التكامل العمالي. وفقدت فكرة السلطة الاشتراكية الحامية للعمال شيئا من قوتها. وفي انتخابات 1902، لم يستعد ميليران الذي كان أول نواب باريس عام 1898 مقعده إلا بصعوبة. وغداة الانتخابات التي شهدت انتصار "الجمهوريين"، لم يصبح ميليران وزيرا في حكومة كومب، والاشتراكيون الذين دعموه تمنوا، صراحة، "الانقطاع عن الاشتراك". ورفع ارتهان الاستيزارية العام. ولن يرفع الارتهان الخاص بـ"حالة ميليران" تماما، بسبب التطور السريع للمعني نحو تحليلات واقتراعات متناقصة الاشتراكية، إلا حين يكون اتحاد السين قد فصله في كانون الثاني 1904.

ومنذ ذلك الحين، تجلى، بصورة أخرى، التكامل في النظام السياسي لقسم كبير من الاشتراكيين كان منهم جوريس الذي استعاد مقعده في كارمو وبدا، بعد ذلك، الناطق بلسانهم. وهذه السياسة، سياسة كتلة اليسار، اتصفت بتعاون منهجي في المجلس مع الراديكاليين والمجموعات اليسارية الأخرى. فلم تعد هناك مسؤولية حكومية، بل مسؤوليات برلمانية متزايدة ومبنينة. ونواة هذا التنظيم كانت "وفد اليسار" الذي خلق في حزيران 1902. وقد كان مؤلفا من ستة وعشرين مندوبا من أربع كتل برلمانية ويتعاون مع رئيس الوزراء الذي كان يراه بانتظام، يحضر الجلسات

المجلس، يقرر التكتيك، يوجه الصحافة ويؤمن، بقدر الإمكان، الانضباط في الاقتراع. وكان بروتون وبريان وكوليار وجوريس ودوبريسنسيه يمثلون الاشتراكيين "المتكتلين". وكان دور جوريس أساسيا: فقد كان بمثابة يوحنا الذهبي الفم بالنسبة للكتلة، وانتخب، في كانون الثاني 1903، نائبا لرئيس المجلس. وكان وفاق الأغلبية الناجمة عن الانتخابات يرمي إلى تطبيق سياسة قوية معادية للكهنوت.

وقد تحملت الكنيسة، فعلا، آثار القضية. فكراهية الرهبان و"المرائين" كانت مشتعلة لدى العمال الاشتراكيين والنقابيين اشتعالها لدى البورجوازية الراديكالية الصغيرة. وكان الفكر الحر المنظم والاشتراكية يعيشان في تنافذ مضبوط في محافظات عديدة: الكوت دور، الجورا، اليون، الشمال والبادوكاليه، الإيزير، حيث يرجح الأليمانيون كما حيث يسود نفوذ الفوضويين والغيديين. وغالبا ما كان المناضلون الاشتراكيون أصحاب المبادرة في الاحتفالات العلمانية– المعموديات، الزيجات، الدفن المدني، مشروبات عيد الجمهورية، مأدبة يوم الجمعة المقدس. وتصاعدت في مجموعات الفكر الحر الفكرة القائلة أن الفكر الحر لا يستهدف "المستبقات الدينية" فقط، بل يستهدف، أيضا، العقائد السياسية والاجتماعية التي تلجم تحرر البشرية الكامل. وأفسحت المؤتمرات الماسونية، دون أن تمضي إلى هذا الحد، المجال للمسائل الاجتماعية وليس، فقط، للنضال ضد التنظيمات الدينية. فقد كانت معاداتة الكهنوت الاشتراكية تقصد، إذن، بدعمها لسياسة الأب الصغير كومب، تحرير الإنسان من كل الاضطهادات الأيديولوجية والإسهام في إطلاق الوعي

الجماعي العمالي الذي كان غيابه، على حد تفكير المفكرين الأحرار، سيجعل من الاستيلاء على السلطات العامة شيئاً عقيماً.

هكذا تفسر، جزئياً، سعة الدعم الاشتراكي للسياسة الكتلوية. وقد انضم إليها، في البداية، واحد وثلاثون اتحاداً تجمعت، في عامي 1901 و 1902، في الحزب الاشتراكي الفرنسي. وهي تقابل مناطق ذات تقاليد بروسية أو أليمانية، أو محافظات نمت فيها، الاشتراكية المستقلة منذ التسعينات على حساب النزعة الجمهورية التقليدية– الوسط الغربي، أوفرني، التارن، حوض الشمال الفحمي، المنطقة الباريسية–، أو في مناطق ترسخت، فيها، الاشتراكية "الإصلاحية" ترسخاً واسعاً في الحزب العمالي الفرنسي منذ 1898– البادوكاليه، المنطقة الليونية، وخاصة في الجنوب الأكيتاني، وأكثر، أيضاً، في الجنوب المتوسطي. والقوى التي فقدها الغيديون كانت، خاصة، عناصر مدينية غير بروليتاريا. وقدمت الفلاحية الصغيرة، وكذلك النسيج والمناجم، قواعد ما بدئ في تسميته بالجوريسية. ولكن شعبية الكتلة امتدت إلى ما وراء ناخبي الحزب الاشتراكي الفرنسي بكثير. وليس الأمر، فقط، أن الفايانيين قد ورثوا عن بلانكي كراهية مبررة للكنيسة التي بدت لهم أيديولوجيتها مضيعة، بقدر وزن رأس المال، للطبقة العاملة، ولكن الغيديين، حتى لو نددوا، نظرياً، في معاداة الكتلة للكهنوت، بـ"مناورة جديدة من جانب الطبقة الرأسمالية لتحويل العمال عن نضالهم ضد العبودية"، فقد كانوا يشاركون، فعلاً، في المظاهرات المعادية للكهنوت ويقرون، دون تردد، عمل كومب العلماني: ففي عشرين اقتراعاً من واحد وعشرين كانت العلمانية موضوعاً لها، صوت

كل النواب الاشتراكيين بصورة متماثلة، ولم تعبر الانقسامات، في الاقتراع الحادي والعشرين، إلا عن نفاذ صبر متفاوت. وكان الأمر كذلك في الاقتراعات التي كانت تمس مدة الخدمة العسكرية. فالاشتراكية، كاملة، هي التي دعمت دعما أساسيا حكومة كومب حتى سقوطها عام 1905.

أنواع الرفض:

ومع ذلك، كان الخط السياسي الذي رمز إليه الاشتراك في الحكومة ثم التعاون المباشر معها كان مرفوضا من قسم واسع من الاشتراكية الفرنسية إلى حد هدم المحاولات الوحدوية الهشة التي ارتسمت حول الكتلة البرلمانية وأثناء قضية درايفوس. ودوافع أنواع الرفض هذه وصيغها ومواقعها تشهد على أشكال أصيلة من النزعة الاشتراكية.

وكان الأليمانيون هم أول من عبر عن نفسه برفضهم الانضمام إلى كتلة الاتحاد الاشتراكي التي شكلت في المجلس عام 1894. وفي عام 1896، كانوا، وحدهم أيضا، الذين لم يشاركوا في مأدبة سان مانديه. وكان موقعهم، آنذاك، قويا في المنطقة الباريسية حيث حصلوا، عام 1892– 1893، على أكبر عدد من التيارات الاشتراكية التي حصلت عليها التيارات الاشتراكية وامتد إشعاع أيديولوجيتهم، وإن كان ذلك بصورة أكثر انتشارا بكثير، في محافظات الشمال الشرقي وفي اليون في الأردين، وفي الكوت دور: وهي مناطق عمال مؤهلين في الغالب، منظمين، بصورة قوية، نقابيا، ومناطق طبقة فلاحية صغيرة ضعيفة المسيحية، أرض تفكير حر كان الناس يرتابون، فيها، بالآليات السياسية والنتائج الأخلاقية لكل

تفويض بالسلطة. وكان للأليمانية رؤية أخلاقية للاشتراكية وتخشى روح الوصولية والادعاء "البورجوازية" التي تسود البرلمان، في نظرها، وتضاعف الاحتياطات لتحمي مناضليها ونوابها منها: تفويض ملزم، تسليم النواب كامل تعويضاتهم للحزب، كتب استقالة غير مؤرخة استعملها الحزب، عام 1896، ضد اثنين من نوابه، غروسيه وديجانت. وقد وضع في النقابية أفضل مناضليه– بيزومب، بوردورون، هاملان، غيرار– الذين قادوا بعض الاتحادات وعدة بورصات عمل: باريس، سانس، الجزائر. إلا أنه لم يكن من السهل، دون منظور ثوري، محاربة الاندفاعة البرلمانية لدى طبقة عاملة كان لمطالبها، بصورة متزايدة، طابع وطني. ولكن الأليمانيين كانوا معادين للماركسية ولا يلعبون دوراً هاماً في الإنضاج النظري للنقابية الثورية. ومن جهة أخرى، فإن التبلور الوطني والدولي لأشكال تنظيم البروليتاريا كان يرغم مناضليهم القليلي العدد على الاختيار: النقابة أم الحزب؟ ولن يتولى أحد، حقاً، أمر هذا الاختيار. ففي بداية الأمر بقيت الأليمانية التي علقت في تناقضاتها ودافعت، في نهاية المطاف، عن الاستيزارية بدافع إرادة جمهورية، بقيت على قيد الحياة كحالة فكرية في الاتحاد العام للعمل وفي الاشتراكية المؤسسية، ولكنها انحسرت، سريعاً، كقوة سياسية منظمة.

وكانت تلك، على العكس من ذلك، البرهة التي التهبت، فيها، الانتقادات من جانب عدد من المثقفين الذين جاؤوا، خلال "القضية"، إلى الاشتراكية بوصفها حركة تربية شعبية واسعة. فما سمي بالأزمة الدرايفوسية كان، بالتأكيد، بعيداً عن إطلاق قطيعة كاملة مع الميليرانية أو

مع سياسة الكتلة لدى كل الذين عاشوها. ولكنها أثارت، لدى الجميع، صعوبات انتماء حقيقية وشيئاً يشبه انطواء طوعياً، هامشية مدعاة بفخر أو بحزن. إن مصطلح "اشتراكية التربية" الذي كان بيغي يحبه، يبين جيداً ما كان كثير من الفوضويين، مثقفين كانوا أم غير مثقفين، يتوقعونه من "القضية": هبة وعي كان ينبغي تمديدها، بأي ثمن، بزيادة المعارف والحكم النقدي والقيمة الأخلاقية للشعب. ولم يكن هذا الشاغل، أبداً، متناقضاً مع معاداة الكهنوت الاشتراكية، بل إنها كانت تجعل منها، أيضاً، أحد أسسها. ولكن الذين انخرطوا مع بيغي وسوريل، في هذا الدرب، حصراً، بإعطائهم أولوية مطلقة لتربية النفوس على الممارسة السياسية ومنظورات تحويل البنى التي تحتوي عليها لم يلبثوا أن ابتعدوا، جدياً، عن الاشتراكية المنظمة. والريبة التي كان يثيرها حزب العمال الفرنسي، لأسباب عديدة، سهلت، عامة، الانضمام إلى الميليرانية. وكما نرى لدى قراءة "الدفاتر النصف شهرية" التي أسسها بيغي في كانون الثاني 1900، فإن عام 1902 هو الذي اتهم، اعتباراً منه، جوريس بأنه أصبح زعيماً برلمانياً والصوفية الدرايفوسية بأنها انحطت، نهائياً، إلى درك سياسة راديكالية. وعند ذلك، تحول محركون عديدون للجامعات الشعبية عن الحركة الاشتراكية وقد أحبطوا من جراء هذا الانحسار النسبي.

وكان الرفض الغيدي والفاياني من نوع آخر وأهمية أخرى. فللنظرية، فيه، مكان ضئيل أولاً. والأمر يدور، بالأحرى، حول انتفاضة لا تقمع، حول اشمئزاز أمام دخول اشتراكي في حكومة وزير الحربية، فيها، أحد قتلة الكومونة. فاسم غاليفيه هو الذي أطلق العداء العنيف

لفايان، الكوموني السابق، ولأصدقائه ثم، سريعا جدا، عداء غيد والقيادة الباريسية للحزب العمالي الفرنسي. وسوف تأتي التحليلات فيما بعد. وكذلك، ففي الأيام الوالدكية المشمسة، أثارت ضرورة تصويت عدد من النواب الاشتراكيين- لإنقاذ الحكومة، في 15 حزيران 1900، على جدول أعمال يقدم "المذاهب الاشتراكية" بوصفها "فخا منصوبا لخداع العمال"، أثارت هذه الضرورة ردودا عنيفة على الرغم من الطابع الرمزي الصرف للنص أو، بالأحرى، بسبب رمزيته نفسها. وهكذا تبين طابع هام للاشتراكية الفرنسية: تعلقها بعدد من المبادرات والأقوال التي قدسها ماضي الأمة الثوري. ففرنسا هي البلد الذي لا يمكن فيه، بالنسبة لمن يعلنون الانتماء إلى الطبقة العاملة، لبعض الأفعال أن تقترف، لبعض الكلمات أن تلفظ، في حين يمكنها ذلك في كل مكان آخر تقريبا.

ولكن رد فعل الغيديين والفايانيين الذين انضمت إليهم جماعة التحالف الشيوعي الصغيرة الناجمة عن انشقاق في الحزب العمالي الاشتراكي الثوري عام 1896 سرعان ما اعتنى وتعمق. فالرفض التلقائي، والحشوي تقريبا، التقى،آنذاك، بالقلق الكامن الذي كانت تحسه المنظمات التاريخية أمام الاندفاعة الوحدوية التي بلورها جوريس وميليران. وفوجئت هذه الأحزاب بكونها غير مدعومة كثيرا على الصعيد الدولي، كما كانوا يتوقعون في جهلهم للموجة التحريفية ومبرراتها فأجرت عودة إلى الينابيع. فقد صرح بيان 1899 بأن "الحزب الاشتراكي، الحزب الطبقي، لا يستطيع تحت طائلة الانتحار، أن يكون أو أن يصبح حزبا وزاريا. فليس عليه أن

يتقاسم السلطة مع البورجوازية التي لا يمكن للدولة أن تكون، بين أيديها، سوى أداة محافظة وقمع اجتماعي. فمهمته هي انتزاعها منها ليجعل منها أداة التحرير والثورة الاجتماعية". ولم يعدل رحيل ميليران هذا التحليل في شيء. فقد صرح فايان، في آب 1904، بأن "اشتراكيي المنهج الجديد (...) يشاركون، هم أنفسهم، في حكومة البورجوازية ومسؤولياتها" بممارستهم الكتلة. وصوحبت هذه التصريحات بجهد جديد لتبسيط الماركسية. فقد نشرت "الاشتراكي" و"اشتراكي الآلييه" و"معركة غار" "أبجديات" للاشتراكية وقدمت، في حلقات، نصوصاً واسعة بعض الشيء. وهاهو تعبير التضامن الدولي يظهر من جديد في هذه الصحافة. ولكن الجهد النظري لم يتجاوز التبسيط العادي وإعادة طباعة كراسات ومقالات قديمة. فلم تكن هناك مجلة مثل "المجلة الاشتراكية" أو "الحركة الاشتراكية". وجوريس الذي أنضج، عام 1904، النقد الوحيد لأطروحات برنشتاين التحريفية، وليس الحزب العمالي الفرنسي، الذي ترجم الكتابين أو الثلاثة كتب لكاوتسكي المتوفرة في فرنسا في بداية القرن. وعلى وجه الإجمال، فإن هذا الرفض المتشدد احتفظ بالأساسي من القوى الغيدية والفايانية، في منطقة الشمال والأوب والسين والشير والآلييه، وأخيراً في غار والبيرينيه الشرقية، في معارضة الاشتراكية البرلمانية. وفي الريف، كان الأمر يدور، خاصة، حول صغار مزارعي الكرمة، وحول الصناعة الكبرى الحديثة في المصنع. فقد توطدت "الاشتراكية الثورية"، فعلاً، في التعدين والمناجم والخطوط الحديدية أكثر منها في النسيج. وهذا ما تؤكده، اعتباراً

من 1902، اقتراعات عدة نواب للحزب الاشتراكي الفرنسي تختلط، بصورة شائعة، مع اقتراعات النواب الثوريين: بيزينيش وكادونا، الغيديان الجنوبيان السابقان المتعلقان بتقليد متقدم قديم، بالي وسيل، ممثلا دائرتين شديدتي البروليتاريا في البادوكاليه، شوفيير، ميسلييه وفيربر، نواب الدائرة الخامسة عشرة والضاحية الشمالية لباريس حيث كان التعدين ينمو بسرعة. ولا شك في أن الرأي العام في دوائرهم كان حاسما بصدد خياراتهم.

وكان هناك مزيد من الجهد الإبداعي في التحليلات التي بدأ لاغارديل، منذ 1902، يجريها في "الحركة الاشتراكية". فابن الأسرة الفتى ذو الذهن النظري غادر الحزب العمالي الفرنسي ليتبع جوريس أثناء "القضية" وأقر، مثل بيغي، دخول ميليران حكومة والدك- روسو. ولكن نشاطه النضالي والعلاقات الدولية التي عقدتها مجلته قادته، في نهاية المطاف، خلافا لبيغي، إلى الاقتراب من "الاشتراكيين الثوريين". وبدأ، في إشارة صريحة إلى سوريل، بنقد جذري للأطروحة الكامنة وراء كتلة اليسار: فالاشتراكية ليست "تفتح الديمقراطية السياسية إلى ديمقراطية اجتماعية"، ففي المنظمات البروليتاريا وحدها، وبصورة أساسية في النقابات، تنضج إلى جانب الديمقراطية السياسية ودون علاقة طبيعية معها. وهذا الجهد لإعطاء الاشتراكية مضمونا عماليا، حصرا، قاد لاغارديل إلى تفضيل الظاهرة النقابية دون أن يقرر، مع ذلك، إجراء قطيعة مع التنظيم السياسي.

فلم يكن رفض التيار المسيطر الاندماج في النظام البرلماني الذي ارتسم في الاشتراكية الفرنسية كمية مهملة. لم يكن كذلك، بل كان متناثراً، كامناً داخل تيارات متنوعة تتابع أهدافاً وتحدد مشاريع متناقضة، منطوياً على الماضي أو مشغولاً بالمستقبل، أقدر، دون شك، في اعتزازه وإرادة القوة لديه، على قشة الكلمات منه على عمود الأشياء.

الوحدة الاشتراكية: نحو الفرع الفرنسي للأممية العمالية

سرت تيمة الوحدة التي انبثقت منذ عام 1893 طيلة هذه الفترة دون أن تختلط مع التيمات التي أتينا على سبرها، ولكن دون أن تكون قابلة للفصل عنها. وسوف يتطابق التوحيد المتأخر للاشتراكية الفرنسية (نيسان 1905)، في نهاية المطاف، في عدة بلدان– بلغاريا، روسيا، هولندا– مع ارتسام انشقاقات داخل الاشتراكية الديمقراطية. فالإيقاع الفرنسي كان عكس التيار.

مسيرة متقطعة 1898– 1904:

كان التوحيد الاشتراكي يصطدم بعقبات عظيمة في فرنسا ذات التقاليد الثورية القديمة حيث كانت تعيش، جنباً إلى جنب، داخل الحركة العمالية، طبقات اجتماعية– مهنية مختلفة جداً، وكانت لـ"وطنية" مختلف المنظمات الاشتراكية دلالة أيديولوجية، وإلى حد ما سوسيولوجية. ومن المؤكد أن الحركة الفوضوية قد غاصت، جزئياً، في نهاية القرن، في الاتحاد العام للعمل، وأن اتحاد العمال الاشتراكيين الفرنسيين قد أصابه هزال

عميق، وأن حيوية حزب العمال الاشتراكي الثوري الذي مسه، عام 1896، انشقاق التحالف الشيوعي كانت حالة فكرية حيوية جدا، مع ذلك، أكثر منها تنظيما. ولكن واحدا من هذه التيارات لم يختف. فقد استمر الحزب الاشتراكي الثوري في تمثيل ثابت لتيار شعبي وثوري، وكانت الغيدية قد تبنينت في حزب حقيقي قادر على تحمل صدمات خطيرة والبقاء حيا بعدها. وإذا كان كل تنظيم يتمسك باستقلاله، فإن أقواها، خاصة، كان يخشى أن يجد نفسه وقد أغرقته موجات جديدة لاشتراكية غير مضمونة. ولم يكن هذا القلق غير مبرر: فانفجار عام 1893 وانضمام طبقات جديدة إلى الاشتراكية النامية كانا حدثين يمكن أن يعاشا كضربين من العدوان. وقد قوت السيطرة التي اكتسبتها الكتلة البرلمانية والمصداقية الاستثنائية، داخل الكتلة، للمستقلين ترددات الحزب العمالي الفرنسي والحزب الاشتراكي الثوري، بل وفي بعض الحالات الحزب العمالي الاشتراكي الثوري.

فحركة التوحيد لم تنطلق، إذن، من الاشتراكية التاريخية. فهذه الحركة تتلخص، أولا، في خطاب طويل: خطاب نائب كارمو، جان جوريس، طبقا للتفويض الذي أعطته إياه دائرة اكتسبت لصالح الاشتراكية خارج المنظمات. فبين 1892 و1905، في الوقت نفسه الذي كانت فيه ممارسته السياسية تسهم في تراجع الوحدة، لم يكن يكف عن التوق إلى هذه "الشمس الجميلة". وكان، أولا، يحتاج إليها داخليا وشخصيا: فهي المجال الوحيد المتسع إلى درجة تكفي ذكاءه ونشاطه وشهيته كحيوان سياسي. ولكنه يقيم هذه الرغبة على أساس شيء مؤكد نهائيا في نظره:

التأكد من وحدة البروليتاريا. ومنذ ذلك الحين، يمكن للطوارئ أن تبعد الهدف، ولكنه كان يحتفظ بـ"الاقتناع بأن الوحدة الاشتراكية ستصنع". وهذه اللغة ليست نشيدا ولا شكوى. فاعتبارا من أيار 1898، انفتحت على العمل. فبعد أن برهن على انعدام كفاية الكتلة البرلمانية وغدا برنامج سان مانديه شعبيا، انتقلت المبادرة إلى جوريس لمدة سنتين. فهو الذي أطلق فكرة مؤتمر عام مؤهل، وحده، لتأسيس الوحدة العضوية وتحريض نشاطها، وهو الذي يؤكد أنه يجب أن تشترك، فيه، كل "القوى الحية للحزب"، وليس المنظمات المكونة.

ومهما كان إشعاع جوريس بعيدا، فإنه كان، مع ذلك، يدين بالأساسي من القوة لتوافقه مع المقتضيات التي كان "الشعب الاشتراكي" يحسها بصورة مبهمة. فيشهد على ذلك، في باريس، "احتفال تيفولي–فوكسهول"، في 7 حزيران 1898: فقد أعطى، فيه، عشرة آلاف باريسي "تفويضا" لـ"المنظمات الاشتراكية" بالتحضير للوحدة. ولم يكن التيار أقل وضوحا في المقاطعات: في التارن والمناطق الأليمانية في الشرق، وحتى في الشمال حيث كانت المآخذ على الحزب العمالي الفرنسي تستهدف تراجع الوحدة في الحزب الذي اعتبر الحزب مسؤولا عنه. ولكن هذه الاندفاعة الوحدوية كانت متقطعة، فقد كانت قوية جدا عام 1898– 1899، وظلت كذلك في بداية عام 1900، وضعفت بعد ذلك وتراجعت حتى بداية عام 1904 لتستعيد انطلاقتها عام 1904– 1905. وهذا المنحنى لا يتطابق، تماما، مع منحنى المعارك العمالية التي ظلت على مستوى مرتفع جدا منذ نهاية

1898. وتفسر دوافع الحركة الوحدوية، بالأحرى، بنوع إدراك القاعدة العمالية للاستيزارية وبالرؤية التي صنعها الاشتراكيون للخطر الذي يهدد الجمهورية. فطالما بدت هذه الأخيرة مهددة، كان العمل المشترك، إن لم تكن الوحدة العضوية، يفرض نفسه، وعندما كان يبدو أنه قد جرت السيطرة على الخطر، كانت الحرارة الوحدوية تهبط.

والتسلسل الزمني المضطرب لمسيرة الوحدة يطابق هذه العوامل المعقدة: فبين أيار 1898 وكانون الأول 1899، رفع ضغط القاعدة قيمة الاقتراحات الجوريسية، وقامت أول "وحدة اشتراكية"، لجنة تيقظ في تشرين الأول 1898، تجمع الاتحادين المستقلين اللذين كانا تكونا في كونفدرالية في كانون الأول، لجنة وفاق في كانون الثاني 1899. وفي هذه الفترة الأولى، اقتصرت المنظمات على اللقاء بانتظام، وكان كل اتفاق بينهما يجب أن يقر بالإجماع. وفي الفترة الثانية، قرر المؤتمر العام للمنظمات الاشتراكية (قاعة جابي، كانون الأول 1899)، مع تبنيه موقفاً مبهماً من الاستيزارية، الانعقاد المنتظم للمؤتمر، وإنشاء لجنة عامة مكونة كلجنة الوفاق القديمة، ولكن قراراتها تتخذ بالأغلبية. وتقدمت الوحدة في البرهة التي كفت، فيها، عن الوجود الشروط السياسية التي حددتها. وخلال سنتين تغير الوضع. فقد طرحت اتحادات الشرق المعادية للمركزية والمعادية للغيدية فكرة اتحادات مستقلة تضم، في إطار محافظة، كل المجموعات– بما فيها النقابات والتعاونيات– مهما كان التنظيم الذي ترتبط به. وقاد جوريس وبريان هذه الحركة الواقعية– تشكل تسعة عشر اتحاداً في أيلول 1900– التي عارضها بحماسة الحزب العمالي الفرنسي

مستخدما لا شعبية مشروع ميليران حول التحكيم الإلزامي في حالة الإضراب.وعندما أرغم الحزب الاشتراكي الثوري على الاختيار، تبع، في نهاية المطاف، الغيديين. وفي مؤتمر واغرام (أيلول 1900)، انشق الأخيرون. وفي مؤتمر ليون (أيار 1901)، جاء دور الفايانيين وأصدقائهم في التحالف الشيوعي.

لم تمت ديناميكية التجميع، ولكنها وصلت، عام 1901– 1902، إلى تنظيم حزبين: حزب فرنسا الاشتراكي والحزب الاشتراكي الفرنسي. وقد ولد الأول في مؤتمر كومنتري (أيلول 1902) من الوحدة الاشتراكية الثورية التي جرى تصورها في تشرين الثاني 1901. وكانت الوحدة العضوية بين الحزب العمالي الفرنسي والحزب الاشتراكي الثوري والتحالف الشيوعي تقوم على التأكيد العقائدي لمعارضة جذرية للدولة البورجوازية وعلى قبول قيادة مركزية نسبياً. وقد حافظ حزب فرنسا الاشتراكي، وكان حزب أعضاء (حوالي 16000 بطاقة عضوية عام 1904) أكثر منه حزب ناخبين (300 ألف صوت في انتخابات 1902، خسائر كبيرة في الانتخابات البلدية، في باريس والشمال) على مواقع الأحزاب التي تشكل منها، مع بعض الضعف، ولكن الاختراقات القليلة التي جرت في عدد من المحافظات لم تتوصل إلى التعويض عن خسائره. ومع ذلك، تلقى دماً جديداً: مناضلين ذوي مزاج قتالي وثوري، أصحاب نزعة أممية عدوانية أحياناً وتتهم، بسهولة، باتجاهات فوضوية: أشخاص مثل فرديناند فور في اللوار وفاريد الأرديني الأصل ولودمان في المورت إي موزيل. وفي القطب الآخر، كان الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي نظم نفسه في تور، في آذار 1902، على أساس استقلال الاتحادات. وكان حزب نواب وناخبين (37

نائباً ونصف مليون صوت في انتخابات 1902) أكثر منه حزب أعضاء (12000 تقريباً عام 1904) لا تقوده، فعلاً، لجنته الاتحادية، بل كتلة برلمانية. وكانت المناطق التي يمثلها أكثر تبعثراً من تلك التي كان يمثلها حزب فرنسا الاشتراكي: الجنوب الجمهوري ووادي الرون والسون والشير والتارن والأردين والإين. ومع ذلك، فلم تكن كلية الحياة الاشتراكية تتجسد في هذين الحزبين. فقد رفض حزب العمال الاشتراكي الثوري أن ينضم إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وبقيت بعيدة عن الحزبين سبعة اتحادات مستقلة أكثر "ثورية" من أن تنضم إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وأكثر "وحدوية" بالنسبة لحزب فرنسا الاشتراكي. وكان لها، في محافظاتها، موقع شبه احتكار أحياناً- الليرو، الغار، اليون- ووضعية تعايش- بريتانيا، مصبات الرون، الشمال، السوم- أحياناً أخرى. وسوف ينضم اتحاد السون واللوار القوي إلى حزب فرنسا الاشتراكي في كانون الثاني 1905.

الإنجاز 1904- 1905:

بين آب 1904 ونيسان 1905، سوف تولد "الوحدة الثانية" من تبلور عدد من العناصر. فقد بدأ الانقسام يدرك، من الجانبين، كعنصر إفقار. وحدث تراجع في التثبت. فقد تقهقر الحزب الاشتراكي الفرنسي منذ 1902. فقد غادرته عدة اتحادات من أجل الاستقلال. وبين شباط 1904 وآذار 1905، هبط إلى 8000 عضو. وتقدم حزب فرنسا الاشتراكي تقدماً طفيفاً، ولكن دون أن يستعيد الأعضاء الذين فقدهم الحزب الاشتراكي الفرنسي. فقد كان هناك عقم في الأيديولوجية والعمل: فلاغارديل الذي

انضم إلى حزب فرنسا الاشتراكي يلح على تيبسه النظري وعجزه عن قيادة الإضرابات. أما بالنسبة للحزب الاشتراكي الفرنسي، فقد تلت تصفية حالة ميليران الشاقة مناقشات إجرائية لا تنتهي حول دور النواب. ونما داخل الحزب تيار يساري قوي، تيار وحدوي. فقد كسب حزبيون شباب، في اللجنة الاتحادية، أغلبية واجهتهم بالكتلة البرلمانية: ب. رينوديل، ل. ريفيلان، ج. إلين- بريفو، وخاصة جان لونغيه الذي كانت له مراسلات قوية مع كاوتسكي. وقد وجهوا الاتهام إلى تعاون "مفرط الحميمية" مع الراديكاليين أعاق الخصوصية الاشتراكية. ألم تكن كتلة اليسار، أخيرا، قريبة من استنفاذ أغراضها؟ لقد بلغت الحملة المعادية للكهنوت أغراضها الرئيسية، واتخذ المجلس، بوضوح، موقفا لصالح فصل الكنيسة عن الدولة وأقر مبدأ ديمقراطية الخدمة العسكرية التي خفضت إلى سنتين. وبالمقابل، فشلت كل محاولات الاختراق التي بذلها الاشتراكيون. وفضلا عن ذلك، تفككت الكتلة من تلقاء ذاتها: فقد تخلت أغلبية اليمين، فيها، عن حكومة كومب التي سقطت في كانون الثاني 1905. ومنذ ذلك الحين تفتت آليات التضامن الجمهوري.

ولم يكن هناك من وعى ذلك أكثر من جوريس الذي سيكون اختياره لصالح الوحدة حاسما داخل حزبه (مؤتمر روان، آذار 1905). ذلك أنه كان، فوق ذلك، حساسا للمسائل الجديدة التي انبثقت في بداية القرن العشرين والتي كان يحس أنها لا يمكن أن تفهم، في أحسن الأحوال، إلا من جانب الاشتراكيين: الاندفاعة المعادية للعسكريتاريا التي كانت تعبر عن نفسها في المقاطعات أكثر منها في باريس-اتحاد اليون كان

مهدهــا–، النزاعات التي بدأت في مراكش أو اندلعت في منشوريا، الثورة الروسية.

وانطلقـت السيرورة الحاسمة مـن نداء للأممية. ففي 4 آب 1904، في أمستردام، ناشد مؤتمر الأممية– بعد جولات خطابية، تقابل، فيها مع غيد وبيبل الإخوة الأعـداء أن يتحدوا. وكـان المؤتمـر، بإقـراره بأغلبـية قويـة اقتراحــاً صـوتت علـيه الاشـتراكية الديمقراطـية الألمانـية، عـام 1903، في درسـدن– كـان يصـادق عـلى الخـط الـرسمي الـذي كـان حـزب فرنسـا الاشـتراكي يدافـع عنـه– يقـدم، خاصـة للفايانـيين المتعلقين بالوحدة دائماً، فرصـة خطـوة جريئة. وجعلـت الأممـية، بتجنبها إدانـة الحـزب الاشـتراكي الفرنسـي بإعطائهـا جوريـس الفرصـة ليشـير إلى الطـابع الأوروبي للمسيرة الـتي كانـت فرنسـا قد عرفتها وليشرح أن إمكانية التصرف مثل الفرنسيين هـو مـا كـان ينقص الاشتراكيين الألمان، جعلت من الممكن، داخل الحزب الاشـتراكي الفرنسي، الحصول على تأييد الذين تعبوا من المشادات اللفظية غالـباً، ولـيس، فقـط، كـل الذيـن كانوا يتمنون نهوضاً اشتراكياً. ولم يعتبر جوريـس المهزوم نفسه مطلوباً. ومع ذلك، فإن الرد الفرنسي على نداءات الأممية لم يكـن إجماعياً. فقـد كان كثير من القادة مترددين: فقد كان غيد وديلـوري يعتقدان، مـثل كاوتسكي، أن جوريس لن يبقى اشتراكياً. وبين برلمانـيي الحـزب الاشـتراكي الفرنسـي، كـان عديـد مـنهم مـن بقـي مـتعلقاً بتعاون مـع الراديكالـيين كـان يسهِّل الحصول على الخدمات الصغيرة التي يحـبها الناخـبون ويعـد، أحـياناً، بأعـلى المصـائر. وصـدرت عـن بعـض الاتحـادات تحفظـات شـديدة: ففـي داخـل حـزب فرنسـا الاشـتراكي، تـرك

اتحاد اللورين الحزب قبل الوحدة، وصوتت فيينا العليا ضد الوحدة ولكنها خضعت بداعي الانضباط، وكان الشمال نفسه مترددا. وفي الرون، أيدت أغلبية اتحاد الحزب الاشتراكي الفرنسي معارضة البرلمانيين. ومع ذلك، انتصرت الاندفاعة الوحدوية منذ كانون الأول 1904. ففي كل مكان تقريبا، تأسست كارتلات، ودشنت دعاية مشتركة سهلها دعم الثورة الروسية. وكان السين والليرو في سرعة السهم في هذا الصدد.

إن من صاغ ميثاق الوحدة هي لجنة توحيد تشكلت بناء على اقتراح من حزب فرنسا الاشتراكي والتقت، فيها، اعتبارا من تشرين الثاني 1904، وفود من الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب فرنسا الاشتراكي وحزب العمال الاشتراكي الثوري والاتحادات المستقلة. وافتتح المؤتمر الوحدوي في قاعة "الغلوب" في باريس، في 23 نيسان 1905، بحضور وفود عديدة أجنبية، وخاصة فاندرفلد وهوليمانز اللذين أعطيا الحزب الوليد خاتم الأممية. وفي هذا التاريخ، كان إعلان الوحدة قد أبرم، في آذار، من جانب مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي بالإجماع– ولكن ذلك لم يكن برضى تام لدى النواب– ومن جانب مؤتمر حزب فرنسا الاشتراكي، في نيسان، بإجماع كان ينقصه صوتا اللورين وفيينا العليا. وأصبح الإعلان، آليا، "ميثاق الحزب الموحد". والمناقشة التي برهن، فيها، عضوان من الحزب الاشتراكي الفرنسي، جوريس وريفلان، عن براعة كبيرة وممثلان عن حزب فرنسا الاشتراكي وحزب العمال الاشتراكي الثوري– أومان ولوش– عن عناد كبير، هذه المناقشة انصبت، حصرا على الأنظمة التي أقرت، في النهاية، بالإجماع. والتدابير الانتقالية التي قررت باتفاق مشترك لتأمين انصهار المنظمات انتهى الأساسي منها بعد ستة أشهر، في مؤتمر شالون.

الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO :

كان حملا طويلا وولادة سريعة احتفظ، خلالها، بصمت تام حول المسائل الأساسية التي كانت، مع ذلك، ترتسم، من قبل، بوضوح والتي ستتحكم بتاريخ الاشتراكية حتى الحرب. وكان الفرع الفرنسي للأممية العمالية، بلغته التقليدية و"غير العقائدية" مع ذلك، يوطد نفسه، دون مناقشة، كابن للأممية والقرن الوليد. وكان يعرف نفسه بوصفه "حزب نضال طبقي وثورة ما من تحالف ممكن... (مع) أي شطر من الطبقة الرأسمالية" بالنسبة إليه، وهو ما كان يلقي إلى ظلمات الماضي بالكتلة والاستيزارية. وكان حزبا متصلا اتصالا وثيقا، أيضا، بالطبقة العاملة على اعتبار أنه يصرح بكونه يتابع "تحقيق إصلاحات فورية" يطالب بها وعلى اعتبار أن من واجب أعضاء الحزب أن ينتظموا في النقابات. واختفى نعتا "جماعي" و"شيوعي" اللذان جرى القتال من أجلهما أو ضدهما خلال عشرين سنة: فالحزب الفتي، كالأممية، "اشتراكي"، ولكن دون أية إشارة إلى ماركس. ولم تكن مفردات الأممية عديمة التوافق، أبدا، مع إرادة الفرع الفرنسي في الدخول في شبكات الديمقراطية التمثيلية الفرنسية. وكان عمله عمل حزب من النموذج المباشر– على كل عضو أن تكون له بطاقته الشخصية التي تختم شهريا–، الذي ينظمه نظام تفويض متسلسل على أساس محلي مناسب للحملات الانتخابية. هل كان يمكن لمجموعة القاعدة التي ينضم إليها كل عضو أن تكون نقابة أو تعاونية؟ لا شيء يمنع ذلك مبدئيا، ولكن شريطة أن لا ترفض "العمل السياسي". واتحاد

الأردين، مثلاً، سيحتفظ حتى 1914 ببنية نقابية جزئياً. ولكن هذا كان الاستثناء: فصعود الاتحاد العام للعمل أنجز تكوين النقابية في عالم على حدة.

وأخيراً، فإن مناقشات الاشتراكية الفرنسية والبنى المكتسبة سابقاً هي التي نجدها في الفرع الفرنسي للأممية العمالية. فمن المجموعة إلى الشعبة التي ورثت وجودها عن "التجمعات الغيدية"، وإلى اتحاد المحافظة، وهو قطعة أساسية، كان الحزب يتقولب في الإطار الذي سبق أن تبنته المنظمات التي سبقته. والاتحادات التي تقودها لجنة اتحادية تشكلها كما تريد بقيت حرة في أنظمتها التي أبقت، بدرجات متفاوتة، على استقلال الجماعات. وكانت، وهي المكلفة بإبرام الترشيحات لمختلف الوظائف الانتخابية وبالإشراف على الصحافة المحلية، ممثلة مباشرة في المجلس الوطني الذي كان يجتمع كل ثلاثة أشهر ويدير الحزب بين المؤتمرات السنوية. فقد انتصر تقليد استقلال الاتحادات. وبالمقابل، استخلصت الأنظمة دروس تجربة الكتل البرلمانية المبالغة في استقلالها، بل في قياديتها: فالنواب غير ممثلين في المجلس الوطني إلا بـ"وفد جماعي" يساوي عشر المجلس الذي كانت مهمته الإشراف عليهم. وقد التزموا برفض الموازنة. ولم يكن هناك، خاصة، أي نائب في اللجنة الإدارية الدائمة التي كان أعضاؤها الاثنان والعشرون المنتخبون من جانب المؤتمر، بالتمثيل النسبي عند الحاجة، يجتمعون كل أسبوع ويتحملون، إذن، مسؤولية الحياة اليومية للحزب. وفضلاً عن ذلك، فإن اللجنة الإدارية الدائمة مقصورة، هي نفسها، على دور تسيير الأمور، وكذلك الأمر بالنسبة للأمين العام وأمين الصندوق

اللذين يتقاضيان راتبا. فنحن نلقى، إذن، في القمة، الإرادة اللامركزية البالغة الحساسية في القاعدة. وسوف يكون جهاز الفرع الفرنسي للأممية من أخف الأجهزة، والانضباط الحزبي ضعيفا، والإشراف الممارس على الصحافة، وحتى على النواب أسطوريا، جزئيا، على الرغم من كونه موصوفا مطولا. فقد كانت الأصول البرودونية للاشتراكية الفرنسية ما تزال تطبعها، بصورة قوية، في ساعة وحدتها. فالفرع الفرنسي للأممية العمالية لم يتخذ موقعه، بصورة كاملة، في الإطار اليعقوبي القومي.

النتائج الأولى :

بقي تحقيق الوحدة بعد إقرارها. ولم يلزم لذلك شهران كما كان يأمل السكرتير الذي عين في مؤتمر الغلوب، الفاياني لويس دوبروي، بل غالبا سنة، وأكثر أحيانا.

لم يلق الفرع الفرنسي للأممية العمالية لا كل برلمانيي المنظمات التي كانت قد شكلته ولا كل أعضائها. فقد تركه ثمانية عشر نائبا. وجرت أنواع من القطيعة الصريحة نادرا، والمتأخرة غالبا: فقد قبل فيفياني انتخابه في أول لجنة إدارية دائمة، ولكنه لم يجتمع فيها أبدا. ولم يقاطع نواب اللوار، بريان وأوجيه وشاربنتييه الحزب صراحة إلا عندما أخذ هذا الأخير علما بدخول بريان في حكومة ساريان، في آذار 1906. ومع ذلك، لا يمكن الحديث، بصددهم، عن انشقاق. فهؤلاء النواب لم يفكروا في تشكيل حزب جديد، بل شكلوا كتلة برلمانية بسيطة أعلنت عن نفسها "أمينة لسياسة الكتلة الجمهورية" ومناصرة لمنح كل فرد "الحرية والملكية"،

وهو ما لم يكن يلزم بشيء كثير. ولم يسموا أنفسهم الحزب الجمهوري الاشتراكي إلا عام 1911 ليتوافقوا مع التنظيم الجديد للكتل البرلمانية. وما كان أبلغ أذى للحركة هو رفض الانضمام الذي عبر عن نفسه في القاعدة، في حالات كثيرة، من مناطق، بل من محافظات تركت، فيها، نزاعات حديثة بين الاتجاهات ندوباً. وهكذا، على أثر إضرابات طويلة وقاسية في لونغوي وأرمنتيير، أو في الإيزير حيث لم تستطع المجموعات التي كانت قد تبعت زيفاييس في برهة قطيعته مع حزب فرنسا الاشتراكي أن تتصالح مع رفاق الأمس. ومع ذلك، كان أصل أثقل الخسائر مناطق كانت الاشتراكية حديثة التثبت فيها وحيث اصطدمت الاشتراكية، في غياب طبقة عاملة كبيرة، بقوة الرجعية، وحيث كان التحالف مع الراديكالية يبدو ضرورة– البيرينيه السفلى، الكوريز، الكروز– أو محافظات، مثل الرون واللوار، جر برلمانيوها الذين كانوا اشتراكيين وأعضاء، جميعهم، في الحزب الاشتراكي الفرنسي، معهم، إلى الرفض، الأغلبية العظمى من الحزبيين.

هل تحققت الوحدة في أفضل البرهات؟ السؤال يستحق المناقشة. فقد جاء التوحيد في تاريخ مفصلي وتحمل تردداته. فقد تصالبت، عام 1905– 1906، فعلاً، ظواهر متنوعة قادرة على جعل طريق الوحدة صعبة، بالنسبة لبعضهم، وأسهل على بعضهم الآخر. فالكتلة، مثلاً، لم تكن، بعد، قد استنفذت إمكانياتها. فقد كان من غير المناسب، بل ومن الخطر، بالنسبة لكثير من أعداء الكهنوت الاشتراكيين، أن يفصم التحالف الوثيق

الذي كان يجمعهم بالراديكاليين قبل أن يصوت على قانون الفصل (كانون الأول 1905). ولكن آخرين- مناضلي الفكر الحر الذين كان يمثلهم، في المجلس، آلار وفايان- كانوا يرون أن مشروع بريان الذي دعمه جوريس كما دعمه الغيديون كان يعطي "الكتلة الرومانية" في فرنسا الغد نصيباً أجمل من أن يجري التراجع، من أجله، عن الوحدة التي طالما تمنوها. وليس من المؤكد، من جهة أخرى، أن حيوية المعارك العمالية قد دفعت، في البداية على الأقل، إلى الوحدة. ففي عدة محافظات، لم يكن أمر الإخلاء الذي أعطاه إعلان الوحدة للمرشحين للوزارة مقلقاً من أجل المستقبل، فقط، بل جرى الإحساس به كإهانة للمعارك الجارية. ولكن ردة الفعل هذه كانت، في أغلب الأحوال، عابرة: ففي البادوكاليه وفيينا العليا، كوفئت الترددات منذ 1906، وفي المورت والموزيل، بدت للاشتراكية المنظمة عودة خجول إلى الظهور.وأخيراً، كانت هاتان السنتان هما اللتان تأكدت، فيهما، علناً، للمرة الأولى، في الاشتراكية مساءلة الوطنية وليس الجيش والعسكرتاريا فقط. وكانت لضربة البداية التي أعطاها غوستاف هيرفيه خلال المهرجان الذي اختتم مؤتمر الوحدة في 26 نيسان 1905، أصداء متناقضة. فأقواله التي يعطيها انتخابه في اللجنة الإدارية الدائمة دلالة خاصة تستخدم سبباً أو ذريعة بالنسبة لعدد من الاشتراكيين كي يعسكروا خارج الوحدة. ولكنه أقر بحماسة في اليون والسون واللوار، وفي السين أحيانا، حيث نشرت مجموعات شبابية تكونت منذ 1899، تحت راية الحزب الاشتراكي الثوري غالباً، نشراً واسعاً صحافة معادية للعسكرتاريا: "المجند"، "الجندي".

وقد ازدهرت هذه المجموعات حتى 1902. وضايقها، بعد ذلك، موقف حزب فرنسا الاشتراكي الذي رفض إعطاءها وجوداً نوعياً، فكانت راضية لرؤيتها أن الفرع الفرنسي للأممية العمالية لا يتخذ ضد هيرفيه أي تدبير ثأري على الرغم من الانتقادات الحارة التي وجهتها إليه غالبية القادة تقريباً.

وهكذا ظهرت دلالة الوحدة المشفرة. وكان ذلك نجاحاً: فالأربعة والثلاثون عضواً في المنظمات التي قررت الانصهار في مؤتمر الغلوب أصبحوا حوالي أربعين ألفاً في شالون، في تشرين الأول، و43 ألفاً بعد سنة، عشية مؤتمر ليموج. فالتعويض فاق الخسائر بكثير. ومع ذلك، فلا يمكن الكلام عن قفزة كيفية. فقد قوت الوحدة الاشتراكية المؤسسية في فرنسا، ولكنها لم تعطها انطلاقة لا تقاوم.

المبعدون:

وفضلا عن ذلك ، تركت جانباً الفوضويين كما تركت النقابيين الثوريين، وبالتأكيد الذين كانوا، بين الكاثوليكيين، يعلنون نادراً انتماءهم إلى الاشتراكية. وحل تصلب (نسبي)، محل التساهل النسبي، الذي كان يميز الحركات الاشتراكية في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولم يعد هناك مكان، في الفرع الفرنسي للأممية العمالية لأعضاء النقابات القديمة، قراء جريدة سيباستيان فور "الفوضوي"، أو مجلة جان غراف "الأزمنة الجديدة"، حتى حين كانوا يعدون أنفسهم شيوعيين. من المؤكد أن الواقعة لم تكن جديدة، فمنذ 1895–1896، كانت القطيعة تظهر بقوة

بين "الاشتراكيين" و"الفوضويين" ، إلا أنه بقيت إمكانية تنظيم مشترك: مجموعة شبيبة اشتراكية في السون واللوار،مجموعات شبه مستقلة في بعض الاتحادات كما في اليون، اتحادات اشتراكية متجهة، بكاملها، نحو الفوضوية، كما في اللورين. ومع الوحدة ، غدت هذه المسيرات المتعددة أصعب بكثير. ولم يكن الفوضويون، مع تحدثهم، في أحيان كثيرة، عن الاتحاد، بل عن تشكيل "حزب" (جان غراف)، يقصدون، بذلك، تنظيماً مزوداً بحد أدنى من الانضباط ويعمل بتفويض سلطات، بل، فئة من الأفراد بينهم،لامتلاكهم حصيلة مشتركة من الأفكار المشتركة، شيء من التضامن الفعلي والأخلاقي ضد خصمهم" المجتمع البورجوازي"، ولذلك بقيت مشاريع تجمعهم المتفرقة دون غد. فقد احتفظت المجموعات باستقلالها وغالباً ما توجهت نهو فعاليات نوعية: أوساط حرة- وسط فو (1902- 1906)، محاولة ايغلومون (1903 -1906) أو ، في كورسيكا، مستعمرة جيورفولي (1902 -1907) -دعاية مالتوسية جديدة، محاولات تربية جديدة، معاداة للعسكرتاريا الخ...... وبقي عدد المناضلين ثابتاً بصورة محسوسة مع زيادته بصورة خفيفة (ج. ميترون)

وكان رد النقابية الثورية على تنظيم الحزب الاشتراكي هو ميثاق أميان. فقد أقر في تشرين الأول، 1906، وبدا، في الوقت نفسه، تتويجاً لتطور يعود إلى السنوات الأولى للقرن وزاد قوة منذ 1902، وكرد على محاولة من الغيديين الذين قوتهم الوحدة للاستيلاء على قيادة الاتحاد العام للعمل. وكانت نزعة وحدة نقابية مناضلة تكمن وراء الميثاق، "نقابية معادية للحزب" (هـ. دوبييف). ولم يكن الأمر يدور حول الاستقلال

الكلي عن كل المنظمات السياسية فقط، بل عن كفايتها في النضال ضد الرأسمالية. وهذا الأخير لم يكن يعاش كنضال "سياسي" هدفه الرئيسي الاستيلاء على البلد الشرعي، بل كمعركة يومية قائمة على عمل العمال المباشر، عاملة على التربية الذاتية وقادرة على الوصول، بالإضراب العام، إلى الثورة في الوقت نفسه. والنقابية الثورية التي كانت بروليتاريا أصبحت أكثر بروليتاريا، أيضا، في بداية القرن بنواياها القتالية وصرامتها الأخلاقية الطبقية كما بتركيبها السوسيولوجي: فقد كانت تمد يدها إلى الفلاحين وسرعان ما سوف تمدها إلى المعلمين. وأراد اتحاد العمل، خلافا للفوضويين- الذين كانوا يناضلون فيه تحولوا بعمق- أن يكون مبنينا، فعقد المؤتمرات وقبل التفويض بالسلطة وطرح على نفسه مسألة النضال الثوري على الصعيد القومي. ولكن الأيديولوجية التي تأكدت في ميثاق أميان تجعل امتلاك بطاقة الاتحاد وبطاقة الحزب معا، يتوافقان بصعوبة بالنسبة لمناضليه الذين يؤمنون بما ورد في الميثاق. فقد تبلورت اشتراكيتان مختلفتان.

وبالمقابل، فقد كان من الصعب تطبيق هذه اللفظة على المشروعات التي تعاقبت، في بداية القرن، على الديمقراطية المسيحية المحتضرة. فلا "العمل الشعبي" الذي نما في الشمال اعتبارا من 1903 وكان من الصعب أن ينفصل عن الكاثوليكية المتشددة، الاجتماعي لأنه معاد للثورة، ولا حتى الأخدود الذي أنهى تنظيم نفسه عام 1904- 1905 كانا يعلنان انتماءهما إلى الاشتراكية. فمن المؤكد أن حركة الشباب التي كان ينشطها، خاصة، مارك سانييه قد اتخذت موقفها بوضوح، لا سيما في روبيه، أمام غيد، في آذار 1905، ضد الرأسمالية ونظام أرباب العمل، مع

تأكيد كونها جمهورية وديمقراطية. ولكن "الأخدود" الذي عرف نفسه، في البداية، كلهيب داخلي وبؤرة التزام مشتعلة لم يكن متوافقاً مع أي من التشكيلات الموجودة، آنذاك، في أوروبا. ولم يكن سانييه، مثل كوفر، مثل إيزيدور فينانس، يؤمن إلا بتربية النفس. وكان الأخدود يقدم نفسه كأخلاقية، كصورة من الوضعية الكاثوليكية، صوفية لن يستطيع التزامها السياسي المتأخر، بسبب مواقف الكنيسة، وكذلك بسبب التناقضات السياسية التي كان يصطدم بها، أن ينتشر بحرية أكثر منه كمتحولة للأيديولوجيات.

تطور الفرع الفرنسي للأممية العمالية (1905- 1912)

الأزمات والتوطد البطيء للوحدة:

توحدت الاشتراكية في فرنسا في الوقت الذي كانت تنقسم، فيه، في عدة بلدان. فبعد بدايات صعبة، اتجهت الوحدة إلى التوطد، في حين كانت، في أمكنة أخرى، تتبعثر إلى تيارات متعارضة بشدة عندما لا تصل إلى ضروب من القطيعة العضوية. وبدت الاتجاهات الراديكالية تختنق في فرنسا، خلال السنوات التي سبقت الحرب، في حين بدت، في أمكنة أخرى، تنطلق بقوة وتتضخم.

والواقع هو أن أزمة الوحدة بدأت منذ بدايتها وتفاقمت حتى عام 1908 بفعل عدة عوامل: وجود اتجاهات، ذكريات، وأحياناً صراعات

موروثة من الماضي الغني بالصدامات في الاشتراكية الفرنسية، داخل الحزب، والاحتفاظ الحي بهذه التناقضات بسبب ضعف أجهزة الحزب الشاب والتجدد الذي تجلبه أحياناً المسائل الجديدة إلى طوائف قديمة: الصعود السريع للإمبرياليات المترافق مع الصليل المرتفع للسلاح خلال زيارة غليوم الثاني إلى طنجة، وأخيراً، وفوق هذه المسائل، ارتباكات الفرع الفرنسي للأممية العمالية، المشغول بتصفية الماضي أكثر منه بالحمل بالمستقبل.

استمرار التيارات القديمة:

لم تختف التيارات القديمة ولكن درجة بقائها اختلفت، بصورة ملموسة. وكانت هذه الدرجة الأكثر ارتفاعاً لدى الغيديين لثلاثة أسباب: فخر المناضلين المتجذرين، بقوة، في عدة مقاطعات والذين كانوا يعتبرون الحزب العمالي الفرنسي القديم الحزب الماركسي الوحيد الذي عرفته فرنسا، فخر شجعته العلاقات الحميمة التي يحتفظ بها داخل الأممية، ليس فقط مع الماركسيين المحافظين، بل مع أقصى اليسار الراديكالي، وضع الأقلية الذي تجنبه الغيديون بفارق ضئيل في مؤتمر شالونو ولكنه أصبح حصتهم منذ ليموج (تشرين الثاني 1906). إذ لم يستطيعوا بعد ذلك الحصول على أكثر من خمسي التفويضات ومالوا، منذ ذلك الحين، إلى الالتجاء إلى الحرارة الداخلية لمجموعتهم، وأخيراً، فإن الجفاف الذهني والعملي الذي أصابهم، منذ زمن طويل، تفاقم أكثر عند قائدهم غيد، كما عند أتباعه. ويثير تعلقهم بصيغ مجردة من الأساس في الواقع العمالي

الدهشة: هكذا كان الأمر في إرادتهم، التي لم يكفوا عن التعبير عنها عام 1906– 1907، في احتواء الاتحاد العام للعمل ضمن حدود النقابية، على اعتبار أن"العمل السياسي" محتفظ به لجلالة الحزب. ضمن هذه الشروط، تزايد اختلاط سلوكهم بسلوك فئة. فالمفردات، وبعض التصلب حتى في الزي– القبعة الغيدية العتيدة العريضة الحواف، وربطة العنق العريضة– تميزهم عن بقية الاشتراكيين، الأقل اشتراكية منهم، في نظرهم. وكانوا، خلال المؤتمرات، يقيمون في الفندق نفسه، ونادراً ما يختلطون بالآخرين، يتناولون وجباتهم سوية، وكان يرتسم في الاجتماع مجال غيدي تنطلق منه التصفيقات نفسها، والصمت الرافض نفسه. وما كان أقل مشهدية، ولكنه أكثر نجعاً على وجه الاحتمال، هو أنهم كانوا يتعاونون، "يتبادلون المساندة"، كما تدل المراسلات المتبادلة بينهم على هامش الحزب. وكانت موضع متابعة جهودهم التي تتردد في حسن التفكير لإدارة مؤتمرات الاتحادات ، ومن أجل وضع أصدقائهم في مجالات أممية هامة مثل "وثائق التقدم" (1907– 1914) وللسعي، عبثاً، للحصول على تنظيم إقليمي تستحق فيه قدراتهم وحس التنسيق لديهم مواقع سلطة. وكانوا، بفضل أحد أفرادهم، لوسيان رولان، يديرون مكتبة الفرع الفرنسي للأممية العمالية واستحق كومبير– موريل، على نشاطه الذي لا يكل، سمعة اختصاصي في المسألة الزراعية مبررة تقريباً. وهو، أيضاً، الذي ستكون له، بعد 1910، مبادرة مشروع نشر واسع، "الموسوعة الاشتراكية" التي سيحتفظ بإدارتها دون أن يتوصل إلى لأن يجمع تحت رايته القادة من كل الاتجاهات. وأخيراً، ارتقت بعض الاتحادات، وليس بعض الأشخاص

فقط، إلى مرتبة رواد مكلفين بصياغة اقتراحات يحصي الغيديون أنصارهم على أساسها:وكان الشمال القديم، الدوردوني الفتي في المقدمة.

إلا أن الغيديين كانوا، حتى 1908 على الأقل، يعتبرون وحدة تفلت قيادتها منهم شديدة الهشاشة. وإنه لذو دلالة ذلك التقويم الصادر عن شارل فيريك- وكان مناضلاً مسؤولاً وكفؤاً، مؤلف كتاب هام "قاموس الاشتراكية"-، في جريدة "عامل الشمال" (24 آب 1907). فقد كتب يقول أنه قد نشأ "وضع جديد أو خاص لا نجرؤ على التنبؤ بنتائجه. ومن أجل ذلك، حرصت الأقلية، فعلاً، على إخلاء مسؤولياتها وصيانة المستقبل بعملها على تمثيلها في اللجنة الإدارية الدائمة بمندوبين اختارتهم هي". وبعد بضعة أشهر، أصدر الغيديون مجلة أسبوعية وطنية، "الاشتراكية"، تولى غيد إدارتها وصدرت من تشرين الثاني 1907 حتى أيلول 1912. وكانت تلك طريقة في التذكير بأن هناك اشتراكية، اشتراكيتهم، وطريقة، أيضاً، في دمج المناضلين القلائل الذين لم يأتوا إلى الحزب العمالي الفرنسي، ولكنهم انضموا إلى الفئة: شخص مثل دوك- كيرسي، النقابي القديم، ودولابورت وجان لوريس وشارل رابوبور. ولكن الغيدية كفت، جملة عن التقدم. فقد كانت حاضرة، ولكنها أقلية في محافظات الجنوب حيث كانت الأزمة الميليرانية قد كشفت ضعفها، وحافظت، إلى حد بعيد جداً، على قواعدها الرئيسية في منطقة نفوذها في الشمال، في مناطق شرق الحوض الباريسي ذات الاقتصاد المختلط- الأوب، المارن، المارن الأعلى- وفي محيط الكتلة المركزية المعقد- الآلييه، فيينا العليا، الدوردوني. وعادت إلى السطح في وادي الرون: اللوار، الإيزير، الرون نفسه، ولكنها لم تكسب مناطق جديدة.

ولم يكن لـ"الجوريسيين"، إذا قورنوا بالأسرة الغيدية، وجود مستقل. والكلمة المستعملة غالباً لا يمكن، في أي حال- على الرغم من فعالية ومهارة شخص مثل رينوديل، وهو رجل جهاز- أن تذكر بوجود فئة. وفي أحسن الأحوال، يمكن أن نتعرف لدى الذين يعطيهم الآخرون أو يعطون أنفسهم هذه الصفة على ريبة منتظمة حيال الخصوم الغيديين القدامى، وعلى انتباه متفائل يصب على الحياة البرلمانية وإمكانيات الإصلاح التي تحتوي عليها. إلا أنه لا وجود لأي "مذهب" مشترك، لأي تنظيم حتى لو كان جنينياً، لأي أثر لهذه التصرفات الجماعية التي كانت تميز الغيديين. فبين ألبير توماس وجان بوفيري، فيليب لاندريو وألكسندر فارين، بريسنسيه وألبير- بولان، لوسيان هير وباسلي، كانت الفعاليات الماضية مختلفة اختلاف التحليلات الحالية، والأصول الأيديولوجية مختلفة اختلاف المنظورات السياسية. وفضلاً عن ذلك، فإن جوريس لم يكن متأهباً لما بدا بعضهم يتوقعونه منه: فلم يكن يرفض التصرف كقائد حزب فقط، ولكن تحليلاته كانت، أيضاً، تتجاوز كثيراً، بكرمها، بسعتها التنقيبية، الآراء الضيقة، غالباً، للذين كانوا يقدمون أنفسهم بوصفهم أفضل أصدقائه. لم يكن يتنكر لهم، ولكنه كان حريصاً على أن لا يعترف بهم. وفضلاً عن ذلك، فكيف كان يمكنه ذلك؟ فلا يقتصر الأمر على كونه في اختلاف صريح في كثير من النقاط مع كثيرين منهم، ولكن هاهي نبتات أقدم في اشتراكيتها من جوريس نفسه، وكانت تبدو ذابلة بصورة دائمة تعود إلى النمو في ظل جوريس.

فبروس، مثلاً، أعاد، في تشرين الأول 1907، إطلاق الجريدة الإمكانية القديمة "البروليتاري"، وجمع حول هذه الأسبوعية المستنزفة إلى

درجة كافية بعض النواب الذين استمر لديهم الأسف الصريح على الكتلة– بروتون، روزييه، فارين، فيبر– وبعض القدامى، مثل فورنيير، وكلهم وطنيون متحمسون، وكلهم معادون لـ"رسوخ الفوضوية في النقابات والمجموعات". وعقدوا مع الراديكاليين اتفاقات محلية، خاصة في باريس، ونظموا على النمط السابق مآدب كان الإمكانيون يلتقون فيها. فجانب غيد لم يكن، وحده، إذن، الذي ظلت الفئات القديمة حية فيه ، ولكن الأمر يدور، هنا، حول بقاء ضعيف. فقد فشل "الأصدقاء القدامى"، لعدم وجود قوى حقيقية– حتى في باريس– في محاولتهم تنظيم اليمين المتطرف لحزب كانوا يرفضون حتى ملاطه الرسمي، صيغه نفسها، دون أن يتوصلوا إلى الدخول في مجتمع لم يعد مجتمع الثمانينات. ولنحكم على ذلك من "البرنامج" الذي حدده بروس في 20 حزيران 1908: "تبين واقعة تاريخية: التعايش في المجتمع بين طبقات لها مصالح متباينة، تشكيل حزب سياسي يقوم على هذه الفكرة، سعي هذا الحزب إلى الاستيلاء على السلطات العامة، نشاط إصلاحي في هذه الأثناء مع قبول احتمالات ثورية في أقصى الأحوال. وهذا كل شيء".

الاتجاهات الجديدة:

كان هناك، دون شك، المزيد من الخيال، المزيد من الحساسية الثورية، وأخيراً من الواقعية في الاتجاهات الجديدة التي تبلورت في يسار الفرع الفرنسي للأممية العمالية: أنصار "الاشتراكية العمالية" حول هوبير لاغارديل، "العصاة" حول غوستاف هيرفيه. فهناك انبثقت الأفكار

الصدامية، الخطاب الجديد، التيارات التي كان الآخرون يحسون بأنفسهم مرغمين على تعريف أنفسهم بالقياس معها. وقد استعاد أصدقاء هيرفيه، كأصدقاء لاغارديل، العداء الفعال للدولة البورجوازية الذي أحيى لهيبه القتال الغيدي ضد الاستيزارية والذي كان، مع ذلك، يملك، بالنسبة لأصدقاء غيد، دلالة برلمانية في الأساس: صيانة استقلال الحزب في المجلس. وفضلاً عن ذلك، فقد مر العديدون منهم بالغيدية: لاغارديل نفسه وبيير دورموا، بونسيه ونورانج، المواطنتان سورغ وبيلوتييه.

وإذا كان يمكن الحديث عن اتجاه، فلا يمكن، في كل الأحوال، استعمال كلمة فئة لوصف التيار الذي كان الناطقون الرسميون بلسانه لاغاردبل ودورموا، إرنست لافون وأندريه موريزيه. فالأفكار التي كانوا يحملونها كانت تمنعهم، فعلاً، من أن يكونوا، حقاً، رجال حزب يمكن أن يحسبوا أنفسهم على اقتراحات اتجاه. وكانت تحمل، من جهة أخرى، نقداً لجوهر البرلمانية نفسه من الجذرية بحيث كان يجعل من الصعب عليهم أن يجدوا لأنفسهم، في الحزب، ضروب دعم في القاعدة، فقد كانت التفويضات التي يعهد بها إليهم تأتي، بصورة أساسية، من اتحاد السين ومن بعض مواقع شخصية في المقاطعات. والنقابية الثورية هي التي كانوا يعدون أنفسهم ناطقين بلسانها، في حين أن هذه الأخيرة كانت قد قطعت، صراحة، كل صلة بالفرع الفرنسي للأممية العمالية. وكان تحليلهم يستند إلى نقد أصيل للاقتراع العام، وهو نمط تعبير للمواطنين المبعثرين تعبر، فيه، الكينونة السياسية للبورجوازية وإلى إعطاء القيمة، حصراً،

للمؤسسات التي تنشئها البروليتاريا لنفسها كعامل جماعي للإنتاج، والنقابات بصورة أساسية. فهناك يصنع، وسط المجتمع الرأسمالي، رجال جدد، أخلاق جديدة لا يقاس معها المجتمع البورجوازي. وهناك يرتسم تفكك الدولة. وهذا الجهد للخروج من "الصحراء الثقافية" (لاغارديل) عبر عن نفسه، بين 1902 و1908، في "الحركة الاشتراكية" التي كان يكتب، فيها، إلى جانب اشتراكيين بعض النقابيين المشهورين مثل سكرتير الاتحاد العام للعمل غريفويل- ومثقفون من أصول ماركسية- برت، سوريل- وكثير من الأجانب أيضاً. وقد نشر لاغارديل، عن طريق "مكتبة الحركة الاشتراكية"، وبالتعليم الذي كان ينشره في المؤسسات التي كانت تبسط العلوم الاجتماعية، وبمجلته على الرغم من تيراجها الضعيف، أفكاراً جديدة لدى الاشتراكيين المنظمين. وكان كل تفكير جدي في مسألة الدولة الديمقراطية البورجوازية في مجتمع مصنع جزئياً غائباً إلى حد لم تجر، معه، في تلك البرهة، أية مناقشة جدية مع "الاشتراكية العمالية". هل يمكن للطبقة العاملة أن تجهل الدولة الحديثة في نضالها ضدها؟ ألا تجازف بالتخلي عن محاربتها فعلاً؟ هذا السؤال لم يواجه إلا من قبل اشتراكيين متجهين إلى دخول الدولة أكثر منهم إلى تدميرها. وهكذا، فإن لاغارديل، مع بقائه داخل الفرع الفرنسي للأممية العمالية، يتحدث كرجل الباب. فلا أحد يناقش، حقاً، ما يبدو كنزعة لا سياسية مشغولة بالإنجازات الفورية ومقبولة، بهذا المعنى، من الأغلبية. وهكذا، فإن أهم فكر سياسي، دون شك، في بداية القرن- الأغنى، على كل حال بالتناقضات المقبلة من الشيوعية بلهجتها المناهضة للانتخابات والبروليتاريا إلى النقابية بنزعتها

اللاسياسية المؤسسية- بقي خارج الحزب، مع الظهور فيه، بسبب الانتقادات المصاغة واللهجة المترفعة، غالباً، كعامل انقسام داخلي.

والأمر مختلف بالنسبة للعصيانيين. فقد استغرق غوستاف هيرفيه وأصدقاؤه سنة ونصف السنة لينتظموا في اتجاه الحزب. وهذا ما تم في تشرين الثاني 1906 في ليموج حيث أحصوا أعدادهم باقتراح قدمه اتحاد اليون. وغداة المؤتمر، لم يطلق الهرفيون مجلة تفكير نظري، بل أسبوعية نضالية ذات حيوية وتأثير استثنائيين، "الحرب الاجتماعية" التي بلغ تيراجها منذ البداية 20 ألف نسخة وسوف تصل بعد بضع سنوات إلى 60 ألف نسخة. وقد أرادت "الحرب الاجتماعية" التي كان يديرها فوضوي، ميغيل ألميرايدا، واشتراكي، هيرفيه، لنفسها أن تكون أداة اتصال بين فوضويي الاتحاد العام للعمل- بوجيه، إيفيتو- والاشتراكيين الموحدين الذين "كانوا يناضلون في الحزب لانتزاعه من إصلاحيته واحترامه للشرعية".وكانت جريدة اتصال وتنديد، وعمل خاصة: قليل من "المذهبية" في هذه الجريدة التي كانت الأفضل تحريراً، إلى حد بعيد، بين كل الجرائد، والتي كانت تتملكها النزعة النضالية الثورية الفرنسية، وكثير من البريق والنداءات إلى العصيان، شيء من الرومنطيقية وأكثر مما ينبغي من "الرياضة الثورية" كما سيقول خصومها. وكان التيار الهيرفي يملك في الحزب قواعد خاصة به. وليس ذلك، فقط، في الشبيبة المعادية للعسكريتاريا وفي فئة هامة من اتحاد السين، بل، أيضاً، في المقاطعات، في المناطق الفلاحية الصغيرة التي كانت تغذيها تقاليد البلانكية الثورية أو، غالباً، الأليمانية: اليون، محافظات الاتحاد الجوراسي القديم، جنوب الرواق

الروداني، السوم، المورت والموزيل، السون واللوار. وكانوا كثيرين أولئك الذين توصلوا، في المقاطعات كما في باريس، دون أن يحصلوا على الأكثرية، إلا في اليون، إلى تشكيل نوى صغيرة كانت الجريدة تقوي وجودها. ما من شك في أن جمهورها كان ضئيلا: 31 تفويضا في ليموج، 41 في نانسي، مقابل 251 و12 امتناعا عن التصويت. ولكن حدة هجمات هيرفيه والتصرفات اللاتقليدية المقترحة وعنف الحملات ضد الشرطة والجيش الذي يحطم الإضرابات، يقتل العمال، ينهب ويعذب في المستعمرات ويبيد الضمائر الحرة كانت تصادف صدى أوسع: خروج التمرد، الشعبانية الطوعية، الكامنة في قطاع لا يهمل من المجتمع الفرنسي تجد صدى لها هنا. وكان العصيانيون يفيدون، فضلا عن ذلك، من الروح القتالية التي برهنت عليها الطبقة العاملة الفرنسية حتى عام 1908.

وعند ملتقى هذه التيارات المتعارضة والثنائية القطب أحيانا– رجال "الحركة الاشتراكية" ورجال "الحرب الاجتماعية" كانوا، عمليا، يتكتلون في المؤتمرات– لم يوفر جوريس. فقد كان، حتى عام 1908، بعيدا عن الظهور كرجل الوحدة. فمؤسس "الأومانيتيه" المنتقد، بل الذي أسيئت معاملته من كل الجهات، اتهم من جانب الغيديين، عام 1906، بأنه يلعب لعبة خصوم الحزب بسبب المنبر الحر الذي كان يقدمه للاتحاد العام للعمل. ولدى الأزمة المالية الحادة التي اجتازتها، عام 1906، جريدة "السبعة عشر مجازا"، كان دعم الاشتراكيين الفرنسيين لها أقل من دعم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. وكان يجب انتظار قرار من المجلس الوطني، في 13 كانون الثاني 1907، كي يؤكد الحزب "كل تعاطفه مع

الجريدة" ويدعو مجموعاته إلى تنميتها. وكانت أنظمة الشركة الجديدة للأومانتيه التي وضعت في هذه البرهة تنص على الإجراء الذي سيكسب الحزب، عبر آلية الأسهم بواقع 25 فرنكا للسهم، الأغلبية في مجلس الإدارة. واستجابت المجموعة ببطء لبلاغات المدير، فيليب لاندريو، الملحة، وبقيت الأومانيتيه، على الرغم من المشاركة التي أصبحت منتظمة لقادة مختلف الاتجاهات، "جريدة المواطن جوريس" أكثر منها جريدة الحزب. وباختصار ظل الرجل يدفع خلال ثلاث سنوات ثمن ماضيه "الجوريسي"، في الوقت نفسه، الذي كانت مواقفه الجريئة ضد الحرب تبعد عنه، فيه، بعض الذين كان يمكن، في فترة أقل تهديدا، أن يتبعوه دون صعوبة.

التغلب على الأزمة :

قبل بضعة شهور من مؤتمر تولوز (15– 18 تشرين الأول 1908)، بدا الوضع من التوتر بحيث كان يجري، من جهات متنوعة، الحديث عن انشقاق في الحزب. وبدا انتخاب اللجنة الإدارية الدائمة بالطريقة النسبية، منذ نانسي، أنه يرد على نزاعات لا يمكن التغلب عليها. وتضاعفت طلبات "المراقبة" ضد عدد من الحزبيين. وكان السجال مستعرا في الصحافة. أكانت زوبعة في فنجان؟ نعم ولا. فقد كانت النزاعات حقيقية، ولكن أحدا لم يكن يريد المضي حتى الانشقاق. وفضلا عن ذلك، لحم القمع الدامي لأحداث درافيي وفيلنوف– سان جورج الحزب في ارتكاس تضامن عمالي.

وظهر، إذ ذاك، رجلان، فايان وجوريس، وسوف يتابعان الظهور، كناطقين بلسان التيار الوحدوي. وهذان الرجلان المنفصلان من عام 1901 حتى عام 1905 واللذان لم يكونا حميمين قط، الكوموني العجوز وخريج دار المعلمين العليا اللامع، نائب كارمو، سيسيران، اليد في اليد، من الوحدة إلى الحرب. وقد أسهم تعلقهما المشترك بالأممية– كانا يمثلان الفرع الفرنسي للأممية العمالية في المكتب الاشتراكي الدولي– في التقريب بينهما. وأحس كلاهما إحساسا حادا بالحاجة إلى حزب قوي، قادر على التأثير في الحياة الوطنية– وليس الدخول فيها كل يوم بيومه– وفي الوضع الدولي الذي كانا يحسان بأخطاره. وكان كلاهما يعدان الوحدة الاشتراكية افتتاحية للوحدة العمالية، ولم ينسب أي منهما إلى الحزب امتيازا بالنسبة للاتحاد العام للعمل. وسوف يجري بينهما، اعتبارا من 1908، تقاسم للمهام. فقد تولى فايان مسؤولية اتحاد السين القوي والكثير الحركة وسهر على أن لا تمضي الاتجاهات الثورية إلى درجة القطيعة مع الفرع الفرنسي للأممية العمالية، وتولى جوريس الدعوة للأفكار التي ستحوز على الأغلبية، بل وخطابات التركيب وإنضاج الاقتراحات التي تقابلها. وهذا ما فعله في تولوز حيث اتخذت المصالحة الشكل الرائع لتصويت شبه إجماعي.

وإذا كان هذا التصويت لم يلغ الاتجاهات، فإنه بين رفض كل انشقاق وقواه. وسوف يستطيع سكرتير الحزب، دوبروي، الصديق السياسي لفايان أن يكتب، في كانون الثاني 1909، في أسبوعية الحزب الرسمية، "الاشتراكي"، أن الوحدة التي كانت "شكلية"، في البداية،

أصبحت "فعالة وحية". وحدثت آخر محاولة انشقاقية- والأولى المنظمة حقا- عام 1910- 1911، ولكنها فشلت بسرعة. وقد انطلقت المبادرة من "الحرب الاجتماعية". وشارك فيها بعض الفوضويين- الميرايدا الذي انضم إليه سيباستيان فور- وهيرفيه وبعض المتحدين الباريسيين. وحددت الخطوط الكبرى للمشروع في نشرة عام 1911، "الاشتراكية الثورية"، وهي من عمل الفوضوي شارل ألبير وجان دوشين. هذا النص انتقد، معا، البرلمانية التي تنزلق بالحزب نحو "انحرافات محتومة" والنقابية الثورية التي تظن أنها تكفي لكل شيء و"الفكرة الفوضوية" التي كانت ثقتها بعفوية الجماهير مبالغ فيها. والحزب الثوري، الحزب الطبقي، الأمر الذي لا يعني أنه حزب عمالي، الذي ينظم العمل السياسي، وهو ما لا يعني العمل البرلماني، سوف يمارس "العمل المباشر الذي يتضمن تنوعا لا حدود له، تقريبا، من العمليات". وسوف يحضر لـ"الصراع الكبير" الذي يقترب. إن رسولية الثمانينات الثورية تعود إلى الحياة، هنا، ملتهبة من جراء إضرابي عمال البريد (1909) وعمال الخطوط الحديدية (1910) وتمرد مزارعي الكرمة في الجنوب (1907) وشامبانيا (1911) وبالمظاهرات الشعبية ضد غلاء المعيشة. ولكن العديد من الفوضويين أحسوا بخطورة الاستعادة، والهيرفيون رفضوا، في أكثريتهم، ترك الفرع الفرنسي للأممية العمالية. وفي باريس، رفض فايان، الذي استمزج، بوضوح تام، وخضع هيرفيه لتصويت غالبية اتحاد اليون. ولم يغادر الحزب سوى بعض المجموعات أو الفئات: مثل مجموعة أوكسير التي دعت، عام 1911، إلى تشكيل اتحاد اشتراكي ثوري عابر لليون.

وشهادة فشل هذه المحاولة تتجاوز حدوده كثيرا. فبين 1908 و1912، لم تختف الاتجاهات في الحزب، وعبرت الكتلة البرلمانية عن غياب تجانس لم يستطع خلق الفرع الفرنسي للأممية العمالية أن يخفض منه: فيمكن أن نميز، بين 1906 و1914، حوالي ست فئات تفصل بينها حدود تختلف باختلاف الانتخابات التشريعية. ولكن تعايش هذه التيارات في الحزب شيء ناجز. فالفرع الفرنسي للأممية العمالية لم يستعد، بعد، "البيت القديم". فهو، فعلا، مسكن متعدد النزلاء.

الحياة الاشتراكية :

وطد الاشتراكيون، وقد أصبحوا أفضل وحدة، وجودهم في المجتمع. بموجب أية وظائف؟ هل يجب أن نصدق أحاديث دوبروي الواثقة التي كانت تعتبر الحزب "أسرة واسعة يعتبر أعضاؤها أنهم آباء لبعضهم البعض"؟ هل كان الفرع الفرنسي للأممية العمالية يلعب، بالنسبة لأعضائه دورا مماثلا لدور حزب العمال البلجيكي أو لدور الاشتراكية الديمقراطية الألمانية؟ هل كان يعمل كمجتمع مضاد؟

حزب للرجال والراشدين :

هل كانت نتيجة السيرورة التي خفضت تدريجيا أصالة اتحادات كانت تفوح بعبق أرضها واختزلت وظيفتها الأسرية لصالح دورها السياسي مماثلة الفرع الفرنسي للأممية العمالية بالأحزاب الأخرى التي كانت تتشكل، في فرنسا، في بداية القرن؟ لا يدور الأمر، بديهيا، حول

البرنامج ولا حول الأنظمة، بل حول نمط الحياة الاشتراكية، وحول من كان ينطبق عليهم أولاً. فقد كانت الراديكالية، التي نُظِّمت منذ 1901، حزب ناخبين يرمي إلى الاستيلاء على السلطة السياسية، وبالتالي حزب راشدين، وحزب راشدين من الجنس القوي.فهل ينطبق القالب على الفرع الفرنسي للأممية العمالية؟ هل أبدى هذا الأخير حيال غير الناخبين– النساء والفتيان– اللامباشرة نفسها التي كان يبديها الحزب الراديكالي والراديكالي الاشتراكي؟

"الحزب العمالي، أي حزب العمل... لا يميز، لم يميز قط بين المستغَلين" (الحزب العمالي الفرنسي، 1893). كان تقليداً في الحزب العمالي الفرنسي أن يضع بينهم النساء اللواتي جرى التنديد بوضعهن بحرارة لدى "المؤتمر الخالد" وخاصة النساء العاملات اللواتي كن ضحايا استغلال مزدوج من قبل الرأسمالي والرجل، "كمنتجات ومعيدات إنتاج". وكان الفوضويون والبلانكيون والأليمانيون، وكل ثوريي السنوات العشرين الأخيرة من القرن، يقرون هذا الموقف الذي ربما قوت منه الزيادة السريعة لعدد النساء في العمل. ولم يكن هناك نقص في عدد المناضلات حاملات الشعلة، مثل لويز ميشيل التي غالباً ما رفعت في الشارع العلم الأسود وبول مينك، الخطيبة التي لا تتعب، وألين فاليت التي وصلت إلى سكرتارية الحزب العمالي الفرنسي قبل أن تموت مسلولة. ولكن الرمز لا يصنع الربيع. ففي نظر الأغلبية العظمى من الاشتراكيين الفرنسيين، لم يكن استغلال المرأة يختفي بفعل تقاليد الزواج المسيحية والبورجوازية– الوظيفة التناسلية للمرأة، الإبقاء على الزوجة– الأم في البيت– فقط، ولا بفعل

التشريع التمييزي في القانون المدني وتأثير الدين في تربية البنات فقط، بل، أيضاً، بفعل الزيادة البطيئة، نسبياً، للعمل الصناعي النسائي الذي كانت تعد منافسته مرهوبة، فعلاً، في فترة البطالة. ولذلك غالباً ما كانت الأحزاب، كما قالت هوبرتين أوكلير، تظن "أنها فعلت ما يكفي بوضعها المرأة في برنامجها". ولم تظهر "النساء"، بوصفهن نساء، حين كانت الحركة النسائية البورجوازية في أوجها– تأسيس مرغريت دوران لجريدة "المقلاع" عام 1897، المؤتمر الدولي لوضع المرأة وحقوقها عام 1900– فقد خلقت اثنتان من بنات العمال– معلمة خاصة، إليزابيت رينو وكانت أكبر الاثنتين عمراً، وخياطة هي لويز سومونسو لم تكد، يومها، تتجاوز العشرين من عمرها– أول "مجموعة نسائية اشتراكية" انضمت، في شباط 1900، إلى اتحاد الاشتراكية المستقلة. وقد غذتا، مع مجموعات أخرى تجمعت في "الاتحاد النسائي الاشتراكي للسين"، بين آذار 1901 وأيلول 1902، جريدة باسم "المرأة الاشتراكية" (ش.سوفرفين).

ولم تتحرك المقاطعات عملياً. ولم يلبث الرأي العام الصامت للاشتراكيين أن سيطر على الفولكلور الباريسي. فمعاداة النسائية التي عبر عنها، في السابق، برودون بحدة، عادت إلى السطح بصورة أكثر خفاء. ففي مؤتمر تور للحزب الاشتراكي الفرنسي، لم تستطع النساء الاشتراكيات الحصول على الاعتراف الرسمي للحزب بالمبدأ القائل: "أجران متساويان لعملين متساويين"، ورفض خلق منبر نسائي في الصحافة الاشتراكية. وغادرت بعض المجموعات النسائية الحزب الاشتراكي الفرنسي لتنضم إلى حزب فرنسا الاشتراكي. ولكن الأمر كان يدور،

بالنسبة لهذا الأخير أيضا، حول مسألة ثانوية عمليا. ولذلك لم يفكر أحد في الاقتراب منها في برهة الوحدة. فقد أبدى العصيانيون، أنصار الاشتراكية العمالية، لامبالاة عميقة. وعلى الرغم من الحملة الصحفية التي قام بها، عام 1907، براك وجوريس لإقرار حق النساء في الاقتراع، لم يتحرك الحزب، ولم تحاول المئات القليلة من النساء الاشتراكيات- 2000 عام 1912- أن تستعيد زمام مصيرها. وكانت النسبة المئوية للنساء النقابيات أعلى بقليل عام 1911 منها عام 1900 (م.غيلبير)، ولكنها بقيت ضعيفة. وبقيت نداءات المادلينين- مادلين بيلوتييه، الطبيبة التي كانت تدير شهرية "المقترعة"، ومادلين فيرنيه، المشرفة على ميتم نموذجي، والمارين- ماري بونيفال، النقابية القديمة، والمعلمة المقاتلة ماري غيو-، بقيت طويلا دون صدى كبير. ما هو العمل بالنساء في الفرع الفرنسي للأممية العمالية؟ لم يكن لهن مقعد واحد في اللجنة الإدارية الدائمة، ولم يوجد أي تنظيم يستطعن أن يطرحن مسائلهن عبره. وفي عام 1910، تخلى اتحاد السين نفسه عن إرسال مندوبة إلى المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات في كوبنهاغن. ولم يستطع الفرع الفرنسي للأممية العمالية أن يقدم للنساء حرارة الاستقبال ولا الدوافع الضرورية للعمل، ولا الوسائل المتكيفة مع تنظيمهن النضالي.

ولم يستطع كذلك اجتذاب الشباب وتعبئتهم. وكان تراجع مجموعات الشبيبة العديدة إلى حد كاف (بين 200 و300) والتي كانت تعيش في منعطف القرن عاما في حين كانت تكبر، ظاهرا، الأسباب التي كانت تحملها على التدخل في الحياة السياسية- القمع العسكري

والبوليسي، صعود الشوفينية، تهديدات الحرب-، وفي حين لم تعرف الحركات الخارجة عن الاشتراكية المؤسسية هذا التراجع. فلدى المؤتمر الدولي الأول للشبيبة الاشتراكية في شتوتغارت (24- 26 آب 1907) لم يعلن مندوبو منظمات الشبيبة الفرنسية إلا عن 500 عضو، في حين كانت بلجيكا الصغيرة فخورة بثلاثة عشر ألفاً من الحرس الفتي. واستمر العجز في التفاقم. فبعد ثلاث سنوات، لم تعد فرنسا تستطيع، في كوبنهاغن، تقديم أي رقم. وبقيت توصيات الأممية- "من واجب الأحزاب الاشتراكية أن تتولى خلق منظمات خاصة بالشباب"- مجرد كلام. وكانت عدائية صماء، سلبية غالباً، صاخبة أحياناً، تميز الأغلبية الكبيرة جداً للحزب. ولم تتراجع أبداً أمام رعاية، غير مجردة من الأبوية، إلا لدى بعض المناضلين ذوي الاتجاه البلانكي- دوبروي، بولاي، سكرتير الاتحاد الرياضي الاشتراكي الصغير منذ 1908، ديبال في تولوز- ولدى بعض المناضلين اليساريين المتطرفين المتمسكين بالحزب- بيير دورموي، بروكير- أو في اتحاد غيدي قديم مثل الأوب كان قد تمثل منذ زمن طويل "فوضوييه". وبالفعل، فإن الخوف من "الفوضويين" هو الذي كان يسمع في خلفية الأحاديث العلنية البريئة غالباً، الخوف من نفوذهم في النقابية ومقدرتهم على تحريك الحملات المعادية للعسكريتاريا وإمكانيات التنديد بالانتخابية التي اكتسبوها على هذا النحو. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم العصيانيين كانوا يوظفون خارج الحزب جهودهم في اتجاه الشبيبة. كيف يمكن ضبط هذه المجموعات الكثيرة الحركة؟ كانت تلك هي الصورة التي تطرح بها "مسألة" الشباب حين كان يجري الحديث عنهم في الحزب. كانت النساء اللواتي لا ينتخبن يوحين باللامبالاة. أما الشباب الذين

يسمح لهم عمرهم بالاقتراع أحياناً ولكنهم لا يرون دائماً، حين يناضلون، ضرورة ذلك، فقد كانوا يثيرون القلق.

وفضلاً عن ذلك، فإن أنظمة الفرع الفرنسي للأممية العمالية لم تكن تذكر كلمة واحدة حول تنظيم وطني للشبيبة كان حزب فرنسا الاشتراكي قد رفضه، صراحة، منذ 1902، وكانت اتجاهات الحزب الاشتراكي المعتدلة أقل تحضيراً له أيضاً. وذلك بحيث أنه عندما تكون هناك محاولة تنظيم، فإنها تبقى محلية ولا تتجاوز، قط، زمن صبيحة واحدة. وأهم هذه المحاولات ظهرت في اتحاد السين، الكون المصغر ليسار الحزب: فخلال ثلاث سنوات، منذ حزيران 1905، حاول جمع مجموعات الشباب في فرع لا يكون أساسه إقليمياً. ولكن "الفرع الثاني والأربعين" كان عرضة للاتهام بالفوضوية، وبعد اقتراع صعب، قرر المجلس الاتحادي، في تشرين الأول 1907، مراجعة أنظمته، أي أن يلغيه في الواقع. ومنذ ذلك الحين، راوحت المجموعات التي ضعفت في مكانها ولم تكن محاولات المصالحة مع الحزب سوى نار هشيم. فمن جهة الراشدين، كانت الريبة والنية السيئة الكامنة، والاقتراح الذي أقر في مؤتمر سان كوانتان (نيسان 1911) كان تحفة من نوعه. ومن جهة الشباب، كان هناك نفاذ صبر وشعور بالوهن. "الشباب يشعرون بالضجر مع الكبار"، لقد تعبوا من سماع "الهذر الانتخابي" أو العمل كيد عاملة للصق الإعلانات وتوزيع النشرات فقط. فالحزب لم يجد أنماط التنظيم ولا أنماط الحياة التي تدفع انتماء فئة ملحوظة من الشبيبة إليه. وقد قوت الوحدة من تهميش الشباب في الاشتراكية المنظمة أكثر مما همشت النساء أيضاً. فقد اتجهت المؤسسة،

خلال بضع سنوات، وهي تبنين نفسها، إلى الانطواء على ذاتها لتحل صعوباتها الداخلية بدلاً من مواجهة الأخطار الناجمة عن الاحتكاك بقوى جديدة. بل إن الشبكات نفسها التي كان يمكن أن ترثها لم تسبر. فقد اتجه النموذج السياسي الوطني إلى الرجحان. والمعركة الطبقية التي احتكر التعبير العمالي، حقاً، عنها، إلى حد ما، الاتحاد العام للعمل المتشكك، دائماً، لدى كل تدخل للحزب في الإضرابات، تجمدت إلى حد واسع في معركة انتخابية أو، لدى من كانوا يعارضونها داخل الحزب، في مساجلة حول النزعة الانتخابية، وهي طريقة أخرى في جعل الانتخابات المحور الوحيد للحياة الاشتراكية.

تربية اشتراكية؟:

ومع ذلك...، لم تكن النية التي كان يبديها الفرع الفرنسي للأممية العمالية تقتصر على بضعة تصريحات في المؤتمرات. فالرغبة في الإقناع بالتربية بصور متعددة لم تهجره. وبالفعل، فإن البرهان على ذلك هو، أولاً، المكانة التي كانت تحتلها مكتبة الحزب في المؤتمرات والصحف والمراسلات الداخلية. ولم يكن الأمر يدور حول دار نشر، بل حول مخزون كان يديره، منذ 1905، عامل الطباعة السابق والمغني لوسيان رولان، وكان غيدياً وصلب العريكة. وقد ورثت هذه المكتبة مكتبة حزب فرنسا الاشتراكي التي كانت، هي نفسها، من أصل غيدي. وكان مخزوناً ضعيفاً في البداية، 110 عناوين، من كتب وكراسات، ارتفع إلى 270 عنواناً، عام 1908، وإلى 380 عام 1913. وكان فهرسها المنشور، بانتظام، في "الاشتراكي" يرسم حدود نوع من مكتبة نموذجية كانت المنظمات مدعوة إلى

الاختيار داخلها. وكانت نصوص ماركس وإنغلز فيها أكثر بقليل مما كانت عليه في مكتبة الحزب العمالي الفرنسي السابقة، دون أن يتجاوز مشروع طبعة كاملة كان يصاغ دورياً منذ 1909 حدود الأمنية. والمفاجأة أنه كان لكروبوتكين مكان فيها، ولكنه كان الفوضوي الوحيد، ولم يعبر الباب أي نص حديث من الاتحاد العام للعمل. وكانت كل مؤلفات جوريس هناك– بما فيها مجلدات "التاريخ الاشتراكي في فرنسا" الحمراء ذات السعر المرتفع ارتفاعاً خاصاً– وكل مؤلفات غيد وبول لويس وأوجين فورنيير. واعتباراً من 1912، وجدت، فيها، الدراسات المتقشفة لمجموعة "دفاتر الاشتراكية" التي كان يديرها ألبير توماس والتي استقبلت دون تضييق. ألم يكن هناك تمييز بين الاشتراكيين؟ لا يمكن إخفاء ضعف تمثيل الاتجاهات اليسارية، ونصوص هيرفيه ولاغارديل وأصدقائهما. ويبين التركيب السياسي للفهرس ضعف التحليلات المعاصرة المصاغة بتعابير النضال الطبقي، واختيار الترجمات الأجنبية يزيد هذه السمة قوة. فلم يترجم لكاوتسكي سوى كتب لم تكن سياسية مباشرة، ولم يكن لروزا لوكسمبورغ ولا للاشتراكيين الديمقراطيين الروس مكان في المكتبة التي كانت تحتفل بفاندرفيلد. وأخيراً، رف الأغنية الاجتماعية ورف المسرحيات ذات الفصل الواحد– ج.داريان، ل.ديكاف، د.نورانج إلخ...– يشهدان على استمرار تقليد مرتبط بسنوات النضال الأولى، كما يشهدان، على صعيد آخر مختلف تماماً، على غزارة المؤلفات العلمية والتطورية التي غرست على أعقابها– من بوشنر إلى داروين، ومن هاكيل إلى لودانتيك– الاشتراكية الفرنسية ونمت.

ومع ذلك، فلا شيء يؤكد لنا أن هذه الكتب كانت تباع جيدا. فقد بقيت واردات الكتب ضئيلة على الرغم من الحسومات القوية التي كانت تعطيها للطلبات الجماعية: 10589 فرنكا عام 1906، 13180 عام 1912. ومعدل زيادة القراءة في الفرع الفرنسي للأممية العمالية كان أضعف من معدل نمو الحزب. وكان قسم كبير من المقبوضات يأتي، أيضا، من بيع الشارات وأقصر الكراريس ذات النمط الدعائي. هل كانت النخب المناضلة العمالية تقرأ أقل مما كانت تقرؤه في الأيام الصعبة للإمبراطورية الثانية؟ أم أنها كانت، احتمالا، تقرأ شيئا آخر؟ لا يمكن للسؤال إلا أن يطرح. وعلى كل حال، انشغل به بعض الاختصاصيين وتصدوا لمسألة التربية الاشتراكية بحدود أوسع من حدود الدعاية اليومية: جان لونغيه، ابن شارل لونغيه، الذي يئس من المستوى النظري المنخفض للحزب وبحث عبثا عن حل في جهة الترجمة الفرنسية لأعمال ماركس الكاملة، كومبير- موريل الذي انطلق في الإنجاز ذي الطابع السياسي- التاريخي للموسوعة الاشتراكية، ألبير توماس ومجموعته، مجموعة الدراسات الاشتراكية ودفاترها، ومجموعة الطلاب الجماعيين أخيرا. وهذه الأخيرة، وبعد عدة محاولات غير متساوية الجدوى، أخذت، في خريف 1909، مبادرة أول مدرسة اشتراكية فرنسية اعترف بها الحزب: فجوريس دشنها، ودوبروي درس فيها، ومثلت، فيها، كل تيارات الرأي الموجودة في الفرع الفرنسي للأممية العمالية. ولكن شارل أندلر، المقرب من ألبير توماس واليمين الثقافي الجدي للحزب، هو الذي تولى، في الواقع، إدارتها. وكانت المدرسة التي كانت تعمل ثلاث أمسيات أسبوعيا، خلال السنة الجامعية،

وفي الحي اللاتيني، تتوجه خاصة إلى جمهور من طلاب باريسيين معنيين بالدراسات الاجتماعية. ويبين تنظيم التعليم واختيار المدرسين بعض صيغ الانتقائية الاشتراكية الفرنسية. فإذا كانت الدروس العقائدية مكرسة، بصورة أساسية، للماركسية، فإن هذه الأخيرة التي حبست، على هذا النحو، في برج عال بقيت شبه مجهونة في أنواع التعليم المكرسة لدراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وفي الثقافة الاشتراكية، بل حتى في أشكال التنظيم العمالي. وهذا تكريم غريب وخطر يتفق مع تخلي الذين يقدمون فكر ماركس عن لهيبه الثوري.

ضروب تقدم تثبيت المواقع:

تحققت الوحدة الاشتراكية أساساً لتأمين دخول "الفكرة". فيجب، إذن، تقويم نتائجها بمقياس نمو التجنيد وتثبيت المواقع الانتخابية أكثر منها، أيضاً، بموجب "الحياة الاشتراكية".

ونعرف التطور العددي للأعضاء الذين كانوا يدفعون اشتراكات من التقارير التي يقدمها كل اتحاد قبل مؤتمرات الحزب ببضعة شهور. وهذا العرف الذي نشأ مبكراً يشير إلى اهتمام إدارة الحزب بنموه. والاندفاعة ليست موضع شك. فقد ضاعف الفرع الفرنسي للأممية العمالية عدد أعضائه بين 1906– السنة التي سويت، فيها، حسابات التوحيد– وتموز 1914. فقد ارتفع العدد من حوالي 44 ألفاً إلى ما يقارب 90 ألفاً. وهذا النمو غير منظم زمنياً– فبين 1907 و1910، تمتد فترة ضروب تقدم ضعيفة جداً– ولا يتساوى جغرافياً، ولكنه ثابت، فقد كانت تسجل

في كل مؤتمر نجاحات جديدة، والوجود المنظم للحزب الذي كان ما يزال، عام 1906، غير موجود في عشر محافظات، تحقق في كل مكان، ما عدا المايين والموز، عام 1914. يبقى أن ضروب التقدم كانت تمس مساً متنوعاً جداً المناطق والاتحادات. فبعضها تلكأ بوضوح، وهي تلك التي بدا أنها وصلت إلى ذروتها في نهاية القرن التاسع عشر: اتحادات قوية وقديمة من أصل غيدي كالأوب والجيروند، اتحادات متوسطة الحجم تنتمي إلى تقاليد أخرى، كاليون والهيرو. ولم يقلع بعضها إلا بصعوبة كبيرة أو راوحت مكانها بعد دخول متأخر في السباق. ولم يتلق بعضها شباباً جديداً إلا عشية الحرب: الآليه والأردين والغار. وبالمقابل، كان توطد الحزب قوياً وثابتاً، تقريباً، في المنطقة الباريسية بالمعنى الواسع للكلمة– الضواحي العمالية، الضواحي الريفية الكبيرة– وفي بعض المناطق الصناعية التي شقت الطريق فيها، منذ القديم أو جرى الاستيلاء عليها من جديد– الرون، الإيزير، اللوار. وأخيراً، فإن الترسخ الاشتراكي الذي بقي، حتى بداية القرن، مقصوراً على شمال الهضبة المركزية أقلع، إقلاعاً سهمياً أحياناً، في كامل دائرتها: فيينا وفيينا العليا في المقدمة، وكذلك الكروز، الكوريز، اللو والغارون. وقد تقدم الحزب فيها فوق خلفية من الراديكالية. وظهر موقف مشابه لدى صيادي الفينيستير وعمالها.

"الحزبي المنظم والذي يدفع اشتراكات هو الذي يصنع الناخب" (دوبروي). فحتى يُعدّ العضو عميل تجنيد ناشطاً يجب أن يبدي تعلقه بالحزب بصورة منتظمة. وقدرة الاتحادات على "جني الاشتراكات"– أي عدد الطوابع الملصقة على البطاقة– وتواتر الاجتماعات وثبات الانتماءات

هي عناصر تختلف اختلافاً محسوساً لأسباب مختلفة جداً. وكانت اتحادات الأوب والشمال العمالي والغيدي، والسون واللوار الصناعي والزراعي، الفخور سابقاً باستقلاله الثوري، وتارن جوريس، والسين والواز القريبة من باريس، والنيفر وفيينا العليا فيما بعد، كانت "اتحادات جيدة". وكانت الأردين والآليه والفار والفوكلوز "اتحادات رديئة". والدراسات الأحادية المحلية هي، وحدها، التي قد تتيح التقدم في التفسير. ودهش الرأي العام القليل الانتباه إلى حياة الحزب الداخلية، من ناحيته، بضروب تقدمه البرلمانية. فقد كتب عالم الاجتماع بوردو، عام 1910، يقول: "فرنسا هي الأمة الوحيدة التي يمس الاشتراكيون، فيها، الحكم". فالرسولية انتقلت إلى جهة الخصوم. وبالفعل، تقدمت الاشتراكية، بعشرة في المائة في الجولة الأولى من انتخابات 1906– حوالي 900 ألف صوت–، بصورة ملموسة، وإن تكن محبطة للحزب، قياساً مع نتائجها عام 1902 حين لم تكن كثير من الأصوات التي عدت اشتراكية تستحق هذا النعت. إلا أن الأمر لم يكن يدور، بعد، إلا حول "بقعة وردية". ففي ست محافظات، فقط، اقترع أكثر من 20 ٪ من الناخبين المسجلين لصالح الحزب: السين والشمال، الفار والغار، الشير والأردين، ولم يكن في أكثر من نصف المحافظات، بعد، سوى ناخب اشتراكي واحد من عشرين ناخباً. وفي عام 1910، تجاوز الحزب تجاوزاً محسوساً المليون صوت: 12 ٪ من الأصوات. وزاد عدد أعضاء كوكبة المقدمة أربع محافظات، ولكن عدد تلك التي صوت، فيها، أقل من ناخب من كل عشرين ناخباً للاشتراكيين لم يلق تعديلاً محسوساً: لقد كان الفرع الفرنسي للأممية

العمالية يتقدم في انطلاقته. ويجب انتظار 1914 من أجل أن ينال المنحنى الانتخابي تعديل عميق: مليون وأربعمائة ألف صوت، 17 ٪ من الأصوات، إنها "البقعة الحمراء". وكانت الاندفاعة قوية في كل المحافظات الكبيرة تقريباً، وخاصة في المنطقة الباريسية، محافظتي اللوار والسين الأسفل العماليتين، كما في النيفر الريفي أساساً. وانتقلت فيينا العليا إلى مقدمة نادي "الأكثر من 20 ٪" بـ 27٪ من الناخبين المسجلين، وأصبحت هذه الكوكبة تضم اثنتي عشرة محافظة. وفي الذيل، لم يعد هناك سوى 28 محافظة بقيت فيها النسبة المئوية للأصوات الاشتراكية أدنى من 5٪. ولنستشهد، أيضاً، بدوبروي: "عندما سنستطيع تقديم ترشيحات فعلية في كل الدوائر ودعمها بدعاية منهجية، سنكون قريبين جداً من الهدف".

تشخيص متفائل يجب أن نخفف منه. فالمقارنة مع بلدان أوروبية كبرى أخرى– وعلى رأسها ألمانيا، خصم فرنسا، في الاشتراكية، أمام المؤتمرات الدولية– تبقى في غير صالح الاشتراكية الفرنسية. فقد جمعت الاشتراكية الديمقراطية، عام 1912، ثلاثة أضعاف الأصوات التي حصل عليها الفرع الفرنسي للأممية العمالية عام 1914 في بلد لا يزيد سكانه عن سكان فرنسا إلا بنصف مرة. والأمر الخاص هو أنه على الرغم من الارتفاع المتأخر، عشية الحرب، لمعدل الانضمام إلى الاشتراكية، أي لنسبة عدد الأعضاء إلى عدد الناخبين– ارتفعت من جزء من عشرين عام 1906، إلى جزء من ثمانية عشر عام 1910–، ولم يرتفع، بقفزة، إلى جزء من خمسة عشر إلا في تموز 1914، فإن التباين بين الناخبين والأعضاء يبقى قوياً، أعلى بكثير منه في ألمانيا وبلجيكا والسويد. ويتبين لنا أن اتحادات عديدة

يقع عدد أعضائها الذين يدفعون اشتراكات في حدود المتوسط ويكونون قليلي الولاء تحصل على نتائج انتخابية جيدة. فالأفراد يصوتون لحزب ما بصورة أسهل من الاشتراك فيه بقدر ما تكون الدعوة إلى الاشتراك تقدم، بصورة أساسية، كوسيلة لتوطيد عدد الناخبين. وإذا كانت القوى اللازمة لتطوير الدعاية تنخفض من جراء ذلك، فالزيادة الكبيرة في عدد النواب كانت تخفي ذلك من الخارج: كانوا 52 عام 1906، فأصبحوا 76 غداة انتخابات 1910– الواقع أن الرقم سرعان ما انخفض إلى 72– وإلى 101 بعد انتخابات 1914، وبعد قليل إلى 103. وقد تحسن المردود الانتخابي باستمرار. وكل اقتراع اشتراكي اكتسب المزيد من الوزن في الإطار الشرعي للبلد: ففي عام 1906، كان النائب الاشتراكي يمثل 160 ألف ناخب، وأصبح يمثل 150 ألفا، عام 1910، و136 ألفا عام 1914. وعشية الحرب، لم يكن الفرع الفرنسي للأممية العمالية حزبا جماهيريا ولا حزب مناضلين ثوريين، بل أصبح، في عشر سنوات، حزبا برلمانيا كبيرا.

دروبها :

ليس من السهل أن نستخلص من هذه الملاحظات الإجمالية أو الخاصة بالمحافظات دلالات جدية حول البيئات الاجتماعية التي تقدمت، فيها، الاشتراكية وحول الشروط التي جرى، ضمنها، هذا التقدم. ومع ذلك، فلنذكر بعض الملاحظات.

لقد غزت الاشتراكية، للمرة الأولى، مناطق ريفية هامة، وليس، بعد، نوى فلاحية. ولكن لم يكن لتوسعها علاقة واضحة مع المعارك الطبقية أو الجماهيرية التي كانت مستعرة جدا في بداية القرن، في الأرياف. وثورة صغار مزارعي الكرمة في الأوب، عام 1911، التي لم

يتوصل الاشتراكيون إلى قيادتها على الرغم من نفوذهم القديم في المحافظة والتي لم يتدخلوا فيها إلا متأخرين جداً لم تفدهم إلا بصورة ضئيلة جداً. فلم يعلن الاتحاد، في نهاية 1911، سوى 62 عضواً إضافياً، ونتائجه الانتخابية في مناطق الكرمة، عام 1914، كانت مدهشة في عدم تساويها. وفي الجنوب اللانغدوكي كانت المعارك الأكثر إبهاماً قد سمحت، بالتأكيد، بشيء من البعث لاتحاد الأود، ولكنها لم تكن قد أبرأت اتحاد الهيرو من نصف ذبوله. وعلى العكس من ذلك، ففي كانتوني مونبلييه الثاني وبيزيه الثاني الكرميين، اللذين كانت المواقع الاشتراكية فيهما قوية، أدت اضطرابات 1907 التي كانت مطبوعة بعداء قوي جداً للبرلمانية إلى هبوط محسوس في مصداقية الحزب في انتخابات 1908 البلدية وانتخابات 1910 التشريعية (ف.غاتون). وأخيراً، فإن ثورة المرابعين اللانديين، عام 1907 أيضاً، توحي بنتائج قريبة في محافظة كانت المواقع الأصلية للاشتراكية فيها ضعيفة جداً. أكان ذلك نقصاً في الحزبيين؟ أم ترددات محلية أمام تولي قيادة المعارك؟ أم عجزاً من الحزب عن أن يقترح في الحملة خطاً يسمح له بالتدخل بصورة ناجعة على الصعيد القومي عندما كان أعضاؤه المحليون يخفقون؟ وهذه الفرضية يجب أن لا ترفض. وعلى الرغم من "اختصاصييه"– كومبير– موريل، تاربورييش–، وعلى الرغم من لجنة تحقيق قررها الحزب في مؤتمر ليموج (1906)، لم تناقش "المسألة الفلاحية" مناقشة جدية، قط، في الفرع الفرنسي للأممية العمالية: فالحزب لم يستطع الحسم فيما يتعلق باقتراح تأميمات واسعة– يمضي جوريس إلى حد اقتراح تأميم كل الكرمة اللانغدوكية عام 1907– والدفاع عن المرابعين الفقراء والعمال الزراعيين والرغبة في صيانة الملكية الصغيرة، واقتصر على

وضعها إلى جانب بعضها. ولم تتقدم الاشتراكية في الريف إلا خلال السنوات والمناطق الهادئة: في الهيرو، بين 1910 و1914، بدعم إضرابات قليلة الانتشار، في الآليه بتقديم حلول تشريعية أصيلة لصالح مرابعي البوربونيه، في النيفر وفيينا العليا على أساس خطه السياسي العام على ما يبدو. وكانت هذه فتوحات انتخابية متينة، ولكنها قادت إلى الفرع الفرنسي للأممية العمالية ناخبين اشتراكيين جيدين أكثر مما حملت إليه مناضلين فلاحين ثوريين.

وفي الوسط العمالي، كان تنوع تصرفات الاشتراكيين جلياً عندما تضخمت موجة الإضرابات، عام 1906، مثلاً. ففي الشمال، أبدى الإصلاحيون والغيديون الحماسة الضعيفة نفسها: ففي لانس بذل باسلي جهده للجم الإضراب الذي أعقب كوريير، ووجه اللوم إلى غونيو، سكرتير نقابة عمال المناجم والمرشح في دواي، من جانب الاتحاد، لأنه، خلال الإضراب، "أهمل" حملته الانتخابية. وكتب غيسكيير يقول: "الاقتراع العام... سيكون أنجع من الإضراب بكثير لتحقيق شروط أفضل للعمل والحياة والأمن والحرية". فلا عجب، منذ ذلك الحين، إذا كانت "النقابة الفتية" ذات الصبغة الفوضوية، مع بينوا بروتشو، وليس الغيدية، هي التي تولت، في الحوض المنجمي، استبدال الرجال الموجودين في الموقع. وعلى العكس من ذلك، فبعد بضعة أشهر، فإن بواسون الذي وجد في دوارنينيز حركة نقابية نشطة شكل فيها مجموعة من أربعين مناضلاً سرعان ما أصبحوا مائة. واعتباراً من 1907، جعل الموقف الرسمي للاتحاد العام للعمل إسهام اشتراكيين، حتى ولو كانوا من أصحاب النوايا

الحسنة، في المعارك البروليتاريا أمراً صعباً. فقد أكد، بتصميم، استقلاله الكلي ولم يقتصر على رفض كل تدخل، بل رفض كل عمل مشترك أيضاً، ورفض وساطة برلمانية وعبر عن ثقته الحصرية بالقدرات الابتكارية للعبقرية العمالية بدعوتها، بأشكال متنوعة، إلى "العمل المباشر". وفي مؤتمر نانسي (1907)، حسم الحزب بأغلبية ضعيفة– 148 تفويضاً مقابل 130– مناقشة طويلة هزم فيها الغيديون الذين كانوا حريصين على ترجيح الطريق السياسية، أي البرلمانية، في كل ظرف، على النضال النقابي. وأكد اقتراع تارن الذي دعمه فايان وألبير توماس الشاب أنه من الضروري لتحرير الطبقة العاملة ممارسة العمل السياسي والعمل النقابي مرفوعين على راية واحدة، واعترف بالتوافق بين اتجاه الحزب و"ميثاق أميان"، ودعا المناضلين إلى "تبديد كل سوء تفاهم بين الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي". وعلى وجه الإجمال، لم يقتصر الحزب، منذ ذلك الحين، على الامتناع عن التدخل في الإضرابات فقط، بل، أيضاً، عن إعطاء وجهة نظره خلال المعركة. وقد لعب دور لجنة تنديد بالقمع– بعد فيلنوف– سان جورج مثلاً–، ولجنة دعم للضحايا– لإعادة عمال الخطوط الحديدية بعد إضراب 1910–، وبصورة أندر دور حزب مسؤول عن المصالح الطبقية للعمال. وكان وراء هذا الموقف دوافع متنوعة جداً. فقد كان يعود، لدى جوريس أو فايان، إلى الرغبة في تحقيق الوحدة العمالية، ما وراء الوحدة الاشتراكية، ذات يوم، بمراعاة الحساسيات النقابية، ولم يكونا يظنان نفسيهما ملزمين بكتمان مشاعرهما عند انتهاء الصراع. وكان آخرون، أغلبية الجوريسيين، يحسون أنفسهم معفين، على

هذا النحو، من نمط تدخل صعب عليهم صعوبة النشاط الحزبي في صميم أزمة فلاحية. وضمن هذه الشروط، كان الحزب يكسب القليل من المناضلين العماليين الثوريين، ولكن كثيرين من النقابيين الناقدين حيال "الموحدين" كانوا، في ساعة الاقتراع، يلتحقون بمعسكر الفرع الفرنسي للأممية العمالية.

وزادت هذه الحركة قوة عشية الحرب بموجب حملتين لهما طابع قومي قادهما الحزب. فللمرة الأولى، شرع الفرع الفرنسي للأممية العمالية في التأثير في الحياة القومية على صعيد آخر خلاف صعيدي البرلمان ومجرد الصحافة، وعلى حث المواطنين، بصورة ملموسة، على تنظيم أنفسهم. وكانت المحاولة الأولى التي ظلت خفرة جداً وجزئية هي الحملة ضد غلاء المعيشة عام 1911. فقد دعيت الضحايا إلى وعي شروطهم كمستهلكين. وأقر الحزب، مع إدانته لأعمال العنف، ثورات ربات البيوت في الأسواق، وساند مقاطعة المنتجات التي ازدادت أسعارها زيادة قوية، وطرح للمرة الأولى فكرة سلم متحرك للأجور مع حد أجري أدنى يحدد سنوياً، وذكر بموقفه العدائي التقليدي لرسوم الحماية، بما في ذلك الرسوم البلدية التي كانت عرائض التظلم تطالب، أحياناً، بإلغائها. استطاع الاشتراكيون المؤيدون للتعاونيات الاستهلاكية، الذين كانوا يحاولون أن يصوغوا، ضمن تقليد البروسية القديمة، ممارسة ونظرية للخدمات البلدية العامة- ألبير توماس، إدغار ميلو- الإفادة من اندفاعة غلاء المعيشة التأكد من أن ساعتهم قد أتت. فقد ناقش مؤتمر سان كوانتان (نيسان 1911)، مطولاً، تنظيم الخدمات العامة. وتحقق انصهار التعاونيات التي كانت تدفع

للحزب جزءاً من أرباحها– كانت تسمى، لهذا السبب، "اشتراكية"–، وانصهار التعاونيات "البورجوازية" التي اتحدت، ضمن تقليد مدرسة شارل جيد، في اتحاد زقاق كريستين، في كانون الأول 1912. وطرح الحزب أفكاراً جديدة ودقق في بعض الأفكار التي كان يقترحها منذ زمن طويل. وارتفع نفوذه ارتفاعاً محسوساً، وهو ما يدل عليه استئناف تيار الانضمامات. ومع ذلك، فإنه لم يتول قيادة المعارك. فقد كان المستشارون المحليون والنواب يستقبلون الوفود ويقترحون حلولاً كانت جريدة "الأومانيتيه" تقدمها، ولكن الاشتراكيين لم يكونوا محركي هذه الجوقة الغاضبة.

وبدت وظيفة الحزب الموحد أكثر إبداعاً بكثير لدى الحملة ضد قانون السنوات الثلاث التي دفع إليها بين آذار وحزيران 1913. وكان الأمر يدور حول معركة ذات أهمية وطنية لا في محتواها– وسنعود إليه– فقط، بل بأهدافها وصيغها أيضاً. فقد كانت تعني كل المواطنين، وجرت قيادتها بحيث تشرك، بأشكال متنوعة، أكبر عدد منهم. وسرت عريضة شعبية في البلاد كانت الاتحادات والمجموعات في القاعدة تؤمن انتشارها، وفي ثلاثة أشهر جمعت 700 ألف توقيع، وكانت جريدة "الأومانيتيه" تقدم تقريراً يومياً عنها. ونشر المثقفون الاشتراكيون، وكانوا ما يزالون قليلي العدد، والأساتذة والطلاب نصهم الخاص الذي جمع تواقيع من نموذج درايفوسي. ووجدت السوربون الراديكالية نفسها في حالة اتفاق مع الأنتليجنسيا الاشتراكية. وفي أيار 1913، انتقلت الحركة إلى الجيش: ففي ثكنات عديدة، تظاهر الجنود ضد إبقائهم في خدمة العلم وأنشدوا "الأممية". والنجاحات الانتخابية واندفاعة الانتسابات في ربيع 1913 لا تفهمان خارج هذه الحملة.

... ووسائلها:

بين النضال ضد قانون السنوات الثلاث دور جهاز الحزب في كسب الرأي العام. فكيف كان ينتشر القول والنص الاشتراكيان؟ في القمة، كان الحزب قليل الإشعاع من حوله. فلم يكن يمكن للفرع الفرنسي للأممية العمالية، أبداً، أن يعتمد إلا على نفسه. وكانت اللجنة الإدارية الدائمة التي لم يدخلها النواب، بتواضع، سوى في تموز 1913، والسكرتارية تؤمنان إدارة الدعاية. وكان مفروضاً في النواب احترام جداول المناوبة. ومع ذلك، فقد كان الأساسي من الاجتماعات، وخاصة في البداية، يؤمن عن طريق "مندوبي الدعاية" الذين أنشئوا في شالون وكان الحزب يدفع أجورهم. وكانوا، بين 1906 و1912، ثلاثة يساعدهم مندوبان احتياطيان يجتازون فرنسا كلها: رينوديل الذي جاء من حزب فرنسا الاشتراكي والذي حل محله بواسون في تشرين الثاني 1907، ماكسانس رولد الذي جاء من الحزب العمالي الاشتراكي الثوري ومارسيل كاشان الغيدي، وكان ثلاثتهم خطباء مفوهين ومخلصين للحزب– ولاتجاههم– ويحبون الحياة الرغيدة. وسرعان ما انتقد موفدو الفرع الفرنسي للأممية العمالية الذين كانوا مطلوبين جداً في البداية لضعف مردودية نشاطهم. فلم يحل شيء، في نهاية المطاف، محل النوى المحلية لضمان إشعاع الاشتراكية في القاعدة: فقد كان المناضلون، حملة الصحف و"الأوراق الطيارة" يغادرون، كل أسبوع، في عربة خيول وعلى دراجة غالباً، المدن الصغيرة إلى التجمعات الريفية.

وكان دور الصحافة أساسياً. فقد كان كل اتحاد يود أن تكون له جريدته، أو أسبوعيته على الأقل. فانضمت إلى يوميتي 1905، "الأومانيتيه" و"حق الشعب" (غرونوبل) جريدة "الجنوب الاشتراكي"، في كانون الأول 1908، و"شعبي الوسط" عام 1911. وأكمل المجموعة حوالي ستين أسبوعية وأربع مجلات نصف شهرية. ونظراً لانعدام عرض جيد للأخبار المحلية، فغالباً ما كانت مملة. وكانت حياتها قاسية قسوة خاصة عندما تصطدم بصحافة محلية قوية، خاصة إذا كانت راديكالية: فكيف يمكن أن تعيش يومية اشتراكية إلى جانب "برقية تولوز"؟ ولم يتوصل مكتب الصحافة الاشتراكية المولود من الاجتماع الوطني الأول (كانون الثاني 1911) إلى إيجاد حل لهذه المسائل. و"الأومانيتيه"، وحدها، هي التي وجدت، متأخرة، انطلاقة حقيقية. وقد بقيت الجريدة التي وضعت، منذ 1907، تحت سيطرة الحزب الذي كان يعين، كل سنة، مندوبيه الذين كانوا أكثرية في مجلس الإدارة، بقيت مطبوعة، بقوة، بشخصية جوريس. وتجاوزت مبيعاتها في الضاحية والمقاطعات تجاوزاً ضعيفاً مبيعاتها الباريسية، فنفوذها كان قومياً إذن. واستجابت الجريدة، بذكاء، برفع عدد صفحاتها إلى ست في نهاية كانون الثاني 1913، للصعوبات التي خلقتها لها، منذ 1911، جريدة أطلقها الاتحاد العام للعمل في باريس، "المعركة النقابية". فجريدة "الأومانيتيه"، الجريدة التي كانت أكثر حياة، وأكثر تنوعاً من الناحية الثقافية، وأجرأ، وأحدث وأكثر صلة بالمسائل الدولية، ضاعفت اشتراكاتها ثلاث مرات وارتفعت مبيعاتها من حوالي 56 ألف نسخة إلى حوالي 88 ألفاً.

الاشتراكيات الأخرى:

الحقيقة هي أن الحزب لم يكن العميل الوحيد في نشر الاشتراكية في فرنسا. فقد كانت تعيش على هامشه مجلات مستقلة كانت مختلف التيارات الثقافية تعبر عن نفسها فيها. وبقيت النقابية الثورية تملك الأغلبية في الاتحاد العام للعمل، وظلت الجماعات الفوضوية نشيطة جداً.

ويوضح وضع المجلات ومصيرها، مرة أخرى، في الاشتراكية الفرنسية، المكانة الهزيلة التي كانت تمثلها محاولات التأمل السياسي الثوري منذ أن ضعفت الحوافز السياسية القومية. ويشهد على ذلك الانحطاط السريع لمجلة "الحركة الاشتراكية" عندما بدأت، عام 1909–1910، أزمة الاتحاد العام للعمل. ومجلة "الاشتراكية العمالية" لجأت إلى دراسات أحادية هامة، أحياناً، ولكن دون منظور، بدلاً من أن تفتح المناقشة النظرية التي كانت تفرض نفسها. وعلى وجه الإجمال، حافظت المجلات التي كانت ترفض كل انتماء ماركسي، كل اتجاه ثوري، على نفسها بصورة أفضل: فمن المؤكد أن "المجلة النقابية" الصغيرة التي أصدرها ألبير توماس، منذ أيار 1905، مع القادة المعتدلين للاتحاد العام للعمل وللحركة التعاونية– كلويه، كوبا، كوفر، رونار، هيلييس– لم تتوصل إلى تجاوز 600 مشترك– لم يكن لمجلة "الحركة الاشتراكية"، قط، أكثر من 700–، ولكن انصهارها مع "المجلة الاشتراكية" التي تولى توماس إدارتها عام 1910 أعطاها قاعدة أمتن. فمجلة مالون القديمة التي جعل منها فورنيير، بين 1905 و1910، رأس جسر لاشتراكية استعمارية وشوفينية ولكنها احتفظت بحرية التعبير،

كرست نفسها، منذ ذلك الحين، لدراسات "وضعية" حول مسائل كان حلها، في نظر توماس، يميز الاشتراكية الحديثة: التأميمات، الإدارة المباشرة. وكان الأمر يدور حول فكر متلاحم طوره توماس وأصدقاؤه، فضلا عن ذلك، في "دفاتر الاشتراكي" التي ساهم، فيها، الفابيانيون الإنكليز والاشتراكيون البلجيكيون طواعية. وكان ألبير توماس الذي كان متحفظا عندما ينبغي ذلك، حازما دون عدوانية، عاملا مجدا، يرى أن مستقبل الاشتراكية يقوم، في فرنسا، على دخول عمالي في إدارة الخدمات العامة وشبه العامة. وخلافا للسنوات الأولى، كان يمين الحزب هو الذي كان يقع الخيال النظري فيه.

ويجب أن نبحث، جزئيا، عن سبب ذلك، في الجزر الذي حمل قسما جيدا من المثقفين الذين كانت قضية درايفوس قد أثارت حساسيتهم بصدد المسألة الاجتماعية. وإذا كان حقوقيون، مع إيمانويل ليفي وليون بلوم، واقتصاديون، مع سيميان، وعلماء اجتماع، مع ليفي- برول وموس، ظلوا أعضاء في الحزب، محبطين بسبب عمل برلماني مقطوع عن السلطة ودون تأثير، في نظرهم، على الوقائع، فإنهم لم يعودوا يناضلون إلا في تلك المجموعات الدراسية التي كان يتهيأ، في نظرهم، مستقبل الاشتراكية الهادئ فيها. واقترب، في الطرف الآخر، سوريل وبيرت، حوالي 1910، من الملكيين. ومات زولا، وانتقل بيغي إلى معسكر آخر، وبعث أناتول فرانس برسائل. وانقضى زمن الفوضوية الأدبية بدوره. وبحث كثير من الكتاب والفنانين في مكان آخر، في إبداعاتهم الشخصية،

عن طريقة يعبرون بها عن المشاعر التي كانت توحي بها إليهم بورجوازية "العصر الجميل" المتخمة وعن إرادتهم تغيير العالم بالريشة أو الكلمة. ويجب انتظار اقتراب الحرب من أجل أن ترتسم، حول مجلات صغيرة عديدة ولدت في المقاطعات– مثل مجلة "الجهد" لجان ريشار بلوش، في بواتييه– أو في باريس– مثل مجلة "دفاتر اليوم" لجورج بيسون–، إرادة نضالية، إن لم يرتسم تفكير نظري أصيل، للتكتل ضد تهديدات البربرية بإجراء قطيعة مع كل أنواع الروتين وتحضير "الثورة الاجتماعية" مع الأممية، ولم لا يكون ذلك مع الفرع الفرنسي للأممية العمالية؟

وهبطت أزمة الاتحاد العام للعمل بإشعاع النقابية الثورية. فقد اصطدمت إرادة القيادة النقابية المتحمسة في تحديد طريق بروليتاريا نحو الثورة، منفصلة جذرياً عن مؤسسات الدولة البورجوازية، بصعوبات جديدة: انحسار المعارك العمالية بين 1907 و1910، نمو التروستات الدولية، الأشكال الجديدة لتقسيم العمل التي ترغم على إعادة قولبة التنظيم النقابي، على تشكيل أولى الاتحادات الصناعية، ضروب تقدم النقابية في المهن المرتبطة بالدولة. وعانت الإضرابات التي استؤنفت بين 1911 و1913 ضروب فشل متواترة. وعانى اتحاد التعدين الحساس حساسية خاصة تجاه المسائل الجديدة أكثر من اتحادات أخرى نتائج ذلك وسكرتيره ميرهيم كان من بين من كانوا يفكرون مثل بيير مونات أنه يجب تعميق التفكير الاشتراكي للنقابيين. وهذا هو الهدف الذي استجاب سله، عام 1909، تأسيس مجلة جديدة، دفتر رقيق غني بالمعاني والأفكار، "الحياة العمالية"

التي سرعان ما حصلت على 2000 مشترك. إلا أنه إذا بدت جبهة الثوريين، "حيال العدو الإصلاحي"، سليمة، فقد كانت ملغومة من الداخل. ففي عام 1914، بدت أيديولوجية الاتحاد العام للعمل وقيادته وبعض منظماته مهددة. وكان تيار ثوري جديد يبحث عن نفسه ولم يكن قد وجدها بعد.

وبدا الفوضويون في مأمن من هذه الصعوبات. فترسخهم في الطبقة العاملة ونفوذهم لم يتراجعا، بل تطورا، كما يتبين من دراسة عينات ممثلة للمناضلين وبمقارنة تيراج الصحافة الفوضوية لعام 1913 بما كانت عليه قبل عشرين سنة، في زمن أكبر نفوذ لها (ج.ميترون). وقد وصلت الصحف الفوضوية إلى جمهور أكبر بمرتين مما كان عليه عشية اعتداءات 1893– 1894. وهذه البؤر القديمة العديدة، دائما، في باريس وليون ومرسيليا، كانت تشع، أيضا، على شمال الحوض الباريسي وشرقه، من أميان إلى رامس وإيبينال. وكان آب 1913، أخيرا، هو الموعد الذي نظم، فيه، الاتحاد الشيوعي_ الفوضوي الذي تكون عام 1911 والذي كانت له حوالي ثلاثين مجموعة في المنطقة الباريسية، مع حوالي ثلاثين مجموعة أخرى من المقاطعات المؤتمر الأول للاتحاد الشيوعي الثوري الفوضوي للناطقين بالفرنسية. أكان ذلك مجرد نار هشيم؟ لا يبدو ذلك: فقد أمنت مؤتمرات متنوعة في الغرب والجنوب الشرقي تجمعات إقليمية. هل كانت الرياح مواتية للفوضويين، كما بالنسبة للاشتراكيين، عشية الحرب؟ إذا كان تنظيمهم قد تقدم، بالنسبة للذين لم يكونوا مرتبطين بالفوضوية

الفردانية التي كانت ما تزال نشيطة على الأقل، فإن تحليلاتهم لم تبد متجددة أبداً.

الاشتراكية الفرنسية أمام مسائل القرن العشرين:

الأحداث التي سادت تاريخ فرنسا في القرن العشرين- الحرب، أزمة الاستعمار، التحولات العميقة للرأسمالية في الخلفية- تطرح مسألة إدراك الاشتراكيين الفرنسيين لها في حين كانوا ما يزالون جنينيين ومسألة الطريقة التي تصورها المناضلون لكيفية مواجهتها. من المؤكد أن الفرع الفرنسي للأممية العمالية قد تشكل في الساعة التي كانت الأزمة العامة للإمبريالية تعلن عن نفسها، فيها، مع الحرب الروسية- اليابانية، وتحت ضغط قوى تاريخية جديدة في ساعة اندلاع الثورة الروسية الأولى التي كان قد حيا، فيها، ألوف الشموس أيضاً. ولكن مشروعه، كمشروع الاتحاد العام للعمل، بقي، عام 1905، متمحوراً أساساً، على انتشار أيديولوجيات ذات أصل أوروبي ومن طبيعة عمالية كانت تعني، حقاً، في مبدئها، البشرية جمعاء- كان ذلك معنى الأممية- ولكنه لم يكن لها، حقاً، تأثير إلا في الدول الأوروبية المصنعة أو التي هي قيد التصنيع. أما فيما يتعلق بالحزب الذي كان الوحيد الذي يمثل فرنسا داخل الأممية حيث كانت تناقش هذه المسائل، فإن الرؤية التي كانت لديه عن المستقبل كانت رؤية تقدم متصل لم تكن الانقطاعات الكبرى، دون أن تكون مستبعدة، متوقعة حقاً ولا مدمجة بطبيعة الحال، مستقبل تتحقق الجماعية في نهايته. وهذا مستقبل محدد انطلاقاً من وضع فرنسي، متروبولي، قابل للتحقيق ضمنياً. إن نصاً

على القدر من الرسمية– ميثاق حقيقي– الذي كان عليه الإعلان حول العمل العام للحزب الذي جرى إقراره في تولوز، في تشرين الأول 1908، والذي كتبه أكثر القادة حساسية للطفرات السريعة في العالم، جوريس، يدهشنا، اليوم،بطابعه الفرنسي الضيق. وبهذه الصفة، أكثر بكثير منه بسبب العلاقات التي كان يقيمها بين الإصلاحات، "نقطة انطلاق مطالب أوسع ومكاسب أجرأ ونقطة استثنائها" و"التحول الحاسم للملكية"، يبدو "إصلاحيا" أو متوجها نحو الأزمنة التي تنتهي كما نحو الأزمنة التي تعلن عن نفسها. ويمكن أن يبدو خارقا للطبيعة أن لا يكون هذا التصريح قد تضمن أي تلميح إلى المستعمرات وإلى تهديدات الحرب والصدام بين إمبرياليتين. إلا أن أحدا لم يعجب لذلك.

ومع ذلك، لم تبق الاشتراكية الفرنسية غريبة عن المسائل الجديدة التي كانت تلح على البشرية، وعلى الفرنسيين أنفسهم في بداية القرن هذه: "المسألة الاستعمارية"، كما كان يقال، وخاصة النضال ضد الحرب. وكانت على العكس من ذلك، منقسمة بصددها إلى اتجاهات لم تكن تغطي الفروق الأخرى كليا، وغالبا ما تدخلت، بحماسة، حتى داخل الأممية، وقبلت أن تكون مدانة من جانب أغلبية الأمة، وحتى من جانب أغلبية الراديكاليين الذين كان التحالف معهم ضروريا لتحقيق الانتصارات الانتخابية في الجولة الثانية.ولكنه بجعله منها مسائل نوعية وبحصره المسألة الاستعمارية أو النضال من أجل السلم، حتى النهاية تقريبا، في قطاعين متميزين تميزا صارما عن القطاعات التي كانت "سياسته الداخلية" تغطيها، والمسماة "السياسة العامة"، وبإبرام هذه الازدواجية بوصفها شيئا

بديهيا، كان الحزب يعرض نفسه إلى خطر أن يجعل من هذه المسائل "ميدانا محتفظا به" لبعض المختصين- كان الوضع كذلك دائما، فعلا، بصدد الاستعمار- ويمنع نفسه- دون أن يكون الوحيد في ذلك!- من إنضاج استراتيجية إجمالية ذات طابع ثوري.

المسألة الاستعمارية :

مسؤوليات الحزب الاشتراكي الفرنسي، في موضوع الاستعمار، كبيرة بصورة خاصة بسبب سعة الإمبراطورية وأخطار الصراع مع ألمانيا الذي أبرزه، عام 1905، مشروع الدخول إلى مراكش. فقد كان يمكن، إذن، أن يتوقع، بين 1905 و1908 خاصة، في البرهة التي كانت المسألة تناقش، فيها، في الأممية أن تفتتح داخل الفرع الفرنسي للأممية العمالية مناقشة واسعة. ولم يحدث شيء من ذلك: فقد امتنعت الصحافة الاشتراكية، و"الأومانيتيه" خاصة، عن كل مناقشة نظرية، عن كل إعلام منتظم. وفي مؤتمر نانسي الذي سبق، في آب 1907، مؤتمر شتوتغارت، اعتبر تقرير بول لويس حول أسباب الاستعمار ونتائجه "مقبولا" دون مناقشة. وكان الحزب يفضل، بصورة ظاهرة، الاقتصار على صيغ سابقة: فقد صرح أليمان، دون أن يناقضه أحد، أن الفرع الفرنسي للأممية العمالية كان يكتفي بقرار أمستردام الذي "كان يرفض رفضا مطلقا ما كان يقصد بسياسة استعمارية رأسمالية". ذلك أن الذين كانوا، من بين القادة، قد فكروا في المسألة كانوا، فعلا، منقسمين انقساما عميقا. وذلك، أيضا، أن أعضاءه والطبقات الشعبية التي كانت تؤثر فيه ظلوا لا مبالين إلى حد كبير بما فيه الكفاية. ومع ذلك، فإن سلسلة من الأحداث أبقت المسألة

كبير بما فيه الكفاية. ومع ذلك، فإن سلسلة من الأحداث أبقت المسألة الاستعمارية في أفق الاشتراكية الفرنسية حتى نهاية 1912، على الأقل، وشجعت على وعي أكثر جدية. ويكمن وراء إدانة "السياسة الاستعمارية الرأسمالية" في فرنسا، ثلاثة عوامل. فهناك، أولاً، الإدانة الإنسانية لـ"البربرية الاستعمارية" المرتبطة بحروب الغزو، وكذلك في الأقاليم المفتوحة من قبل، وبابتعادها الذي يرجح أصحاب النفوذ المحليين،و إلى حد ما،بوضعها كأقاليم خاضعة. ففي عامي 1905 و1906، شنت "الأومانيتيه"، تحت مسؤولية روانيه، حملة متينة ضد الجرائم المقترفة في الكونغو وأفريقيا الغربية الفرنسية والأنتيل وغويانا. وبين 1911 و1912، فضحت مقالات بول فينييه دوكتون الجيدة التوثيق، في "الحرب الاجتماعية"، "عمليات السلب الاستعماري" في تخوم المغرب. والعنصر الثاني هو إلقاء الضوء على القوى الرأسمالية التي تفيد، حقاً، من الاستعمار. فضمن التقليد الكبير للحزب العمالي الفرنسي ومؤتمره في روميلي (1895)، جعل براك من ذلك تيمة مقالات عديدة في "الأومانيتيه" و"الاشتراكي"، وكرس بول لويس لآليات التوسع الرأسمالي جانباً من مؤلفه الهام حول "الاستعمار" (1905)، وأشار جوريس، في المجلس، إلى التأثير الضار للشركات الكبيرة ذات الامتياز في مراكش، وفعل الفيلسوف الشاب فيليسيان شالاي ذلك في مقالاته العديدة حول الكونغو. وأخيراً، هناك النقطة الثالثة: إمكانية رؤية الحرب تنبثق من الخصومات الاستعمارية، فهي في صميم الحملة التي قادها جوريس نفسه ضد حملة مراكش.

واصطدم الإجماع بعقبات عديدة. فقد بقيت معلومات الاشتراكيين الفرنسيين، نظراً لعدم وجود صلات لهم في المستعمرات، ركيكة، خاصة في الهند الصينية. ولم تكن "الاتحادات الاستعمارية" التي كانت تتطور ببطء والتي كانت حياتها السياسية متقطعة جداً لا تضم، تحت اسم "بروليتاريين استعماريين"، في أغلب الأحيان، سوى أوروبيين كان الوضع الاستعماري يقنع الاستغلال لديهم. ونذر "خليطو الدماء"، مثل نائب المارتينيك، لاغروزيليير: فمداخلاته، وهو المحامي الذي درس في فرنسا، لم تكن تختلف عن مداخلات المعمرين الفرنسيين اليساريين: فقد كان حانقاً، مثلهم، بسبب كل محاولات السيطرة المتروبولية على المستعمرات دون أن يتساءل حول المستفيدين المحتملين منها. وفضلاً عن ذلك، ظهرت على السطح تيارات رأي كامنة تحت الوحدة متجذرة في الاشتراكية الفرنسية، كانت تلجم كل تنديد بالاستعمار: فالميل السان سيموني إلى التنظيم يطبع بطابعه مشروع تأسيس مستعمرة اشتراكية على أفضل الأراضي المراكشية التي أجلي عنها سكانها الأصليون الذي اقترحه لوسيان ديلينيير على التشريع الفرنسي حتى قبل أن توقع معاهدة الحماية. فهذا الغيدي، المتأخر بالطبع والهامشي، كان مدعوماً، داخل الكتلة البرلمانية، من كل رفاقه في الاتجاه. وباسم الداروينية، التي كانت، مع ذلك، أقل شعبية، في فرنسا منها في الولايات المتحدة، دعت "المجلة الاشتراكية" الفرنسيين، مرات عديدة، إلى التوسع ما وراء البحار: ألسنا ننتمي "إلى مجموعة إثنية ندين لها بحياتنا"؟ وأخيراً، فقد كانت الثقة عامة في القيم التمدينية العليا التي كانت فرنسا الثورة، وحدها، القادرة على نقلها، وولوج الاشتراكيين إلى التقليد الجمهوري اليعقوبي قادهم إلى تفسير جرائم الاستعمار بوصفها أخطاء

يؤسف لها. وكانوا قليلي العدد أولئك الذين بدوا قادرين على المضي أبعد من ذلك. شخص مثل غوستاف هيرفيه الذي تمنى رؤية "المرتزقة الفرنسيين... ملقى بهم في البحر" والذي أعطى الشرعية لـ"الطور القومي" لدى المراكشيين أو "الآسيويين" بوصف ذلك ضرورياً لتشكيل "اتحاد بشري" كبير ذات يوم، وواحد مثل جوريس، خاصة، الذي كان في فكره المزيد من الاعتدال والمزيد من الاستمرار: فقد قادته مقاومة المراكشيين، عام 1911، إلى اكتشاف قوة الشعور الوطني ومشروعيته لدى السكان الأصليين. وسمحت له ثقافته الواسعة بالتعرف على القيم الأصيلة في الإسلام وفي الحضارة العربية لا في المغرب فحسب، بل وفي الشرق أيضاً، ولا سيما جماعة تركيا الفتاة. ونزل العداء الاشتراكي للاستعمار، معه ومع هيرفيه، إلى الحلبة: فقد كان الرجلان يكنان للاستعمار كراهيات لا تفسر. وما وضع، أيضاً، موضع المساءلة، لدى جوريس، هو التركز العمالي على أوروبا في الاشتراكيات الأوروبية، ومن بينها الاشتراكية الفرنسية. فنحن، هنا، عند منابع، قوية ولكن أنصارها قلة ضئيلة، لأممية جديدة.

النضال ضد الحرب:

ترابطت إدانة الفتوحات الاستعمارية مع الدفاع عن السلام. فبين عامي 1905 و1914، انتقل النضال ضد الحرب، فعلاً، إلى المقام الأول من هموم الاشتراكية الفرنسية، والمناقشات التي ارتبطت به شغلت مكاناً هاماً في الصحافة الوطنية والإقليمية، كما في المؤتمرات– ليموج (آب 1906)، نانسي (آب 1907)، باريس (1910)، بريست (آذار 1913)، باريس (تموز 1914)– وفي حياة المجموعات وفي عمل مندوبي الفرع الفرنسي للأممية

العمالية في المكتب الاشتراكي الدولي وفي نشاط الاتحاد العام للعمل وفي الحزب، كما في مداخلات النواب الاشتراكيين في البرلمان. وأخيرا، فهذا الإطار هو الذي عملت، ضمنه، القوى الاشتراكية على التأثير في الحياة الوطنية وفي الخيارات السياسية للبلاد، وهذا الميدان أيضا- الميدان الذي كان، فيه، الجهد الأكبر- هو الذي كان الفشل، فيه، الأشد جلاء.

ومع ذلك، لم يكن كل الاشتراكيين يحسون، بالقوة نفسها، الأخطار التي كانت تهدد السلام الأوروبي. وعلى الرغم من أنه كان هناك، دائما، في يمين الحزب، في المجموعة التي خلقت، عام 1911، "دفاتر الاشتراكي"، رجال كانوا، كما قال أحدهم، إيمانويل ليفي، في نانسي، لا يرون أن الحرب هي نتيجة للرأسمالية، فقد كان هناك اتفاق على درجة كافية من العمومية للتنديد بهذه الأخيرة بوصفها حاملة إمكانية الانفجار، وكانت المناقشة تنصب، خاصة، على تفاقم الأخطار. وكان عدد من الحزبيين يرى، منذ نهاية القرن التاسع عشر، أن "حربا أوروبية كانت أمرا غير محتمل إن لم يكن مستحيلا". وتذرع بعضهم، حول لافارغ، بالكلفة الساحقة لحرب محتملة، و"استحالة توفير الأقوات والذخائر لملايين الرجال" وأخطار تسلحهم على البورجوازية: وكانوا يستنتجون من ذلك أن حربا ما "قد تطلق الثورة الاجتماعية". وأقنع آخرون، بعد ذلك بقليل، أنفسهم بأن الرأسمالية المصرفية الدولية كانت تملك ما يكفي من صفاء الذهن والقوة للجم تجار المدافع من أجل الدفاع عن مصالحها الخاصة. وأخيرا، كانت ضروب التعلق والآمال تعلو وتهبط بموجب الأحداث: ففي عام 1912، ولدى حرب البلقان، استولى القلق على الاشتراكيين،

ولكن الحل السعيد للأزمة أطلق تفاؤلاً دام حتى تموز 1914. وقد مس به جوريس نفسه الذي كان، مع ذلك، قد رجا، مع فايان، منذ نهاية 1902، الأممية بالتصرف وألح، منذ حزيران 1905، على الحزب الموحد لكثرة ما كان مسكوناً بهاجس الخطر وسعة الكارثة الذي كان خياله يصوره له: الموت، البربرية المولودة من الحضارة، نهاية أمله باشتراكية دون انقطاع.

وسواء أكانت الاشتراكية الفرنسية قد تخلت، أم لم تتخل، في الوقت المباشر، عن تسمية نفسها حزب الثورة، فقد أرادت أن تكون "حزب السلام". وبذلك كانت تسترجع استرجاعاً كاملاً وجهتها الإنسانية، الوجهة التي جمعت، لدى قضية درايفوس، حول أليمان وجوريس، جماهير تقدمية واسعة. ففي بريست، في آذار 1913، قال ذلك فايان العجوز والمندوب الشاب عن الإيزير، ميسترال، بصوت واحد تقريباً. ولكن، كيف السبيل إلى ذلك؟ كانت الآراء متباينة تبايناً عميقاً. فالكتلة الغيدية– التي بدأت تظهر في داخلها، فضلاً عن ذلك، علامات تجدد الشباب، خاصة في الإيزير مع ميسترال، وفي فيينا العليا مع بول فور– لم تخرج، أبداً، عن خط كانت تطبقه، آلياً، على ميادين متنوعة. فيجب ويكفي "العمل اشتراكياً"، أي عرض المذهب، خلق المجموعات ومضاعفة الناخبين. وكل نشاط نوعي ضد الحرب يزرع الوهم ويحول عن الأساسي. وكل نداء إلى الإضراب أو العصيان خطر في حالة الحرب لأنه إذا دافع الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان عن بلادهم، فسوف تهزم فرنسا وهذا المنظور لا يمكن إلا أن يحول العمال عن التصويت للاشتراكيين. وإذا انضمت الاشتراكية الألمانية إلى ذلك، فإن "أكثر البلدان

اشتراكية"، في الوقت الحاضر، سيمضي إلى هزيمته. ولم يكن هذا الموقف يعود إلى نزعة انتخابية متصلبة فحسب، فقد كان يشير إلى تذبذبات المناضلين بين الوطنية البورجوازية التي يجب طمأنتها والأممية الاشتراكية التي اختزلت إلى الدفاع عن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. ففي آخر مؤتمر للفرع الفرنسي للأممية العمالية (5– 16 تموز 1914) جعل الغيديون من أنفسهم، حرفياً، الناطقين بلسان الحزب الكبير الذي كانوا قد احتفظوا بعلاقات مميزة معه.

وإذا كانت خيارات الأصولية الغيدية قد حددت، منذ ليموج، على مستوى الخطاب، بالتنديد المنظم باللاوطنية الهيرفية وبالأوهام الجوريسية، وعلى مستوى الفعل بغياب هذا الأخير، فإن أغلبية الحزب الخليطة كانت محركة منذ 1905 بتيارات تصلبت، اعتباراً من 1911 تدريجياً. فالثورة الروسية الأولى وسياسة دوكلاسيه الخارجية الفظة ودخول فرنسا "عش الزنابير المراكشي" أدت بسرعة كافية إلى تلاشي الآمال التي علقها جوريس وأصدقاؤه على لعبة التحالفات الديبلوماسية: فكانوا، عام 1902 – 1903، قد ظنوا "تجمعاً أوروبياً واسعاً" أمراً ممكناً بنفوذ روح سلمية جديدة إلى كل من الحلف الثلاثي والاتفاق. وانتهى ذلك منذ صدمة 1905: فإذا كان الاتفاق الودي قد استمر في الإفادة من صمت شبه مؤيد، فإنه قد جرى، منذ ذلك الحين، التنديد بالحلف الفرنسي– الروسي بجزم على أساس أنه يمكن أنه يجازف بجر فرنسا وأوروبا إلى الحرب. ومنذ ذلك الحين، خضعت وسائل لا تحصى مكرسة للمحافظة على السلام للمناقشة في مختلف مراجع الاشتراكية الفرنسية، ولكن على مستويات متنوعة جداً:

التحكيم الدولي، تحويل الجيش، الإضراب العمالي والعصيان. واللجوء إلى التحكيم الدولي– ولكن تحكيم من؟– هو، في فرنسا، من أصل سلمي بورجوازي: وكان كاثوليكي، فريدريك باسي، وهو راديكالي، كان نائباً للسارت، وإستورنيل دو كونستان، عضو محكمة لاهاي الدائمة للتحكيم منذ 1900، الناطقين بلسانه في فرنسا، ولم تكن رعاية القيصر الروسي، ثم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترفع حرارة حماس المناضلين أبداً. والتوصية التي أقرت بالأغلبية في نانسي لا تذكر كلمة عن ذلك. ويجب أن ننتظر حتى 1910 من أجل أن يدعو المؤتمر، بعد خطاب مرتبك لساامبا، الحكومات إلى ضمان العمل المنتظم لمحاكم التحكيم. وكان جوريس قد سكت. ولكنه سوف يرى، حتى تموز 1914، في التحكيم وسيلة الدلالة على مسؤوليات الحكومة والحكومات التي ترفض الخضوع له، إن لم يكن وسيلة لحلها.

ولم يثر التحويل البنيوي للجيش الفرنسي إلى جيش ميليشيات، بدوره، حماسة كبيرة في المعسكر الاشتراكي. وكان الأمر يدور، مع ذلك، هنا، حول تقليد قديم "مشترك بين كل اشتراكيي العالم" (جوريس) وقوي قوة خاصة لدى البلانكيين. وقد وضع، وكان افتراضاً مبدئياً لفترة طويلة، موضع الدراسة الجدية في بعض البيئات العسكرية الاشتراكية أو القريبة من الاشتراكية". وتشهد على ذلك أعمال النقيب موش، عام 1899– 1900، والمقالات التي نشرها، في "الأومانيتيه"، عام 1909، النقيب جيرار بتوقيع روسيل المستعار. واتخذ، أخيراً، شكلاً، مع هذا المجمل، "الجيش الجديد"، الذي نشره جوريس في تشرين الثاني 1910 على صورة تعليق من 450 صفحة على اقتراح قانون. وهذا الكتاب الذي يدخل في تأمل واسع حول

العلاقات بين الجيش والأمة، يمضي إلى ما هو أبعد من تعريف لأداة قادرة على تأمين الدفاع الوطني ومنع كل حرب هجومية. فهو يرتكس، مثلاً، لعداء العسكريتاريا الشعبي والعمالي الموجه ضد إقامة الثكنات والتسلسل العسكري، ضد الجيش محطم الإضرابات. ولكن الاستقبال الذي لقيه في الاتحاد العام للعمل حيث اتهم بأنه يريد طلاء العسكريتاريا بألوان جديدة، كما لدى الغيديين حيث اعتبر أن جوريس عرض تعاونه على وزير الحرب، والصخب المزدري الذي قوبل به، في مؤتمر تموز 1910، اقتراح مناقشة الموضوع يثبت تحفظات اشتراكيين عديدين.

واتصلت أكثر المناقشات حماسة بمنظوري الإضراب العام والعصيان لتجنب الحرب. ولم يكن كلاهما يمسان، فعلاً، النظام العسكري، ولو كان ذلك من أجل قلبه كما في "الجيش الجديد"، بل أكثر نوابض العمل العمالي، في فرنسا، أصالة وعمقاً: العصيان، "أكثر الواجبات قداسة" على حد قول دستور 93، والذي كانت الكومونة قد فعّلت ذكراه، الإضراب العام، الأسطورة الكبيرة التي ولدت في البروليتاريا الفرنسية والتي جرت حولها، قبل بضع سنوات، مناقشة واسعة.وبالإلحاح على هذين السلاحين اللذين خلقتهما العبقرية الشعبية، كانت الاشتراكية الفرنسية تؤمن لنفسها دعم ما هو الأكثر تطرفاً ضمن الطبقة العاملة سواء أعبرت هذه الاشتراكية عن نفسها في إطار الاتحاد العام للعمل– الذي اتخذ موقفاً منذ 1908–، أم في إطار الحزب. واتحاد السين، مع فايان، هو الذي تبنى، في ليموج، التوصية التي ظهرت، فيها، هاتان الكلمتان للمرة الأولى. وزادت الأغلبية التي تم الحصول عليها، بعد سنة من مناقشات كثيفة، في نانسي،

عشية المؤتمر الدولي. واستعاد فايان– وكير هاردي– في كوبنهاغن، عام 1910، الاقتراح الفرنسي الذي هزم في شتوتغارت: فشعار العصيان كان قد اختفى، وبقيت الدعوة إلى الإضراب العام والهياج الشعبي. وكان على المسألة التي استبعدت مرة ثانية أن تظهر من جديد بناء على إلحاح المندوبين الفرنسيين في مؤتمر فيينا، في آب 1914. عن أي شيء كان يعبر العناد الفرنسي؟ كانت الدوافع معقدة جداً. فقد كان الأمر يدور، بالنسبة ليمين الحزب– شرح فارين الأمر بوضوح في نانسي–، حول تعرية شوفينية الاشتراكيين الألمان بإجبارهم على رفض الاقتراح الفرنسي. وكان نص السين يقدم، بالنسبة لأغلبية المندوبين، وسيلة لرفض حميات توصية اليون اللاوطنية. وكان يفتح، بالنسبة لكثير من العمال، درباً مشتركاً بين الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي. وكان، أيضاً، وربما خاصة، بالنسبة لجوريس وفايان، خطوة تربوية شائقة: فإذا تعوّد العمال على فكرة قوتهم، فربما توصلوا، يوماً إلى ممارستها. وكانت ستراتيجيتهم ترمي، فضلاً عن ذلك، إلى صنع شعبية ضرورة التحكيم والتحويل الميليشي للجيش والإضراب العمالي معاً، ولكن سلاح الإضراب هو ما ألحوا عليه أمام الأممية المترددة.

الاشتراكية الفرنسية والأممية:

تعود أصالة الاشتراكية الفرنسية أكثر من ذلك، أيضاً، إلى المبادرات المشخصة التي اتخذتها في اتجاه الأممية. وكان حزب كوركوس يعبر، جيداً، عن متوسط رأي رفاقه عندما لاحظ، في مؤتمر1910، أن "الأممية لا توجد... نوعاً ما، إلا كتصور ثقافي": وقد هتف له في المؤتمر، ولكن

الصلات الرسمية بقيت مجردة جدا والصحافة بقيت، في الغالب، صامتة. وحاول بعض المناضلين -لونغيه الشاب، وخاصة جوريس وفايان- إعطاء بعد جديد للأممية، المطالبة بتوطيدها المؤسسي والنضالي وأن يجعلوا منها المرجع الناظم للاشتراكية، جهازا قادرا على جعل البروليتاريا العالمية حكما في المنازعات بين الأمم، "قوة أخلاقية يجب أن تمثل قراراتها بالنسبة للأحزاب المستقلة قواعد سلوك" (ج.هوب). إلا أنه كان ينبغي أن يكون هناك سلوك يضبط: ومن أجل الحصول من الأممية على أن تتولى التنظيم المشخص للنضال ضد الحرب ناضل المندوبان الفرنسيان في المكتب الاشتراكي الدولي من أجل القيادة لبلدهما داخل الحركة. ولم يكونا يستطيعان أن يفعلا ذلك إلا بقدر ما كانت القوى الاشتراكية المنظمة تعمل في فرنسا: والمناقشات الواسعة والمهرجانات الجماهيرية والمداخلات البرلمانية جعلت ممكنا ذلك الطلب الذي فشل بعد أغادير، ولكنه نجح بعد العدوان الإيطالي على طرابلس الغرب عبر بيان دولي ضد الحرب ومظاهرات جرت في تشرين الثاني 1911 وكانون الأول 1912 في كل عواصم أوروبا. وفي عام 1913، اتفق الحزبان الألماني والفرنسي على معارضة مشتركة للسباق إلى التسلح.

حدود معركة :

يطرح عمل الاشتراكية الفرنسية حيال المسائل التي يطرحها القرن، على الرغم من مواقفه الراديكالية، ثلاث مسائل على الأقل: إلى أي حد حظي الاتفاق الودي مع الاشتراكيين الألمان، عام 1913- 1914، بالمصداقية لدى الاشتراكيين الفرنسيين؟ إلى أي حد كان الحزب يتصور، في حالة

قيام الحرب، الرد عليها بالثورة الاجتماعية؟ على أية أسس نظرية كانت تقوم حملاته على التوسع الاستعماري وضد الحرب؟ ما يزال من العسير، حتى اليوم، الإجابة عن السؤال الأول. إن الهجوم الكبير الذي شنه، في نهاية 1912، الجرماني أندلر ضد الإمبريالية الكامنة في الاشتراكية الديمقراطية يثبت أن أكثر أنواع الحذر ثباتا كانت باقية في يمين الحزب. وجعلت "الحياة العمالية"، بنشرها مقالات أندلر، حججه مفهومة من النقابيين الثوريين. وعلى الرغم من رد "الأومانيتيه" القوي، فإن إلحاح جوريس على مناقشة الدعوة إلى الإضراب العام يثبت أنه لم يكن مطمئنا تماما. أما بالنسبة لأغلبية الحزب، فمن المحتمل أن تكون أسماء هاز أو كاوتسكي أو دافيد أو روزا لوكسمبورغ لا تعني لها شيئا كثيرا.

ويمكن أن نؤكد بمزيد من الثقة أن الأغلبية العظمى للمناضلين لم تتمثل مرور توصية شتوتغارت التي جرى، فيها، تصور تحويل الحرب إلى ثورة. وكانت الاقتراحات الفرنسية تمضي حتى الحرب وليس إلى ما يتجاوزها. وعندما كان يشار، في الخطابات، إلى الثورة التي يمكن أن تولدها، فإن ذلك كان للتلويح بهذه الفزاعة أمام القوى ذات النزعات الحربية وحملها على أن تبدو متعقلة وليس بسبب إيمان ثابت. كان المجتمع الفرنسي يتحرك، بالتأكيد، وكانت الإضرابات تتضاعف، ولكن ذلك كان أقل مما في ألمانيا والنمسا أو روسيا، ولم تكن النقابية الثورية ولا الاشتراكية قادرتين على وضع هذه المعارك في سياق عالمي.

ذلك أن التحليل النظري كان ينقص الاشتراكية الفرنسية نقصا قاسيا. ففي المناقشة الدولية حول الإمبريالية التي بدأت في مطلع القرن

واحتدت عشية الحرب، كان مكان فرنسا شبه معدوم. ولا شك في أن جوريس قد درس عن كثب مؤلفات هيلفردنغ الكبيرة و"تراكم رأس المال". ولكن تقريره حول الإمبريالية المكرس لمؤتمر فيينا اقتصر، احتمالاً، على التعليق على التوصية حول الإضراب العمالي العام. وكانت هناك، حول الأزمة التي دخلت فيها الرأسمالية، في أوج الشمس الاقتصادية، دراسات كثيرة، ولكنها كانت جزئية: لافارغ عام 1903، ديليزي عام 1910، ميرهيم عام 1911، ليزيس (لوتورنور) عام 1912. ما الذي ينقصها؟ ممارسة الماركسية؟ الإرادة الثورية؟ إن أي فرنسي لم يحاول استخلاص نظرية إجمالية حول الإمبريالية.

الخاتمة :

تموز 1914: أين كان موقع الاشتراكية

عندما افتتح صيف 1914، اكتسبت الاشتراكية الفرنسية وزناً جديداً في الأمة. وإذا كانت الانتخابات قد أكدت وجهة الحزب المزدوجة، العمالية (على الرغم من الثغرة اللورينية) و"المتقدمة" مع لوينة مدينية في الجنوب ولوينة ريفية قوية على أطراف الكتلة المركزية– هذه الأخيرة أجرت في انتخابات نيسان_ أيار، اندفاعة خارقة استجابت لها تعبئة استثنائية. وقد تجدد الفرع الفرنسي للأممية العمالية وهو يكبر. ففي حين رحل بعض القدامى: لافارغ عام 1911، فورنيير عام 1913، دوبريسنسيه في كانون الثاني 1914–، وصل حزبيون جدد إلى القيادات الاتحادية والمؤتمرات والمندوبية الدائمة للحزب. بل إن آمالاً جديدة قامت داخل

الغيدية القديمة: أشخاص مثل ب.بريزون، م.كوشان وميسترال. وجاء، لدى المثقفين، رجل فن وثقافة مثل فرنسيس جوردان وصحفي موهوب شاب مثل أميديه دونوا إلى الحزب الذي عادت إلى الظهور، على أطرافه، في هذه الأوساط، نزعة نضالية كانت تبدو منطفئة منذ الدرايفوسية. ومن جهة النساء، وخاصة الفتيات حيث كانت العوائق ناجعة خلال فترة بالغة الطول، ظهرت تغيرات. وكان عام 1911 هو الذي ترجم فيه، أخيراً، مع خمس وعشرين سنة من التأخير، كتاب ببيل، "المرأة والاشتراكية". وفي عام 1912، استعادت لويز سومونو إدارة "المرأة الاشتراكية"، وفي كانون الثاني 1913، ظهرت أول "مجموعة للنساء الاشتراكيات" في الفرع الفرنسي للأممية العمالية. وكانت تلك أشياء ما زالت قليلة إذا فكرنا بحيوية النسائية "البورجوازية" التي سارعت "مجموعتها" إلى التميز. وكان هناك المزيد من القوة في الاتحاد الوطني للشبيبة الاشتراكية الذي نشأ في الوقت نفسه وعقد مؤتمره الوطني الأول في بريست، في آذار 1913. وكان يضم، إذ ذاك، 90 مجموعة وربما 1800 عضو. وضغط الأممية المدعوم باتحاد السين هو، وحده، الذي استطاع إزاحة أضخم العقبات. فقد كان مندوبان من الحزب يسهران، داخل لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء، على لجم غرائز الفتيان العاصفة. ويتباين خجل السلوك، هنا، أيضاً، مع مقتضيات الوضع: ففي حين كان جوالة روا يتحكمون في الشارع في باريس، عام 1913، فإن جماعات الشبيبة المنظمة في الإطار النقابي وبعض النوى من طلاب الثانويات والجامعة هي التي واجهتها، ولم تكن نصائح "الدخول في الجيش"، والسعي وراء "سيطرة معنوية" تسهل، أبداً، التعبئة النضالية

القصيرة الأجل. ولم يكد تنظيم الشبيبة يولد حتى بدأ هريره فعلاً. وهو قد توصل، على الأقل، إلى أن يكون مقبولاً.

ذلك أن التعارض بين الاتجاهات فقدت الكثير من حدتها الصراعية إن لم تكن قد زالت تماماً من الحزب. فالأعضاء الجدد لا ينخرطون في الخصومات القديمة، وأصاب الإنهاك أعنف هجمات اليسار بعد أن حرمت من المنظورات. فقد رد فشل "الحزب الثوري" هيرفيه، خجولاً، إلى اتجاهات شبابه التكتلية، وقادت أزمة الاتحاد العام للعمل "الاشتراكيين العمال" إلى الانصهار في الحزب إلى درجة فكر، معها، جوريس، عام 1914، ضمن احتمال رحيل دوبروي، باقتراح أحدهم، بيير دورموا لسكرتارية الحزب. وبين الغيديين أنفسهم، سعى رجال من الجهاز، وقد تعبوا من معارك الأقلية، إلى الاستناد إلى مجمل الحزب، وكان ذلك خط دولوري في الشمال، وخط هذا الرجل المنسق، كومبير موريل. ولم تعد اللجنة الإدارية الدائمة تنتخب على أساس النسبية منذ مؤتمر بريست، وكان لهذا القرار قيمة الرمز. ومع ذلك، فإن هذا التطور الذي كان جوريس المستفيد الرئيسي منه لم ينتج فقط التعب أمام أشكال التحريض أو المعارضة المتقادمة. ففي وضع معقد، عندما لا يعود الدرب الذي فتحته الغيدية، سابقاً، سوى حلقة مغلقة وحين تكف طرائق العصيانيين وآمال لاغارديل النقابية عن الاستجابة لطموحات طليعة تقسمها شروط العمل الجديدة وتستشعر أخطاراً فادحة، قدم جوريس مخرجاً براجمياً: تنظيم جملة البروليتاريا لمواجهة الأخطار وتأمين شروط الثورة الاجتماعية المقبلة. وحملت سياسته، سياسة الانفتاح على النقابية، إذ ذاك، ثمارها. فقد اقترب

الاتحاد العام للعمل من الحزب، وقد تحسس فشل ممارسة الإضراب ضد الحرب الذي نظم في 16 كانون الأول 1912، وقوم تقويماً متشائماً إلى درجة كافية الفاصل الموجود بين نداءاته المبدئية إلى "الإضراب العام الثوري" (مؤتمر مرسيليا، 1908) والحالة الذهنية للنقابيين، وليس للجماهير فقط، وبهر، أحياناً، بكفاءة مختلف المنتخبين من الفرع الفرنسي للأممية العمالية وكفايتهم. فقد نظم، عام 1913، معه– وأحياناً مع الاتحاد الشيوعي_الفوضوي–مهرجانات وحدوية قوية للاحتجاج ضد الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات. وبدا عليه أنه تخلى عن اتجاهه السياسي المستقل بصدد النضال ضد الحرب. فهل كانت الوحدة العمالية– حلم جوريس القديم هذا– على الدرب؟

وفي البرهة نفسها، نسجت بين الفرع الفرنسي للأممية العمالية والحزب الراديكالي_ الاشتراكي صلات جديدة. وهنا أيضاً، انضم الحزب الذي كان يتردد أمام موقف جديد لم يستطع أن يضم كل مركباته في حزمة واحدة إلى رؤية جوريس: فالإعياء العميق الذي يلغم، سياسياً، بلداً مزدهراً، كما يلغم جملة الأمم الأوروبية، يعود أصله، في فرنسا، إلى "قومية إمبريالية وعسكريتارية" عرفت كيف تفسخ القوى السياسية التي كان استقرارها ضمانة تقدم غير مشوش، ضمان مسيرة نحو الاشتراكية قادرة على تجنب فاجعة الحرب. ومن أجل مواجهتها، لا ينبغي، فقط، تقوية الحزب ودعم وحدة البروليتاريا، بل يجب، أيضاً، إعادة تشكيل القوى السياسية للبورجوازية الصغيرة الجمهورية، الريفية والمدينية وتقديم درب جديد لها غير درب القومية لمقاومة "البرياندية" المفككة للتنظيم. وتجدد

الحزب الراديكالي- الاشتراكي الذي بدأ في مؤتمر بو، في تشرين الأول 1912 وقراره شن حملة لإلغاء قانون السنوات الثلاث الذي أقر في تموز، ظهرا انتصاراً لجوريس بقدر ما كانا انتصاراً لكايو. ومنذ ذلك الحين، اكتسبت التنازلات في الجولة الثانية من انتخابات 1914، التقليدية في الممارسة الاشتراكية، بعداً جديداً. فلم يعد الأمر يدور، فقط، حول "دفاع جمهوري" بلي محتواه وإلحاحه قليلاً من جراء سنوات التسامح والبرياندية، بل حول الانتصار على الرجعية العسكريتارية. فإرادة التأثير في المصير المباشر للأمة انتزعت شطراً من بلاغة الخطاب الانتخابي الاشتراكي المنضج في كانون الثاني 1914 في مؤتمر أميان.

هل انبثقت إعادة تكوين الكتلة في الأفق؟ ربما. إن هذا القلق- الذي قوته خصومات شخصية مثيرة للأعصاب وعقيمة- يعطي بعض المعنى الحديث، فضلاً عن ذلك، لانشقاق الحزب العمالي الصغير الذي يتحمل أليمان العجوز مسؤوليته في كانون الثاني 1914. ورفض التكتل الذي صاغه الحزب صراحة، لا يكفي لإحراز قناعة كاملة. ولكن المسائل الأساسية، مسائل الإمبريالية لا تقع، خلافاً لما كان الأمر عليه في سنوات 1900، على الصعيد الوطني فقط. لا شك في أن بعض عناصر الحزب كانت تعي ذلك، ولكن ماذا عن القاعدة؟ إن تحليل الحملات الانتخابية في عدد من الاتحادات يشير، حول هذه النقطة، إلى التغاير في الفرع الفرنسي للأممية العمالية الذي لا يرتبط بتراث الماضي بقدر ما يرتبط بالوعي غير المتساوي الذي تحمله للواقع.

وهـو لا يـرجح، فضـلاً عـن ذلـك، وجـود عقلـية مشـتركة، تحـت سياسية في الطبقات الشعبية، في الناخبين الاشتراكيين، تلك الحياة العميقة التي تغذي، باستمرار، حوض الحزب كما حوض الاتحاد العام للعمل، بل والمجموعـات الفوضـوية. ودراسـة المخططـات الثقافية الـتي تسـتخلص مـن الأغـاني الشـعبية– كـان ذلـك زمـن مونتـيلوس– والمسـرحيات والقصـص المتسلسـلة والأخـبار الـتي كانـت تنشـرها الصـحافة الاشـتراكية والنقابـية والكتـب والكراسـات الـتي كانت تبيعها مكتبة الحزب تسمح باستخلاص بعـض سماتهـا. فالرعـب مـن القـوي– الشـرطي، العسـكري– مـا زال موجـوداً، ولكـنه كـان يـتعايش، وتلـك علامـة عـلى دخـول سـطحي للماركسية، دون مشقة، مع ثقة حقيقية بأجزاء أخرى من جهاز الدولة الجمهوريـة، وخاصـة المدرسـة الـتي لم يـدرك سـوى الفوضـويين وظيفـتها الأيديولوجية المحافظة والتي كانت ترفع من قيمتها المعارك الناشبة من أجل علمانيـتها وتعمـيمها. فالدولـة المدركـة بوصـفها سـارقة وقمعـية تحظـى بالـتقدير كمربـية. وإذا كانـت الآمـال المعلقـة قـبل خمسـين عامـاً عـلى الجمهورية قد تقهقرت، فإن الطبيعة الجمهورية للنظام كانت تحمل على تـأمين الدفاع عن الأمة. وقل، أيضاً، تعرض الحكومة لأبشع أنواع الهجوم في اقتراحـات الكتل. وفضلاً عن ذلك، فلم تنجح أية واحدة من الحملات الكبرى التي كـان النواب الاشتراكيون قد نشطوا من أجلها في السنوات الأخيرة: التمثيل النسبي، الضريبة على الدخل. ولكن فرنسا الجمهورية، فرنسا 1793، لم تكن موضـع مساءلة. فكل شيء كان يجري كما لو أن طبيعتها نفسـها كانـت تضـعها فوق الرأسمالية وممارسات حكومتها. ومع

ذلك، بقيت الاشتراكية أيديولوجية أو كياناً أيديولوجياً عمالياً. فالتنديد بـ"المهن التي تقتل" وصورة العامل ذي اليدين الخشنتين المرفوعة القيمة بالمقابلة مع صورة أولئك الذين هم "من أصحاب الأيادي البيضاء" يردان إلى عقلية يمتدح، فيها، أي نضال عمالي، ولا يمكن، فيها، التنديد بالإضراب. إن الصور الحالمة كانت تتفوق، بالتأكيد، على الرؤية الثورية. ولكن يبدو أن ضروب التقدم الريفية للاشتراكية قد عدلت الخلفية العقلية للاشتراكيين. وإذا كانت الشكوك التي ولدت لدى أكثر فئات العمال خضوعاً للرأسمالية الحديثة– رأسمالية مصانع السيارات حيث دخلت التايلورية– قد جعلت من الصعب الإبقاء على المشروع النقابي الثوري، فإنها لم تعدل، بعد، النماذج النمطية المميزة للعمال الفرنسيين.

وهاهي الكارثة تحل. فقد قاربت الاشتراكية الأسابيع الحاسمة من تموز بإيقاعات لم تكن تمضي في اتجاه الآمال السياسية المتصورة في الأشهر الأولى من السنة. ولم يكن رئيس الجمهورية، بوانكاريه، مستعداً لأن ينحني، دون أن يحول اتجاهها، أمام نتائج الانتخابات. وفضلاً عن ذلك، لم يكن الحزب مستعداً، أكثر من ذلك، لندب أحد أعضائه للوزارة، ولم يكن الراديكاليون يتمسكون بذلك. الدعوى المقامة على زوجة كايو، بتهمة جريمة قتل، جعلته غير مستعد. وأخيراً لم يدرك الموقف الدولي على أنه انفجاري. وضمن هذه الشروط، استطاعت الوزارة التي شكلها، في 13 حزيران، اشتراكي مستقل، فيفياني الذي كان، في الحزب الموحد، خلال بضعة شهور، أن تضع برنامجاً لم تكن شفافيته كلية: ضريبة على الدخل بالتأكيد، ولكن العدول عن السنوات الثلاث اقتصر على وعد بتنظيم

"الاحتياطي". واكتفى الاشتراكيون بذلك لعدم وجود ما هو أفضل. ولكن... ماذا تعني، منذ ذلك الحين، التوصية التي حصل جوريس على إقرارها، محطما وحدة الحزب التي تحققت بكل هذه المشقة، ضد الغيديين بـ1600 صوت مقابل 1174، في 16 تموز، في المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي: "من بين كل الوسائل المستعملة للاحتياط ضد الحرب ومنعها، ومن أجل فرض اللجوء إلى التحكيم على الحكومة، يرى المؤتمر نجعا خاصا في الإضراب العمالي العام المنظم بصورة متزامنة ودولية في البلدان المعنية، وكذلك في الدعاية والعمل الشعبي بأكثر الصور تنوعا". ولم يكن الأمر يقتصر بالنسبة إليه– وهذا هو الجوهري بديهيا– على الضغط على المؤتمر الدولي الذي يجب أن ينعقد، بعد شهر، في فيينا، وعلى الاشتراكية الديمقراطية الألمانية لإرغامها على سلوك درب النضال الجماهيري ضد الحرب، ولكنه كان ينوي، أيضا، بتلويحه بخطر الحرب، تذكير حكومة مترددة، وراديكالية كان تقويم وضعها ركيكا بأن البروليتاريا الفرنسية التي كانت سلاحا دوليا، كانت، أيضا، إنما في الدرجة الثانية، سلاحا داخليا. ففي 16 تموز، كانت تسود، لدى أكثر الاشتراكيين ثورية– شخص مثل روسمر– الفكرة القائلة أن الثورة ستندلع قبل الصراع، وكانت تسود لدى أكثرهم وعيا للخطر– جوريس– الفكرة القائلة إن أمام السلميين مهلة. فلم يكن أي اشتراكي، بأوسع معاني الكلمة، يؤمن بوشوك وقوع الحرب.

الفصل الخامس

الاشتراكية الإيطالية من الأصول حتى 1914

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شرع التاريخ الإيطالي- بدعم من مؤلفين أنغلوسكسون معنيين تقليديا بمسائل شبه الجزيرة- في الفحص النقدي للشروط التي تشكلت وتطورت، ضمنها، الدولة الوحدوية حتى سقوط الفاشية. وعلى الدروب التي رسمها أنطونيو غرامشي والمؤرخون الليبراليون، جرد البعث والملكية البرلمانية من التفسيرات الإنشائية والمحافظة السلالية أو من التبريرات التي كانت تبحث عنها، فيها، الديكتاتورية الموسولينية.

وكانت الاشتراكية الإيطالية واحدا من كبار المستفيدين من هذه المراجعة. فعلى الرغم من الثغرات التي بقيت في الإعلام وفهم المذاهب والوقائع، أصبح من الممكن، بعد الآن، رسم بانوراما حركة معقدة تعقيدا فريدا. فهي تختلف، فعلا، اختلافا ملحوظا عن الاشتراكيات الأوروبية الأخرى، في حقبنة مراحلها كما في محتواها الأيديولوجي وتأثيرها في حياة البلاد.

الصفات الأصلية للاشتراكية الإيطالية

نمو متأخر

بقيت إيطاليا، إلى حد بعيد جدا، خارج عملية إنضاج النظريات الاشتراكية الطوباوية، الإصلاحية أو الثورية التي رأت النور في النصف الأول من القرن التاسع عشر الأوروبي. وهي لم تنتج، خلافا لفرنسا وألمانيا وروسيا، أيا من المفكرين الاشتراكيين الأصيلين. فقد جاءتها من

الخارج، في الأساس، النماذج والتحريضات، بل والشخصيات التي ستعطي الحركة دوافعها الأساسية.

ولم تتجسد الاشتراكية الإيطالية كقوة سياسية منظمة إلا عام 1872، غداة فشل كومونة باريس، بل إنها لم تصبح عنصرا هاما في تمثيل الطبقة العاملة والدفاع عنها إلا بعد تشكلها في حزب، عام 1892.

وهذا التطور البطيء الذي جرى على صعيد كانت قد تجلت، فيه، مع ذلك، حركات اجتماعية، بصورة صاخبة غالبا منذ نهاية القرن الثامن عشر، يفسر بظرفين جمعا تأثيراتهما المؤخرة.

خيار الاشتراكية- البعث:

في إيطاليا ما قبل التوحيد السياسي، امتصت مسألة الاستقلال الوطني الأساسي من فعالية الأقلية المثقفة التي كانت تهتم بمسائل شبه الجزيرة. ولم تكن الثورة تعني إقامة علاقات جديدة بين الطبقات الاجتماعية، بين المالكين والمستغلين، بل النضال الوطني للإطاحة بالوصاية النمساوية. وكل اشتراكيي البعث، حتى أكثرهم راديكالية، مثل كارلو بياسكان، وباستثناءات نادرة جدا، كاستثناء جوسيبي فيراري، ربطوا ربطا وثيقا بين الاستقلال الوطني وتحويل المجتمع وجعلوا من الحصول على الحريات السياسية شرطا مسبقا لتحرير العمال.

جمود الاقتصاد قبل الصناعي:

في حين عرفت ألمانيا ما قبل 1871، وكانت هي الأخرى مجزأة إلى دول متغايرة، بفضل إقلاع اقتصادي قوي، نهوضا صناعيا ومدينيا قدم للاشتراكية دوافعها ومناضليها، بقيت إيطاليا منطقة تخلف وجمود

اقتصادي، بمعزل عن التجديدات التكنولوجية الكبرى التي كانت تقولب الوجه الجديد لأوروبا الرأسمالية. وليس ذلك أن النظام القديم استمر على صورة تنضيد اجتماعي يضع الفئات المتميزة فوق "الرعايا": فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، كانت إصلاحية الملوك المتنورة قد جردت، فعلا، في معظم الدول، وإلى حد واسع جدا، النبالة والكهنوت من صلاحياتهما الحقوقية والمالية. وكانت السيطرة الفرنسية قد وطدت هذه النتائج ونقلت إلى بورجوازية الأراضي قسما كبيرا من أملاك الكنيسة والنبلاء. بل إن أنظمة الإصلاح قد احتفظت، على الرغم من تأكيداتها المبدئية، في مملكة نابولي نفسها، بالأساسي من البنى الإدارية والاجتماعية الموروثة عن الفترة النابوليونية. وهكذا تشكلت طبقة من ملاكين ريفيين وأعضاء مهن حرة وتجار سوف تشكل، مدعومة من منشقين ليبراليين جاؤوا من الأرستقراطية، النخبة السياسية ومحرك البعث. وباستثناء منطقة لومبارديا_ البندقية، والبييمونت بمقدار أدنى، حيث كانت توجد مشاغل صوف وقطن، كان القطاع الزراعي يسيطر على الاقتصاد. وكانت إيطاليا المحرومة من الفحم الحجري ومن موارد وفيرة من المعادن، والبعيدة عن مرافئ الأطلسي وتجمعات إنكلترا والقارة الصناعية الأولى، كانت تطلب من حرفية تقليدية والعمل المنزلي للفلاحين السلع الاستهلاكية المطلوبة من الأسواق المحلية ذات القدرة الشرائية الضعيفة. وكانت مجزأة إلى مجالات اقتصادية سيئة الارتباط بمواصلات غير كافية ومفصولا بينها بحواجز جمركية وخصوصيات نقدية وإدارية وضريبية. ومع فروق في الديناميكية بين مزارعي سهل البو الذين بدؤوا في ممارسة المضاربات الكثيفة لـ"الزراعة الإنكليزية" والملاكين المتوسطين الذين كانوا يتعاطون طريقة المرابعة

وأصحاب المزارع في الجنوب، كان الريع العقاري هو الذي جرى، بواسطته، أول تراكم رأسمالي، وعمل الأرض هو الذي كان يعاد توظيف الأرباح فيه. وفئة عمال المعامل التي كانت، آنذاك، في حالة نمو سريع في البلدان الصناعية كانت معدومة تقريباً. وكانت الطبقة الاجتماعية المتحسسة بالدعاية الوطنية مؤلفة من الحرفيين وأصحاب الحوانيت وصغار أصحاب المشاريع. وسوف يقدمون للبعث صفوف مشاركته "الشعبية".
وكانت البروليتاريا الإيطالية مؤلفة من مركبتين متفاوتتين جداً. فهناك، من جهة، البروليتاريا الرثة المدينية، الكلاسيكية في المدن الإيطالية، عالم هامشي من العمال الموسميين والكسالى والمتسولين والمنحطين جداً، اجتماعياً وثقافياً، والذين كانوا يعيشون بلا مبالاة كلية باليقظة القومية، بواسطة استزلام طفيلي لبعض الملاكين. وكانت هناك، من الجهة الأخرى، الجماهير الريفية التي كانت تمثل 80 ٪، على الأقل، من العاملين. وكانت تلك بيئة ملونة، مع صغار ملاكي البييمونت والمناطق الألبية، والميزادري التوسكانيتين الذين توفر لهم أبوية البورجوازية المالكة للأرض، أحياناً، وضعاً مقبولاً، وبراكسيانتي الجنوب الذين لا يملكون أرضاً ومياومي الأملاك البادانية الكبيرة. وكان الوضع المعنوي والمادي للفلاحين يتدهور بقدر ما نهبط نحو الجنوب حيث يعيش عدد كبير على حدود الحيوانية. ولكنهم كانوا يشتركون، جميعاً، بتحسس ضعيف جداً بالوعي السياسي والمطلبية الاجتماعية. ولما كانوا أميين– كانت نسبة الأمية الكلية ما تزال تبلغ، عام 1861، 74 بالمائة–، ومسكونين بهاجس المعيشة اليومية، ومنحنين في خضوع خائف للسادة الإقطاعيين ورجال المافيا والكهنة، فغالباً ما سوف يكونون العملاء غير الواعين أو المخدوعين

للقمع المعادي للديمقراطية، في السافوا كما في لومبارديا_ البندقية أو في مملكة نابولي. "في الظروف النادرة، كما في عام 1848– 1849، التي قاتل، فيها، الفلاحون إلى جانب الطلاب والحرفيين والبورجوازيين، باسم الاستقلال الوطني، كان أمرا ضمنيا، في طبيعة وضعهم نفسه في المجتمع الإيطالي، أن الفكرة المحركة كانت، بالنسبة إليهم، الخبز وليس الوطن" (رتشارد هوستيتر).

وسوف تدوم هذه الحالة من التخلف، فيما عدا بعض الاستثناءات في البيمونت الكافوري أو لومبارديا، حتى أول إقلاع لسنوات بعد الوحدة، بل وحتى الثورة الصناعية الحقيقية في النهاية القصوى للقرن التاسع عشر. وهو يفسر الطابع النظري والمجرد للاشتراكية الإيطالية الأولى، المشتقة من نماذج أجنبية ذات لون طوباوي قوي، أسقطت في واقع اجتماعي_ اقتصادي غير قادر على تمثلها في العمق.

من الأصول إلى الأممية الأولى. اليعقوبية المساواتية والإصلاحية الطوباوية

العرق اليعقوبي :

تغوص الجذور الأولى للاشتراكية الإيطالية في الأرض الثقافية لقرن الأنوار، القرن الثامن عشر، ولكن تجربة اليعقوبية الفرنسية هي التي سمحت لها بإنضاج تشكلها النظري ومتابعته في وقت متقدم جدا من القرن التاسع عشر. وكانت الإصلاحية المتنورة قد أعطت الأمثلة الأولى على اهتمام علمي بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وسعت وراء وسائل

زيادة إنتاج البضائع بإزاحتها العقبات الإقطاعية التي كانت تعيقها. وكان الوصول المتساوي إلى ملكية الأرض محتوى ضمنياً في المذاهب الإصلاحية. وكان مصطلح الاشتراكية الذي ظهر، آنذاك، في كتابات "الاستناريين" يدل، بمعنى واسع جداً، على مدرسة الحق الطبيعي الاجتماعية. واغتنت الليبرالية السياسية والليبرالية الاجتماعية بتيمات مستعارة من الموسوعيين والماديين الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر، وخاصة من ج.ج.روسو. وقبل تشكل المجتمع البورجوازي المولود من الثورة، بنى الإصلاحيون، مدفوعين باهتمام أبوي بـ"الشعوب"، الاستباقات الأولى لمجتمع مثالي قريب من حالة الطبيعة، والتي كانت تعبر عن "رغبة في الهرب، عن حلم رواقي، عن نزوة أميرية" (ل.بولفيريتي). ولكن الليبراليين الإيطاليين لاحظوا، مع الهيمنة الفرنسية في إيطاليا، الفرق القائم بين مبادئ 1789 وتطبيقها من جانب البورجوازية المنتصرة. وغدا حق الملكية الذي وطده القانون المدني، آنذاك، موضع نقد من جانب أكثر المفكرين تقدماً، مع المطالبة بمساواتية و"قوانين زراعية" مستعارة من بابوف ومبسطة، بعد 1815، من جانب تلميذه بووناروتي. وفي الجو المغلق ومجتمع الإصلاح المعاق، كانت مشروعات روسو ومابلي الطوباوية التي كانت قد استقبلت، في البدء، من جانب البيئات الجانسينية والمحافل الماسونية ذات الطقس الاسكتلندي، حاضنة يعاقبة مقبلين، كانت هذه المشروعات إحدى التيمات الرئيسية التي أتت بها الجمعيات السرية، أديلفي، الكاربونيريا وورثتهما. ويبين فشل العصيانات التي دبرتها الجمعيات السرية ولامبالاة العالم الريفي بدعايتها حدود أيديولوجية تريد أن تنشئ من فوق، بمبادرة من هيئة أركان القادة، عالماً عقلانياً وكاملاً.

كان ذلك أصل الخلاف ثم القطيعة بين بووناروتي وماتزيني. واستمرت النظريات المساواتية، دون أصالة مذهبية كبيرة ومصاغة بشيء من التخطيطية، استمرت في إلهامها، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فكر "يعاقبة متأخرين" غالباً ما تكونوا في الهجرة السياسية، مثل أنطونيو رامزا أو غوغلييلمو سيريز.

الاشتراكية الرومنطيقية:

طبع النفوذ الفرنسي ثقافة البعث الإيطالية بصورة عميقة جداً. وباريس ولندن أو جنيف ضمن مقياس أدنى، هي التي تمثلت النخبة الإيطالية، عبرها، الرومنطيقية الأدبية، والسياسية والاجتماعية أيضاً. وهذا الانطباع أفاد، خاصة، في إنضاج النزعة الاعتدالية البورجوازية التي سوف تصبح، اعتباراً من 1848، العنصر المحرك لليقظة القومية، ولكنه أشعر، كذلك، بتأثيره في الاشتراكيين. واعتباراً من 1830، نما شعور بالتعاطف، بالتضامن مع الفئات المضطهدة سياسياً واقتصادياً. وغدا الإملاق موضوع دراسات وتأملات في الأوساط المتميزة التي حنت، إحساناً، على مصير المحرومين. ودخلت الكتابات حول وضع البروليتاريا البريطانية والفرنسية إيطاليا وخلقت جواً مناسباً لنضج النظريات الإصلاحية. وبدأت البورجوازية التحسس بالاقتصادي عبر سلسلة من الكتابات مضت من "الصدقة القانونية" على الطريقة الإنكليزية التي نادى بها كاميل كافور الفتى، وحتى تطبيق المستجدات التكنولوجية لتحسين الحياة الاجتماعية. وبصورة موازية لهذه "الطوباويات البورجوازية"، كطوباوية "حكم المصارف" لجيوسيبي بونفيغلي القائمة على نمو الائتمان، بدأت، تتشكل في البييمونت، في الأربعينات، جمعيات الإغاثة المتبادلة الشعبية والعمالية

انتشرت انتشارا واسعا في شبه الجزيرة بعد 1848. وسوف تخرج، تدريجيا، عن قوامها الإحساني لتصبح دوائر تأمل، بل ومطالبة.

وليس من السهل، في حركة الأفكار الجديدة هذه تفريد التيارات الاشتراكية حقا. فالمنظرون كانوا أشخاصا منعزلين غالبا ما جهلت كتاباتهم أو تم تجاهلها. ويمكن أن يقال أنه سيكون، للطوباويين الفرنسيين الرئيسيين، سان سيمون، وكذلك كابيه وفورييه وكونسيديران مقلدون إيطاليون. فحتى 1848، منع الملوك المطلقون مؤلفات سان سيمون وكيليه وميشليه ولامنيه. ولم يكن برودون وفورييه معروفين، عمليا، إلا من المهاجرين. وانتشر الأدب الاشتراكي بخلاصات مقتضبة وزعتها الجمعيات السرية وانتشرت بصورة سرية. وكانت صعوبة أخرى ناجمة عن كون المنظرين الإيطاليين يجدون مشقة في تطبيق المذاهب المنضجة في فرنسا تطبيقا مشخصا على الوضع في بلادهم التي كانت بناها مختلفة جدا عن بنى المناطق الأوروبية التي كانت قيد التصنيع. فبقيت تحليلاتهم، إذن، أبحاثا عامة، دون إشارة مباشرة إلى المسائل المحلية. ودخلت المفردات الاشتراكية دخولا واسعا في الأدب ذي الإلهام الأخلاقي والعبري أو الكاثوليكي. وصب أنطونيو روسميني وغوستاف دوكافور جهودهما على دحض تعاليم الاشتراكية والشيوعية، ولكن مع تمثل بعض الأفكار أيضا.

ومن خلال جمهرة صغار الكتاب، تبرز بعض الوجوه الأصيلة.فبواسطة الماسونية، وصل دافيد ليفي إلى سان سيمونية مصطبغة برواسب تنورية.وكان جيوفاني مومو (1777– 1850)، الطوباوي الكاثوليكي يحلم بتوزيع متساو للثروات بين كل الطبقات وبحلول العدالة

الاجتماعية. وهو ينتقد، مثل جيرولامو باريزي، الليبرالية الاقتصادية للرأسمالية الصناعية ويتمنى تطبيق حكومة أخلاقية ومتنورة، "مشرع محب للبشر"، تدابير مالتوسية لمعالجة "تركيب السكان الرديء". ولكنه كان، كما يلاحظ ل.بولفيريتي بحق، يبشر بإلغاء البروليتاريا في مجتمع بورجوازي لم يكن يستطيع العيش دونها.. وعانى جيامباتيستا باسيريني (1793– 1864)، وهو كاهن سابق تحول إلى قس بروتستانتي ومبعد ليبرالي زودته الهجرة بثقافة فلسفية واقتصادية قوية، تأثير أفكار هيغل حول التقدم "المنتهي". وقد آمن بحتمية اقتصادية تحدد للعالم كفاية عليا وحقيقة مطلقة، شيوعية قائمة على الاشتراك في الخيرات المادية والتضامن، وهو المبرر الوحيد لوجود الإنسان. ولكن هذا مثل أعلى يجب أن ينزع إليه المجتمع، دون أن يتوقع بلوغه، على المستوى القومي كما على المستوى الدولي. فيقع، إذن، على عاتق الأفراد والنوى الأسرية المشركية والكومونات أن تجري حوله محاولات اختبارية. وهكذا، فإن مقدمات باسيريني تنتهي إلى إصلاحية معتدلة جداً، إصلاحية تخفيف ضرائب وتعاونيات استهلاكية وعون اجتماعي للطبقات المحرومة.

وسوف تبين ثورة 1848 عجز الاشتراكية الإيطالية عن تقديم إسهام إيجابي في حل الأزمة التي بلغت ذروتها، غداة "الحرب الملكية" البييمونتية في ربيع 1848، في الهمود الاقتصادي الحاد والتوترات الاجتماعية التي استمرت حتى صيف 1849. وأثارت حرية الصحافة التي بدأت في البييمونت منذ خريف 1847، إزهار نشرات ومقالات نشرت على الجمهور المثقف وأكثر العمال تطوراً، تيمات الاشتراكية الفرنسية، من

بوشيه إلى لورو، إلى الطوباويين وإلى برودون. ويمكن الحديث، في تورينو، عن حركة عمالية حقيقية وعن المسألة الاجتماعية. ولكن لدينا البرهان، في مجمل إيطاليا، على أن "روحاً اشتراكية" (ل.بولفيريتي) كانت تسري في الجماهير الشعبية. وتشهد على ذلك العرائض التي لا تحصى الموجهة من العامة وبورجوازيين صغار إلى البرلمان الألبي، وإلى الجمعية التأسيسية الرومانية. وفي حين كانت تجري عواصف زراعية وقمحية، بقيت "ثورات جوع" قبل كل شيء، ظهرت التيمة الاشتراكية، من خلال لكاعة التعبير، في المطالب المقدمة: ورشات دولة ضد البطالة، فرض ضريبة على رأس المال، حق ملكية الأرض غير المستثمرة بصورة كافية، تعبئة الأملاك الكنسية. ولكن العناصر الاشتراكية أو ذات النزوع الاشتراكي، كانت عاجزة عن فرض آرائها والحصول على قبول لأولوية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في حركات كانت الحكومات مشغولة فيها، قبل كل شيء، بالنضال من أجل الاستقلال الوطني وبالمناقشات حول البنى السياسية التي يجب إعطاؤها لإيطاليا المتجددة. وقد استبعدت البورجوازية المعتدلة المطالب الشعبية بوصفها مضادة للاقتصاد وتستحيل تلبيتها في الشروط المالية الكارثية للدول التي ستنتصر فيها– باستثناء البييمونت– الرجعية بعد قليل.

الماتزينيون والبرودونيون:

غداة ثورة 1848 وحتى 1864 التي شهدت ولادة الأممية الأولى، شهدت الاشتراكية الإيطالية مرحلة نموها الثانية. فقد خرجت من عدم الكفاية المجرد لبداياتها لتندس بمزيد من القوة في الحياة القومية، وتنفتح

بمزيد من السعة لتيارات الفكر الأجنبي. وبدأ التقدم الاقتصادي الذي كان يعلن عن نفسه في شبه الجزيرة، وخاصة في الشمال، مع عصر الخطوط الحديدية في تقوية التباينات الاجتماعية وقدم للمنظرين قاعدة نشاط عملية. وكانت البيمونت، من جهة أخرى، بنظامها البرلماني وحرياتها الأساسية وتحديثها الرأسمالي، بمثابة أمة متطورة، ملاذ الليبراليين ومركز نشر للأفكار السياسية والاجتماعية عبر شبه الجزيرة. ومع ذلك، بقيت اشتراكية العقد قبل الوحدوي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمل من أجل البعث القومي، بل خاضعة له. وبقي الديمقراطيون العاملون من أجل الثورة الاجتماعية سياسيين قبل كل شيء. وكانت أدواتهم المفهومية تصنع، بصورة أساسية، تحت التأثير المزدوج لماتزيني وبرودون.

ماتزيني والمسألة الاجتماعية:

لم يكن جيوسيبي ماتزيني (1805– 1872)، قط، اشتراكياً بالمعنى الحقيقي للكلمة على الرغم من أن عناصر فكره الاجتماعي قد اشتقت، في قسم كبير منها، من سان سيمون وفورييه. وسوف يبدي نفوراً حازماً حيال الشيوعية المساواتية المتحدرة عن بابوف وسوف يمتد نقده، بعد 1848، كذلك، إلى الاشتراكية، وخاصة إلى برودون، "شيطان الديمقراطية" المسؤول، في نظره، عن إفساد قضية الشعب بـ"السم المادي". ومع ذلك، كان تأثير ماتزيني في الحركة الاشتراكية الإيطالية عظيماً. فقد كان، من بين ديمقراطيي البعث، من رأى بأكثر الوضوح أهمية العنصر العمالي في المجتمع الحديث. وقد نظم، مستفيداً من مثال إنكلترا الصناعية، منذ 1841،

"اتحاد العمال الإيطاليين" كفرع من "الجيوفينه إيطاليا". وكان يرى أن "كل الثورات اجتماعية في جوهرها"، في حين أن "المؤسسات السياسية ليست إلا شكل التغيرات". وتنظيم العمال يجب أن يفلت من الأبوية ليصبح قوة سياسية مستقلة ويحصل على الاعتراف بـ"حاجاته الخاصة". ولكن ماتزيني الذي يستعير تحليله لحقوق الطبقة المنتجة من واقع أقرب إلى شروط بريطانيا منها إلى شروط إيطاليا، كان لديه، لمصطلح "العامل"، في وقت واحد، مدلول واسع لأنه يشمل كل العمال اليدويين، ومدلول ضيق على اعتبار أنه يقتصر على الأوساط المدينية مستبعداً الفلاحين. وهذا التجاهل للعالم الريفي يفسر بعدة أسباب: انعدام واسع جداً للألفة مع الريف ومسائله النوعية ونفي وجود تباينات اجتماعية خطيرة في فلاحية كانت تحضن، مع ذلك، استياء مزمناً، استحالة تعبئة الجماهير غير المتعلمة دون جهد تربوي وسياسي طويل مسبق، حساب تكتيكي، أخيراً، لعدم إخافة البورجوازية بمساءلة الملكية العقارية. وكان لماتزيني، خاصة بإخضاعه العمل الاجتماعي للمعركة السياسية، تصوّر للشعب، "صورة الله على الأرض" ورؤية طبقات متعاونة للمجتمع. فلا ينبغي أن يكون محرك الثورة النضال الطبقي الذي سيكون حرباً أهلية، بل عصياناً شعبياً لكل الفئات المتحدة في اندفاعة وطنية. وكان يريد تنظيم العمال ليشركهم في بناء "الأمة المقبلة" ويجنبهم الوقوع في الاشتراكية بتأثير من منظرين أجانب. والسعادة، في نظره، هي نتيجة تطور معنوي، أخلاقية تتفوق، فيها، الواجبات على الحقوق. وكان الإقناع والوفاق هما اللذان يريد، بهما، بناء العدالة الاجتماعية، وهو نصير العنف لإسقاط أنظمة الحكم

المطلق وطرد النمسا من إيطاليا. وهو يقبل الملكية الخاصة، التعبير عن الشخصية الإنسانية، ويدافع عن الإرث الذي سيوقع إلغاؤه الفرد تحت سيطرة الدولة. ويوقف تحقق تعاونيات إنتاجية واستهلاكية مبهمة التعريف إلى حد كاف الشراكة بين رأس المال والعمل. وقد بذل ماتزيني جهده لتنظيم العمال الإيطاليين وحثهم على قبول ميثاقه، "ميثاق الأخوَّة". ولكن الماتزينية لم تستطع، من خلال الحياة المضطربة للمؤتمرات الوطنية للروابط، أن تفرض نفسها وتقنع بالتسليم بأرجحية السياسي على المطلبية الاجتماعية. وبين 1860 و1870، رفض تيار وضعي ينتمي إلى المفكرين الأحرار ومادي الصوفية الدينية لماتزيني الذي كان نفوذه كقائد للبعث يزداد تعرضاً للمعارضة، وألح على النضال الطبقي. والمفارقة هي أن معارضة ماتزيني للاشتراكية هي التي أسهمت في توطيد حركة اشتراكية حقاً خرج روادها الكثيرون من معسكر المنشقين عن الماتزينية. وكان كارلو بيزاكان أكثر ممثليها أصالة.

الاشتراكية والوطنية لدى بيزاكان:

تقع حياة بيزاكان (1818- 1857) النضالية في مسار قصير وفاجع، بين 1848 و1857. فقد قاطع- وهو الأرستقراطي، الضابط في جيش ملك نابولي- محيطه وانكب على استخلاص الدرس من فشل 1848. وقد جمع، بعجلة، عتاداً واسعاً من القراءات الفلسفية والاقتصادية كملتها معاشرته للمفكرين الاشتراكيين الرئيسيين. وقد احتفظ من الماتزينية بالإيمان برومنطيقية ثورية دفعته إلى فعالية عاطفية. وقد كان مادياً ملحداً، متأثراً

بنفعية بنتهام، وركز على الرغبة الغريزية للجماهير في تلبية طموحاتها إلى الرخاء. واحتفظت اشتراكيته الوطنية بالتيمة الماتزينية تيمة العودة إلى التقليد الجمهوري للمجتمعات الإيطالية القديمة، رافضا، في الوقت نفسه، النماذج النظرية والمساعدة المسلحة من فرنسا ليحقق خلاصا وطنيا مرتبطا ارتباطا لا ينفصم بالنضال الاجتماعي. وكان، على الصعيد المذهبي، سجين تناقض أساسي بين المادية والإرادوية الرومنطيقية. فالمحرك الأساسي للثورة هو "النفع الفوري" لتصحيح "خطأ التاريخ" الذي تدركه الجماهير غريزيا والمشتق من مؤسسة الملكية الخاصة. وإذا كان للنقد المطلق الذي صاغه ضد حق الملكية تشابه شكلي مع نقد ماركس، فإنه يذكر، أكثر من ذلك بكثير، بنقد برودون في حدة تشاؤميته الجذرية. وكان بيزاكان يرى أن المساواة وحق الملكية يتناقضان ولا يمكن أن يتطابقا. فكل إصلاحية اجتماعية، وكل فكرة تشارك بين رأس المال والعمل مستحيلتان في جوهرهما. وبالمقابل، فالوطن والعدالة مترادفان ومتحدان اتحادا لا ينفصم. ولن تخرج الثورة الإيطالية من اتفاق بين الطبقات، بل عن نضال المضطهدين ضد المضطهدين. فالواقعة هي التي تولد الفكرة. إن "دعاية الفكرة وهم، تربية الشعب عبث، الأفكار تنجم عن الوقائع وليس هذه عن تلك. والشعب سوف يتعلم عندما سيصبح حرا" كما كتب بيزاكان. إن "دعاية الوقائع" هي، إذن، التي ستشكل مفجر عصيان المدن والجماهير الريفية. وبيزاكان البعيد جدا عن ماتزيني في جوانب عديدة، سوف يعطي المثل ويفقد حياته في حملة سابري ضد بوربون نابولي، وكانت عصيانا وطنيا على طريقة ماتزيني نوعيا في بطولة الذين قاموا به، كما في عدم التناسب بين الغاية والوسائل.

الاشتراكية والاتحادية. جيوسيبي فيراري (1811- 1876) :

ساهم برودون الذي أصبح، غداة 1848، أوسع المفكرين الاشتراكيين الأجانب جمهورا في إيطاليا في تغذية السياسة المضادة للماتزينية عن طريق صديقه الحميم جيوسيبي فيراري. فبعد أن طلق فيراري سان سيمونية شبابه، انتقل، بعد 1849، إلى اشتراكية برودونية معبر عنها في كتابه "فلسفة الثورة" (1851) الذي كان صدى لكتاب "خلق النظام في البشرية" لبرودون. وكان يأخذ على ماتزيني تصور حل المسألة الإيطالية في المنظور الوحدوي لثورة سياسية. فالدول هي التي يجب، على العكس من ذلك، أن تحول شبه الجزيرة، مسبقا، إلى جمهورية اتحادية بسلسلة من الثورات الاجتماعية. ولن يخرج تحرير أوروبا، كما يظن "النبي" الجنوبي، من التحالف بين إيطاليا، الأمة المرشدة وأمم الدانوب والبلقان المضطهدة، بل من التضامن الوثيق مع فرنسا، أم الثورة. والحرية المجردة وغير المحددة التي يتصورها ماتزيني وهم "شكلاني". فيجب التصدي لتجديد إيطاليا ضمن مستويين متوازيين: اللادين، النضال ضد البابوية، والقانون الزراعي الذي يعيد توزيع الملكية العقارية. ويبتعد فيراري، في عقلانيته الاجتماعية الصلبة، عن برودون عندما ينادي بإلغاء الإرث الذي يدحض، بدقة، تبريره اللاهوتي والميتافيزيكي. وهو يطرح التناقض الذي لا يحل بين الحرية التي خلقت "الطوائف وسيطرة الإنسان على الإنسان" والمساواة. وفكره يصل إلى الطوباوية المساواتية "لمجتمع متضامن إلى الحد الأعلى والحر إلى الحد الأعلى". وقد حمل انقلاب 2 كانون الأول، ثم رفض الاتحادية من جانب البورجوازيين المعتدلين الذين كانوا قد اتخذوا مبادرة الحركة خلف

كافور، إحباطات لفيراري وأصدقائه. وقد عارض في المرحلة الأخيرة من فكره الفكرة البرودونية عن عدالة ملازمة للبشرية بالمفهوم المتشائم لـ"قانون الحتمية التاريخية" ناف للحرية ومعارض للعدالة. وعداؤه للدولة ورفضه لبناء وحدوي مركزي واقتناعه بأن حلول الشعب "الذي يحكم نفسه" وبأن انحطاط الدولة الطبقية هما في بذور السير نحو المساواة هي، بالمقابل، ذات انتماء برودوني مضبوط. وسوف تعرف هذه التيمات مصيراً عظيماً في المرحلة الفوضوية للاشتراكية الإيطالية، في زمن الأممية الأولى.

إيطاليا والأممية الأولى (1864– 1879):

كانت العقود الوحدوية الثلاثة الأولى، بالنسبة لإيطاليا، عهد تردد وأزمات. فالاستقلال الوطني الذي تم الحصول عليه، بين 1859 و1866، بمساعدة فرنسا الديبلوماسية والعسكرية خلق للمملكة الوحدوية الجديدة من الصعوبات أكثر مما تم حله. وكان يدير البعثَ السياسي الذي جرى حول أسرة السافوا بلد قانوني ضيق جداً عالق حتى عام 1870 في ورطة العاصمة روما، وخاصة في وضع مالي دراماتيكي. فغداة حرب 1866 مع النمسا، اقتضى الأمر من اليمين التاريخي أن ينشئ سعر اللير القسري، وفي عام 1868، الضريبة على طحن الحبوب الذي استحق عليه كنتينو لقب "مجوِّع الشعب". وفي عام 1860، أرغم غاريبالدي وحزب العمل على التخلي عن تحريك الثورة الاجتماعية التي بدأت في الميزوجيورنو. وواجهت الحكومة تمرد الجماهير الريفية الكامن، وفي مملكة نابولي السابقة قطاع الطرق الذين كان يحركهم المحافظون أعداء البييمونت والذين اقتضوا جهداً من القمع العسكري.

في هذا المناخ المضطرب وعت الاشتراكية، ببطء، قواها من خلال تقلبات الأممية الأولى. إلا أنه سوف يكون عليها، من أجل أن تصبح قوة سياسية ناجعة ومهددة للدولة البورجوازية حقاً، أن تزيح العقبة "البعثية" التي ما زالت تثقل عليها. وقبل أن تفرض الماركسية نفسها كتيار سائد، سوف يضع ظل ماتزيني وفوضوية باكونين حاجزاً وعائقاً دائماً في وجه انتشارها في شبه الجزيرة. وسوف تكف الأممية الأولى المولودة عام 1864 والتي حلت شكلياً عام 1876– 1877 عن أن يكون لها، في إيطاليا، حياة فعالة بعد 1880، حتى لو احتفظت بوجود متفاوت النظرية حتى 1888. ولم تتشكل، حقاً، في شبه الجزيرة، إلا عام 1871 لتبلغ ذروتها في السنوات العشر التالية، أي في برهة كانت، فيها، في كل مكان آخر، في حالة أزمة وتماوت. ولم تكن إيطاليا، لهذا السبب، غائبة عن نشوء الأممية، ولكن حقبنة الأحداث مختلفة فيها عن تلك التي تبديها في البلدان الأوروبية الأخرى.

.طور الحضانة. (1864– 1870):

هذا التعبير من ليو فالياني يصف، جيداً، تشكل أول حزب عمالي منظم، حقاً، في إيطاليا. وقد بقي الإنجاز الشاق للوحدة، مع قضية البندقية، ثم محاولات غاريبالدي ضد روما، الشاغل الرئيسي للطبقة السياسية. وظل الوجه القومي في الأولوية بالنسبة لرجال جيل البعث، وحتى الأكثر تقدماً من بينهم. إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي زادته تفاقماً الأزمة الظرفية التي تلت إعلان مملكة إيطاليا، ثم الهمود

الأوروبي الذي بدأ عام 1867 بقي غير متغير في ركوده. فإيطاليا التي قوّى فيها، بعد 1867، بيع أملاك الكنيسة وبورجوازية الأراضي كانت ما تزال أمة فلاحين فقراء. ففي عام 1861، ذكر أول إحصاء قومي 8 ملايين شغيل في الأرض مقابل 3 ملايين عامل، وخاصة حرفي. وقد قدمت الزراعة الجامدة في روتينها والمسحوقة بالضرائب والريع العقاري 57.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، في فترة 1861– 1865، و57.3 بالمائة في فترة 1866– 1879 مقابل 19.9 و19.7 بالمائة في القطاع الثاني. إلا أنه لن يكون صحيحاً، على كل حال، التفكير في أن العنصر الوحيد والمجمع الوحيد للنضال الاجتماعي كان الحركة العمالية التي كانت تتقدم ببطء منذ 1860. وفي داخل حزب العمل، كان الوطنيون الذين كانوا قد تبعوا، خلال زمن طويل، ماتزيني في برنامجه الجمهوري والوحدوي قد تبينوا فشل إحياء إيطالي براجحة سياسية. وكانت المسألة الاجتماعية تتفاقم بمقدار ما كان البعث يقترب من التحقق. وكان بعض الديمقراطيين يتقربون من الملكية، وآخرون، أقل عدداً، كانوا يمضون إلى الاشتراكية باسم العدالة الاجتماعية. فسوف يكون هناك نقل للمثل الأعلى، وتبديل وصراع في الأجيال في التمايز التدريجي بين الاشتراكية وأحزاب الراديكالية البورجوازية أو حركاتها.

ولادة الأممية الأولى:

على الرغم من فشل ماتزيني في محاولته لفرض تصوره على المنظمات العمالية، فإن نفوذه ظل قوياً. فمنذ 1860، كان قد استأنف

جهوده كي ينظم، على مستوى قومي، في إطار المملكة الجديدة، منظمات الغوث المتبادل واتحادات المهن. وفي المؤتمر التاسع، في فلورنسا، عام 1861، تلقى الاتجاه "البييمونتي"، الأقدم، المستلهم من النقابية والأبوية التقدمية لليبراليين الذين كانوا يريدون، بالتوفير والتعليم، أن يرفعوا "تدريجيا العامل إلى مرتبة الرأسمالي"، تلقى هذا الاتجاه هزيمة من جانب الاتجاه الديمقراطي والماتزيني. ولكن هذا النجاح كان يحمل، في طياته، حدوده. فماتزيني الذي جف موقعه المذهبي على مر السنين، "لم يكن لديه تصور أداتي خالص وخاضع للفعالية السياسية للطبقات الكادحة. فقد كان يرمي إلى خلق قاعدة شعبية عريضة للمعارضة الملكية وإلى وضع أسس لديمقراطية وطنية ستكون قد وجدت شكلها في الجمهورية" (ج.ماناكوردا).

فقد كان يرفض، إذن، خلق تنظيم عمالي صرف ومستقل. ولدى الاجتماع الذي عقد في لندن، في 28 أيلول 1864، لإعداد أنظمة الرابطة العمالية الدولية، حمل وولف وفونتانا، مبعوثا ماتزيني، الاجتماع، في غياب ماركس، على أن يقبل، كأساس للجهاز المقبل، "ميثاق الأخوة" الذي أنضج من أجل المؤتمر التاسع للروابط الإيطالية للعمال الذي تقرر عقده في نابولي، في 25 أيلول. وقد أبعد ماركس الخطر بإعادته كتابة النص الماتزيني الطويل والمبهم وضم إليه أطروحاته حول الاستقلال السياسي للبروليتاريا وضرورة النضال الطبقي. وقد اقترح في "البيان الافتتاحي للرابطة الدولية للعمال" على الاشتراكيين نموذج العمل المستوحى من النضال العمالي الجاري في البلدان الصناعية المتقدمة كإنكلترا. وبالفعل، لم يكن ماركس وإنغلز، في تلك الفترة، يعيران انتباها

خاصا لإيطاليا، ولا لروسيا أيضا، ولا يحددان دورا هاما لهذا "الشعب المتخلف من الفلاحين". وعلى كل حال، أخذ ماركس في الرد على ماتزيني على صعيده الخاص عن طريق شخص آخر وكتب إلى إنغلز ما يلي: "سوف أضع ألغاما لماتزيني عن طريق باكونين" (11 نيسان 1865). إلا أنه سيتكشف عن كونه لم يكن موفقا لأن المحرض الروسي سرعان ما سيقوم بهذا العمل الهدام لحسابه الخاص، مؤخرا، على هذا النحو، وصول الاشتراكية العلمية إلى إيطاليا مدة عشرين عاما.

بدايات باكونين في إيطاليا (1864- 1867) :

مر تأسيس الأممية غير ملحوظ إلى حد بعيد في إيطاليا حيث كسف هذا الخبر من جانب اتفاق 15 أيلول 1864 الذي تخلت المملكة، بموجبه، رسميا، عن روما كعاصمة لمصلحة فلورنسا، الأمر الذي أثار اضطرابات عنيفة وأزمة حكومية. وفضلا عن ذلك، لم يكن ماركس، في تلك الفترة، سوى واحد بين آخرين بالنسبة للاشتراكيين الإيطاليين الذين ظلوا تحت تأثير برودون المسيطر. وكان الأمر مختلفا تماما مع باكونين الذي وصل إلى فلورنسا في 25 كانون الثاني 1864، والذي سوف يكرس للثورة في إيطاليا السنوات الاثنتي عشرة التي بقيت له من الحياة. وكانت حياته المغامرة وطوافه حول الأرض قد أكسباه مكانة كبيرة في الأوساط الديمقراطية. وكانت شخصيته المعاكسة لشخصية ماركس، منظر المكتب، تتوافق، في عدد كبير من النقاط، مع سيكولوجية الشعب الإيطالي: التمجيد الرومنطيقي للثورة، التجلي المسرحي للنشاط الفردي،

الميل إلى التآمر، الصياغة الأولية والقاطعة للقناعات. وعلى الرغم من اتفاق أولي وشكلي مع ماتزيني، فسرعان ما تباينت تصورات الرجلين بشكل لا علاج له. ففي حين كان الوطني الجنوبي يخفض من قيمة الإمكانيات الثورية للعالم الريفي، كان الفلاح الإيطالي، على العكس من ذلك، في نظر باكونين، "الاشتراكي غريزياً"، "الاتحادي بالطبيعة"، كان المادة الأولية المثالية للثورة على الدولة القمعية. وكان قطع الطريق الجنوبي، حتى لو استخدمته الرجعية، صورة لهذه القوة الإمكانية لأن "قاطع الطريق هو، دائماً، البطل، المنتقم للشعب، العدو اللدود لكل نظام دولتي". فكان ينبغي، إذن، عن طريق نشاط أقلية من المناضلين، "تثوير الفلاحين" لأن "إيطاليا وأسبانيا، ومع أسبانيا أكثر البلدان ثورية في هذه البرهة"، على عكس ما كان يراه ماركس وماتزيني. وهذه التحريضات المعادية للدولة وللمركزية ستلقى صدى إيجابياً في السنوات الحرجة التي كشفت، فيها، الملكية الوحدوية، بصورة خاصة، عن نقاط ضعفها وحين انطلقت الخصوصيات البلدية والإقليمية التي ظلت قوية ضد إسباغ اللون البيمونتي على شبه الجزيرة. وقد بدأ باكونين نشاطه ضد ماتزيني في توسكانيا، لدى الأوساط الديمقراطية المتقدمة، حول تحرير جريدة "شعب إيطاليا" ثم، خاصة، في نابولي (حزيران 1865– آب 1867) حيث شكل نواة من الأنصار كان منهم جيورجيو أسبروني، أتانازيو دارمي، جيوسيبي فانيلي، سافيريو فريشي وستيفانو كابوروسو. وأثار خلق جمعيات اشتراكية كانت الأولى، ذات الأهداف الطموحة، ولكن بمدى محدود، بينها، في

تموز 1866، "الأخوية الثورية الدولية". وبقي اللون البعثي قويا، حتى لدى الجناح الديمقراطي المتقدم، وسوف ينضم كثيرون من أصدقائه الأعضاء، لدى الحرب النمساوية_ الإيطالية، إلى جانبي ماتزيني وغاريبالدي، إلى "نظرية الوطنية البورجوازية البغيضة". وبدا أن الشروط المهينة التي انتهت ضمنها الحملة قد بررت انتقاداته وزادت مكانة قوته. وفي الأول من أيلول 1866، عشية ضم البندقية، خلق ماتزيني، لمحاربة نفوذ الأممية، "التحالف الجمهوري العالمي". وقد ساجله باكونين بعنف حتى رحيله إلى سويسرا في آب 1867. وقد أسس أنصاره، في نابولي، جمعية "المساواة والحرية" التي استلهم برنامجها، إلى حد بعيد، من بيزاكان. ولدى المؤتمر من أجل السلام، في جنيف، نظم الفوضوي الروسي "رابطة للسلام والحرية" سوف يكون لفروعها الإيطالية القليلة العابرة تعايش صعب مع فروع الأممية. وسجل باكونين نقطة هامة حين نجح، في آذار 1869، في الحصول على الاعتراف بمجموعات جمعيته الثالثة، "التحالف الدولي للديمقراطية الاشتراكية"، كفروع إيطالية للأممية. إلا أنه لا ينبغي لهذه الجماعات الصغيرة أن تضللنا. فلا النوى "التقليدية" للأممية التي أنهكتها الخلافات والانشقاقات، ولا التشكيلات الباكونينية كانت خطرا كبيرا على النظام القائم. فقد كانت تعد، كلها، ستة فروع سرية، كلها في نابولي وضواحيها، تضم 3719 مكتتبا. ولم يجد البوليس، متذرعا بكونها قد حرضت على إضرابات، مشقة في بتر رأسها باعتقال مناضليها الرئيسيين.

انتعاش الأممية الفوضوية (1871- 1873). أزمة حزب العمل :

مع الاستيلاء على روما (20 أيلول 1870)، كان يمكن اعتبار الاستقلال الوطني ناجزا، باستثناء ما يتعلق بالاستيلاء- الذي ما يزال بعيدا- على الأراضي الملحقة. وبدا أن مأزق الاختيار بين الاشتراكية والبعث قد انتهى. وفي حين انضمت موجة جديدة من الوطنيين إلى الملكية البورجوازية، كان على فئة من المناضلين الذين كانوا قد تبعوا غاريبالدي أن تعيد التأمل في صيغ عملها ووجدت نفسها، مع الطبقات الفتية التالية للبعث، جاهزة للانخراط في النضال الاجتماعي. وتركت مثل هذه الرومنطيقية الفلسفية والسياسية العليا مكانها للوضعية، للعقلانية الإلحادية اللتين كانتا تجتذبان، بصورة متزايدة، الجمهوريين الديمقراطيين في إيطاليا التي كان "الشعر قد ترك مكانه للنثر" فيها على حد قول فيكتور إيمانويل الثاني. ففي عام 1871، أثارت عودة المتطوعين الغاريبالديين من جيش فوج عودة للتعاطف مع الأممية الاشتراكية. ولكن الخارج، كما كان الأمر عليه طيلة عهد البعث، هو الذي جاء منه الحدث المحفز مع كومونة باريس. وبحماسة كبيرة، وكذلك بإبهام كبير في الأفكار والمبادرات، دار النضال من أجل قيادة الحركة العمالية الإيطالية حول أربعة أطراف: ماتزيني، غاريبالدي، كارل ماركس وباكونين.

توطد الفوضوية (كانون الثاني 1871- نهاية 1873) :

انتقد ماتزيني بعبارات عنيفة جدا كومونة باريس بسبب برنامجها الاتحادي وطابعها العصياني "الفئوي"، وخاصة بسبب ماديتها المفسدة للمثل الجمهوري الأعلى. وبالمقابل، تلقت الأممية مددا عظيما بانضمام

غاريبالدي ونوابه (سيريتي، سوزارا_ فيردي، وكاستيلازو) إلى الثورة الباريسية. فقد كان "بطل العالمين"، وهو المفكر السياسي والاجتماعي ذو الأفكار البدائية التي كانت تخلط، في تفخيم بلاغي، بين التقدم والعدالة، عداء الكهنوت والأخوة الإنسانية، كان، آنذاك، في أوج شعبيته. لقد كان يرى أن الاشتراكية، "شمس المستقبل"، كانت مكملة نشاطية البعث. وقد استغله ماركس، وخاصة باكونين، تكتيكيا دون أن تداخلهما أوهام كبيرة حول قيمة هذا التحول الأيديولوجي. وكان مجلس الأممية في لندن يحظى، في إيطاليا، ببعض النفوذ لدى قسم من المناضلين الذين كان يحركهم كارلو كافييرو، وهو بورجوازي شاب، على مثالية صلبة، انتقل إلى صفوف الاشتراكية الماركسية. ووسع باكونين، من جهته، نفوذه من خلال مجموعة بداياته النابولية ودخل في سجال حاد مع ماتزيني بصدد الكومونة. وبذل هذا الأخير، في المؤتمر الثاني عشر للروابط العمالية الذي افتتح في روما، في الأول من تشرين الثاني 1871، جهدا أخيرا لاستعادة الديمقراطيين الميالين للاشتراكية على الأسس المثالية والتعاونية والمضادة للمادية لأخويته التي أسسها عام 1864. وبذل غاريبالدي كل جهده لنسف المؤتمر الذي كان فشلا. وعقب فشل الماتزينية السياسي فشل الماتزينية الاجتماعية التي بقيت على قيد الحياة في تضامنية جمهورية، على هامش الاشتراكية الحقيقية. فقد أتعبت التربية الوعظية لنبي الوحدة البروليتاريين الذين كانوا يطلبون منه "خبزا لا كلمات". وعبر كارلو فييرا، جيدا، عن تباعد الاشتراكيين الشباب: لا يستطيع العجوز المسكين أن يفهم أن زمانه قد انقضى، وأن تصوره للوحدة والحرية الوطنيتين– اللتين كانت كبيرتين في عصرهما– يشحب كضوء شمعة أمام الشمس

عندما يواجه بالمفهوم السامي، مفهوم وحدة كل الشعوب، أو اتحادها وهو الأفضل، في التنظيم الاجتماعي الجديد الذي ستكون المساواة أساسه" (إلى إنغلز، 12 حزيران 1871). وفي عام 1872، كان ماتزيني يموت في وعي عزلته بعد أن أطلق لعنته الأخيرة ضد الاشتراكية": عودة النمساويين إلى إيطاليا أفضل من أن تقوم فيها المذاهب الزائفة والفاسدة التي ستقسم الإيطاليين على أنفسهم، إلى مضطهدين ومضطهدين". وسرعان ما وجد غاريبالدي الذي نجح في أن يؤسس، في إميليا، "حزم" عمال ذات انتماء اشتراكي نفسه غير مرتاح في أممية كانت أيديولوجيتها تتجاوزه. ولم يستطع أن يجمع مؤتمر الديمقراطيين الكبير الذي كان قد قرره لعام1872. فقد انتهى طوره "الاشتراكي" ودخل، هو الآخر، مع استمراره في تقديم الدعم اللفظي للجمهورية الباكونينية، منطقة الظل.

وعقبت الصراع الذي أدى إلى استبعاد المركبة البعثية معركة، بين ماركس وباكونين، ذات مرمى أبعد، على الصعيد المذهبي كما على صعيد مستقبل الاشتراكية الإيطالية. فقد كانت إيطاليا، مع سويسرا وأسبانيا، الصعيد الذي تواجه عليه تصوران متعارضان تماما للنضال الاجتماعي. كان اتجاه ماركس وإنغلز "السلطوي" إلى إقامة أممية منضبطة ومركزية، صادرة عن أحزاب عمالية تخوض نضالا طبقيا للاستيلاء، بالتدريج ،على السلطة السياسية. وكان باكونين ينفر، بالمقابل، من تنظيم متصلب، وتصور، بعد انفجار ثوري وعنيف، تدمير جهاز الدولة وإبداله باتحادات مستقلة وكومونات وروابط عمالية. وأفاد من تفسخ حزب العمل الذي ترك الديمقراطيين المتقدمين حيارى وغير مهيئين، فوق ذلك،

لتلقي مذهب ماركس القائم على عمل طبقة عاملة لم تكن موجودة، عملياً، في إيطاليا. وكان ماركس قد حاول إبعاد الخطر بجعله اجتماع لندن (17– 23 أيلول 1871) يقرر عقد مؤتمر للرابطة الدولية كان يأمل أن تخرج منه إدانة للاتجاه الفوضوي. ورد الباكونينيون الإيطاليون بالانضمام إلى بلاغ سونفيلييه (4 تشرين الثاني 1871) الذي كان الفرع الجوراسي يطلب، فيه، بدوره، عقد مؤتمر استثنائي للأممية. وفي بداية 1872، وجد باكونين مساندات متينة جداً، في الرومانلي، وهي أرض تقليد ثوري قديم. وزاد الاتجاه إلى القطيعة غداة مؤتمر الفروع الاشتراكية الرومانلية المنعقد في بولونيا (17– 19 آذار 1872) للتحضير لمؤتمر دولي. وكان الاتجاه الفوضوي منتصراً بين آذار وآب. وتلقى ماركس فشلاً قاسياً مع ارتداد كافييرو الذي تخلى عنه لينتقل إلى المعسكر الفوضوي. وفي 4 آب، جمع اجتماع ريميني، برئاسته، 35 مندوباً لخمسة وعشرين فرعاً قرروا خلق "الاتحاد الإيطالي للرابطة الدولية للعمال". وصوت على الانفصال عن الأممية الماركسية المتهمة بكونها استلهمت "المذاهب السلطوية للحزب الشيوعي الألماني". وتم الانشقاق غداة مؤتمر لاهاي (2– 7 أيلول) الذي فصل باكونين في غياب المندوبين الإيطاليين الذين رفضوا الاشتراك فيه، في حين أن المؤتمر "المضاد للسلطوية" الذي عقده المنشقون في 15 أيلول، في سانت إيمييه، قد قرر التأكيد مجدداً على الأطروحات الفوضوية. وسلم إنغلز بالفشل، ولاحظ مع ماركس، دون أن يخلو ذلك من غيظ، الصعود السريع للاتحاد الإيطالي. فقد كان ينشطه شباب ومتحمسون منضبطون بشكل صارم، في حين أن الأمميين الذين ظلوا أوفياء للماركسية لم يعودوا

يشكلون سوى أقلية حول إنريكو بينيامي، مدير جريدة "الشعب" في لودي. وتظاهر ماركس بأنه يرى أن "العمال الحقيقيين" سرعان ما سيطلقون "فروع الأممية الإيطالية المزعومة التي يقودها محامون دون قضية وأطباء دون مرضى ولا معرفة، وطلاب معتادون على صالات البليارد، وباعة متجولون وغيرهم من موظفي التجارة، وخاصة صحفيون من الصحافة الخصوصية ومن ذوي السمعة الملتبسة نوعا ما".

وغداة مؤتمر ريميني، خرجت المنظمات الاشتراكية سريعا من شبه سريتها لتشكل ما كان البداية الأولى لحزب حقيقي. وقد أخذ مواقعه على كل الأرض القومية، بصحفه العابرة غالبا، ولكن القتالية جدا. وبدفع من "حوالي مائة من ملاكات من الدرجة الأولى، من ثوريين محترفين ومهيئين جدا من الناحية الثقافية ومنخرطين حتى الأعماق في عمل التنظيم والدعاية" (ب.ك.مازيني)، تبنين في اتحادات إقليمية، بإداراتها ومواردها المالية. واندس الاتحاد، منذ ذلك الحين، في شبكة من علاقات وثيقة، خاصة مع سويسرا الجوراسية وأسبانيا، واشترك في مؤتمرات دولية للحركة. وفي نيسان 1874، قدر البوليس العدد الكلي للمسجلين فيه بـ 32 ألفا، مع تركزات هامة فعلا في توسكانيا (8000) وروما (6000) ونابولي (4500)، وفي المارش (4000).

وقد استعمل برنامج الباكونيين الإيطاليين، في رغبته بالتميز عن الماركسية "السلطوية"، قليلا جدا مصطلح "الشيوعية" وأقل منه، أيضا، مصطلح "الاشتراكية"، ولكنه عين أغراض الثورة بكلمات "التصفية

الاجتماعية"، "الفوضوية" و"الجماعية". وعرف الاتحاد نفسه على أنه ملحد، مادي، فوضوي واتحادي. وقد طلق النضال الطبقي لأن "الهدف الذي يأخذه على عاتقه، ليس تشكيل دولة عمالية أو شيوعية سلطوية، بل التحرير المباشر للشعب بالشعب". إلا أن الفوضويين قبلوا، عمليا، ودون تحفظات، الإضرابات وخلق تجمع بين العمال في مهنة واحدة. وأصبح الاتحاد، منذ ذلك الحين، رافعة عمل قوية تعبئ، معاكسة لتيار التطور الذي كان يقود الحركات الأوروبية الأخرى إلى الماركسية، قوى الاشتراكية الإيطالية الحية. ولم يكن يمكن أن تعاكس بشكل ناجع من جانب الأقليات الأخرى، كالمجموعة الصغيرة التي بقيت موالية لأممية لندن أو اتجاه السلم الاجتماعي المستلهم من بينوا مالون، مع "فرع سيريزيو"، في إيطاليا العليا ومحرري جريدة "الفقير" في باليرمو، ولا من جانب "الجمعيات الأخوية" المنحدرة من ماتزيني والتي تنادي بالتعاون بين الطبقات. وكان قادة الاتجاه العصياني شبانا من أصل بورجوازي متمردين على محيطهم: كارلو كافييرو، أندريا كوستا (1851– 1911)، أحد أكثر وجوه الاشتراكية الإيطالية جاذبية، إيريكو مالاتيستا (1853– 1932) ونوابهم، فرانسيسكو ناتا، فرانسيزو بيزي، غايتانو غراسي الذين استعادوا تكتيك "الدعاية بالأفعال" فدبروا سلسلة من الأعمال المباشرة ضد المؤسسات القائمة.

الفوضوية ضد الدولة البورجوازية :

فكر باكونين في استغلال الفرصة المناسبة التي خلقها ركود 1873 القاسي الذي أثار إضرابات في مدن الشمال وبلبلات ناجمة عن البؤس الريفي في توسكانيا والرومنلي. ففي عام 1874، نظم انتفاضات كان يجب،

في رأيه، أن تكون افتتاحية الثورة العامة. وهذا التكتيك- ما عد إبدال الهدف القومي والوطني بأهداف الأممية الجماعية- لا يختلف في صيغ عمله، كما في أوهامه، عن المحاولات التي سبق أن قام بها، حتى 1870، ماتزيني وأنصاره. ولكن الخطط كانت سيئة التنسيق. وفي 2 آب، خنقت مداهمة للبوليس في فيلا روفي، قرب روما، في المهد، مؤامرة أليساندرو فورتيس وأوريليو سافي، أحد ثالوث الجمهورية الرومانية عام 1849. وفي 7 آب، فرقت قوى حفظ النظام العناصر الباكونينية التي حاولت أن تحمل على بولونيا بفريق صغير من الفلاحين. وقد اعتقل كوستا وهرب باكونين إلى سويسرا حيث سيموت، في لوكارنو، عام 1876. وفي 18 آذار 1876، أعلن سقوط حكومة مينغيتي نهاية عهد اليمين الممهور بانتصار اليسار في انتخابات 5 تشرين الثاني. وبدا على هذا الحدث أنه يؤمن تسامحا نسبيا مع الفوضويين الذين عادوا، بعد أحكام خفيفة، إلى الظهور على المسرح. وفي نيسان 1877، أثار كافييرو ومالاتيستا فلاحي قريتين من جبال ماتيزيه، في شمال نابولي، ولكن المتمردين سحقوا بسرعة. وانهالت حملة اعتقالات وإلغاء صحف على الأممية . وفي 17 تشرين الثاني 1878، نجا الملك الشاب هومبرتو الأول، في نابولي، من محاولة اغتيال دبرها فوضوي منعزل، جيوفاني باسانانتيه الذي لم تكن له علاقة بالتنظيم الباكونيني. وقررت الحكومة مدفوعة بغضب الرأي العام العنيف ضد "الأشرار" أن "تدمر طائفة الأممية" واغتنمت هذه الفرصة لتجري سلسلة جديدة من الإدانات ضد القادة الفوضويين. وكما حدث للماتزينية، حمل فشل "الدعاية بالأفعال" على توقع انحسار الأممية الفوضوية.

من الفوضوية إلى الاشتراكية الديمقراطية (1880- 1892)

تفسخ الأممية الفوضوية :

لم يكن التشدد البوليسي هو الذي هدد الأممية بالخطر. فقد قاومت، طيلة القمع، معيدة تنظيم فروعها في مؤتمر فلورنسا- توزي (تشرين الأول 1876) ومعيدة تأكيد مذهبها المتشدد في مؤتمرات بيرن وفيرفييه وغان. والواقع هو أن أعراض الأزمة قد تجلت في الداخل، مع المراجعة النقدية التي ظهرت بين بعض القادة حول سلامة العمل المتشتت والعنيف. ومن قبل، لم يشارك كوستا في "عصابات ماتيزيه". وكان قد ارتبط، في آب 1877، بمناضلة فوضوية روسية شابة، آنا كلوسيوف (1857- 1925)، سوف تصبح أحد وجوه الصف الأول للاشتراكية الإيطالية. وبعد تحريره من السجن، في حزيران 1879، عاشر، في لوغانو، جماعة من الفوضويين "القانونيين" كان منهم بينوا مالون. وتحت هذا التأثير المزدوج، وبعد تطور لم تعرف دوافعه وجريانه الأيديولوجي جيدا، سوف يتخلى كوستا عن نظرية العنف كوسيلة للتسبب في الثورة. وبقي وفيا للهدف- البعيد- لتهديم الدولة الرأسمالية، ولكنه قدر، منذ ذلك الحين، أنه لا يمكن بلوغه إلا بتطور انتقالي، بإدخال المثل الأعلى الاشتراكي إلى طبقات واسعة من السكان وباستخدام المشاركة القانونية في المؤسسات الانتخابية كأداة معارضة ونضال ضد النظام البورجوازي. وقد كتب يقول: "لن ينتفض الشعب إلا عندما سيكون للأفكار الاشتراكية، لديه، المكانة وقوة الجاذبية

التي كانت، في زمن ما، للعقيدة الدينية". ويعرض، في رسالته العتيدة المفتوحة "إلى أصدقائي في الرومانلي" من منفاه التيسيني، في 27تموز 1879 ، موقفه الجديد، النقدي الذاتي والثوري_ التطوري معاً. فالفوضويون الذين انطووا على أنفسهم "منشغلين بمنطق أفكارنا وتركيب برنامج ثوري نجهد لإقامته دون تأخير أكثر بكثير من انشغالهم بالشروط الاقتصادية والمعنوية للشعب وحاجاته المستشعرة والمباشرة" قد عزلوا أنفسهم عن الجماهير. "عندما حاولنا، مدفوعين بدافع كريم، امتشاق علم الثورة، لم يفهمنا الشعب وتركنا وحدنا. فلنستفد من درس الخبرة. فلننجز الآن ما انقطع. فلنحاول الغوص في الشعب لنسقي، فيه، من جديد، قوانا". وقد أثار انقلاب كوستا، "ردته" كما قال أعداؤه، داخل الأممية، مساجلات عنيفة عجلت في تحللها. وفي مؤتمر شياسو المنعقد في 5 كانون الأول 1880، في المدينة الحدودية السويسرية، حصل الاتجاه العصياني، لآخر مرة، على الأغلبية. وكان ذلك انتصاراً شكلياً لم يخف تشظي الاشتراكية الفوضوية الإيطالية. وقد تقاسمت أربعة اتجاهات بقاياها. وسوف تولد، في العقد التالي، وفي أجل أبعد، تيارات الاشتراكية الجديدة الكبيرة:

• التطوريون الماركسيون الأقوياء، خاصة، في ميلانو، حول جريدة "العامة".

• اشتراكية كوستا الثورية التي كانت لها قاعدة في الرومانلي. وقد أمعنت في تطورها القانوني الذي كانت تدافع عنه "المجلة الدولية للاشتراكية" التي صدرت للمرة الأولى في 30 أيار 1880 وأسبوعية "إلى الأمام" التي تأسست في إيمولا، في 30 نيسان 1881. وسوف يحمل كوستا، في صياغته الهجينة التي لم يرفض العمل العنيف، فيها، رفضاً قاطعاً، بل

أصبح الحد الأخير لسيرورة ثورية، الاشتراكية خمائر "قصيوية" وميل نشاطي و"حاجزي" سيكون، فيما بعد، ميل موسوليني الشاب.

● استمر في الدفاع عن الشيوعية الفوضوية، بثبات، ميرلينو وإيريكو مالاتيستا الذي بقي، حتى 1914، وفياً لمثل باكونين الأعلى، في حين أن كافييرو أعطى دعمه، منذ 1882، حتى نهاية حياته، للنزعة القانونية.

● تيار فرداني_ إرهابي كان تفاقماً أقصى للنظرية والعنف و"الدعاية بالأفعال"، مع عناصر معزولة اجتذبت، في إيطاليا، وفي الخارج، مع كازيريو وبريسي ولوكشيني، الانتباه بالاعتداءات الفاقعة ضد رؤساء دول وشخصيات سياسية.

ولم تزل الفوضوية في إنضاج برامج– كبرنامج 1884 الذي كتبه مالاتيستا– أو في عقد مؤتمرات كانت تبقي وهم الأممية على قيد الحياة. وبقيت جماعات نشيطة جداً، في المدن، في المارش والرومانلي أو بين عمال مناجم رخام كاراري. وسوف يجد النداء الفوضوي إلى العصيان، في فترات الأزمة، دائماً، صدى في شطيرة واسعة من الاشتراكية.

أزمة نهاية القرن التاسع عشر:

بقيت إيطاليا العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، دائماً، مختلفة جداً عن بلدان القارة الصناعية الكبيرة. وقد انقطعت الحكومة اليسارية عن تقليد السير على خطى السياسة الفرنسية لتلتفت نحو التحالف مع ألمانيا والنمسا_ المجر. وقد سارت على سياسة تسلح مكلفة– تحفز، صنعياً، الصناعة الفولاذية الضخمة الوليدة– وقومية واستعمارية أفريقية. وبصورة

موازية لذلك، وبعد طور طويل من التزايد المعتدل، هب الشعب الإيطالي، مرتفعا من 29.4 مليونا، عام 1880، إلى 31.5، عام 1890، وإلى 33.2 عام 1898. ولكن البنى الاقتصادية لن تسجل تعديلات فاقعة. وقد تفاقمت الوحدة بالفجوة بين الشمال والجنوب، ومنذ 1876، كان ثلاثة أرباع عمال المصانع متجمعين، فعلا، في لومبارديا والبييمونت، في التعدين والإنشاءات الميكانيكية والبحرية، في حين أن الصناعات الأخرى، كالنسيج، بقيت أكثر تبعثرا بكثير. وقد شجعت ولادة بيروقراطية دولة وضروب التقدم المتواضعة للتعليم (74 بالمائة من الأميين بين من تجاوزوا سن السادسة، عام 1861، و62 بالمائة عام 1881) نمو طبقة من صغار الأجراء والمعلمين والأساتذة والموظفين سوف تقدم للحزب الاشتراكي كثيرا من أطره. وقد جرى امتصاص عجز الموازنة بواسطة "المالية النشطة" لماغلياني الذي عوض عن إلغاء السعر القسري للير بسياسة اقتراض وقد أطلق إنجاز برنامج الخطوط الحديدية واندفاعة الإعمار التي بلغت ذروتها بين 1882 و1887، موجة مضاربة على البناء مرتبطة بدخول رؤوس أموال ألمانية ونمساوية، في حين أن عمال الخطوط الحديدية وعمال البناء المقتلعين، حديثا، من جذورهم في أريافهم، جاؤوا ليضخموا صفوف البروليتاريا المدينية التي كانت في طور التشكل. وفي كانون الثاني 1882، وسع دوبريتي هيئة الناخبين ورفع عدد من يملكون حق الانتخاب من 600 ألف إلى مليونين، وهو ما قوى إمكانيات معارضة الاشتراكيين القانونيين. ولكن النهوض الوهمي للاقتصاد تحطم اعتبارا من 1880. وأدى الدخول الحر للحبوب الروسية، وخاصة الأمريكية، إلى انهيار أسعار الحبوب

الإيطالية. وأمام مطالب كبار المزارعين ورؤساء المشروعات الصناعية، عادت إيطاليا، بين 1878 و1887، إلى حماية جمركية قاسية. ولم تكن الهجرة التي بدأت تتضخم والصناعة قادرتين على تبديد فوائض السكان الريفيين الذين كانوا في طريق الإملاق المتزايد. وأفادت الحماية أصحاب المزارع الجنوبيين ورأسماليي الصناعة، ولكن "إيطاليا السياسية دمرت إيطاليا الزراعية" (س.جاسيني) منذ الوحدة. وأضيفت إلى ركود البناء، بين 1888 و1892، الحرب الجمركية المدمرة مع فرنسا. وقد لحقت بها، بين 1887 و1893، أزمة مصرفية وفضائح مالية، كفضيحة البنك الروماني، هزت الاقتصاد حتى أسسه وأساءت إلى سمعة الجهاز السياسي.

وضمن هذا الجو المضطرب، جرى تشكيل الحزب الاشتراكي. إلا أنه سيكون غير صحيح أن يجري تقديمه بوصفه الاتجاه الوحيد المعني بحل "المسألة الاجتماعية". وبالفعل، حلل مفكرون ليبراليون عديدون أزمة الاقتصاد الإيطالي. فحول مجلة "جيورنالي ديغلي إيكونوميستسي" التي تأسست عام 1875 ومجلة "راسينيا سيتيمانالي"، تساءل مافيو بانتاليوني وسيدني سونينو وليوبولد فرانشيتي وباسكوال فيلاري وجيوستينو فورتوناتو عما إذا لم يكن على الدولة أن تحقق "البعث الاجتماعي" الذي بقي غير منجز كما تنادي مدرسة إيزيناخ الألمانية أو كما تفعل، جزئيا، "اشتراكية المنبر" التي كانت تتعاون مع بسمارك. وكان كثيرون منهم، وقد تربوا ضمن تقليد الليبرالية الاقتصادية، مضطربين اضطرابا عميقا من جراء عودة الحماية، علامة عجز الدولة البورجوازية. وحدثت لديهم

"قطيعة في الثقافة الاقتصادية" (ج.ماناكوردا) أخفت اتجاههم نحو اشتراكية عامة أو نحو الماركسية المذهبية. وأسهم التحقيق البرلماني الكبير حول الزراعة الذي نشر في 15 مجلدا، حتى 1886، بإدارة س.جاسيني، لدى كثير من الليبراليين، في وعي للشروط الكارثية للمسألة الفلاحية ولقوة التمرد الكامنة التي سرعان ما سيندلع في البروليتاريا الريفية.

نشوء الحزب الاشتراكي :

ولد الحزب الاشتراكي الإيطالي، وهو أول منظمة عمالية في شبه الجزيرة، من الانصهار الشاق بين اتجاهين كبيرين، "العمالية" اللومباردية والاشتراكية_ الثورية الرومانلية.

(الحزب العمالي). من التضامنية إلى (المقاومة) :

لدى الأزمة التي كانت قد قسمت الأممية الإيطالية المصطبغة بالفوضوية، كان تيار الإصلاحيين اللومبارديين أحد أوائل الذين تباعدوا عن باكونين. وكان يحرك الاتجاه "التطوري" الذي بقي على صلة مع إنغلز، حول جريدة "العامة" التي أصبحت تصدر في ميلانو، أوزفالدو غنوتشي_ فياني. وقد انتشر مذهبه انتشارا واسعا في أوساط ميلانو العمالية التي كانت، آنذاك، الأكثر عددا في إيطاليا وكانت محصلة لمركبات متنوعة كان يسود، فيها، التقليد الديمقراطي اللومباردي، الرغبة في تجاوز التضامنية الماتزينية التي كانت أخوياتها مستمرة في عقد مؤتمراتها،

وخاصة تأثير بينوا مالون. ونجم عن ذلك موقف انتقائي عُرِّف على أنه "تطوري وتجريبي". وكان ينفر من أن يحد نفسه في اختيار الوسائل للوصول إلى الاشتراكية. وكانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية تقدم المثل الأعلى على كفاية شراكة قانونية، ولكن النضال الطبقي ظل، بالنسبة لغنوتشي- فياني وأصدقائه، أساس العمل. وكان الهدف الأسمى هو إقامة اشتراكية "دينية" مخلصة لبشرية تجمع، بصورة متناغمة، بين العمل والحب والعلم. ومن أجل بلوغها- دون أن يخلو ذلك من تناقض مع هذه الغايات الطوباوية وتلك السلمية الإحسانية- يجب أن تمارس الطبقة العاملة "المقاومة" الفعالة ضد الدولة البورجوازية وأرباب العمل الرأسماليين. ويجب أن يرجح تنظيم شبكة قتالية من روابط عمالية، في الوقت المباشر، على المثل الأعلى البعيد للمجتمع الاشتراكي. وتوطد الاتجاه "العمالي" داخل "الاتحاد العمالي اللومباردي"، وهو اتحاد ولد عام 1881بمبادرة من عناصر راديكالية. وفي عام 1882، أسست حلقة ميلانو العمالية فرعاً انتخابياً لإسماع البرلمان صوت العمال و"الإسهام في تشكيل حزب عمالي مستقل عن الأحزاب الأخرى". وقد توجب على المؤتمر الخامس عشر للأخويات المتزينية المنعقد في جنوة، عام 1882، أن يوافق على الإضراب كسلاح تكتيكي للعمال. وسوف تقود المطالبة بعمل سياسي مستقل للعمال والتركيز على النضال الطبقي صراعاً طويلاً مع ديمقراطيي اليسار المتطرف الذين كانوا يعدون أنفسهم الناطقين الطبيعيين

بلسان الطموحات الشعبية ويخشون في القادة العماليين منافسين انتخابيين. وفي عام 1885، خلق "الحزب العمالي الإيطالي" المبني، بصورة أساسية، في لومبارديا، حول روابط مهنية. ومحركه، كوستانتينو لازاردي (1857–1927)، وكان عامل طباعة ذاتي التعلم، صلبا في مطالبته بالإضراب و"المقاومة"، دخل في سجال عنيف مع قائد خط الراديكاليين فيليس كافالوتي. ولم تكن أبرز نقاط "المقاومة" تحرك عمال المصانع بقدر ما كانت تحركات البراكسيانتي في سهل البو الأسفل. ففي منطقة مانتو وروفيغو، كان هؤلاء العمال الموسميين، المهاجرين الفصليين البؤساء، خاضعين خضوعا كليا لكبار المزارعين. وكانوا يطالبون بضمان الاستخدام وبأجور أفضل. ومن خلال جمعياتهم، جمعيات الغوث المتبادل التي كان يساعدها مثقفون ووجهاء ليبراليون يقدمون المشورة لحركتهم ويؤطرونها، اكتسبوا وعيا طبقيا وسيسوا نشاطهم في اتجاه اشتراكي واضح. وبين 1885 و1886، كان الحزب العمالي الذي جمع حوله الروابط الفلاحية لوادي البو، في مؤتمر مانتو (كانون الأول 1885)، في أوج نفوذه. إلا أن الفرق، في تجنيده الحصري، بين المنظمات المهنية، "أبناء العمل"، والنضال السياسي لم يكن بارزا. ولم تكن الحكومة تؤمن، أوليا، بالخطر الاشتراكي في بلد مثل إيطاليا كانت، فيه، الطبقة العاملة في هذا الضعف عدديا. فتسامحت، إذن، مع الحزب العمالي الذي كان، في رأيها، يضعف نفوذ اليسار الجمهوري المتطرف الخطر من جانبه. ولكن العماليين الذين

برهنـوا علـى شـعبيتهم في انتخابـات 1886، بـدؤوا في التقـرب مـن الاشتراكيين. وأمام خطر هذا الانصهار الجاري، حمل دوبريتي القضاء، في أيار من السنة نفسها، على التنديـد بـهم بوصفـهم أعضـاء في "منظمـة إجرامية". وحل الحزب العمالي ومنعت جريدته "فاشيو أوبيرايو". وسوف يعيد تشكيل ذاته منذ الخريف، ولكن هذه الأزمة هي التي سيجري، بفضلها، أشد أنواع الاتحاد مع الاشتراكيين الثوريين.

الاشتراكية الثورية :

جرى تنظيم التيار الثاني الذي أسهم في تشكيل الحزب الاشتراكي بموجب صيغ مختلفة جدا عن صيغ الحزب العمالي. فقد كـان أندريـا كوستا وقرينته آنا كوليشيوف، آنذاك، في موقع متوسط بين الفوضوية والماركسية. وكانا يعترفان بضرورة "ديكتاتورية مؤقتة للطبقات الكادحة" ولكنها "مسبوقة بدعاية واسعة للأفكار الاشتراكية الثورية" بواسطة "حزب قوي التنظيم". فكان يجب أن يقوم التكتيك، إذن، في مرحلة أولى، على دعم المطالب العمالية والفلاحية بصورة منتظمة، ولكنه يقوم، أيضا، على العمل في صلة مع كل التشكيلات السياسية المعادية للدولة البورجوازية من أجل "الاستيلاء على الكومونات باشتراك نشيط في الانتخابات الإدارية وتحويل التنظيم الإداري الحالي لمصلحة الشعب والاستقلال الكوموني، وكذلك تقديم ترشيحات احتجاجية للبرلمان".وهذا الموقف أكسب كوستا جمهوريين راديكاليين وديمقراطيين إصلاحيين عديدين مثل كاميليو برامبوليني (1859– 1930). وفي

الانتخابات العامة لتشرين الأول 1882، واجه الاشتراكيون المنتمون إلى اتجاهات متنوعة، للمرة الأولى، المنافسة بعشرة مرشحين. وقد سمت ميلانو، على القائمة الراديكالية، أنطونيو مافي، أول نائب عمالي. وفي رافين، دخل كوستا المجلس بفضل "الاتحاد الديمقراطي للرومانلي"، وكان تحالفا محليا عقد بين الجمهوريين والراديكاليين والاشتراكيين. وحصلت الاشتراكية "الإسهامية" على أقل من 50 ألف صوت بقليل، أي 4 % من الأصوات. وأثارت مسألة قسم الولاء للملك والدستور المطلوبة من النواب مناقشات حامية. فقد اعتبر كوستا مرتدا من جانب الفوضويين الصارمي الانتماء، الموالين للعقيدة الباكونينية حول عدم الاشتراك مطلقا في النظام الانتخابي. إلا أنه أدى القسم بتشجيع من كافيرو ومثقفين اشتراكيين شباب مثل فيليبو توراتي (1857– 1920) وإنريكو فيري (1856– 1929)، وبدأ نشاطه كمحتج ضد دوبريتي و"تحويليته" المفسدة. واستمر التعاون مع اليسار الجمهوري المتطرف من خلال "حزمة الديمقراطية" التي نظمها، عام 1883، كوستا وكافالوتي والجمهوري جيوفاني بوفيو. ولكن الإنشاء الغاريبالدي حول "البعث الذي جرت خيانته" أتعب كوستا وأصدقاءه الذين عملوا، منذ 1886، على الامتداد بحزبهم الاشتراكي الرومانلي في كل البلد، والتفتوا نحو الحزب العمالي. ولم يكن التقارب سهلا مع المناضلين اللومبارديين الذين كانوا يأخذون عليه إضعاف النضال الطبقي، بـ"تواطئه" مع يسار غير اشتراكي. وفي نيسان 1886، لم يمكن، لدى مؤتمر مانتو، تحقيق الانصهار العمالي_ الاشتراكي،ولكن كوستا وأنصاره قدموا، لدى الانتخابات العامة في تلك السنة نفسها، دعمهم

للحزب العمالي الذي قاومه الراديكاليون بعنف. وبعد القمع الذي ضرب العماليين غداة الاضطرابات الزراعية في بادو، دافع كوستا عن لازاري وأصدقائه الذين كان كافالوتي يتهمهم بتواطؤ خفي مع الحكومة. وهكذا انفك القائد الرومانلي عن الديمقراطية المتطرفة ذات الأصل البورجوازي البعثي، وسوف يسمح له خياره بتشكيل حزب اشتراكي نوعيا.

انتشار الماركسية :

بصورة موازية للاتجاهات الاشتراكية الإصلاحية، العمالية، التي ما زالت مشحونة بالانتقائية والرواسب "البعثية"، تم دخول اشتراكية ماركس وإنغلز العلمية. وكان اسم كارل ماركس معروفا جدا من قبل، وجرى تعليق واسع على موته، عام 1883، في صحافة اليسار المتطرف. وبالمقابل ظلت معرفة كتاباته محدودة جدا. وقد شرح "البيان الشيوعي"، شفهيا، في حلقة اشتراكية لريجيو_ إميليا، عام 1888، ثم نشر، كملحق، في جريدة من كريمونة، "صدى الشعب"، مترجما عن الألمانية– من جانب بيسولاتي دون شك، ولكنه لم يظهر مطبوعا في مكتبة إلا عام 1890. وكان الأمر نفسه بالنسبة لكتاب "رأس المال"، في هذا التأخر. ففي عام 1879، وضع كافييرو، في سجنه، ملخصا له للاستعمال الشعبي امتدحه ماركس، إلا أنه كان يجب انتظار عام 1886 من أجل أن تطبع ترجمته الكاملة الأولى في "مكتبة الاقتصاد"، في تورينو. ولم يتم تلقي الماركسية بـ"تحول" اشتراكيين منظمين من قبل، بل بدخول مسرح الأحداث عناصر جديدة كانت تحرك "الرابطة الاشتراكية الميلانية" وصاغت موقفها المذهبي في التسعينات. وقد توطدت شخصيتان سوف يسود التباين بينهما الاشتراكية الإيطالية.

ففيليبو توراتي، المحامي اللومباردي، ابن المحافظ، ومن خلاصة البورجوازية، انطلق من مواقع جمهورية وديمقراطية، في تقليد البعث الليبرالي. وقد اجتذبته الوضعية الإنسانية والراديكالية لروبرتو أرديغو ومذهب آشيل لوريا الاقتصادي حول دور النضال الاجتماعي وإعادة طرح مسألة مدلول الملكية لتحويل البنى الإيطالية. وأصبح، منذ 1879، اشتراكياً من الناحية المذهبية، وماركسياً، سياسياً، منذ 1887. وجرى انتقاله إلى الماركسية بتأثير من آنا كوليشيوف التي هجرت أندريا كوستا وشاطرته حياته منذ 1885. وسوف تكون هذه المرأة ذات الذكاء اللامع التي كانت تعيش اشتراكية ملتزمة، حتى الحرب العالمية الأولى، عرابة المثقفين والمناضلين الماركسيين المسموعة الكلمة. وتسلم توراتي الذي كان يشارك في تحرير مجلة "النقد" للكاثوليكي أركانجيلو غيسليري إدارتها وجعل منها، مع آنا كوليشيوف، مجلة "النقد الاجتماعي"، منبر الفكر الاشتراكي الإيطالي. وسوف يبقى توراتي قائداً للحزب الاشتراكي حتى عام 1912. وقد أتى، وهو التطوري التجريبي، متأخراً إلى حد كاف، إلى الماركسية التي كانت تشاؤميتها الكارثية ونبوئيتها تتوافقان مع رؤيته الخاصة للعالم، الشاعرية والكئيبة معاً. وقبل برنامجها: تأميم وسائل الإنتاج بالنضال الطبقي الذي تخوضه بروليتاريا منظمة تنظيماً متيناً. ولكن الذي سمي "شاعر الاشتراكية" كان معارضاً للثورة العنيفة ومؤيداً للاستعمال السلمي للحريات القانونية وللتحالف مع التيارات الأخرى. وجعل ضعف الطبقة العاملة والسيادة الزراعية في إيطاليا العمل الاشتراكي هشاً جداً أمام قمع الدولة، وبررا طوراً انتقالياً إصلاحياً طويلاً. فقد اتخذ توراتي، إذن، موقفاً معتدلاً، موفقاً بين الماركسية وتطور الفلسفة الوضعية التي ربي

فيها. إلا أن توراتي الصافي الذهن والصارم فيما يتعلق بالعقيدة والمنظم الممتاز، لن يكون قائداً حازماً، "فقد كان نوع من الشلل يضرب عمله السياسي في البرهات الحاسمة" (ليو فالياني).

وسوف يمارس أنطونيو لابريولا (1843– 1905) على الماركسية الإيطالية تأثيراً أقصر مدى– أقل بقليل من عقد واحد– ولكنه أشد كثافة. فقد كان، وهو تلميذ الفيلسوف المثالي الهيغلي الجديد برتراندو سبافيرا، جامعياً لا يرى في الاشتراكية معركة لتحويل المجتمع بغايات إنسانية بقدر ما يرى، فيها، نظاماً فكرياً عاماً، "ميتافيزياء للتجربة". وكان يرى أن من المستحيل اعتبار السيرورة التاريخية حركة ديالكتيكية موضوعية خالصة. فمن الضروري إعادة تكامل الإنسان "الذي يصنع تاريخه" ورد وظيفة فعالة للوعي والممارسة في حل مواقف لم تحدده أية حتمية مسبقاً. وقد جرت بينه وبين إنغلز مراسلة مستمرة، وحوالي 1890، قبل عقيدة الماركسية الثورية، ولكنه سيبقى، دائماً، مفكراً، منظراً أكثر منه سياسياً.

تأسيس الحزب الاشتراكي:

أدت الغائية الاجتماعية والسياسية المشتركة والتضامن في الاضطهاد والتعاون الانتخابي، ببطء، إلى توارد القوى الاشتراكية. وفي عام 1889، وبينما كانت تتحقق نجاحات جديدة في الانتخابات البلدية، ذات الاقتراع الموسع، التقى القادة في مؤتمر باريس الدولي حيث ستولد الأممية الثانية. وفتحت "المجلة الإيطالية للاشتراكية" التي بدأ صدورها في نهاية 1886 صفحاتها لممثلي مختلف الاتجاهات ونشرت، في السنة التالية،

"الحرب الأهلية في فرنسا" لكارل ماركس. وخلال مؤتمر باريس، زار غنوتشي_ فياني بورصة عمل العاصمة الفرنسية واقترح، لدى عودته، خلق مؤسسات مشابهة ستصبح قطعة أساسية من الحركة الاجتماعية الإيطالية. وقربت قطيعة الحزب العمالي مع الراديكاليين هذا الحزب، في الوقت نفسه، من الاشتراكيين الآخرين والمثقفين الذين انتشرت الماركسية المذهبية بينهم مع صدور ترجمات ماركس وإنغلز وكاوتسكي ولافارغ وبليخانوف. واعتباراً من تشرين الثاني 1890، ألقى لابريولا، في جامعة روما، دروساً حول المادية التاريخية. وأثار تشديد الاتجاه الاستبدادي والاستعماري والقومي لدى كريسبي، في عهد حكومتيه (آب 1887– شباط 1891 وكانون الأول 1893– آذار 1896)، في طبقات واسعة من السكان، شعوراً بعدم الرضى، احتجاجاً يعلن انتماءه لـ"الاشتراكية". وقد كان، آنذاك، للمصطلح ذي الحدود المبهمة صدى واسع وقبول عريض جداً. وكان يغطي تجمعاً من فرديات ومبادرات ومنظمات. وكان يوجد، فيه، مثقفون وعمال و"روابط مقاومة" و"حزم" من عمال الأرض وجمعيات غوث متبادل وتعاونيات استهلاكية وحلقات ثقافية وتشكيلات معادية للكهنوت جمهورية ووطنية متفاوتة البنينة والاتحاد. وسوف تستقبل دون تحفظ في حزب العمال بوصفها "مادة أولية خاماً ستنفخ فيها الروح الاشتراكية" (ج.ماناكوردا). وعقدت روابط العمال مؤتمراً، في 17 تموز 1891، كان يتضمن، في جدول أعماله، "تشكيل حزب مستقل للعمال الإيطاليين". وقبل الاقتراح بالإجماع، باستثناء الماتزينيين الخالصين. وكتبت لجنة مختلطة برنامجاً لحزب العمال. وطبعت المرحلة الحاسمة بمؤتمر جنوة.

وقد انعقد في 14 آب 1892، غداة الانتخابات العامة التي رفعت عدد النواب الاشتراكيين إلى عشرة. وأقر أربعمائة مندوب البرنامج، وهو وثيقة تسوية، انتقائية كتبها مافي وكانت، عقائدياً، متراجعة بالقياس مع برنامج الحزب العمالي. وقد انتقده توراتي والماركسيون بشدة ورفضه الفوضويون وانسحبوا، نهائياً، من التنظيم. وكان مقر حزب العمال ميلانو، وكانت جريدته هي "النضال الطبقي". وقد قبل أعضاء أفراداً وروابط بصفتها الجماعية. وسرعان ما ربح من حيث عدد الأعضاء. ولكن ثمن ذلك كان تغايراً مذهبياً قوياً.

الحزب الاشتراكي بين الإصلاحية والثورة (1893- 1914)

التشدد المذهبي والاضطهاد. نهاية قرن صعبة (1893- 1900)

بدا على إيطاليا أنها عوضت تأخرها عن الحركة الاشتراكية الأوروبية. بتشكيل حزب وحيد ومتين التنظيم،ففي مؤتمر ريغجيو_ إميليا، عام 1893، اتخذ حزب العمال اسم "حزب العمال الإيطاليين الاشتراكي". وأنهى مؤتمر بارما (1895) توسيع التسمية إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي". وتلقى الحزب الانتساب أو المساندة من قسم كبير من النخبة الثقافية الإيطالية، مع الروائيين إدموندو دواميسيس وأرتورو غراف، والشاعرين آدا نيغري وجيوفاني باسكولي، والكاتب المسرحي جيوسيبي جياكوزا، والمؤلف الموسيقي روغجيرو ليونكافالو والمؤرخ غوغلييمو فيريرو. وقدمت له المدرسة الوضعية لعلم الاجتماع الحقوقي وعلم الجرائم

أعضاء موهوبين مع سيزاريه لومبروزو وإنريكو فيري اللذين تبعهما حشد من المحامين والحقوقيين. وكانت كل الثقافة الإيطالية في نهاية القرن التاسع عشر تقاس بالاشتراكية التي قدمت أيديولوجية بديلة للقيم الوطنية والإنسانية للبعث التي أضعفت من بريقها تواطؤات الجهاز السياسي وفساده، وسوف يمر بينديكتو كروشيه، المعلم الفكري لإيطاليا الليبرالية، المرتبط بالملكية، هو الآخر، بمرحلة تفكير "اشتراكي". فقد تبين له أن هذه الحركة "كانت تجتذب ،كل أقسام الجيل الجديد تميزا، أو كله تقريبا"، ورد عالم الاقتصاد باسكاليه فياري الصدى: "ليست الاشتراكية سيدة أكثر أقسام البلد ثقافة وقوة وتربية حديثة فحسب، بل إن كل شيء سيسهم، أيضا، في تشجيع تقدمها". ومن الناحية الزمنية، وإذا استثنينا الاشتراكية الديمقراطية الألمانية (1875)، لم يكد الحزب الاشتراكي الإيطالي أن يكون تاليا للتشكيلات الأوروبية الأخرى: الفرنسي (1881)، البلجيكي (1885)، النروجي (1887)، النمساوي (1888)، السويدي (1889)، وسبق الأحزاب البلغاري (1893) والهولندي (1894) والروسي (1898)– وحزب العمال البريطاني (1893). ونموذج التنظيم كان الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، مع بنية من فروع اتحادات. وكانت زيادة المنتسبين منتظمة، فارتفع عددهم من 20 ألفا، عام 1896، إلى 50 ألفا، عام 1902. وأصبح للحزب، منذ ذلك الحين، مفرداته وطقوسه المطبوعة بالاحتفال بالأول من أيار الذي كان قد جرى للمرة الأولى عام 1890، وجريدته "إلى الأمام" التي بدأ صدورها في 25 كانون الأول 1896. وكان للصحافة الاشتراكية جرائد عديدة في المقاطعات، وبعض الأسبوعيات الهامة، مثل "صرخة الشعب" في

تورينو، و"النضال الطبقي" في ميلانو، و"العدالة" في ريغجيو_ إميليا. إلا أنه بقيت خلف هذه الواجهة التي تذكر بالأحزاب الأوروبية الأخرى سمات إيطالية نوعيا: المزاج اللاتيني للأعضاء، ميلهم إلى البلاغة، خصوماتهم الشخصية، الانحرافات الفاقعة، في المؤتمرات، التي كانت معالم في تطور الحركة. وفي حين كانت اشتراكيات البلدان المصنعة تستند إلى قاعدة عمالية متينة كان الأساس في إيطاليا فلاحيا بصورة جوهرية. ولم يكد الحزب أن يولد حتى كان عليه أن يواجه، في شروط صعبة جدا، القضية الزراعية، وهي مسألة هامة كان البعث السياسي قد تركها دون حل. وسوف يعاني الحركات الاجتماعية الصاخبة التي طبعت بطابعها العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أكثر مما كان يثيرها أو يقودها. وكانت تلك انتفاضات تلقائية ومتفرقة تنتشر، بعد ذلك، في هبات عاطفية في كل البلد. وكانت تولد على الخلفية الاقتصادية لـ"السنوات السوداء"، سنوات الركود بين 1888 و1896، ويتفاقم بها الضغط الضريبي والإداري والبوليسي لبلد قانوني يبدي، على صورة الملك هومبرتو الأول، حساسية محدودة جدا لمطالب الجماهير. وكان نفوذ المذاهب الأجنبية والنزعة الثقافية للقادة الذين كانوا لا يسيطرون جدا على القاعدة الشعبية في بلد ما زال مفككا إلى خصوصيات إقليمية يجعلان الحزب الاشتراكي يجد مشقة في التكيف مع الوقائع الاقتصادية والاجتماعية وإنضاج تكتيك للعمل. فلن يعلق قادته، مثلا، أهمية أولية على القضية الاستعمارية– إذا وضعنا جانبا بعض الاحتجاجات العامة ذات الأسلوب المعادي للعسكريتاريا. وفي المناقشة الكبيرة حول البعث، كانت إسهاماتهم في التحليل أقل من إسهامات

"جنوبيي" المدرسة الليبرالية. وكانوا حساسين للضعف البنيوي الذي يمثله التخلف الاجتماعي للعالم الريفي وغياب طبقة عاملة حقيقية. وفي عام 1893، كتب لابريولا إلى إنغلز يقول أن "كل هذه الحزم وكل هذه الروابط للعمال عبارة عن نكت". ولكن "الأنتليجنسيا الاشتراكية لم تكن مهيأة بعد، لتندس في النضال السياسي والمثالي للبلد لتحمل إليه صوتا يكون التعبير عن الطبقة العاملة وتحالفها مع الفلاحين... فالمثقفون الاشتراكيون يبقون خاضعين للثقافة البورجوازية: فهم رسل، منظمون ومقاتلون، ولكنهم ليسوا عقولا قادرة على إنتاج حلول مستقلة وحملها إلى المناقشة السياسية والأيديولوجية" في نهاية القرن هذه كما يلاحظ ج.ماناكوردا. ويضاف إلى هذا التحديد الموقف المتبنى في مؤتمر ريغجيو_ إميليا الثاني (أيلول 1893) والثالث (بارما، كانون الثاني 1895) والرابع (فلورنسا، تموز 1896) والخامس (بولونيا، أيلول 1897) التي حددت موقفا مضادا للملكية "ثوريا في جوهره"، و"صلبا بصورة مطلقة في الانتخابات السياسية والإدارية البلدية"، لـ"حزب مفصول ومتميز عن كل جزء من البورجوازية".

وكانت ثورة الفلاحين الصقليين التي عاصرت تشكيل الحزب الاشتراكي أول تظاهرة ثورية للجماهير الشعبية. وقد تضاعفت في الجزيرة حزم وروابط المقاومة الريفية ضد قمع أصحاب المزارع التي ولدت في نهاية 1889 وفي 1890. والحركة التي بدأت في المدن، انتشرت بين البراكسيانتي وعمال مناجم الكبريت. وكان قائداها جيوسيبي دو فيليس وغاريبالدي بوسكو اللذين اتصلا باشتراكيي الشمال. وبعد استبعاد

الاتجاهات الماتزينية والفوضوية، أعلنا انتماءهما إلى الماركسية. وفي مؤتمر 1893، حمل بوسكو تحية 165 ألف فلاح منظم. وفي أيار من السنة نفسها، أحصيت 162حزمة تجمعت في "اتحاد اشتراكي صقلي". وحاول القادة الاحتفاظ للمطالب بطابع مساواتي ومعتدل. إلا أنه على الرغم من أن الإضراب لم يعد يعتبر جنحة منذ قانون عقوبات زانارديلي الذي دخل حيز التطبيق عام 1890، فإن الملاكين العقاريين والحكومة واجهتهم بموقف متشدد جداً. وكان الفلاحون، بأمية تزيد نسبتها عن 80 ٪، لا يدركون جيداً المضمون المذهبي لتحركهم الذي بقي، في أذهانهم، قريباً جداً من الثورات الفلاحية الجنوبية التقليدية. وامتدت الاضطرابات إلى سهل البو ومنطقة كاراري. وفي عام1893، بلغت الذروة في الجزيرة حيث ضمت الحزم أكثر من 300 ألف عضو. فعلى مدار السنة، حصلت صدامات دامية بين البراكسيانتي وعمال المناجم وقوى الأمن. وتفاقمت في كانون الأول مع عودة كريسبي إلى الحكم، وبلغت الحصيلة النهائية أكثر من 200 ضحية. وفي 3 كانون الثاني 1894، أعلنت حالة الطوارئ في صقلية، وقضت المحاكم العسكرية بعقوبات ثقيلة على القادة والمتظاهرين. وسوف يستمر القمع حتى نهاية السنة عبر كل البلاد. وأثار قتل سادي على يد كازيريو، في 24 حزيران 1894، في جانبي الألب، تدابير ضد الفوضوية. وكانت، في إيطاليا، ذريعة لضرب الاشتراكيين.فقد حكم على عدد كبير من مناضلي الحزب بالسجن أو بالإقامة الجبرية ومنعت صحف أقصى اليسار. وفي 22 تشرين الأول، أصدر كريسبي مرسوماً بحل الروابط والحلقات العمالية، بما فيها الحزب الاشتراكي، في حين منع البوليس

المؤتمر الثالث المقرر في إيمولا خلال شهر أيلول. وكانت مقاومة الديمقراطيين نشيطة. ففي انتخابات أيار 1895، ارتفع عدد النواب الاشتراكيين من 5 إلى 12، وللمرة الأولى، تقدم مرشحون شماليون في الجنوب، في حين انتخب الشمال صقليين. وسمح سقوط كريسبي، في آذار 1896، غداة كارثة آدوا الاستعمارية، و"سياسة التأمل" لدى خلفه دي روديني للاشتراكيين باستئناف نشاطهم. وأعطتهم انتخابات 1896 التي أعقبت حل المجلس 16 نائباً بـ 135 ألف صوت و9%من مجموع الأصوات، أي ضعفي ما كانت عليه في انتخابات 1895.

ولكن أزمة جديدة تلت الانفراج النسبي، وكانت أزمة على درجة قصوى من الخطورة. فالإقلاع الاقتصادي الذي بدأ عام 1896 لم يكن قد أشعر بآثاره البنى العميقة للبلاد التي واجهت "السنة الرهيبة"، سنة 1898. وكانت موجة فجائية وعفوية بدأت بتململات زراعية في توسكانيا والشمال، تبعتها، في أيار، انتفاضة شعبية في ميلانو أوقع قمعها 90 ضحية. وضربت الحكومة، دون تمييز، كل اليسار الديمقراطي، من الكاثوليكيين الليبراليين إلى الجمهوريين، من الراديكاليين إلى الاشتراكيين. وسجن توراتي ولازاري وآنا كوليشيوف. ومن جديد، حل الحزب الاشتراكي والمنظمات العمالية (21 بورصة عمل من 29). وفي عام 1899، حاولت حكومة بيلو وقف صعود المعارضة والاشتراكية بصياغتها تشريعاً موجهاً ضد الصحافة وممارسة الحريات الدستورية. واصطدمت، في البرلمان، بتكتل كل القوى الديمقراطية. وحل المجلس، وأحرز الاشتراكيون الذين خففوا من تشددهم وعقدوا تحالفات مع الأحزاب الشعبية انتصاراً: 33

مقعدا بدلا من 16، و965 ألف صوت (13 ٪ من مجموع الأصوات). وكان بين نوابهم سبعة أساتذة جامعيين وعاملان، بييترو شييزا وريناللدو ريغولا، للمرة الأولى.

وكان مقتل هومبرتو الأول، في 25 تموز 1900، منعطفا. فقد رفع النير الاستبدادي والمعادي للبرلمانية الذي كان العاهل و"حزب البلاط" يثقلان به على الحياة السياسية. وكان الملك الجديد، فكتور_ إيمانويل، يعتبر معاديا لسياسة قمع حيال الاشتراكية، وحرر عفو عدة ألوف من الذين حكموا عام 1898. وسقط بيلو، في 18 حزيران 1900، وبعد فترة ساراكو الانتقالية، وصل جيوليتي إلى الحكم. وتكيف الحزب الاشتراكي مع هذا التطور. ومن قبل، كان اتجاه توراتي الإصلاحي قد جمع، في مؤتمر بولونيا، عام 1897، 50 صوتا من 96، أمام تيار فيري المتشدد، وسمح تعديل، من أجل الانتخابات البلدية، بإمكانية تحالفات مع تشكيلات اليسار الأخرى غير الاشتراكية بموافقة من القيادة المركزية للحزب. وشهد المؤتمر السادس (روما، أيلول 1900) نجاح الإصلاحيين. فقد حصلوا على إقرار "الاستقلال التام" للفروع من حيث الانتخابات، وللكتلة في الاقتراعات البرلمانية. وبدأت المعركة الداخلية بين الإصلاحيين "المتبرجزين" وخصومهم "المتشددين" و"النقابيين"، وكان يحرك الأخيرين أرتورو لابريولا (1873– 1959) وجريدته "الطليعة".

وقد دققت الحركة العمالية والحزب الاشتراكي، خلال مرحلة مراهقتهما، غاياتهما الخاصة. وشجع الحزب ودعم تنظيم العمال والحركة

التعاونية، ولكن الوظيفة السياسية (الحزب) تميزت، في مؤتمر بارما (1895)، عن وظيفة الدفاع عن الحقوق العمالية (النقابات) بالتخلي عن الانضمامات الجماعية لروابط عمالية من أجل عدم قبول غير الانضمامات الفردية بعد ذلك. وفي نيسان 1897، عقد الطلاب الاشتراكيون، في بيزا، مؤتمرهم الوطني الأول تبعهم، عام 1900، اتحاد حلقات الشبيبة الاشتراكية. وبصورة موازية لذلك، نمت، بقوة، غرف العمل. وقد أبصرت النور، وهي المستلهمة من بورصات العمل الفرنسية، عام 1891، في ميلانو وتورينو وبليزانس. وفي عام 1893، أسست غرف العمل الثلاث عشرة الأولى اتحادها في مؤتمر بارما الذي ترأسه أنجيلو كابريني. وكانت تضم، وهي القتالية جدا، في ذلك العام، 90 ألف عضو. ولدى مؤتمرها الثاني (بليزانس، آب 1897) كانت خمسا وعشرين، وأعادت تشكيلها بعد قمع 1898 وبرهنت على حيويتها في مؤتمر ميلانو الثالث (تموز 1900). وتحولت جمعيات الغوث المتبادل، شيئا فشيئا، إلى نقابات، منذ 1890، مع عمال الخطوط الحديدية الذين تبعتهم، عام 1899، الاتحادات الوطنية لعمال البناء ومستخدمي التجارة والصناعة.

(عهد جيوليتي) والشروط الجديدة للحياة الإيطالية- النهوض الاقتصادي:

اعتبارا من 1896، أنجزت إيطاليا، حقا، ثورتها الصناعية. وقد كانت محبطة من جراء عصر الفحم الحجري والحديد التكنولوجي الأول، فثأرت لدى حلول الكهرباء. وعرف التعدين والميكانيك والسيارة (تأسست شركة فيات في تورينو عام 1899) والكيمياء نموا سريعا. وارتفعت قرينة

الإنتاج الصناعي، على أساس 100 لعام 1900، من 75، عام 1896، إلى 184 عام 1913. وكان هذا التوسع الذي أبطأت منه أزمة دورية، ولكن قاسية، عام 1907– 1908، قويا قوة خاصة بين 1896 و1906. وفي عام 1911، كان، في إيطاليا، 28 % من الأجراء الصناعيين في مجموع العاملين. وهذه النتائج نجمت عن الإبقاء على الحماية وإعادة تكوين النظام المصرفي برؤوس أموال ألمانية وسويسرية حلت محل القروض الفرنسية التي أصبحت توظف بكثافة في الصناعة. وارتفع عدد السكان من 32.2 مليونا، عام 1898، إلى 34.6 مليونا عام 1911، ولكن تأثير الهجرة التي بلغت ذروتها، عام 1913، بـ 875 ألف رحيل، خفف، جزئيا، من ضغط فيض السكان. واستعاد اللير، بين 1900 و1910، معادلته مع الفرنك، وتراكم التوفير، وارتفع الدخل القومي الفردي (بأسعار 1938) من 1906 ليرات، عام 1896، إلى 2458 ليرا عام 1914. وتشهد كل المؤشرات الأخرى على التحسن الكيفي لشروط المجتمع: فقد تراجعت الملاريا والبرص، وارتفع الأجل المتوسط من 20 سنة، في فترة 1887– 1891، إلى 31 في فترة 1810– 1914، وتراجعت أمية السكان الذين تجاوزوا السادسة من العمر، في مجمل المملكة، من 68.8 %، عام 1871، إلى 48.5%، عام 1901، و37.6% عام 1911. فقد بدا أن إيطاليا زمن جيوليتي خرجت، نهائيا، من ركود ما بعد البعث الكبير.

سياسة جيوليتي :

أدار جيوفاني جيوليتي هذا الازدهار النسبي. فقد كان وزيرا للداخلية، عام 1901، ورئيسا للوزراء، عام 1903، وسوف يبقى في السلطة، دون انقطاع

عمليا، حتى 1914، سواء أكان يقود الحكومات أم يلهمها. وكان اختباريا ومتشككا في قيمة الرجال والأيديولوجيات، يكمل خط "تحويلية" دوبريتي. وكان شعاره: "لا رجعية ولا ثورة". ولذلك كان يترك الأزمات الاجتماعية إلى أن تعود إلى الهبوط و"تتطبع" من تلقاء ذاتها. وسعى، حيال المعارضة الاشتراكية واليمين المحافظ، وراء طريق متوسطة. وسمح له السياق الاقتصادي الجيد بنزع سلاح المستائين بمعونات وتدابير اجتماعية لكسب سياسيي الشمال، في حين أنه استند، في الجنوب، بالإفساد، إلى العناصر المرتبطة بكبار الملاكين والمافيا. وكان تكتيكه في "ترويض" الاشتراكية يقوم على عدم مصادمتها مواجهة، بل على السماح بتظاهراتها. وسوف يلتقي هذا التكتيك مع نوايا أغلبية الحزب الإصلاحية.

تقدم الاشتراكية :

تطورت الاشتراكية الإيطالية على صعيدين غالبا ما كانا يتداخلان ويرتكس كل منهما للآخر في تباينات عنيفة: جهاز الحزب السياسي ونقابية الدفاع عن العمال.

وعلى الرغم من أن التضامنية بقيت قوية (6174 جمعية، عام 1904، مع ما يقارب المليون عضو)، فإن النقابية ذات المضمون الاشتراكي كانت تتقدم بقوة على الرغم من منافسة المنظمات الكاثوليكية. إلا أنه كان يقابل التجانس الأولي للحزب تنوع التجمعات العمالية حيث ستنعكس المناقشة الكبيرة بين الإصلاحيين والثوريين. والاتجاه الأول هو اتجاه الاتحادات المهنية التي كانت تجمع الأجراء على أساس الفروع المهنية، بأغراض نقابية ومعتدلة نسبيا. واعتبارا من 1911، امتدت إلى مجالات

جديدة (الخشب، النسيج، التنوير، الكيمياء، الزجاج)، وكذلك إلى القطاع الثالث والوظيفة العامة. ومن بين الفعاليات المنتظمة مبكراً، كفعالية عمال الطباعة، أو الخطوط الحديدية، كانت إحدى أكثرها ديناميكية اتحاد عمال التعدين الإيطاليين الذي أصدر، منذ 1896، دورية "التعدين". وكانت للعالم الريفي الذي لم يفد، أبداً، من اليقظة الاقتصادية للعهد الجيوليتي والذي بقي في أزمة كامنة، كانت له روابطه للمقاومة الريفية التي ولدت فروعها السبعمائة والأربعة، عام 1901، في مؤتمر بولونيا، الاتحاد الوطني لعمال الأرض. وإلى جانب الاتحادات، كانت غرف العمل، الأشد قتالية، تريد أن تمثل مجموع الطبقة العاملة. وكان عددها 98، عام 1901 مع 220 ألف عضو، و92، عام 1908، مع 546514 عضواً. ومع ذلك، كانت الطبقة العاملة بعيدة عن أن تكون منظمة نقابياً كلها. ففي عام 1909، لم تكن نسبة النقابيين سوى 11 %. وبيّن إحصاء لعام 1907 أن التنظيم العمالي كان أهم بكثير في الصناعة الصغرى (الطباعة 30.8 %، القبعات 46 %، السيراميك 28٪، الجلود (26.7%) واحتكارات الدولة (40 %)منها في الصناعة الضخمة (النسيج: 4.7 %، التعدين: 21.6 %، الملابس: 1.6 %، الأحذية: 6.2 %، البناء: 16.7% وخاصة الزراعة (4.9%) . وكانت التعاونيات دعماً ناجعاً جداً للاشتراكية التي تلقت منها أعضاء وتمويلاً لصحافتها وحملاتها الانتخابية. وكان عدد هذه التعاونيات المختلفة الأنواع (تعاونيات الإنتاج، الاستهلاك والعمل) 2700، عام 1901، و4750، عام 1910، تضم 741441 عضواً.

وسجل الحزب الاشتراكي، بدوره، تقدما عدديا قويا يقاس بعدد الفروع والمسجلين الممثلين في المؤتمرات التي تعقد كل سنتين. وكان التقدم بارزا بروزا خاصا بين 1904 و1910 بوصول إلى حد أعلى ثم تراجع في السنوات التالية بسبب الانقسامات الداخلية والانشقاقات. ومنذ 1904، أصبح الحزب الاشتراكي الإيطالي واحدا من أهم الأحزاب الأوروبية. فقد وصل، في تلك السنة، إلى حده الأعلى بـ 32225 مسجلا (مقابل 34688 في المؤتمر الوحدوي للأحزاب الاشتراكية الفرنسية عام 1905). إلا أن تركيب العضوية يظهر قاعدة "عمالية" أقل قوة بكثير منها في التشكيلات المماثلة في البلدان الأخرى. ففي عام 1904، كان هناك 42 % من العمال، وكانوا أقلية أمام مجموع الحرفيين (15%) والعمال الزراعيين(15%) والفلاحين (9%) والمهن الليبرالية(1%) والطلاب (1 %) والمهن المختلفة (2%).

تطور الاشتراكية :

بين 1901 و1904، اجتاز الحزب الاشتراكي والحركة العمالية تقلبات معقدة، في خط منكسر، مع نكسات ومفاجآت مسرحية لا تقبل الاختزال إلى مخطط عام بسيط. وعلى الرغم من أن الاشتراكية كانت أمتن القوى السياسية المنظمة بناء، فإن تأثيرها الحقيقي في الحياة الوطنية ودورها كعامل تحويل للمجتمع، وهو هدفها المعلن، بقيا دون قوتها الإمكانية بكثير. وهذه الأخيرة تتجلى في وجه الإضراب والتحريض السلبي أكثر منها بكثير في إسهام في تشريع تقدمي أو في تحويل ديمقراطي عميق

للمجتمع. ولم يكن العنف والمبالغات اللفظية يؤديان إلى عمل مستمر، والمبادرات الإصلاحية كانت تأتي، دائماً تقريباً، من الليبرالية البورجوازية التي كان يجسدها جيوليتي. ومثل كل الاشتراكيات الأوروبية الأخرى، واجهت الحركة الإيطالية، غداة موت إنغلز، عام 1895، مناقشة أيديولوجية واسعة بين الماركسية والإصلاحية. وكانت أطروحات برنشتاين التحريفية وسجاله مع كاوتسكي والمجادلات التي دارت في مؤتمري باريس (1900) وأمستردام (1904)، الدوليين تتابع في إيطاليا. ولكن الاختيار كان يطرح على الصعيد النظري أقل بكثير منه على صعيد الاصطدامات المتحمسة بين المجموعات أو التعارضات بين الفرديات، كالخصومة بين توراتي وفيري مثلاً. وأسباب عدم الكفاية هذه متعددة. وهي تعود قبل كل شيء، إلى التشكل المتأخر لطبقة عاملة حقيقية مزودة بتقاليد. ولا يوجد تجانس عضوي بين جماهير العمال وقيادات الحركة التي احتفظت بقيادتها: ففي عام 1903، كان 28، بين 32 نائباً، من أصل بورجوازي. وكان الحزب يحمل، ثانياً، في ذاته، ضروب الضعف الدائمة المشتقة من شروط نشأته نفسها، تجمع انتقائي ومتغاير لرجال ومجموعات بقي البحث النظري وتحديد المواقع المذهبية فيه، خاضعين للتكتيك الانتخابي. وسوف يلقى الفكر الاشتراكي أو النقابي القليل جداً من الإسهامات الإيطالية، حقاً، المنضجة انطلاقاً من الوضع النوعي لإيطاليا. واستمر هذا الفكر في التغذي من مصادر أجنبية، كالإصلاحية الجرمانية، وخاصة تحريفية لاغارديل وسوريل الفرنسية. وكان رحيل أنطونيو لابريولا الذي توفي عن 61 سنة، عام 1904، خسارة ثقيلة لأنه كان في إمكان هذا الفيلسوف ذي

الثقافة الماركسية القوية أن يقدم لاشتراكية بلاده أصالة سوف تنقصها. وسوف يتأرجح الاشتراكيون الإيطاليون، منذ ذلك الحين، بين مطالبات متطرفة بتعاون مع الحكومات البورجوازية أو تشدد مغلق "في الانتظار الرسولي لأزمة الرأسمالية" (ج.ماماريلا).

الطور الإصلاحي الأول (1901- 1906):

صوت الاشتراكيون لصالح زاناارديلي الذي شكل الحكومة، في شباط 1901. وقبل وزير داخليته، جيوليتي، ضمنياً، أحد المطالب الاشتراكية، حياد السلطة في منازعات العمل. فترك المجال للإضرابات التي تضاعفت في كل المجالات وحصلت، عامة، على تحسينات جوهرية في الأجور وشروط الاستخدام. ودعم الجناح اليميني للحزب، مع ليونيد أبيسولاتي الذي كان يدير جريدة "إلى الأمام" منذ 1902، التعاون مع الدولة البورجوازية عاملاً على "لجم" النشاط المتطرف. وفي تشرين الثاني 1903، رفض عرض حقيبة وزارية عليه في حكومة جيوليتي الذي خلف زاناارديلي. ولكن موقف السلطات- التي غالباً ما تجاوزها المضربون على الصعيد المحلي- تصلب من 1902، وجرت مصادمات دامية مع البوليس والجيش أصبحت، منذ ذلك الحين، القاعدة وندد بها الجناح الاشتراكي المتطرف بوصفها "مذابح للبروليتاريين". وحاولت النقابية التوحد على المستوى القومي. وبين 1902 و1905، عملت "سكرتارية المقاومة" التي ولدت في تشرين الثاني 1902، في المؤتمر الخامس عشر لغرف العمل، في ميلانو، على تنسيق نضال العمال. وفي أيلول 1904، نظم النقابيون

وحلفاؤهم الفوضويون إضرابا عاما كان يجب أن يعبر، عبر كل البلاد، عن التضامن الفعلي للطبقة العاملة ولبروليتاريي الشمال والجنوب. وكان ذلك فشلا أثر تأثيرا قويا في نجع النقابات التي تباطأ نشاطها. وحصل هذا الفشل نتيجة لرد السلطات، ولكنه كان، أيضا، نتيجة شقاقات عديدة كانت تلغم الاشتراكية. وقام فيري بمهاجمة توراتي، مع "النقد الاجتماعي"، وإلى يساره كلوديو تريف ومنبره، "التامبو". وزاد الجناح الثوري قوة. وكان تشكيله الطليعي التيار "النقابي" الذي كان ينشط، فيه، مناضلون جنوبيون ومن روما (إنريكو ليوني و"الواجب الاجتماعي") وميلانيون (وولتر موكشي). وكانت أفكارهم مستلهمة من النقابية الفرنسية. وكانت ترفض الإصلاحية الجماهيرية وتمجد دور العنف، "العمل المباشر"، الذي تمارسه أقلية مصممة، "نخبة بطولية" تطلق الثورة بتدبيرها الإضراب العام. وكان النقابيون ينتقدون بحدة تبرجز مثقفي الحزب. وتراكبت تعاليم سوريل الذي سيكون لكتاباته بعض النفوذ مع الخلفية المصطبغة بالفوضوية التي كانت ما تزال نشيطة منذ عهد الأممية الأولى. وكانت مجموعة اليسار المتطرف، مع لازاري، قريبة من "النقابيين". وجاءت الهجمات الأولى ضد الإصلاحية من محيط فيري، الخطيب المتصنع، الديماغوجي وغير المستقر، وذي الاستقامة الأيديولوجية المشكوك فيها. وقد أنقذت وحدة الحزب في المؤتمر الثامن (بولونيا، نيسان 1904). ولكن الإصلاحيين فقدوا الأغلبية لمصلحة وسط اليسار ذي الاتجاه المضاد للمشاركة. وتولى فيري إدارة "إلى الأمام". وفي انتخابات تشرين الثاني 1904 المطبوعة بدخول إلى المسرح للكاثوليكيين الذين كان توجيه

رسولي قد أبعدهم عن المنافسة الانتخابية منذ 1871، في هذه الانتخابات تراجع الاشتراكيون من 33 مقعدا إلى 29، ولكنهم حصلوا، بـ 301523 صوتا، على ما يقرب من 20 بالمائة من الأصوات. وبالمقابل، لم تفلت النقابية من الانشقاق. فقد اقترح اتحاد عمال التعدين الإيطاليين عقد مؤتمر لكل روابط العمال من أجل خلق اتحاد عام للعمل على غرار ما جرى في فرنسا. وفي الاجتماعات التي عقدت في ميلانو، في تشرين الأول 1904، أسست الأغلبية الإصلاحية "الاتحاد العام للعمل"، ولكن الأقلية النقابية_ الثورية انشقت. وسوف تشكل، عام 1907، اتحادها الخاص، "لجنة المقاومة". وحاول فيري الذي جرى تجاوزه على يساره تولي موقع وسيط بين الإصلاحيين والنقابيين باقتراحه "إصلاحية جديدة" كان شعارها "لا يمين ولا يسار، بل إلى الأمام". وكانت هذه "التكاملية" تقبل الإضراب العام كحل أخير فقط، كما كانت تقبل دعما للحكومة البورجوازية في حالات استثنائية. وقد ساند الاشتراكيون تجربة حكومة سونينو القصيرة (شباط– أيار 1906) التي كانت تريد إسباغ "الأخلاق" على الحياة العامة التي أفسدتها الجيوليتية، ولكن قمع إضرابات ربيع 1906 جعلهم يسحبون دعمهم مسببين، بذلك، سقوط الحكومة. وفي المؤتمر التاسع (ميلانو، تشرين الأول 1906) زادت قوة الانزلاق إلى اليمين. فقد حصل "التكامليان" فيري ومورغاري على الأغلبية بفضل تحالفهما مع الإصلاحيين، في حين أن أرتورو لابريولا والنقابيين اتجهوا، منذ ذلك الحين، إلى أن ينسبوا للحزب دور تربية ودعاية تابعا، في النضال الثوري الذي يجب أن تكون النقابات سلاحه الهجومي.

هجوم النقابية الثورية (1907- 1908) :

أثار ركود 1907– 1908 هبة اضطرابات اجتماعية تجاوزت، بسعتها، هبة سنوات 1902– 1904. وقد بدأت بإضراب البراكسيانتي في منطقة فيراري الذي امتد، في تشرين الأول 1907، إلى عمال وموظفي مدن شمال إيطاليا. وكان مسرح أخطر الأحداث التململات الريفية في مقاطعة بارما، في أيار 1908. ولكن الصناعيين والملاكين ردوا بقوة بتنظيم روابط دفاع وباللجوء إلى محطمي الإضرابات غير النقابيين، "الكرومير". وانتقد اليمين الاشتراكي التطرف بشدة. ورش توراتي لكون قادة النقابية قد لجؤوا، في "عصر الاشتراكية الحجري" هذا، إلى المشاعر العصيانية لأشد قطاعات الطبقة العاملة تخلفا، "في انتظار نوع من القيامة" وبقيادة "جيش من سيئي التغذية، جياع، أميين، فظين، جيش من العبيد لتحقيق حرية العالم الكبرى". وكانت الهوة تتعمق بين الجيل القديم والمناضلين الشباب، بين النقابيين والمعتدلين. وفي المؤتمر الثالث للشبيبة الاشتراكية (بولونيا، آذار 1907)، انفصل الجناح اليساري، مع باولو أورانو وألسيسته دو أمبريا وميشيله بيانكي، عن الاتحاد. وتحققت القطيعة الكاملة في المؤتمر العاشر للحزب (فلورنسا، أيلول 1908). ففي غياب فيري، هزم "التكامليون" من جانب الإصلاحيين الذين أنضجوا برنامج مشاركة برلمانية، في حين استعاد بيسولاتي إدارة "إلى الأمام".

(العصر الذهبي الإصلاحي) الثاني (1908- 1910) :

بدا استئناف الازدهار وضروب الفشل المتكررة للإضرابات العمالية مبررة للأطروحات الإصلاحية. وكان كوستا، الثوري القديم في زمن

باكونين، قد انتخب نائبا لرئيس المجلس. وفي انتخابات 1909، لم يكسب الاشتراكيون الكثير من الأصوات (زادوا 21599 صوتا)، ولكن نوابهم ارتفعوا من 29 إلى 41 نائبا. ودعم الحزب جيوليتي الذي أعلن بسرور، عام 1911، أن "كارل ماركس قد وضع في الصندوق". وقبل بيسولاتي المؤسسة الملكية وحلم بتطور للاشتراكية نحو "عمالية" شرعية. ولكن هذا "التطبيع" كان يخفي أزمة عميقة. فقد انقطع الإصلاحيون انقطاعا واسعا عن المنابع الشعبية في تنظيم كان ينشط، فيه، خاصة، موظفون أو عمال مختصون وفقد ديناميكية أصوله ونقاء مثله الأعلى. وفي عام 1910، لاحظت آنا كلوشيوف، بتبصر، أن "الحزب الاشتراكي يعاني شيخوخة مبكرة". ومال الشباب إلى الإعراض عن تشكيل عالق في البرلمانية والرضى عن الذات، في حين هجر عدد كبير من الحزبيين المؤتمرات. وكان من بين أشد نقاد التواطؤ مع الجيوليتية وتبرجز المثل الأعلى وتماوته حماسة غايتانو سالفيميني (1873– 1957). فقد كان هذا الجامعي الجنوبي يأخذ على توراتي وبيسولاتي كونهما قد خانا قضية بروليتاريي الجنوب لمصالح أرستقراطية الشمال العمالية. وهذا الذي سيكون أحد أكبر ضمائر النضال ضد الفاشية ترك الحزب الاشتراكي عام 1910. وفي المؤتمر الحادي عشر (ميلانو، تشرين الأول 1910)، انتصر الإصلاحيون الذين حصلوا على إقرار عدم التوافق بين الحزبية والانتماء إلى الماسونية مرة أخرى. ولكن أنصار اليسار الثوري، بقيادة لازاري، احتجوا بعنف ضد اتجاه الحزب. وكان بينهم مناضل رومانلي شاب، مجهول، بنيتو موسوليني الذي اندفع ضد البرلمانية والوطنية و"إصلاحية الكرتون" لدى أصحاب الأغلبية.

العودة إلى التشدد والعنف (1911- 1914) :

قدمت حرب ليبيا فرصة لانتكاسة جديدة فاقعة. فقد أثار الحماسة الشعبية هذا الصراع الاستعماري الذي كانت مبرراته ضعيفة جدا، ولكن جيوليتي تصوره تأكيدا لقوة إيطاليا الجديدة ومهربا من المشاغل الاجتماعية. وقد أقره اليمين والقوميون، إلا أنه أقرته، أيضا، وهذا شيء أغرب، فئة كبيرة من الاشتراكيين. فبعد حكومة لويجي لوزاتي (آذار 1910– آذار 1911) التي كان الاشتراكيون قد أعطوها أصواتهم، عاد جيوليتي إلى السلطة ووعد بتوسيع كبير لحق الاقتراع. وقد سانده الاشتراكيون بدورهم. وتجلى انقسام الحزب لدى المؤتمر الثاني عشر الذي دعي إلى الانعقاد في جلسة استثنائية (مودين، تشرين الأول 1911). وقد أيد الإصلاحيون اليمينيون (بونوتي، بيسولاتي، كابريني، بيرينيني، كرازيادي، بودريتشا) الاشتراك في الحكومة والحرب ضد تركيا، في حين أن الجناح اليساري احتفظ بتعاونه مع جيوليتي إلى المستقبل. وجرى اختبار القوة في المؤتمر الثالث عشر (ريغجيو_ إميليا، تموز 1912). وقد سيطر موسوليني على المناقشات وشن، مع مجموعته، هجوما ضد الإصلاحية و"الغباوة البرلمانية" وطلب طرد الأعضاء الذين وافقوا على الحرب والذين هنؤوا الملك على نجاته من اعتداء. وقد انضم توراتي إلى موسوليني الذي جرى إقرار جدول أعماله بأغلبية 12556 تفويضا مقابل 8883. وطرد بيسولاتي وكابريني وبيرينيني من الحزب. وقد أسسوا الحزب الاشتراكي الإصلاحي الذي سيجري الدفاع عن أطروحاته "العمالية"، دون صدى كبير، في أسبوعية "العمل الاشتراكي". وانعكس الانشقاق

على الحركة النقابية حيث تجمع مناضلو "العمل المباشر" الثوريون في "الاتحاد النقابي الإيطالي" وأصبح لازاري أميناً عاماً للحزب الاشتراكي. ودخل باكشي وموستاتي وديلاسيتا وفيلا وسمورتي وأنجيليكا بالابانوف اللجنة القيادية إلى جانب موسوليني الذي حل في القيادة محل كلوديو تريف على رأس "إلى الأمام". وقد عاد البرنامج الجديد إلى تشدد صارم، مع الجمهورية والنضال الطبقي ورفض كل أشكال التعاون مع النظام البورجوازي كأهداف. وقابلت انعطافة الحزب الاشتراكي إلى اليسار اندفاعة للنقابية الثورية ذات الإلهام الفوضوي. ولم تكن النقابية قد نهضت من هزائمها جيداً، حتى لو بقيت أعداد أعضائها هامة على الرغم من هبوطها. وفي عام1910، كانت التشكيلات "المستقلة"، الضعيفة التسييس تضم 293 ألف (32.4 %) والاتحاد العام للعمل، الاشتراكي الإصلاحي، 300 ألف عضو (36.6 %). و"العمل المباشر"، النقابي الثوري، 150 ألف عضو (18.3 %)، والاتحادات المهنية الكاثوليكية، 104 آلاف عضو (12.7 بالمائة)، وذلك من مجموع 5402 رابطة عمالية وفلاحية تضم 817034 عضواً. ولكن بعث الحركة أفلت من سيطرة الاتحادات الكبيرة ليتخذ أشكالاً عفوية من "العنف المحرر للبروليتاريا" (موسوليني). وعاد الفوضوي العجوز مالاتيستا، وقد استفاد من عفو، إلى إيطاليا، وحصل، في كانون الأول 1913، على تبني مؤتمر "الاتحاد النقابي" الإيطالي ضرورة إعطاء الإضراب العام شكل عصيان شعبي. وشملت إضرابات عنيفة إيطاليا، لا سيما في الأرياف اللومباردية والإميلية ومصانع المدن. وفي ميلانو، نظم المحرض الشاب فيليبو، مع تصفيق موسوليني وأصدقائه، إضرابين عامين.

وفي أيلول 1913، حل جيوليتي المجلس، وشن بدعم من الكاثوليكيين حملته ضد الاشتراكية "اللاوطنية". وجرت انتخابات 26 تشرين الأول، للمرة الأولى، على أساس الاقتراع العام. وقد نطقت بـ"حكم أحمر"، ولم تكد الحكومة أن احتفظت بالأغلبية في وجه مد اليسار المتطرف. فقد حصل الاشتراكيون على 883409 أصوات، أي بكسب قدره 535794 صوتاً بالقياس مع 1909، و52 نائباً (+11). ويضاف إلى النواب الاشتراكيين 19 اشتراكياً إصلاحياً و8 اشتراكيين مستقلين ونقابيون، أي 79 نائباً من مختلف الانتماءات الاشتراكية بأكثر من مليون صوت. وأضعفت الآثار المالية لحرب ليبيا وتحول الراديكاليين عن حكومة جيوليتي الذي استقال في 19 آذار، وحل محله أنطونيو سالاندرا على رأس تشكيلة محافظة. وكان المؤتمر الرابع عشر الاشتراكي (أنكون، نيسان 1914) الذي حصل فيه موسوليني على فصل الماسونيين من الحزب وعلى إعادة تأكيد الاتجاه المضاد للعسكريتاريا والبرلمانية مقدمة لانفجار جديد لاضطرابات لا أهداف محددة لها، ولا قادة يؤطرون المتظاهرين، توحد في الإبهام بين اشتراكيين وفوضويين ونقابيين وجمهوريين. وتدفق "الأسبوع الأحمر" وريفية قلبت، خاصة في إميليا والمارش، السلطات الشرعية ووضعت المدن والقرى تحت سلطة العصاة. وبعد ذلك بقليل، أحرز الاشتراكيون الثوريون المتطرفون نجاحاً ضخماً في الانتخابات البلدية بحصولهم على 400 بلدية، بينها بلديتا ميلانو وبولونيا. وواجه الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي خنقت، فيه، الأغلبية الثورية الأصوات الإصلاحية الحرب العالمية الأولى في مناخ تطرف وعنف.

الكاثوليكية الاجتماعية:

ترافق نمو الاشتراكية الإيطالية، كوزن مقابل لها، مع حركة تأمل وعمل اجتماعيين لفئة من الكاثوليكيين. ويشار، أحياناً، إلى هذا التيار باسم "الاشتراكية المسيحية"، وهو تعسف في استعمال اللغة لأن هذه المذاهب كانت ترفض صراحة الأسس الرئيسية للاشتراكية، كإلغاء الملكية الخاصة والنضال الطبقي وتريد تقديم أيديولوجية بديلة للعمال الذين اجتذبتهم الفوضوية أو الطوباوية أو المادية الماركسية. وسوف تحرم الكاثوليكية الاجتماعية من منبر برلماني لأن التوجيه البابوي لبيوس التاسع المنشور عام 1871 والذي سيبقى محترماً بصورة مضبوطة حتى 1914 كان يمنع الاشتراك في الانتخابات السياسية. فسوف ينشط، إذن، أولاً، على صعيد تنظيم العمال.

بداية الكاثوليكية الاجتماعية (1875- 1891):

جرى وعي المسائل الاجتماعية، جزئياً، بتأثير منظرين فرنسيين، مثل ألبير دومون، ومثال الكاثوليكيين الألمان. وفي عام 1875، نسق الكاثوليكيون الإيطاليون بين منظماتهم في "مؤسسة البرلمانات واللجان الكاثوليكية" التي سيحدد منشطوها برنامجاً. وبصورة موازية لذلك، خلقت مبادرات ذات وحي أبوي، صادرة عن كهنة أرياف، منهم لويجي سيريتي، وصناديق ائتمان تضامني كانت بداية منظمات في البيئة الفلاحية. وتحددت الصياغة المذهبية في المؤتمرات الدورية (السادس في برغام، عام 1877، السابع في لوك، عام 1887). وقد سيطرت على الطور

الأول شخصية عالم الاقتصاد جيوسيبي تونيولو (1845– 1918) الذي أسس، عام 1889، "الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية". ومن أجل التوفيق بين صرامة العقيدة المتشددة ومقتضيات الدولة الحديثة، استعاد الأسطورة القروسطية لكنيسة تتولى التنظيم الاجتماعي بواسطة نقابية تجعل أرباب العمل والعمال يتعاونون بروح تضامن بين الطبقات.

نهوض الكاثوليكية الاجتماعية (1891- 1904) :

أعطى منشور "العهد الجديد" (15 آذار 1891) دفعا قويا للحركة. وقد تضاعفت جمعيات الغوث المتبادل والاتحادات الزراعية التي ولدت في مؤتمر جنوة العاشر، عام 1892 والمتمركزة، خاصة، في شمال إيطاليا. وفي عام 1897، كانت "مؤسسة المؤتمرات" تشرف على 7672 رابطة رعوية منها 1344 صندوقا ريفيا وجمعية عمالية. وفي عام 1894، نشر "الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية" الذي أسسه تونيولو "برنامج ميلانو" الذي يجب أن تقابل به الاشتراكية، والذي أقر في مؤتمر روما التاسع. وهو ينص على المساهمة العمالية، أي إعطاء العمال أسهما في المشروعات الصناعية وجعلهم يشاركون في الأرباح، وكذلك على الاتحادات المهنية المختلطة بين أرباب العمل والعمال. وقوت الحلقات الجامعية التي أبصرت النور عام 1896، من إرادة الإسهام السياسي لبناء "ديمقراطية مسيحية". بل إن أكثر العناصر تقدما، كفيليبو ميدا (1869– 1939) ودون دافيد ألبرتاريو، وخاصة دون رومولو موري، واجهت قبولا للدولة الوحدوية، بل لجمهورية إيطالية. وبعد قمع 1898 الذي ضرب، أيضا، الكاثوليكيين

اليساريين، توطدت الحركة غداة المؤتمر الثالث عشر (روما، 1900)، حول موري وجريدته "دوماني ديتاليا". واستثمر المؤتمران الرابع عشر (تارانت، 1901) والخامس عشر (بولونيا، 1903) موقف جيوليتي المتراخي وحسنا المنظمات الكاثوليكية للفلاحين والعمال التي تستلهم نموذج مثيلاتها الاشتراكية. واجتذبت الروابط الريفية عددا كبيرا من المزارعين لأن الاشتراكيين ظلوا مترددين حول شرعية ملكية عقارية صغيرة. واتحدت "النقابات البيضاء" في اتحادات إقليمية، سكرتاريات الشعب.

أزمة الكاثوليكية الاجتماعية (1904- 1914) :

أوقفت وفاة ليون الثالث عشر الديمقراطية والنقابية المسيحيتين. ففي عام 1904، ألغى بيوس العاشر "مؤسسة المؤتمرات" التي جزئت إلى لجان أبرشية يسيطر عليها التسلسل الكهنوتي سيطرة وثيقة. وتواجه الليبراليون المعتدلون والديمقراطيون بعنف. وقد تجاوز أنصار الكاثوليكية الاجتماعية، بعد ذلك الحين، "الرومنطيقية السلفية"، رومنطيقية تونيولو، وعانوا، بصورة متزايدة القوة، العدوى الأيديولوجية للاشتراكية. واتجاه البابا المحافظ ونضاله ضد الحداثة المذهبية ومخاوفه من النفوذ المتنامي للماركسية جعلته يدين الديمقراطيين المسيحيين عام 1903. وخضع مناضلون عديدون، وتعنت موري، وفي عام 1909، انتخب نائبا بدعم من الاشتراكيين. وقد جمد وضعه، ثم حرم، فقاطع الكنيسة، ولكنه لم يجر معه، في انشقاقه، سوى أعضاء قلائل جدا في رابطته، "الرابطة الديمقراطية الوطنية". وارتفعت الاتحادات المهنية الكاثوليكية من 185، عام 1908، إلى

374 عام 1910، وفي السنة التالية، أقامت أربع سكرتاريات عامة غطت الفروع الكبيرة (منظمات مهنية، تعاونيات وروابط زراعية، جمعيات غوث متبادل، مؤسسات ائتمان). وبلغ عدد المنظمات المنتمية إلى الكاثوليكية الاجتماعية 3018 تضم 346864 عضوا. ولكنها، كمنافساتها في النقابية "الحمراء" تماما، كانت في أزمة كامنة، تتنازعها إصلاحية أبوية ذات صبغة طائفية مسيطرة وراديكالية- ترفضها السلطات- تلح على غاية عرفت في مؤتمر إيمولا (1910) على أنها غاية "تقدم اجتماعي... إلغاء للعمل المأجور وكل شكل من أشكال الاستثمار لا تكون، فيه، وسائل الإنتاج ملكاً لم يستعملها".

الفصل السادس

الاشتراكية الأسبانية من الأصول حتى عام 1917

مدخــل :

"أسبانيا والاشتراكية"، موضوع هزيل لو كان الأمر يدور، فقط، حول أشكال أسبانية لحزب أو عقيدة معروفين بتسميات تقليدية. وهو موضوع كبير إذا فهمنا من الاشتراكية كل نقد لنمط الإنتاج البورجوازي، كل حلم بمجتمع عقلاني أو كل مشروع ثوري. وهو موضوع محدود، حتى بهذا المعنى، إذا لم يكن يجب أن يغطي سوى عالم الأفكار أو موضوع لا نهاية له إذا كان يريد أن يعيد رسم "الحركة الاجتماعية" والنضال اليومي.

فسوف يكون علينا، إذن، ضمن الحدود التي يفرضها هذا الكتاب، أن نختار، ولا نريد أن نشوه. ونحن نعلم أن هذا سيكون صعباً.

لا يرى بعضهم في الاشتراكيات الأسبانية سوى استعارات، ولا يرى، فيها، بعضهم الآخر سوى خصوصيات. لا يرى بعضهم سوى أفعال، ولا يرى آخرون سوى أيديولوجيات. إلا أن التفاعل بين الممارسة والنظرية، بين التقليد والأصالة، هو ما يصنع منه التاريخ، تاريخ أسبانيا حيث لم تطرح، كما في كل مكان، المسألة الاجتماعية اللاذعة فقط، بل طرحت أيضاً، أحياناً، الفرضية الاشتراكية نفسها، وتاريخ الاشتراكية حيث غالباً ما وجدت أسبانيا نفسها، من مونجوي إلى مدريد الألوية الدولية، في قلب الحساسية الثورية للعالم بأسره.

لم تدخل أسبانيا العصر الرأسمالي دخولاً كاملاً. ولم تلجه، قط، إلا بصورة غير كاملة، لم تكن فيه، قط، مرتاحة. ومن أجل ذلك بالذات، لم تكن الاشتراكية الأسبانية تستطيع أن تنمو بالصور الكلاسيكية للاشتراكيات الإنكليزية والسكندينافية والألمانية والفرنسية، دون أن تكون شروط ثورية حاسمة كما في الفسحتين الشاسعتين الروسية والصينية قد استطاعت النضج في هذا الغرب الأقصى الذي تشكله إيبيريا ذات الماضي المجيد والأبعاد المحدودة.

ولنلاحظ، مع ذلك، أن المقارنة بين أسبانيا وروسيا أغرت الأذهان أكثر من مرة، لدى الروس، بمن فيهم لينين عام 1913، ولدى الأسبان بعد عام 1917. فكم من سمة بدا عليها أنها تجعل من أسبانيا، لدى الانعطاف من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، "حلقة ضعيفة أخرى في السلسلة الرأسمالية: تخلف نسبي (أو بالأحرى نمو متفاوت جداً) للقوى الإنتاجية، هزائم استعمارية في البرهة نفسها التي كان كل شيء يحكم عليه، فيها، بمقياس الإمبرياليات المنتصرة، مسألة زراعية حادة مطبوعة برواسب شبه إقطاعية، فيض في السكان الريفيين لم يمتصه إلا بصورة رديئة تصنيع متردد، تبعية ثقيلة لرأس المال الأجنبي.

ولكن كل ضعف في البنية يستلزم ضروب ضعف مقابلة في النقد والعمل اللذين يعملان على تهديمه. فمن الكومونية إلى الشعبانية إلى الطوباويات البورجوازية الصغيرة إلى الحركات الجماهيرية المبكرة وغير المنسقة، من لا سياسية نظرية وعاطفية معاً إلى التطرف الانتهازي أو

الاستبدادي في التسييس، عرفت الاشتراكية الأسبانية أشكالا وإغراءات وتناقضات وضروب فشل كثيرة. ولم يكن أحدها دون مهابة.

ذلك أنه نادرا ما ألهمت الفكرة الاشتراكية والتوق الثوري إخلاص الجماهير وسقتا طبع القادة أكثر مما فعلتا في أسبانيا. إلا أن التلاحم نقص الجماهير، والعبقرية فاتت القادة.

والصحيح هو أن أسبانيا التي أصبحت هامشية بين الدول الكبرى، مزدراة ومراقبة عن كثب من جانبها معا، حيادية في الصراعات العالمية دون أن تكون محمية من نتائجها، دخلت، دائما، في الوقت غير المناسب (متأخرة قليلا، مبكرة قليلا) في السياق الثوري الدولي. وحالتها، في تاريخ الاشتراكية، تجربة مضادة أكثر منها تجربة. ومن هنا مداها.

من التقاليد إلى الطوباويات. قبل الأممية الأولى

لعبة "الرواد" غالبا ما تكون عقيمة. إلا أنه ليس من العبث عندما يدور الأمر حول أسبانيا، أن نبحث، في تاريخ قديم جدا وكبير جدا، عن استمرارية النماذج في الحركات الاجتماعية ذات الأنماط المتنوعة، أو عن وجود مبكر، في الفكر السياسي، لتيمات أخلاقية أو مخططات نظرية ما زالت حية في صراعات اليوم. إلا أنه يجب إيجاد معنى لهذا الاستمرار ولذاك الحضور.

لقد ألح خوان دياز ديل مورال، في كتابه "تاريخ الحركات الفلاحية الأندلسية"، على التشابه، سمة مقابل سمة أحيانا، بين الانتفاضات الشعبية

في القرن العاشر أو القرن الرابع عشر مع ثورات 1892 أو 1918 دون أن ينسى هذا المعلم- الذي جعل منه الأدب رمزاً- التضامن الشعبي ضد الطغيان المجسد في كومونة ريفية. ويلاحظ دياز ديل مورال، نقلاً عن ذكرى رحلة لفرناندو لوس ريوس، أن "فوينتيفويخونا" للوبيه دوفيغا، وهي صيغة مسرحية في زمن الملوك الكاثوليكيين، كانت إحدى المسرحيات المفضلة في الذخيرة المسرحية السوفيتية للعشرينات، وهو ليس أمراً عارياً من الأهمية.

ويجب أن نتابع، بالطبع، في التاريخ، في الأيديولوجية وفي المفردات، المعنى المضبوط لتيمة "الكومونات" و"الأخويات" (مشاعيات، تعاونيات، جمهوريات، أخويات، نقابات) الذي يمكن أن يخدم مصالح الأقليات المحلية الحاكمة كما يخدم الطموحات الشعبية التي يبدو استمرارها مدهشاً، حتى في أيامنا أحياناً، وهو ما يكذب، على الأقل، الرأي الشائع البالغ السهولة حول "الفردية الأسبانية" كمفتاح لتاريخ اجتماعي.

ولكننا لن نوافق دياز ديل مورال حين يعزو الاستمرارات التي برهن عليها بهذا الوضوح إلى وحدانية "المسألة الاجتماعية" عبر الأزمنة والأمكنة أو إلى "البنى الروحية لعِرْق... عمل ألوف السنين". بل سوف نرى فيها، على العكس من ذلك، علامة، في تاريخ المجتمعات الأسبانية، على مقاومة استثنائية لدى البنى القديمة.والمسألة هي أن نرى كيف تعطي هذه المقاومة الأصالة والقوة أحياناً، لآمال الانقلاب وأحلام البناء التي ورثتها بروليتاريا القرنين التاسع عشر والعشرين، فعلاً، عن تقليد، ينبغي

أن تكيفه مع ذلك، مع شروط جديدة ومع التيارات الفكرية التي خلقتها هذه الشروط في مكان آخر.

ونود أن نشير، أولا، في السمات الموروثة عن ثورات "نظام قديم"، إلى ما يمكن أن نسميه ضمير الثائرين المرتاح. ففي عام 1766، ولدى أزمة أقوات نموذجية، في مدريد، رد المتظاهرون والمتمردون على راهب كان يحضهم على العودة إلى بيوتهم: "كفاك مواعظ أيها الأب، نحن، بفضل الله، مسيحيون، وما نطلبه عادل". ولكنهم، في ساراغوسا، مضوا أبعد من ذلك، فردوا على شخص يقدم نفسه كضحية: "لا نريد الحياة التي هي لله، ما نريده هو حياتنا". وبين "العادل" و"حياتنا" الخطوة هامة بالنسبة للفكر الاجتماعي. من المؤكد أن النظرية قروسطية. فـ"السرقة" ليست "الملكية" بل "الربا". وكلمة "ربا" تعود باستمرار. ولكن "رد" النصيب "المسروق" يصبح "حقا": "نحن الفقراء لنا حق". فالعصيان مبرر.

إلا أن من ينادي بهذا "الحق في العصيان الاجتماعي" (لن يعترف عام 1793 إلا بحق العصيان السياسي) ليس الشعب بصورة غريزية، فقط. فهناك ملصقات كتبتها، كما تقول السلطات، "عبقريات تائهة وكسلى"، وبريشة "لا تزدرى أبدا"، عبرت، بتعابير حقوقية، عن تحذير للسلطات المحلية: إذا لم تتخذ، ضمن مهلة معينة، تدابير "للصالح العام"، فإن العنف سيكون "مشروعا". والتراث الديني ("الفقراء ممثلون في المسيح") هو تراث وعظ الرهبان المتسولين. فالديمقراطية الرهبانية قادرة، كما نعلم- حتى اليوم- على انبعاثات.

جاءت الثورة الفرنسية. ولنلاحظ التفسير الذي أعطي لها في مذكرتين لأفراد شرطة ريفية مكلفين بمراقبة الرأي العام الأسباني على أدنى مستوى. تقول إحداهما: "الفرنسي يقاتل ضد الله، ضد الملك وضد الأغنياء". فنحن نرى أن الأسباني يدرك، طواعية، وراء الأيديولوجي والسياسي، الصراع الاجتماعي في شكله الأولي. وينسب النص الثاني إلى محرضين من ريوجا، من أنصار "حرية فرنسا"، و"المساواة" و"المجلس" العبارات التالية:

"منذ هذه الساعة، ستكون كل الخيرات مشتركة، سنعيش دون الله، دون قانون ودون ملك قائلين أننا كلنا متساوون وأن عطايا الله لنا جميعا.

المذكرة متناقضة. ولكنها ربما كانت قد التقطت، في سذاجتها، ورود صيغ العصيان الشعبي القديمة (المبهم غالبا)– عطايا الله للجميع– إلى: "لا إله ولا سيد" قريب.

لم نحاول، حتى الآن، أن نبلغ سوى تراث مشترك وبعيد في المواقف الشعبية. وهناك خط آخر يجب اتباعه: خط البذور ذات الصبغة الاشتراكية لدى المنظرين الأسبان– الذين لا يحصون– حول العلاقات بين المجتمع، السياسي والأخلاقي (اللاهوت سابقا).

لقد شهدت بداية القرن السادس عشر السجال– المستخدم والمموه حديثا من جانب أسبانيا الرسمية– بين فكر قروسطي يحلم بأن يماهي بين المنطق والعدالة (فيتوريا، سوتو) ويرجع، أحيانا، إلى مشاعية المسيحية البدائية ويقدس الفقير، وفكر أكثر "حداثة" بكثير، يسم، عامة،

"المسيحيين الجدد" ويندفع، على العكس من ذلك، ضد "شيوعية" حروب الفلاحين بذريعة مهاجمة البروتستانتية ويقترح برنامجا كاملا لتشغيل الفقراء (لويس فيفس، خوان دو ميدينا). ولكن المناقشة الدينية والأخلاقية جرت، مع الأزمات والانقلابات التي أعلنت عن نفسها منذ القرن التاسع عشر، إلى صعيد– أكثر أهمية بالنسبة إلينا–، صعيد التحليل والنقد الاقتصاديين.

فأمام ثورة الأسعار وصعود الأرباح، طرح "الفقهاء" و"المعرفون" الأسبان، لكثرة ما أرادوا التمييز بين الشرعي واللاشرعي، أسس نظريات المنفعة ومكافأة الخطر واختلال توازن العجلات، في حين أن الإداريين كانوا، أمام التضخم والأزمة المالية، يسبرون ميدان المحاسبة القومية وإنتاجية العمل. وسوف يكون عجيبا أن لا يكون هؤلاء الأخلاقيون والسياسيون الذين كانت الممارسة ترغمهم على التفكير في الاقتصاد المتطور قد احتكوا، في طريقهم، بنواة ما للنقد الاشتراكي. وضمن هذا المعنى، هناك، فعلا، أكثر من دلالة.

1) لقد أبرز توماس دو ميركادو، مخترع نظرية القطع، إلى العلن عدم التساوي في الفرص بين زوج شاب ليس له سوى ذراعيه وذكائه والشركة التي ترسله إلى الجزر الهندية مشحونا بكل الأخطار وكل الأعمال لقاء أجر هزيل ثابت. وهو يرسم، انطلاقا من هذه الحالة، خطوط نقد لتوزيع النتاج بين سلفة رأس المال وسلفة العمل، وذلك، طبعا، في إطار رأس المال التجاري والاستعماري، موضوع تحليله. وكان مثل أسباني يقول من قبل: "من ولد فقيرا لا تجديه الموهبة في شيء".

ويرى ميركادو أبعد من هذه الحتمية. فهو يكتشف مزية موقع المالك، المنطق الذي يهبط بالبروليتاري إلى أدنى.

2) لم تقتصر سلالة المسيحيين الأسبان، خصوم الاستغلال الاستعماري الشهيرة، على إعلان الوجه الأخلاقي لعداء الاستعمار في زمننا، بل أعلنت، أيضاً، التحليل الاقتصادي للتراكم البدائي. وماركس الذي تبين أن المال "جاء إلى العالم ينضح بالوحل والدم" رد الصيغة إلى أوجييه المغمور. وكان في إمكانه أن يجدها، وهي أقرب إلى صيغته، في فراي دومنغو دو سانتوس توماس، بصدد بوتوزي.

3) عندما تكشف الإثراء الأسباني، على حدود القرنين السادس عشر والسابع عشر، عن كونه مولداً للإنهاك والبطالة وفراغ السكان، فإن مهاجمة المجتمع الطفيلي ستجري، بصورة عبقرية أحياناً، من جانب رجال كالكونت سيلورجيو. وسوف تصبح لعنة الذهب وتمجيد الإنتاج والزراعة والعمل موضوعات شائعة. إلا أنه لا مجال، بالتأكيد، لأن ننعت خطوطاً كبرى لحل يومي، فيه، المثل الاستعماري بإخضاع الموريسك للعبودية بأنها "اشتراكية". وفضلاً عن ذلك، بما أن الأمر يدور حول اقتراحات عملية، فإن البرامج العديدة المقترحة وبعض محاولات التطبيق لا يمكن أن تكون إلا جزئية (نقد، ائتمان) وإصلاحية (تحديدات أو التزامات جديدة مفروضة على الطبقات الحاكمة التقليدية) وليست اشتراكية بنائياً.

4) ومن الناحية السياسية، ليس فكر يبقي الله والملك المرجعين العلويين، فيه، "اشتراكيا" هو الآخر. ولكن الوطن والجمهورية والصالح المشترك حاضرة، فيه، إلى درجة لا يمكن معها أن لا تخمن، لدى "سياسيي" القرن الذهبي صورة مثالية عن الدولة على الأقل. وأقل من ذلك تأكيدا أن نستطيع أن نقول "عن المجتمع". فـ"التحكيمية" القريبة من الاشتراكيات الأولى في بعض زوايا نقدها محمية من الطوباوية بمشاغلها العملية. وهي تستشهد ساخرة بأفلاطون أو مور.

5) على الرغم من كل شيء، لا يمكن أن ننسى، في ميدان الطوباوية هذا، أن كامبانيلا، وكان من رعايا ملك أسبانيا، قد وجه إليه مؤلفاته، وهو ما يقربه من "التحكيميين"، وأن الاستاد لدى "التحكيميين"، من جهة أخرى، أكثر واقعية من الطوباوية، لأن الأمر يدور حول الصين والأنكا (الأنكا كما خيل لقاهريهم أنهم رأوهم). ويبقى من المهم أن نعرف أنه كانت في أساس محاولة لاس كازاس، من بين المحاولات الصغرى لإنشاء مجتمع استعماري مثالي التي جربت في القرن السادس عشر، خلية أسرية مستوحاة من مور ومحاولات أخرى حاولت الجمع بين المشاعية المسيحية ومشاعية الأنكا. وسوف يكون نظام الإرساليات التيوقراطي أقل طوباوية، أوسع وأكثر استمرارا. فنحن نرى كم تضم العقدة الأسبانية من تجارب اجتماعية مبنية على مبادئ.

6) طرح القرن الثامن عشر مسائل أدق. فقد أعلن معظم إصلاحييه اللامعين، بشكل أساسي، منظورات المجتمع البورجوازي. فقد طالبوا بحرية

التجارة والملكية والعمل. ولا شيء أكثر من تصنيف أراندا وكامبومانس وأولافيد وخوفيلانوس (يجري ذلك أحيانا) بين المنظرين ذوي اللون الاشتراكي. والخلط وارد من حيث أنهم لم يستعملوا لفظة "الإصلاح" فقط، بل استعملوا، أيضا، كلمتي "القانون الزراعي"، من حيث أن "استبداديتهم المتنورة" تتخذ، أحيانا، شكل نوع من اشتراكية الدولة (خوفيلانوس يحلم، بصورة مرئية، بتكنوقراطية أرستقراطية)، من حيث أن بعض "علماء الاقتصاد" قد دافعوا عن الأهراءات العامة أو النقابات الحرفية، وربما كان ذلك واردا، خاصة، من كون كثير منهم قد ذكر نصوصا تقليدية– وأعاد نشرها، خاصة نصوص مارتينيز دوماتا المدهش، صوفي القومية الاقتصادية، المفسر المتحمس لأزمة سنوات 1650 والذي نزل إلى الشارع ليعبئ، سياسيا، هيئات الحرفيين مقترحا عليها نظام "أخويات".

7) فليس من المستحيل، إذن، أن نكتشف في هذا القرن الثامن عشر، بقايا تقاليد قديمة يبقى إصلاحيو زمن "الأنوار" متعلقين بها، بسبب نقص في الضبط أحيانا. ومن جهة أخرى، فإن إلحاحهم على "إحياء" الأملاك الكنسية والأرستقراطية كان يبدو، أحيانا، على الرغم من أنه يعني بوضوح الرغبة في تأسيس الملكية البورجوازية، كما لو كان دعوة إلى "توزيع الأراضي". ويلتقي خط الثورة الفردية بخط الإصلاح المفروض من أعلى. وسوف نجد هذا الخلط أكثر مرة في طموحات القرن التاسع عشر "الاشتراكية".

في عامي 1895 و1898، سوف يريد خواكين كوستا، في "الجماعية الشيوعية والاشتراكية في الحقوق الوضعية الأسبانية (تجربة خطة)" وفي "الجماعية الزراعية في أسبانيا"، أن يستعمل، في نضال حار ضد أزمة وطنه، بصورة إجمالية، هذا التراث الثوري والتقليدي، الشعبي والمثقف، من المواقف والعادات والأعراف والكتابات الذي يشكل "ثقافة" بالمعنيين السوسيولوجي والثقافي للمصطلح.

ولكن كوستا، لكثرة ما بالغ في الخلط بين رواسب بنيوية وإطارات مستقبلية، ولكثرة ما مزج بين الانتقادات والمشاريع القائمة على مبادئ متناقضة– تقليدية، بورجوازية، فوضوية، سلطوية–، كان يقترح التزاما في الإبهام. وقد اتهم، منذ زمنه، بأنه أساء التمييز بين الحنين إلى الماضي وإمكانيات المستقبل، بين النزعة الاقتصادية العامية والمثالية الطوباوية، بين الوفاء للأساطير القديمة ومعاداة الكهنوت المناضلة، بين كراهية السياسيين وإغراء السياسة المشوق. وفي أيامنا هذه، فإن بعض الفرانكيين يدعونه مع بتر فكره، ويعده الاشتراكيون "سابقا للفاشية". ولكن أكثر من ثوري يعترف به كرائد. فلنقل أن ما يذكر به أفضل تذكير هو الشعبانية الروسية، شعبانية لم يستطع أي لينين انتقادها بنائيا.

لقد خلطنا بين اسمي خواكين كوستا ودياز ديل مورال، العائدين لعامي 1890 و1920، في ذكر أقدم السوابق الأسبانية للاشتراكية. وذلك لأنهما كانا مكتشفيها المتحمسين ولأن عملهما اهتم بأن يدمج في تاريخ قديم وعميق اشتراكية أسبانية، فكرة أسبانية عن الثورة كان يبدو على

أغلـب المؤرخـين المتحسسين بـ"التأثيرات" وحدها، وبصورة تثير الأعصاب غالباً، أنهم يؤرخون بدايتها بفورييه أو باكونين أو فانيلي.

وربمـا أشـار مجلس قـادش، "رجال 1812"، بطرحه الأسس الحقوقية والأيديولوجية للمجتمع البـورجوازي، إلى البرهة التي ابتعد، فيها، الفكر السياسي الأسباني أوضح الابتعاد عن الاشتراكية. فحتى حين يعلن المجلس توزيع الأراضي على المقاتلين ضد نابوليون، فإنه يفعل ذلك على حساب أراضـي الكومونـات. وعـندما يدهـش أرخولـس، يومـاً، لعـدم رؤيـته في "التمثيل الوطـني" أي حرفي، أي فلاح، فإنه لا يوقظ أي صدى. والنقاش حـول الـرق ينصـب عـلى المس بالحـرية ولـيس عـلى اسـتغلال الإنسـان للإنسان.

ولم يمنع ذلـك عمـل المجلس من أن يكون ثورياً على اعتبار أنه كان يؤسس نمطاً إنتاجياً جديداً. ولكـن البـورجوازية الصـناعية ما كادت أن توجـد، والبـورجوازية التجارية كانت تنهار مع السوق الاستعمارية. وكـم مـن الفلاحـين كـان يمكـنهم أن يـأملوا في الإفـادة مـن إحـياء الأمـلاك الكنسـية؟ ولم يجد الوضـع السياسيـ الاجتماعي الجديد الدعاة ولا المساندة الطبيعـية القـادرة على الدفاع عنه ضد فرديناند السابع في أوروبا كانت في أوج ثورة مضادة.

ومـع ذلـك، وكمـا بـين كـتاب ج.فونـتانا، كانـت سـنوات 1814– 1820، في أسـبانيا، مـثقلة بالإفلاسـات مـن كـل نـوع (اقتصـادي، مـالي، اسـتعماري) إلى حـد تجـلى معـه الـبؤس والاسـتياء فـيها بعـنف. وكـان

ذلك ضمن حالة بلبلة. فقد تحدت المؤامرات السياسية قمعاً مفترساً. ولكن بعض الفلاحين أعادوا إعطاء الثورة، بعد سنوات من حرب العصابات والفوضى، أشكال النظام القديم: تهريب وقطع طرق (خاصة في الجنوب)، و"إرساليات" للتبشير بكل ما سيكون، بعد موت فرديناند السابع، "الكارلية"، الرفض الرجعي للعالم البورجوازي (خاصة في الشمال). وسوف تشكل المدن والأرياف لزمن طويل، كتلاً متمايزة ومتعادية، متساوية في عدائها للحكومة، متساوية في عدائها للمركزية، وهو ما سمح للعناصر المتقدمة من البورجوازية المدينية بالتبشير بتضامن القطاع الصناعي- أرباب عمل وعمالاً ضد "العصبة" الكارلية- ولأنصار النظام القديم بتجميع جماعات ريفية واسعة باسم "التقاليد".

وسوف تخلق تقاطعات المعارك الطبقية المقطوعة الصلة بالمرحلة هذه أجهزة وفصائل، وسوف تبني عقليات قادرة على حياة طويلة. وسوف نرى ذلك عام 1936. وهي لن تستطيع أن تمنع، بطبيعة الحال، الصراعات المتكررة، المباشرة، بين مصالح متضاربة حقاً: العمال ضد أرباب العمل الصناعيين، المرابعون أو المياومون ضد مختلف أنواع أصحاب ريع الأرض. ولكن بعض "الأفعال" و"الأفكار" غالباً ما ستنمو مستقلة عن بعضها، كما كان ماركس قد لاحظ بصدد سنوات 1808- 1814. وسوف يعيق عدم نجع الاندفاعات البورجوازية المتعاقبة ضد حيوية النظام القديم، بإبقائه في مقدمة المسرح على المعارك السياسية في الأعلى، وعي المصالح الخاصة بـ"الطبقة الرابعة" أو يحجبه. وسوف تكون هناك هبات غريزية، وأجهزة تضامن قوية ولكن دون أيديولوجية خاصة. وسوف تكون هناك

طوباويات، ولكنها هامشية ومستعارة. ولن يكون هناك، قط، قبل 1868، لقاء حقيقي بين "الحركة الاجتماعية" و"الفكر الاشتراكي".

هل سنتحدث، مع كوستا، عن "جماعية" فلوريز إيسترادا؟ إن هذا النبيل الريفي الأستوري الذي كان يريد أن يكون معلم حدادة لم يشتهر إلا مع انتفاضة 1808. فقد قضى عشرين سنة في المنفى. وفي لندن، تشبع بأفكار أفضل علماء الاقتصاد. ونلقاه في باريس يخطب في الجماهير أثناء جنازة لامارك. ولم يستطع أن يثبت إقامته في أسبانيا حيث أصبح، عام 1823، وزيرا ليوم واحد إلا عام 1835. ولكن كتابه "مطول في الاقتصاد السياسي" (1827) أصبح الكتاب المكرس بالنسبة لأجيال من الطلاب. ورأس في عمر الثمانين، وكان شيخا لمدى الحياة، المأدبة المدريدية التي أقيمت على شرف كوبدان. وفي سن التاسعة والثمانين، خلف باستيا كمراسل لأكاديمية العلوم الأخلاقية في فرنسا. ويا له من اشتراكي غريب ذاك الذي يقول:

"لا أحد يرفض أعمق مني الأفكار الوبيلة للشيوعية والاشتراكية والسان سيمونية، وهي أخلاقيات مضادة، في جوهرها، لحق الملكية".

ومع ذلك، لم يكن فلوزيز ضحلا ولا محافظا. فقد تجرأ، كمفسر حر جدا للكلاسيكيات، على أن يكتب أنه "لا وجود لعلم دون نظرية" وأن عالم الاقتصاد أقرب إلى الرياضي منه إلى الفيزيائي. وهو يحيي في سيسموندي أول عالم اقتصاد لم ينس مصالح الطبقة العاملة. وهذا المتعصب للملكية يعتقد أنه "يهدمها، أيضا، كل أولئك الذين أكدوا أن العمل هو

مبدأ كل مجتمع، كل ثروة وكل حق ولكنهم كانوا على درجة من التناقض كافية من أجل أن يؤكدوا أن الأرض، عمل الخالق، قابلة للتصرف والتملك".

وبما أن أساس كل مجتمع هو "الالتزام بالعمل والقدرة على التمتع بالنتاج الكامل للجهد"، "فإن تملك كل الأفراد للأرض يؤدي إلى كون أغلبية الرجال لا تستطيع أن تجد عملاً وإلى كون القوت الذي لا يستطيع العامل الحصول عليه من المكافأة المطابقة لأمنياته ومصالح أعضاء المجتمع لا تستطيع أن تتناغم".

وهذا يشبه هنري جورج. فبما أن ملكية الخيرات الطبيعية لا تنجم إلا عن قوانين بشرية، فهذه القوانين يمكن إصلاحها. وعندما تدمج هذه الصيغ في "المطول" (1836– 1841)، فإن لها، في أسبانيا، مدى واضحاً. فنحن أمام ذروة "إحياء" الأملاك الكنسية والبلدية. ورأى عالم الاقتصاد الخطر: فكل شيء سيذهب إلى دائني الدولة، إلى المضاربين، ولا شيء للفلاحين. فنادى، إذن، بخلق الدولة لحصص حِكرية صغيرة. وهذا ما ليس بالجريء ولا الأصيل. فهناك التقليد الكاتالاني، والمثال الأرجنتيني. وسوف يكون هناك، في البرتغال، هيركولانو، وفي أسبانيا مشرعو 1932. فلا نتحدثنّ، إذن، أكثر مما ينبغي عن "الاشتراكية". ففلوريز إيسترادا، بإسباغه الشرعية على الفائدة والربح ورأس المال بوصفها "نتاج العمل"، وبرفضه تصنيف عمل الإداريين والمثقفين كعمل "غير إنتاجي" وبجعله من نفسه رسول التبادل الحر، جسد، خاصة، ليبرالية مدريدية ما، معزولة عن

المصالح الزراعية كما عن الصناعيين الوليدين ومؤمنة بالتناغم الممكن لعالم بورجوازيين صغار وفلاحين صغار.

ومن أجل ذلك، فإن أطروحاته أثارت من الحنق أقل مما توقعه. والمساجلة جاءت من رجل كان يعتقد أنه يفهم "المسألة الاجتماعية" بصورة أفضل من فلوريز، ولكنه لم يعارضه إلا بنظرية مبهمة للقيمة_ المنفعة. وكان رامون دولاساغرا الطريف هذا، النائب في البرلمان، العارف الجيد لأمريكا، مؤلف كتاب عن تاريخ كوبا بثلاثة عشر مجلدا، يستوحي من فيلنوف_ بارجمون الذي كان يقدره، وقد كانت له حدوس قوية، عقم الإصلاحات السياسية، تقسيم التاريخ إلى مراحل ليست مراحل كونت ولا مراحل ماركس، بل تصل مثله إلى مرحلة "علمية". وقد حيى الثورة العمالية ("العيش في العمل" الليوني)، ولكنه كان يخشى "المشعل المحرق والخنجر القاتل"، فكان يتمنى "الإصلاح الاجتماعي" فقط. وفي عام 1848، دعم مشروع مصرف برودون. ولكنه، وقد خيبت آماله السلطات الوصية عليه– الملكية الأسبانية وأكاديمية العلوم الأخلاقية في باريس– زاد من قوة ميله الصوفي، وبشر بـ"الإيمان" ضد "الفوضى"، وندد (1858) بـ"الاشتراكية الأسبانية" في الأوراق المطلقة. ولم يمنع ذلك من كونه قد أطلق، عام 1848– 1849، "أقوالا مأثورة" مفحمة:

"لن يشفي أي دواء جزئي مرض المجتمعات الحديثة" (القول رقم 36). "يوجد مجتمع ويجب أن يوجد في حالة ثورة دائمة حتى ظهور مبدأ جديد للنظام الاجتماعي" (القول رقم 175). "كل الأيام أيام نصر للفحص الحر، وأيام هزيمة للسلطة" (القول رقم 71).

وأيضاً: "المنافسة الحرة وهمية عندما يسيطر رأس المال، ذلك أنه يصنع القانون آنذاك" (القول رقم 162). "الملكية غير قابلة للفساد، ولكن تنظيم الملكية متغير كتنظيم المجتمع. إن تنظيم الملكية هو التعبير عن النظام الاجتماعي أمام الثروات. وسيكون غير متغير عندما يصبح هذا النظام عقلانياً" (القولان 334- 335).

وأخيراً: "ينكر علماء الاقتصاد إلى حد ما ضرورة إصلاح جذري وإمكانية تنظيم عقلاني قائم على النظام الأخلاقي. الاشتراكية هي اتجاه الإنسانية نحو هذا التنظيم" (القولان 203- 204).

وبعد كل شيء، هناك تعريفات أسوأ للاشتراكية.

إن لاساغرا شخص معزول. ويمكن أن نتحدث، على العكس من ذلك، في أسبانيا، عن جماعات، إن لم يكن عن مدارس، متوجهة نحو سان سيمون وكابيه ويبلغ نشاطها الذروة حوالي سنوات 1835، 1841- 1843 أو 1847- 1849، دون أن يخلو ذلك من علاقات بالتحركات في أسبانيا أو في أوروبي.

ويرتبط نجاح الفوريرية، عامة، بنشرها في الأندلس على يد خواكين أبرو، وهو نائب ليبرالي سابق نفي عام 1832 واطلع على المذهب خلال إقامته في فرنسا، وأقام في قادش بعد 1833.

ويجب، مع ذلك، التمييز بين هذا النشر المذهبي (ومحاولة المشرك المشتقة منه)، من جهة، وحضور الفكر الفوريري في مقالات صحافة برشلونة عام 1835- 1836 من جهة أخرى. ذلك أنه حتى لو كانت هذه المقالات قد كتبت في الأندلس، فإن صلتها بأحداث صيف 1835 في برشلونة هي التي تصنع أهميتها الرئيسية.

فقد جعلت الحرب الكارلية من برشلونة جزيرة صناعية معزولة بتدميرها الصناعة الريفية. وفي مدريد، دفعت الظروف إلى التطرف السياسي. وفي برشلونة، تحولت العصبية الشعبية التي ظهرت خلال حفل مصارعة ثيران إلى إحراق أديرة ثم إلى إحراق مصانع. وقد انصب الهجوم على أكثر الآلات مكننة تلك التي كانت تسمى "البخار". وعاقبت أربعة أحكام بالإعدام هذه الأحداث. إلا أنه سرعان ما ظهرت مقالات في جريدة "البخار" التي يعلن اسمها المماثل لاسم المصنع "الطليعي" عن الاتجاه التجديدي الذي كان بورجوازيا. ماذا سوف يستطيع أن يفعل، هنا، صحفي قادر على توقيع مقالاته باسم "بروليتاريو"؟

المقال الأول (19– 11– 1855) يقول بصورة أساسية ما يلي: أنا بروليتاري، أنتج عشرة أضعاف ما أستهلك، وأنا أعيش حياة رديئة. ذلك أن النتاج سيئ التوزيع بين عناصر الإنتاج (العمل، العلم، رأس المال). ولا يمكن أن يلام رأس المال على ذلك. فمن الطبيعي، وهو سيد التشريع، أن يفيد من ذلك. والعمال لا يطيعون، في جهلهم، سوى الدوافع المتلقاة. فالخطيئة هي، إذن، خطيئة العلم الذي وجد أن التحالف مع رأس المال أسهل من الدفاع عن العمل، على الرغم من أن العلماء الذين يملؤون قاعات الانتظار يتلقون، دائما، مكافأة أدنى من نتاجهم. فليطلقوا سراب المصلحة الفردية: فعلى هذا يتوقف "السلام الاجتماعي". ويطالب المقال الثاني بتعليم كامل للجميع. وينكر الثالث أهمية المسائل الانتخابية التي هي تقليد لفرنسا التي لا يقتدى بها. والبروليتاري، على كل حال، غائب

عنها. و"المقاومة" و"الحركة" تتناقشان حول الوسائل دون تحديد الغايات. وبمقاربة هذا التحديد، يدخل المقال الرابع، أخيراً، في الفوريبرية: الكسل أبو الرذائل، ولكن من هو أبو الكسل؟ إنه ضعف الجاذبية التي يمارسها العمل. وسوف توجد هذه الجاذبية في الأسرة المتناغمة التي يعد المقال بالتدقيق في سماتها لاحقاً.

إن هذا العرض لفورييه تدريجي، حذر. فهو يطمئن رأس المال، يذكر الله، يتحدث عن "جهل" العامل. والخطأ التكتيكي اقترف مع المقال الخامس. ذلك أنه أراد تفسير "حريق مصنع نسيج برشلونة العتيد" على الأقل، إن لم يكن تبريره. أليس المصنع عبئاً على العامة؟ وأي شيء أقرب إلى الطبيعة من التخلص من عبء؟ محطم الآلات ليس "شريراً" يحقد على أملاك الآخرين، إنه رجل يدافع عن نصيب العمل من النتاج.

"عامة برشلونة، المعتادة على الإنتاج وتوزيع النتائج بطريقة معينة، شهدت إقامة مصنع جديد أو آلات جديدة تخفض، بقطع التوازن القائم، النصيب من النتاج الذي يقابل العمال. البروليتاري يعاني بؤساً متزايداً، يرى بانزعاج، سبب دائه، يحطمه ويدمره إن لم تمنعه عن ذلك قوى متفوقة. هذا هو السبب الحقيقي للحريق المذكور. ونحن نرى أن الوسائل المستعملة لمنعه ليست تلك التي يقتضيها العقل".

من المؤكد أن عالم الاقتصاد سيقول أن تقدم الإنتاج يفيد الجميع وأن التوازن سيعود. ولكن، ماذا يفعل المجتمع، في الوقت الحاضر، للذي يفقد وسائل عيشه؟ هل يعطيه القوة الجسدية والمعنوية لتعلّم مهنة جديدة؟ أما بالنسبة للمستقبل:

"فجميل هو العقل الذي يوصي الإنسان الجائع بأن يتخلى عن قوته ليؤمن الوقت للأجيال المقبلة".

نادرا ما جرى التنديد، بصورة أفضل من ذلك، بالنزاع بين المنطق الاقتصادي والمنطق الاجتماعي، بين الأجل الطويل والأجل القصير. ولكن المقالات الأولى لم تثر سوى مناقشة (ظنت سان سيمونية).

أما المقال الأخير، فقد أطلق عاصفة. لقد نشر في 21 كانون الثاني 1836، وفي 23 آذار ،كادت الجريدة أن تتوقف. وكان عليها أن تتحول جريدة لحزب تقدمي ولكنه أقل تهورا. وقبل نهاية السنة، انتقلت إلى الاعتدال.

وكان كل ذلك تحت إدارة الشخصية نفسها، أندريه فونتكوبرتا، وهو كاتب مسرحي، ومنطقي، عالم اجتماع سان سيموني، سياسي انتهازي ولكنه محلل متبصر غالبا، قادر على التمهيد لمناقشات جديدة حول رأس المال الإنتاجي ورأس المال غير الإنتاجي، حول الإقليمية والأممية، كما حول المسألة الدينية حيث يعلن جوريس:

"ماذا ستعطون، أيها الليبراليون، بروليتاريي زماننا الفقراء بدلا من التعزيات التي كان يعطيهم إياها الإيمان الديني؟ السماء، لم يعودوا يؤمنون بها ! فكروا في إعطائهم سعادة لهذا العالم."

والجملة المأخوذة عن "داعية الحرية"، وهي مجلة كانت تتجلى فيها، اتجاهات أخرى. فعلى خلفية سان سيمونية مبهمة، صناعية و"تشاركية" (التركيب بين العمل ورأس المال والموهبة) مجد شخص يدعى مالتا ماتزيني الذي وصف بأنه "مسيح جديد" ونقل شخص يدعى ريواي فونسوري لامنيه الذي كان لارا قد أتى على ترجمته.

وإلى جانب هذا اللقاء الكاتالاني القصير بين السياسة والاشتراكية، بين عفوية الجماهير والتأمل النظري، كان عرض خ.أبرو المذهبي للفوريبرية في جريدة مدريدية، وتجربة المشرك لدى مانويل ساغاريو دو فيلوي، في تامبول، قرب خيريز، أقل أصالة وأكثر تشتتا. ولنلاحظ، فقط، سذاجة هذه المجموعة، الكثيفة إلى حد كاف، من أبناء المقاطعات الميسورين الذين لا يكتفون بمطالبة الحكومة بإعفاءات جمركية لمشاركهم، بل يطلبون منها، أيضا، يدا عاملة من الجنود والسجناء! ولنلاحظ، أيضا، أن كلمتي "ميثاق السكن" قد استعملتا وذكر مثال كولومبوس في طلبات الترخيص المقدمة إلى نيابة قادش. فنحن، دائما، في حضور التاريخ. ويرى دياز ديل مورال أنه لا وجود لتأثير على الطبقة الفلاحية الأندلسية في هذا الدفق من الكلمات "الذي كان يحاول تحويل مياه البحر إلى عصير ليمون": وهذان تأكيد وحكم سريعان جدا تقترح أعمال كلارا ليدا الحديثة مراجعتهما.

وعلى كل حال، كانت الفوريبرية تسيطر، في مدريد هذه المرة، على اشتراكية سنوات 1847– 1849 ممجدة كما في كل مكان. فقد كانت تهدى قصائد لـ"العبقرية العميقة ذات العظمة الخالدة"، وكانت تطلب، فيها، زهور لقبر "العجوز ذي الشعر الأبيض"، "محرر العالم" الذي كانت مؤلفاته الواقعة في ستة مجلدات تجد من يشتريها. أكان ذلك تقليدا مدريديا أم روح 1848 الدينية؟ لقد جرى الحديث، طواعية، عن "الشمس التي تشع للجميع"، عن "العدالة التوزيعية". لا أهمية لذلك. وأخيرا، ذكرت "الاشتراكية" اسمها. وقد استقبلت في "صدى التجارة" التقدمية،

ولكنها لم تكتف بها، بل خلقت جرائدها العابرة: "الجاذب"، "تنظيم العمل"، "الإصلاح الاقتصادي". وكان منبر للاشتراكية يعمل في نادي "المستقبل".

كان هناك القليل من الأفكار الجديدة، إلا أن لغة كانت تتثبت. وإذا كان "تنظيم العمل" قد بقي مفهوما ملتبسا، فإن كلمة "رابطة" اكتسبت هذا التواتر المهووس الذي يعلن عن الستينات. وكانت المجموعة، كما في قادش سابقا، كثيفة: هوارتي، بلتران ديل راي، أورشاندو، دييز خوريغي، سالا، أورداكس، أفرسيلا، أ.سيفيرا، ف.خ.مويا. وكان فرناندو غاريدو المنظم، الشاعر والمؤرخ، وكان سيكستو كامارا أقل الوجوه اعتيادية. ففي 14 آذار 1848، أعلن، في "تنظيم العمل"، عن "الموت الذي لا علاج له" بالنسبة للسياسة. وطور، في آب، التيمة نفسها في "الروح الحديثة": لقد كان على النظام القديم والنظام الإقطاعي أن يتركا مكانهما للنظام الديمقراطي. أكانت هذه ثورة؟

"الأفراد لا يتخذون، اليوم، مكانهم في النظام الصناعي والاجتماعي والسياسي– انتبهوا جيدا– إلا بالمال والتعليم والحظوة. إن التعليم والحظوة يفترضان، عند الانطلاق، وسائل أو ثروة. والثروة، في غياب تنظيم جيد للمصالح، لا تنتقل، عامة، إلا بالولادة والتحالفات. فعلى الرغم من ليبرالية الحق الجديد الميتافيزيكية، على الرغم من التهديم القانوني للحق القديم وحق النبالة، على الرغم من المساواة الدستورية بين المواطنين، على الرغم من أشياء كثيرة، ليس النظام الحالي سوى نظام أرستقراطي يكرس فروقا هائلة ليست هي فروقا مبدئية أو حقوقية، بل واقعية، والأمران متساويان في نظري".

وفي عام 1849، نشر كامارا، كفلوريز إيسترادا قبل عشر سنوات، كتابا بعنوان "المسألة الاجتماعية". وهو يرد على كتاب م.تيير "حول الازدهار" الذي اقتنت كل البلديات الأسبانية، بأمر حكومي، ترجمته. والمسألة الاجتماعية معروضة فيه على شكل الثنائية التالية:

وجهة النظر التأملية	وجهة النظر الوضعية
نظرا للجنس البشري وحاجاته وموارده، وبما أن الأرض هي مجال عمله، فالمسألة هي إيجاد آلية الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك والإدارة التي تعطي أفضل النتائج، كما وكيفا ضمن أكبر توفير للوسائل.	نظرا لوجود شعب بحاجاته الاجتماعية الموجودة حاليا، فالمسألة هي إيجاد الشروط القادرة على استعمالها بإعطائها حركة متقدمة دون انتهاك مصالح الفرد من أجل مصالح الجماهير، ولا التضحية بمصالح الجماهير من أجل مصالح الفرد.

فنحن هنا أمام الاجتماعي مقابل الاقتصادي، الحالة المشخصة مقابل النظرية: الاكتشاف ليس جديدا، ولكنه جرى الإحساس به بشدة، إنه ينتج فضحا لـ"لحقائق السبع الكبرى المحولة إلى حالة أكاذيب": الحرية، المساواة، التقدم، النظام، حقوق الإنسان، نتاج العمل، الملكية. "لا تتحدث يا سيد تيير عن الملكية! وما علاقتنا بالملكية؟". هل يمكن للإنسان القادر على هذه الصرخة رفض الالتزام السياسي؟ لقد قاتل على متاريس 1854 و1856، وتآمر في الأندلس، وعرف المنفى، ومات من الإنهاك على تخوم البرتغال خلال عودة متخفية. وقد أعدم رفيق رحلته. وقد روى غاريدو النهاية بانفعال.

إن مدريد، مكان المعارك السياسية والمساجلات النظرية والتجارب التربوية، مدريد الأدب الاجتماعي المنشور في حلقات، والعقدة المحددة للشبكات الثورية، لم تكن، مع ذلك، تقدم للنضال الاجتماعي مجالا في سعة المجال الذي قدمته كاتالانيا العمالية أو الأندلس.

ويجب أن لا نتعجل في تحديد عام 1840 تاريخا لأول رابطة غوث عمالية، في البؤرة الكاتالانية، تغطي جهازا للنضال ضد قرض الأجور. فنحن نجد أمثلة عنها، مشابهة نقطة فنقطة، في القرن السابع عشر. والجديد هو ما يلي: 1-التشابك بين المعارك السياسية والمسائل الاجتماعية، 2-تأثيرات المكننة والأزمات، 3-العلاقات بين الدولة الأسبانية والمنطقة الصناعية المتخصصة.

1) اضطرابات 1835- 1836 و1840- 1843 و1854- 1856 قابلت، جميعها، اندفاعات متعاقبة لـ"الحركة" ضد الرجعية. وقد عاشت برشلونة هذه الأحداث بحدة، في القمة، في الشارع وفي المصانع. والغايات الاجتماعية والغايات السياسية متمايزة، ولكنها ليست مستقلة. وبين عامي 1840 و1843، كانت "الرابطة التضامنية لعمال صناعة القطن" ("جمعية المياومين" كما سماها أرباب العمل) تجاز أو تمنع، يصغى إليها أو تلاحق، بموجب التغيرات في السلطة. وكان عليها أن تتخذ عدة أشكال، بما فيها شكل تعاونية إنتاجية (لتشغيل العاطلين عن العمل). وحصلت على أولى أجهزة التمثيل المتعادل. وكان قادتها، مثل خوان مونتز، يعرفون كيف يفاوضون

كما يعرفون كيف يناضلون في الشارع حيث يقمعون الفوضى والنهب. وكانت أشد طبقات البروليتاريا بؤسا تؤمن، غريزيا، بشعارات الثوريين، مثل أبدون تيرادس الذي كانت أغنيته بالكاتالانية، "الجرس" تنادي "الجمهوريين" إلى السلاح، ولكنها تعد، أيضا، "البلاط والنبالة– غرور الثروة" بالتسوية نفسها، أي تدعو إلى الثورتين جملة، أكثر من غيرها من الشعارات لأنها كانت أعنف.

2) وعلى كل حال، كان عنف الحركة العمالية يتوقف، خاصة، على الأزمات، وتتوقف قوتها على التصنيع. وكانت أزمة 1854 مسبوقة باضطرابات اجتماعية في كل كاتالانيا المصنعة، وولدت مسألة الصنع الآلي "لجنة لعمال الغزل" من أجل مقاطعة الآلات. وفي 14 تموز، تحولت الفتنة السياسية البرشلونية ضد المصانع. وأدى الانتصار التقدمي، مع توسع "اللجنة" إلى "اتحاد للعمال" متعدد المهن، إلى موجة من العقود الجماعية ضمن وعي تام بمدى التجديد. وفي السلطة، لم يكن التقدمي مادوز يستطيع أن يقر تحريم الآلات، ولكنه قبل برفع الأجور ورد أسبوع العمل من اثنتين وسبعين ساعة إلى تسع وستين: وكان ذلك انتصارا خفيفا لمنطق التقدم.

ولكن السلطة كانت تريد ثأرها. واستهدفت رئيس "اللجنة" و"الاتحاد"، خ.بارسيلو. وقد جرى توريطه في قضية قطع طريق كانت الأحكام قد صدرت حولها بناء على اعتراف مؤجل من أحد المحكومين. وقد أعدم سحلا في 6 حزيران 1855. وكان الانتقام سريعا: فقد شهد تموز

أول إضراب عام كاتالاني (صيغة مستقبلية) ومقتل رئيس أرباب عمل النسيج، سول إي بادريس ومذبحة للعقيد رابيل وسبعة من ضباطه.

كان الوهم السياسي والمقتضى الحياتي والأمل في التضامن الطبقي تتوارد في الصرخة الثلاثية: "عاش إسبارتيرو، العمل أو الخبز،التشارك أو الموت!" وكان هتاف "عاش" ساذجا، ولكن الانتصار المعتدل أدى إلى أكثر أنواع الرجعية سوادا. ويرى ب.مارتي في هذه التجربة المزدوجة– خيبات النزعة الاقتصادية وإفلاس الأحزاب– بذرة الباكونينية الكاتالانية المقبلة. فالتذكير بها كان، إذن، يستحق العناء.

3) وهناك عامل آخر أشار إليه ش.مارتي: ظهرت الدولة الأسبانية، الرديئة التماهي مع صناعة شديدة الموضعية، في كاتالانيا، لكل الطبقات، سلطة أجنبية يمكن، في أحسن الأحوال، الإفادة منها ولكنها غالبا ما يجب الدفاع عن النفس ضدها. وكان البورجوازي الإقليمي والديمقراطي "الاتحادي" والعامل الميال للفوضوية يلتقون، أحيانا، ضد مدريد (دون أن يخلو ذلك من مغامرة بالاختلاط) ويجعلون، أحيانا، من أنفسهم، ضد بعضهم، أدوات لمدريد. وكان أرباب عمل النسيج يودون أن يشركوا عمالهم في الخصومة حول الحماية. وكان مناضلون عماليون يترددون بين عمل إقليمي، إصلاحي أو تعاوني، ولجوء إلى الأحزاب البرلمانية. ومنذ 1855، قدمت لجنة عمالية إلى البرلمان عريضة عليها 33 ألف توقيع وعرضا مطلبيا (يوم عمل بعشر ساعات، لجان محلفين مختلطة). ولم يقلق أرباب العمل من جراء ذلك وردوا التهديد عند طوره المعتدل.

وكان من بين حملة العريضة المهندس إيلديفونسو سيردا، واضع مخطط توسع برشلونة و"نظرية في العمران"، في تلك المناسبة تعلن رؤيتها التقنية وهمومها الإحصائية والبيئية والاجتماعية عن عمران اشتراكي.وغالبا ما كانت الطبقة الوسطى الكاتالانية، في أبسط فئاتها، خصبة بعبقريات من هذا النوع، رجال مشروع أو حلم. فبين 1819 و1826، ولد مونتوريول الذي اكتشف كابيه وحرر، وحده، مجلات ساذجة وجريئة... وبنى غواصة، وروفيرا الذي أدى به الفشل الإيكاري في أمريكا إلى الانتحار، وسونير كابديفيلا، الطبيب الذي جعل من الإلحاد رسالته، وكلافيه الذي وزع أغنية "الجرس" لأبدون تيرادس وموه تحت كورالاته الخمسة والسبعين الشعبية الجمعيات الممنوعة، وأخيرا بي إي مارغال الذي نشر، عام 1855، أول كتاب كبير له (أحمل القلم لأبرهن على أن الثورة هي السلام والرجعية هي الحرب) المتأثر ببرودون وفيورباخ.

ولكن برودون وفيورباخ عام 1855، كفورييه عام 1848، مسافة ابتعاد. فكاتالانيا المتقدمة على أسبانيا والمتأخرة عن أوروبا كانت تنتج مثقفين ذوي خيال، عمالا مقاتلين ومنظمين وكذلك بورجوازيين مستائين لأنهم محبطون من الدولة والجبليين الكارليين. ولم تتطابق الأزمات الريفية والأزمات المدينية، الأزمات الإقليمية وهبات مدريد السياسية، في أسبابها ونتائجها، في تسلسلها الزمني، لتغذي اشتراكية وحيدة وتحليلات واضحة.

واحتفظت أسبانيا الزراعية، من جهتها، بكل إيقاعاتها. لقد كانت أزمة 1847 الغذائية محسوسة، ولكنها لم تكن حادة. أما أزمة 1856— 1857، الأكثر قسوة، فقد قدمت كل خصائص "النموذج القديم": قوافل منهوبة، مسيرات فلاحين، رفض الحرس الوطني التدخل ضد الانتفاضات (لوفان، ساراغوسا)، وهو ما لم يمنع بي وكاريدو من أن يريا في أخطر الأحداث، أحداث فالادوليد، استفزازات من الرجعية التي أفادت، فعلا، منها، بنسبتها إلى "الاشتراكيين". إلا أن الأندلس شهدت، بعد سنة، مسيرات فلاحية أخرى، هجمات على ثكنات انتهت النهاية الكلاسيكية: متمردون خرجوا إلى حرب عصابات، ورمي العشرات منهم بالرصاص. ثم كانت عام 1861، أشهر هذه الانتفاضات، انتفاضة الطبيب البيطري بيريز ديل آلامو في إزناجار ولوجا. وهي تشهد، ولم تكن في أصلها ظرفية (كان يهتف فيها: "يسقط البابا" و"يعيش غاريبالدي"!)، على هشاشة البنى الاجتماعية الأندلسية: فقد أوقف الفلاحون الحصاد وآمنوا بـ"توزيع الأراضي" والتحقوا ببيريز ديل آلامو بعدد من الضخامة بحيث لم يعرف كيف يستخدمهم، ففرقهم والتحق بالجبل. وكان القمع أقل قسوة مما كان عليه قبل خمس سنوات: ستة أعدموا رميا بالرصاص، وحوالي مائة حكموا بالسجن في قلعة، ونال بيريز ديل آلامو العفو.

ومرة أخرى، كانت اختلالات التوازن الاجتماعي قد دفعت المغامرة السياسية إلى ما وراء نواياها. فعندما تتعبأ عدة عشرات من ألوف الفلاحين، فإنهم يضعون الملكية موضع مساءلة.ولم يكن المعتدلون

ينخدعون إلا نصف الخداع عندما يصفون جمهورية لوجا العابرة بأنها "اشتراكية".

حول الأممية الأولى والجمهورية الأولى 1864– 1881:

الحلقة الأسبانية من الأممية الأولى هي أكثر شيء معروف في تاريخ الاشتراكية الأسبانية، ولكنها ليست ما هو معروف أفضل معرفة في تاريخ الاشتراكية كظاهرة لأن المؤرخين ميزوها أو أنهم خفضوا من قيمتها في السياق الدولي حسب تفضيلاتهم.

وقد دققت أعمال حديثة، اليوم، في معارفنا. ونحن نرى، جيداً، "كيف" جرت الأمور. ولكن الـ"لماذا"، بقيت غامضة. ولكن الإشكالية هي، حقاً، التالية:

1–أسبانيا التي نعرف ضروب تأخرها في التنسيق بين الهبات السياسية والوعي البروليتاري تشكل واحداً من أكثر فروع الرابطة الدولية للعمال نشاطاً. هل هو أمر قابل للتفسير؟

2–هذا الفرع يعطي تفضيلاً واضحاً للتنظيم، للأيديولوجيا الباكونينية، هل يمكن استخلاص بعض العوامل من هذا الاختيار؟

3–التجربة هي، مرة أخرى، بائسة: ما الذي يبقى منها، للمستقبل، في الأذهان والتنظيمات؟

السوابق المباشرة للحلقة 1864– 1868:

إنها تبين لنا أسبانيا غريبة جداً عن الأيديولوجيتين اللتين ستتنازعان الأممية. وبالمقابل، فإن الشروط الداخلية للنمو الأسباني والرجعية السياسية التي ضغطت طويلاً على المعارضات من كل نوع شجعت أشكالاً من

الحركة العمالية وتأكيدات قريبة من الاشتراكية بريئة ظاهرا، ولكنها تغطي أجنة تنظيم وطاقات ثورية سوف تكشف "ثورة أيلول" 1868– "المجيدة"– حجمها.

وبالفعل، فبين 1864 و1868، وخلال هدنة في الرجعية، ترجمت فعالية الروابط العمالية، في كاتالانيا، إلى تأسيس جريدة "إيل أوبريرو" لأنطونيو غوزار و"الرابطة" لروكا إي غاليس، وإلى انعقاد مؤتمر عام 1865 حضرته 22 رابطة و300 مندوب.

ولكن، لا هؤلاء الرجال، ولا هذه الصحف ولا هذا المؤتمر كانت ثورية. فقد كانوا من أنصار الحماية، يستبعدون السياسة ويتحدثون عن الاتحاد والإدارة التعاونية. وولدت تعاونيات أخرى (فالنسيا، مدريد). وأصبح غارديدو نصيرا متحمسا لحركة روشدال. وفي بوزال دوغاليناس (فالادوليد)، عاشت "جمهورية للفقراء" ثلاث سنوات. وكل ذلك لم يهدد الدولة. ومع ذلك، فإن فشل تمرد حزيران 1866، كان كافيا من أجل أن تمنع الصحافة العمالية من جديد، وأن ينفى مديروها. فقد أصبح جليا أن الاعتدال الاجتماعي كان عقيما، وأن السياسة تسود دائما.

وجرى، أيضا، عام 1864، انشقاق الحزب الديمقراطي إلى فئة "فردانية" (ديمقراطية كاستيلار) وفئة "اشتراكية" (بي إي مارغال). ولا ينبغي لكلمة "الاشتراكية" أن توقعنا في الوهم: فهي لا تدل إلا على رفض للتخلي عن كل شيء للعبة المنافسة، سوى على رغبة بـ"قوانين اجتماعية". ولكن الكلمة قد وجدت. ويجب أن لا ننسى أن إنغلز سيصف بي، ذات

يوم، بأنه "الاشتراكي الوحيد بين الجمهوريين". ولكن يجب أن لا ننسى، أيضا، أن بي كان ما يزال، عام 1864، رجل كتابه الأول حيث أعلن، بتأثير من برودون وسبنسر وأندروز، "سيادة الفرد" غاية نهائية، وحيث يمضي حتى قوله:

"تكوين مجتمع دون سلطة هو أسمى طموحاتي الثورية... سأقسم السلطة، سأعيد تقسيمها، سأدمرها...".

وهذه مهمة تستلزم، أولا، الاتحادية التي تبنتها، فورا، الحركة العمالية كنوع من شرط لغاياتها الخاصة. فـ"اشتراكية" بي إي مارغال كانت، إذن، أكثر فردية من الليبرالية الاقتصادية- السلطوية سياسيا-، ليبرالية كاستيلار. وسوف تبرهن الجمهورية الأولى على ذلك.

وآخر سمة لهذا الطور التحضيري: الرابطية ذات الغايات الثقافية. ففي كل مكان، ولدت "نواد" و"كازينوهات" و"معاهد" لأوقات الفراغ وتربية الطبقات الحرفية والعمالية. وأشهرها كان المعهد الكاتالاني للطبقة العاملة. وكان معتدلا ومحافظا في أصوله. وسوف تحوله ثورة 1868.

وفي مدريد، يدين حامي الفنون بسمعته الطيبة لأنسيلمو لورنزو الذي خصص له الفصل الأول من "البروليتاريا المناضلة". وكان "اجتماعا لليبراليين متنورين" يضم 60 عضوا، قد تلقى، فيه، عامل الطباعة أنسيلمو لورنزو، الحائز على جائزة الدروس المسائية، ميدالياته من يدي سيسموندو موريه، وزير الإصلاح المقبل. واستمع، فيه، إلى مناقشات حول المشروعية

الاحتمالية للسرقة في حالة الضرورة الحياتية (تيمة قديمة كما نعلم) وحول روايات أوجين سو. والخطاب الذي يضعه، في هذه المناسبة، على لسان سيرانو أوتيزا، المعاد تكوينه، طبعا، يقدم، بصورة أفضل، الصورة التي احتفظ بها المناضل العجوز عن الكلمات الأساسية لشبابه:

"هل سنكتفي بهذه التحسينات النسبية الوضيعة التي تخنق جلال الحق الذي لا يلمس تحت تنازلات الصدقة المهينة التي يقبلها من يظنون أنفسهم راديكاليين؟ كلا. ليس للعمل من ثمن. وليس للحاجة تعرفة. وإذا أراد البؤس أن تعطى له تعرفة، فذلك أن داء أساسيا قد تدخل، تملك بعضهم لما هو للجميع، استيلاء بعضهم على وسائل المعرفة والإنتاج مع تصديق قانوني على هذا الظلم، وتكريس لقوة الدولة القهرية، عدوة الحق الحقيقي منذ القدم، للدفاع عنها".

ذلك هو "المعيار الثوري النقي" الذي خيل إلى لورنزو أنه تعلمه للمرة الأولى في "نقابة الفنون"، والذي يرى أنه في "تطابق تام" مع ما سيقوله فانيلي عام 1868. قليل من برودون، قليل من فورييه، كثير من بي إي مارغال: هذه القراءات التي يعترف بها بطريرك الفوضوية المقبل كانت أرضا خصبة لرسالة باكونين. وهي لا تحضر، أبدا، لتمثل ماركس على الرغم من أنها لا تناقضه.

كانت اتصالات أسبانيا بماركس معدومة، دون شك، حتى ذلك الحين مهما بدا ذلك عجيبا بعد المقالات المشرقة التي كان قد كرسها لها خلال الخمسينات. وتتحدث رسالة من "اللجنة العمالية" إلى إسبيراتو، عام

1855، حقا، عن "المثل الأعلى السياسي الجميل للمفكرين الألمان"، ولكن هل يدور الأمر حول ماركس؟ لم يكن أحد ليذكر ذلك أمام إسبيراتو إلا على سبيل دعابة غير محتملة. ولم يكن باكونين، من جهته، قد عرف، قبل 1868، سوى غاريدو الذي كان وسيطا له، أحيانا، ولكنه لم يكن، قط، تلميذه.

وأخيرا، لم تكن للأممية، كمنظمة، لزمن طويل، مع أسبانيا، سوى علاقات سطحية. والأسباني الوحيد المشار إليه، بصورة عابرة، في مجلس لندن، افتراضي ("المواطن مولار من برشلونة"، أهو مولار لجنة 1855؟). وأخبار جريدة "العمل" حول الرابطة الدولية للعمال، وأخبار هذه الأخيرة عن مؤتمر برشلونة لعام 1865، تشهد، على الرغم من اتصال محتمل مع غوزار، على ضروب جهل متبادلة. وقد جاءت رسالة أسبانية إلى مؤتمر لوزان (1867) من الفوج "الايبيري"، وهو من خلق غاريدو. وفي بروكسل (أيلول 1868)، فقط، عرض أسباني، مارسال أنغلورا، بتفويض (ولكنه، دون شك، من المنظمة نفسها)، حالة الحركة العمالية في شبه الجزيرة بعد ضروب القمع الحديثة. ودافع، عرضا، ضد كلمة غير موفقة من فرنسي، عن الجهد الأسباني في التربية العمالية. إن كل شيء يبين كم كانت أسبانيا غير معروفة في الرابطة الدولية للعمال.

ثورة 68 تخلق شروط نجاح الرابطة الدولية للعمال في أسبانيا :

أذهل سقوط إيزابيل الأذهان. وراهن باكونين على أسبانيا دون تردد. وكان، على حد قول نيتلاو يأمل أن يحصل، فيها، على الوسائل، على المال. ومنذ 21 تشرين الأول، ندب إليها فانيلي وتوجه إلى العمال الأسبان:

"... اصنعوا، إذن، الثورة الاجتماعية... أيها العمال، اضربوا الحديد حامياً، اجعلوا أنفسكم لا تغلبون باتحادكم ثورياً، وبما أن لديكم القوة، دمروا كل ما هو معاد لكم، كل ما هو ضد العدالة الشعبية، الأشياء أكثر من الرجال، ولتكن ثورتكم علامة على أول خطوة لتحرير كل مقموعي الأرض".

وعرف مجلس لندن هذا النص وكلف ماركس بكتابة آخر موجه إلى المجلس التأسيسي. وتباطأ ماركس ثم عدل عن ذلك، بعد مهزلة الانتخابات، وكتب إلى المجلس يقول: "لم يجر شيء في أسبانيا يستوجب تهنئة الطبقة العاملة عليه".

فماركس بدا، إذن، مستنداً إلى ملاحظاته التاريخية السابقة، أكثر من مرتاب حيال الثورة البورجوازية. وقد وجد هذا التشاؤم، على المدى الطويل، ما يبرره. ولكن باكونين كان قد أبدى تقويماً أفضل للميدان المقدم لدعايته. وهذا الميدان هو الذي يعنينا، هنا، بقدر ما تعنينا الخصومة في القمة.

ويتضح الوجهان من خلال رحلة فانيلي التي يمكن أن يحفظ لها، في تاريخ الاشتراكية الأسبانية، مكانها التقليدي. فكيف يمكن للمرء أن ينظر، دون انفعال، إلى الوجوه الشابة العشرين المتوترة أملاً واكتشافاً في الصورة الفوتوغرافية الشهيرة التي تجمع، حول فانيلي، أول نواة للأممية الأولى؟ وخشوع أنسيلمو لورنزو حين كان يذكر المناضل الإيطالي كان يتلون بابتسامة. فقد كان صوته، كما قال، ينتقل: "من نبرات الغضب

والتهديد ضد المستغلين إلى نبرات العذاب والشفقة والتعزية عندما كان الأمر يدور حول آلام المستغل أو آلام من عرف كيف يفهمها دون أن يستطيع معاناتها مباشرة، أو من تحثه غيريته على أن يعرض بفرح مثل الأخوة والسلام الأعلى الثوري المتطرف".

ولكن فانيلي لم يكن، بجهله الأسبانية، "يصف" بل "يمثل":"شيء مريع! مخيف! وكنا نحس رعشات الخوف ورجفاته".

هذا الرسول العجيب نقل، كزارع مثل أعلى، آمال باكونين. وقد خيب هذه الآمال، على حد قول هذا الأخير، بقلة اهتمامه بوسائل العمل وبعدم إلحاحه على التمييز الأيديولوجي والتنظيمي بين "الرابطة الدولية للعمال" و"تحالف الديمقراطية الاشتراكية". ولنذكر أن هذه الأخيرة كانت قد تأسست مؤخراً، وأن فانيلي لم يكن يستطيع أن يعرف ماذا كان يريد أن يفعل باكونين بها ولا ماذا كان يمكن لمجلس لندن أن يفكر حولها. ويجسد لورنزو، جيداً، في "البروليتاريا المناضلة"، هذا الإبهام الساذج بإضافته، بعد "عرض فانيلي"، فصلاً وضع فيه جنباً إلى جنب، دون تعليق، "بيان" 1864 الافتتاحي و"برنامج التحالف". وقد وضع القارئ في وضع مناضلي مدريد. فلم يطلب منهم معارضة "البيان"، بل الجمع بين "البيان"، التحليل القوي للموقف، و"البرنامج" التأكيدي والإرادوي. ولكن مناخ البرهة (تشرين الأول 1868– كانون الثاني 1869)، في أسبانيا، كان أقل دفعاً إلى التأمل مع الأول منه إلى الإرادة والرفض وإعلان الذات مع الثاني.

ونـرى ذلـك جـيداً عـند حمـل غونزالـيس موراغـو، في محاضـرات البورصــة، في مدريــد، التناقضــات إلى آبــاء الاقتصــاد الليـبرالي. فعـلى سيسـموند وموريـه الـذي كـان يصـرح (مـنذ ذلـك الحـين!) بـأن "المسـألة الاجتماعية" قـد حلـت ما دامت كل النساء يرتدين جوارب وما دام لكل النوافذ زجـاج. لم يـرد موراغو باعتراض ماركس المشخص حول مستوى الحياة العمالية، بل بالتأكيد المبدئي الرسمي:

"لن تغسل أية مزية مادية، أي تقدم نسبي، بقعة اللامساواة".

ويعـارض المجتمع الاستهلاكي، مـتقدماً، بمقتضـى أخلاقـي، ولكـن ذلك دون طرح مسألة الوسائل.

إلا أن لورنـزو وموراغـو كانـا يطلقـان هـذه المـبادئ في مدريـد، في خطابـات شـارع، "عـلى الطريقة الإنكليزية"، ونتخيل كم كان الجمهور يسكر بهـذه الحـرية الفائقـة النـدرة أو الفائقـة التناوب على الأقل. فبما أن الملكية قـد قلبـت، فقـد كـان نشيد المارسييز والجمهورية على كل الشفاه. وقـد بكاهـا ألكسـندر دومـاس الابـن نفسه (كانت فرنسا ما تزال في عهد الإمبراطورية). وفي هذا الطور الذي كانت، فيه، كل السلطات المحلية (اللجان، البلديات) ثورية و"متطوعو الحرية" مسلحين، كان القادة العماليون يعلقون كل آمالهم، أيضاً، على إعلان جمهورية، وجمهورية ستكون "اتحادية".

وفي أسبوع (8–13/ 12/ 1868)، تم التوصـل إلى دعوة وانعقاد مؤتمر، في برشـلونة لواحـد وستين رابطـة عمالـية و100 مندوب مـع "قـيادة مركزية" (سـرعان مـا ستصـبح "مركـزاً اتحاديّـاً"). وخلقـت الحماسـة في الفوضـى

الوحـدة الظاهـرة. وحملـت جـريدة سياسـية "تحـالف الشـعوب" (اسـم نموذجي) الكلمة العمالية. واستمع المؤتمر إلى روكا إي غاليس، المعتدل، التعاوني والمعـادي لـلمركزية. وسمـي التافه بـابلو ألسينا مرشحاً عماليـاً للـبرلمان دون توقـع أن يكـون انـتخابه سيسـتخدم كحجـة غـياب لمجلـس بورجـوازي. وحـذر أنغلورا مـن الإغـراءات الهدامـة. ومـاهى خطيـب بين الطبقة العاملة والحزب الاتحادي.

إلا أن هـذا الخطيـب الـذي تـولى، في سن الثامنة والعشرين، أمـانتي "المركـز الاتحـادي" و"الـنادي العمـالي" هـو رافائـيل فارغـا بيليسـر الـذي سيجعله تحويلاً على مرحلتين، من جانـب فانيلي، في شباط 1869، ومن بـاكونين في أيلـول، في مؤتمر بـال، يميل بإطار الحركة العمالية الكاتالانية إلى الفوضوية.

ولا ينبغي، بطبيعة الحال، أن نتخيل أن هذا الانتقال السريع من ثقة غير معتدلة بالسياسـة ومـن اشـتراكية معتدلة إلى لاسياسية ثورية متطرفة لم يتم إلا في بعـض الضـمائر. فبين اضـطراب كـانون الأول1868 الأندلسـي وانتفاضـة تشـرين الأول 1869 الجمهورية المجهضـة، كانت أسبانيا في حالة حـرب أهلـية تقريباً. ومـن اضـطراب خلق، هنا وهناك، "سلطة مزدوجة"، من خيبة أمل أمام اقتراع يجري التلاعب به وأمام المجلس الملكي، ومن قمع مفـتوح أو كـامن، ولـدت الحاجة إلى الترابـط، إلى المقاومـة والـتحديد. إن الأممـية لم تقـد إلى الحـرب الأهلـية. بـل إن الحـرب الأهلـية– والأزمـة الاجتماعـية– همـا اللـذان يفسـران الاندفاعـة المفاجـئة للترابـط، واتجاهـه

المسيطر، وجزئيا أيضا، ضروب عجزه وفشله، لكون أكثر مما ينبغي من التقاليد يثقل عليه.

نحن نعلم، اليوم، أن أزمة 1867– 1868 الزراعية، الغذائية، كانت قوية جدا. وينبغي أن تدرس ارتكاساتها على البروليتاريا الزراعية، على الطبقة الفلاحية الفقيرة والقدرة الشرائية للأجور وفعالية الصناعة. من الناحية الديموغرافية، كانت سنة 1868 إحدى سنوات القرن الرديئة. فكيف نميز، إذن، بين الثورات العفوية والأهواء السياسية والنضال الطبقي الواعي؟ لقد دامت الحلقة خمس سنوات وغطت أحوالا عديدة. ولنقتصر، هنا، على أنماط الصراعات وعواملها: الأزمة الزراعية، رفض التجنيد، تسلح الشعب والمعارك الأجرية.

1) تكشف الأزمة، تحت بريق الأحداث، عن سمات كلاسيكية: فيشرح دياز ديل مورال أن حرارة الأندية تحولت إلى توزيع الأراضي وإلى خلق ورشات لتشغيل العاطلين عن العمل. وفي قرطبة، كانت الضواحي الهائجة هي ضواحي البروليتاريا الزراعية. ولم يقمع "قطع الطريق القرطبي" إلا بوسائل مريبة، بوليس شبه رسمي (وحدة الهراوات) يعاقب بأربعين ضربة عصا الاعتداءات على الملكية، مخالفات ضريبة الاستهلاك، التداول السري للمواد ويضرب، مقابل هذه الجنح، حتى الأطفال! وفي مونتيلا، حيث نظم ناد انتفاضة منذ 1867، جاءت جمعية للمياومين لتضاف إليه. ولكن "زمرة الهراوة" فرضت نفسها حتى ردة 1873 المفاجئة حين أطلق إعلان الجمهورية الحرق الكلاسيكي لرخص الملكية وسجلها ونهب "الأغنياء". وفي الطور "الكانتوني"، يميز دياز ديل مورال بين الواقعة السياسية للكانتونات المستقلة وما يسميه، بصورة غريبة، "الاشتراكية

المحلية"، أي توزيع الأراضي، وهي غالبا ما كانت أملاكا بلدية ملكها الأحياء للأفراد (بينا ميجي، بوزوبلانكو). وكان منفذو التوزيع يعلنون، دون اتصال اشتراكي:

" الذين يزرعون ويعزقون ويدرسون لهم حقوق في التمتع بالمحصول أكبر من حقوق الذين يدفعون لهم، بفضل مال اكتسب بطريقة سيئة، أجورا ضئيلة لا تكفي لتأمين الضروري لهم".

ولا يدور الأمر حول قرطبة وحدها. فقد كان باقي الأندلس أكثر هياجا أيضا. من المؤكد أن الأندلس ليست أسبانيا. ولكنّ المجموعة المدهشة من الأغاني وشرائط الرسوم التي جمعها خ.تيرمس حول المعارك الكاتالانية لا تترك لضروب بؤس الفلاحين مكانا أقل من ذاك الذي تتركه لبؤس العامل. لقد كان لضروب التردد والأعباء والكوارث دور أوسع، ولكن الخلفية هي حقا: "يروون الأرض- ولكثرة العرق- وعلى ظهرهم- يعيش السادة". وتلك أغنية قديمة كان يمكنها، أيضا، أن تخدم الكارلية المبعوثة لأن "السادة" يعنون، هنا، "الأسياد" الأغنياء. ويمكن الوصول إلى هذه الصياغة الفوضوية بسرعة. وكان قسم من الريف الكاتالاني قد مال، فعلا، إلى المعسكر الاتحادي.

2) إن كراهية التجنيد بالقرعة والبدل عامل آخر للحنق الشعبي. وكان للانتفاضات ضد السحب سوابق بعيدة (1771!). ولكن "ضريبة الدم" (الكلمة تتكرر باستمرار)، تصبح، عندما يستطيع الغني أن يتخلص منها، كريهة على نحو خاص، وخاصة بالنسبة للنساء. "إذا جاءت

الجمهورية– لا يعود هناك سحب– والبنات الأسبانيات– ألا يصبحن جمهوريات؟". هذا المقطع الصغير يعين واحدا من الأوهام التي أبقت، بين 1869 و1873، على اللهب الجمهوري. وقد خان الجنرالات وعودهم حول نهاية التجنيد (كانت حرب كوبا قد بدأت). فكان يعتمد، آنذاك، على الجمهورية. ومن أجل فرضها، كان ينقص انتفاضة أيلول 1869 زعماء وليس قوات. فمنذ آذار– نيسان 1870، ولدى الإعلان عن سحب قرعة جديدة، ثارت إشبيلية ومالاغا من جديد، وكذلك ضواحي برشلونة، مع إسهام النساء والشباب، بمساندة من "المركز الاتحادي" وإضرابات في المصانع. مسألة عسكرية واستعمارية، مسألة عمالية: تيمتان لا تنفصلان. وسوف نرى ذلك عام 1909.

ويجب أن نفحص اللقاء، في الروح الشعبية، بين الأممية والوطنية والروح العسكرية، وهي ثلاثة عناصر لا تتناقض إلا ظاهرا وغالبا ما عرف الأسبان كيف يركبون بينها. وحوالي 1870، أعلنت "وصايا عشر ضد الحرب"، وهي "أغنية أممية"، العنف المضاد للعسكريتاريا في أحد مقاطعها الشهيرة. ولكن أغنيات أخرى تذكر الوطن وتعده بجبل طارق لو أعلن الجمهورية! وذلك، كما قال مقطع آخر، لأن "الفرنسيين تعلموا– عندما تعرض الحالة– كيف يحسن القتال– من ليسوا جنودا". جنود كلا، ميليشيات نعم.

3) مدلول الشعب المسلح دخل اللعبة، فعلا، كضمانة ثورية. ففي 4 و5 كانون الأول 1868، تمردت بويرتو دو سانتا ماريا وقادش من أجل عدم السماح بنزع أسلحة الأفواج الشعبية. وأطلقت ضروب رفض أخرى

لدى "متطوعي الحرية" عصيانات أخرى أيضاً. إنه نموذج الكومونة، وقد اجتمعت فيه ضروب الوضوح والإبهام.

وأخيراً، ينبغي فهم المظهر الاقتصادي والمطلبي للتنظيم والمعارك فهماً أفضل. فالأهمية المولاة لإلغاء الضرائب على الاستهلاك (وعد آخر غير منفذ) تميز زمن غلاء معيشة. فالترابطية الكاتالانية نقابية بالدرجة الأولى. وفي آذار– نيسان 1869، أعلن "تحالف الشعوب" عن اجتماعات تحضيرية للانصهار النقابي لثلاثة قطاعات نسيجية تحت اسم "طبقات البخار الثلاث". وكان جهازاً شهيراً سرعان ما نشرت الأعداد الأولى من الجريدة العمالية، "الاتحاد" مطالبه. ورفضت الطلبات، فاندلع الإضراب، ودام ثلاثة أشهر وفشل. ولكن "الطبقات الثلاث" كانت في أوج رواجها. وكانت القاعدة على روح قتالية بحيث كان يجب لجمها والحد من الإضرابات غير المنضبطة. وامتد التأثير إلى كل صناعة النسيج (اتحاد المصانع) وإلى الجبل. ففي المؤتمر الثاني، مثلت 105 مناطق. وكانت الإضرابات طويلة (خمسة أشهر لدى باتلو، ثلاثة أشهر لدى كاستلز، في برشلونة). وكانت تمارس التضامن: 2500 شخص جرى إمدادهم بالغذاء خلال خمسة عشر أسبوعاً في فيلانوفا. وفي عام 1873، تم الحصول على يوم العمل ذي العشر ساعات في برشلونة، وارتفع الأجر بنسبة 7.5 ٪. وفي نهاية العام، كانت الاندفاعة من الضخامة (ألف مضرب في سالانت، 800 في سانت أندرو، 329 في مونيسترول...) بحيث تفككت القيادة التي انتقدها فرع الرابطة الدولية للعمال بسبب نزعة اقتصادية وبعض المبادرات الجمهورية العفوية لدى العمال الريفيين أمام الكارلية معاً.

وهكذا لم يكن كل شيء سهلا بين القاعدة والقمة، بين العمل العمالي والقيادة الأيديولوجية. وتاريخ الحركة العمالية ليس تاريخ الاشتراكية. فهذا الأخير لا يقتصر على النزاع بين باكونين وماركس.

انطلاقة الأممية في أسبانيا: النوى الأولى

كانت النواة المدريدية للأممية (أنشئت في 24_ 1_ 1869) مؤقتة. وهي لم تطلق بيانها إلا في كانون الأول، وجريدتها (التضامن) إلا بعد شهر. وكانت النواة البرشلونية (حوالي عشرين مناضلا أيضا) قد ثبتت نفسها، منذ 2—5—1869، عضوا في الرابطة الدولية للعمال بنص نشر في جنيف وسجل في لندن كان يمثل، نقطة فنقطة، أنظمة 1864 ويشرح أن "النور الحقيقي"— تحرير العامل للعامل - لم يستطع، في المناخ الأسباني، أن يحل محل "حرارة النضال السياسي وهواه". وكانت جريدة "الاتحاد"، جريدة "المركز الاتحادي" وليس، بعد، جريدة الأممية، تستعمل لهجة حذرة (آب 1869). وكان هذا الحذر المنسوب إلى تقاليد كاتالانيا المعتدلة والتعاونية يثير حنق "النواة المدريدية". فعلى حد قول لورنزو، كان يمكن للاتجاه الثوري أن يضيع لولا هذه "النواة" ولولا وجود بعض المثقفين الأندلسيين في برشلونة. ولكن رسالة فارغا بيليسر المؤرخة في 1_ 8_ 1869 إلى باكونين تبين أنه كان للأول خطة محددة جدا.

1) فقد قال أن الحركة الكاتالانية ما تزال ترابطية وسياسية (وتقوم كلمة "نحن" بإشراك فارغا في هذين النعتين).

"ليست الاشتراكية، هنا، في النمو المرغوب فيه... (فالمجلس الاتحادي).لم يهتم إلا بتشكيل جمعيات عمالية لكل المهن وبالدعاية للجمهورية الاتحادية في المعركة الكبيرة التي نخوضها ضد الملكيين ومحافظي الطغيان الآخرين. لقد كان هناك، في أسبانيا، بعض الأفراد الذين يراجعون مواقفهم اليوم... وسوف يعمل "الاتحاد" بنشاط على استئصال مستبقات بعضهم وعلى إقناعهم جميعاً بضرورة كونهم عقلانيين، اشتراكيين وجمهوريين اتحاديين".

2) ومع ذلك، فقد جرى الاختيار لصالح الأيديولوجية الباكونينية:

"أسمح لنفسي أن أطلب منك مقالات أصيلة لجريدتنا تعالج، مثلاً، إلغاء الملكية الوراثية والريع الخ... سأنقل، يوم الأحد، إلى أصدقائي رسالتك ورغبتك في أن ترى أكثر الأشخاص ديمقراطية واشتراكية وراديكالية جزءاً من "التحالف". فيما يتعلق بي، أنا أقبل تماماً مضمون الكتاب الصغير الذي أرسلته لي".

3) فارغا مستعد لتأطير ضروب الوعي وتوجيهها:

"يمكن لأغلبية العمال أن يصبحوا اشتراكيين تماماً. لقد بدؤوا في فهم هذه الأفكار الكبيرة التي تحمل في طياتها تحريرنا الفورية والجذري... وأنا واثق من أننا سنصبح، نحن العمال الأسبان،قريباً، جزءاً من التحالف الكبير بين العمال لأننا، بعض أصدقائي وأنا، نبذل جهدنا لتأسيس قواعد الطبقات والمركز على

روح الرابطة الدولية واتجاهها بحيث أنهم سيجدون أنفسهم، وقد اقتنعوا دون أن يشعروا، مشمولين فيها... لقد أردت أن يكون كل مجلس التحرير اشتراكيا وحصلت على ذلك... وسوف نجمع قريبا جماعة الأممية (ثلاثة أو أربعة منهم يرأسون، فعلا، جمعيات اتحادية في المركز الاتحادي)".

المنهج واضح. والاتصال الشخصي بباكونين (بال، 9_ 1869)، سيدقق في الأفكار. وسوف ينظم فارغا المتمرس في مناورات الدخول هذه المجموعات المتحفظة" أكثر منها "سرية" (على الرغم من أن الكلمة استعملت) التي توجه صحفا واقتراحات ومؤتمرات. وقد حاول التاريخ الحزبي أن يسمي ويؤرخ أشكال "التحالف" المتنوعة. ولكن الشيء الجلي الذي يجب الاحتفاظ به هو أن الباكونيين قد سيطروا على فرع صاعد من الأممية خلقوه وأرادوا الاحتفاظ بهذه السيطرة واحتفظوا بها. وعندما تبين ماركس وإنغلز ولافارغ الرهان، كان الأوان قد فات. وقد اتهموا الباكونيين بأنهم يريدون أن يهدموا، بعمل تشيعي، رابطة كانوا قد بنوها. ولكن الباكونيين، كما يحدث غالبا، أرادوا إنكار الطريقة وغضبوا لأنها وجهت ضدهم. وهذه العواطف ليست ساذجة إلا بالنسبة للذين ما يزالون يتقاسمونها. والأفضل هو قياس عمق النفوذ واللوينات في الأيديولوجيتين.

مؤتمر برشلونة :

في عام 1870، اقترحت "النواة" المدريدية مؤتمرا. واستشيرت، حول اختيار المكان، الجمعيات المشكلة أو التي هي قيد التشكيل"، "سواء

أكانت منضمة أم غير منضمة" إلى الأممية. وأحصي 15216 صوتا، اختار 10030 منها برشلونة. وافتتح، فيها، المؤتمر في 18 حزيران. وكان جيد التنظيم وغير متعصب بالمرة، ولكنه أدير بحزم من جانب المجموعة "التحالفية" التي أسس فارغا بنيتها منذ شهر نيسان، وافتتح بكشف حساب للحركة العمالية برز، فيه، عرض بوفيه لبؤس عمال النسيج وإضراب 1867 وعرض فرنسيسكو توماس حول تشكل 22 جمعية (1670 عضوا حقيقيا)، خلال سبعة شهور في مايوركا.

ونوقشت أربع نقاط: 1-المقاومة التضامنية وصناديقها، أساس نقابية هجومية. 2-التعاونيات التي أدينت كوسيلة تحرير (التعاونية الإنتاجية تدخل الروح الرأسمالية). 3-تنظيم العمال في هرم اتحادي من أجل النضال، وكذلك كإطار اجتماعي مقبل (فكرة بلجيكية). 4-الموقف حيال السياسة، وهي نقطة دقيقة كانت قد أصبحت واضحة لفارغا الذي يستخدم الخيبات الأخيرة. ولكن الصيغ بقيت ملتبسة.

"نظرا لكون الأمر لم يقتصر على كون الطموحات إلى الرخاء المستندة إلى المحافظة على الدولة لم تتحقق، بل إن هذه السلطة قد دمرتها أيضا... ونظرا لأن إسهام الطبقة العاملة في السياسة الحكومية للطبقة الوسطى لن تكون له نتيجة أخرى خلاف توطيد النظام القائم ويشل، بالتالي، عمل البروليتاريا الاشتراكي الثوري...، يوصي المؤتمر فروع الرابطة الدولية للعمال بالتخلي عن كل عمل نقابي يدعي الشروع في التحويل الاجتماعي بإصلاحات سياسية وطنية ويدعوهم إلى استخدام كل

فعاليتهم في التشكيل الاتحادي لهيئات مهنية، وهي الوسيلة الوحيدة لنجاح الثورة الاجتماعية".

ولكن، هل الدولة هي كل دولة؟ هل "العمل النقابي" هو حرية العمل السياسي الفردي؟ وهل "الوسيلة الوحيدة" تعني أن تنظيم المهن يكفي؟ إن الباكونيين قد أسسوا (آسفين على ذلك) على هذه الالتباسات، ضد التعاونيين والجمهوريين، أغلبية مع أنصار النقابية الخالصة. إلا أنه صوت على القرار من قبل كتلة (كل المندوبين غير الكاتالانيين و36 صوتا برشلونيا) من الحرفيين والعمال الفنيين والمثقفين ضد أقلية كاتالانية كان يسيطر عليها عمال النسيج. ولا ينبغي أن نستخلص من ذلك، نتيجة متعجلة حول أساس الاشتراكية الباكونينية، بل فلنستبعد الفكرة الشائعة عن جماهير كاتالانية ميالة للفوضوية لأنها بروليتاريا. فمناضليها لا يشبهون جميعهم مناضلي "التحالف" السري.

الجماهير والمناضلون :

كانت البنية الصناعية الكاتالانية (مصانع متوسطة، "مستعمرات" نسيجية، يد عاملة نسائية مستغلة جدا) تدفع، بالأحرى، إلى فعالية نقابية "صلبة" ولكنها يومية، تعاونية دون أي وهم سياسي في زمن ديمقراطية بورجوازية، حساسة لسراب "التغير" في زمن الرجعية الاستبدادية. ويمكن لكل من هذه السمات أن يشجع (بصورة متفاوتة بحسب البرهات) الصياغات المعادية للسياسة، الميالة للتنبؤ، ولكنه يمكن أن يرد الحركة الكاتالانية، دوريا، إلى مجرد اللاسياسية العمالية. هذه البيئة لا تنتج

الباكونينية. إنها تتلقاها، تعيد إحياء مختلف أشكال الفوضوية على كرات عديدة، وإحياء أشكال النقابية الخالصة أحيانا.

ولم يكن أوائل الباكونيين (في الأصل، على الأقل، وما عدا بعض الاستثناءات) بورجوازيين مثقفين ولا عمال مصانع. وترجمة حياة موراتو، المولود، هو نفسه، في راسترو والمعلم في فن الطباعة، تذكر، في أغلب الأحيان، "عامل الطباعة الشريف الذي يكسب أربعة بيزيتات ولا يدين بشيء لأحد"، وهو وجه مدريدي سيخلده مهرجان بالوما. كانت ضروب حياة متواضعة يجعلها الاضطهاد مقدامة أحيانا، ولكنها "تفهم" أكثر مما "تشعر"، حسب صيغة لورنزو، أنواع البؤس البروليتاريا حقا لعاملة النسيج وللعاطل الأندلسي عن العمل. كان لهؤلاء الرجال قراءات ومنطق وأخلاق. كانوا يحملون التناقض، بصورة مظفرة، إلى بعض المذهبيين البورجوازيين، الهزيلين فضلا عن ذلك. كانوا يعرفون القيم التي يحملونها، ولكنهم يعرفون، أيضا، حدود معرفتهم: عقدة المتعلمين ذاتيا التي أوحت إلى لورنزو بتواضعه الصاخب، وإلى فارغا بحذره اللفظي، وإلى موراغو بعنفه غير المرتب. وعلى الرغم من أن مؤتمر ساراغوسا قد تعب طويلا في التمييز بين الحرفي والعامل والبروليتاري، فإن فرنسيسكو توماس، وهو عامل بناء من مايوركا، ساند معيار "الأيدي الخشنة" البدائي، وهكذا ندم "الاتحاد" على إرساله عاملا إلى البرلمان:

"إن ثوب العمل يفقد شرفه هناك ببقائه بين الذين لم يرفضوا، بعد، شرف ارتدائه الكبير".

وعند ذلك، ولدت هواجس وارتباكات. فغويليرمينا روخاس، المصلحة، تحولت إلى خياطة، وانسحب مينيزس، الأستاذ، وسنتينون، الطبيب وسيلزو غوميز من العمل. إلا أنه لم يكن هناك سوى القليل من أنواع التنكر الجبانة. ومارسيلو الذي جاء من الكنيسة وعاد إلى المحبس حالة سيكولوجية منعزلة. ففي ترجمة حياة موراتو، "كل الناس لطفاء". ونيتلاو يلومهم على ذلك. إذ لم يكن يستطيع تحمل معاملة واحدة للباكونينيين "الطيبين" والماركسيين "الأشرار". ومع ذلك، فإن هؤلاء الأخيرين (المنشقين التسعة عن "التحالف" السابق) كانوا يشابهون، كإخوة، اجتماعيا وسوسيولوجيا، أولئك الذين شتموهم وشتموا من جانبهم. فلورنزو الطيب الذي تردد في خصومة كانت تمزقه كان، هو أيضا، متسامحا مع الرجال. وكان هذا مؤسفا! فلم يكن يكتفي بتسمية الذين اختارهم ماركس كارليين. وجرى تبادل الاتهامات بالخيانات والطموحات "البورجوازية". وكانت اتهامات صدرت عن صدق لأن الطرفين كانا يعتقدان أنهما ينقذان الأممية. إلا أنهم كانوا يردون رؤيتين غير متوافقتين للثورة والمستقبل إلى خصومات أفراد.

رفض أم جهل من ماركس؟ :

كان هذا أمر يعرفه فارغو وسنتينون، الحاضران في بال، منذ زمن طويل. إلا أنهما كانا قد اعتمدا، غريزيا، براعة الصمت العليا. لقد هاجما التعاونية والجمهورية. أما ماركس، فلا كلمة عنه. ولكن "الاتحاد" نشرت لباكونين منذ تشرين الأول 1869. وفي الرابع والعشرين منه، ذكر تاريخ

للأممية أوين وروشدال ولاسال "العبقري" وماركس "الاشتراكي الألماني الشهير" كمؤلف للبيان الافتتاحي. ولم يذكر باكونين ولا التحالف. وفي الحادي والثلاثين، نشرت "الاتحاد" البيان ملاحظة، دون الإلحاح على ذلك، أن الرابطة الدولية للعمال كانت، منذ بال، تفكر بصورة أكثر كوزموبوليتية وأكثر راديكالية من ماركس. وقال فارغا، في برشلونة، في المؤتمر:

"كثير من الرجال المشاهير اهتموا، منذ بضع سنوات، بالمسائل الاجتماعية. ولكنهم لم يعالجوا سوى الشيوعية السلطوية وفردية الطبقات الوسطى في أبحاثهم التي تستحق كل عرفاننا لأنها أقامت دراسة هذه المسائل... لقد أعاد العمال المتحدون في الرابطة الدولية طرح المسائل الاجتماعية على بساط البحث لأن قضية التحرير لم تكن تتقدم لكون هذه الدراسات لا تعني سوى علماء منومين. إن اشتراكية الرابطة الدولية هي المنطق الوحيد الذي يستطيع أن يشفي الأمراض الاجتماعية. وبعدها، ليس لأية اشتراكية أخرى مبرر وجود... من أجل ذلك، نرى، أيها المواطنون، رجالا مشاهير عديدين اهتموا بالمسائل الاجتماعية وأصبحوا أغرابا عن النمو الكبير لأفكار الأممية. لقد عدوا، بالأمس، ثوريين، وانتقلوا إلى المذهبية ولم يفتحوا آذانهم للتقدم. وعندما لا نكون متنبهين لهذا الأخير، عندما نمضي ضده، فإننا نسحق. هؤلاء الرجال تبعوا، بسبب بورجوازيتهم، قانون طبقتهم المحتوم. والطبقة الوسطى، الثورية بالأمس، أصبحت، اليوم، محافظة. إن أيامها معدودة".

هل تشمل تلك الكلمات ماركس بالنسبة لمن تحدثوا مع باكونين؟ فارغا لا يقول شيئاً عن ذلك. ولكن ماركس أحيل، بتلميح، إلى التاريخ. والذين سينبثقون من أنصاره في أسبانيا سوف يبدون، للمناضلين، منشقين يحملون أيديولوجية جرى تجاوزها.

وسوف يكون عام 1871 عام الشكوك. فالحرب الفرنسية_ البروسية والكومونة أثارتا حماسة أسبانيا الأممية والاتحادية: وفي 2 أيار 1871، عورضت مأدبة مضادة للوطنية بتقليد "ظهر القميص" المعادي للفرنسيين. ففي الضواحي، سمى العمال ناديهم "باريس"، والنادي المقابل سموه "فرساي". وكانت محاكمة الكومونيين تقرأ متسلسلة. وكانت السلطة، من جهتها، تصغي إلى جوقة الخوف الأوروبية. والأممية التي هوجمت مرتين في البرلمان ودافع عنها لوستو (الذي كان عضواً فيها) وبي وغاريدو وسالميرون وكاستلار (الذين كان العمال يجدونهم أكاديميين)، هذه الأممية، "طوباوية الجريمة الفلسفية"، أعلنت، أخيراً، غير شرعية (11_ 1_ 1872). ولكن المدعي العام في المحكمة العليا، وكان حقوقياً صاحب ضمير، رفض الملاحقات، والملك الأجنبي الجديد وقع قرارات العفو طواعية. وانضمت"طبقات البخار الثلاث" إلى الرابطة الدولية للعمال في أوج الحملة ضد الكومونة. وقد ماتت جريدة "التضامن" في كانون الثاني 1871، وولدت "التحرير" في حزيران. وفي أيلول كان اجتماع فالنسيا سرياً (15 مندوباً)، ولكنه انتهى بمناقشة عامة! وأطال غياب المؤتمر الدولي الانعزال الأسباني. وكانت القيادة "التحالفية" أقل حزماً": ففارغا اختبأ، وسنتينون في السجن، وموراغو متخاصم مع رفاقه في اللجنة الاتحادية. وبقي اجتماع فالنسيا أميناً للمبادئ:

"الجمهورية الاتحادية الديمقراطية الحقيقية هي الملكية الجماعية، الفوضى والاتحاد الاقتصادي، وبعبارة أخرى، الاتحاد العمومي للروابط العمالية والزراعية والصناعية الحرة".

إلا أنه سمي في المجلس الاتحادي ميزا وإيغليزياس وباجيس والأخوان مورا، دعامتا الموقف الماركسي المقبلان، ونسبوا إلى "التحالف" مع تبرير سريته بالظروف. وقد قلق موراغو من ذلك. وأخيرا، أرسل إلى اجتماع لندن مندوب هو أنسيلمو لورنزو.

وقد قرع المناضل الأسباني الشاب، الوحيد، الذي اضطرب من جراء اجتيازه لباريس، والذي أرهبته لندن، باب ماركس الذي فتح الباب وقد أضاء وجهه، وجه "البطريرك"، وميض مصباح النور اللندني. عانق لورنزو وقبله من جبينه ورحب به بأسبانية جيدة، وجره إلى حديث باهر عن لوب وكالديرون وتيرسو وسرفانتس:

"في حضور هذا الكبير، وأمام تجليات ذكائه، شعرت أني فنيت، وعلى الرغم من فرحي الهائل، كنت أفضل حقا لو كنت في طمأنينة، في بيتي حيث لم يكن ليهاجمني هذا المقدار من الإحساسات، ولكن حيث لم يكن شيء ليأخذ علي أنني لم أكن منسجما مع الموقف والرجال".

وبجملة أساسية: دخل المناضل المتعلم ذاتيا، بارتباك، عالم ماركس الثقافي. وقيل أن لورنزو قد أعاد بناء ذكرياته عن لندن على مخطط فوضوي. ولكن ذلك لم يكن، بالتأكيد، هذا سوى الانطباع الأول. وبقية

السيرورة النفسية نفسها واضحة. ففي لندن اكتشف لورنزو، "التحالفي" الوحيد عملياً، الصراع، وتابع المناقشات بصورة سيئة ورثى لعنفها ضد غائب، ولكنه استمع إلى الاتهامات. ولم يجرؤ على تأكيد ذاته، وهذا هو قانون الأقليات البالغة الضعف. وغمر بالثناءات (فالفرع الأسباني هو الوحيد الذي دفع اشتراكاته)، دون أن يساوره أي وهم حول مداها. وكيف يشك بما صدمه: نتائج مسبقة الصنع، لهجة كراهية، تملق لماركس، طرائق بورجوازية، فضول حول أسباني هو "ظاهرة نادرة"؟ إلا أنه كانت هناك الملاحظات الإيجابية: عفوية ماركس، وبناته، التفوق الثقافي للمجموعة، متانة المآخذ على باكونين. فنحن نرى لماذا لم يجرؤ لورنزو على إطلاق حكم قاطع. ولدى عودته، شعر هذا الرجل الصادق بالأسف للحماسة والاستبدادية التي تبناها "المعادون للسلطوية" فجأة، وللرسالة التي زاد، فيها، باكونين، من الألغاز حول "التحالف" واستعمل اللاسامية كحجة ضد ماركس.

ولكنه، وكان وفياً لتشكيله، كان يعاني تبكيت الضمير لأنه أساء، في لندن، الدفاع عن الذين ندبوه لخوف مبهم من أن لا تسمع صرخته:

"أنتم لا تعرفون شيئاً، لا تفهمون شيئاً، أنتم حمير ،وعلي أنا الرجل الذكي، أن ألبسكم البردعة وأقودكم".

هذه الكلمات التي نسبها باكونين، عام 1869، في "المشوهين"، إلى "أرستقراطية الذكاء" (أسوأ الأرستقراطيات في رأيه)، كانت هاجساً للباكونيين الأسبان أمام ماركس. وكانت في لندن جزءاً من عقدة لورنزو.

انشقاق الرابطة الدولية للعمال وذروتها في أسبانيا :

وبالمقابل، كان إنغلز قد فهم أهمية الرهان الأسباني. ففي المجلس، تولى سكرتارية أسبانيا وعقد مراسلات مع مورا وهنأ نفسه على النفي الإجباري الذي سمح، اعتبارا من كانون الأول 1871، لبول ولورا لافارغ بالنضال في مدريد. وفي حين كانت جريدة "الاتحاد"، في برشلونة، تطلق أمرا: "لا تذهبوا إلى صناديق الاقتراع"، كانت "التحرير" (27_ 1_ 1872) تكمل هذا الشعار بنشر شعارات لندن حول ضرورة حزب بروليتاري وضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية. وكاتب المقال (الذي ظن أنه إنغلز) كان ميزا.

وسرعان ما اصطدم لافارغ بموراغو الذي منعه، في الاتحاد المدريدي، من قراءة رد السويسريين الروماندين على بلاغ سونفيلييه وأسس "المحكوم" لمهاجمة الانحراف الوليد وطرد من الاتحاد إيغليزياس وميزا وأربعة آخرون من محرري "التحرير".

ولم يكن تأثير لافارغ الأيديولوجي كمية مهملة. فقد عمل على ترجمة "البيان" و"بؤس الفلسفة" وأعطى "التحرير" مقالات للورا صفق لها إنغلز، وحرر مع أ.لورنزو تقريرا طويلا ماركسي الروح، حول الملكية، لمؤتمر ساراغوسا.

وهذا المؤتمر (نيسان 1872) هام بسبب المناقشات التي دارت، فيه، حول "العامل" و"التعليم الدائم" والملكية ووضع المرأة. وكان فرصة تظاهرة جماهيرية قوية وحاول إنقاذ الوحدة بإعادته مجموعة "التحرير". وقد سلم لورنزو السكرتارية.

وكانت الهدنة قصيرة. ففي حزيران، لم تلق المجموعة الماركسية التي هاجمت عدم حل "التحالف" صدى وطردت من اتحاد مدريد. وقد أسست "الاتحاد المدريدي الجديد" الذي انضم مباشرة إلى الرابطة الدولية للعمال. ووجه إنغلز إلى سكرتارية المجلس الاتحادي (التي كان لورنزو قد تخلى عنها) إنذارا على ما يكفي من قلة البراعة يطلب، فيه، قائمة بأسماء أعضاء "التحالف". ورد الباكونينيون بإعلان انتمائهم إليه قائلين أنه كان، دائما، علنيا ومستقلا وأنه يدان إليه بخلق الرابطة الدولية للعمال في أسبانيا. وكانت هذه النقطة الأخيرة صحيحة، والأخرى أقل وثوقا. فقد كانت المناقشة التافهة في حججها الفردية دولية، أيديولوجية، وتلزم المستقبل.

ومع ذلك، فإن أغلبية الرابطة الدولية للعمال "غفرت"، مع طردها لباكونين وجيمس غيوم، لموراغا وفارغا ومارسيلو وأليريني. هل كان يراد مراعاة الأسبان؟ ولكن ذلك لم يمنعهم من الذهاب إلى سانت إيمييه ومن جعل مؤتمر قرطبة الذي عقد على عجل (24 - 12_ 1872) يعلن:

"إن تأكيد كون الواجب الأول للبروليتاريا هو الاستيلاء على السلطة السياسية يعني التصريح بأن المرض الاجتماعي، أي المظالم الاجتماعية، تأتي من الحكومة السيئة، يعني إنكار أو إخفاء كون مصدر هذه الأخيرة مؤسسات المجتمع الحالي التي تصدر عنها السلطات السياسية بصورة طبيعية".

"إن تصرف الطبقة العاملة على هذا النحو يؤدي إلى تدمير الامتيازات الموجودة لتنصب نفسها طبقة ذات امتيازات وهي بعدم تدميرها كل الامتيازات تخون شعار رايتها: لا امتياز حتى لنا".

والحقيقة هي أن العبارة الثانية تقع تحت نقد الأولى. فالسلطة مدانة بوصفها سلطة وليس بوصفها سلطة بورجوازية. وبالمقابل، فإن المعرفة، الملوثة، لا تلوث. والتربية مسمومة "بالفيروس السلطوي، الكهنوتي، البورجوازي: القوة، المهزلة، الاستغلال"... ولكن "العامل الذي يعرف قليلاً يستطيع ويجب عليه أن يعلم من يعرف أقل منه...".

وسوف تكون للطبقة العاملة صحفها وأنديتها ومدارسها.

وهكذا يتأكد الانضمام الأسباني إلى الرابطة الدولية الفوضوية للعمال. وقد نظم "الاتحاد الجديد" الماركسي سكرتارية في فالنسيا، ولكنه فقد جريدته منذ نيسان 1873، وسوف ينحل في منتصف السنة نفسها. وفي التاريخين نفسيهما، كان الباكونينيون يملكون ثلاثين دورية.

وكان قد مثل في قرطبة 286 فرعاً، و20352 عضواً من 29 ألفاً محتملين: أكثر من 12 ألفاً من كاتالانيا (7500 من برشلونة، 3700 من فالنسيا، 3500 من الأندلس). وكانت الجماهير التي تم الوصول إليها أوسع من ذلك أيضاً، بالعمل النقابي في كاتالانيا، بالقراءات العامة والدعاية الشفهية في الأندلس، وهو ما يشهد عليه المقطع التالي: "سألت حسنائي– عن سبب ازدرائها– أجابتني بهدوء– "أدخل الرابطة".

وحققت الرابطة، أخيراً، قفزة في سنة الجمهورية (12_ 2_ 1874). ففي نيسان، أعلن موراغو، في برشلونة، عن 11541 مشتركاً، وهو عدد محتمل التصديق، وعن 30 ألفاً في قشتالة، وعن 80 ألفاً في الأندلس، وهي أرقام مبنية على تكاثر شعب القرى. وسوف تهبط الهبة التي لم يطفئها الانشقاق الأيديولوجي مع الثورة.

(الفشل الكانتوني) والرجعية :

أثار تنازل أميديه والجمهورية التي أصبحت "اتحادية، في حزيران، إزهارا لجماعات وأفواج متطوعة وانتفاضات "متشددة". ماذا سيفعل الأميون؟ فالحياة ليست مؤتمرا.

● في برشلونة، وصف فرنسي "الاتحاد" الكلي القوة:

"كانت، لثقته من كونه يحكم حين يريد، يبدو متساهلا سنيا".وقد سلم إنغلز بأن كل شيء يتوقف على برشلونة وبأنها لم تشغل موقعها. واتهم بذلك، بالتأكيد، "الباكونينيين" الذين رفضوا العمل السياسي واختاروا الإضراب العام. وكان هذا اتهاما غير مبرر لأنه لم يكن لإضراب برشلونة الدفاعي والمحدود أدنى علاقة بالإضراب القيامي الذي كان الاتحاد قد أطلق، فضلا عن ذلك، مبدأه نفسه في أيلول. ولكن الشيء الخاص هو أن "التحالفيين" (صحافة ومنظرين) لم يكونوا، قط، في الصف الأول في هذه الفترة المضطربة. لقد بين خ.تيرمس وعرف، جيدا، الدور المسيطر لـ"النقابيين" والكاتالانيين (نويه، بوشون، براغولا): لاسياسيين، ولكن دون أن يكونوا معادين للسياسة، يطلقون ويلطفون الأعمال الجماهيرية، مهتمين بالمطالب العمالية (الأجور، زمن العمل)، قلقين من فشل بي إي مارغال، هذا البرودوني البالغ القرب منهم، ومرغمين على حسبان حساب التهديد الكارلي، الحاسم، القريب إلى حد مخيف والذي اشتهر ضده، في عيون الشعب، جمهوريون بسطاء. وهذا الموقف ليس مختلفا جدا عن تفضيلات إنغلز، وهو، خاصة، موقف براغولا، القائد

العمالي القوي الوحيد الذي أشار إليه لافارغ. ولم يجرب المبادرة الثورية، الكومونية، أخيرا، سوى فيناس وبول بروس اللذين استوليا على القصر البلدي وغادراه دون ظفر، لأن أحدا لم يلتحق بهما أو يهاجمهما! فيمكن، إذن، العجب لعجز قيادة برشلونة الباكونينية وليس نسبة مسؤولية موقف أفلت منهم إليهم.

● وفي لوفان، في الكوي، حيث كانت توجد "رابطة" من 2500عضو، جعل وجود السكرتارية الوطنية (فر.توماس وألباراسان)، جعل 7000 مضرب استولوا على السلطة هذه "الكومونة" شهيرة. وقد دامت ثلاثة أيام، وتوماس، نفسه، أدان الأفعال المنعزلة. وفي فالنسيا، سوف تقاوم "الكومونة" مقاومة أفضل، وهو ما كان إنغلز يبذل جهده لنسبته إلى وجود "الأممية الحقيقية". ولكن التنظيم العمالي كان غائبا في قرطاجنة حيث دام "الكانتون المستقل" ستة أشهر.

● غالبا ما كانت "الكانتونات" المتشددة، في الأندلس، ما عدا ما يتعلق بسانلوكار دوباراميدا، ترفض الأمميين، بل وترميهم بالرصاص أحيانا، وكان التحرك الزراعي المنتشر يتجاهلهم. ومع ذلك، كان مستجدو "الرابطة" يريدون أن "يفعلوا شيئا". وكان القادة "التحالفيون" ينصاعون للظروف أو لمزاجهم: فنافارو بريتو، ابن صانع الأحذية، الطالب الفاشل، الصحفي اللامع، خان منذ تدخل القوات، وأوغورتان سرفانتس، الأستاذ المتميز، الذي صاهر أسر قرطبة الأرستقراطية التي هالها كتابه "ثلاثة خطابات اشتراكية حول الملكية والإرث"، ترك نفسه يدخل الانتخابات، وحرم من كرسيه (في اللاهوت) وأبعد عن المدينة، وحافظ

بارادا، وكان أكثر شعبية، على جريدته "النظام" (عنوان فوضوي نموذجي آنذاك)، ضد كل الظروف، وقد نفي.

ولكن المنظمات لم تكن تنهار. فقد لطف قمع سالميرون بعد استقالة بي في تموز، وأصبح القمع في كاستلار قاسياً (في أيلول). ولكن المنظمات العمالية لم تحل إلا في كانون الثاني 1874، بعد انقلاب بافلا، دون أن يقطع رأسها على كل حال.

كشف حساب؟ حكم؟ نحن نعلم أن إنغلز كان قاسياً: "بكلمة واحدة، أعطانا الباكونينيون، في أسبانيا، درساً لا مثيل له: علمونا كيف لا يجب القيام بثورة".

ولكنه، باقتراحه للثورة، نموذج "الانقلاب"، كان يطلق العنان لخياله العسكري. وفعل موراغو مثل ذلك في رسالة.

أما نيتلاو، فقد كتب عن الأممية الأسبانية: "ليس مأخذاً كون ذوي أكثر المشاعر حدة من بين أعضائها قد اختاروا عدم الإلقاء بها في معمعة بطولية ولكن كارثية بالنسبة إليها، وأن يجتازوا، بالأحرى، هذه الأزمنة الصعبة والغنية، فعلاً، بالأخطار والاضطهاد، بأمانة تامة فيما يتعلق بالتنظيم ومبادئه، دون تلطيخها بالتشدد لأسباب تسمى عملية".

وهذا يعني تفضيل الوسائل على الغايات، النظرية على الممارسة! ويقول سيزار م.لورنزو، في كتابه الممتاز، "الفوضويون الأسبان والسلطة"، من جانبه "اقترف الباكونينيون، بالتأكيد، خطأ تكتيكياً جسيماً بتورطهم في وظائف سياسية_ إدارية مع أناس أخطؤوا في شأنهم بدلاً من دعم الحكومة المركزية بالامتناع عن التدخل".

وكانت هذه مسألة 1934 و1936: هل يجب، من أجل تجنب الرجعية، دعم الحكومة "الأقل رداءة"؟ أم البقاء على الحياد؟ أم القيام بثورة؟ الأسوأ هو فعل شيء هنا، وفعل الشيء الآخر هناك. وهذا ما حدث في أسبانيا بسبب تنوع ضروب النمو الإقليمية.

فقد عقبت الامحاءات، آنذاك، الهبات المفاجئة. فبين 1874 و1881، لم تكن سرية الحركة العمالية تسمح بتقدير وزنها في المجتمع الأسباني. ويمكن الاحتفاظ ببضع ملاحظات:

1- عند قراءة أنسيلمو لورنزو أو نيتلاو، يمكن أن يخيل للمرء أن لا شيء قد تغير، كان كل شيء هنا: المؤتمرات، اللجان، "التحالف"، البلاغات، مع الرجال أنفسهم: فارغا، فيناس، سوريانو، توماس، لورنزو. هل أنقذ كامل الجهاز؟

2- المثل الأعلى يبقى عالياً (في عام 1878، كان كروبوتكين ما يزال يرى في أسبانيا البلد الوحيد الذي يروق له). ولكن الأيديولوجية كانت مضطربة. كان الوضع يدفع إلى الاقتصاصات، إلى الدعاية بالفعل، إلى الإرهاب الزراعي. ولم يكن التنظيم يدعي لنفسه المؤامرات العدمية (اثنتان ضد الملك) ولم يكن يدينها. ولكنه، إذ قلت قيادته، ازداد كلاماً عن الثورة الوشيكة، بل وعن التدابير العملية التي يجب اتخاذها غداة وقوعها. وكان ذلك يثير الواقعيين (فارغا) والمعتدلين (لورنزو) الذين وجدوا فيناس متسلطاً وموراغو مقلقاً. وفضلاً عن ذلك، كانت الأممية الباكونينية تموت (فيرفييه 1877).

3– وفي القاعدة، كانت الأرقام تتحدث: فقد هبط عدد الاتحادات المحلية من 270 عام 1873، إلى 193 عام 1874، و112 عام 1876، و71 عام 1877، و48 عام 1881. وهبط عدد الأعضاء من 30 ألفاً إلى ثلاثة آلاف، كما يقدر سيرانو أوتيزا.

4– ولكن ماذا عن الحركة العمالية؟ في كاتالانيا، حافظت "طبقات البخار الثلاث" وعمال البراميل وعمال التعدين على تنظيماتهم "ضمن شرعية هشة". وفي عام 1876–1877، بدأ "مركز اتحادي" في منافسة الأمميين القدامى على تراث الحركة القديمة (ناد عمالي الخ...). وعلى الرغم من أن هذه الحركة قد استعملت كلمة "حزب" وتوجهت بالنداء إلى كل الذين ينتمون إلى المبادئ الاشتراكية "مهما كانوا"، فإنها لم تكن على شيء من الماركسية. ونجد فيها رواد سنوات 1860 (كوزار)، وعندما عادت جريدة "العمل" إلى الصدور (كانون الأول 1880)، نقابيي سنة 1873 (نويه، بوشون، براغولا، باmياس). هل ستميل هذه الحركة اللاسياسية إلى الفوضوية_ النقابية؟ أم إلى عمالية خالصة، تعاونية أو اتحادية؟ تلك هي مسألة المستقبل.

5– ولكن بابلو إيغليزياس وغارسيا كوجيدو وغوميز لاتوري أمسكوا، خلال هذا الوقت، في مدريد، زمام "رابطة فن الطباعة" التي بقيت حية بعد القمع. وفي 2 أيار 1879، تأسس "الحزب الديمقراطي الاشتراكي العمالي الأسباني". وكان بين 25 مؤسساً، 16 عامل طباعة. فالأمر يبقى في دائرة ضيقة ومحلية.

وأخيراً، فتح قانون 1881 الذي أعاد الشرعية إلى الروابط العمالية فترة جديدة في تاريخ الاشتراكية الأسبانية.

الاشتراكية، الفوضوية، الفوضوية - النقابية 1881- 1917:

إعادات البناء. الاشتراكية 1881- 1888:

لم يكن "الحزب" الذي تأسس عام 1879 سوى تجمع مدريدي. ومع ذلك، فقد كان له وزنه في العمل، مع إضراب عمال الطباعة (1882)، وفي التأكيد الأيديولوجي. وفي عام 1884، استدعى تحقيق كبير حول العمل الإجابات الشفهية لإيغليزياس وغارسيا كوجيدو وغوميز لاتوري، والتقرير كتبه جيم فيرا، وهو طبيب شاب يقول عن نفسه: "على طاولة التشريح، حيث كنت أدرس، كنت أقرأ البيان الشيوعي حيث شرّح المجتمع تشريحاً بالغ الجودة".

وهذا التقرير، بقوة صيغه، نص ماركسي كبير.

"كان العبد ملكية، والقن انتفاعاً، ولم يكن للعمل سوى وضع سلعة"، "ثورتكم لم تحرر الإنسان، بل حررت رأس المال"، "لا شيء، في المناقشات الطبقية، أكثر من عبارة ينبغي أن يكون، "المجاعات القديمة والقروسطية مشتقة من الندرة المطلقة للمنتجات، ومجاعات الأزمنة الحديثة مشتقة من الفيض النسبي للسلع"، "لم تكن الحكومات متنبهة لوضع العمال؟ إنها لم ترد، لم تستطع أن تريد أن تكون كذلك"، "يراد تحسين العلاقات بين رأس المال والعمل؟ لماذا لا يفحص إلا العمل؟ لماذا لا يدرس رأس المال؟".

والنص، مع الأسف، يعالج قليلاً جوانب أسبانية.

وقد امتدت مجموعة مدريد، لا إراديا، إلى برشلونة (كوجيدو) وبلباو (بيريزاغوا). ووسعت الأسبوعية "الاشتراكي" نفوذها. وكان "المركز الاتحادي" الكاتالاني قد بدأ، عام 1882، تقاربا. فقد وضع مؤتمر مشروع رابطة وطنية عمالية. وتجسد هذا المشروع– كما يحدث غالبا– بمناسبة معرض عالمي، معرض برشلونة، عام 1886. وهكذا ولد "الاتحاد العام للعمال" الذي كان مقره، حتى عام 1899، برشلونة، ولكنه، مع 3500 عضو عند الانطلاق و855 كحد أعلى عام 1896، لم يقلع إلا في نهاية القرن.

وبالمقابل، ففي شهر آب 1888 نفسه، بنى مؤتمر وطني، حقا، "الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني". واحتفظ برنامجه، كغايتين بعيدتين، بالاستيلاء على السلطة السياسية وملكية كل المجتمع لأدوات الإنتاج. واحتفظ ببعض صيغ التراث القديم: "الاتحاد الاقتصادي"، الحق في "النتاج الكامل" للعمل، "التعليم الكامل"، "تحويل المجتمع" إلى طبقة واحدة من العمال الأحرار، المتساوين، الشرفاء والأذكياء. وعلى العكس من ذلك، فإن البرنامج الاجتماعي المباشر كان دقيقا، رائدا: حد أدنى للأجر مع سلم تحدده لجنة إحصاء عمالية، لجان مشاريع، وبالطبع يوم العمل بثمان ساعات. وعبرت الريبة حيال الأحزاب البورجوازية عن نفسها في أسلوب "غيدي" جدا. وأخيرا، ساهم الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني، ممثلا ببابلو إيغليزياس وخوسيه ميزا في خلق الأممية الثانية.

2-الفوضوية: البعث وأزمة (الاتحاد) :

كانت العودة إلى الشرعية قد سمحت بمؤتمر آخر معيد للبناء. ففي عام 1881، استعاد "اتحاد عمال المنطقة الأسبانية"، فجأة، بالمثل الأعلى نفسه ("الاتحاد الحر للروابط الحرة للعمال الأحرار") أعضاء "رابطة" 1873. وفي عام 1882، كان فيه 57934 عضوا، منهم 13201 من كاتالانيا و38349 من الأندلس. وانعقد المؤتمر الثاني في إشبيلية:

"التحية والسلام لكل البروليتاريين. من الضفاف الخصبة للوادي الكبير حيث تغدق الطبيعة، بكلتي يديها، عطاياها، حيث لا مثيل للشمس، والهواء نقي، والعطور مسكرة، والأرض خصبة...، حيث يبدو أن كل شيء يبتسم ويقدم ملجأ للسعادة، ولكن حيث يبلغ نمو سرطان الاستغلال البدائي المخيف ذروته...".

هذه الغنائية الرديئة تسيء قول ما يقول فن الأندلس العميقة بصورة بالغة الجودة غالبا. هذا الفردوس الأسطوري يعاني من الجوع، مع نوبات تفاقم. ويؤكد دياز ديل مورال أن "سنوات الجوع" ليست سنوات الاضطرابات الكبرى. ولكن، ما الذي أعاد، حقا، تكوين نموذج "أزمات النمط القديم" الأندلسي؟ الهجرات، الأعمال الموسمية، البطالة الكامنة تصلح لضروب نشر "الفكرة": الحرية، العدالة، التوزيع، شيوعية الفقر واقتراب العصر الذهبي، هذه التيمات المقروءة، المنطوق بها، المغناة تلتقي بالشعارات القديمة، الأكثر سرية، للكراهيات الزراعية: تهديدات، أذيات وحرائق. فالتربة مناسبة للاستفزازات. وفي فترة 1881– 1883، جاءت حلقة

"اليد السوداء" المرعبة حيث مورست على ألوف الفلاحين، فوق المحاكمات الدامية، ابتزازات وضروب تعذيب. وأثارت وفرة 1882 التي أعقبت سنة القحط، عام 1881، أفكار انتقام (أو جرى التهديد بها). وسهلت "المؤامرة" واسم "اليد السوداء" التلفيقات البوليسية المكرسة لتحطيم روح الترابط. واستطاعت الاستناد إلى ملاحظة أحداث كلاسيكية. وقوى القمع، بدوره، روح العنف والسرية.

وسجل النظام نقاطا. ففي تحقيق 1884، سكتت التقارير الاشتراكية عن القمع. ولم يجرؤ الاتحاد نفسه، وإن كان قد أدان عقوبة الموت، أن يدعي الانحياز إلى الذين أعدموا. ولكن الأندلسي ميغيل روبيو كان قد اختار، منذ مؤتمر إشبيلية، معسكر "محرومي" أركوس وخيريز و"الشيوعية الفوضوية" ضد "جماعية" الكاتالاني لوناس الذي كان يرى أن "واجب الفوضوية المقدس هو تنظيم الإدارة".

والأمر يدور، بطبيعة الحال، حول "إدارة الأشياء". وقد أبرز رجال مثل سيرانو أوتيزا أو ريكاردو دوميلا هذه الفوضوية العاقلة في أعمال رصينة جدا. ولكن الفرديين الذين انتصرت أطروحاتهم، دوليا، في مؤتمر لندن، هاجموا هرم لجان النظام الباكونيني القديم. واتهم فارغو وتوماس، بدورهما، بالتسلط. وفي عام 1888، ترك الاتحاد مكانه لـ"منظمة" مبهمة وغير نظامية. واتخذت كلمة "فوضوية" معنى جديدا.

الفوضوية والاشتراكية في الأزمة الوطنية الأسبانية 1899- 1909:

حوالي عام 1898، هزت أسبانيا أزمتان: أزمة الدولة_ الأمة بالهزيمة الاستعمارية والانتقال إلى قومية الخصوصيات الإقليمية، وأزمة المجتمع في الجنوب المتخلف ونوى التصنيع السريع. ويجب إعادة وضع الاشتراكيات في هذا السياق.

الإرهاب الفوضوي ومحاكمة مونجويك :

عادت الثورة الزراعية الأندلسية الأمينة على إيقاعها العفوي، إلى الظهور في خيريز عام 1892. وقد أعدم أربعة بؤساء، إلا أنه كان يراد مسؤول روحي. ومرة أخرى، سجن فيرمان سالفوشيا، وهو بلانكي أسباني، عمدة سابق لقادش، اتحادي عصياني أصبح مترجم كروبوتكين ومحرك الصحافة الفوضوية. ولم يكن انتقال الفوضوية_الشيوعية إلى برشلونة مفاجئا. فهذه المدينة التي كانت تضم نصف مليون من السكان لم تعد ما كانت عليه عام 1868 دون أن تشبه، بعد، أوروبي الصناعية. وقد جعل منها فيض المهاجرين وانعدام أمن الاستخدام وبؤس الأحياء السفلية مضافة إلى التقاليد النضالية وضروب التحمس الثقافية وإلى الريبة حيال مدريد، جعل منها بالنسبة للفوضوية العالمية للتسعينات، قطب جاذبية، عاصمة.

كان النضال في الشارع. ألقيت قنابل على "المنتدى" (مركز لأرباب العمل) وعلى الجنرال مارتينيز، قنابل على مسرح "الليسيو" ثم على موكب شعبي. ووقع كثير من القتلى. وتحركت الآلة العسكرية. وفي عام

1897، جرت "محاكمة مونجويك": 87 متهما، 20 مطالبة بالإعدام. وكان بين المتهمين امرأة، تيريزا كليرمونت، ومحام شاب، وكان مثقفا معروفا، بيريه كورومين. ذلك أن البحث كان يجري عن مسؤولين في الصحافة والدروس المسائية ولدى المشبوهين الدينيين والسياسيين. وهذا، بالذات، حد من التعسف. وقد كشف الدفاع عن كورومين، وقد جرى بشكل أفضل، الضغوط والاعترافات المنتزعة بالتعذيب. وكانت هناك خمسة إعدامات، إلا أنه كان هناك، أيضا، ستون حكما بالبراءة. وبعد ثلاثة أشهر، سقط رئيس الحكومة، كانوفاس ديل كاستيلو، برصاص أنجيلوليلو. وأصبحت مونجويك الرمز الدولي لطرائق القمع التي كانت تواجه بها الفوضوية.

الحركة العمالية والأزمة الروحية :

وكما في أي مكان آخر، دخل نوع من الفوضوية الثقافية. وسوف يقول القائد الكاتالاني المعتدل جدا، نيكولا دولور، ذات يوم، عن شبابه: "كنا، جميعا، فوضويين". وكانت معارضة معممة تسعى وراء صيغها. وأثارت حرب كوبا الضمائر، أولا، بقتلها أشد الشباب حرمانا– بسبب نظام البدل– بالألوف، ثم بسبب عدم جدواها ونهايتها الكارثية. هل ستغذي الأحقاد والإحباطات أشكالا من الاشتراكية قديمة أو جديدة؟ وفي أية قطاعات من المجتمع والرأي العام؟

لقد عادت المسألة الاجتماعية. فقد وسع البروفيسور فنسنت "حلقاته العمالية"، وهي شبكة دفاعية ضد الاشتراكية. وخلقت الدولة،

عـام 1902، "معهـد الإصـلاحات الاجتماعيـة" الـذي سـوف يلبي، بصورة رائعـة أحياناً، رغبـة محمودة في الاستعلام. ولكـن الإعـلام لـيس هو نفسه الإصلاح.

ونحـن نـود فهـم العلاقـات بـين الاشتراكية و"جيل 1898" الذي يبقى تعـريفه دقـيقاً. وجواكـيم كوسـتا، وحـده، كمـا قلـنا، اسـتمد مـن قلقـه كمواطـن الرغـبة في صـياغة أصـيلة. وإشـاراته إلى الماضـي (إلى "الكومونـة المائية") جعلـت أونـامونو يصـفه بأنـه كـارلي، ولكـن ذلـك عـلى أسـاس الاعـتراض القـائل أن شـركات رأسمالـية كبرى هي، وحدها، القادرة على حسـن القيام بأعمال حديثة. وهكذا، فإن أونامونو، عبقري الكلمة، الذي كـان يكتـب في الصـحافة الاشـتراكية، بـل الفوضـوية، بقـي سجين المستبق الليبرالي. والانطلاقة الروحية المدهشة التي تأكدت، حوالي عام 1900، في مدريـد وبرشـلونة تـرد، بالتأكـيد، عـلى أزمة المجتمع، ولكنها بقيت حـركة نخب ضيقة ما زالت، إلى حد بعيد، من القرن التاسع عشر، كما هو الأمر بالنسبة لـ"مؤسسـة التعلـيم الحـر" والحداثة البرشلونية وحتى "المجلة البيضـاء" الفوضـوية. وكـان فرنسيسكو فيرير، وحده، بغراباته وضروب ضيق أفقه، الـذي كـان لـه مشـروع جمـاهيري: خلـق "مدرسـة حـرة" حقيقـية لا تـدع للكنيسـة، في التربـية الشـعبية، الإفـادة الكاملـة مـن تـراخي الدولة. وسـوف يدفع غالياً ثمن هذه الجرأة.

التنظيم واختلال التنظيم العماليان: الأسبوع الفاجع

لم تكن الحركة العمالية تتلخص في المبادرة الإرهابية. ففي كل أول أيار، كان الاشتراكيون يعقدون، في مدريد، اجتماعات مؤثرة وعاقلة.وتجمدت برشلونة. وفي عام 1898– 1899، هز غلاء المعيشة المدن والأرياف بعنف. وفي فترة 1903– 1905، حرك الجوع الذي تبعته تمردات الأندلس أيضا. وسوف نأخذ، من بين الإضرابات، اثنين بسبب قيمتهما كنموذج.

ففي عام 1890، كان عمال المناجم والتعدين، في بلباو، يعيشون حياة بائسة: مهاجع، مطاعم عمالية، أجور منخفضة، أوقات عمل تعسفية. وفي أيار، أدى إضراب تضامن إلى تحرك متسلسل من مشروع إلى آخر، لواحد وعشرين ألف عامل من "الريا دونيرفيون". وفرض صدام دام تحكيما مناسبا للطلبات العمالية إلى درجة كافية.

وكان الإضراب الآخر هو إضراب عام 1902 في برشلونة. ففي 15 شباط، قرر 72 اجتماعا عماليا دعم إضراب لعمال التعدين بوقف معمم للعمل. وكان من الكلية بحيث أن المدينة بدت، خلال ستة وثلاثين ساعة، بين أيدي المضربين. وتدخل الجيش، وسقط أربعون قتيلا ومائتي جريح. وأمام ذهول الجميع، رفض بابلو إيغليزياس والحزب الاشتراكي العمالي الأسباني إطلاق تضامن في المناطق التي كانا يسيطران فيها. ومع ذلك فإنهما كانا، منذ بضع سنوات، يشاركان في الحملات المعادية للقمع. ولكنهما كانا يريدان أن يلقنا العفوية درسا من الفشل الدامي. وبدا لفترة

ما، أن نمو الاتحاد العام للعمل يعطيهما الحق: 15 ألف عضو عام 1899، 40 ألفا عام 1902، 55 ألفا عام 1905. ولكن جزرا مفاجئا حدث عام 1906.

وقد شهد هذا العام، العام المظفر للفوضوية_ الاشتراكية، في برشلونة، المصادمة السياسية بين الديماغوجي المعادي للكهنوت لورو والتضامن الكاتالاني الذي كان يضم ما يتراوح بين الكارليين والاتحاديين! وظهرت فكرة مقابلتهم بتضامن عمالي لاسياسي، كان جريدة أولا (9_10_1907) ثم رابطة (أيلول 1908). ونجد، فيها، لورنزو وميلا وفيرير وموراتو (البعيد، آنذاك، عن الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني). كان المذهبيون معادين، والتضامن العمالي بدأ بتواضع. فلم يكن في أسبانيا، كلها، سوى 60 ألف نقابي (كان في ألمانيا مليونان ونصف المليون). إلا أن الكتلة الجديدة غير المنظمة انطلقت، من جديد، إلى الهجوم.

تموز 1909: إنه "الأسبوع الفاجع" في برشلونة. لم يكن النزاع، هذه المرة، اقتصاديا، بل ضد العسكريتاريا، ضد الاستعمار. فقد علق الجيش الأسباني في مغامرة مراكشية مريبة وعبأ كل احتياطييه. وقد أدانت كل المعارضة (حتى المحافظة منها، وحتى في كاتالانيا) العملية. ووقفت الجماهير في وجه تحميل الجنود بحرا، وهتف إيغليزياس:

"ليس المراكشيون هم أعداء الشعب الأسباني، بل إن عدوه هو الحكومة. يجب أن نقاتل الحكومة بكل الوسائل. لا ينبغي للجنود أن

يطلقوا النار نحو الأسفل بل نحو الأعلى. وإذا لزم الأمر، فسوف يمضي العمال إلى الإضراب العام".

إلا أن إيغليزياس ولارغو كاباليرو اعتقلا بينما كانت المناقشة تجري حول الموعد. وفي برشلونة، سبقت الجماعات العفوية لجنة الإضراب الموحدة التي تشكلت وتذبذبات القيادات السياسية. فأغلقت المخازن وتوقفت النقليات ثم أحرقت الأديرة. كانت أوقات قبل الظهر تمر طبيعية، في حين تستأنف الثورة بعد الظهر ودون أية قيادة. كان المكان مخلخلا، والجيش حذرا في البداية، ثم توافدت القوات. وحاول عمال الخطوط الحديدية إرباكها. وكانت هناك ضواح كاتالانية بين أيدي العمال، ولكنه لم يعد، بعد قليل، لبرشلونة المعزولة، نهائيا، سوى أن تحصي موتاها (حوالي المائة) وأن تعيش، من جديد، محاكمة مونجويك على الطراز التقليدي: اعتقالات بالجملة، أحكام سريعة، استجوابات قاسية، إعدام مجهولين والبحث عن كبش فداء مثقف: كان هذه المرة، فرنسيسكو فيرير.

وأطلق إعدامه حركة رأي حاسمة فيما يتعلق بالتطور السياسي للسنوات التالية. وجرى الحديث في الخارج عن "محاكم تفتيش" دون أن يخلو ذلك من مبرر على اعتبار أن القتل تم على أساس مسؤولية أخلاقية، ولكن الخوف والانتقام الطبقي كانا قد أثرا أكثر من الكراهية الدينية. وكان لورو الذي دعا، قبل ستة أشهر، "برابرته الشباب" إلى اغتصاب الراهبات قد اختفى في الوقت المناسب وتابع حياته السياسية.

شروط جديدة نحو معارك جماهيرية 1909- 1917:

أ - تطور الاشتراكية: الحزب الاشتراكي، اتحاد العمل

جرت موجة الرأي العام الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني إلى التحالف الجمهوري. وقد أعطاه ذلك (1910) أول نائب له ظل الوحيد زمنا طويلا. وكان العمل البلدي أجزل عطاء بقليل بالنضال ضد الفساد. ولكن مبدأ التحالفات نوقش، منذ 1912، بين السياسيين (بريتو) والعماليين (كاباليرو، كيجيدو). وقام بابلو إيغليزياس، "الجد" المذهبي العجوز الذي أصبح ميالا إلى التسوية بالتحكيم بصعوبة. وفي عام 1913، فصلت من الرئاسة هيئة تحرير "الاشتراكي" التي أصبحت يومية. ولكن إيغليزياس الذي لم يكن موضع نقاش من الناحية الأخلاقية سرعان ما استعاد القيادة الثلاثية الثقيلة: الحزب، الجريدة، الاتحاد العام للعمل. وتوافد المثقفون: ف.دو لوس ريوس، آراكيستان، بيستيرو الذي صعد سريعا (1912– 1915)، نونيز وأريناس الذي خلق "المدرسة الجديدة". وقاد "الشبيبة" الصحفي الباسكي مياب (1880– 1915) ثم عامل الخطوط الحديدية أنغويانو بعد إضراب 1912.

وكان هناك خط مستمر للحزب هو نضاله من أجل ترك مراكش. ولكنه انقسم حول النزاع العالمي. ففي مؤتمر 1915، جمع اقتراح فيردس مونتينيغرو الذي ساوى بين الإمبرياليتين 2850 صوتا مقابل 3106 أصوات لاقتراح إيغليزياس المؤيد للحلفاء.

ولم يكن للحزب الاشتراكي العمالي الأسباني، بعد، خمسة عشر ألف عضو. والقوة الحقيقية كانت الاتحاد العام للعمل الذي ارتفع عدد

أعضائه من 42 ألفا إلى 129 ألفا بين 1909 و1912. ذلك أن الحياة كانت قاسية. فبين 1909 و1914، ارتفع سعر الخبز بنسبة 29 بالمائة، واللحم بنسبة 26 بالمائة، وسمك المورة بنسبة 65 بالمائة. وانتزعت الإضرابات في بلباو يوم العمل بتسع ساعات عام 1911، وانتصر إضراب عمال الخطوط الحديدية (1912) على الرغم من التعبئة. ولكن محاولة إضراب عام (أيلول 1911) نجحت نجاحا متفاوتا وأطلقت، في لوفان (كولليرا)، الارتكاس الكوموني العصياني القديم. وكان تثبت مواقع الاشتراكية إقليميا (أستوري، فيزكاي)، ولم يغط كل البلد.

ب - ولادة الاتحاد الوطني للعمال :

أبعد "الأسبوع الفاجع"، في كاتالانيا، الطبقة العاملة عن الديماغوجية اللوروية، عن المعارضة الكاتالانية (التي غطت القمع) وعن أسطورة العمل العفوي. وأصبح "التضامن العمالي"، آنذاك، نواة تنظيم كبير التقت، فيه، التقاليد النقابية والفوضوية. وقد ولد اتحاد إقليمي في برشلونة، عام 1910، واتحاد وطني عام 1911. وقد أدى شعاراه حول مراكش والإضرابات إلى حله من جانب السلطات، ولكن ذلك كان عبثا. إلا أنه لم يكن يعد، بعد، إلا ما يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة عشر ألف عضو. وسوف يتم صعوده الحقيقي بين 1916 و1918.

ج- الفوضوية الأندلسية :

بقيت الفوضوية الأندلسية كما هي. فقد كان شخص يدعى سانشيز روزاس يجتاز الأرياف، يعيش من لا شيء، يبيع مؤلفات ببضعة

سنتيمات ويعلق على الأخبار و"الفكرة" في المهرجانات والمقاهي، وفي ضوء القمر عند الحاجة. إلا أنه نموذج وليس استثناء. فدستور الإيمان القديم ما يزال هناك:

أؤمن بالإنسان، الكائن القوي، خالق التقدم، أساس كل أفراح الأرض، وبالحرية الفردية، وسيلته الوحيدة، دافعنا الذي جرى الحمل به من أعمال العضوية البشرية، وولد من العذراء الفوضوية، عانى تحت سلطة الدين والدولة، صلب ومات ودفن في شخص دعاته، ونزل إلى جحيم الاتحادية، وبعث حياً بين المضطهدين وصعد إلى سماوات الحكومات، وجلس عن يمين البورجوازية الكلية القوة، وسوف يأتي من هناك ليدين التجاوزات والامتيازات. أؤمن بروح التقدم المستمرة، بالمدرسة السوسيولوجية_ الإصلاحية_ اللاحكمية، بزوال كل الامتيازات، ببعث العدالة وبحياة الرخاء البشري الدائمة بموجب مبادئ الفوضوية. آمين".

وقد تداخلت الفوضوية الأندلسية والنقابية الكاتالانية. وكانتا تجهلان اشتراكية الوسط والشمال أو تهاجمانها. وكانت الآمال والشعارات تلتقي أحياناً، ولكنها كانت، دائماً، غير مسموعة جيداً أو مسموعة بصورة متفاوتة.

وهذا ما كان الأمر عليه في أزمة 1917. فقد قلبت الحرب الاقتصاد الأسباني: هبات هنا، انهيارات هناك، ملياران ومائتا مليون بيزيتا موظفة، سعر المعيشة تضاعف، أرباح ضخمة، أجور مسحوقة في بعض القطاعات.

383885 يوم إضراب عام 1915، و2415304 يوم إضراب عام 1916. والتقى لاكور وبيستانيا وسلفادور وسيغول، من الاتحاد الوطني للعمال ببستيرو وكاباليرو وباريو من الاتحاد العام للعمل. وفي كانون الأول 1916، كان إضراب عام تحذيري اختبارا لهذه المحاولة الوحدوية.

وأخيرا، كشف عام 1917 الأزمة السياسية. فقد تململت الملاكات العسكرية الدنيا، ودعت أحزاب المعارضة إلى مسيرات غير شرعية بدعم من الاشتراكيين الذين ألهمتهم ثورة آذار الروسية، المرحلة البورجوازية من الثورة. وكانت "التربيتة الخفيفة على كتف شرطي" تحل المسيرات المتمردة مبررة سخريات الفوضوية البرشلونية.

عند ذلك جاء الاختبار الجماهيري. ففي آب 1917، شن الإضراب العام ضمن التشويش. وتولى الاتحاد العام للعمل مسؤوليته، ولكن دون تحديد ما إذا كان الأمر يدور حول إضراب اقتصادي أم سياسي، سلمي أم ثوري. فقد كان يفهم بطرق مختلفة. وتعاون الاتحاد الوطني بأمانة، ولكن الأندلس لم تتحرك. وتهرب سياسيو المعارضة بعد أن شجعوا. وأقام الجيش الذي كان يؤمل في حياده أو انقسامه، الرشاشات عند تقاطعات الشوارع واستخدمها. وفي الشمال، كان القتلى يعدون بالمئات، وفي كاتالانيا ومدريد بالعشرات. ومرة أخرى، تحول نجاح القتالية الشعبية إلى فشل دام. وحكم على لجنة الإضراب (كاباليرو، أنغويانو، سابوري) بالسجن مدى الحياة، ولكنها حظيت بالتأييد في الانتخابات البلدية والتشريعية التالية.

وسرعان ما سيبدي الفوضويون (م.بوناكازا) أسفهم لأنهم أصغوا، في هذه المناسبة، للعاطفة.

ولكن هاهي ثورة أكتوبر قد وقعت. كانت الخطوة جريئة، ونجحت. واتخذ لينين مكانه في الفردوس الأندلسي، ومضى الاتحاد الوطني للعمال إلى موسكو، مثل أنغويانو وفرناندو دو لوس ريوس. سوء تفاهم جديد وضخم. إنه يفتح برهة أخرى من التاريخ.

الفهـــرس

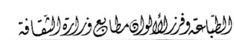
الجزء الثاني - القسم الأول

٢٠٠٠ط١/١/٢٠٠١

ليست الاشتراكية جديدة؛ فقد يكون عمرها عمر الإنسان، وكذلك الظلم والبحث عن العدالة إلا أنها بقيت تصوراً طوباوياً عن عباقرة من مقياس أفلاطون وجان جاك روسو.. وغيرهما أنفسهم حتى القرن التاسع عشر حيث بدأ مفهومها يصير إجرائياً مع برودون وفوريه وغيرهما.

هذه الإجرائية أخذت شكلها الأدق والأكثر علمية مع ماركس وآنكليز والقيادات الشيوعية في القرن التاسع عشر والعشرين، وسوف تنهض في السنوات المقبلة من الكبوة التي أصابتها مع انهيار الاتحاد السوفييتي على الخصوص. إن التفاوت في الثروات يصير اليوم بمثابة فضيحة إنسانية.

فالكتاب هذا بأجزائه الخمسة والذي يسعد وزارة الثقافة أن تقدمه لقرائها يدعو حقاً إلى التفكير، لا لأنه يؤرخ لمفهوم الاشتراكية وحسب، بل يرسم ملحمة صراع الإنسان مع الظلم.



دمشق ٢٠٠١

سعر النسخة داخل القطر ٢٥٠ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل ٥٠٠ ل.س